

(٥٥)

النهار الإسلامي والقضايا الاقتصادية
تدريس كلاً من د. مصطفى م. الأحمدي

الطبعة الأولى

١٩٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مختارات من
ملفات التيار الإسلامي
٥

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية
شركات توظيف الأموال الإسلامية
المجلد الثاني ١٩٩٠

اعداد : مركز المعروفة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت : ٣٧٥٢٠٣٣

| | | | | | |
|-----|--|---------------|------------|-----|------------------|
| ١٦٤ | "الناس والاقتصاد" - ضحايا التوفيق | ٢٦ أبريل ١٩٩٠ | الاعرام | ٣٠١ | عبد الرحمن غل |
| ١٦٥ | مفاجآت عامة في قضية الريان | ٢٧ أبريل ١٩٩٠ | الصور | ٣٠٢ | عزت بدوي |
| ١٦٦ | جهاز المدعي الاشتراكي يطلب اعضاء توكيلات العاملين بالخارج لصرف أموالهم | ٢٧ أبريل ١٩٩٠ | الوفد | ٣٠٣ | |
| ١٦٧ | الزام الشريف والسعد بصرف الارباح بالنقد الأجنبي | ٢٨ أبريل ١٩٩٠ | القبس | ٣٠٤ | |
| ١٦٨ | الريان يحاكم الجميع | ٢٩ أبريل ١٩٩٠ | | ٣٠٥ | محمد نجم |
| ١٦٩ | رئيس حزب مصر الفتاة : - المقر مؤجر من شركة بدر للاستثمار | ٣٠ أبريل ١٩٩٠ | روز اليوسف | ٣٠٦ | |
| ١٧٠ | في محاكمة الريان - خناقة بين لجنة التحفظ والريان | ٣٠ أبريل ١٩٩٠ | روز اليوسف | ٣٠٧ | ت - ابراهيم خليل |
| ١٧١ | في قضية الريان وبعد جلسة استغرقت ٥ دقائق | ١ مايو ١٩٩٠ | الجمهورية | ٣٠٩ | |
| ١٧٢ | د . عبد الصبور شامين : نناعد الرئيس التدخل لحل أزمة المودعين | ١ مايو ١٩٩٠ | الشعب | ٣١٠ | |
| ١٧٣ | وساطة الشعراوي مستمرة | ٢ مايو ١٩٩٠ | النور | ٣١١ | احمد عبد النعم |
| ١٧٤ | مساعد المدعي الاشتراكي : ماذا يدور في شركات الأموال | ٣ مايو ١٩٩٠ | | ٣١٢ | |
| ١٧٥ | المدعي الاشتراكي يبحث موقف شركة بدر | ٣ مايو ١٩٩٠ | الوفد | ٣١٦ | |
| ١٧٦ | مكتب المدعي وضحايا شركات توظيف الأموال | ٤ مايو ١٩٩٠ | الوفد | ٣١٧ | د . مدحت خفاجي |
| ١٧٧ | لم شمل اصحاب توظيف الأموال | ٧ مايو ١٩٩٠ | روز اليوسف | ٣١٨ | عبد القادر شهيب |
| ١٧٨ | الريان يتراجع عن كشف البركة | ٧ مايو ١٩٩٠ | الاحرار | ٣٢٠ | |

| | | | |
|-----|---|--------------|----------------------|
| ٣٢١ | ١٧٩ واستمرار حبس صاحب شركة توظيف | ٧ مايو ١٩٦٠ | السما |
| ٣٢٢ | ١٨٠ لجنة علماء الذين تطلب سرعة الغاء التحفظ على اصول الريان | ٨ مايو ١٩٦٠ | الشعب |
| ٣٢٣ | ١٨١ رؤية ودن جحسا | ١٢ مايو ١٩٦٠ | الاهرام |
| ٣٢٤ | ١٨٢ غدا سماع اقوال الريان في قصة الذرة الصفراء | ١٤ مايو ١٩٦٠ | السما |
| ٣٢٥ | ١٨٣ لاتظلموا الحكومة | ١٤ مايو ١٩٦٠ | الاهرام الاقتصادى |
| ٣٣٠ | ١٨٤ كلام فى السياسة | ١٤ مايو ١٩٦٠ | حمدى شفيق |
| ٣٣١ | ١٨٥ الاختراق - قصة شركات توظيف الاموال | ١٤ مايو ١٩٦٠ | الاعرام الاقتصادى |
| ٣٣٤ | ١٨٦ تقرير لباحث الاموال العامة | ١٥ مايو ١٩٦٠ | الاخبار |
| ٣٣٥ | ١٨٧ مع فشل جهود حل أزمة الريان | ١٥ مايو ١٩٦٠ | الشعب |
| ٣٣٧ | ١٨٨ النائب العام يقرر : - بيع اصول آى سى سنتر | ١٧ مايو ١٩٦٠ | الاخبار |
| ٣٣٨ | ١٨٩ " رأى حر " سيدة لم تتعود ان تتسول | ١٧ مايو ١٩٦٠ | الوفد |
| ٣٤١ | ١٩٠ باق ٢٠ يوما لرد كل الاموال | ١٩ مايو ١٩٦٠ | الجمهورية |
| ٣٤٢ | ١٩١ " بوضوح " - عندما تطفح الصالح الشخصية | ٢٠ مايو ١٩٦٠ | السياسى |
| ٣٤٣ | ١٩٢ الشركات ردت ٣٠ ٪ فقط | ٢١ مايو ١٩٦٠ | السما |

| | | | | | |
|------|---|--------------|-------------|-------------------------------|-----|
| ١٩٣٠ | بدون مقدمة | ٢١ مايو ١٩٩٠ | الاحرار | جمال عبد السميع | ٣٤٤ |
| ١٩٤ | محامي الريان يكلف اوراقه | ٢٣ مايو ١٩٩٠ | النساء | محمود نوفل | ٣٤٥ |
| ١٩٥ | محامي الريان يقدم عرضاً لمرءة متلكات الريان | ٢٣ مايو ١٩٩٠ | الاهرام | خيرى رمضان هـ محمود النوبى | ٣٤٧ |
| ١٩٦ | مفاجأة جديدة لدفاع الريان | ٢٣ مايو ١٩٩٠ | آخر ساعة | محمد صلاح النهار | ٣٤٩ |
| ١٩٧ | اجبار المودعين على قبول صكوك الاستثمار | ٢٥ مايو ١٩٩٠ | الاهرام | | ٣٥٢ |
| ١٩٨ | محكمة الجنائيات توافق على عرض الريان | ٢٥ مايو ١٩٩٠ | الاهرام | | ٣٥٣ |
| ١٩٩ | الصفقة | ٢٦ مايو ١٩٩٠ | اخبار اليوم | ت محمود صلاح | ٣٥٥ |
| ٢٠٠ | متابعة اخبارية لقضية شراء شركات الريان | ٢٧ مايو ١٩٩٠ | النساء | | ٣٥٨ |
| ٢٠١ | افلح الريان ان صدق | ٢٧ مايو ١٩٩٠ | الكنهر | محمد نجم | ٣٦١ |
| ٢٠٢ | خطوط فاصلة | ٢٧ مايو ١٩٩٠ | الجمهورية | سمير رجب | ٣٦٣ |
| ٢٠٣ | النساء تواصل تطورات الصفقة الجديدة | ٢٨ مايو ١٩٩٠ | النساء | مختار عبد المال | ٣٦٤ |
| ٢٠٤ | زسادى الريان | ٢٨ مايو ١٩٩٠ | روز اليوسف | عبد القادر شبيب | ٣٦٦ |
| ٢٠٥ | الريان يشتري الريان | ٢٨ مايو ١٩٩٠ | روز اليوسف | يوسف بلال | ٣٦٨ |
| ٢٠٦ | جمعية عمومية لشركة الريان | ٢٨ مايو ١٩٩٠ | روز اليوسف | ابراهيم خليل | ٣٧٠ |
| ٢٠٧ | هذه هى املاك الريان | ٢٨ مايو ١٩٩٠ | روز اليوسف | | ٣٧١ |

| | | | | | |
|-----|--|--------------|----------|--------------------------------|-----|
| ٢٠٨ | المحكمة تواصل نظر قضية الريان | ٢٨ مايو ١٩٩٠ | الوند | محمد زكي أحمد راضى | ٣٧٢ |
| ٢٠٩ | كتاب جديسد | ٢٩ مايو ١٩٩٠ | الاعتراف | أحمد بهجت | ٣٧٤ |
| ٢١٠ | مجموعة عربية وراء الصنية | ٢٩ مايو ١٩٩٠ | الشعب | ربيع شامعين | ٣٧٥ |
| ٢١١ | تقرير ساجرد رويش غير كاف | ٢٩ مايو ١٩٩٠ | المساء | | ٣٧٦ |
| ٢١٢ | المساء تواصل خطباتها الصحفية | ٢٩ مايو ١٩٩٠ | المساء | | ٣٨٠ |
| ٢١٣ | مضى تمنى حكومتنا الدرس | ٣٠ مايو ١٩٩٠ | النور | على فاروق | ٣٨٢ |
| ٢١٤ | المودعون متفائلون والحكومة فى مأزق | ٣٠ مايو ١٩٩٠ | النور | حدي البصير | ٣٨٤ |
| ٢١٥ | معاصى الريان يحمد بتسديد كل المستحقات قبل مارس | ٣٠ مايو ١٩٩٠ | الاعمال | | ٣٨٧ |
| ٢١٦ | التفاصيل الكاملة لسفقة بيع الريان | ٣٠ مايو ١٩٩٠ | آخر ساعة | محمد صلاح الزهار | ٣٨٨ |
| ٢١٧ | ملاحظات كاتب فرنسى | ٣٠ مايو ١٩٩٠ | الاعتراف | أحمد بهجت | ٣٩٤ |
| ٢١٨ | تسليم هيكل المودعين للنجابة | ٣٠ مايو ١٩٩٠ | المساء | مختار عبد المال | ٣٩٥ |
| ٢١٩ | ٩ يونيو القادم عمل ينهى الام المودعين | ٣١ مايو ١٩٩٠ | الوند | ت - عماد الغزالى محمود شاعر | ٣٩٧ |
| ٢٢٠ | هذه ممتلكات الريان فى صفقة القرن | ١ يونيو ١٩٩٠ | المساء | | ٤٠٠ |
| ٢٢١ | الريان - من يقطن رد اموال المودعين | ١ يونيو ١٩٩٠ | المصور | عزت بدوى | ٤٠٣ |

| | | | | | |
|-----|---|--------------|------------|-----------------|-----|
| ٢٢٢ | ما المانع أن يشتري الريان الريان | ٣ يونيو ١٩٩٠ | المساء | مختار عبد المال | ٤٠٩ |
| ٢٢٣ | بأق ٧ أيام وتنتهي مهلة شركات الاموال لرد الحقوق | ٣ يونيو ١٩٩٠ | السياسة | | ٤١٢ |
| ٢٢٤ | اعادة اموال الريان وهم ام خديعة ؟ | ٣ يونيو ١٩٩٠ | اكثور | صلاح منتصر | ٤١٥ |
| ٢٢٥ | انذار لشركات السعد | ٣ يونيو ١٩٩٠ | الجمهورية | | ٤٢٠ |
| ٢٢٦ | رد الاموال مسترشا نظر الدعوى | ٤ يونيو ١٩٩٠ | روز اليوسف | جمال طايح | ٤٢١ |
| ٢٢٧ | الريان : - سوف ارجل للخارج نور الافراج عنى | ٤ يونيو ١٩٩٠ | روز اليوسف | يوسف علال | ٤٢٣ |
| ٢٢٨ | الريسان ٩٠ | ٤ يونيو ١٩٩٠ | روز اليوسف | عبد القادر شبيب | ٤٢٤ |
| ٢٢٩ | فلوس الريان من يدفعها | ٤ يونيو ١٩٩٠ | روز اليوسف | ابراهيم خليل | ٤٢٥ |
| ٢٣٠ | السلطات الرقابية على شركات تلقى الاموال | ٤ يونيو ١٩٩٠ | الاهرام | ابراهيم طلعت | ٤٢٧ |
| | الاقتصادى | | | | |
| ٢٣١ | عود الى كارثة توظيف الاموال | ٤ يونيو ١٩٩٠ | الاهرام | ياقوت العشماوى | ٤٣٢ |
| | الاقتصادى | | | | |
| ٢٣٢ | هل انفجرت ازمة الريان | ٤ يونيو ١٩٩٠ | الاحرار | ت - اسامة كرم | ٤٣٧ |
| ٢٣٣ | ضحايا الريسان | ٤ يونيو ١٩٩٠ | الاحرار | حسن نضر | ٤٤٠ |
| ٢٣٤ | محامى الريان يحذر من اغتياله | ٥ يونيو ١٩٩٠ | الشعب | ربيع شاهين | ٤٤١ |
| ٢٣٥ | ولا الصريين فى الخارج وراء الصفة | ٥ يونيو ١٩٩٠ | الجمهورية | قدري عزب | ٤٤٢ |

| | | | |
|-----|---|---------------|-----|
| ٢٣٦ | لجنة تلقى الاموال تبحث موقف شركات التوظيف | ٥ يونيو ١٩٩٠ | ٤٤٥ |
| ٢٣٧ | الشعراوي وال فايد ومجموعة المصريين المفتتين | ٦ يونيو ١٩٩٠ | ٤٤٦ |
| ٢٣٨ | تعديل تشريعى لقانون تلقى الاموال الجديد | ٦ يونيو ١٩٩٠ | ٤٤٧ |
| ٢٣٩ | اصول الريان فى حصر لا تجاوز ١٥ ٪ من الايداعات | ٦ يونيو ١٩٩٠ | ٤٤٨ |
| ٢٤٠ | الابنوس والتعصب | ٦ يونيو ١٩٩٠ | ٤٥٠ |
| ٢٤١ | يا فرحة ماتت | ٦ يونيو ١٩٩٠ | ٤٥٣ |
| ٢٤٢ | كبيوتر الريان يتحدث | ٦ يونيو ١٩٩٠ | ٤٥٦ |
| ٢٤٣ | الللجان الهندسية بدأت مسح اراضي الريان | ٦ يونيو ١٩٩٠ | ٤٥٨ |
| ٢٤٤ | المفوض العام على شركات الريان : - اعماء عقيلة | ٧ يونيو ١٩٩٠ | ٤٥٩ |
| ٢٤٥ | قبل ٤٨ ساعة لانتهاء مهلة رد الاموال | ٨ يونيو ١٩٩٠ | ٤٦٠ |
| ٢٤٦ | حقيقة القيمة السوقية لاموال الريان | ٨ يونيو ١٩٩٠ | ٤٦٢ |
| ٢٤٧ | اولا البلسد | ١٢ يونيو ١٩٩٠ | ٣٦٩ |
| ٢٤٨ | قضية الريان وتطوراتها | ١٣ يونيو ١٩٩٠ | ٤٧٠ |
| ٢٤٩ | محامى الريان يكشف حقيقة الصفقة | ١٣ يونيو ١٩٩٠ | ٤٧٢ |
| ٢٥٠ | عرض الريان حقيقة ام خداع ؟ | ١٥ يونيو ١٩٩٠ | ٤٧٦ |

| | | |
|-----|--|---------------------------|
| ٢٥١ | اين ذهبت اموال الريان بالخارج ؟ | |
| ٤٧٨ | عزت بدوى | ١٥ يونيو ١٩٩٠ الصور |
| ٢٥٢ | صراع فى ١٢ شركة توظيف اموال | |
| ٤٨٠ | صابر شوكت | ١٦ يونيو ١٩٩٠ اخبار اليوم |
| ٢٥٣ | قرارات فرض الحراسة جاهزة للتوقيع | |
| ٤٨٢ | يوسف هلال | ١٨ يونيو ١٩٩٠ روز اليوسف |
| ٢٥٤ | اين كشف البركة | |
| ٤٨٤ | | ١٨ يونيو ١٩٩٠ |
| ٢٥٥ | عجز المركز العالى للشركات ارتفع الى مليار | |
| ٤٨٥ | | ٢٠ يونيو ١٩٩٠ السماء |
| ٢٥٦ | الدفاع يطالب باحالة المدعى للحكمة الدستورية | |
| ٤٨٦ | | ٢ يونيو ١٩٩٠ الاعلى |
| ٢٥٧ | " رأى حر " وكان ليسه | |
| ٤٨٧ | احمد ابو الفتح | ٢١ يونيو ١٩٩٠ الوفد |
| ٢٥٨ | اموال الريان العائدة اين ذهبت | |
| ٤٩٠ | امل سعد | ٢١ يونيو ١٩٩٠ الانعام |
| ٢٥٩ | الموقف الان فى شركات توظيف الاموال | |
| ٤٩٢ | الهام شرشر | ٢١ يونيو ١٩٩٠ الانعام |
| ٢٦٠ | موقف شركات الاموال بعد انتهاء المهلة | |
| ٤٩٤ | علاء الدين مصطفى | ١ يونيو ١٩٩٠ اخر ساعة |
| ٢٦١ | معركة بلايدى أثناء محاكمة الريان | |
| ٤٩٨ | محمد زكى | ٢٢ يونيو ١٩٩٠ الوفد |
| ٢٦٢ | انها صدمة للرأى العام | |
| ٥٠٠ | جمال بدوى | ٢٣ يونيو ١٩٩٠ الوفد |
| ٢٦٣ | المدعى الاشتراكى يسترد ٢ مليون جنيه | |
| ٥٠٢ | | ٢٤ يونيو ١٩٩٠ الجمهورية |
| ٢٦٤ | رأى. الانعام - تلقى الاموال والمرحلة الجديدة | |
| ٥٠٣ | | ٢٤ يونيو ١٩٩٠ الانعام |
| ٢٦٥ | "جنايات الجيزة" تمكين الريان من مخاصمة النيابة | |
| ٥٠٤ | | ٢٥ يونيو ١٩٩٠ الجمهورية |

| | | | | |
|-----|---|---------------|-------------|-----------------|
| ٥٠٦ | شروط جديدة لحامس الريان | ٢٥ يونيو ١٩٩٠ | روز اليوسف | حمدي رزق |
| ٥٠٨ | ٢٦٧ ضغوط من رئيس الوزراء والداخلية لانتقال الصقفة - "الريان يقول" | ٢٦ يونيو ١٩٩٠ | الشعب | |
| ٥٠٩ | ٢٦٨ ماذا وراء خصومة الريان للنيابة العامة ؟ | ٢٧ يونيو ١٩٩٠ | آخر ساعة | سيد عبد القادر |
| ٥١١ | ٢٦٩ مغالاة في قضية الريان | ٢٧ يونيو ١٩٩٠ | آخر ساعة | زكريا ابو حرام |
| ٥١٥ | ٢٧٠ دفاع الريان " اتحدى النائب العام | ٢٧ يونيو ١٩٩٠ | الاغالي | ثروت شلبي |
| ٥١٧ | ٢٧١ جزاعم الله خيرا - "دبوس" | ٢٧ يونيو ١٩٩٠ | الاغالي | فيليب جلاب |
| ٥١٨ | ٢٧٢ القضاء ورجالہ يطالبون بتتحيۃ النائب العام | ٢٧ يونيو ١٩٩٠ | الاغالي | |
| ٥١٩ | ٢٧٣ شهادة فيج الثوري قضية الريان | ٢٨ يونيو ١٩٩٠ | الاعوام | |
| ٥٢٠ | ٢٧٤ ٣ ساعات مواجهة صاخبة | ٢٩ يونيو ١٩٩٠ | الجمهورية | السيد المعبدي |
| ٥٢٤ | ٢٧٥ مغالاة جديدة في الريان | ٢٩ يونيو ١٩٩٠ | الصور | عزت بدوي |
| ٥٢٦ | ٢٧٦ ٣٩٥ مليون دولار حولها الريان رسميا للخارج | ٣٠ يونيو | اخبار اليوم | |
| ٥٢٧ | ٢٧٧ متابعة حصر ممتلكات الريان | ١ يوليو ١٩٩٠ | الاخبار | |
| ٥٢٨ | ٢٧٨ صقفة الريان بين الوهم والحقيقة | ٢ يوليو ١٩٩٠ | الاعوام | |
| ٥٣١ | ٢٧٩ ارجوك انسحب | ٢ يوليو ١٩٩٠ | روز اليوسف | عبد القادر شبيب |
| ٥٣٣ | ٢٨٠ ماذا بعد انتهاء المحلة المحددة | ٢ يوليو ١٩٩٠ | الاعوام | ميرفت الحصري |
| | | | الاقتصادى | |

| | | |
|-----|---------------------------------------|-------------------------|
| ٢٨١ | بعد قرار المحكمة | |
| ٥٣٦ | الشعب | ٣ يوليو ١٩٩٠ |
| ٢٨٢ | الريان يتهم الحكومة بتصفية شركته | |
| ٥٣٧ | الشعب | ٣ يوليو ١٩٩٠ |
| ٢٨٣ | مواجهة مع الریان | |
| ٥٣٨ | سيد عبد القادر | ٤ يوليو ١٩٩٠ آخر ساعة |
| ٢٨٤ | المستثمرون يرفضون شراء أصول الریان | |
| ٥٤٢ | محمد الحضري | ٤ يوليو ١٩٩٠ الاعمال |
| ٢٨٥ | " الفاطم ومعان " سيرك الریان مستمر | |
| ٥٤٣ | اسماعيل صبري عبد الله | ٤ يوليو ١٩٩٠ الاعمال |
| ٢٨٦ | تقرير خطير عن اموال الریان بالخارج | |
| ٥٤٤ | عزت بدوي | ٦ يوليو ١٩٩٠ الصور |
| ٢٨٧ | مسلسل النصب مازال مستمر | |
| ٥٤٩ | السياسي | ٨ يوليو ١٩٩٠ |
| ٢٨٨ | الفصل يحدد المفونات | |
| ٥٥١ | حمدي رزق | ٩ يوليو ١٩٩٠ روز اليوسف |
| ٢٨٩ | مفاجأة مثيرة في قضية الریان | |
| ٥٥٢ | الاعرام | ٧ يوليو ١٩٩٠ |
| ٢٩٠ | لم يتقدم احد لشراء الریان | |
| ٥٥٣ | الجمهورية | ١١ يوليو ١٩٩٠ |
| ٢٩١ | غيقة سوق المال | |
| ٥٥٤ | سلامة احمد سلامة | ١١ يوليو الاعرام |
| ٢٩٢ | صفقة الریان في الميزان | |
| ٥٥٥ | انتصار النمر | ١٣ يوليو ١٩٩٠ النساء |
| ٢٩٣ | " من قريب " د . نج النور يقول | |
| ٥٥٧ | سلامة احمد سلامة | ١٥ يوليو ١٩٩٠ الاعرام |
| ٢٩٤ | التغيير بالريان | |
| ٥٥٨ | لمعي المطيعي | ١٥ يوليو ١٩٩٠ الوفد |
| ٢٩٥ | لقاء داخل السجن بين عماد خليل والريان | |
| ٥٦٠ | المساء | ١٥ يوليو ١٩٩٠ |

| | | | |
|-----|---|-------------|--------------------|
| ٢١٦ | ٣ سنوات لرد كمونات الصكوك بشركتى الوفاء والتجارة العقارية | | |
| ٥٦١ | ١٥ يوليو ١٩٩٠ | الجمهورية | |
| ٢١٧ | املاك الريان هل تكفى ؟ | | |
| ٥٦٢ | ١٦ يوليو ١٩٩٠ | روز اليوسف | ابراهيم خليل |
| ٢١٨ | كان الله فى عون الحكومة | | |
| ٥٦٤ | ٢٦ يوليو ١٩٩٠ | الاهرام | الاقتصادى |
| ٢١٩ | فى العليا - اللهم فاشهد | | |
| ٥٦٦ | ١٧ يوليو ١٩٩٠ | الوفد | احمد لطفي |
| ٣٠٠ | من يدفع للريان | | |
| ٥٦٧ | ١٧ يوليو ١٩٩٠ | الجمهورية | ناجى قحمة |
| ٣٠١ | المبت استئناف نظرقضية شركات الريان | | |
| ٥٦٨ | ١٨ يوليو ١٩٩٠ | الادالى | |
| ٣٠٢ | مستعد لاعادة الاموال بعد الاتفاق مع الحكومة | | |
| ٥٦٩ | ١٨ يوليو ١٩٩٠ | النور | |
| ٣٠٣ | مخاصمة النيابة ورد القضاء كيف - لماذا ؟ | | |
| ٥٧١ | ٢١ يوليو ١٩٩٠ | الاهرام | سهام عبد العال |
| ٣٠٤ | آمال كاذبة | | |
| ٥٧٢ | ١٠ يوليو ١٩٩٠ | اخبار اليوم | يحيى محمد |
| ٣٠٥ | حيلة جديدة لشركات الاموال | | |
| ٥٧٣ | ٢٢ يوليو ١٩٩٠ | السياسى | ابراهيم عبد العزيز |
| ٣٠٦ | اول اتصال بين المشتريين الجبهولين وساحلى الريان | | |
| ٥٧٩ | ٢٣ يوليو ١٩٩٠ | روز اليوسف | ابراهيم خليل |
| ٣٠٧ | هل يدل المدعى العام الاشتراكى شركات التوظيف | | |
| ٥٨٠ | ٢٣ يوليو ١٩٩٠ | روز اليوسف | يوسف عدلال |
| ٣٠٨ | فى المليون | | |
| ٥٨٤ | ٢٤ يوليو ١٩٩٠ | الوفد | احمد لطفي |
| ٣٠٩ | الزام الريان بالكشف عن حجم امواله بالخارج | | |
| ٥٨٥ | ٢٥ يوليو ١٩٩٠ | الاعالى | |
| ٣١٠ | هيون ليلى فى المولد | | |
| ٥٨٦ | ٢٦ يوليو ١٩٩٠ | الجمهورية | محمد العزى |



المصدر: الأهرام ٢١

التاريخ: ١٩٦٠ ميلادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

ضحايا التوفيق

إن تسكت هيئة سوق المال على الظلم الصارخ الذي تلحقه شركات توكيف الأموال التي وفقت أوضاعها، فالمصوك التي أصدرتها تلك الشركات تسندت استرداد ٧٠٪ من مبلغ المودعين سنة ١٩٩٤

المودعون لغصوا بأموالهم مرة واحدة ليستردوها بقطرة في شكل أجزاء صغيرة لا تسمن ولا تشفي من جوع، ومعنى ذلك ليس التيسر وأجبرهم على الاستسلام للتفصيل أموالهم سنوات عديدة من أجل سواء عيون أصحاب هذه الشركات التي ويصمت الملايين من أموال المالكين.

مثال واحد من عشرات الضحايا اليومية التي تصطنق ويطلب أصحابها إرسالها إلى هيئة سوق المال.. فواحد من المواطنين الذي أودع بشركة الشريف مكالمة نهائية خدمته وهي كل ماله ٦١ ألف جنيه وأول مبلغ يصرفه هو ألف جنيه في أكتوبر ١٩٩٢ ويستمر الصرف بتفلم، التفتيش، إل عام ١٩٩٤ حيث يصرف ٧٠٪ من رسميه إذا فناء الله.

الشكوى التي تصل يوميا لاتحتاج إلى تعليق سوى القول بأنها ليست مجرد أخطاء تقوم الهيئة بتصويبها مع الشركة ولكنها استهتار، بمشاعر المودعين وإهدار أموالهم والآثر يحتاج ليس إلى مجرد تصويب يومي للأخطاء المتكررة ولكن لرقابة حازمة من هيئة سوق المال.

أما مودعو شركة السعد فالأولهم تكثير الفروع وهي تحتاج إلى تطبيق عاجل وتنقيح حقائق. يقول المودعون، قلنا أنه قد جاء الفروع بعد طول حناء واستمنا المصوك بناء على القانون ١٤٦ ولما توجهنا في ترويج استحقاق المصك إلى فرع الشركة بالقاهرة

أوجهنا بأن الشركة تقوم بتصنيف قيمة المصك مع أجل المودع على التوفيق على أن المودع يستلم قيمة المصك كاملة، ونطلب المودعون مع مدير الفرع بالقاهرة الذي قال لهم أن المبلغ المصنوع يمثل نصيب المودعين في المصك!! فقال المودعون.. ولكن الشركة لم تعان بعد من ميزانياتها حتى الآن فمن أين هذه المصك!! وبإقامة القانون على الأموال ستجد أن هذا الإجراء مخالف للقانون.

وكن يبدو أن الشركة قدرت الضحايا قبل الإعلان عن الميزانية لهم أن المودعين يستمعون الصلابة التالية.. التي عليه بلغة قيمة المصك منقوصة أهلا به والتي من عليه مع السلامة.. ويطلب قانون على الأموال يتلهمه..

إنها كارثة يومية لابد لها من نهية، حتى لا نسمع من جديد عن ضحايا توفيق الأوضاع.

عبد الرحمن عقل



المصدر : احمد ورد

١٩٧٠ أيلول ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجآت هامة في قضية الريان : النيابة ترفض تقييم الأصول قبل استرداد الأموال المهربة

كتب : عزت بدوي

تجسم محكمة جنحيات
الجزيرة يوم الأحد القادم
المشكلة القانونية التي تثارها
ملف الريان هذا الأسبوع بشأن
عدم دستورية القوانين التي
يحكم بمقتضاها آل الريان
وأعوانهم ، وكانت المحكمة قد
طلبت إلى دفاع الريان تقديم
المستندات القانونية التي
يستندون إليها في دفعهم بعدم
الدستورية ومحتجهم - يوم
السبت الماضي - مهلة لمدة
يومين لتقديم هذه المستندات
على أن تجتمع المحكمة لقرارها
بشأن الدستورية من بعدها في
جلسة الأحد القادم بعد أن قدمت
النيابة العامة مذكرة من "٩"
فطوكت تقدم فيها جميع
الدفع التي تثارها الدفاع
واستند إليها في عدم دستورية
هذه القوانين وبموجب القرار
الذي ستصدره محكمة جنحيات
الجزيرة هذا الأسبوع بل تحديد
مصير قضية الريان ، إما
باعتزال المحكمة بسرعة
الفصل في الدعوى ورد أموال
المودعين وإما تأجيل المحاكمة
إلى حين الانتهاء من اتخاذ
الإجراءات القانونية لرفع دعوى
عدم الدستورية أمام المحكمة
المستورية العليا ، والانتظار
لحين صدور حكمها في هذا
الشأن وهو ما يستغرق لما لا يقل
عن عامين أو ثلاثة .
ولم يكن الحكم بعدم
دستورية القوانين التي يحكم
بها الريان وأعوانه هو المفاجأة
الوحيدة في جلسات محاكمة
الريان هذا الأسبوع ، فقد

كشفت النيابة العامة عن حقيقة
"بوب ووكر" وكيل الريان
بأمريكا الذي مازال الريان يلوح
بأن لديه حل للمشكلة ورد أموال
المودعين إذا ما تم توجيه دعوة
رسمية له من رئيس الحكومة
المصرية عن طريق السفارة
الأمريكية بعد أن رفض حضور
جلسات المحاكمة بناء على
إعلانه عن طريق النيابة العامة
حيث أعلن للمستشار سامح
درويش المحامي العام لنيابة
الأصول المتحفظ عليها أن
"بوب ووكر" ملحق الأ موظف
أمريكي صغير ويعمل مساعدا
لريان

كما كطفت النيابة العامة
حقيقة وأهداف دوار الوسطة
التي يسمى إليها أحمد الريان
كل فترة وأخرى والتي كان
أخيرا فضيلة الشيخ محمد
متولي الشعراوي والمكثور
عبدالمصور شاهين حيث أعلن
أحمد إدريس رئيس النيابة أن
للهدف الأساسي من وراء هذه
الوسطة هو الإفراج عن آل

الريان وتسليمهم أصول
المودعين كيلا أضلوا نهبا .

وتأكدت النيابة أحمد الريان
بكتف من أمواله التي هربها
بإفراج والتي كطفت عنها
المستندات والأوراق الرسمية
للبنك المركزي ، وكشف
المستشار حسن الشربيني أن
الأموال التي هربها الريان
بإفراج لن تترك ليتمتع بها
ولابد من استردادها لصالح
المودعين حتى وإن كلفت قيمة
أصوله داخل مصر أنه تضخمت
بفضل التضخم المعاند في
البلاد ، لأن هذه الأموال هي
أموال المودعين وليست لآل
الريان ، كما رفض المستشار
سامح درویش مطلب به دفع
الريان من تشكيل لجنة لتقييم
أصول الريان داخل مصر ،
واشترط ضرورة استرداد
الأموال التي في الخارج أولا
والتي تبلغ ٤٠٧ ملايين دولار
و١٠ ملايين مارك ألماني و٧٥٠
الف جنيه استرليني .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهاز المدعى الاشتراكي يطلب اعتماد توكيلات العاملين بالخارج لصرف أموالهم من شركات التوظيف

كتب - محمود عبد العظيم :

طلب جهاز المدعى العام الاشتراكي من أصحاب شركات توظيف الأموال التي يحلق معها ، اعتماد التوكيلات الخاصة بالودعين المصريين العاملين بالخارج الى أقربهم ، ورد الأموال لهم بموجبها . طلب الجهاز اعتماد التوكيل بخاصة جهة العمل التي يعمل بها

المواطن بالخارج . وتواليه من مصلحة
الظهور العفري في مصر . قدمت معظم
شركات الأموال الى جهاز المدعى
الاشتراكي فوافقت باسعاد الودعين بها من
العاملين بالخارج . وتوافقت حساباتهم .
وحجم ابداعاتهم لاعتكفية الرجوع الى
الجهاز في حالة انتهاء المدة القانونية يوم
٩ يونيو ، بدون استرداد أموالهم . كما
قررت شركتا الهدى مصر ومدر للاستثمار
الاتصال بمراسليهما في دول الخليج
لعرض بيع الأصول على الودعين
بالخارج .



المصدر : النصر

١٩٨٠ أبريل ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزمام «الشريف» والسعد «بصرف» الارباح بالنقد الاجنبي

القاهرة - «القبس» :

قررت الهيئة العامة لسوق المال الزمام شركات تلقي الاموال التي تم تمويلها اوضاعها «الشريف» والسعد» بصرف كويونات صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبي فوراً وبذات العملة التي تم الايداع بها او ما يعادلها بالدولار الاميركي. وصرح عبد الحميد ابراهيم رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة انه لا يجوز تأجيل مواعيد صرف كويونات الصكوك بالجنبيه المصري بحجة خصم المبالغ التي تم صرفها خلال العامين الماضيين من اصل الايداعات ولان انه سيتم الزام هذه الشركات بالبرنامج الزمني المعتمد من وزير الاقتصاد وفي حالة تكرار قيام هذه الشركات بمخالفة قواعد البرنامج صرف الصكوك سيتم اعادة عرض قرار الموافقة على تمويل اوضاعها على وزير الاقتصاد وسيتم سحب الموافقة في حالة تكرار المخالفات. وقال ان الهيئة استدعت عبد اللطيف الشريف واشرف سعد رئيسي اكبر شركتين لتلقي الاموال وابلغتهما بضرورة الالتزام بالبرنامج الصكوك وصرف كويونات الصرف الاجنبي بذات العملة وتصحيح الاخطاء الواردة في بعض الصكوك بما يحقق بداية الصرف لجميع المودعين اعتباراً من اول دفعة، واكد ان الهيئة تراقب عمليات الصرف بواسطة مجموعة من الخبراء المتخصصين كما انها ترحب بتلقي شكاوى المودعين في الشركات التي تم تمويل اوضاعها وسيتم التحقيق فيها فوراً.



المصدر : ك. ق. ب.

١٩٩٠ أبريل ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

الريان يحاكم الجميع !!

كتب محمد نجم :

كانت جلسات محكمة الريان وشركاته والتي عادت في بداية الأسبوع الماضي من اقرب الجلسات التي شهدتها قاعات المحاكم المصرية ، فلأول مرة في تاريخ المحاكمات يتحول « متهم » في قضية إلى « ممثل اتهام » ويوزع اتهاماته على الجميع .. الحكومة .. والنيابة .. والصلصة .. كما تحول إلى « معام » ليضا .. يشرح القانون ويفسره !

فقد بدا أحمد الريان في الجلسة الأولى بهلجم هيئة سوق المال ويتهمها بالتمتع معه بخلاف الشركات الأخرى ، وتحداهما أن تقدم جميع التراخيص المالية لشركات التوظيف وتواريخ تقديمها والقواعد التي تم على أساسها الموافقة على توظيف لوضع بعض الشركات ورفض البعض الآخر .

وفي الجلسة الختامية .. واصل الريان ما كان قد بدأه من هجوم .. متسللا كيف تعجز الدولة مع تعدد أجهزتها الرقابية والأمنية عن معرفة مصير أمواله في الخارج ؟ وكيف تكفل النيابة العامة - طوال ١٨ شهرا - بمجرد تشكيل لجنة لبحث المركز المالي لشركة ؟ متتهما إياها بالتقصير والأهمال في متابعة أموال الشركة التي هربها إلى الخارج أو البحث عن الذهب الذي خياه ؟



المصدر : د. فوزي اليوسفي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٠

رئيس حزب مصر الفتاة :

المصدر : فوزي اليوسفي

تعبقياً على التحقيق الصحفي المنشور في العدد رقم ٣٢٢٨ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ تحت عنوان « ٣ أحزاب على الزئير » جاءنا الرد التالي من علي الدين صالح رئيس حزب مصر الفتاة .

الاستراتيجي وذلك حتى يمثل عنصر الثورة يوليوي اما اختياره لثبات

الرئيس لم يكن إلا بإجماع من أعضاء المجلس القوي الذي عرض عليه امر تشكيله هو والكتلة الثاني والاسم العام والاسماء المصطلحون .. حيث تم التصويب بطريقة انتقائية بعيدة

عن إملاء شخصي مثي . وقد اجتمعت الجمعية العمومية للمؤسسين وفرت انتداب الرئيس والمواظقة على بعض تعديلات البرنامج وورد بمحضر الجمعية .

خاصاً : انه لم يحدث ان الحزب عمل عن استئجار شقة بل شقق ٣ نجوم لعقد المؤتمرات الصحفي في لفتق اخر ه نجوم .. كل الذي حدث ان الحزب الى المؤتمرات الصحفي عن اسفله اكشفه بالقصصيات والاحاديث الخرافية التي صرح بها رئيس الحزب لكافة الصحف المصرية واليوسفية .

سافراً ولغياً : ان السبب في هذا الاندفاع من الممثل حمدي احمد ان الحزب عينه اميناً مساعداً للجنة الحزب بالمحمورية .. فارتاد دخول المجلس القوي وهو مقيم يوافق عليه الحزب . ■

اولاً . ان الحزب يستأجر مقره بموجب عقد إيجار مفروش وليس خالياً وبإيجار شهري قدره ألفا جنيه .

ومعنى هذا انه لا يوجد عطاء عقاري او إيجاري على الإطلاق قدم للحزب .. لقد استأجرنا كما نستأجر من أي مؤجر كان .. ولو كان هناك تمييز ممنوح لنا في هذا الشايج لنعصر العقد شالياً لا مفروشا .. ولصدر بقلية ومزية او تبرعية كما يزعم الممثل حمدي احمد .

ثانياً : ان السيد محمود طلحون لم يشترع باكثر مما يشترع به الاعضاء وموافق عليه صورة شولية من كشف الشبهات موضح لقرين كل اسم المبلغ المختار به .

ثالثاً ان السيد محمود طلحون لم يؤجر لنا الشقة التي يشعلها الحزب .. بل الذي اجر لنا هي الشركة وطبقاً للاتصال المممول بها والمطروحة امام مجلس إدارتها الذي عرض عليه العقد قبل التوقيع .

رابعاً . ان السيد محمود طلحون عضو بالحزب . وان اختياره بالمجلس القوي كان نتيجة لكفائته السياسية عبر الاتحاد

الاستراتيجي ومنظمة الشباب



المصدر : دور النشر

التاريخ : ١٣٠٠١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في محاكمة الريان :

خناقة بين لجنة التحفظ والريان !

● مودع يحاول اقتحام قفص الاتهام ومحاكم يتهم الريان بالمتاجرة بالدين

تابع للمحاكمة ابراهيم خليل

مصور للفنون ١٢٦ سنة ١٩٨٨
الخاص بتوثيق الأصول ، وعدد
الشركات التي تقدمت بطلبات لبدء
الأصول أو التفتيش في الليلة التي
جدها القانون وتشكيل لجنة محاسبة
من بيوت نفاق المصرية والمخرجة
لتقديم أصول شركة الريان مع
الاستسلام عن طريق النيابة العامة عن
رصيد كل من قضي عبدالمفتاح وأحمد
عبدالمفتاح في كل من بنك مصر إيران
وكبر كبري لوكربي وبنك قناة السويس وبنك
الأهرام فرع الكلي وبنك الجمال فرع
قطعت حرب وجارن سيتي في الفترة من
١٩٧٨ ، إلى أبريل ١٩٨٢ ليظهر ما إذا
كان لهم ثروة قبل شركات توظيف
الأصول ، وكذلك اعل رصيدهم .
والقاء ذلك صاح الريان من داخل
قفص الاتهام طلبا للقائمة فوالق رئيس
المحكمة والخل له ، ميكروفون .

فلمسه الريان بوزارة مكتوبة وزل
أيات من القرآن بتخمين معين فطافه
لحد الصلح وصرخ في وجهه فلذلك : هل
هذا مكان لقراءة القرآن ، وهل وصل
الحل إلى التسليم بكين والمتجربة به
لماذا أهدت توظيف الريان عن القراءة ،
وقال سائلهم من الأصول وهي تغطي
١٧٪ من أصول المودعين حسب كلام
النائب العام لأنه قال في بيانه : إن
الأصول المسجلة ٧٠ مليونا والمودعين على
الأخرين ١٦٠ مليونا ، والمخزون من
الذهب ٤٢ مليونا أي ما يوازي ٣٠٠
مليون جنيه بخلاف الأراضي والصلح
والإيجال والجائرة و ١٧ مرفأ للذهب
لمن تعرض الواحد مليون جنيه يعني
بضاعتها ١٠٠ مليون جنيه .. وبضاعتها
الريال لولا احتراق لنا حازم حسن

على مدى يومي السبت والأحد الماضيين نظرت
محكمة جنائيات الجيزة قضية الريان بارض المعارض
وسط إجراءات أمن مشددة واستغرقت المحاكمة أكثر
من ٥ ساعات في مناقشة دستورية قانون توظيف
الأموال من ٩ ساعات طول مدة الجلسةين .

الشركة لتشغيل النصال منها وتوظيف
انها وبفتح باب الاتفاق والتضوية بين
الشركة والمودعين ، كما حدث في شركات
أخرى عن طريق السماح لجلس الإدارة
بالتصرف في الأصول مع اللجنة من
طريق السماح لجلس الإدارة بالتصرف
في الأراضي والشقق والمقاولات لتشغيل
عده المودعين أصصاب الموقوفات لملفقة .
وكند الشيخ الشعراوي في محكمته
على وقف الدعوى للرابعة من النيابة

العلمة ضد أحمد توفيق عبدالمفتاح
ووقف دفاع الريان المتكون من ثلاثة
محامين مطلقا بوضع دعوة لوب ورك
في السفارة الأمريكية ليأتى للفترة حتى
تضمن السفارة الأمريكية الحظالة على
حياته .

وشعا البلاغ من وجود حفرة لجراء
في القضية بيشاء وعكاه عدم حصولهم
على تسجيلات الشرائط حتى يتم
استكمال الإحلاق على ملفات القضية قبل
مناقشة الشهود وطلب النطاق وكشف
جميع شركات توظيف الأموال التي
تقدمت بطلبات لتوظيف أوضاعها بعد

وبعد بداية الجلسة الأولى للمحكمة
تعدى أحد المودعين بالحسم على أحمد
الريان وأتهمه بالفسخ والاحتيال
والقصد لفصل الاتهام لولا تدخل الشرطة
التي منعت ، وحضر هذا المودع الذي
تعدى عمره الخمسين عاماً ضمن عدد
كبير من المودعين ملأوا أكثر من ربع
قاعة المحكمة ، وعندما نادى حليج
المحكمة على بدء الجلسة سلم معلمي

الريان لرئيس المحكمة مذكراً من الشيخ
الشعراوي والشيخ عبدالمصبور
شامخ طلباً فيها بالإفراج عن توظيف
عبدالمفتاح وولده محمد توفيق
عبدالمفتاح ليكونا في خدمة الوضع
الجديد للشركة باعتبارهما محبوسين
احتياطياً مع بقاء وضع أحمد توفيق
عبدالمفتاح معلقاً لأن يطلق مصيره
بعد جهورى عن الحكم الصادر ضده
بالمسجون أدلة على سنوات أو يحكم
قضائى .

والترح الشيخ الشعراوي في مذكرته
لتشكيل مجلس إدارة مؤلف يمثل فيه
المودعون والنيابة العامة والنطاق وأحد
الفراد أسرة الريان وإطلاق يد مجلس
الإدارة المقرر في التصرف في أصول



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٣٠ أبريل ١٩٩٠

المطاع تقديم مذكرة مطبوعة حول هذا الأمر كما فعلت اللجنة وتحدث للمطاع عن إعادة تنظيم أصول الريان بما يتناسب مع سعر السوق لضمان رايح المحسنة هل المطاع تنقل من الدفع بعدم الدستورية. فاشترك مطاع الريان حول هذا الموضوع قل البعض إن هذا ليس وقت الدخول في موضوع القضية ووقفت أهد المحامي للأن لا تعارض بين المطاع وتكتسب بعدم المطاع الدستورية.

بلا جنسوي

وعقب المستشار ساهر درويش للأن لا توست في فشل الشيخ الشمراني الش. لانتاج الريان بالآراء من الذهب والاموال الموروثة للخارج. ولم تات القضية إلا بطلب الاجراء منه ومن والده وشقيقه وتنظيم اصول الشركة والريان ملغى بكتاب من هذا الانتعاش وطلب تليفونا دوليا وثبت انه كان يتصل بأصطفه والارد أسرته وهي محاولة من قبل الحكومة. واشتاك المستشار ساهر درويش: لقد اسفرت محادثات الشيفين عن ان الاموال التي حوالت للخارج قد تاملت وكل مايريد الريان بالخارج هو علاقات تستلحق ان تعطي الريان بعض القروض لتطيق حاله من مشروعه وان يأتي بـ ١٠٠ مليون جنيه. ويتال لكان آخر شيء السجون باعتباره لتضمينها عليا واعترض المأمون وصاح لهد الريان فرد رئيس ميته الاخلفة سمعا لكم يومى فكتستعوا لما تلقى.

وواصل ساهر درويش صوته متعلبا الريان بالحاضر امواله من الخارج والقول بان الاموال لا تكفي لا تكفي فليست من حق الريان فهو بريء ان يتزوج ٤٠٧ مليون دولار ويصور لنا ان بوب ووجي

معه عصا سميرة سيستر بها اموال المودعين. وما هو الا اقل امريكي شريك لهذا الاتفاق الموجه والمض الامتياز.

ووقفت الريان للأن: من المأمون ان الشيفة التي يقترن ان يكون كلامها في القنون تترك هذا الاصل وتحدث. كما وتحدث رجل الخراج للأن لا يلقه شيئا في أي شيء وتساؤل الريان موجه سؤاله للمستشار ساهر درويش انت من عرف القنوس راحت لين ١٨٤ لا تقول اني عليه ولا تقول اني لينا.

لذا لا تقبل لجنة فشل البنوك وتعلم معلما خطوة خطوة واصفرت المحكمة قرارها بقتاجيل إلى نهاية هذا الشهر للمح في دستورية قنون توظيف الاموال.

الحاسب واحضروا للشريف المكثور عبد العزيز حجازي وعلى أي اساس تم اختيارهما.. لو كانت الحكومة تركنا طوال ال ١٦ شهر المخفية لاستطعنا التصديق. كما يفعل المضي الاشتراكي الان مع الشركات الأخرى وتساؤل ايضا لماذا يحبس والذي مع انه ليس المدير الفعل محلات الذهب والمدير الفعل من طين

وملا يخر القضية لو فكرت في إخراج والذي فهو يبلغ من العمر ٧٢ عاما، هو عثمان مش عاين يتلخص، ويدخل مستطفي يفي بقل مسجونا، وفي هذه اللحظة جرى دفاع الريان إلى نفس الاتهام محولا اسفاته ودفع المطاع بعدم دستورية القانون ١٤٦ لصدره من مجلس تشريعي غير دستوري.

دستورية المجلس

وفي اليوم الثاني لجلس القضية فلما رئيس المحكمة الدفاع بتسليمه شفعة المحكمة من القضية لتصويرها، ووقفت المستشار حملى خليفة مساعد النائب العام لهد هل دفع للمطاع بعدم دستورية مجلس الشعب للأن انه لم يتوالى في هذا الدفع الجديدة لأن مجلس الشعب ليس طرفا في هذا الحكم الخاص بدخل ٣٩ عضوا لمجلس الشعب نظرا لأن امر صمة العضوية وبطلان المضبوطة هو امر يقتضيه به مجلس الشعب

وقال المطاع إن اساس الدفع بعدم الدستورية لم يضر من مجلس شعب حقيقي بل من مجلس معدوم ومن لم يكون قنون توظيف الاموال مخالفا لنص المادة ٨٦ من الدستور. وأشار المطاع إلى المتهمين في قفس الاتهام للأن انهم مميوسون بالقنون الطوارئ الذي لم يعرض على مجلس تشريعي ولا لاراءه وتساؤل المحكمة هل تتوقف اصل المجلس من اجل الطعن في عضوية عضو بالمجلس. فقال المطاع منذ اللحظة الأولى صحت احكام ضد ٧٨ عضوا بترؤسهم وشكل غيرهم وطلب



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٠ مايو النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية الريان وبعد جلسة استغرقت ٥ دقائق المحكمة: قانون شركات تلحق الاموال دستوري

رفضت محكمة جنايات الجيزة أمس التي تنظر قضية الريان بعدم دستورية قانون شركات تلحق الاموال وقررت تأجيل المحاكمة لجلسة ٢١ مايو الحالي

عقدت المحكمة برئاسة المستشار
د. محمد حسن عبد الطيف وعضوية
المستشارين رفدي عمار وعبد
القادر عبد الحكم بأمانة مر احمد
رمضان .. واستغرقت الجلسة ٥
دقائق نطق خلالها رئيس المحكمة
الحكم الذي صدر غيابيا بالنسبة
للمتهمين جعفر طاهر محمد واحمد
نبيل حسن فولانكو وحضورا لنبالي
المتهمين وهم : احمد الريان وشفيقه
محمد ووالدهما توفيق عبد الفتاح و
الآخرين ..

رفضت المحكمة الطلب بعدم
دستورية القانون رقم ٥٠ لسنة ٨٤
المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ٥٧

بشأن قبوله والائتمان والقانون رقم
٥٨ لسنة ٨٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨٨
لسنة ٥٣ بشأن الدفاتر التجارية
والقانون رقم ٨٩ لسنة ٨٦ بشأن تنظيم
بعض حالات دعوة الجمهور للاكتتاب
العام والقانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨
بشأن شركات الحاملة في مجال تلحق
الاموال واستثمارها ..

وقررت المحكمة استمرار حبس
المتهمين الثلاثة الاول والتأجيل لجلسة
٢١ مايو ..



المصدر : الفتى ح

التاريخ : ابريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . عبد الصبور شاهين :

نحاتد الرئيس مبارك التدخل لحل أزمة المودعين بـالريـان

كتب ربيع شاهين

تلاشد .. عبد الصبور شاهين استاذ ورئيس قسم الفريضة الإسلامية بكلية دار العلوم الرئيس مبارك استخدام سلطانه وللدخل باصدار قرار سياسي لحل أزمة المودعين بفرقة الريان لتوفير الأموال ، وعلى صفحة وصفها بأنها أمثلة بالاحكام والنزوات والأغراض الشخصية والمعاملات ..

ضاعت حقوقهم تساوت معهم ايضاً في تكبيرهم وتلك هي العدالة التي لم يعرفها بكل أسف ائام معروفون بكروا الى سحب ايداعهم والتجاة بالسفسهم وقال الدكتور شاهين اننا حين قبلنا ائامه توفيق الريان داخل السجن واجرياً معه لقاء أنا ولضيلة الشيخ محمد متول الشعراوي وتحدثنا معه طوال ٢ ساعات ثم غاب عنه معاً لم يكن في نفس احداً انني شك في صفته او عزمه

على رد الحقوق بكملها لا صعبها غير اننا لا نملك دليلاً على سلامة هذا الاقتناع لأن عقليته في فهم الغيب وهذا هو الذي دفعنا الى اعداد مذكرة مفصلة بما حدث ورفعها الى المسؤولين لم يحلها بهذا النداء الذي يسببه الرئيس ..

ان بها اوراقاً خاصة بفرقة الريان وأخرى بالمودعين وهذا الخلط جعل الحل والخروج من الأزمة مستحيلاً وأنا هنا لا ادافع عن ائام فرد وانما عن الانسانية في شخص الآلاف من المودعين الضحايا .. ائام الدكتور شاهين في رسالته لقد كان متكاملاً في ان احصل على ايداعتي كاملة في وقت وجيز وبأقرب حرج ولكني رفضت ذلك والبرت ان افكر فريضة في هذه المناسبة فلماذا أخذ الناس احسن واذا

والشار الدكتور عبد الصبور الذي تلقى مؤخراً بصحبة الشيخ الشعراوي ياخذ الريان في سجنه الى ان تدخل الرئيس مبارك لا يمثل خلطاً او تدخلاً في اعمال القضاء او القضية المطروحة امامه مؤكداً ان هذا الخلط أدى الى تعقد المشكلة وصعوبة حلها حتى الآن . وقال د . عبد الصبور شاهين في رسالة الى الرئيس مبارك : سيدة الرئيس : ان تعقد المشكلة نشأ عن الخلط الحادث بين اوراقها ذلك



المصدر: ...

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية الريان :

وساطة الشيخ الشعراوي .. مستمرة

محاولة : كشوف البركة ضاقت من المستندات !!

كتب - أحمد عبد المقيم :

أكد أحمد الريان أن الشيخ محمد طوق الشعراوي ما زال مستمرا في جهود الوساطة التي يقوم بها للتوصل إلى حل يريح كافة الأطراف ولأن ما نشر عن فشل هذه الوساطة غير صحيح لأن الشيخ الشعراوي يمثل بمحض إرادته وبإذنه جديلا لحل القضية .. أماك : إن اللجنة المشكلة من الشيخ الشعراوي والدكتور عبد الصبور شاهين قد تكلمت بالتراسات إلى النائب العام ولم يره عليها حتى الآن .

قال أحمد الريان أثناء جلسة محكمة جنحيات الجيزة التي انطلقت في لوزس المعارض بمدينة نصر إن قضية الشيخ الشعراوي أعظم لقطة من رئاسة مجلس الإدارة للقنطرة للطرفه الصحية .. وأرسل بذلك رسالة إلى النائب العام تم نشرها في الصحف .

وفي الوقت ذاته أكد أحمد الريان أمام محكمة جنحيات الجيزة التي رأسها المستشار الدكتور حسني عبدالطيل أن الخلاف القائم بينه وبين النيابة العامة يتعلق بمدى سلامة تقدير أصول الشركة في مصر .. وأن هذا الخلاف لا يمكن حسمه إلا من طريق لجنة محايدة من الجهاز المركزي للمحاسبات وبينه الخلق في مصر .. كما حدث مع شركة الهدي مصر .

١٩٨٧ وهي فترة تشكيل مجلس الشعب في الدورة السابعة والتي أقيمت المحكمة الدستورية العليا بطلان إجراءات الانتخابات مما دعا رئيس الجمهورية إلى حله ويترتب على ذلك بطلان القوانين الصادرة من هذا المجلس وكذلك بطلان القوانين الصادرة من هذا الصادرة منه في الدورة التالية نظرا لوجود ٧٨ عضواً خُرج من المجلس لهم أهلية التمثيل وشروط ١٦٦ آخرين لم يتركوا في إصدار تلك القوانين وهم يحكم المحكمة الإدارية الأخيرة ليسوا أعضاء في المجلس وبالتالي تبطل القوانين التي لشركاء في إصدارها ومنها القانون رقم ١٦٦ لسنة ٨٨ الملحق بديكتات توقيف الأموال . كما طالب الريان بالإلزام من ولده وشقيقه مع استنزال جميع الوثائق من إعادة أموال لوديعين .

بالتعهد بسداد بعض الإصول للمودعين كما وعد من قبل بشرط أن توضع له دعوة في السفارة الأمريكية . وليس بمصلحة شامدا . وأشار الريان إلى أن النيابة العامة في تحقيقاتها معه تصرح بأنها تعرف أين الحقيقة ولكنها لا تملك القرار !! مشيراً بذلك إلى ضغوط الحكومة على النيابة العامة بتفويض أن المقررات الأخيرة التي اتفقا عليها الشيخ الشعراوي وجدت لثوباً من النيابة العامة لكن الحكومة رفضتها .

وقد طالب دفاع الريان بتجديد مناقشة الشهود لحين الإطلاع على كافة المستندات وقال إن العشرة أجزاء الأولى منها غير واضحة كما أن بعض تلك المستندات وتسرعة التسجيل لم يتسلمها الدفاع وطالب مدعوه الوصي بضم التفتيحات الخاصة بتكليف البركة إلى مستندات القضية وقال أنه تم حذف أي إشارة من المستندات الحالية إلى شخصية كبيرة .

كما دفع محمد رشاد نبيه محامي الريان بضم دستورتيه القانون ١٦٦ لسنة ٨٨ الخاص بتقلي الأموال وكذلك عدم دستورتيه القانونين الصادرة من مجلس الشعب في الفترة من ٢٧ / ٥ / ١٩٨٤ حتى ٢ / ٥ /

وقال الريان أن الشركة لديها معرض ومخاطم ومعدات سويسرا وفاركت ومصنع لتجهيز النصوص وتصنيعها وتكثر من ٧٥٪ منها لم يفتح بعد وضرب مثالا على ذلك بمعرض الذهب في المهندسين الذي أنشأته الشركة بـ ١٠٥ مليون جنيه ثمنه حالياً يزيد عن ٣ ملايين جنيه وكان يبيع في اليوم الواحد بـ ٥٠ ألف جنيه وكذلك ٧٠ معرضاً آخر أو حسبت قيمتها على أن كل معرض يساوي ١٠٥ مليون جنيه لصارت قيمتها ١٠٠ مليون جنيه وأيضاً شركة الريان للاستثمارات والمقررات لديها ٣ ملايين متر مربع مساحة للبناء أو حسب الثمن بـ ١٣٠٠ جنيه ستكون الجلسة ٤٠٠ مليون جنيه وكذلك لدى الشركة مجاز للطيور والحيوانات ومصنع لتصنيع القمامة ومبانيات توليد كهرباء ومصنع للمعدات ومصنع للإرضيات والمنظفات الصناعية وهناك عمارة للريان في أيرلندا بها ١٥٠ محلا تجاريا وأدى الحكومة أموالاً للشركة وعد رئيس الوزراء بإعادتها .. وقال الريان أن تقرير حجم الأصول إجمالاً يقع في عشر صفحات غوستاف ! وأضاف الريان أن النيابة العامة استدعت بوب ووجر بسفته شامدا في القضية ولهذا طالب من الحضور إلى مصر كقناة لزيد استدعاه على أن



المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ٢٤ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● مساعد المدعى الاشتراكي :

ماذا يدور في شركات

الأموال ؟

حقيقة الخصومات على صكوك

السعد والشريف

لا نتدخل في العلاقة بين

الشركات والمودعين

● ما هي آخر تطورات شركات توظيف الأموال .. ؟ وماذا يجري للمودعين في الشركات التي يباشرها ويتولاها المدعى العام الاشتراكي ؟ وما حقيقة الضغوط التي تمارس على المودعين في الرد العيني سواء بالغالة في أسعار البضائع أو الضغط عليهم بتحويل ودائعهم الى اسهم في تلك الشركات ؟ وما حقيقة ما تردد حول خصم شركات السعد نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة الصكوك التي حالت مواعيد صرفها ؟ وكيف يجري حساب الأرباح والخسائر في شركة الشريف ؟

التفتية في حوزة اصحاب الشركات .. ووضع اصحاب الشركات لهم التزامهم القانوني الذي حدده القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يرد أموال المودعين قبل ١٩٩٠/٨ ووضع تسويات لتسوية مشكلة رد أموال المودعين خلال هذه الفترة وتتمثل في استغنية الرد العيني بشرطين اساسيين :

- عدم إكراه المودعين .
- عدم الغالة في أسعار الأموال المعينة

سواء كتبت لراشي أو عقارات أو شققا

قامت آخر ساعة بإجراء تحقيق ميداني لتعريف على الطبيعة تطورات شركات تلقى الأموال . وهذا من واقع الشكوى التي وردت على قسمة المودعين .. ومن واقع التحقيقات التي يجريها جهاز المدعى العام الاشتراكي بالنسبة لمجموعة الشركات التي لحظتها هيئة سوق المال وهي شركات بدر للاستثمار . والهدى مصر . ونيو كايرو .. والزهره والمراشي ومطمان ..

وقد عمد جهاز المدعى العام الاشتراكي الى محاولة الوصول الى حلول توفيقية بين هذه الشركات والمودعين . نظرا لندرة السيولة



المصدر: **أ. حسناء**

التاريخ: **٢٤ يوليو ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وغيرها ..

ولكن بمرور الوقت ، ومع اقتراب المهلة القانونية على الانتهاء ، لم يتحقق للأسماء مدين الشرطين ، ويدات الشركات تمارس ضغوطا هائلة على المودعين بالضغط عليهم بقبول الأموال العينية سواء كانت بضائع أو عقارات أو خلافة بأسعار خيالية تفوق أسعار السوق أو أسعارها الحقيقية .. استغلالا للموقف وحرض المودعين على الحصول على أي شيء بدلا من لا شيء .. خاصة وأن الموقف القانوني متغير بعد ١٩٩٠/٧/٨ ، وإذا حدث ولم تتمكن الشركات من إجراء المخلصات مع المودعين ، فاصحبه الشركات معرضون لإجراءات فرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم ، وبيعها بلزاء العلني ، ويثور تخوف لدى المودعين من تعرض أصول هذه الشركات للخسارة الشديدة فتباع بانحسر الاسعار في المزادات وتضيق بفئات نسبة كبيرة من ودائعهم .

الضغط على المودعين

ومن خلال رصد ما يجري في جهاز المدعي الاشتراكي واستعراض الشكاوى على السنة المودعين والمستتهم ، يمكن ان تلخص ما تقوم به الشركات من ضغوط على المودعين في ربما المعنى لآلواهم وودائعهم ، بتقويم الأصول والممتلكات والعقارات والبضائع بأسعار خيالية تفوق أسعار السوق ..

● هناك مثلا شقق وعقارات والراشي يتم توزيعها بالشراكة بين المودعين بأسعار تفوق سعرها الحقيقي .. علاوة على أن لشراكة البضائع بين المودعين ، ولا يعرف كل مودع حقيقته حصته في الأرض ..

● هناك بعض الشركات ملزمت بضغطا على المودعين بتحويل ودائعهم إلى سلع وبضائع مثل الصلصة والخبز والأغذية المحفوظة وأجبروا المودعين على ذلك على الرغم من عدم خبرتهم في التجارة ولم يجدوا مفرًا من الإعلان لهذه الضغوط ..

● هناك قصة البخيرة التي عرضتها إحدى الشركات بحوالي ٩ مليون جنيه . ومن خلال المفاوضات تم تخفيض ثمنها إلى ٧ مليون جنيه .. وتم تملكها لعدد كبير من المودعين رغم عدم خبرتهم في هذا المجال .. ولأعقوا لذلك لأن ضمان شيء القليل من لا شيء ..

● هناك أيضا ثلاثة التبريد التي دار حولها جدل واسع ، وحول قيمتها .. وتم تملكها

للمودعين رغم عدم خبرة معظمهم في إدارة مثل هذا المشروع .. كما أن هذا المشروع بعد إدارته لا يعرف المودعون كيفية توزيع الدخل الناتج منها لتبين نصيب كل شريك فيها .. وبالتالي تم تحويل شركاء متقاعين للعمل (تحت ضغط الظروف) كشركاء في مشروع لا نراية لهم به .. ● هناك بعض الشركات قامت بتحويل قيمة الودائع إلى اسمهم - مخالفة بذلك لأحكام القانون - وبغية الشكل القانوني في العلاقة بين الشركة والمودعين وأمام الضغط والإعلان لم يجدوا مفرًا من القبول على الرغم من أن مسألة تحويل الودائع إلى اسمهم محل شك كبير لشركات في حالة تصفية وانحياز !!

وخلاصة رد المودعين حول إزعاجهم لهذه الضغوط أنه لا يوجد أمامهم بديل آخر .. خاصة وأن هذا البديل الآخر غير مضمون والمتشدد في انتهاء المهلة القانونية في

١٩٩٠/٧/٨ .. وإجراءات فرض الحراسة على ما تبقى من أصول وممتلكات وبيعها بالمزاد العلني .. وقد يسطر ذلك عن خسائر ، وبالتالي يضع حق المودعين ..

المخاطرة في تقدير الأصول

وضعت لتسريع كل هذه الملاحظات أمام المستشار محمد شفيق المليجي مساعد للمدعي العام الاشتراكي وقال :

انشطة ان الشركات تعاني من نقص السيولة .. وبالتالي فإن الاتجاه الوحيد أمام المودعين هو الحصول على مستحقاتهم في الشكل المعنى .. وتوزيع الأموال المستحقة للمودعين يتم بالاتفاق بين الشركات والمودعين ونور الجهاز متابعه رد الأموال دون أي تدخل مباشرة لحسن الانتهاء من المهلة القانونية في ١٩٩٠/٧/٨ ..

وجهاز المدعي الاشتراكي لا يتدخل في الاتفاق بين المودعين وشركات توكيف الأموال .. ولكن التكالب من جانب المودعين خوفا من عدم الحصول على شيء بعد ١٩٩٠/٧/٨ هو السبب الرئيسي في خضوعهم للإعلان لضغوط الشركات ..



المصدر : **جريدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **١٩٩٠**

الشركة في سجلات هيئة سوق المال في شهر أغسطس من العام الماضي .. وبالنسبة للشريف جارى صرف الفعة الأولى من شهر ابريل ..
● ومذا بشأن توزيع الأرباح عن سنة ١٩٨٩/٨٨ ؟

بعد فيه الشركة في سجل الهيئة .. يقوم الجهاز المركزى للمحاصيل بتعيين مراقب محصيلات بالإضافة الى المراقب الذى تعينه الشركة ، ويتولين مراجعة المركز المحلل واعتمده ، وفي ضوء المركز للمال ، يتم التعرف على نتيجة نشاط الشركة ، وتحديد نسبة الربح الوفير فوزيها عن سنة ١٩٨٩/٨٨ ..
● هناك شكوى من المودعين ان هناك ضغوطا تمارس من قبل شركتى الشريف والسعد لمصرى الصكوك بالجنينة المصرى بسعر السوق المصرى ؟

قال فاروق غايد :

هذا لا يجوز من الناحية القانونية .. وى مبلغ قودح بالمصالحات الأجنبية يتم صرفه بنفس نوع العملة .. والشركة التى تخلف ذلك ، لى مختلفة للقانون ، ومختلفة للقرار الوزارى الصادر من وزير الاقتصاد وبشأن قواعد إصدار شركات للمال الأموال ، لصكوك الاستثمار بالنداء الأجنبى .. هذا القرار يلزم الشركات - بشكل واضح وصريح - التى تلقت أموالا بالنداء الأجنبى ، قبل العمل بالفتن ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ان تقوم برد هذه الأموال بذات العملة ، من خلال صكوك الاستثمار الصادرة بالعملة الأجنبية ..

وقرار وزير الاقتصاد صابر بناء على حكم في القانون ، طبقا للمادة رقم ٩ فقرة (ب) من القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ .. شأنها شأن اللائحة التنفيذية .. ويسرى على المخططين الجزاءات الواردة في القانون بالنسبة لمخالفة أحكام اللائحة التنفيذية ..

هيئة الخصومات على الصكوك

تقدم بعض المودعين بشركات السعد بشكوى لانه تم خصم نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة الصك عند صرف الصكوك التى حان موعدها ؟

قال رئيس الإدارة المركزية :
طبقا لقرار مجلس إدارة الهيئة ، اعتبرت جميع المبالغ التى سبق صرفها للمودعين تحت صصيات مختلفة ، مبالغ غير قابلة للاسترداد حتى ٨٧/١٢/٩١ .. وللغرة من بعد ٨٧/١٢/٩١

وقال ان الامر الذى يلزم المودعين ، انهم يجدون أنفسهم مجبرين على شراء سلع لا يرغبون فيها .. بالإضافة الى ان هذه الشركات تعرض هذه السلع بسعر يوافق سعرها الحقيقى ..

● ماذا ترى في قيام بعض الشركات بتحويل ابداعات مودعيها الى اسمهم في تلك الشركات ؟ قال المستشار شفيق الخليجي :
ان اجبار المودعين بالحصول على مستحقهم في شكل اسمهم من جانب بعض الشركات ، امر يتم بطريقة مختلفة للمادة ٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ٨١ . الخاص بتوظيف الأموال .. حيث تنص هذه المادة على انه اذا طرح جلق من اسمهم شركة للاكتتاب العام ، فيجب ان يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص ، أو عن طريق الشركات التى تنشأ لهذا الغرض .. او الشركات التى يرخص لها بالعامل في الأوراق المالية .. ويتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال ..

ومن شروط ذلك ان تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في الاسهم من خلال نشرة تحوى على البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .. وفى حالة عدم تغطية الاكتتاب في المدة المحددة ، لا يجوز للبنوك او شركات التوظيف التى تعمل في مجال الأوراق المالية ، تغطية جزء من الاكتتاب .. ولها ان تعيد طرح ما اكتتب به الجمهور دون التقليد بغير تداول الاسهم المخصوص عليها في المواد ٣٧ و ٣٨ من نفس القانون .. هذا فضلا عن عدم وجود الضمانات الكافية لتغطية الاسهم !!

ورغم هذا كله تخلف بعض الشركات القانون وتحويل اللودائع الى اسمهم بغضبط على المودعين ..

ماذا عن الشريف والسعد ؟

هذا عن الشركات التى يتولاها جهاز المدعى العام الإشتراكى .. لما بالنسبة لشركتى الشريف والسعد والى بدأت في صرف الدفعات الأولى للصكوك قال فاروق غايد رئيس الإدارة المركزية بالهيئة العامة لسوق المال :
ان برنامج السعد يقرر صرف للصكوك للمودعين كل ٦ شهور بدءا من تاريخ قيد



المصدر : أحرساءة

التاريخ : ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحتى ٨٨/٧١٠ .. هذه الفترة المفروض أن يتم عنها عمل حساب الأرباح والخسائر .. وبإقتال للشركة خصصت نسبة ٢٥ بالمائة من قيمة بعض صكوك اللودعين تحت حساب الأرباح والخسائر .. وتم لتباع هذا الأسلوب مع الصكوك التي تستند قيمة أعمال اللودجة .. فتم صرفها بالكامل .. وهذا النظام قلقت به الشركة نظرا لطبيعة برنامج استرداد الصكوك على دفعت خلال السنة الواحدة .. وعدم إمكانية تحديد نتائج النشاط من ربح أو خسارة إلا بعد انتهاء السنة المالية ..

لشركة السعد احتجزت نسبة ٢٥ بالمائة بالنسبة للصكوك الخاصة باللودعين لدى الإيداعات التي تنتهي باسترداد الصكوك قبل انتهاء السنة المالية وقبل عمل حساب الأرباح والخسائر .. أما أصحاب الصكوك الذين لمزال لهم ودائع على دفعت لاحقة تمكن الشركة من تسوية أي نتائج للنشاط حسب ما تسفر عنه حساب الأرباح والخسائر ..

أما الوضع بالنسبة للشريف ، فيقوم بخصم ما تم صرفه بعد ١٩٨٩/٧٣٠ وهذا بناء على الاستثناء الذي منح له من مجلس الوزراء برفع رأس مال الشركة إلى ٧٥ مليون جنيه . ليكون حجم اللودج ٧٥٠ مليون جنيه .. وكذلك طبقا للجدولة التي قام بها في برنامج رد الأموال للودعين ، حيث روى فيها أن تتم بالنسبة لتلاداعات الموجودة لدى الشركة في ١٩٨٩/٧٣٠ .. إلذا كانت هناك مبلغ صرفتها الشركة بعد هذا الترخيخ ، وحتى تزيخ تسليم الصكوك .. فإنها تكون مبلغ صرفت من أصل الدوائج وولجة الرد ..



المصدر: ٢٢ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٠

المدعى العام الاشتراكي يبحث موقف شركة «بدر» للاستثمار بعد التطورات الأخيرة

كتبت - فاطمة عيد :

علمت بالوفاة من مصدر مسؤول
بجهاز المدعى العام الاشتراكي ، ان
الاستشاري عبدالسلام حامد لادعى العام
الاشتراكي يبحث مع الاستشاري عبدالعز
لحمدا ابراهيم مدير مكتب التحقيقات
والادعاء ، لوقوف المال لشركة بدر
للاستثمار . وكان محمود طاحون صاحب

ومدير شركة بدر . قد اعلن في بعض
الصحف اليومية عن بيع اراض
بمحافظات شمال وجنوب سيناء والبحر
الاحمر ودرى مطروح ، للتحقيق سيولة
تقنية . ورد اموال المودعين . وحضرت
المحافظات المذكورة ووزارة السياحة في
اعلانات بالمصنف اليومية ، من بيع هذه
الاراضي التي خصصتها المحافظات لقامة
مشروعات سياحية . كما اعلنت بمدير
هذه الجهات ان عقدا مع شركة بدر
للاستثمار اصبح ملتبيا . وولفت هذه
الشركة في حرج شديد . ولم تحقق
السيولة التقنية المطلوبة ، وتوقفت عن
سداد ورد اموال المودعين بجهاز المدعى
العام الاشتراكي ، مما يعرضها الى ارض
الحراسة على اموالها . وينتظر الآن جهاز
المدعى العام الاشتراكي فرس الحراسة
على الشركة في حالة فشل محمود طاحون
في توفير مصدر اخر للتحقيق سيولة
تقنية . لمواجهة التزامات الشركة تجاه
المودعين .



المصدر:

١٢ - وند

النشر والخدمات الصحفية والاعلانات

التاريخ:

٦ - مايو ١٩٩٠

مكتب المدعي الاشتراكي وضحايا شركات توظيف الأموال

وصلني عدة خطابات من ضحايا شركتي برونالهي للتوظيف الأموال .. وكلها تجار يفتكروى من معاملة المستثمرين في مكتب المدعي الاشتراكي .. وقد تم فرض عليهم سعر للدولار أقل من السعر المعلن ، وأيضاً يتم إجبارهم على شراء عقارات ومنتجات هذه الشركات بأسعارها في السوق .. وقال ذلك وهم لا يظفرون من هذه القواعد ، ولكن الذي يلهم حقيقة هو المعاملة المميّزة التي يتلقاها المستثمرون والناخبون لأموالهم ، من مستشاري وموظفي مكتب المدعي الاشتراكي (ومن ذلك قولهم لهم التفضل ياخذوا وغير ذلك) .. في حين يتعامل معهم الموظفون بالمكتب بأسلوب الضمّة والنظر والاحتقار .

وبذلك يقوم مكتب المدعي الاشتراكي بإخراج اصحاب الشركات من الائتمام بواسطة الضحايا مثل إخراج الضمّة من

المجيب بدون أى علق .. وإسحق الأموال التي تم توريدها خارج الخطر خلاصاً عليهم .. ويخرج اصحاب الشركات من الخطب بالهويات ، بدون ثوب إلا النسيب والاحتيل باسم الدين وهو يرى منهم ومن المعلم .

وهذه المعاملة المميّزة التي يعمل بها اصحاب الشركات في مكتب المدعي الاشتراكي تترك خلاصاً من الفناء عند الضحايا من المواطنين عن العلاقة بين المكتب وهؤلاء .. وقد حصل الضحايا عدة أضرار في نوتر نفسي وصحي ، نتيجة اشدّاء نتيجة جرائمهم وجهدهم .. ويطلب هؤلاء الضحايا بمعاملتهم بالاحسن في مكتب المدعي الاشتراكي .

أما عن ضحايا شركة الريان لا يوجد منهم من خرج تكوين رابطة منهم للمناع عن حقوقهم ، لأنه قد ثبت أن تركه الإعدام للثبابة حتى الآن لم يسفر عنه أى نتيجة بعد مرور عدة سنوات .. ويقوم مسؤولون عن هذه الرابطة بقتلواض مع اصحاب الشركات مباشرة لصحة الاغضاء .

دكتور مدهت ظاهي



المصدر : دور اليوسف

التاريخ : ٧ ايو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لم شمل أصحاب توظيف الأموال

اعترف أنني اخفقت في تنفيذ تكليبي الكبير الاستاذ صلاح حافظ .

لم انجح في ابتلاع انزعاجي الذي انفجر بسبب تاجير حزب (مصر الفتاة) لواحد من الطلب توظيف الأموال هو محمود طلحون الذي وقف ذات يوم ليطالب الدولة بأن تخفض ابناءه توظيف الأموال لانهم كثيرون وصاروا يمثلون ربع مصر ولذلك يجب ان يكون لهم رأى في تحديد المسار .

~~~~~  
**عبد القادر شبيب**  
~~~~~

شورهم ، او تمنع من حقوق الفكرة التي كنت بالآل للودعين .. ولهم يلعبون اللعبة هذه ليرة سياسياً ، ويشغل على .. وكما حدث من قبل ان تحميها (العلنية) بما يفسرون لك من ثوابا شريفة !

صحيح ان إشهار عملية التاجير علناً لا يخلو من فائدة مثل إيجار اصحاب توظيف الأموال الذين يشغلون حزباً منذ سنوات على العمل في الخور والفسحروج إل سطح الأرض لفرانهم وفتح الاعبيهم ومؤاسرهم .

ولكن لم يكن هذا كافياً للتغلب على الازعاج الذي داهمني بعد استيلاء حزب توظيف الأموال على واحد من الأحزاب الثلاثة الجديدة للولاية في البلاد .

لقد لعب اصحاب توظيف الأموال لعبهم الاقتصادي بشكل طئي وام خمتنا العلنية من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٧ مايو ١٩٩٠

المصدر: لوز اليوسف

وكم من قوى سياسية نجحت في الاستيلاء على أحزاب وطنية أو حتى إقليمية، ومع ذلك لم تخرج كلها إلى النور، بل عادت لتعمل تحت الأرض. وكان لفر هذه القوى هي جماعات الإرهاب الديني. ولجندات القلعة المنطقية التي انضمت مؤخراً في المصعد لساند كلف على ذلك. وإذا كان الطلح توليف الأموال لم يستلوا بعد للقتال، وما زالوا يمارسون نفس الإيجيهم القديمة مع المولة والموديع، فهذا أمر ينبغي بأنهم أن يكتفوا بالعمل في النور. وإنما سوف يلقون أيضاً بالعمل في الظلام.

ولذا نذهب بعيداً.. لأن عملية تجميع الحزب الجديد للحزب توليف الأموال لم تتم في النور. ولكن تمت سرّاً. وهذا هو بالتحديد سبب الانعاج واعتراض اللجان حمدي لعمد. وإذا كان أول التغيير، كثر، فلماذا أن تكون بنية أبياتها مزيداً من التفرع وهذا ما حدث بالفعل.

الاستعداد طموحون لم يكتفوا بمنصب نائب رئيس الحزب، وإنما يتكاثف الآن سرّاً مع هذه من الطلح توليف الأموال الآخرين مثل الشريف والسعد وأبو حسين للانضمام إلى قيادة الحزب. أي أن الأمر لن يقتصر فقط على مجرد تحول حزب (مصر الفتاة) إلى (بئر الفتاة)، كما تنذر بذلك الاستعداد صلاح حلفه.. بل قد يتحول هذا الحزب إلى تجمع لأحزاب توليف الأموال.. أو جبهة تضم كل أحزابهم..

ولنا أن نتصور بالطبع ما سيحدث إذا نجحت جهود السيد طامحون في لم شمل الطلح توليف الأموال داخل الحزب الجديد الذي يسمى (مصر الفتاة) ..

سيزيد من جديد نفوذ أهل توليف الأموال وستتولى شؤونهم وسوف تزداد طموحاتهم السياسية القديمة خلسة بعد أن تصير لهم جريدة أسبوعية، لن يترددوا عن استهدافها في العلانية والتضليل لظهيرين.

سيظل أهل توليف الأموال على سطح الحياة السياسية.. سيعملون لنا من الضحك بعد أن إطفائنا في وجوههم الباب.. وإذا عدوا سيكونون كثر شراسة وكثر شراسة!

وهذا أمر لابد أن يلح في الفلكس الانعاج! ولعلنا لم نذكر بعد المالكات التي ريجت بين بعض الطلح توليف الأموال وبعض جماعات الإرهاب (الدينية) .. وهي المالكات التي جعت من شركات توليف الأموال خاصة الاقتصادية لهذه

الجماعات السياسية.

وهذا في حد ذاته يضاف الانعاج من عملية تجميع حزب سياسي جديد لأحد الطلح توليف الأموال.

هذه العملية هي خطوة جديدة تضاهي الخطوات السابقة في رحلة الألف ميل التي بدأها الإرهاب في باكندا منذ سنوات.. ولكنها خطوة واسعة! ■



المصدر : الأحبار

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيسان يترأسان عن كشوف البركة

كتب : محمود خليل
تراجع أحمد الريان عن اعتزاله
بوجود كشوف البركة وأتهم
الصفديين بأنهم وراء هذه الشائنة
! - كان دفاع الريان قد طلب تأجيل
نظر القضية للمتسكن من المصنوع على
نصفه والخسفة من تحقيقات النيابة
بسبب الضيق والكسوف في النسخ
التي حصلوا عليها والتي تضمنت
أسماء المستوفين المتهمين بالمصنوع
على رؤس من الريان مرات باسم
كشوف البركة !!



المصدر : المسار

التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. واستمرار حبس صاحب شركة توظيف أموال

كتب - محمود توفيق :

أقرت محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة برئاسة المستشار عمر الخطيب استمرار حبس صاحب شركة لتوظيف الأموال لمدة شهر لاستيلائه على أموال المواطنين.

كشفت تحقيقات يحيى بعمامة وكيل أول النيابة للشئون المالية والتجارية أن عبد الحميد درع صاحب شركة مبررات للتجارة والتسويق إحدى شركات توظيف الأموال قد استولى على ثلاثة ملايين جنيه من ٣٠ شخصا بفرض توظيفها وعلمهم قوائد عارية.. وعندما طالبوه باستردادها ادعى أنه خسر أموالا طائلة في عملياته وأقرت النيابة الشؤون المالية والتجارية تشكيل لجنة من البنك المركزى وهئية سوقى المال لفحص أعمال صاحب الشركة ومآلات اللجنة تواصلت معها حتى الآن.

وفي جلسة تجديد الحبس طلب للمتهم إخلاء سبيله لكن وكيل أول النيابة طلب رفض الإفراج عنه بحسب



المصدر : الشرق

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة علماء الدين تطلب سرعة

الغاء التحفظ على اصول الريان

كتب س. ربيع شاهين :
طلبت لجنة كبار علماء الدين التي تتوسط في حل أزمة المودعين بشركة الريان لتوفير الأموال من الحكومة سرعة الغاء وراجع التحفظ عن ممتلكات وأصول الشركة بصورة شاملة سواء كانت تلك الأصول منتجة من عمه .

كشفت المصادر عن الجوانب والمعلومات السرية حول لقاء اللجنة بالثاني العام خلال الأيام القليلة الماضية مؤكدة أنها طلبت أن تعتبر الحكومة نفسها طرفاً أساسياً في الأزمة وأن تساهم في تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة يتولى كافة الصلاحيات المتعلقة لمعالجة المشكلة ويبحث الخروج منها بما يحفظ أموال المودعين دون تبديد

جدير بالذكر أن كلا من فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي ود. عبد الصبور شاهين ومحامي الريان ممدوح السوسسي كانوا قد التقوا بالوزير داخل حين طرأ لهم رفعوا مذكرة إلى النائب العام تضمنت عرضاً تفصيلياً بالقرارات ونواقضهم وتحت مسئولهم لحل أزمة المودعين



المصدر : **الامم المتحدة**

التاريخ : **١٢ مايو ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ودن جما

تدخل الاحاديث الصحفية المتطورة حول حقوق المودعين بشركات تالفي الاسواق تحت بند ، للمضامات الميكيات ، كما تلك اجراءات الاجرة لتسوية من رد الحقوق للمودعين وبجانب الكلية في عدم معرفة الطريق الى ، وند جما ، ولو حتى بالاسلوب الخفى الذى اكرمه جما نفسه .. ولو على جما حتى الان لا اعترف بان حيلة الوساعة الشهيرة كيمسا تتفعل وتزوى اسم قانون الحيل الصحفية . ومع فوض الاشياء لاصحاب الحق المعتر من المودعين بغير ثقافة وبين الشركات لنفسه وبين الشركات الخفية والظاهرة فان التضحية المطلوبة تقول بمتدية اللجوء للعمل للقطاء وان يتم ذلك في صورة مجموعات كلما زاد عددها كان ذلك افضل حتى تقل التكاليف والمصاريف ويستلزم التفتة بحسبهم الانساني وشيهرهم القانونى حيوية القضية المرفوعة لتعطي الاثوية والمصادرة هذه نظرها حتى يتم صدور الاحكام لها . بصورة مستحيلة لان التفسير مرفاهه وخيمه على الحقوق . ولا بدبل امام المودعين للمطالبة على حقوقهم الا للتدبير بمشغل وحيد يقول بلحقهم بالانصراف على ادارة اهدد الشركات وان ضمان حقوقهم يستلزم الاحتفاظ على اموال وقنوات القانونين على هذه الشركات لانها لاشقة لافلتها وايضا سيطرة عليها والادارات الضريبية المسبلة لدى مصالحة الضرائب عن الارواح الضخوية والقرارات التي على يديها الى من هؤلاء المدعين حاليا لمق ملكية طمرات ومكث للمكثين قبل دالة واضمة وصريحة على ان كل ملف قلم حاليا مصنعه اموال المودعين . وحقوقهم .

وتتبع دعوة المودعين للجوء للقضاء من عدم التزام الاجرة المختصة بقرعة القانون تالفي الاموال والاحقة التنازلية الواضحة والقلق بان حقوق المودعين توضع في حسابات ويسلمهم في البنوك ولظا الجندوال الزمنية الممدة وبالتال لان جهاز المدعى الاتراكي يستخيع بالاسلوب السيل عن طريق السمعات والاداعات بالقنوه ان يهرب وبكف الالتزام من عدمه وهو لايسكن ان يعرله بالمحقق ايماءا وليلال مع المصالحين والشركات واموالهم المرسدة غير الكلية التي يسيل معها الاحياء بلانهم محدوا للطرار من المكثين .

ومع المعلومات المؤكدة القاطنة بوجود تلبية المصالحين في مصر والاضحية التلبية المتطورة من ادوار رائدة لها في النطاق عن حقوق الانسان السياسية وتبرع مجلس التلبية العامة وما يفرضه من جهالة القانونين للمصريين للنطاق عن الحقوق ذات الصلة العمومية لان ضياعها يمثل ضحايا لحقوق المجتمع ومبدأ النظام والقانون .. لذا لا تتقدم مجموعة من كبر الاستاذة الاجلاء حملة الحق ولعمل بالنطاق عن الحقوق الاقتصادية التي توشك على الضياع لطرار الافد من المواطنين المصريين المكثين ؟

اسامة غيث



المصدر: المسار

التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٦٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غدا سماع أقوال الريان، في قصة الذرة الصفراء!

كتب - محمود نوال

تتخذ محكمة جنابات الجيزة « الدائرة السادسة » برئاسة المستشار محمود لغزى هذا الثلاثاء جلسته خاصة لسماع أقوال أحمد الريان في قضية الرشوة المتهمة فيها كمال حسنى رضا وكيل أول وزارة الزراعة السابق والمعروفة باسم قضية الذرة الصفراء .

للشرعى حول الحالة الصحية لكمال حسنى رضا المصاب بالسرطان ويحتاج حاليا لدخول مستشفى معهد ناصر وكانت هيئة لغزى قد قررت الإفراج عن وكيل أول الوزارة بسبب مرضه الشديد . وكشف مجلس الريان أنه سيطلب في

قال محمود الويسى محامى الريان أنه تقدم لرئيس محكمة استئناف القاهرة بطلب لتحديد جلسته بسماع أقوال الريان في القضية بعد أن تأجل الفصل فيها انتظارا لتقرير الطبيب

تتخذ الجلسة الإفراج عن موكله في القضية باعتباره شاعدا وأبس متهما فيها . من ناحية أخرى استأنف محكمة جناح بولاق الذكور في جلستها اليوم قضايا الشكايات بنون رشيد النرفوعة ضد أحمد ريان .



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٤ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لأنظلموا الحكومة..!

● الفرع الثاني تلك الأصوات التي تنادي بموجب تحميل الحكومة عبء دفع قيمة أيداعات المودعين في شركات توفير الأموال جزءاً مساهمتها في خلق انطباع عام لدى الجمهور بأنها تشجع هذا النوع من الأيداعات عن طريق وسائل إعلامها وفي مقدمتها الإعلان عن هذه الشركات ، وأنها بوصفها كذلك قد تخلت عن أداء واجبها تماماً وساهمت في أحداث الكارثة : وأياً كان الرأي في موقف الحكومة من تلك الشركات فنحن لانستطيع أن ننكر أن المودع وراء كسب زائف قد شارك بخطة ليما حدث له ..

مستشار : عيسى عليم عيسى

عدم مسئولية الأعضاء ضماناً لاستقلالهم فيما يبدونه من آراء فإن كان من غير الممكن موازنة الجزء فإنه لا يمكن بطبيعة الحال مساطة الكل . بالإضافة إلى أن المقرر أن السيادة للشعب أصلاً وما البرلمان إلا ممثل له وبالتالي فإن البرلمان صاحب السيادة ولا يسل عن أعماله وهكذا قضت محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٣٠/٤/٢٨ بأن البرلمان وهو ممثل الأمة التي هي مصدر السلطات يعتبر صاحب السيادة العامة وأعماله خارجة عن رقابة المحاكم .

ولا يغير من ذلك القول بأنه لا يوجد نص في الدستور أو أحكام أي قانون آخر يفرض بعدم مسئولية المجلس عن تصرفاته وإن البرلمان بتفويض من سائر السلطات والأفراد يجب أن يحمي في حدود القانون الذي هو سيد الجميع فإن خالفه في قرار إداري صدر منه أو في تصرف قانوني

عادي ثم يبين وبين الغير أمكن مقاضاته وإن البرلمان عند ممارسته اختصاصه التشريعي في إصدار قانون يجب عليه احترام القوانين القائمة فإن ذلك مردود عليه بأن المشرع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد العامة حتى ولو ترتب على التنظيم الجديد أضراراً لبعض المواطنين فإنها أعباء عليهم أن يتحملوها في سبيل المصالح العام . ولو سمحنا بعبء المسئولية عن القوانين لأصعب

« نطلق المسئولية »

أن الأمر الذي لا خلاف عليه أن الدولة تصدر منها ثلاثة أصناف أعمال تشريعية وأعمال قضائية وأعمال إدارية ووظيفة الدولة التشريعية هي سن القوانين التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين . وعلاقة المحكومين بعضهم ببعض .

والقوانين هي أعمال قانونية لها طابع عام مجرد ينصرف تطبيقها إلى جميع أفراد طائفة معينة لا إلى فرد بذاته ، فالذي يسيخ على التشريع يميزه في حماية الحقوق هو طبيعته ذاتها باعتبار أنه لا يقر شيئاً لمصلحة شخصية بل يتوخى مصلحة الجميع ، ولا يضع قاعدة لفرد بالذات بل يضعها لجميع الناس وفي وقت مستقبلي وعلى وجه دائم .. أما الوظيفة التنفيذية فهي العمل على تنفيذ القوانين ، والوظيفة القضائية هي الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم وبعض أو بينهم وبين السلطة العامة وهذه الوظيفة تتولاها المحاكم .. ويبدأ الفصل بين السلطات ليعني استئثار كل سلطة بالوظيفة المخولة لها أصلاً حتى ولو نص القانون على خلاف ذلك بل معناه تواصل السلطات واتحادها في أداء أعمالها في حدود القوانين .

« عدم مسئولية مجلس الشعب »

عدم مسئولية مجلس الشعب مستمدة من عدم مسئولية الأعضاء . فاللجان التي تقرر مبدأ



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجتمع بالجمود وعدم التطور. فالضرب الذي تسببه القوانين لايغوض عنه لأنه لا تتوفر فيه الشروط اللازمة للحكم بالتعويض وأهمها الخصوصية لأن القوانين وهي قواعد عامة مجردة يقتصر أثرها على تغيير المراكز العامة فإذا ترتب عليها ضرر عام لا يصيب اشخاصا بذواتهم فإن مثل هذا الضرب لا يغوض عنه فضلا عن أن أساس المسؤولية هو الخطأ ولا يمكن بحال من الأحوال نسبة الخطأ إلى المشرع ولقد وضعت محكمة القضاء الإداري بعض الأسس للتوصل إلى القول بعدم مسؤولية الدولة عن التشريع فقالت إن المبدأ المسلم به كقاعدة عامة عدم مساطة الدولة عن أفعالها التشريعية لأن التشريع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد العامة المجردة فإذا ما ترتب على التشريع ضرر لبعض المواطنين فإن الصالح العام يقتضي أن يتحملوا عبء ذلك لأن عدم مسؤولية الدولة عما تسببه القوانين من أضرارها مبدأ تقليدي يقدم على مبدأ سيادة الدولة ومن خصائص السيادة أنها تقضي سلطاتها على الجميع دون أن يكون لأحد أي حق في التعويض عنها. إذ أن الضرب الذي تسببه القوانين لا تتوفر فيه الشروط اللازمة للحكم بالتعويض ولأن القوانين يقتصر أثرها على تغيير المراكز القانونية فإذا ترتب عليها ضرر عام لا يصيب اشخاصا بذواتهم فإن مثل هذا الضرب لا يغوض عنه. فالمرر القانون صراحة منح تعويض لمن يضر من صدوره. فإذا سكوت المشرع عن تقرير هذا التعويض كان ذلك قربة على أنه لا يترتب على التشريع أي تعويض وهنا فإن القاضي ملزم باحترام إرادة المشرع.

عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية

المرر أن الدولة لاتسأل عن أخطاء السلطة القضائية على فرض التسليم جدا بوجود خطأ بسبب الخلاف في الرأي. ذلك لأن الحكم عند حد معين يجب أن يستقر نهائيا ويصبح عنوان الحقيقة على مجابهة حتى نضع حدا للنزاع فإذا سمحنا للأفراد بالمطالبة بتعويض عن أحكام استقرت بحجة أن تلك الأحكام مخطئة فإن ذلك يكون بمثابة إثارة للنزاع من جديد بما يتعارض مع حجية الشيء المقضي به، فضلا عن الحكومة وأن كانت تسأل عن أخطاء الموظفين لما لها عليهم من سلطة توجيه ورقابة فإن القضاء مستقرون ولاتملك الحكومة توجيههم في قضائهم لانهم يخضعون في ذلك لحكم القانون وإضمارهم وبالتالي لاملح لمسؤولية الحكومة عن أفعالهم.

التاريخ: ١٤٠٠ هـ - ١٩٩٠ م

ولأن فتح باب المسؤولية في هذا المجال سيحول أعمال القضاء. وقد رأيت التشريعات المختلفة من أقدم العصور أن تستلخي من قواعد المسؤولية رجال القضاء على اختلاف درجاتهم يحكم مالهم من حرية خاصة ومالعلمهم وعملهم من جليل الأثر في كيان الأمم فذهبت تلك التشريعات إلى تمييز القاضي عن غيره من الأفراد والايكون واياهم سواء فيما يصدر عنه من أخطاء وليس أكثر تعطيلاً للعدالة بل إنه ليس أبلغ خطراً عليهم من فتح الباب على القاضي بغير حساب للمواطنين ممن يحكمون اليه أو ممن يقدمون له ليحكم فيهم للتشفي منه أو للضرب من كرامته فيتمسكون ما يصيبون أنه ذلة أو تخيل أفعالهم أنه كذلك فيضربونها إدعاءات بغير مودة يقولون من شأننا لعل أن يجذروا مخرجاً ما قضى به من الظفر بالكناية بالقاضي.

وإذا كانت القاعدة الآن هي عدم مسؤولية الدولة عن أعمال القضاء إلا أن المشرع وقد قدر لفة مهمة القاضي وموقف المتقاضين منه فقد منح المضرور الحق في أن يرجع على رجال القضاء شخصيا إلا أنه قيد ذلك الحق بإجراءات محددة تضمن حفظ كرامة القاضي وحصانته من الدعاوى الكيدية التي قد تنال من استقلاله فاشترط لمفاصمة القاضي أن يكون قد وقع منه في عمله على أو تلبس أو عذر أو خطأ مهني جسيم بما يعنى جهل الفاضح بمبادئ القانون أو إذا امتنع عن الإجابة على عريضة قدمت له أو عن الفصل في قضية صالحة للحكم.

مسؤولية الحكومة عن الأخطاء التي لا يمكن نسبتها إلى الموظفين

وقد بذل التساؤل عن مسؤولية الحكومة عن الأخطاء التي تكون مرجعها إلى سوء تنظيم المرافق العامة والأداة الحكومية دون أن يكون في الامكان حصر المسؤولية في موظف بعينه وهذا النوع من الخطأ لا يمكن أن تسأل عنه الإدارة على أساس مسؤولية المتهرب عن أعمال التسلية أفراد أو كتلة غير معروف أولم يمكن نسبة خطأ اليه. وبذلك فإن الحكومة تسأل على



المصدر : الاصول الاقتصادية

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : ١٦ حزيران ١٩٩٠

التقدير في هذه الاحوال وتوزيع مشاريعها على كافة البلاد فتقدم الأمم على المهم في حدود اعتماداتها المالية بدون أن يكون للمحكّم رقابة عليها . وهكذا هذا القضاء ظاهراً ذلك أن المرافق العامة تنشأ لتحقيق نفع للأفراد وهذا النفع تقدّره الحكومة الأمانة على المصلحة العامة ومن ثم فإن الحكومة ملزمة بأن تسدّ الخفا في الأفراد وأن تتصديراً في أداء هذا الواجب يؤدي إلى مسئوليتها .

ومن حيث أن ظروف الحال ترضع للاعتقاد بأن الحكومة حينما اكتشفت تلاعب هذه الشركات واحتست بخطرهما وبثت للسيطرة عليها حماية لأموال المواطنين وقد أختارت السوت الملائم لوثيقها طبقاً لتقديرها للأموال وكانت ظروف الحال تدل على أن تصرفها كان حماية للمودعين فإن مسلكتها يكون قد جاء متفقاً وصحيح القانون ويكون الذي عليه يعيب مخالفة القانون أمر لا دليل عليه . وبالتالي فإنه لا يجوز مطالبتها بتعويض عن خطأ لم ترتكبه ولم تساعد في وقوعه .

مسئولية الحكومة عن أعمالها المالية

من المقرر أن مسؤولية الحكومة لا يصبح أن تبني على قواعد القانون المدني ، وإنما يجب الرجوع فيها إلى قواعد القانون العام الذي يقتضي التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي أو الإداري بحيث لا تسال الحكومة إلا عن النوع الأخير بخلاف الخطأ الشخصي الذي تقع تبعته على عاتق الموظف وحده دون الحكومة .

وتقوم المسؤولية عن أعمال الموظفين على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع ومن ثم فإنه يجب على المصروف لكي يحصل على حكم بالتعويض أن يثبت خطأ الموظف وأن الموظف قد ارتكب ذلك الخطأ أثناء تداية واجبات الوظيفية أو بسببها فإذا فصل ذلك فرضت مسؤولية الحكومة . ومعنى هذا أنه لكي تتحقق مسؤولية الحكومة يجب أن يتوافر أمران

أولهما الخطأ المبالغ استناداً إلى المادة ١٦٢ من القانون المدني وعلى المصروف أن يثبت أن ما لحقه من ضرر يرجع إلى سوء تنظيم في الإدارة أو إلى تقصير الحكومة في أداء واجبها ..

وتتجسد الأعمال الضارة والتي تسال عنها الحكومة سواء أكانت مسئوليتها تبعية أو أصلية في صور متعددة فمنها ما يتخذ شكلاً أيجابياً ومنها ما يتخذ صوراً سلبية بامتناع الحكومة أو أعمالها في أداء واجبها مما يؤدي إلى أصلية المواطنين باضمار باعتبار أن الخطأ السلبى هو من أنواع الخطأ والأعمال المؤدى إلى المسئولية ..

ومعنى ذلك أن المسئولية التقصيرية لا تقترب إلا على خطأ يجر إلى ضرر ، والحكومة في هذا كيفية الأفراد تسال عن الضرر الذي يحدث عن خطأ وقع منها .

وتسأل متى يعتبر التقصير أو الأفعال مكوناً لركن الخطأ الذي يستوجب مسئولية الحكومة والأجابه أن المسئولية الادارية تقوم على الأسس المدنية فيجب أن يرجع إلى هذه الأسس لتلمس معيار الخطأ . وأسورجنا إلى القانون المدني لتبين لنا أن المادة ١٦٢ تنص على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .. فجعلت الخطأ الأساس الصلة للمسئولية دون تحديد لطبيعتها أو لدرجتها وعملت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ذلك بقولها

إن لفظ الخطأ في هذا المقام يعنى عن سائر النعمت كاصلاح العمل غير المشروع أو العمل المخالف للقانون أو العمل الذى يجرمه القانون فهو يتناول العمل السلبى والفعل الإيجابى وتضمر دلالته إلى الأفعال والفعل البعد إلى حد سواء ومن ثم فإن تحديد الخطأ امر متروك لتقدير القاضي وهو يسترشد في ذلك بما يستخلص من طبيعة نفس القانون ، فثمة التزام يفرض على الكافة عدم الأضرار بالغير ومخالفة هذا النهى التى ينطوى عليها الخطأ ويقتضى هذا الالتزام تصوراً في يجب أعماله بقتل عناية السرجل الحريص .

وقد درجت المحاكم من وقت بعيد على التقدير في تقدير الخطأ المنسوب إلى الإدارة بمعنى أنها تتطلب خطأ جسيماً وهناك أحكام عديدة قضت بأن الحكومة لا تسال عن امتناعها عن القيام بإنشاء مرافق ومشروعات عامة ولو ثبت أنها كانت ضرورية لحماية الأفراد لأن لجهات الإدارة سلطة



المصدر : **الاصول الاقتصادية**

التاريخ : ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠

وجدها تلك حرية ورز مناسبات العمل وتقدير أهمية نتائج تدخلها حسبما يتوقف حسن تقديرها للأمور بمعنى كشفت ظروف الحال وبلايسات ان الحكومة لم تتركب خطأ وان ايا من موظفيها لم يخطأ فان دعوى المسئولية تكون

متهارة الاساس بعد ان انهار الركن الاول من اركانها وهو ركن الخطأ وبالتالي فان طلب الزام الحكومة بالتعويض لا يكون له محل ويضحي الطلب على غير سند من الواقع او للقانون يتعين الانتفاة عنه .

لا مسئولية على أساس المعاصر

بجانب المسئولية التي تقوم على أساس الخطأ انشأ مجلس الدولة في فرنسا نوعا آخر من المسئولية لا علاقة له بفكرة الخطأ بتاتا بمعنى انه قريب مبدأ التعويض على اضرار نجت عن تصرف مشروع من جانب الحكومة مثلا تشويه ثائية اى انه اقام المسئولية على ركنين فقط عن اركانها هما الضرر وعلاقة السببية بينه وبين تصرف الحكومة وبهذا تتميز المسئولية هنا عن تلك التي تنجم عن سوء تنظيم المرفق في مجموعة ولولم يمكن اسناد خطأ معين الى موظف بعينه فالمسئولية في الحالة الاولى منه اصله بالخطأ اما في الحالة الثانية فهناك خطأ مجهل يستشبهه مجلس الدولة الفرنسي من سوء تنظيم المرفق او من مجانبته للقواعد الضابطة لسيوره ..

وسايس هذا النوع من المسئولية فكرة الغنم بالفرم او مساواة الافراد امام التكليف العامة اذ يجب على الجماعة ان تتحمل مخاطر نشاط الحكومة اذا ما اصاب بعض الافراد باضرار لان الحكومة ما قامت به الا لصالحهم فيجب الا يتحمل عرفة افراد قلائل من بينهم وانما يجب ان تتوزع اعباءه على الجميع وهذا الاساس يستبد فكرة الخطأ نهائيا .

الان القضاء المصري قد استبعد مسئولية الحكومة حكما كان تصرفا سليما لا ملحق عليه حقيقة ان احكاما قليلة حاولت الاخذ بهذه الفكرة في حالات كان العدالة المجردة تتنازل فيها بصورة واضحة مع قواعد القانون ولكن محكمة النقض وقفت لها بالمرصاد والحق الحكم لانه اذا رتب مسئولية الحكومة على نظرية مخاطر المالك التي لا تقصير فيها يكن قد انشأ نوعا من المسئولية لم يقره المشرع المصري ولم يردده ولكن اذن قد خالف القانون ويتعين نقضه .

للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

اولهما : خطأ الموظف ذلك لان مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع الواقع منه حالة تادية وظيفته اوسبسيها - المادة ١٧٤ من القانون المدني - قوامها وقوع خطأ من التابع تستوجب لمسئولته هو بحيث اذا انتقلت مسئولية التابع لغير مسئولية المتبوع لا يكون لها من اساس تقوم عليه . ولا تتحقق مسئولية التابع التي تقوم عليها مسئولية المتبوع الا بتوافر اركان المسئولية الثلاثة ، وهي الخطأ بركتيه المادى والمعنوى وهما فعل التعدى والتمييز ثم الضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ثانيهما : ان يقع الخطأ أثناء تادية الوظيفة او بسببها لان مسئولية الحكومة هي مسئولية تبعية مردها الى مالها على الموظف المخطئ من سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه وهى لا تلك هذه السلطة الا فيما يتعلق باداء الموظف لعمله وبالتالي فان الحكومة لا تسال عن اخطائه لموظفيها متى ارتكبت خارج نطاق الوظيفة ولم تكن في حالة تادية الموظف لوظيفته اوسبسيها .

والاثر المترتب على ذلك انه يجب اثبات خطأ الموظف لكي يتحقق مسئولية الحكومة كما يجب ان يكون ذلك الخطأ قد وقع من الموظف في حالة تاديبه وظيفته اوسبسيها بمعنى انه يجب ان تكون الوظيفة ضرورية لامكان وسرع الحادث بحيث لو لاها لما استطاع التابع ان يأتى بالعمل الذي جعله مسئولا وان التابع لم يكن ليفكر في ارتكاب الخطأ لو لا الوظيفة وتكون الحكومة مسئولة كلما تحقق الامران السابقان اما اذا لم يتحقق احدهما فلا مسئولية على الحكومة .

ومن حيث ان نشأة شركات توظيف الاموال وانتشارها كان بفضل المهيمنين على هذه الشركات وقد ساعد المودعان هذه الشركات في السطو على اموالهم وبالتالي فانه لم يثبت ان الحكومة اوموظفيها قد ارتكبت ثمة خطأ يمكن ان تحاسب عليه . ولا يعدو سكوتهما عن مصلك هذه الشركات مشاركة منها في التصفب والاستغلال والاضمح على الصوابين ذلك ان العمل التجارى امر مباح لا يمكنها ان تمنعه وان كانت تتكلم ان تنقيده ولا يمكن ان توجه اليها اللوم لانها مستقلة عن تقديم اصحاب هذه الشركات الى المحاكمة الجنائية باعتبار انهم بلغوا بمصفة اساسية وعلى وجه الاعتداء عملا من اعمال البنوك اعمالا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان فان ذلك مردود عليه بان الحكومة تتمتع بحرية لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار انها



المصدر : الاصول والاقتضائى

التاريخ : ١٤٠٦ هـ - ١٩٩٠ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون لثرتب على ذلك ان يدعى كل من يرى ان تطبيق القانون متعارضا مع مصلحته الخاصة ان يجهله ويكون بالتالى فتح باب الادعاء بجهل القانون مؤديا الى عدم امكانية تطبيقه فتسود الفوضى ويقتصر القانون عن تأدية وظيفته وفى اقامة النظام والاستقرار فى المجتمع .. واذا كان ما تقدم وكانت الثقافة اشكلها كثيرة ومن اهم اشكالها الثقافة القانونية باعتبار ان القانون عامل مهم فى تكوين الشخص اجتماعيا ويسببان انه وقبل كل شيء مجموعة من قواعد معيارية تبين ماهو جائز وما هو غير جائز فليس احد اكثر امانا ولا اقوى حجة ممن يسير فى حياته وفق ما يقضى به القانون لذلك فان تدريس القانون فى كافة مراحل التعليم اصبح امرا ضروريا لحماية لاقراء المجتمع من شركات الضحك على المواطنين !!

واضافت محكمة النقض انه لايجوز أيضا الاستناد الى المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم القديمة والتي تحول القاضى ان يحكم بمقتضى قواعد العدالة فى بعض الحالات لان هذه المادة لا

يمكن الرجوع اليها الا عند عدم معالجة المشرع لموضوع ما وعدم وضعه لاحكام صريحة فيه جامعة مانعة ..

وقد اوردت المذكرة الايضاحية للقانون المسمى صراحة ان المشرع نفع بتطبيق المسئولية على اساس الخطأ المفروض فى نطاق الاحكام الخاصة بالمسئولية فى عمل الغير والمسئولية الناتجة عن الاشياء اما المسئولية على اساس تبعة المخاطر المستحدثة فلا توجد بشأنها سوى تشريعات خاصة تنسارت تنظيم مسائل بلغت من التفرع ما يؤهلها لهذا الضرب من التنظيم ..

ومؤدى ما تقدم ان مسئولية الحكومة على اساس المخاطر مستبعدة مصر ايضا فى ظل القواعد المدنية ولهذا كما يقول استاذنا الدكتور سليمان الطماوى فى مؤلفه القضاء الادارى قضاء التعويض طبعة ١٩٧٧ فمن العسير ان تجد حالة تسال فيها الحكومة فى فرنسا على اساس المخاطر ولا يمكن مسالمتها عنها فى مصر ! وبذلك فانه لايمكن ايضا مطالبة الحكومة بالتعويض استنادا الى المخاطر ..

الجهل اصل المشكلة

ولا يفوتني ان انوه الى ان كارثة توظيف الاموال مردما الى جهل السودعين باحكام القانون وتركهم اوعية الادخار وراء كسب زائف فانه ولان كان المقرر انه لا يقبل من احد الادعاء بعدم العلم بالقانون او الجهل به لانه لو ابيع لافراد الناس الادعاء بعدم العلم بالقانون لشاعت الفوضى وعم الاضطراب فان مراعاة العدالة فى تقرير القواعد او المبادئ القانونية تقتضى الموازنة بين المصالح المختلفة وترجيح المصلحة الاولى بالرعاية اذا تعذر التوفيق بينهما ، فاذا كانت مصلحة الاقراء الذين يجهلون القانون تقتضى الا تطبيق عليهم هذا القانون الا ان مصلحة غيرهم ممن يتعاملون معهم تستوجب تطبيق القانون على الجميع لاننا لو فتحنا الباب ليدعى كل شخص انه يجهل



المصدر : السوفد

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

علام في السياسة

يثير الخطف أجزاء من تحقيقات قضية شركات البريان الخاصة بما أطلق عليه عشوف البركة، علامات استفهام عديدة . لقد لاحظنا أن الدفاع عن المتهم الأول أحمد توفيق عبدالفتاح إثر هذه النقطة عدة مرات خلال الجلسات القضائية في القضية ، ولم ترد عليه سلطة الاتهام بكلمة واحدة ! ولا تدرى هل السكوت دلالة على الموافقة كما هو مفهوم ، أم أن هناك أسراراً خطيرة لم يكشف عنها عنها بعد في هذا الموضوع . ورات سلطة الاتهام أن الدخول في مناقشة مع الدفاع من شأنه أن يبينه الرأي العام إليها ؟ ورغم أن المتهم أحمد توفيق عبدالفتاح أعلن صراحة خلال الجلسة الأخيرة من توريد ٣٠ مسدساً حكومياً من السابقين والصالحين في الحصول على مبلغ ضخمة من شركته واستثماره عن ربه ما تلقطوه بدون وجه حق ، إلا أن أصداء لم يهتم بالتكسب من صحة هذا الاتهام الخطير . رغم الإدعاء الحكومي الكاذب بالمحافظة على أموال المودعين !! ومن ناحية أخرى فإن تقريراً رسمياً لجهات أمنية كبير تقول معلومات خطيرة بشأن وفتح منسوبة إلى أحد هؤلاء المسؤولين المتهمين ، وهو وزير اسبق للداخلية لم الحكم المحل وتالياً لرئيس الوزراء . وقد بالتقرير أنه يمتلك أراضي بسويسرا تبلغ قيمتها أكثر من ١٠ ملايين دولار . ولما أعلن في صحيفة حكومية عن فتح باب بيع هذه الأراضي للأجانب ، كما أنه يمتلك أيضاً أرضاً ضخمة بالبنوك السويسرية مصعها لمحصل عليه من شركات البريان !! تقرير آخر لهيئة الرقابة الإدارية في قضية المسك المتهم فيها محمد سيد أحمد نائب الحزب الوطني وامور مشاوي رئيس النقطة العامة لعمال التيتول يشير إلى تورط المتهمين مع الوزير الأسبق في قضية البريان بالإضافة إلى آخرين . هذا إضافة إلى ذلك ما أورده الشهود في تحقيقات بيده الشهود لثاقبة والتجارية - ومنهم رئيس السعداوي مدير مكتب الرجوع قضى توفيق - عن تلقيه مسدس ٢٥٠ ألف توكاز ، من البريان مقابل توسطه لدى أحد الوزراء . للتأرجح عن أموال لفريل بأحد البنوك . وملياً على لسان قضى توفيق وشقيقه أحمد بشأن تلقيه نفس المسدس لأموال ومزايا مالية أخرى ، وعلاقاته بشركة بعد من الوزراء والمحافظين وكبار المسؤولين بلجيزة حكومية أخرى طسا أصبح أمام ذلك قوة يساند بعضها بعضها . وتحدث ضرورة إعادة النظر في هذه القضية الخطيرة . وكشف جميع حقائقها للرأي العام بدلاً من الخوض والشكوك والصمت الرهيب .

حمدي شفيق



المصدر : الاحرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٠

الاختراق

(قصة شركات توظيف الأموال)

بتحركاته هناك من حركهم ولعب بهم
فهذه الشركات التي تمكنت من اختراق المجتمع
والعديد من مؤسساته وأجهزته كانت هي الأخرى ولعل أن
تبدأ .. مغترلة لخرت بالثقير والتجريبه !
كيف حدث ذلك ؟ ومتى حدث ؟

ومن الذي خطط لإنشاء هذه الشركات
وأماذا نجح (المايسترو) في خداع مئات الآلاف من
المواطنين وماهى شبكة المصلح الراسمة التي
نسجها .. وأماذا كانت مثله الاضلاع تتكون من
المستثمرين السابقين والمكاسبين والمضامين ورجال
الدين ؟

.. وأماذا تخلفت مواجهة هذا الاختراق الهائل ؟
يتصدى لكافة هذه الاسئلة وترتيب رويدما على ذهن
القارئ هذا الكتاب للكتاب الصحفي عبد القادر شبيب
لقد لادة العملة الصحفية للضجاعة ضد افساد توظيف
الأموال وهو يسوغ من السطو والروايع والارقام دراسا
مليرة ومسلقة .. تتضمن بين مساهمها العديد من
الملاحظات والكثير من الاسرار .

يبلغ الكتاب في ٢٤٩ صفحة منشطاً القارئ وينتسم الى
طرفة فصول .

الفصل الأول : النشأة

يتناول هذا الفصل نشأة ظاهرة توظيف الأموال من
جانب تداول العملة وتمتد حينها في رسم الرأسمالية الطليعية
وتتم وانتهى على أيدي الملمين في الخلق وتزويج خاص
الغاية مضمرا وعربيا .. وعالميا ..
وينتهي المؤلف هذا الفصل بالآتي :

وهكذا ..

لم تنتبه لشظيرة ظاهرة شركات توظيف الأموال الا
متأخرا رغم انها لم تنشأ فجأة او بشكل عشوائي ،
وانما نشأت تدريجيا وبطريقة مضطلة
وهنا لابد ان يتدأ من ان لماننا على الفور سؤال هام
إملا تخلفت الدولة في مواجهة خطر هذه الظاهرة ؟
ولكن قبل البحث عن كيفية هذا السؤال فمن الأهم ان
إنسال انفسنا سؤالا اخر هو : من الذي خطط لبر لانشاء
هذه الشركات ؟

في البدء نشأت شركات توظيف الأموال في مصر بشكل
سري وبطريق التمثال المضط ولكن .. سرعان ما تفل
اصحابها من السرية وصعدوا الى الاستهلال ونفسون
سنوات قليلة تحولوا الى نجوم داخل المجتمع تطاول
شهرتهم شهرة نجوم الكرة والفنانين .
وصاروا اصحاب ناول قوي في البلاد .. وتسابق كثيرون
لكسب ودهم ارضائهم وتبارت احزاب وقوى سياسية
عديدة فيما بينها لتلبيهم ودعمهم وتطالب الآلاف من
المواطنين على تسليمهم .. ويكل الرضا .. مغتراتهم
ليطفروا بالروح السنى ..
ولكن ..

هؤلاء الذين لفتت الشهرة باسمايتهم .. وتراكم
الأنوار بين ايديهم .. كانوا مع ذلك مجرد دمي او عرائس

- تأليف عبد القادر شبيب
- الناشر : صفيا للنشر ، القاهرة ١٩٨٩
- عرش : اسلام عفيفي





المصدر : (الادلة الاقتصادية)

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

حيث يقول المؤلف .. وكان من بين دولس التحويل الإلياق بالمودعين ولذلك كان عددهم كبيرا وهؤلاء هم أول ضحايا شركات توظيف الأموال .. والمثير أن من بينهم بعض المثقفين حيث هناك كلمات وصات صراحتها إلى حد البهجة ، عندما وجه الحديث وأحد من أصحاب شركات توظيف الأموال الكبرى إلى مندوب فيتا سوق المال الذي أصر على المشاركة في اجتماع الجمعية للشركة ..

« إذا كنت الدولة قد أرسلتكم إلى هنا للرفقة علينا لقد أضلتم فحين إذا أردنا أن نسرّق أموال المودعين لدينا .. سرقتنا ونحن أي شكل قانوني لاردنا أن تكون عليه شركات توظيف الأموال ! ..

ويختتم المؤلف قوله في هذا الفصل :

« إلا نجاح أصحاب توظيف الأموال في التزوير بهذا العدد الهائل من المودعين هو الذي مكّنهم أساسا من جمع هذه الأموال الهائلة ومن ثم تسع شبكة واسعة من المصالح أو اتاح لهم الفرصة في اختراق كل شيء في المجتمع ليركز على مصالحه المخفية

الفصل الخامس : شبكة المصالح

حيث يقول المؤلف :

« وبهذا العدد الهائل من الضحايا تمكن أصحاب توظيف الأموال ..

« من اختراق العديد من المؤسسات داخل المجتمع ونسجوا شبكة واسعة من المصالح ملتة ..

« وحيث يفتتق المؤلف قوله :

« وبذلك اكتمل ملكت شبكة المصالح التي نسجها بحداب أصحاب توظيف الأموال خلال السنوات الماضية وانفقوا الكثير على عملية نسجها وانفقوا الكثير أيضا على من شارك في هذا الفسح .. وبهذه الشبكة تمكنوا من استغلال آلاف المودعين وبخداهم وتمكنوا أيضا من الحصول على التأييد الواسع لهذا الخداع .. وهو التأييد الذي جاسمهم من قوى سياسية عديدة ..

« كيف حدث ذلك ؟

« ومن الذي تورط في تأييد هذه الجريمة

« ولماذا تورطوا

« الفصل السادس : التأييد

حيث يحاول هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة السابقة التي وردت في نهاية الفصل السابق ويقول المؤلف وبهذه الشبكة ظفر أصحاب توظيف الأموال بتأييد واسع من قوى سياسية عديدة ومتنوعة أحيانا .. وكان لجناح أخرى صريحا وربما نجاسة أحيانا ضحايا ..

« الفصل السابع : الخدمة : الخدمة ويقول المؤلف في هذا الفصل وبعد الحصول على التأييد تمكن أصحاب توظيف الأموال من تنفيذ الخدمة التي أعدها للإلياق بالمودعين .. وهي

« هل هم أصحابها الذين عرفناهم .. لم أن هناك لخيرين لا نعرفهم يقفون وراءهم ويصرخونهم مثل « المايسترو » أو « ممي العرائس » ، والإجابة ضرورية لنصرف سر تسخر المواجهة مع هذه الظاهرة ولكنها تقتضي أولا معرفة من هم

أصحاب هذه الشركات

« الفصل الثامن من هم

يتناقص هذا الفصل ظروف نشأة توظيف الأموال بانزوا لم تلت مصداقة وإنما ظهرت بشكل مخطط ومدير لتدري نورا مجددا .. وذلك من خلال توجيه أصحابها الذين استمروا بعدة سمات تكاد تكون مشتركة ومثيرة وأصل أهمها :

« أولا : أن معظمهم أن لم يكن كلهم هم من الضحايا صغير السن ..

« ثانيا :

« إن معظم أصحاب شركات توظيف الأموال أيضا لم يكنوا .. سواء هم أو ذويهم .. أعضاء في نادي الأثرياء أو مصر .. قبل انضمامهم مجال جميع الأموال .. ولم تقسمهم قوائم رجال الأعمال حتى الصغار منهم ..

« ثالثا : أن كل أصحاب هذه الشركات تقريباً قد فقسوا وريما باختراهم فترات من الرأيت خارج البلاد ..

« رابعا : ويشتبه أصحاب شركات توظيف الأموال أيضا في أنهم لم تكن لهم خبرات اقتصادية أو استثمارية سابقة .. خامسا : أن الاغلب الأهم من أصحاب شركات توظيف الأموال الكبيرة وكذلك الصغيرة لم تكن لهم انتصارات سياسية قبل أن يتولوا أصحاب هذه الشركات في راسع الصعرات الانسانية ..

« أساسا : غلبة روح المصلحة والتسوية وعقد النفس على شخصيات عديمين أصحاب توظيف الأموال ولذلك من كان لهم فضل الريادة في هذا المجال ..

« الفصل الثالث : التحويل

« ويقول هذا الفصل : ولأنها نشأت بشكل متدرج ومخطط ، فقد استلزم الأمر محلات للتحويل من حجمها .. أو من عدد المودعين وثيقة الأموال التي أوجهوا لدى أصحاب توظيف الأموال ، حيث يفتتق المؤلف هذا الفصل بقوله الآتي ..

« على كل حال .. فإن حملات التحويل التي شنها أصحاب شركات توظيف الأموال كانت تلح في آخر هام ١٩٨٧ إلى أحد الأسلاك التي سوف يستعملونها فيما بعد حينما وقعت المواجهة بينهم وبين الحكومة .. في أغلب إصدار القانون الجديد ..

« وكان هذا السلاح .. هو المودعين أنفسهم ..

« فقد خضعوا في البداية من أعداد المودعين لديهم حتى وصلوا بها إلى ٤ ملايين مودع يمثلون أسرا تضم حوالي ١٥ مليون فرد أو ربع سكان مصر حتى تتراجع الحكومة عن إظهار هذا السلاح في وجههم ..

« الفصل الرابع : الضحايا



المصدر: الإسلام والأقليات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤١٠ هـ

الشركات ؟ ولماذا تحركتنا فقط حكومة ومودعين ومراقبون
في العام الماضي ١٩٨٨ بالذات ؟ ولماذا تحركتنا بعد ان سجل
فضيحة اهل توظيف الاموال ؟
إلى فصل العاشر والاخير
المواصلة

وعلى أثر انفجار الفساح بدلت المواجهة بين الدولة وأصحاب توظيف الأموال وهي المواجهة التي تحولت الى صدام ، حينما هدد أصحاب هذه الشركات بالعصيان واستخدموا المدعين كرهائن يسامون بهم على الإفلات من العقاب .

المردعين .. ولكن هذه الخدعة كان لها عمر افتراض.¹

هذا الفصل يجيب عن كل الاسئلة الاتية .
ماهي هذه الخدعة ؟ .. وهل كانت مخططة .. ام كانت
عشوائية واكتشفوها وهم في منتصف الطريق
وكيف نفذوها باحكام ؟

وهل كان يمكن التفتيح اموهه الخدعة ؟
 الفصل الثامن : الاذى حيث يقرر المؤلف
 وهذه الخدعة الحقت بنا كثيرا من الاذى والاضرار
 الفادحة القصداني واجتماعيا وسياسيا .
 فلم يكن المودعون هم فقط ضحايا هذه الشركات بل كنا
 جميعا من ضحاياها وبدرجات متفاوتة .

الفصل التاسع: الفضيحة

وظل اصحاب التوظيف ينفذون وعلى نطاق واسع عنهم حتى انهم جرت فضائح .. ويؤكد تولوا هم بايديهم مع انفسهم ولقد كان انفجار الفضايح داخلها .. وليس ميرا خارجها

حيث يجيب هذا الفصل على ما قيل في نهاية الفصل
السابق
وهكذا

تنوعت صنوف والوان الاتي الذي لحق بنا على أيدي اصحاب شركات توظيف الاموال .. وتعددت الاضرار الفادحة التي اصابتنا بسببهم ..

ولكن العنبر أنه رغم كل هذه الاضرار .. فإن المواجهة الرسمية وغير الرسمية تأخرت كثيراً مع هذه الشركات^١ ففري لماذا^٢

لماذا لم يتحرك أحد منكم؟ الحصار اضرب هذه



المصدر: الأحياء

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٠

تقرير لمباحث الاموال العامة :

إكتشاف ٧ شركات جديدة لتلقي

الاموال

جميع الشركات تماطل في رد أموال

كتب حسين المرصاوي :

أعدت مباحث الاموال العامة تقريراً عن مؤلف شركات تلقي الاموال من خلال متابعتها برصد تحركات القانونيين عليها .. تناول التقرير الذي اُفهرج على اعداده اللواء عزت السنيانلي مساعد وزير الداخلية لمباحث الاموال العامة اعمية تقديرياً الرقابة على الشركات التي وافقت مئة سوق المال على تمويل اوضاعها وبعدها ٦ شركات ، حيث يبلغ عدد المودعين بها ٦٦ الفاً و ٤٩٨ مودعا . بلغت قيمة ايداعاتهم مليارات و ٢٦٦ مليون جنيه ، خاصة وان معظم هذه الشركات استضافت الثروة المجرية بالقانونين ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، حيث لم يتضمن تحديد الاوضاع التي يتم بها رد اموال المودعين والتصرع على ضرورة ردّها خلال ٤ سنوات دون تحديد قيمة القسط . امكن فهم ان يسترد المودع امواله في صورة القسط متساوية ولكن الشركات التي بلغت اوضاعها استأثرت هذه القسرة واستخرجت الصكوك للمودعين ، وقد اجبرت المودع على تغطية نسبة ضئيلة من امواله خلال فترة السنوات الأربع بينما الجزء الاكبر في آخر يوم في آخر قسط .

كما تضمن التقرير ان املاك هذه الشركات تصل إلى نسبة ضئيلة من رأس المال (اموال المودعين) ، مما يؤكد على انهيار الموقف المالي لهذه الشركات .

٧ شركات مخالفة

كما تناول التقرير ما قامت به مجموعات العمل المخشكة من ضباط مباحث اللاد بقيادة العميد سامح ابو التليل والتي اشترك فيها العقاد مصدو الفضلاوي ومحمد فراج ومحمد الشرايكي والمقدم مصطفى توفيق وطيار الاصرى وولي شفيق عن كشف التلاعب عن ٧ شركات قامت بتلقي اموال دون اتخاذ اي اجراءات نحن توفيق اوضاعها او التصفية وهذه الشركات هي :

● شركة واليكو للاستثمار بالمعجونة وصاحبها مجدى محمد

وال (عقيد سابق بالقوات المسلحة) وعدد مودعيها ٢٠٠ مودع اجمال ايداعاتهم حوالي ٢ مليون جنيه .
● شركة الفضل للاستثمار وتوفيق الاموال بالقاهرة وصاحبها احمد محمود عبدالهادى وعدد المودعين ٦٩١ ايداعاتهم تبلغ ١١ مليونا و ١٤٠ ألف جنيه .

● شركة هنية محمد حسين المعز وكانت تزايل عملها من شقتها بالعواصية ويبلغ عدد المودعين بالرقعة ٥٠ شخصاً حجم ايداعاتهم مليون جنيه .

● شركة مبراش وصاحبها عبدالصمد خليل الدرع وبقرها شارع النخيل بالمهندسين وعدد مودعيها ٢٥ شخصاً اجمال ايداعاتهم ٦٥٠ ألف دولار و ٥٠٠ ألف جنيه مصرى .

● الاخلاص للاستيراد والتصدير .. صاحبها رائت عليا الجديتي وشقيقه صاحبها وبقرها شارع جده بالمهندسين وعدد مودعيها ٦٢٤ شخصاً قيمة ايداعاتهم ١٩ مليون جنيه .
● للفرقة المصرية التصديرية (سفيان) وصاحبها نبيل يوسف زكي وبقرها مدينة نصر وعدد مودعيها ١٣٠٠ جملة ايداعاتهم ٨,١ مليون جنيه .

● شركة اولاد زايد صاحبها زايد محمد عبدالعال وبها ٢٥ مودعا ايداعاتهم تبلغ ١٥٠ ألف جنيه .

وإد ت التفتيش مع قبة سة للفق راضة هذه الشركات الى النيابة العامة واصدر المستشار جمال شومان التظلم والمقرر قرارا بالتدخل على اموال وممتلكات هذه الشركات .

٣ شركات وبنت الاموال

ومن جهة اخرى لقد اشكر

الذى شارك في اعداده اللواء سري البنا نائب مدير مباحث الاموال العامة الى وجود ٢ شركات فقط قامت برد اموال جميع المودعين قبل المولة التي حددتها القانون وهي شركات مصر للتكنولوجيا والمعدات ورصد مودعيها ٧٠٠ شخصاً جملة ايداعاتهم ٦ ملايين جنيه .. وشركة سلطان للاستثمار ورصد المودعين ٧٠ شخصاً ايداعاتهم مليون و ٢٢٢ ألف جنيه .. وشركة النواى للاستثمار ورصد مودعيها ٢٢ اجمال ايداعاتهم ٩٨ ألف جنيه .

٣٨ شركة امام المحدى الاشتراكى وأشار التقرير ايضا الى وجود ٣٨ شركة يتم التحقيق معها بصفة جهاز الدعى العام الاشتراكى وتواجه صعوبات شديدة في اعادة الاموال الى المودعين من بينها ٦ شركات تعتبر من كبرى الشركات التي عملت في مجال تلقي الاموال وهي شركة بدر للاستثمار وصاحبها محمد سعد خايم يبلغ عدد المودعين بها ١٨ الفاً و ٢٢٤ مودعا حجم ايداعاتهم ١٢٥ مليونا و ١٢٠ ألف جنيه . شركة البرى مصر ملوكة للاشقاء الثلاثة طارق وعلمس وخالد ابو حسين وعدد مودعيها ٢٩ الفاً و ٩٨٨ مودعا ايداعاتهم ٣٦٤ مليون جنيه .. وشركة المحارب وهي ملوكة لكل من احمد عبيد عيسى ومحمد احمد عليو وبها ١٢ ألف مودع اجمال مستحقاتهم ٨١ مليونا و ١٢٠ ألف جنيه .. وشركة نيو كاريذ

الخدمات التطويرية ويملكها محمد شرفي منصور وبها ١٧١ مودعا حجم ايداعاتهم ٣ ملايين و ١٤ ألف جنيه .. وشركة الزهوره للاعلام العربى ويملكها احمد رافك عبدالحديد وبها ٢٤٥ مودعا حجم ايداعاتهم ١٢ مليونا و ٢٥٢ ألف جنيه .. وشركة المهندس الركنى وبها ٢٢١١ مودعا حجم ايداعاتهم ١٢ مليون و ١٥٦ ألف جنيه . ولم يتضمن التقرير شركة الريان ، والتي تمثل سبعة في المئة من قيمة ايداعات المواطنين لدى شركات توظيف الاموال .



المصدر: المتابع

التاريخ: ١٥ ابريل ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع فشل جهود حل أزمة الريان المدعى الاشتراكي يؤكد سلامة موقف شركات توظيف الأموال

أية عقبات أو مشكلات حتى هذه اللحظة بشأن التزام الشركات الستة في برنامجها لرد مليارات الجنيهات وإنها ملتزمة الآن بردها خلال أشهر معدومة وأوضح أن جميع الشركات تضي في تنفيذ برنامج رده الأموال عن طريق تسهيل بعض أصولها لتوفير العملات النقدية لعمداد المستحقات أو ربما بصورة مبنية.

وقد قدمت الشركات خلال الأسبوع الماضي مذكرات بموقفها إلى المستشار عبدالسلام حامد تحت إشرافها إلى المستشار عبدالعزى إبراهيم لدراستها

والوقوف على حقيقة الموقف بها . من ناحية أخرى استمعت لجنة المستشارين التي بشرت بالتحقيقات إلى القول نحو ٣٠٠ مودع الأسبوعين الماضيين في حضور المسؤولين عن الشركات وقد تأكد استلامهم مستحقاتهم .

وقال المستشار زكريا السيد إنه لا يمكن التمكن أو القطع بما سيحدث خلال الفترة المقبلة وقبل حلول ٩ يونيو الموعد النهائي الذى حددته القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وأنه لا تفكير في اتخاذ أية إجراءات ضد الشركات والتي قد تنتهي من السداد قبل هذا التاريخ علما بأن التحقيقات التى يجريها الجهاز لن تنتهى قبل هذا الموعد .

من ناحية أخرى منيت جميع جهود الوساطة لحل أزمة المودعين بشركة الريان لتوظيف الأموال بصورة ونية بالفضل التريح ، وذلك بعد تحنت الحكومة وتجاهلها كافة العروض الجادة من الريان خلال الملمين الماضيين منذ التحفظ عليه

كتاب - ويصح شاهدين في الوقت الذى فشلت فيه كل الجهود المبذولة لحل أزمة المودعين بشركات الريان لتوظيف الأموال ، ورفضت الحكومة اقتراح الشيخ الشعراوي بـ «تفصيل» «مجلس» إدارة جديد - أكد المستشار عبدالعزى أحمد بجهز المدعى الاشتراكي أن شركات توظيف الأموال التى يجرى التحقيق معها حاليا بالجهاز تسيير في برنامجها لرد أموال ومستحقات المودعين .

أكد المستشار عبدالعزى أحمد إبراهيم مدير التحقيق والإعلاء بجهز المدعى العام الاشتراكي

إنه لا تفكير مطلقا في اتخاذ أية إجراءات قانونية أو ضمانية ضد شركات توظيف الأموال التى يجرى التحقيق معها داخل الجهاز . ونفى في تصريحات خاصة لـ « الشعب » وجود



المصدر:

التاريخ: ١٩٩٠ مايو ١٩

النشر والتذيلات الصحفية والمعلومات

والفراد السرتة على ذمة القضية ورغم
تدخل كبار علماء الدين خاصة العالمين
الجيليين فضيلة الشيخ محمد بن
الشمراوى والدكتور عبد الصبور
شلمين عدة مرات لتجاوز الأزمة ..
لكه هـ . عبد الصبور شلمين له
« الضمب » ان الحكومة صنعت
الكلية وتصببت في تقادم الأزمة
باصرارها على تجاهل جهود الوساطة
لحطى تلك التكة بصورة تدريجية
وودية .. وقال انه رغم فشلها الذريع
في ادارة مفاوضاتها وشركاتها وثرانكم
الديون واصولها على كامل المواطنين
بسبب اجراءاتها وسياساتها الفلستة
والاسراف والانفاق الثرى لوزرائها
فإنها أبت ان تلغى ذلات لشركات
توكيف الاموال وتريعت بها . حتى
لجفتها وقشت عليها .



المصدر: الاجنب ار

التاريخ: ١٧ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب العام يقدر :

بيع اصول « آى . سى . سنتر » لرد اموال المودعين

كثفت خديجة عفيفي :
والفق المستشار جمال شومان
النائب العام على أن يلزم أحد مكاتب
الخبراء المشتمل ببيع اصول وشركات
شركة (آى . سى . سنتر) وذلك بناء
على طلب صاحب الشركة لرد اموال
المودعين

وكان المهندس عصام بدير صاحب
الشركة تقدم بطلب على أن
يلزم مكتب اتحاد الخبراء الفنيين
بمعاينة البضائع والاصول المطروكة
للشركة وتسويقها .
أخطر المستشار ساهر دويش
بمدير إدارة التسلط اتمام الخبراء
الفنيين بالمعاينة على الطبيعة تمهيدا
للبيع .
ومن المنتظر أن يتم ذلك خلال
الاسبوع القادم .
كما أصدر المستشار جمال شومان
النائب العام قرارا بتشكيل لجنة
لرأية اوضاع شركات متعطلة
عليها ، هما « الشركة الصحية »
للاستثمار وتوظيف الاموال وشركة
« الكرك للمقاولات المعمية » .
يستهدف ذلك بيان ما اذا كانت
الشركتان من شركات توظيف الاموال
من عدمه .. وهجم الادعاءات التي
تلقفها زعماء المودعين والآية التي
استخدمت فيها تلك المبالغ تمهيدا لرد
حقوق المودعين فيها .



المصدر : **الوفد**

١٧ أيار ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى حرّ

سيدة لم تتعود ان تتسول ... ؟!!

بتكم أحمد أبو الفتوح

●● قالت السيدة [جئت اليك لاني بكك ثوبه محتلتا].
●● سيدة جاوزت الستين اصطحبت بنتين وابنة البنت الكبرى حوالي عشر سنوات ... اُشارت اليهم وقالت : [اولاد المرحومة ابنتي ... هل يوسع ذلك لصاح ما جئت لزوجيه لك ؟] ... فلما اجبتها بالاجاب قالت :
●● [كان زوجي ثوباً بكك ثوبه استغل الجلب الأكبر منها في شراء اسمهم شركات بكك مصر وكلفت الاسم يرتفع سعرها وكنت املك ٣٢ دنانير من اجود الاراضي وكنا نحيا حياة راضية ولحاة قام عبد الناصر بالاستيلاء على شركات بكك مصر وجعل المستأجرين للاراضي الزراعية ملائكا لها ... وكلمة اصيحتا نعلمي الحرمان من ملنا ...]
●● واستمرت تقول : [وطال الحرمان ... وقول زوجي ثم ابنتي واصبحت لنا تسولة من بنتيها وابنتها ... وبعد ثلث لا حصر لها استطعت ان ابيع الارض بقليل اطاء المستأجرين اكثر من نصف الثمن ... واوبعت اللان لدى الريان ...]
●● [واول مرة بعد عشرات السنين بدلت اجد وفرة الخبز في يدي ... للبيض كل اول شهر ما يوفر لنا حياة كريمة ... ولحاة ثلثي حكومة حسني مبارك للحرمان من ملنا ... ولت تصرف باقي المسألة ...]

لم تتعود ان تتسول

●● ولت السيدة تريد الإنصراف فرجوتها ان تزيث بقلات [لقد اردت ان بسمعي من يحترم مشاعرتنا وقد تكومت باستقبال واستمعت الى ... واني اذا اشكرت اسمع في ان انصرف]
●● قلت [لماذا لا تحاولين مقابلة احد المسؤولين الكبار وتحكيه عما اصبك ؟] ... فقلت : اننا لم نتعود ان نطرق ابواب المسؤولين او نتسول الرحمة ... من هو ذلك الذي تزيثني ان اقبل ... رئيس الحكومة الذي نزل بنا الخراب ... ام الرئيس ... وكيف اصل اليه ... وهذا اضيف الى معلوماته ... هل هو لا يعرف ما نزل بنا على يد حكومته ... هل تريد مني ان ابكي بين يديه لعل في بكائي ما يحرر عقله ... [(١)]
●● وكنت تحسس انفعاليها بجهد شديد وفي ناول : [لا يسديني لن ابكي ابدا في حضرة اي مسئول فمصعب الحق لا يصفد الا بين يدي الله سبحانه وتعالى ... ليس لكل اولاد الكبار اولاد يعملون على توفير كل ما يوفر لهم الحياة السعيدة ... لماذا وهم المخصرون في امورنا انزلوا بنا الخراب ولم يتحرك في نفوسهم اي إستجابة لمصراخنا ولا تعلقون ... اننا اكثر من ملعين شحينة ...]
●● ولت [لم تكن اريد ان اقبل عليك ولكن اسمع في ان اسالك ما هي الحكمة من محكمة الريان ... هل محكمتها اهم لدى الحكومة من حبس اموالنا او ما تاتي منها ... ياولون انتقروا حتى تنتهي المحكمة ... وهل ينتظر المريض المحتاج للعلاج ... وهل تنتظر المدارس حتى تنتهي المحكمة لتدفع المصاريف ... لو ان اي واحد من الذين سجدوا لاتصمهم ان يملوا بنا ما فعلوا تعرض للحرمان او جاع او مرض عزيز عليه ولم يجد ثمن العلاج لانه ان تعلقنا على محكمة الريان هو العذاب الذي لا تعرف مني ينتهي ...]
●● وسيطرت على اعصابها وبلغت راسها في كبرياء المعز بنفسه وقالت : [ارجو ان تظهر لي زيارتي واني لاشكر مرة اخرى واسمح في ان انصرف]
ولما سالها عن اسمها قالت [وماذا عليك معرفة اسمي ... دعنا في سفر الله ...] ●●



المصدر: السبعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ مايو ١٩٩٠

• • •

وانصرفت السيدة وتركتنا في حيرة

- سيد الصمت بعد انصراف السيدة والطفل الثلاثة.
- واخيرا قلت زوجتي [ليد ان تنشر عن زيارة هذه السيدة ... انها سيدة عظيمة وتستحق كل تقدير واحترام]
- وطال صمتي ثم قلت [وما قلادة الذكر ... لقد كتبت كثيرا وكنت عن ماس الناس وكتب زملاء الفضل فعلا حلفت كتابتها ... (١٢)]
- ولكن قل سؤالها بطرئتي [هل محكمة الريان اهم لدى الحكومة من حبس اموالنا عنا ... ؟]
- ايها الفضل : [المحكمة التي لمنها اطلقه شاهه ويؤس اكثر من مليون مصري ... لم تخفي الام واقصوه حرمان مليون مصري (١٣)]
- ثم سؤال آخر [ومتى تنتهي المحكمة .. اليس هناك استئناف للحكم ...] ثم لحتمل الاتجاه الى محكمة النقض والايام ... هل مفروض ان تقال الاموال محبوسة سبع او عشر سنوات وليحدث ما يحدث لاكثر من مليون مصري مفيل قاضي الريان والزل العلق به .. الا ما ثبتت ادانته ؟]
- وهل كل جرم على ارض مصر قد لاي عليه حتي تصبح محكمة الريان لوجب وليجات الحكومة التي قدمت للثأب العام فلم يسمعه الا ان يخلق معه ويقامه للمحكمة .
- واين كانت الحكومة طوال هذه السنوات .. وعملت الاسئلة التي رددتها كثيرا في مقالاتي عن مسئولية الحكومة حول منح الريان التصريحات لتلقى اموال الناس ثم الاعلانات في الصحف الحكومية والتلفزيون ثم التدخل للتح دون توليد الحمفة الحكومية لاموال الودعين .
- وطقت الحيرة وتكاثرت الاسئلة ونام المسؤولون على فمم الخاضعين لحكمهم مع ان كونهم مسئولين كان يفرض عليهم الحرص على حقوق الخاضعين لحكمهم لا اهدارها ومطلبة تكات الملايين بدم المبالاة وكانهم حضرات لا يستحقون الاهتمام .

• • •

رمضان والمختلقات

- ونعيش شهر رمضان المعظم فنجد الحكومة تسلم رجال الدين يتمسكون في الاذاعات وتنشر الصحف صور كبار المسؤولين وهم يصلون يوم (الجمعة البيضاء) وكذلك صورهم في ليلة القدر .
- هذه المظاهرات الاسلامية لا تذكر المسؤولين بل الملايين المصريين ياتلون الوان العذاب نتيجة قانون حكومي في ذلك الشهر الكريم وان من حق الاطفال ان يلبسوا الجديد من الثياب ومن حق الكبار ان يستقبلوا العيد بفرح وبهجة
- كيف حال علي المسؤولين ان يحتفلوا بالعيد غير عائلين بحسرة الابه والامهات اذ ياتي العيد وهم لا يملكون ما يسعدون به اطفالهم ويكون به شيلتهم ولولا تدخل المسؤولين ولولا المعيات المنوعة من اموالهم التي اغترفتها صحفهم واذاعتهم كانوا اغنياء يتمتعون بليل ويسعدون الاطفال ويستقبلون العيد بهجة والانشراح (١٤)
- الا بذكرهم رمضان يحقوق الناس قبل المسؤولين .. وعندما يصلون والصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر والبغى لا يذكر المسؤولون انهم يخافون يوم منحوا الريان التراخيص ويوم نشرت صحفهم الاعلانات ويوم اقموا هيئة سوق المال (١٥)

• • •



الوفد

المصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ مايو ١٩٩٠

رسالة من الرياض

●● وبينما أنا جالس بين أن أنشر حديث السيدة أو أن أذكر أن يأتى بنتيجة أصغرى رسالة وصلت مثلهذرة من مستشار قنولى مصرى بالرياض .

●● الاستاذ مرسل الرسالة لم يودع أى مال لدى الريان أو غير الريان ويقول فى خطابه أنه حزين كل الحزن على ما أصاب أخوانه المصريين وأن حزنه هو الذى دفعه إلى إرسال خطابه .

●● الخطاب مرافق منه صورة لصحفة من مجلة (إى اكنوست) البريطانية للأشخاص فى شئون المال والسياسة وقد أحاط الخبر الذى أثار اهتمامه بلون أصفر ولم يكلف بذلك بل تكرم بترجمة الخبر ... واليكم الترجمة كما أرسله :

●● يقول الاستاذ [ترجمة الخبر المنشور فى الصفحة رقم ٣٨ من عدد جريدة الإيكونست المصرى بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣ : التجارات متطورة : التهم المسئول البيلجائى عن تقصى الحقائق ورفع المظالم وزارة التجارة بارتكابها خطأ وأضحا من أعضاء سوء الإدارة وذلك عندما رخصت لمجموعة شركات توكيف الأموال المعروفة باسم (بارلو كلاوس) التى انهارت فى سنة ١٩٨٨ . وأوصى المسئول المذكور بأنه يتعين على الحكومة أن تتعوض المودعين فى تلك الشركة عن الاستثمارات التى فقدوها وذلك بنسبة ٩٠ ٪] .

●● هذا هو الخبر الذى نشرته المجلة منذ أربعة أشهر وكنت الانباء قد تلقت أن رئيسة الحكومة قد استجابت للرأى وموضت كل المودعين بنسبة ٩٠ ٪ . وعلمت الحكومة على أصعب الشركة تطبيقهم بالتعويض .

●● هذا يتم فى بلاد لا يعرف المسئولون فيها شهر رمضان ولا تنشر لهم الصحف الصور وهم يصلون فى بيوت العيلة ولكن يعرفون العدالة ويمتدحون حقوق الشعب .

● ● ●

الاستاذ كمال خالد والدفاع عن المصريين

●● أصيب بالاستاذ كمال خالد الذى حمل على أكتافه قضايا الدفاع عن حقوق المصريين الدستورية أن يرفع قضية وكبلا عن كل مودع أصليه خس من لقنونا هيئة سوق المال وله عند الله حسن الجزاء ... وأملى بحبه فى قبوله الدفاع عن الملايين من أخوانه فى الوطن .



المصدر: الجريدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ مايو ١٩٩٩

بإق ٢٠ يوما .. لرد كل الأموال للمودعين بالشركات

تنتهي المهلة القانونية لرد أموال المودعين يوم ٩ يونيو القادم
بشركات تلقى الأموال التي رفضت الهيئة العامة لسوق المال توفيق
أوضاعها

أهم الشركات المطالبة برد الأموال
خلال هذه الفترة ... هي الهدى مصر ويدر
للاستثمار والمراكش والحجاز ونيو
كايرو والزهراء للأعلام العربي
وسلطان للاستثمار وجميعها تم إحالتها
لجهاز المدعي الأثرتاكي للبصراف
وتصل هذه الشركات نحو ٣٥٪ من
إجماع الإيداعات بشركات تلقى الأموال
يبلغ عدد المودعين بها ٧٢ ألفا و٧٥٨
مودعا وإيداعاتهم ٥٥٣ مليون جنيه
ولم تنل من رد كل الأموال للمودعين
سوى شركة سلطان حيث قامت برد
٧٩٦ ألف جنيه حجم الإيداعات إلى
مودعها وعددهم ٧٠ مودعا

بينما تبلغ الإيداعات بالهدى مصر
٣٢٥,٥ مليون جنيه والمودعون بها
٣٩ ألفا و ٩٠٠ مودع ويدر للاستثمار
والإيداعات بها تبلغ ١١٥,١ مليون
جنيه والحجاز وإيداعاتها تبلغ ٨٧,٥
مليون جنيه وإيداعات شركة نيو كايرو
٣,٥ مليون جنيه وتبلغ مستطعات
للمودعين بالزهراء للأعلام العربي
١١,٥ مليون جنيه ونحو ١٢,٥ مليون
جنيه إيداعات لدى المراكش
وقد قام معظم أصحاب هذه الشركات
برد جزء من الإيداعات للمودعين في
صورة بضائع أو سلع أو ممتلكات أو
مبان خاصة بالشركة وجزء قليل من
المسألة النقدية .
وسيم لاحقة هذه الشركات في حالة
عدم سدادها لكل الإيداعات للمودعين
بعد انتهاء المهلة القانونية للتبابة
العامة لاختلاف الإجراءات القانونية .



المصدر : السياسة

التاريخ : ١٩٩٠ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بوضوح

عندما تظفر

المصالح الشخصية

عندما تظفر المصالح الشخصية ،
فلعل على نتيجة أي عمل السلام !
ولذلك فقد ظهر بوضوح أن مصابات
المصالح الشخصية ، لا يتسع لها طاقها ،
ولا عم لها إلا الاستغلال والبطش ..
ولو على حساب الناس أعني الغالبية
العظمى من الناس ! ولدي نظرتنا مثلاً
إلى ما تفعله شركات تحويل الأموال
حالياً بالناس - فوجدنا أموراً غريبة في
المعجب لجميعها لتتباطأ وتلتصق في رد
المعقول إلى مصابها - وهي في سبيل
ذلك تتبع أساليب المزاولة واللف
والدوران وكان هذه الشركات ليست
شركات - بل مجموعات الكتل الفر
قاسية مشتركة فيما بينها ، وإن الأراء
فيما بين أصحابها قد اختلفت وتم
تسويق مواقفها في كل ما هو باطل -
ومن أجل تأكيد أنها فوق كل القرارات
وفوق كل القوانين وفوق كل ما هو
سليم وصحيح ! وإن ما حدث للريان
لا يهبط لا من قريب ولا من بعيد !

عدم الاكترات بوضوح فهم الناس
يؤدي إلى سلسلة طويلة من عدم
الاكترات الذي يحمي حقوق
المواطنين بالليل يؤدي إلى تدمير
البلطجية والنواصب والاحطار أن تصيب
القاعدة استثناء !

فاروق أبو العلا

ومن الحرب العكايات أن تسع أن
عناك شركات تلتقي أموال بهم كل ما
حدث قد دخلت السياق موعراً بل
والها ما رست نفس اللبية أياها في
استغلال المواطنين والشعبه على
التفوق وكأها تريد أن تكون
للجميع - إن ما حدث للريان ليس
موقر زبونة في فنيان وأن شرعية
القاب والبطجة هي التي تسود -
ومن هنا يبدو دور الحكومة
شروياً . ويصبح تدخلها العاصم
والقوى والرائض أمراً حيويها وهنا -
فالمفروض أن تلق الحكومة إلى جانب
المودعين . خاصة وأنهم أصحاب مالي
وكيل ذلك حقوق ، ثم لماذا تتأخر
الدولة عن فرض سيطرتها على هذه
النواصب التي تتفشى في أحياء القطاعات
الاقتصادية ؟ - إن المصالح في الأمر أن



المصدر : المساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٠ - ١٩٩١ التاريخ :

أسواق مصر وتنتهي خطة رد أموال المودعين

الشركات ردت ٣٠٪ فقط من جملة الأيداعات !

جهاز المدعى الاشتراكى : سوف نتحقق

على أصول وممتلكات الشركات
التي توقفت عن السداد

كتبت - لبيبة شاهين :

اسبوعان فقط وتنتهي مهلة رد أموال المودعين بشركات توظيف الأموال التي يحلّق معها المدعى الاشتراكى فى ٩ يونيو القادم ومع ذلك لم تلم تلم الشركات إلا برد ٣٠٪ من جملة الأيداعات التي تبلغ قيمتها ٦٠٥ ملايين جنيه لدى ٦ شركات هي الهدى مصر ويذر والمحجار والزهراء ونيوكلير والمراكش وكلمت برد معظمها فى صورة سلع عينية .

قامت شركة الهدى مصر حتى الآن برد حوالى ٩٥ مليون جنيه قام المدعى الاشتراكى بتحقيقها بالإضافة الى ٤٠ مليون جنيه قامت الشركة بردها أمام هيئة سوق المال من جملة الأيداعات بها التي تقدر بحوالى ٣٦٥ مليون جنيه .

أما شركة بدر فلم يتعد ماقلت برده حتى الآن مبلغ ١٧ مليون جنيهه بالإضافة الى ٩ ملايين أخرى قامت بردها قبل انحائها للمدعى الاشتراكى من جملة الأيداعات بها والتي تقدر بـ ١٢٥ مليون جنيه وقد توقفت الشركة فى الفترة الأخيرة عن رد الأموال لعدم توافر السيولة النقدية أو السلع العينية .

أما شركة للمراكش التي تبلغ الأيداعات بها ١٢ مليون جنيه فقد توقفت تماما هي الأخرى عن الرد بينما قامت شركة نيوكلير برد حوالى مليون جنيه من اجمالي الأيداعات بها والتي تبلغ حوالى ٣٠٥ مليون جنيه .

صرح المستشار عبد المعز احمد مدير إدارة التحقيقات بالمدعى الاشتراكى بأن الإدارة ستقوم عقب انتهاء مهلة رد الأموال فى ٩ يونيو بدراسة وضع كل

شركة من هذه الشركات الستة على حدة من حيث المبالغ التي حصلت عليها والمبالغ التي قامت بردها وعدد وفى المودعين بها واسلوب الرد ومخاضيه من سبلات وكذلك الظروف التي حالت دون اتمام الرد وفى ضوء هذه الدراسة التي ستعرض على المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكى سوف يتخذ القرار المناسب لكل شركة .

أكد أن الاجراءات التي سوف يتخذها الجهاز ان تكون واحدة بالتصبة لجميع الشركات ولما ستكون وفقا لظروف كل شركة .

علمت المساء أن الاحتمال الأرجح أمام الجهاز هو التخطيط على أصول وممتلكات الشركات التي توقفت عن السداد ولم تلزم ببرامج رد الأيداعات



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسدون مقدميات

قريت ان افترغ تماما للقضايا الإنسانية
سأطلب مقابلة السيد رئيس الجمهورية لأعرض عليه الحالات الصليخة
من ضحايا المودعين بالبريد
سأفترغ من اليوم لتلقي صور المستندات الدالة على تعامل الشخص مع
البريد مع وجود الاسم بالكامل والعنوان والميلخ لأودع
● سيترتك اهتمامي بالحالات التي كان لها تأثير خطير على حياة الأسر
وكان لها انعكاسات على استقرار الناس كأن أصيب أحد المودعين بمرض
وإن طلق أحد الناس زوجته وإن خربت بعض البيوت
المهم لي أحد الآن عددا كبيرا من الحالات الصليخة وخليقات أصبحها
وظروفهم الاجتماعية والإنسانية
● سأحرص على أن أرافق بالحادث الصور الشخصية الدالة على صمة
ما آل إليه حال الناس من يؤس وهم وهم وحطام !
● إن استكت .. إن أتره هذه القضية بحجة أن الصحف والكتاب
قتلوا نفسا لكن لن أتبع نفس الطريق وهو الإكتفاء بمجرد النشر بل
سأذهب إلى الرئيس وكل أهل في رحمة الله أولا ولقد في قدرتي على توصيل
خيش الناس إلى الرجل الذي لولا ذلكي به وبظلفته وطمهركته مفلكت من
الأسس أن أطلب وإلح في طلب مقابلة
المهم أن يلقى الناس في أن لهم حقوقا ولابد أن يطالبون بها لأن يفسح حق
معام الحق سبحانه وتعالى في قلوبهم لايموت

جمال عبد السميع



المصدر:

التاريخ: ٢٢ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محامي الريان .. يكشف أوراقه

**أثرياء من الخليج .. تكفلوا برد أموال المودعين
مقابل شراء جميع الممتلكات والأصول
المستشار درويش: ردوا الأموال كاملة .. ثم نرفع التحفظ**

كتب - محمود نوفل -

كشف مملوح الوسيحي محامي الريان أوراقه للنساء .. قال إن هناك أثرياء عرب من الكويت والسعودية وبعض دول الخليج هم الذين عرضوا أن يتكفلوا برد أموال مودعين في الريان مقابل شراء جميع أصول وممتلكات الريان داخل مصر مقابل مليار و ٥٠٠ مليون جنيه أو مقابل حقوق كافة المودعين لهما أكثر

الأصول لقصة باسماء المودعين لإرسال هذه الشيكات اليهم ولقد استلامنا لهذه القائمة خلال عشرة أيام مترسليها اليهم ليحولوا المبالغ المذكورة عبر البنوك التي يودعون حساباتهم بها في بلادهم التي يتك معتمد داخل مصر .

أكد المحامى انه لن يكشف عن شخصيات هؤلاء الأثرياء الا بعد ان تنتهى المشكلة ويرفع التحفظ عن الريان .. وهؤلاء الأثرياء هم قنطين

اضف ب هؤلاء الأثرياء سبرستون شيكات مقبولة الدفع الى جميع المودعين على عناوينهم بطريق مباشر ويخون وسطاء سواء من الحكومة ومن حيه مدافع عن الريان لذلك طلبت من ادارة التحفظ على



المصدر : الصحف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ مايو ١٩

مستبدون ما اذا كان احمد الريان
ميسرين نشاطه من جهود ام لا ؟
وتساعل محاسن الريان عن سبب
الفرار من موء التبة من جانب المحكمة
والتيبة تجاه هذا العرض .
وتوقع كوسيس محاسن الريان ان
اتراض المحكمة العرض الجديد بمسند
اموال المودعين .. وقال لفتا في هذه
الحالة ستعلن مفاجاة جديدة سيكون لها
وقع شديد وناوثر المفاجاة التي
اعتنت امس .
اضاف لنا مصريون على ان كمية

اصول شركات الريان دخل مصر بتريلي
ملياراً و ٥٠٠ مليون جنيه وذلك حسب
تقديرات لجنة المصالحة التي شكلت
برئاسة الشيخ لشعراوى .
من ناحية اخرى أكد المستشار ساهر
درويش منور انارة التحفظ على
الإموال بكتاب النائب العام أن ما قلله
محاسن الريان يحتاج إلى سد
اعصاب لما قلته ، فليس من المعقول
رفع التحفظ على اصول الريان وامواله
الا بعد مسند اصول المودعين كاملة .
وهذه تستغرق مدة طويلة

اما ما طلبه الدفاع من رفع التحفظ فوراً
مقابل مسند ملياري ٥٠٠ مليون جنيه
خلال ٦ شهور .. فهذا ما لا يعقل أبداً .
وجمعا فإن الرأي القائل في هذه
الامور يرجع إلى هيئة المحكمة برئاسة
المستشار الدكتور محمد حسني
عبدالطرب .. وقد افضت عن وجهة
نظري .. وللمحكمة الرأي القائل ..
لانها اكثر منا خبرة في تكدير مس هذه
الامور وما تحكم به سوف تفيده فوراً



المحكمة تسلمت أمس عرض الريان مكتوباً وناقشته في كيفية تنفيذه النيابة : ناقشنا تذييل العقوبات أمام هذا العرض والمحكمة تقدير جديته

تسلمت أمس محكمة مطبوعات الجيزة العرض المكتوب من الطاع عن الريان بقرءاءة ممتلكات الريان بغيره وخمس مائة مليون جنيه . وقد وافق الطاع الإعلان عن أسماء المشتريين لهذه الممتلكات أو وظائفهم وقرءاءة أنهم لن يتسكروا من هذه الممتلكات حتى يقوموا بسداد حقوق المودعين التي مستطيل خلال خمسة أشهر بعد تحرير عقد البيع واكتفاء من الكتالوج التجاري . ولقد أذينة لها بدات بعد جلسة أمس في تسهيل الإجراءات لتتاج هذا الحل خلا فيه مصالح المودعين . بعدما قررت المحكمة استصدار مرافعة الطاع حول العرض المقدم منه في جلسة له (الخميس) .

الا من طريق كتيب التلمظ فكيف اختلفوا لهذه التغيرات ؟
■ الرئيس الفدش المطارات وامكن رجوها يسمح لاي طعن ان يحدد الشئ التتويين لها . وقد يكونا ماينها بالقل ولكن مقلقت حنم انهم باين من كل الاحوال بعد تسلمهم التكتيف ونحن في مقلقات منذ سبعة اشهر حتى وصلنا لهذه التكتيف .
■ قريت ان من اشرافهم في القضاء ابراء ذمة المتهمين وتكليفهم من الشطب بالاطاء قبل توجه حصة بين المشتريين والمتهمين ؟
■ ابراءت ليس له اثر في التتافد ولايجوز بحث السبب الذي من ابراء يتم التتافد . هم يعرضون شراء المطارات وحيداً الاثن وهم احرار في ذلك .
■ سلمو الفصل الذي يستوله هؤلاء الاثنون ؟
■ ليس من حل المحكمة ان تعرف من هم والا فكل من انقسم يابس في هذا السؤال دخل في حصة التتافد او قبل الشطب .
■ هل من اعصام التي يستونهاها قصه الربيع ام انهم جبهة خبوة ؟
■ اي ابريش لاخلاف له في التتافد .
■ هل هناك اي تعدي يفسح من جدية هذا العرض ؟
■ شريرو العقد هي كل الجنية لان هذا لايسهل سير الدفوى ونحن لا نطلب الا وعدا بالبيع فلذا سمدا تشن نذل العقد وحتى تعلم كسدا ان يتسلم الاثنون المطارات والاراضي وان يجرؤوا او يتصرفوا فيها او يجرؤوا الا انهم تسلم المودعين الاموالهم .
■ هل يمكن ان تقدم خطاب ضمان من احد البنوك المتعددة بنسبة محددة وتلق عليها وثقة محددة ؟
■ لاستطيع ان لا الضمان الا مستقل

تفتح الجلسة : خيري رمضان محمود النوبى

- هل قام المشتريين بمحاينة فيء من الاموال والاملاك المطلب سرازها ؟
- اطعنا عن طريق حل المسر الذي اصحه النيابة ببيان اصول شركة الريان التتظط عليها بصحرة التكتيف .
- ما هو الاساس الذي يلى عليه العرض بان يتم ابراء بالكل من ملها ونصف ملها جنية او حسب قيمة حائق المودعين ؟
- الاثنون تصاموا لكراء على اساس ان هذه المطارات قيتنها في الواقع حقا لكلام كثيراء المشتريين اكثر مما حددا وهم في نفس الوقت يربحون في ان يكن لتتهمهم لكراء ويضع هذه الاموال ثبوة لكمة المتهمين الثلاثة الا انهم بد استاءتهم من الاعطاء حسب نفس القائلين .. اما اذا ثبت ان حائق المودعين اكثر من ذلك فهم يستحقون دفعهم وهم الكاسبين في كل الاحوال
- وانك قريت انهم لم يملوا هذه الممتلكات

عقدت المحكمة جلستها في الساعة السابعة عشرة والرابع حيث تقدم براءة تبيه الحامي بسيرة من العرض الخاص بشراء ممتلكات الريان وتضمن العرض ان القضاء سيكون لا هو محيل باسماء المتهمين الثلاثة الا ان (كى ريان) وكل طاع التتظط عليه بصحرة مكتب النائب العام بما في ذلك المطارات والمطولات والاموال والذهب والاسهم مثيل ملها ونصف ملها جنية هل ان يصر عقد بعد بالبيع وان يكن السداد بديكات مقلية التبع باسم كل مودع والبالغ المستحق له ويتم توقيع العقد وتسليم الكتالوج الذي اعدد ليرصف كل الممتلكات واسماء المودعين في مدة اسبعا خمسة اشهر ثم تصدر الشيكات مقلية التبع باسماء المودعين في مدة اسبعا خمسة اشهر من تاريخ استلام العقد والكتالوج وريان باسماء المودعين .
ويمن الحامي بعد ذلك نقل ملكية ببراءة من الاملاك المشتراة للريان دون رسوم وباتباره اشترى لاسباب اخري تقتضى التسلمة عدم كشف استلامه الا ان حسب ملها في الشطب .

مناقشة مثيرة

بعد ذلك ناقشت المحكمة الحامي في العرض حيث دار الحوار التالي :
□ هل قدمت هذا الطلب لكي تحصل حل بعد بالبيع لاصلك وانك انت ؟
■ قدمت هذا الطلب ممثلا للمشتريين المطلب عدم الاتصاح عنهم الا ان بعد الاتفاق مع المتهمين الثلاثة الا انهم باعناهم ملكه الاموال والممتلكات ووافوا ايصالها على فترة اصال اذمة (٢١) باعناهم من الطغوى والمطلب للتزم لكي يتم تنفيذ اشراف ورد اموال المودعين قبل ان يصدر حكم في الدفوى .



المصدر : الامام

التاريخ : ١٩٩٣ ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القوانين الاستثنائية وتخطي الطعون وتقسيم
أموال الناس .. وسوف نطلي الموهدين
تقديمهم ميلشيا
□ ما هي الرسالة لاصدار ٢٠٠ ألف شيك
باسماء اصحاب الحسابات دفعة واحدة
خلال مدة محددة ؟
□ اللطيف جلمزة وأهله الخاطرة غسمة
لشعر لاستخراج للشيكات والتعبير ليداع
الفلوس في البنوك .
□ ما هي البنوك التي سوف تسحب عليها
الشيكات ؟
□ البنوك التي تستخدمها ادارة التخطيط بغير
أن يكون لها فروع في مصر وفي الخارج .
□ سبق أن قرئت أن التفويض مع المشتريين
يجري منذ شهرين أي منهم فكرة مسيئة من
التعاقد قبل يمكن تقديم أجال الدفع من أجل
الموهدين ؟

□ هذه المدة محددة مسبقا ولا يمكن التحويل
عنها
□ الزمان الآن فاقه الاطاحة ولابد من تعيين
قيم عليه ؟
□ سوف التزم بتجديده هذا التزم
ويعد ذلك توجهت المحكمة إلى قنصلية
وظليت منها اعداد تشكيل مجلس ادارة
شركات الزمان .

البنية فذل العليات !

ثم خلق المستشار ماهر درويش رئيس
لجنة التخطيط فذل : منذ بداية مشكلة تمويل
الأموال كان مغلطا هو مصالح الموهدين
والنائب العام أعلن من قبل أنه إذا وصلنا
لحل مستطاع الدعوى والعرض الذي قدم
بالأمر وبلغ الأمل اسم ١٨٧ ألف مودع
إذا فحين لاتنص المرافيل وأيس لنا شروية
وبتراء للمحكمة تقديم جنية العرض . والله
توجهت صباح اليوم أمام القضاء العالي
وجلس مع زملائه وبحثنا كيفية تذليل
الطعون أمام هذا الاقتراح واهتمت بالاتصال
بالمستأجرين من المشاريع وظليت ملهم
الاستعداد لوصول الخبراء في أي وقت وكذلك
التصايل بالقيام على حسابات الشركة لأعداد
كثيرة . باسماء الموهدين وحساباتهم
واشهرتي أنه سيستثنى من ذلك خلال أسبوع
ويطلب من الدفاع اعداد مسودة لعدد أوقات
بالبيع وأمر أنه سيستثنى من اعداد تشكيل
مجلس ادارة لشركات الزمان وتناشد المحكمة
الانسراج في قرارها لصالح الموهدين
بعدما رعت المحكمة الجلسة ثم صحت
للاعتد لتصدر قرارها بالتذليل لاستكمال
سماح مراجعة الدفاع حول طلب الخبراء في
جلسة القد .

عادت المحكمة جلستها برئاسة المستشار
الدكتور محمد حسني عبد الحليم ومضوية
المستشارين رشدي صابر وعبد الظاهر عبد
الحكم ومضوية المستشارين ماهر درويش
وصنع القريشي وأحمد إدريس ورئيس
الهيئة برئاسة سر حسين الخطاري وأحمد
رمضان وعبد السيد بيومي .

حول الجلسة

• قام أحد الموهدين بتوزيع زيجات
البيبي على الجالسين في القاعة ابتهاجا
وأعلا في حل مشكلتهم والحصول على
أموالهم .
• رفض أحمد الزمان الرد على أسئلة
الصحفيين حول أسماء الذين يعرضون
فأراء للممتلكات وقال أن القول إذا كان فيهم
أحد من دول عربية أم لا .
• تجمع الناس حول حسن فيج النور
ورئيس هيئة سوق المال وسأله عن رأيه
فقال : والله لو صحت هذا العرض فحسن
معه ولكن جميعا متفككين .



مفاجأة جديدة لدفء الريان

عرض بشراء أصول شركاته مقابل سداد أموال المودعين هل هي مناورة أم حقيقة للحل ؟

• كتب : محمد صلاح الزاهر

• خالفت جلسة محكمة الريان الأخيرة كل التوقعات فهي حسب سبب المحكمة خصصت لسماع التواضع الأول لشهود الاتبات ، ليس هناك جديد في تلك التواضع ، فهي موجودة في ملف القضية ، وقت تحقيقات النيابة ، وتضمنها قرار محكمة القضية ، الا ان شكل مجلس الريان ، ورفع حرارة الجلسة ، عندما قدم عرضاً أمام المحكمة ، تقاومه « محققون » ، وعلقت ، تحيط به الشكوك ، ملخص للعرض ان يترك رد ميلج عليها وتحذف عليها جنيته من اموال المودعين . خلال عشرة اشهر من تاريخ الجلسة ، ايدت النيابة ارضائها لشكل العرض لانه سينتهي الوضع المسئول لكل مودعي الريان الا انها تحفظت على عدم وجود ضمانات ، فتدخلت المحكمة بطلبه تقديم العرض في مذكره مكتوبة للبحث فيه ..

وكانت آخر لحظة هناك ترميد مغاير في الجلسة المفاجئة .

الجلسة منذ انشائها ونفذ للمحلفين دفع جديد اضطلع الى ذلك فقاموا فيه ان لم ينعصوا للفقير رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتنظيم عمل شركات توكيف الاموال يتعرض مع اجد خصوص المصنوع .. ومن لم يظفوا بالحققة هذا الدفع الى المحكمة الدستورية العليا .. ثم اتى المصنوعون عد ذلك يعرضوا لاعتراضات حول حكم الريان يرضى بوقوعهم بمسئورية القانون .. حيث قالوا للمحكمة ان المصنوعون للمحكمة ليس حكما ولا قرارا - واكتفي ان تعرضوا للمحكمة للفصل في الدفع بعدم الدستورية وان يضمن عليها لحالة كل هذه الشكوك التي للمحكمة الدستورية العليا لتتولى الفصل فيها .. واكتفى كل المحلفين ان يتقنوا الشكوك حده جريمة الحصول

كانت الجلسة مخصصة لسماع التواضع الأول لشهود الاتبات في القضية وعلى رأسهم الدكتور محمد حسن في التواضع رئيس هيئة سوق المال .. وفي بدايتها ذكر المحلفون عن الريان وبقي المحلفون في القضية الشكوك بعدم الدستورية للقوانين التي يحكمون بمقتضاها احدى الريان .. والتي سبق ان دفعوا بها في جلسات سابقة .. واصدرت للمحكمة حكماً فيها يرضى هذه الشكوك في الجلسة السابقة .

وعند المحلفون من جديد في بداية الجلسة يثيرون هذه الشكوك بعد صدور حكم للمحكمة الدستورية العليا صباح السبت الماضي بعدم دستورية القانون الذي تم على اساسه انتخاب أعضاء مجلس الشعب الحالي .. والذي تم في مسودته على بطلان تشكيل مجلس

على اموال وعدم دفعها فيها جريمة جديدة وعقوبتها هي عقوبة الجسنة .. فما القانون الخاص بتنظيم شركات توكيف الاموال والذي جعل الريان بمقتضاها الضمانة ينس على اعتبار عدم رد الاموال جنسية .. وهذا ما اعتبره المحلفون تركباً وتحميلاً لا حل له ضد الريان في حالة ثبوت اذنبه فعلاً بعدم رد الاموال .. كما ان قانون توكيف الاموال صدر بعد وقوع جميع التملكيات التي حصلت بين الريان والمودعين .. واكتفي ان يصدر قانون ياتي بدعي يعاقب على

الصل حدث قبل القرار .
في التواضع في القضية

وخلاف الاستمرارية التي عده كبح من المودعين الذين حضروا الجلسة حول محمد حسن في التواضع رئيس مجلس ادارة هيئة سوق المال والذي كان يجلس بينهم في انتظار القضاء عليه لثلاثة اشهر في القضية باعتباره شاهد الاتبات رقم ١ البالغ مدهم ٢٢ شهراً .. ويعلن ان المحلفون في التواضع رئيس مجلس ادارة هيئة سوق المال هو الذي تقدم ببلاغ لنيابة الشكوك المالية والتجارية في شهر نوفمبر ١٩٨٨ ضد اصحاب شركات توكيف الاموال الذين لم يعاقبوا لوضامهم وحل راسهم اصحاب شركات الريان لتواضع الاموال .. بعد انتهاء لكافة التواضع لجلسة ١٤٦ حيثما لاحق للمودعين .. في التواضع لجلسة من الاستمرارية والاستمرارية حول موقف شركة الريان وبقي الشركات التي لم توفيق لوضامهم .. وحل سيجعلهم على اموالهم او حتى لوزامهم بها .. واسئلة عديدة ردها للمودعين حول حق التواضع .. ويقتضيه ملكة بدعيرة وثقة كل في التواضع :

استطروا وتربصون ان تنتقلوا حنى ترفع انتباهه لكافة التواضع لجلسة القانون للشركات ليد اموال المودعين يوم ٩ يونيو القادم .. وقال ان هناك شركات تمكنت من رد جميع اموال مودعيها بلا اي مشكلات .. وقال في التواضع ان من يروج بعض التواضع حول تعدد هيئة سوق المال وضع التواضع حول طريق بعض الشركات غير صحيح ..

ملاحظة ..

والتواضع للجلسة للتواضع .. ولعنا



إلا بعد التأكد من جدية العرض ..

حوار حول المليون

ويده ريشة نبيه للحامي فلا :
لقد لا أطلب سوى تحرير ورقة عقد
بعد بائع لا تبيع ذات قيمة إلا بعد
احضار الشيكات بأسماء الموردين
لتسليمها لجهات المختصة ..

ولكم الاستمثار سامر درويش للتصليب
مرة أخرى على كلام ريشة نبيه فقال :
لا اعتراض للنبيهة المعلقة على المصاد
أو تحرير الشيكات للموردين .. وإذا
التعهد بأن نفي الإجراءات القانونية
للنبيهة في كل شيء .. ولكن لابد أن يكون
هذه جدية .. نحن لا نبيع في إجراءات
دون استمثار وإذا كان من المستحسن
تجميع مبلغ الثمن ونصف الجمار ..
فيمكن أن يتم إيداع ١/٢ المبلغ في خزنة
الحكومة .. تصلي لصاحب الموردين إذا لم
يتم الوفاء بأسماء باقي المبلغ ..

وإذا انتهت المعلقة عند هذا الحد
لصوف لمجدد في شكركم لأن صحتكم
الموردين تأتي .. التماسي حكم على
العديد من هؤلاء الموردين .. ولابد من
توافر شريط كارتية وهذا سأل رئيس
الحكومة : ألا يمكن احضار خطي ضمان
أو مبلغ يودع تحت شرط الوفاء بهذا
الالتزام ؟

فأجاب ريشة نبيهة وقال يبدو أن الاستمثار
سامر درويش يعتقد أن الريان وراء
المصاد .. فقال لا هذه كانت
معهم على مبلغ أموال الموردين تاجر
حصولهم على ملكية أصول الريان .. وهل
يحق في منطلق الحال أن المشتري
يسحقون أنفسهم في تخليق سيطرة
الحكومة .. وأن نحضر خطي ضمان ..
وللجهد بالوعد بائع لابد أن يلتزم
جميع مستندات الريان موضوعة من حيث
جميع معلوماته ولابد من اعداد ملف
شمل بها كل مستند تقييمه تقييما
صليا ..

واستشار رئيس الحكومة عن إمكانية
اعداد هذا الملف للمشتري بيانا بأصول
الريان بأصولها وقوميتها ؟
فأجاب سامر درويش أن هذا الملف لابد
وأن يقوم بإعداده مجموعة من
المختصين .. وسوف يتكلم أعداده
مصاريف لهم مليون جنيه تقريبا ..
اتصال من يدفع هذا المليون جنيه ومن

مستندة ..
فقال : تسلم هذه الشيكات للجهة
المختصة بأسماء الموردين بعد تحرير
عقد الوعد بائع .. وبعد تسليمها بيانا
بأسماء الموردين .. وليلجأ المشتري لكل
منهم في موعد المصاد ٦ أشهر من تاريخ
هذا البيان .. وتكون الشيكات مقبولة
الحق حتى موعد المصاد ٤ أشهر من
تاريخ تسليم هذا البيان ..

ولمّا : يتحول عقد الوعد بائع إلى
بيع دائم بتسليم الشيكات المقبولة من
الجهة المختصة باسم الموردين ..
خسبا : يحق لي باعتباري امسا
مستطرا في التمسك كل ملكية أموال
الريان إلى المشتري لمشتري دون رسوم
لأنه يمكن التمسك بالاسم المبلغ في هذا
المصاد ..

وقال الموردين للموردين والتسليم
هذا العرض بمصاحبة حصة من
التصليب .. ما حال معد ولعد الريان
والمصاحبة في المصاحبة له .. بينما قام
الاستمثار سامر درويش مدير إدارة
التصليب مكتب التمسك بالاسم لابد على

ما لزمه المبلغ فقال :
هذه أول خطوة جديدة في سبيل حل
تلك المعلقة .. إلا أن هناك عدة أمور : إن
الحفاظ على أموال الريان لا يعني تزج
ملكياتها لها وإنما نضعهم من التصريف
فيها فقط .. وإلزامها لمصاحبتهم ومصاحبتهم
للموردين .. فإن ما عليه المبلغ الآن
يشان التعاد مع النبيهة فهي ليس لها
هذا الحق بحكم القانون .. وإنما
الممتلكات ملكات مطروحة للريان
وللمصاحبتهم .. وهذه عدة إجراءات
يتمين إتقانها لابد على هذا العرض ..
منها الرجوع إلى هيئة سوق المال والتأكد
من جدية العرض وبيان أن المبلغ
للمرورش متسبب لم لا .. وإشغال انني
يصلي مسلوفا عن أموال الموردين حاليا
لابد من التمسك من هذه الإجراءات
ويأتيني أن التمسك من جدية العرض ..
بإيداع مبلغ من المال في بنك معتمد
بداخله بالقرض يدفع هذا المبلغ في حين
معين وإذا كان العرض ما هو إلا سبيل
تجليل لغير القضية فقط .. ولذلك لن
تنتقل النبيهة في كل تلك الإجراءات

رئيس الحكومة ضم جميع الموردين التي
أيداء للمشتري في الصباح اوضوح
القضية وقرى المصاحبة في إجراءات
الحكومة .. وتأمين الحكومة للمشتري
الريان شهره الاتبات .. وكان الموردين
التمسك يجب على كافة الجلسات .. وكانت
الهيئة انبيهة ببحيرة مياه ركعة ؟
سرعان ماقلت إلى أوضاع عتبة ..
يعمل على محمد ريشة نبيهة محلي لعد
الريان بمطالبة التمسك كل من في الحكومة
بدا بجهة الحكومة .. ومرورا بالموردين
الذين حضروا الجلسة وانتهى
بالموردين ..

لقد تم ريشة نبيهة طلبا للحدث ..
وقال :

الحكومة الحق في الاعتراض من العتوية
إذا لم يتم جميع أموال الموردين .. ونحن
على استعداد تام لرد جميع أموال
الموردين كاملة ونحن بذلك أمام الحكومة ..
وأما الحدث بالنبيهة عن لعد ومعد
الريان ولعدهم بمصاحبتهم أصحاب شركات
الريان لتوظيف الأموال .. ويحكيون
لأولهم بالاستمثار على أسوأ
طريقة .. واعترض على الحكومة طريقة
لرد أموال الموردين لأنها هذه الأزمة
التي استمرت عدة سنوات وأحداث ماضي
لعديد من الأمر يصل تعادله أكثر من
٣ ملايين نسمة ونحن على استعداد لدفع
مبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه مصري
للموردين ونحل بذلك هذه المعلقة ..
وحيث صحت شديد على المعلقة من حول
المطالبة التي فجرها المحامي .. والتي لم
يتم في تفاصيلها لمشتري التمسك أكثر ..
بعد المحامي ليستكمل حديثه فقال : إن
هذا العرض مصاحبة عدة شروط :

أولا : يجب عقد وعد بائع مع معد
له حاليا وإن له حق التصريف في ممتلكات
الريان الموضوعة تحت التحفظ .. ولكن
لنا للمشتري .. هناك مبلغ مليار و ٥٠٠
مليون جنيه مصري أو لمشتري حقوق
للموردين أيهما أكثر على أن يقتض هذا
العد تحديد عناصر الأزمة الملكية
لشركات الريان وإصداها على وجه
التفصيل ولتحفظ عليها حتى اليوم
والتي ستخرج في عقد الوعد بائع ..
ثانيا : يمسك الثمن بشيكات مطروحة
المبلغ بأسماء موردين الريان كل حسب
اسمه والمبلغ المستحق له على بنوك



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢ - مايو ١٩٩٠

المصدر: أحزب ساءة

يتحملة إذا لم يتم الفلاح عرضه معنا
ولذلك نطلب بالضممان للكل الذي سوف
يصدر لصالح المومنين في حالة عدم
الالتزام من جانب الفلاح ..
نشد رشه نبيه .. القهيه بأن التحمل
كافة مصارف أعاد هذا الفلاح تتلق
سماع القلبية في بعمليته للممتلكات ..
ورد عليه سافر درويش : لابد من رفع
العريون ..

وحسم رئيس المحكمة الخلاف بين
الفلاح والنيابة .. حيث وجه كلامه
لرشه نبيه مستللا لا يمكن تقديم هذا
العريون مكتوبا في جلسة عدا (نس)
فوالق الفلاح .. وأقررت المحكمة تنظر
تأجيل القضية ليقيم الفلاح عرضه
مكتوبا .

تطبيقات حول العريش

أشار هذا العريش المعتمد من
الاستفسارات دارت في القلم كل من
استمع إليه في لسان المحكمة .. وكل من
ترأس إلى سمعه خارجها .. فهذا العريش
ليس الأول من نوعه الذي يقيم من جانب
الريون لك سبيله لصيد من العريش
لحل الآزمة .. كان أقرها العريش إلى
تدخل فيه لفضيلة الشيخ الشمراني
والكتور عبدالمجيد شافع .. وهما
الإخراج عن أحمد الريان وشقيقه ووالده
والمساح لهم بإدارة أموال الشريعة أيد
أموال المومنين .. كما سبق وإن تقدم
أحمد الريان بنفسه بعدة عريش خلال
تحقيقات النيابة معه لاستعادة الأموال
من الخراج ولكن لم تكتف جيباتها وكان
لشترامه الإخراج عن الريون هو القسم
لشترامه الإقليم في هذه العريش .
أما العريش الجديد قام بضمين شرط

لفظ الإخراج عن أحمد الريان
أو اعتباره طرفا في حل الآزمة .. ولكن كل
ما تقدمه العريش هو سماع أموال
المومنين خلال ١٠ أشهر فقط من الآن
تتعلق كل ملكية أموال الريان لتتس
موجوبان تقسم العريش وعلى أقرش
صحتك لتقدم بسداد جميع أموال
المومنين .. ولم تعرف بعد من هم هؤلاء
الاستفسار .. ولا تعرف أن كانوا أصحاه
الريون في التخلي أو الخراج وأموال
مسقطه في آيته ؟ .. وثمة أموال هذا
العريش في هذا التوقيت ؟ .. وهل هذا
العريش جد لعدا .. أم أنه مجرد لائحة في
الوقت أربع قيمة أموال الريان .



إجبار المودعين على قبول صكوك الاستثمار مصادرة مقنعة لحقهم

المخالف من حقوله الثانية يظل في العلة الأصل بشكل مقنن
المستور الذي يحسم الملكية الخاصة .

والا كان مشروع القانون نصه حريصا على عدم المساس
بمقتضى الملكية الخاصة المملوكة للمستثمرين للايجوز للائحة
التنظيمية ان تحيل حكما جديدا لم يقسمته القانون والغرض به
على المستثمرين لتجلب استرداد مستحقاتهم بالتخلفه للذات في
التعادل بينهم وبين شركة توظيف الأموال . لذلك لم تحول
شكل التعادل الأصل (مصلحة بالعمالة) الى شكل صكوك
استثمار لتضمن احكاما تختلف من التعلق عليه اصلا ووضعتها
الشركة برأيتها الذاتية دون الاتفاق مع الطرف الثاني في
التعادل وهم المستثمرون . وبشكل القانون . فضلا عن انه
يضمن مصادرة غير مستحقة لحقوقهم .

ومن الجدير للتعلم ان هذا الوضع المفلوط للسلامة . وهو
وضع غير قانوني وغير دستوري . ترتب عليه اضرار الضعيف
في غير موشمها . فمنذ التلكة (١٩٨٦) على يد الأموال الى
اصحابها من خلال برنامج زمني يبرأه البراءة له وريه بشأن
الانخفاض والضرر الذي لم يوافق اوضاعها وقد حدثت لائحة
صدة معيار يجب مراعاتها عند اعداد هذا البرنامج .

وقد كان القصد من رد الأموال لبريغيا لاصحابها مראה
الموقف المالي للشركة التي لم تستطع توظيف اوضاعها وعدم
قدرتها على رد الأموال لكل المودعين دفعة واحدة في الوقت الذي
لايجوز لها تلقي أموال جديدة . والقص على هذا النحو طويلا
سواء في اسسه او في تطبيقه .

لما اخرج هذا النص عن موضع تطبيقه على شركة وفقت
اوضاعها فله فضلا عن مخالفة لاسس النص عليه انحراف من
قصد مشروع القانون . الامر الذي يعطى صورة مشوهة من
النظام القانوني برمته .

وهذا فان الوضع المفلوط للسلامة والتطبيق الخلفي
للخصوص عليها يجعل مركز المستثمرين لدى الشركات وفقت
اوضاعها اسوأ من وضع المستثمرين لدى شركات لم توافق
اوضاعها . فقد نص القانون على رد زمني قصي لرد اموال هؤلاء
الذين هم مستثنون من تاريخ صدور القانون . في حين ان
المستثمرين لدى الشركات التي يعجزون عن الصبر مدة اطول .

هذه اذن نتيجة غير مقبولة اوضاع مفلوط في اساسه لتروجه
عن الخطأ ومن احكام القانون التي يجب ان تكونها اللائحة .
والا فلهذا اذا كانت الشركة غير قادرة على اوفاء بقرائنها تجاه
المستثمرين لديها فلماذا طلبت توظيف اوضاعها اصلا ؟

والا كانت العلاقة بين المستثمر وشركة التوظيف علاقة
مادية فلن ندان ان يطلب من الشركة . في حالة تغيير شكل
الشركة وتغيير ضمانات له كموافقة الشركة وللمعركة ان تقرر
تحويل الوفاء بالدين وفلا للمعلق عليه في سنة المديونية (٢٩م)
لكمة تنظيمية للقانون الشركات .)

انير في الآونة الأخيرة تصرفات شركات توظيف الأموال التي
وفقت اوضاعها تجاه المودعين لديها . وفي التصرفات التي
كشفت عنها شعرتى هؤلاء الذين تمكنوا من نظرها بالصمت .
و قد توجب الدكتور احمد شريف الدين استنساخ القانون
والمخصص في قضية توظيف الأموال ان الشكوى تتناول
بالعلاقة التي ياتلها المودعون لاسترداد حقوقهم طرفها وبصفة
خاصة عدم تمكنهم من استردادها وفلا لكسب الأصل لمقتلهم
من هذه الشركات . ويبدو وجه العجب في هذه القطة وقدرات
انه بينما يلزم القانون (١٨م) الانخفاض الذين لم يوافقوا
اوضاعهم برد المستحقات لاصحابها خلال سنتين من تاريخ
الحمل بالقانون (اي على الاكثر ١٩٩٠/٦/٩) فلن يعجز
الشركات التي وفقت اوضاعها لتكسب بضمير من كامل المستحقات
لاصحابها الا بعد مرور نحو خمس سنوات . فهل هذا يستقيم مع
الحق ؟ شركة وفقت اوضاعها . والمفروض ان الجهات المختصة
تحتل من طرفها على الاستمرار في نشاطها وريه المستحقات
لاصحابها . لارتباطها الا خلال مدة اطول من تلك التي تراه خلافا
شركة لم توافق اوضاعها والتي يفرض ان اوضاعها مضطربة ؟
وهذا فله فضلا عن العيوب التي شابت قانون شركات توظيف
الأموال لاستمرارها فلن تطبيقه ايضا له لكمة الضعيف من
المخالفات .

والواقع ان المخالفة التي يعاينها المتعاملون مع الشركة التي
وفقت اوضاعها انما تنحصر من وضع مفلوط لم يقصده مشروع
القانون اصلا . وقد نشأ هذا الوضع المفلوط بسبب عدم معرفة
الاجابة الصحيحة من تسالول محمد يثاني بدمي لحاقية شركة
توظيف أموال . وفقت اوضاعها طبقا للقانون رقم ١٩٨٦/١٢٦ .
في اجبار المتعاملين معها على صدور هذه القانون على قبول
تحويل صورة حلاتهم من الشكل الحالي عليه اصلا الى صورة
صك الاستثمار .

القاعدة الاصولية المقررة . في القانون المالي (١٢٧) النص
على ان العقد شريعة المتعاملين للايجوز نقشه ولاصليه الا
بالتوافق الطرفين او لاصحاب التي ياترها القانون . وقد كانت
علاقة المستثمرين بشركات التوظيف المتكورة مطابقة بالعمامة
يعون للمستثمر وفلا انا ان يشره امواله وارتباطه للسلطة
عليها بموجب الطلب .

هذا ولم يرد في القانون رقم ١٩٨٦/٢٤ ميسر توجب تغيير
طبيعة هذه العلاقة وتحويل احكامها . لهذا القانون حرص على
تطبيق تاجيس توظيف أموال جديدة او توافق اوضاع القائم
منها ووضع احكام تطبيقها في المستقبل في تلقي اموال الجمهور
فاوجب (٦م) على الشركة ان تصدر صكوك استثمار طابق
الأموال التي تتلقاها في المستقبل ولعل هذا القانون على لائحه
التنظيمية لكي تنظم امراعات اصحاب هذه الصكوك واسترداد
الحقها وهو سلطنة اللائحة في المواد ١١ وما بعدها اما بقضية
الأموال التي سبق ان تلقاها الشركات للقلعة قبل صدور القانون
فلها نقل خفيفة لاحكام التعادل الأصل الذي لم يسمه القانون
الجديد .

وقد قصد مشروع القانون ترك العلاقة لاصحابها الاصحية
لاطلاقا من مبدأ عدم رجعية القوانين . هذا فضلا عن ان حرمان



المصدر: الامم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠

**محكمة الجنايات توافق على
عرض الريان ببيع أصول شركاته
لسداد أموال المودعين
شيكات مقبولة الدافع خلال ١٠
شهور بأسماء المودعين بـ ١,٥
مليار جنيه**

التصريح لإدارة التحفظ والدفاع باتخاذ إجراءات

تنفيذ العرض وفق شروط يتفق عليها الطرفان



المصدر : الاحد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

وافقت امس محكمة جنايات الجيزة على العرض المقدم من دفاع الريان لسداد اموال المدوعين والذي يتضمن شراء ممتلكات واصول شركات الريان بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه او بقيمة اموال المدوعين ايهما اكثر مقابل عقد وعد بالبيع لمحامي الريان على أن تسدد هذه الاموال بشيكات مقبولة الدفع باسماء المدوعين في مدة اقصاها عشرة أشهر .

وقضى قرار المحكمة بالتصريح لكل من ادارة التحفظ على الاموال العامة ورشاد نبيه محامى الريان باتخاذ الإجراءات الخاصة بتمام مشروع البيع المقدم من المحامى وفق الشروط التى يتفق عليها الطرفان . وحددت المحكمة يوم الأحد القادم لاستكمال نظر الدعوى - التى لن تتأثر بإجراءات بحث العرض - مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة أحمد ومحمد وتوفيق الريان .

وأقبل صدور القرار سال المستشار محمد حسنى عبداللطيف رئيس المحكمة النيابة في عرض الشراء المقدم من الدفاع فرد المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بأنه لا مانع من تمام العرض والصفقة بعد موافقة المحكمة مع الوعد ببذل كل الجهود للمعاونة الصالحة ولكن النيابة تحفظ بضرورة تقديم الضمانات لهذا العرض .

ودار نقاش مع محامى الريان حول امكان انجاز هذه المهمة فاجاب بأنه متفرغ لانعام هذا العرض لاسمك ٣ ملايين مواطن وان المشتريين اختاروه وفوضوه في اختيار من يشاء ليكون منضبطا معه في العقد وقد رشح ابنه هانى رشاد نبيه وهو محام للضمان معه .

ثم سال رئيس المحكمة توفيق واحمد الريان عن رايهما في عرض الشراء . فاجابا بالموافقة عليه .

وقال المستشار ساهر درويش : اننا نوافق على العرض ونسعى لانهاء الإجراءات ولعننا نطلب بإبداء ملاحظات توافر الجدية بمبلغ مالي او خطاب ضمان . ورد الدفاع بأن الضمان هو الجدية من جانب المشتريين مع استمرار المحكمة في نظر الدعوى . وإن تأخر هذه الإجراءات في إنعام الشراء او إجراءات المحكمة .

على ذلك اصدرت المحكمة قرارها لموت القاعة بالتصديق والتفاه وهنئ كل الريان داخل القفس معبرين عن سعادتهم بموافقة المحكمة .

عقدت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف بعضوية المستشارين رادى عدلى وعبد الظاهر عبدالحكم بحضور المستشارين ساهر درويش وحسن الشريينى واحمد امريس رئيس النيابة وبمشاركة س حسين طنطاوى واحمد رشادى وعبد الصمد بيومى .

وصرح مصدر مسئول بالنيابة العامة ، لشعوب الاهرام ، بأن الشروط التى ابداهها الدفاع في طلبه للمحكمة ليست نهائية وقابلة للتفاوض لأن المحكمة لم تقال في قرارها ، وفق الشروط المعروضة ، لذلك فإن النيابة ستسعى جاهدة للوصول الى نتيجة ايجابية مع الدفاع مع تكليل كافة المعايير لانعام هذا المشروع بما فيه صالح المدوعين - اما اذا حدث خلاف حول احد الشروط المقترحة سواء من ادارة التحفظ او الدفاع فإن الامر سيعرض على المحكمة للفصل فيه .



الاسم المستعار في الغراء . والمشتريين
لا يبدون كمثل استعمالهم الآن .
● لكن لابد ان يأتي وقت وتغير
شخصية هؤلاء

— بل يجب ان تأتي بعد الغراء سوف
انقل الملكية باسمائهم ووقتها ان
يستطيع أحد ان يفعل لهم شيئاً .
● تربت اللؤلؤ بان المشتريين
ليسوا مصريين بل من بعض تلك
العربيه ؟
— سمعت من يقول بان هناك
أغراضا سياسية وراء العملية .
ومن يقول بانهم رجال أعمال عرب .
وبالأمر لا يهيمون القانون . الذي

يحضر على العرب شراء اراضي زراعية
أو امتلاك أكثر من شقة في مصر .
والطمح فلان المشتريين قاموا بمصلحة كل
ممتلكات الريان في الداخل والخارج
مقابل مليار ونصف . والمفروض ان
حقوق المودعين سوف تزيد من المبلغ
ويصعب . هذا الخطة التي سيبندها
« المشتريين » للريان ذلك انهم تمهدوا
بسداد كل حقوق المودعين حتى لو
زادت عن المبلغ ونصف . ولكه حتى
مستثمرين الريان من المصلحة . لكنهم
على أي حال يشتريون ممتلكات الريان
بأنها تساوي ٢ مليار جنيه .

● هل كان الريان على علم بهذه
الصفقة ؟

— محمد رشاد نبيه : هي المكس ..
لم يكن يعلم بل الاطلاق وبعد ان تم
الاتفاق بيني وبين المشتريين . دخلت
المحكمة وتجهت الى القفس وسكنت
أحد الريان : لو ان هناك من يريد
شراء كل ممتلكات مقابل سداد اموال
المودعين . ما رأيك ؟ قل : اريدت
قلت له : ان لا تتكلم من الآن ودع
كل شيء .

● ماذا بعد موافقة المحكمة على
البيع ؟

— بسمرة الصلوح سنبدا في ترجمة
الآن اني اوصف البيع للمفروض ان
تعين المحكمة قضاة على احمد الريان
ويتم تشكيل مجلس ادارة لشركة
الريان حتى يمكن اتخاذ اجراءات
البيع القانونية . والمفروض ان يتم هذا
بعد بلبيع الى اربابهم في نقل اللؤلؤ
للمشتريين . ولكه بعد الانتهاء من
عمل كالتحصيل من ممتلكات الريان
ليسهل تسجيل عملية الغراء في القضاة
المصريين . وهذا بعد ان نفس الوقت
تأميناً لحقوق المشتريين .

● كم من الوقت مستغرق كل
هذه الاجراءات ؟

— الاقتراح يقتضين لك بعد عشرة
شهور ويكن كل المودعين قد حصلوا
على اموالهم . لان عمل الكتالوج

سيستغرق خمسة شهور . والشهود
الباقية لعل ١٧٥ ألف شيه وم
عملية صعبة ان يستطيع تحملها بكه
واحد .

الاقتراح عاطفي

● ماهو الفرق بين التواضع
والاقتراح الشيخ مقلو الشعراري ؟
— محمد رشاد نبيه : الاقتراح الشيخ
مقلو الشعراري كان عاطفيا أكثر منه
عمليا . ولم يكن سيستفيد منه الريان
لان الشيخ الشعراري اقترح اخلاق
سراج الريان ليعود لادارة شركته ثم
يرد اموال المودعين ولم يكن ذلك
سيتمتع قانون من تنفيذ عملية السحب
على الريان . لما هذا الاقتراح ليعود
القضية بقية القانون . لانه اذا اجبت
الاموال للمودعين قبل صدور الحكم
يتمتع القانون استمارة محسنة
الريان ؟

● لعود مرة اخرى لسؤاله عن
عناصر الجدية .. لانه لا يصح إثارة
أهل المودعين .. ثم ينتهي الأمر الى
لا شيء ؟

— محمد رشاد نبيه : لنا رجل
معارضة .. اذا أضع رأيي على يد
في هذا الأمر .. الاقتراحات السامية
كما قلت كانت عاطفيا . وأحب ان
أذكر للمودعين ان « المشتريين »
مصريين ولديهم إلتزام مصر . وليس
مصلحة انهم عرب . لانه يحكم
القانون ليس للأجنبي ان يمتلك في
مصر أكثر من ألف متر لاستخدامه
الشخص .

لجنة من البنك المركزي

هل صحيح ما قلته في محمد رشاد
تدبر قبل ان أنهي حديثي معه بأنه
« كان هناك اصرار » على دفن شركات
الريان وعدم اعطائها فرصة على
بقية شركات تمويل الاموال ؟

هذا السؤال لا يملك الاجابة على
سوى المستشار حسن الشريبي
للحس العام الاول لتلبية الشجون
القالية والتجارية الذي يكلف حقائق
لم يكن يعرفها احد عن التحليل مع
الريان . لانها كانت « مصطنعة
للشراء »

يقول المستشار حسن الشريبي :
في نوفمبر ١٩٨٧ قامت ادارة مباحث
الاموال العامة بعمل مسعر تحريات
مكون من ٥٠ صفحة يتضمن مناقشات
شركات الريان لتراخيص البنوك والتد
ودعوة الجمهور للاكتتاب . وتحريات
تؤكد ان الشركة حوات أموالا ضخمة
الخارج (حوال ٨٠ مليون دولار) .
وانها لا تنظم تدفقات اوداجل . وقلبي
الآن يفسد مقلو الشركة الآرية
بالحرم والحق . ومصر الجديدة

والاستكبرية . ولاقى وزير الاقتصاد
على اقتراح اجراءات البيع
والتحقيق . وبلا توجهت لمان من
المباحث وخبراء وزارة الاقتصاد
والبنك المركزي في اليوم التالي
وشملوا على الطبيعة العملية
والفرغانية لعملية نقل الاموال من
« الشياكة » . ورغم ذلك ومن اجل
الصالح العام وحتى لا تحدث بلبلة
وخوفا على اموال المودعين تم فرض
حظر نشر على القضاة . ولكيت تشكل
لجنة من خبراء البنك المركزي والتد
بوزارة الاقتصاد ومعية سكرى اللؤلؤ
التي كتبوا تقريرا اكوا فيه ان
شركات الريان خالفت كل القوانين .
وعرض الأمر على النائب العام تم
حظر نشر القضية وادراج اصحاب
مجموعة شركات الريان على قوائم
الممنوعين من السفر . وبلاش النيابة
التحقيق . وبعد صدور الدين تولى
الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذي
حدد فترة انتقالية واصفى مهلة لتبريق
على اموال ان تستمر الريان وتبركاتهم
على اموال ان يلقاها القضاءهم ثم حدثت
خلافات بين الادوية الريان وسبعا عن

مخروج انتدع الريان والمصدر ثم
اختلافهما . وكان من الممكن صدور
قرار بحبسهم لكننا كنا نضع في
الاعتبار الاول لموال المودعين
ومصالحهم . وفيما واحد الريان
يطلب من وزير الاقتصاد لاطلاقه من
إعادة الاموال من الخارج . وتم رفض
عليه بعد ان رفض ان يصح من حجم
هذه الاموال والبنوك الموجودة بها أو
مستندات استثمارها .

ويكمل المستشار حسن الشريبي :
ولم يكن هناك بد بعد انتهاء فترة
تبريق الاوضاع من التصرف . وتم
اختار النيابة لتقوى التحقيق وذلك
ببلاغ من هيئة سكرى اللؤلؤ . ولكيت
تطبيق المادة ٢٥ من قانون تمويل
الاموال التي تنص على ان يفتحق على الاداة
أموال المودعين ما يفتحق على الاداة
٢٠٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .
واقتي اجازت للنائب العام اذا قالت
الاولى لكافية من التحقيق على ان
التهتم اتركب جريمة من االب ارباع
بالقانون المعقوبات . وفي الاجرام
أضرة بأموال مقلو اللؤلؤ كما
ترجع او يستولى او يفتحق عليها
بجزء للنائب العام ان يمنعه بزوجته
اولاده القصر من التصرف في اموال
ممتلكات او ادارتها والمصلحة على هذه
لممتلكات . وبلافتق تم التحفظ على
ممتلكات الريان وكان لقص الريان قد
الى واصبح احد الريان رئيس
مصر الادارية . وتم استدعائه
تصرف باله خسر ٢٠٠ مليون دولار
المشاريع . وعندما سئل عن



المصدر : جبار اليوم

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

الحامي الذي أحدث المفاجأة :

كل المودعين يحصلون على أموالهم

بمبلغ ١٠ أضعاف

● يصر عليها نفس القسوس مادت
متعلقة نفس القضية الأصلية ..
ويقلع بدت ضد أحمد الريان عدة
أحكام قضائية شكلت بدون رصيد
أو تبديد لمعظمها موضوعي وأحد ..
وفي النهاية أحب أن أؤكد كصالح عام
لنفاية اللزوم المالية والتجارية أننا
توافق مئة بالمئة في قرار المحكمة
بإدانة الضم .. في ظهيرة .. يتضمن
بصلحة ودمع وانتهاء الأسمه .

بنة الفائدة المرتفعة التي يذهب
إليهم . قال : من مجرد مئة لهم
أليسوا طوال الشهر .. وفي خضم
الدياراتهم .. لأنه لا يوجد في العالم
مروج يربح ٢٤ % .

ويستطرد المستشار حسن
الرياني : وبالرغم من ذلك وعندما
ط أحمد الريان خلال التحقيق معه
الفتى بالثائب العام المستشار جمال
شان . اتصل المستشار حملي
فئة النائب العام المساعد والمشارف
عالم التحقيق بالثائب العام . الذي في
التي ترك مكتبه وحضر إلى علي
اللية . وأعطى أحمد الريان فرصة
الثبت معه لأكثر من ساعتين .

لأن له النائب العام : أنا لا يهمني
الدية الجنائية .. أقول إنه تمديد
أمو المودعين وتريد أمثال الناس
الفة .

نكت أحمد الريان ..
نعلمنا قال له النائب العام ..
حرا عليك ولابد أن تعلم أنه غير
عقل الأرض .. هناك عقاب السماء

وهذه جنة ونار .
وأحمد الريان : يا الفهم .. أنا
طريقا أكون قول من يدخل جهنم

ويجب الاستفسار حسن
الشرعي : أن الكتابة العامة التي
أقام الدعوى الجنائية يمثلها
المستشار جمال شومان النائب العام
الاصمعي الدعوى الجنائية . وأي
تصريح أو إجراء في اتفاق البيع لابد
وأن يصر عليه شخصيا لاعتدائه في
الذهاب . والنائب العام بدوره له أن
يكلف كلاءه بأي امر يراه . ولكن أن
هدف نيابة هو مصلحة المودعين .

وقد دنا كنيابة بقرار المحكمة لانتا
وأينا ، بارقة أمل على الأفراج هذه
للمستشار جمال ولكن إذا لم يكن الأمر
جديا سيكون في ظاهره الرخصة وإن
بالغة بأدب عذاب المودعين . وأمل
ألا يكون هذا العرض مضيق للوقت .
أذاحلقت الصلصة وتم مصاد
بيون إدمع .. هل يتم الإفراج عن
الريان أمرة ؟

للمستشار حسن الفريسي :
بالتأكيد . وذلك وفقا لنص المادة ٢١
من قانون نظم الأموال والتي تقول أن
الدعوى الجنائية تنقضي إذا باصر
المتهم به المبلغ المستحق
للمصالح . والمحكمة أعطاه الجنائي
من الحق إذا حدث به المبلغ قبل
صدوركم نهائي في الدعوى .
وبالذات الأحكام الأخرى التي
صدرت ل قضائيا أخرى بسجن
أو حبس الريان ؟



المصدر: المسرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ مايو ١٩٩٠

متابعة اخبارية لقضية شراء شركات الريان ورد أموال المودعين (المساء، في ١٩ شارع البستان . وحوار مع ممثل المشتريين : ٦٠٠ مليون دولار .. جاهزة للتحويل فوراً الى داخل البلاد المودعون يصرفون أموالهم كاملة..دون أية خصومات !

مواظبتنا باسم مكتب السيرة أو الكش
الدراسة لتوسيع الانسوس السلوكه لشر
على مواظبتنا على القيام بتلك النبا، بلخات
للتنفيذ
٢ - أهداه مشرفي هذا الزود بالبيع وشا
بانه يخرق هناك من علقه من الشرود
فأمن أن .. لنا المطلوب من أسن
من أهمية نوب لا نفس طمكم
وتغلبوا به
صورة لذكور الغبة للرسالة التي غيرت
مجرى القضية .



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

لا توجد مجموعة أجنبية وراء الصفقة .. ولا اعصراف « بسوب ووكسر »

كتب - مختار عبدالعال :

استطاعت « المساء » الحصول على أسرار مهمة في صفقة العصر (القرن العشرين) .. حيث ذهبت إلى الرجل الذي يحمل الغزال الصفقة في يده ويرفض البوح بأسرارها إلى أحد .. ذهبنا إلى ١٩ ش البستان الدور السادس شقة ٦٢ وقابلنا محمد رشاد نبيه المحامي صاحب العرض القليلة الذي غير الكثير من الموازين في قضية الريان .. وإجربنا معه حواراً طويلاً أجاب فيه عن العديد من الاسئلة .

● الريان « هوستن جروب » بأسريكا .. ويبلغ نصيب الريان نصف مليون دولار وتصل في تجارة الجيوب .

● شركة رابا فين والسفن بنيت ..

وهي شركة للمضاربة ونصيب الريان بها حوالي مائة ألف فرنك سويسري ..

أضف أن هذه الشركات قد حصلت أرباحاً كبيرة جداً الريان في السنوات الأخيرة تم إيداعها لحسابه بالبنوك الأجنبية ويستصبح هذه الأموال من نصيب المشتريين الجدد كما سيحدثون

كشركاء في هذه الشركات محل الريان وعلمت المساء أنه في إطار العرض والكمائن حول شخصية المشتريين فإن وسيلة دفع الصفقة ستكون بواسطة

أما شركات مصرفية غير مطروحة المصدر سواء للبنوك أو للأشخاص ..

وهي شركات محولة من بعض البنوك داخل مصر - والبنك الأعلى المصري

لحداثة - وتصدر الشركات من البنك بتوقيع رئيس مجلس إدارة البنك أمين

له حق التوقيع .. أو بشركات مقبولة الدفع موقعة عليها من مصدر رشاد نبيه المحامي ..

اسم المشتريين

كما علمت « المساء » أن هناك احتمالاً كبيراً لعدم إعلان أسماء المشتريين الجدد حتى بعد انتهاء فترة الـ ١٠ شهور المخططه .. حيث سيوقع محمد رشاد نبيه بالشراء وكيلاً عن المشتريين دون دفع رسوم تسجيل لأكثر صفقة في تاريخ مصر على أن

الريان لن يستمر في العمل .. بعد انتهاء القضية

ومستشارين فنيين ومصلحين ورسامين يزلون إلى مواقع هذه الطرقات ويتولون وصلها وصفاً دقيقاً ووضعها في كتالوجات تضم جميع الاملاك بالتفصيل ومن المتوقع أن يتراوح عدد الكتالوجات مليون ١٠ إلى ١٥ جزءاً وهي عملية مستقلة ١٠٠ ألف جنيه يتمثلها المشتريون وليس مليون جنيه كما ذكر وتنتهي خلال شهرين على الأكثر .

ممتلكات الريان بالقرص

أما بالنسبة لممتلكات الريان بالقرص .. فقد عاينها المشتريون مبيعة كاملة واقتنوا من حصصها - والكلام مازال على لسان رشاد نبيه - وهي عقد مشاركة في شركة « جاتسون » للمضاربة بنويويورك ويبلغ نصيب الريان بها ٤ ملايين دولار .

● الريان للاستثمار وتوظيف الأموال بنويورس .. وهي شركة للمضاربة رأسمالها مائة ألف دولار .

أظن محمد رشاد نبيه يمثل المشتريين لوصول شركات الريان أن هناك ٩٠٠ مليون دولار وضعها المشتريون تحت تصرفه جاهزة للتحويل فوراً إلى مصر في أي لحظة في حالة التوصل إلى اتفاق مع إدارة التحفظ على الأموال بمكتب التائب العام .

أضاف - في حديث خاص بـ « المساء » بنشره - أنه سوف يعقد اجتماعاً مساء غد مع المستشار سامر درويش مدير إدارة التحفظ لاختطافه بأسماء ممتلكه الثلاثة للقانوني والهندسي والمحامي ..

على أن تبدأ لجان مصر لملء الريان في التدخل عملها اعتباراً من يوم السبت القادم لتحويل أكثر من ١٠٠ (مائة) عقار وأراضٍ يمتلكها الريان مليون فيلا .. ويخرج سكني وأقلية زراعية .. وأخرى مبان .. وخلافه ..

لتحويلها إلى هيكل فني في العقد بواسطة مجموعة هندسية



بسم الله

وقال « انتهى وقت الخلاف بين رشاد نبيه ممثل المشتريين والنيابة العامة .. بل قلنا اتفقتا أنا والمستشار حصون الشريين المحامي العام لنيابتي قسطنطين المالية والتجارية ولتسليم القسام المساعد حملي خلوفة والمستشار مساهر درويش على أن تكون جموعاً بدأ واحدة لإجراح هذه الصفقة .. والحرص على عدم ذكر أسماء المشتريين » لدرجة أن النيابة تنزلت عن نسبة الـ 2٪ حفيها في إدارة الأموال وذلك لصالح المودعين ..

وفي النهاية أكد على أن الريان لن يستمر في العمل بهذه الشركات بعد انتهاء القضية لأنه لا أوطأ للفقراء لم يوافق أراضها وثألها لأن هذه الشركات سيتم تصفيتها طبقاً لمعد البيع ..

أكد أيضاً أنه سيطلب نيابته عن المشتريين الجدد بحقوق الريان لدى الجهات الأخرى ومجهول حوالي ٦٢ مليون جنيه منها ٨ ملايين لدى اللواء سيد عطيه و ٧,٥ لدى مستشاري الليبرول 2٥٠ مليوناً لدى الأشخاص الآخرين وشركات .. وحوالي ٣٢ مليون لدى المؤسسات المتصفية منها ١٣ مليوناً لدى الإلهام و ٤ ملايين لدى الأخبار و ٤ ملايين لدى مجلة لتكوير و ٣ ملايين متصورة ٣ ملايين رول البروسف و مليون لدى جريدة الشعب و ٣ ملايين (المتصفية المتلفه) و١ (الجمهورية)

خضاب من سفر

وكان محمد رشاد نبيه المحامي قد تلقى خطفاً صباح اليوم (الأحد) من المستشار مساهر درويش مدير إدارة التحفظ جاء فيه .

بمناسبة القرار الصادر من محكمة جنابات الجيزة بجلسة الخمسين ٩٠/٥/٩٤ في الجلسة رقم ١٩٨٩/٩١٠٧ جيزة المتهم فيها أحمد توفيق عبدالفتاح والخرنوم . نرجو تنفيذ الاتي فوراً ..

البند الأول : موافقتنا باسم مكتب الخبراء والمكتب الاستشاري الذي ترشحونه لإجراء المعطيات اللازمة لتوصيف الأصول المملوكة لشركة الريان حتى يتمكن الاتصال به للوقوف على موافقتهم على القيام بتلك مهام بنقلات تتمهون بمدادها المكتسب والجلول التي لتنفذ .

٢ - اعداد مشروع عقد البوعد بالبيع وتقديمه لربنا توفاه لمعد اجتماع تناقش فيه ما قد يكون هناك من خلاف في الشرط موضوع العقد .

ونأمل أن يصلنا المطلوب في اسرع وقت ممكن لانها البند الأولى لتمام العمل الوقت من أهمية كبرى لاتحقر ، نلهم .

بسم الله

وعلمت أن بلود البيع أن تخرج عن العرض الذي قدمه المحامي بالمحكمة بالإضافة إلى بحث بعض للتوصلات الفنية الخاصة بالمعامل القانوني لشركات الريان وتعين « نقيم » على لحد الريان حتى ينضى لي التوقيع على عقد البيع .. ويحت تعيين مجلس إدارة للشركات بمعرفة مكتب التحفظ أو بجمعية صومية .. والربح في عقود شركات الريان عن كيفية تصفية هذه الشركات

يتولى محمد رشاد نفسه البيع مرة أخرى لمن يرغب من المواطنين أو الآخرين في الشراء مع تحميله لنقلات التسجيل وبذلك لن تظهر أسماء المشتريين الجدد سواء في الشراء من الريان أو للبيع لآخرين ..

نفي رشاد نبيه المحامي أن يكون وراء الصفقة مجموعة اقتصادية اجنبيه وقال أنهم مجموعة اقتصادية مصرية مائة في المائة لأن يحكم للفقراء ممنوع على الاجانب تملك أكثر من ألف متر في مصر أو شققين سكنيتين .. كما نفي أية صلة له بالوكيل الاميركي للريان « دين وفكر » الذي يقوم بتسهيل الاموال لصالح الريان منذ عامين بالخارج ..

تسائل .. وسماحة

وقد أعلن المشتريون الجدد مساعدتهم بقرار المحكمة بالموافقة على العرض الذي تقدموا لشراء أصول وشركات الريان . وقالوا لرشاد نبيه المحامي « كان الله معك .. ربنا يوفقك » وذلك حسب ماقله لي .. كما أريدوا عن

تأليفهم بالوصول التي حل قريباً جداً حتى يمكن تحرير الشيكات بعد ثلاثة اشهر من الان على الاكثر .

واضاف رشاد نبيه التي كمستشار للمشتريين أعلن اننا لن ندخل في صراع مع الحكومة وهذا الوحيد هو مصلحة المودعين ونحن بالتأكد لعرف انها عملية اقتصادية نصلحنا مائة في المائة وسداف باي قيمة وباي عمله نخدمها النيابة لتجاوزت الأرقام التي أعلنت عن حجم الواقع لدى الريان وهي ٧٠٠ مليون جنيه مصري و ٣٥٠ مليون دولار وبالرغم من أن المودعين قد حصلوا على أكثر من ٩٠٠ مليون جنيه خلال السنوات الماضية من الريان .

سرف الأموال كاطة

اضاف انه لن يتم خصم أية مبالغ سبق وإن حصل عليها المودعين ومستصرف الاموال كاملة حسب التكتوفات المتقدمة من هيئة سوق المال والنيابة ..

ونفي أن يكون قد تعرض لأي ضغط من أي جهة بالدولة للكشف عن شخصية المشتريين وقال ان الفعل انما تعرضت لآية ضغوط وأصمت من هذا النوع ..



المصدر: **أسبوع**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ مايو ١٩٩٠

توظيف أموال

أفلح الريان إن صدق !

البيان

يبدو أن « مشكلة الريان » قد أوشكت على الحل ، فقد شهدت جلسات المحاكمة في الأسبوع الماضي مفاجأة غير متوقعة .. كشفت عن مبادرة جديدة لإنهاء المشكلة ودعا .. ولكنها جاءت هذه المرة من المحامين في القضية وليست من أسرة الريان كما تعودنا ! حيث تقدم رشاد نبيه العامي بعرض جديد بالنهاية عن آخرين (جمهوريين) لشراء ممتلكات شركات الريان المتحفظ عليها في مصر ببلغ ١٥٠٠ مليون جنيه أو مستحقات المودعين لدى الريان أيها أكثر .

بالاستعانة بأحد المكاتب بعمل « كالتوج » تفصيلي في المتحفظ عليها والتي تشكلت المالية لأسرة الريان وشركاءهم ثم يقوم العامي بصفتها الخبير الظاهر بتسليم المودعين شيكات مقبولة الدفع بجميع مستحقاتهم مسجورة على أحد البنوك المتعمدة في مصر ، وأن يتحول عقد « الوعد بالبيع » إلى بيع نافذ بمجرد تسلم المودعين لمستحقاتهم ..

● ● ●

هذه هي المبادرة الجديدة .. وقد استند العامي في تقديمها على ما يبين قانون توظيف الأموال الذي رخص للشهيم في المادة ٢٦ منه بحد الأموال السابق تلقيها حتى يعفى من العقاب المقرر ، حيث جاء بنص المادة المذكورة « تنقضي الدعوى الجنائية قبل التهم إذا بادر بحد المبالغ المتحقة لأصحابها أثناء التحقيق ، كما أجاز للمحكمة في نفس المادة إعفاء التهم من العقوبة إذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائي في الدعوى » .

وقد كان طبيعيا أن يثار جدل حول إمكانية تحقيقها عمليا .. ولذلك فقد حاولت المحكمة معرفة المشتري

وقدم عامي الريان مبادرته الجديدة بشكل مسرحي وبإخراج متقن ، ويبدو أن هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية كانت تضرب ضربة آخر ، إذ دفع بعضهم في بداية الجلسات للمرة الثانية بعدم دستورية قانون توظيف الأموال الذي يهاكم المتهمون لمخالفاتهم للتصره .. وخاصة الامتناع عن رد الأموال لأصحابها . وعندما رفضت المحكمة وقف سير الدعوى وضمت الدفوع إلى المرافعات مع استمرار نظر القضية ، تقدم محمد رشاد نبيه العامي على الفور بمبادرته الجديدة التي ترجح أن تكون « القرصة الأخيرة » . فقد مل الجميع من كثرة المبادرات وطول المفاوضات !

وتتلخص المبادرة الجديدة في شراء ممتلكات الريان في مصر ببلغ ١٥٠٠ مليون جنيه أو سداد مستحقات المودعين .. أيها أكثر ، مقابل أن يخرج من له حق التوقيع عن أسرة الريان أو شركائهم عقد « وعد بالبيع » مع المشتري الظاهر - وهو العامي مقدم المبادرة - وأن تقوم النهاية مثلة في إدارة المتحفظ على الأموال بتسليمه بيان وإقرار بأسماء المودعين لدى الريان ومستحقات كل منهم ورقم حسابه ، مع السماح للمشتري -



المصدر: **أ. ت. ب.**

التاريخ: ١٩٩٠ م - ١٩٩١ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى أية حال .. فالمبادرة الجديدة لا تعكس نصا قانونيا ولا تفس حقوقا ثابتة .. فهي محاولة جديدة لن تعثر حتى لو نشأت لأن المحكمة قررت مواصلة السير في نظر الدعوى مع استمرار حسي المتهمين ، فضلا عن أن المشتري لن يضفروا الأموال المتحفظ عليها وليس لهم عليها سلطة التصرف أو الإدارة ، وسوقهم لن تبدأ إلا بعد سداد كل مستحقات المودعين لدى الريان .. وسواء كان المشتري المستقر هو الريان نفسه أو الراجحي أو الشيكشي - كما قيل - فذلك لا يؤثر كثيرا مادام سيحصل المودعون على حقوقهم وما دمتا لن نخرج بممتلكات الريان من مصر .. وأخيرا .. أبلغ الريان إن صدق !

محمد نجم

الحقيقيين ، الذين يمثلهم المحامي مقدم المبادرة ، ولكنه رفض الإصاح ، كما حاولت النيابة حث المحامي على تقديم أية ضمانات تلتب جديدة المبادرة بوضع مبلغ مالي معين تحت تصرف المحكمة « كضمان » أو تقديم خطاب ضمان من أحد البنوك المصرية أو إخطار بالتعهد بالسداد ، ولكن المحامي أمر على موقفه معلنا أن من يمثلهم يشترطون عدم الإصاح عن أنفسهم وخاصة في بداية مراحل الصفقة ، كما أكد على جنية المرض وأنه شخصا يتحمل ثمة الفشل ، وبعد مفاوضات قانونية أعلنت النهاية ترخيصها بالمرض واستعدادها للبل ما تستطيع لإنجاحه وإنهاء المشكلة وديا وفوضت للمحكمة القرار ، وقد وافقت المحكمة برئاسة .. حسي عبد اللطيف على العرض معلنة التصريح لكل من إدارة التحفظ على الأموال التي يشرف عليها المستشار سامر درويش والمحامي رشاد نبيه بالتفاد الاجراءات الخاصة بإقامه مع الاستمرار في نظر الدعوى واستمرار حسي للمتهمين .

• • •

وقد أحسنت المحكمة بموافقتها على المبادرة الجديدة ، لمشكلة الريان مضي عليها ثلاث سنوات .. وليس منطقي أن يستمر الحال على ما هو عليه .. حيث أسرة الريان في السجن تصر على عدم الرد أو الإصاح عن مصر أموال المودعين . واللجنة المشكلة لاسترداد أموال الريان من الخارج لم تفرز نهجها يذكر في مهمتها .. والمودعون ذاقوا الأمرين من طول الانتظار .. والمشكلة تزداد تعقيدا يوما بعد آخر ..



المصدر : الجريدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ - أيار ١٩٩٠

خطوط

خاصة

البرم .. تستأنف محكمة جنائبات
الجزيرة نظر الدعوى ضد الريان .. بعد
أن أصدرت قرارها يوم الخميس
الماضي بالموافقة على بيع الأصول
التي يمتلكها لصالح المودعين ..
ومع تقديم لحكم المحكمة الذي راعت
فيه تماماً مشاعر هؤلاء المودعين ،
وأبست حرمها على استرداد
نقودهم .. إلا أنني أرى أن ما حدث ليس
إلا لعبة جديدة من الريان ..
ومحامية !!

وأضح طبعاً .. أن الريان قد ضاع
بأسوار السجن ، ويريد البحث عن أي
منفذ للهروب منه !! .. وعندما فشلت
محاولة الشيخ متولى الشعراوي
للافساح عنه .. تفتش نحن
مستشاريه .. وعلى رأسهم
عبد الصبور شاهين عن حيلة
جديدة !! ..

إن كل هم الريان ، وأحوائه .. أن
يحصلوا على تعاطف الجماهير ..
لأن المحكمة كانت قد رفضت العرض
الخاص ببيع الأصول .. لماؤوا الدنيا
ضجيجاً بأن الحكومة - رغم استقلالية
القضاء التي للمها جوما - تضع
العقبات في سبيل استرداد
أموالهم !! ..

كما أنهم يبحثون عن كسب اعلامي ..
يتفنون به فترة طويلة .. يتلاعبون
خلالها بمشاعر الناس ،
وأعصابهم .. كما حدث في مواقف
أخرى كثيرة مماثلة !! ..

وأخيراً - وربما يكون هذا هو الأهم -
أنهم يغيثون التوصل إلى تشكيل لجان
تتولى تقييم أصول الريان وفقاً لتقييمها
المسوق .. وليست المقررة .. بحيث
تبدو هذه القيمة كبيرة تكفي إسداد
الديون .. وهنا يصبح إخراج الحكومة
أمراً يهينها .. بل وحتمياً .. إذ سوف
ترتفع الصبغات مطالبة إياها بسرعة
صرف أموال المودعين .. بينما الواقع
القائم يقول .. إن الأصول لا تقس
بالفرض !!

على أي حال .. إنها تجربة جديدة مع
الريان ، وأحوائه ، ومستشاريه ..
وإن كنت أشخصياً أتوقع مسبقاً بأنها
تجربة فاشلة لا هدف من وراءها ..
سوى تضيق الوقت !! .. فالموالون
جميعاً .. فقدوا الثقة بجميع شركات
توظيف الأموال سواء التي وفشت
أوضاعها منها .. أو التي لم توفقها
حتى الآن !! ..

ولعل أقرب مثل على أن من «شب على
شيء شاب عليه» .. مايجرى الآن
في شركة السعد التي لم يختلف سلوك
القائمين عليها بعد صدور القانون ..
عن قبل صدوره .. لأن الفكر واحد ..
والأسلوب لا يمكن الحيد عنه ..
ومصالح الجماهير لا وجود لها ..
حيث أن الأهداف رسمت بخفية .. من
أجل تحقيق مصلحة فرد بعينه ..
يكسب الملايين ، ويوزع القلائد على
المستثمرين والأخوان .. الذين
يسرون خلفه مصطفين .. مهللين ..
عشت لنا ، وللاستراتيجية «باحاج» !! ..
وطبعاً «الحاج» .. الذي لم يتجاوز
عمره الأربعة والثلاثين عاماً .. عرف
كيف يتعامل مع القانون الجديد .. بما
يشتمل استمرار تنفق الأموال إليه

بغزارة .. ربما يسمح له خصم لسبب
هائلة من أصول أموال المودعين الذين
لا يملكون حوالاً ، ولا قوة .. بل لا بد أن
يسيروا وراء الحجاج .. حتى باب
الدور .. كما يقول المثل البلدي !! ..

وفي النهاية .. تبقى كلمة :

إن موقف النهاية في قضية الريان ..
نزبه ، وموضوعي .. ويتم عن تغيير
بالع لحقوق المودعين .. كذلك موقف
إدارة التحفظ على الأموال التي أعلن
رئيسها خلال الجلسة الأخيرة بأنها
مستبدل قصري جهدها لمعاونة مجلس
الريان ، ومستشاريه في الوصول إلى
اتفاق !! ..

نفس الحال بالنسبة للمحكمة التي
وافقت على العرض رغم عدم علمها
بأسماء المستشارين الجدد ،
أو هوياتهم ، أو جنسياتهم !! ..

وهكذا .. تكون كل الأطراف قد أدت
ماعتها .. ويخطيء من يقول بعد ذلك
إن الحكومة كانت وراء كارتة شركات
توظيف الأموال !! .. فالقول
الصحيح .. أن من خدع مراب هذه
الشركات .. وما زال مصرأ على أن
يقل مخدوعاً .. هو السبب في كل
مضاع ، أو ماسيضع مستقبلاً !! ..

سعيد



المصدر : المسار

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسار تواصل انفرادها بتطورات

الصفحة الجديدة للريان

**المستشار محمود خبال .. ممثلاً قانونياً للمشتريين
والمهندس عماد خليل .. رئيساً للمجموعة الهندسية**

كتب - مختار عبدالعال ومحمود نوافل :

تواصل « المسار » الانفراد بالاختيار المهمة في قضية الريان حيث يتم ظهر اليوم اخطار ادارة التطهف على الاموال بمكتب للكتاب العام بأسماء الممثل القانوني والممثل الهندسي اللذين سبقوا ان بالتفاوض مع ادارة التطهف حول صيغة عقد الوعد بالبيع لممتلكات الريان .. واعاد التكتولوجيات الفنية لهذه الممتلكات والاصول .

وعلمت « المسار » ان محمد

رشاد نبيه ممثل المشتريين

قد اختار المستشار محمود

خالد رئيساً لمجموعة

الاستشارات السابق لتولى

الشيء القانوني مع ادارة

التطهف .. كما تم اختيار

المهندس عماد خليل نائب

رئيس هيئة الممتلكات

المصرية السابق لقادة

محامي الريان :

صرف الشيكات دفعة واحدة للمودعين

لن نطعن بعدم دستورية قانون تلقى الأموال

واعيد التكتولوجيات
بالرسومات الهندسية
المطلوبة تمهيداً لتقييمها
حسب قيمتها قدرانية
الحالية .

كما ستعقد المجموعة

اجتماعاً لسيورها لاعداد

خطة التحرك واخطار ادارة

التطهف بمكتب للكتاب العام

والايمان لتسبب استوجبه لها

حتى يتطابق التماثل بين

المجموعة الهندسية

والمستشارين عن ادارة هذه

الامكان والظروف .

صرح محمد رشاد نبيه

المحامي وممثل المشتريين

بان المجموعة الهندسية

ستتولى من خلالها في ظرف

مكتب وشارع الهرم

وعلمت ايضا ان المجموعة

الهندسية سيترأه عددا

ما بين ٣٠ الى ٤٠ مهندسا ..

وانه تم اختيار احد المكاتب

بشارع الهرم ٢٥١ ش الهرم

لتجمع المهندسين يومها وقد

عقد محمد رشاد نبيه

اجتماعاً للهيئة الماضية مع

هذه المجموعة وسيتم عقد

اجتماع لها برئاسة المهندس

عماد خليل يوم الاربعاء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

العدد ٢٨

التاريخ :

١٩٩٠

ثلاثة أشهر على الأكثر من الآن بارش
أن التنبؤ أن تتعاون معها أما إذا لم
تتعاون وكانت التنبؤ بعدد بالرسوم
الهندسية المتوافرة لديها سوف تقل
المدد كثيرا .

اضاف انه خلال فترة عمل المجموعة
الهندسية سيتولى الممثلون مسؤوليات
خارجة بحث كافة المصالح القانونية
المتعلقة بمثل الوعد بالبيع مع ادارة
التخطيط بحيث يكون العقد جانبا
للتوقيع في مدة أقصاها ثلاثة أشهر .

اضاف انه يتم حاليا بحث شخصيات من
سبكون لهم حق للتوقيع على عقد بيع
ممتلكات الريان بعد تشكيل مجلس
ادارة مؤقت في حالة الدعوة إلى عقد
جمعية عمومية لشركات الريان حيث
تقتصر الدعوة على ٢٨٠ شخصا هم
المصالحون في الشركة الريان
للمعاملات المالية والذين تبلغ
مساهمتهم مليوناً و ٧٠٠ ألف جنيه
وستكون الجمعية العمومية غير لغائية
لثاء انعقادها بالدعوة التي تصلى
شركات الريان والمغتربين الذين
سوف يكون على عقد التصليته ثم بعد ذلك
يهرر عقد البيع وتسلم الاسواق إلى
ادارة التخطيط .

واكد ممثل المشتريين في نهاية
تصريحه ان اختيار المصلى سيكون
من بين الأشخاص الذين لهم حق بيع
شركات الريان في ظل قانون لشركات
المساهمة وشركات الترسية
البسيطة .

ملزم بتحرير الشيكات

وقال اننى ملزم تماما بتحرير جميع
الشيكات الخاصة بحقوق المودعين
فعله واحدة والله ان تكون هناك
مفاضلة مطلقة بين صاحب حساب كبير
وأخر صغير وستعطي الشيكات في يوم
واحد بصرف النظر عن قيمة الودائع .
من جهة أخرى صرح مسؤولون
أنه انه بصفتهم محامين عن الريان قاله
ان يتقدم المعلن في مسؤولية قانون
تلقى الاموال الجديد والله ان يستقل
حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم
دستورية مجلس الشعب واعتبار جميع
قراراته صحيحه قائم يطعن في
دستوريتها وذلك لإثبات حسن النية .
في العرض الذي تقسم به لشراء
ممتلكات الريان وإثبات ان هذا العرض

ليس ملزمة بل هو عرض جدي لا يهواه
المشكلة وحتى يطول نظر الدعوى
لنظام المحكمة حيث من المتوقع في
حاله الدفع بعدم دستورية قانون تلقى
الاموال ان يستغرق نظر الامر حالا يال
عن سنتين أو ثلاث .

وقال محمد رشاد ابيه انه سيغير
مسئله كشوف البركة مرة أخرى مع

ادارة التخطيط او مع الريان والسيلا
لاعلافة لنا بكل ذلك لاننا نتعامل فقط مع
المستندات

شهود الأثبات

من جهة أخرى بدأت محكمة جنايات
الجيزة صباح اليوم في سماع أقوال
شهود الأثبات في قضية الريان
وهم ٢٢ شاهدا .. وعلى رأسهم
الدكتور محمد حسن فتح الله رئيس
الهيئة العامة لمصرى ..

المعروف ان شركات الريان لم تتقدم
بالأخطار للقوانين السليم اعمالا لاحكام
المادة ١٦ من ١٤٦٠ لسنة ١٩٨٨ وان
الشركة لم تضمن في هذا الاخطار
قائمة المركز المالي وان المنتمين الأولي
احمد الريان وشقيقه الرئيل فتحى
توفيق عبد الفتاح لم يقررا بشكل
ارصنتهما الموجودة بالخارج او ايداع
مالديهما من أموال بالعملة الاجنبية
المختلفة لدى البنوك الخاضعة لإشراف
البنك المركزى المصرى .

إجمالي الإيداعات

من ناحية أخرى تسلم مسؤول الريان
صباح اليوم صورة من التقرير الذى
اعتهه ادارة التخطيط على الاموال ونيلية
الشئون المالية والتجارية والذى
يتضمن اجمالى ايداعات المواطنين
بشركة الريان للمعاملات المالية وتبلغ
مليوناً و ٨٠٠ مليون جنيه كما يوضح
اجمالى السلف التى صرفت تحت
حساب الارباح والخسائر كدفترية
لاصول الشركة وحقوق الشركة لدى
غير والقرائنها قديم .

وقد اعتدت هذا التقرير لجنة المظهر
التي شكلت بقرى من النائب العام
وتضم اثنين محاسبين من كل من هيئة
سوى العمال والبنك المركزى
المصرى . والامارة العامة لخيراء
والضحايا القيد . والجهاز المركزى
للمحاسبين . وكتاب المحاسبين
القانونيين وقد استعان اعضاء هذه
اللجنة بمائة وستين محاسباً قاموا
بالعمل تحت اشراف اعضاء اللجنة
المذكورة .



المصدر : (مصدر الميوسن)

التاريخ : ١٩٩٠ م ٥٨ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زبادى الرويان

لأن من تلمسه الطورية يفتح في الزبادى لغة قول بلطشك من كثيرين (العرش الملقاة) الذى قدمه معلى الرويان لشرء ممتلكات الرويان، وتسييد كل مستحققات المودعين لديه

وسامم الميوسن الذى اكتفك هذا العرش في زيادة الربوة والملكه ككل. فللمشترى أو المشترين الذين تقدموا بعرض الشراء المخرى لم يخصوا عن اسمائهم، بل الزوا، أو اثر منويهم إخفاء أنفسهم. وعادة لا يخفى مشتر نفسه إلا إذا كان يفتى لسبب أو لآخر ألا تتم الصفقة إذا عرف من هو؟

بعد القادر شبيب

عشرة مشهور، رغم أن الأموال - كما قيل في العرش - جاذبة؛ وفي نفس الوقت تقول كهنات أخرى أن المشترى ربما كان مجرد واجهة عطفية فقط للتخفيف الدول للآخرين المصلحين، الذى تذكير كالتبرع سياسياً وليست أمنية، لأنه أكد مؤخرًا للتقديم نفسه وصارت له مصغر تحويل خاصة بما فيها النبوة، ويسعى الآن للتوحيد

لقدامة اقتصادياً داخل مصر، بعد أن تساق بالقلعة الطلائعية إليها بشكل مغموس مؤخرًا حتى ولو انقضت الابن بعض التضمينية وأخرى من الخسائر في البداية.

ومع ذلك فقد أصبحت الحصة حينئذ وألفت على العرش (الطائفين) لحامس الرويان.. لأن عدم قبوله كان سيضعف الرويان فرصة جديدة ليكتسب خبرته للمودعين المتوهمين بالزفة شعبة حول أنه يريد به أموالهم ولكنه مدفول أئيد والحكومة شذبه؛ ولم يعد إذن الآن حجة لدى بعضى العرش لتقديمه إذا كان جدا بقليل.

والرويان في الحصة بما يوم إعلان عرض الشراء أنه فوجيء ثم شه وانظر أنه كان يشيع الميوسنات حول هذا العرض منذ ثلاثة شهور، إلى أن ان المشترين

مستثمرون عرب بينما انكر مصليه (مقدم العرض) أن الرويان كان على علم بالعرض وأنه أن المشترى مصرى!

وحينما تشكك وتشكيب القوال المبالغ ومصليه أيد أن يلعب مائة فى داخل مائتيناً؛ وخاصة أن وكيل المشترى هو نفسه وكيل المبالغ... وهذا أمر غريب في عالم التجارة ودنيا رجال الأعمال.

والذم أن يكون غريباً أن القادر كهنات متفاديه حول العرض بمعقبة يقول إنه مجرد خدعة من خدع في الرويان مدفها إقلاهم من الحصة. وأن الرويان هو نفسه للمشترى. وهو سيعمل بما أخفه من أموال ولحمب به جزء من أموال المودعين المتكثف للقبضة ثم يضمن بعد ذلك الاحتفاظ بكل الممتلكات من فرائض ومجان وغيرها... وربما كان ذلك هو سبب الإصرار على عدم سداد أموال المودعين إلا في غضون

واللبن الذى قدمه وجعل للمشترى أو المشترين كعب (١٥٠٠ مليون جنيه)، وكثير بطير من اللبن الذى حصده المبالغ نفسه، وهو اللبن الذى لفت لبيزة المصم الرسمية إنه حتى مفاتي فيه أيضاً.. ونحن حينئذ دائماً في المشترى يمحول بشلى الطريق - خاصة في الصفقات الكبيرة - ليطغى اللبن لا زفته الملم إلا إذا كان ضمن الصفقة ممتلكات لا يعرف أحد عنها شيئاً سوى المبالغ ووكيله.

وحتى إذا افترضنا أن المشترى ملقح بأن الصفقة تجزية وأن اللبن سيوفعه مرفأ له ليهذا أمر غريب أيضاً لأنه لا يوجد مشترى مصرى مسند غوراً لمبلغ حال هذا المبلغ الكبير لشراء حتى مشروعات لا خلاف حول أنها فاجعة.. فهل ما نتجح إليه الحكومة الآن أن تتكبر من بيع مجموعة من شركات القطاع العام بمليار جنيه في ستة كمله.

وليهذا لا يوجد مشترى عربى مسند لاستثمار هذا المبلغ الكبير فوراً داخل مصر. لأنه يسوق تقريباً نفس المبلغ الذى لمفته مجموعة كبيرة من رجال الأعمال العرب في مشروعات مصرية على مدى عشرين سنوات كاملة، وليست عشرة شهور!



للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

دور اليوسف

التاريخ :

١٩٩٠

وكان أمراً طيباً في نفس الوقت
أن تستمر محكمة الريان حتى
تكتين حافلة العرض ويتأكد مدى
الالتزام بتنفيذها أو حتى نجد لهذه
المسألة مثل الإعلام العربي نهاية
مسيحة !

ولكن .. كل ذلك لا يمنع أن نكل
عيوننا مفتوحة على آخرها إلى أن
نتيقن أنه لا يوجد في الأسر فيه
يهدد أموال المودعين بالضياع أو
يمكن آل الريان من الفرار بما
سليوب من هذه الأموال أو يهدد
أيضاً الأمن القومي ، وإلا سوف
تسبع مرة أخرى ومن الزبدي هذه
القرة !!!

تسلم الوعد بالبيع أو التنازل أو
إسماء المودعين يتم لتأجيل موعد
الصداد طبقاً لذلك .. ومعنى هذا أن
موعد الدفج أصبح مرونياً بإرادة
المطري الذي سيقيم بإعداد هذه
الخطوات بنفسه .. ووالقوا أيضاً على
ترك مهمة اختيار البنك الذي سيتم
إيداع الأموال به لارغبة الخليفة أو
الحكمة بشرط أن يكون للبنك الذي يتم
اختياره فرعاً له في الخارج كما وافقوا
على إضافة فترة جديدة إل العف والتي
تنص على أن البيع تم بعد عملية
المطري عملية تمته نافية للجهة وقد
أضيفت هذه الفترة بعد أن خشي أحد
المحامين بالحق المدني من المودعين من
ترابح المشرين فيما بعد بجهة عدم
عملية الاصول قبل الاتفاق .

● كل هذه الشروط والتعديلات ليها
المشرون والمحاس الذي يطلبهم
بسهولة ويسرعة فلكة لم تحدث من قبل
عند التعامل على صلافة بهذا الحجم !
ولكن في الحفل هناك ثلاثة موضوعات
كان واضحاً من البداية أن ممثل
المشرين لا يابل بشأنهم أي تقوض أو
تقديم أي تنازلات .. الموضوع الأول
وهو عدم التكلف عن هوية المشرين أو

جنسيتهم أو مهنتهم أو اعدالهم ..
والأمر الثاني يتعلق بالقوانين الخاص
بإتمام هذه العملية .. حيث الشرب
المشرون لالتزام عملية البيع لفترة عشرة
سهور على الأقل من توزيع موافقة
الحكمة على العرض .. حتى أن رئيس
الحكمة حاول أكثر من مرة مع المحامي
ممثل المشرين لاختصار هذه الفترة
وطب منه إمكانية أن تكتفاه المحكمة
ليذهب ويحدث المشرون التيقن في
محاولة لتخفيف هذه الفترة .. ولكن
ممثل المشرون أصر على رايه وقرر أن
هذا من الشروط الأساسية للعقد
ولا يستطيع مجرء متقلدتها مع
المشرون بالرغم من أن المفوس جاهزة
من الآن على حد قوله !

لما الأس الثالث الذي رفض ممثل
المشرين المسومة عليه وهو إمكانية
إيداع ضمان مالي يثبت للمحكمة جدية
العرض المقدم .. حيث رفض إيداع أي
أموال تحت أي سمي في أي مكان حتى
أو كان في خزائنة المحكمة وتحت تصرفها
المباشر بجهة أن المشرون لا يلقون في
الحكومة ولا الدولة بكافة أجهزتها .



المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٠

الريان يشترى الريان!

لفظ هو الجديد للخصبة لذا .. لما عن
الافخاص المشتريين لهذا سر لا يرد
الاصاح عنه الآن حتى لا يثار ذلك على
يقول العرض او رفضه او الاجراءات
اللاصقة بعملية الشراء ... وعلمنا
ما يطمح المودعون في الاموال وليس
الافخاص وللهم للعقول جازمة من
الآن !

قلت : هل يعني هذا انهم من الاريان
العرب ؟

قل : قل لا لانه ان اكتشف منهم
بأي شغل ولكن من من المصريين
يستطيع ان يقيم على شراء ممتلكات له
تزيد قيمتها على الميار و ٥٠٠ مليون

جنيه وتكون امواله جازمة نقداً ؟
●● وسألت رشاد نبيه محلي الريان
في القضية لماذا لا يريد المشتريون
الاصاح عن شخصياتهم الحقيقية ؟
قل : هذا شأنهم ولا أحد يستطيع
التاثير عليهم في هذا الامر .. فهم
يشترطون ان تتم الموافقة على العرض في
الديانة بدون إعلان منهم ان ان تتم
الاجراءات وعلمنا اعداد التفتوح
لخاص ببيع اصول الشركة ويمكن بعد

تحقيق :

يوسف هلال

لجأة . في جلسة يوم الاثنين الماضي وبعد انتهاء الدفاع
من مرافعته فور محمد رشاد نبيه قنيلته التي احدثت
هولاً كبيراً داخل قاعة المحكمة وداخلها هناك الشخص
مجهولون يطلبون شراء ممتلكات واصول الشركة في مصر
بمبلغ مليار و ٥٠٠ مليون جنيه .. ويهمل احمد الريان
مكبراً فور إعلان محاميه العرض امام المحكمة يوم الاثنين
الماضي واخذ يمازق شقيقه وشقيقه يمازق والده في مشهد
مؤثر وبدأ كان العرض كان مفاجأة لهم جميعاً لتكتل
الحجة الدرامية المطلوبة وتنتقل زغاريد المودعين
الموجودين بلقاعة المحكمة لرحمن تجديد لامل الحصول
على اموالهم التي اصبحتوا يلقون الامل فيها تدريجياً .

بهذا العرض وخلصت ان الريان مضي
عليه كثر من عين كليلين في الميس
والقضية الآن في مراحلها الاخيرة التي
تصل في المحكمة ؟
واو كان لاصحاب هذا العرض غرض
طيري لاصحاب المودعين فكان الأول به
ان يقيم هذا الخيل إلى أي جهة تكون
توزيعه على المودعين مباشرة ؟

عرض مشرأ

قبل بدء جلسة للمحكمة سألت احمد
الريان عن الافخاص الذين يمتدحون
النراء قل : إنني كنت على علم بهذا
الموضوع منذ فترة طويلة وله التفت
مع المحامين على إعلان ذلك في الوقت
المناسب امام المحكمة .. وهو عرض مشر
لا شك في هذا .. ولا يحتاج إلى تردد من
أي شخص في ايوله ولتني الناشد
المحكمة الموافقة عليه سريعاً .
قلت : ولكن هل تعرف من هم
بالتحديد هؤلاء المشتريون ؟
قل : نعم إنني اعرفهم جيداً .. وكما
قلت ان هذا الموضوع شدي ولكن اعلمته

وكان هذا العرض الجديد مفاجأة
- بحق للجميع بما فيه مئة المحكة
واعضاء النيابة لانها هذه هي المرة
الأول من نوعها التي يقدم فيها مشر
على الشراء بسعر اكبر بل مضاعف من
الصر الذي يحدده البائع نفسه ..
وهذا استدعى المحكمة ان تسأل عن
الغرض الكامن وراء عملية الشراء ؟
والجواب معال المشتريين سوى ان يترك
ان قيمة الاصول - في اعتقاده - اكثر مما
تقره لها لجان التحفظ وان العرض
الاساسي من العرض للشراء هو إبراء
دعة المتهمين الثلاثة الأول في القضية ..
وهذا يتضح ان الهدف هو إبراء اللهم
للموجهة لال الريان مقابل سداد
مستحقات المودعين وخاصة ان يكون
العرض تتشبه ان المبلغ الذي سيبيع
يمكن ان يزيد على الميار و ٥٠٠ مليون
جنيه في حالة إذا كانت اموال المودعين
تزيد على هذه القيمة !

إن من هو الذي يمينه امر علة
الريان بهذه الدرجة ويستطيع سداد
هذه المبالغ الطائلة لاهاء لهم بدون أي
مقابل ؟
ولذا لم يتقدم هذا الشخص او
الافخاص المجهولون سوى الآن لفظ



المصدر: دور التحرير

التاريخ: ٢٨ مايو ١٩٩٠

نشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالشخص وخاصة أننا نعتقد ان الحكومة لا تريد حلاً أو انتهاء هذه القضية لأنها قضية سياسية في المقام الأول .. كما ان الديانة مستفيدة من استمرار الوضع الحالي الذي يمثل في نسبة ٢٠٪ التي يحصل عليها المستثمرون من اعضاء الديانة مقابل الإدارة والإشراف على أموال وأصول الشركة المختلفة عليها .. هذا بخلاف السيورات الملاكي الخاصة بأحمد الريان التي يستعملها المستثمرون في نقلاتهم الآن .

خلف القمص المجدى المحلل بالمسكة أسأل الحاج توفيق كبير عائلة الريان عن موقفه من العرض الذي قدمه اندفاع لشراء ممتلكات الشركة ١٢ يجب والأبشمة ترسم على وجهه : موفنا جميعاً طبيب في هذه الحالة ولابد من إبراء ذمتنا أمام الجميع وبذلك تكون القضية من أساسها .

وأما : ملا - إن - عن صبح الذهب الذي تتهمه الديانة بشغله ولا تريد الإفصاح عنه حتى الآن ١٩ قل على الفور : بعد إتمام الصفقة لا أحد يستطيع ان يطلب منا شيئاً ونحن لانعرف شيئاً عن الذهب ولم نخفيه . وكل الأموال تم الاحتفاظ عليها والحكومة هي المسؤولة عن إدارتها الآن .

وخلال المناقشة التي تمت مع ممالي الريان الذي قدم العرض وضع أنه لديه حرية كبيرة في التصرف بدون العودة إل اصحاب الصفقة .. كما كان متسابقاً إل أقصى حد في قبول معظم الشروط التي طلبها المسكة والديانة مثل القيمة بمهمة إعداد التكاليف الخاصة ببيع ممتلكات والذي يتكلف حوال ١٠٠ ألف جنيه على الأقل وهي مهمة البائع بالدرجة الأولى ولكن أول ممثل المشتريين القيام بها .. كما قبلوا أيضاً تعديل أحد شروط العقد الخاصة بالبنك الثلاث الذي ينص على أنه في حالة الشاغر عن

ذلك التكليف عن شغبيلاهم أو استبدالهم بدون أى مشكلة .

قلت : لكن هناك من يريد انهم من الاترياء العرب الذين ادعوا على عملية الشراء حلاً لمشكلة المودعين ١٩

قل : هذا غير صحيح وبمصلحة ممثل عن هؤلاء المشتريين فانا نقول ذلك ولعلمك ان المشتريين مصريون وإلا فكيف يمتلك عرب أو اجانب عقارات وراشى داخل مصر والمليون يحضر ذلك :

قلت : ولماذا - إن - هذا التوقيت في الإعلان عن هذه الصفقة ١٩

قل : في المراحل السابقة كان الإلهام عن تقديم عرض الشراء محسوف



المصدر : روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ - ١٩٩٠

جمعية عمومية لشركة الريان لا يتم صفقة البيع

بعد موافقة محكمة جنحيات الجيزة على هذا العرض الذي قدمه محاسن الريان لشرء ممتلكات شركة الريان ، من المتكهن دعوة الجمعية العمومية للمودعين خلال الأسابيع القليلة تهيئاً لتفكيك مجلس إدارة الشركة يقوم بالتوقيع على عقد الوعد بالبيع .

وعطفت الريان عن المشرئين الجهد مع أربع شركات أو بيوت مال عربية وهـ سجن أن طويت مقابلة وزير الداخلية في العلم المالي لانتفاش منه عرض أحد البيوت المغيرة لشراء هذه الأصول مقابل سدده مستحقات المودعين ، لكن المحكمة لم تتم .

ويتردد الآن أن عرض الشراء تقدم به أحد المحررين الذين يمثلون شركة الراجحي وكذلك مجموعة شركات كويتية . وعلاوة نحو سبعة اجتماعات مع رءسة نبيه المحاسن تمت فيها مناقشة أصول الريان وموقفه المالي ومدى قانونية نقل ملكية هذه الأصول من شركة الريان إلى المشرئين الجدد وأعدت تم عمل تفكيك للمحاسن الذي قام بمعاينة الأصول على الطبيعة .

ومن جهة أخرى تقدم الدكتور عبد الصبور شاهين بمذكرة يتكهنها لفضيلة الشيخ المشراوي وشاغل فيها المحكمة لحث المسؤولين على الاستجابة للضرورة لهذا العرض لإفكك المودعين . وكذلك تقترح اللجان ضرورة تكوين مجلس إدارة جديد ومولات للشركات يقول بالقضية عن المودعين إجراءات إنصاف هذه الصلطة . ولذا حقوق المحاكمات الوتينية القليلة ، على حد تعبير المحكة . .

أبراهيم خليل

المصرية والأجنبية .

ويقول المحاك إنه من الخواص الاستدراك هذه العملية بتاكها كثر من ٦ شهور فقط وليست طرية شهور لوجود الكثير ونصف المليار لعملاً في حوزة عدد من البنوك الأجنبية التي سيقوم الأشخاص الذين سيشترون أصول الريان بتحويل هذه الأموال خلال هذا الأسبوع .

ويتردد في أوساط المحاك عن الريان أن المشرئين قد يصفون عن أنفسهم

وخلال هذا الوقت يكون المحاسن الذي ستشتري باسمه الأصول قد انتهى من عمل التكاليف أو الوصف التفصيل لأصول الريان الذي ان يستغرق أكثر من شهرين لتأني المرحلة الثانية بتسليم كل شيء وأرقام حسابات المودعين والذي بدأت لجنة التحفظ في الإعداد له من الآن تهيئاً لتسليمه للمحاسن خلال أسبوع فقط بعد انتهاء المفاوضات بينهم . وفي المفاوضات التي تتم خلال هذا الأسبوع على قدم وساق ، ويعقب ذلك وضع الشيكات الخاصة بحوال ١٧٣ ألف مودع بحوزة المحكمة ليتم تسليمها للمودعين وتصرف من عدد كبير من البنوك

الأسبوع القادم أو يظنون اختصار الوقت للعدد تصرف هذه الأموال .

وهـ تضرعت القوال للمحامين مع القوال الريان حول هؤلاء المشرئين فيقول ممدوح الواسمي محاسن الريان إن هذا العرض لا يعرف لعدد الريان منه شيئاً ولكنه يتحدث للبحث عن دور ويؤيد هذا الكلام رءسة نبيه محكم العرض ويضيف الريان لم يعلم بهذا العرض إلا قبل بدء المحكمة بخصم دقائق فقط . ولذا لا يهمني الريان في شيء إنما مصلحة المودعين في حين يقول لعدد الريان إن هذا العرض استغرق



المسرة : دور المسرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٠

هذه هي أملاك الريان

وممتلكات الريان في مصر هي عمارة وقطعة أرض مساحتها ٢٥٠٠ متر بشارع طلعت حرب وأخرى بشارع بطوان . ٣٦٠٠ متر أخرى بشارع الخليفة المأمون وثالثة بشارع الميرغني طلعت حرب وه الآف متر أمام فندق وبرج الريان بالقلي . وعمارة بروس راسدا وه الآف متر بجوار مطعم اندريا وبرج الريان بالعلاي والبنى الإداري ٢٠٠٠ متر على شرفة الخريوطية و٧٠٠٠ للريان بالهرم وثلاثة أبراج بشارع قطعة متر بالمجيزة و١٥٠٠ متر بالمطعم و٨٠٠ رضى . وعمارة خلف الميرلاند ومتر ألف متر على للبصحات لثرة بالاسماعيلية للشركة بشارع الهرم بالإسكندرية إلى ١٣٠ كانت معدة لإقامة مدينة سيلمية وقصر فدانا مستخدم كسفن لاختشباب إبراهيم بلقا بالعلمي وقصر شيه والحديد بكتيلو ٢٦ ، ومخزن بجوار النيل . وقصر البدرلوى بلقا بالقلي . قطعة بالهرم ، وأخر ببواقي بالقاهرة و١٠٠ هيلات مدها التكن بالمتصورة وتشمل الممتلكات أيضاً ٩٠ . صوبر و٥٠ فدانا القيم عليها مصنع بلاط وطوب مراكز ومخازن لبيع اللحوم ٩٠ ، وورشه ومخزن ومجزر إلى ومصنع لحوم محافض للذهب وه ٥٠ . محافض لكعب التراث بالقاهرة والإسكندرية وأراضى مصر الإسكندرية الصحراوى و١٠٠ الفدنة فضاء مساحتها ٥٢ فدناً بمدينة السلام بطريق المتصورة بالمجيزة وه الفدنة كان ينوى الريان إقامة مدينة سكنية عليها و١٠٠ الآف متر مربع بالمصرية بالقنصرية .



المصدر : الوكيل

التاريخ : ٢٤٨ ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة تواصل نظر قضية الريان الدفاع يطالب بتشكيل لجنة من البنك المركزي لتحديد مستحقات المودعين

في الوقت الذي بدأ فيه مكتب النائب العام الإجراءات التحقيقية للعرض للقرض أرد أموال المودعين، استأنفت أمس محكمة الجيزة بملاعة المحاكمات الكبرى بارش المعارض بمدينة نصر نظر قضية الريان. أدلت المحكمة سماع الشهود، بعد أن أصر أعضاء هيئة الدفاع من المحكمة على تشكيل لجنة من البنك المركزي لفحص الأوراق ومستندات الشركة لتحديد المبالغ المستحقة للمودعين.

**تابع الجلسة :
محمد زكي
احمد راضي**

العمله أن تقوم بهذا الإجراء البسيط .. ووجد بتقديم التقرير للمحكمة، وتأسيسا على ذلك سوف تتم مناقشة الشهود في المسائل القانونية، ولهذا أرى لا يوجد أي سبب لذلك سوى تعطيل الدعوى . وقال المستشار سامر درويش : انني نفاضا من هذا العرض، ولكنه تفلل مشوب بالهجر ! ولكن في وعد بقاء مع وكيل المشرين بعد انتهاء دور التفتيش، سواء بالإطلاع على عقد الملكية أو شروط عقد الوعد ببيع .

وأضاف : أن هذا الدفع لا يستند إلى الأوراق أو الحيلة، وقد ثبت في الأوراق الدعوى تشكيل لجنة متخصصة، والنتيجة لم تقصر في إجراء قانوني عند تحديد أعضاء اللجنة، ولما أن يكون هناك جدية في العرض حيث أن يكون مودع تملقا بهذا الابل .. وينظرون إلى هذه المحكمة نظرة امل .

وعلى رشا نبيه تفلل : أن كلمات الزميل رئيس النيابة كانت مستعاط على وجوبي، لتأنيده في يائتي خير علم بالدعوى . فارد عليه بأن التقرير الذي قدمه اليوم للمحكمة هو من أمم الأوراق القضية .. وهو ما اعتقلت به التبدلة مله على أموال المودعين ، اء، واشكت في تقرير اللجنة التي شكلتها النيابة ووصلها بأنها غير جدية، وإن المحكمة صالحة الرأي الوحيد في القضية .

وعقب سامر درويش تفلل : بأن ما يقوله دفاع الريان غير منطقي، واتهم أن اللجنة بأشتر أعمالها بطريقه قانونية، وطالب المحكمة باستمرار في سماع الشهود حتى لا تتعطل سير الدعوى .

الوعد بالشراء، وبين صفته كعاق عن التلم الأول الذي يترافع عنه الآن . فله رشا نبيه تفلل : لما أن الابل حضوري عن التلم الأول، وليس منه شعور بين صفتي كعاق عن «الريان» أو امل المشرين في عقد الوعد ببيع .. وأما

ما يترافع عن الريان بأحمى حقوق المودعين . وطالب لحد ادريس الكلام، حيث عاب على ما لأثره الدفاع، بالرجوع إلى الجزء الأول من التفتيشات والتي أجرتها اللجنة العامة، وإن اللجنة حلفت الميمين، وإن الزميل محمد شيرين لهمي هو الذي فلم بذلك، وتريد من المحكمة عدم الالتفات إلى هذا الطلب، لأن هذا سيعطل سير الدعوى .

مدير التفتيش يعقب

وقال المستشار سامر درويش مدير إدارة التفتيش بمكتب النائب العام، أن النيابة العامة كانت من البداية هي الامتثال على الدعوى، وبالقضية طلب اللجنة من اللجنة المركزية لتقسيم أصول الريان، جاء ذلك في قرار النائب العام، مشفلا على هذه القواعد، وكان عدد الأعضاء عشرة، و١٦ مفسليا يتولون مراجعة كافة مستندات الشركة، وما صرف تحت حساب الأرباح وأصول كل شركة، ولأنهوا من هذا أن تغير الأصول لتغيرا جاسما معنا . وأمسك : بل الاعتار من هذا أنه سوف يوجد في المحكمة تقرير اللجنة الفنية المشككة في ١٠ يونيو ١٩٨٨، وإن أعضاء تلك اللجنة تحت منقذتهم تفصيليا ولا ياورت النيابة

قررت المحكمة بتأجيل القضية إلى جلسة اليوم وتكليف النيابة العامة بشم التقرير الذي قدمته النيابة، مع استمرار حبس الميمين الثلاثة الأول .

وكانت المحكمة قد قضت جلساتها في الساعة الحادية عشرة والربع صيلما برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وأعضاء هيئة المستشارين راضي عامر وعبدالله عيسى عبدالحكم وأستاذ سر حسين عطشواي وأحمد رمضان، وفي بداية الجلسة تولى على شاهد الإثبات الأول الدكتور محمد حسن فيع الزميل رئيس هيئة سوق المال، وتلخص محمد رشا نبيه صفتي الريان وأثبت حضوره بصفته مدافعا عن التلم الأول أحمد الريان، وأل في طلب قبل سماع المحكمة للشهود فالتهم عندما قدم للمحكمة أخفاقة المدة ٢١٠٠ من قانون تلك الأموال، والتي تضمن على عقوبة السجن أو الغرامة التي لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تزيد على صفطي ما

تلك من أموال .. وشامل في دفعته : هل بين أوراق الدعوى تحديد جامع ملغ للمبالغ المستحقة التي يحكم عليها التهم جنائيا، والتي سوف يلتزم بريها ؟ وهل حالت اللجنة التي شكلتها النيابة الميمين القانوني قبل أداء أعمالها ؟ وعلى أي

الأسس ألحقت تلك المبالغ المستحقة ؟ وأصر الدفاع أمام المحكمة أن تصدر حكما مهيوبا بتكليف لجنة من البنك المركزي لتتبع مهنها في ثلاثة اشهر على الاكثر، تقوم بعد فحص أوراق ومستندات الشركة ومن أين أتوا، لتحديد أقال المشتري محل المحكمة، تحديد مايقا مودعا والمستندات من واقع الأوراق الدعوى، وحتى يمكن مناقشة الشهود على ضوء تقرير هذه اللجنة .

كلام جارايد

والمحكمة سألت رشا نبيه المصفي عن تصريحه بأنه إن يترافع عن ال الريان تفلل نساء : ده كلام متكش من على المحمة . وسألته المحكمة ضما : امل يتقال في ١١ : تفلل : ده كلام يتقوله الجرايد . فطلبت منه المحكمة أن يوضح موقفه في حالة حصول تعارض بين صفتي كمتل عن المشرين الذين سيحسمون على



المصدر : **لؤوف**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **١٩٩٠م - ١٩٩١**

أورشليم، وكذلك عدد الشركات التي لم
توافق أورشليمها، وتاريخ لخطة كل شركة
التي هيئة سوق المال، وكذلك تاريخ تقديمها
لهذا المركز المالي، وأيضا الأسباب التي
أدت إلى أموال بعض تلك الشركات مدد
القانونية، والنظام المتبع في الهيئة، فيما
يعلق بالشركات التي لم تخطر ولم

وتدخل رشك ثيبه وطلب بمناقشة ما
جاء في التقرير .. وأكد أنه جدد في
العرض .. وأنه شكل ٧ لجان ستقوم
مهمتها من يوم السبت، القادم .. وأكد أن
التقرير الذي قدمته الهيئة للمحكمة لم
يشأعه من قبل وفيه عوار .

طلبات جديدة

وصمم صندوق التوسيعي لملاح الأريان
على طلب الزام هيئة سوق المال بتقديم
كثف مليت به عدد شركات توليف
الأموال في مصر وعدد الشركات التي وفقت

توافق .
وقال أن هذا الطلب ليس لاسطة احد
الترار . ولكن سبب جوهري سبق أن
تقدمنا به في بداية المحكمة . كما جدد
طلبه بالاستئصال عن الرخصة الطفيفين
فتمس وأبعد توفيق الريان في ٦ يوليو،
خلال المدة ١٩٧٨ وحتى ١٩٨٢، فبين
المبلغ المودعة في حساباتها لدى هذه
البنوك، وتحديد الجهات المحول منها هذه
المبالغ، وأيضاها سواء بالمحكمة المصرية أو
الأجنبية . كما جدد طلبه بتقدير ثقله
شهرية لأسرة الريان .

وقال : أن زميلي لؤوف عبدالله طلب من
قبل تشكيل لجنة لتقييم أصول الشركة
بالاسعار الحقيقية . وهذا الطلب استكمالا
لما أبداه زميلي رشك ثيبه المحامي، بأن
جميع الأصول لدى إدارة التخطف تلي
بالمبالغ المستحقة، وأيضا تتجاوز قيمتها
عن المبلغ المودع ١٥٠٠٠ مليون جنيه .

وأضاف أن أوراق الدعوى جاءت
خالية من هذه الأصول، وما إذا كان هناك
توريد أو سحب من المتهمنين من عدمه .
أكد أن هذا الطلب لا يعارض مع الطلب

الذي تقدم به زميلي رشك ثيبه، وخاصة أن
أوراق الدعوى سلطت منها الإصباح عن
قيمة أصول وممتلكات الريان .. فقد قررت
بتقديرات ذاتية، وصمم على طلبته . كما
طلب أحد الزمان لثناء قوله أن فقص
الانتم بتقديم شهادات من الجهاز المركزي
للمحاسبة بأسماء مرافعي التجمعات
الاشتدبيين، والذين قسوا بتقديم تقاريرهم
التي هيئة سوق المال، وتاريخ تقديمها،
وطلب الملاح عن المتهم السادس وأبع اس
للتخطف على أمواله وممتلكاته .

وزالت الجلسة لندوة في الساعة
الثانية عشرة ونصف ظهرا، وعادت
للتألف بعد ساعة، وأعلن أحمد فريسي
رئيس الهيئة، بتفلي النيابة خطبا من
محمد حسن فتح اللور رئيس هيئة سوق
المال، بأن الهيئة ترحب بهذا العرض
والذي يضمن رة أموال المدعين، وهو
الهدف الرئيس الذي كنا نسمي إليه .



في كتابها «الأمم الاقتصادية» للكتاب الفرنسي الآن روسيون بعنوان «شركات الأموال والإنقاذ الاقتصادي»، يرى الباحث أن تطور العلوم الاقتصادية عامة، والعلوم السياسية الأمريكية خاصة يرجع كله تقريباً، إلى تطور المجتمع المدني الذي أفرز، وبمقتضاها، عن هذا الصراع نفسه - في توليها وتخليها، ما ينشأ عن الحسليات التكيفونية، التي تخطت فيها عن المهادن التدميري بين الطرفين والآخر.

أما الجاني لهذا المصطلح فقد انتخبت بحديثي نهما سمعة وزعة
كبيرة... وتغلب الرئيس على الصناديق واسطوخة أثناء إريان
أما الحقيقة التي يداد في مستحق المصطلحات في حديث بعض البطل
المتفحص على الأسبلة في مسرح الترخيص... أي عود المجتمع المدني
يفترض أن وجود قضية أو انتهاك صراح بين الدولة والمجتمع
وقد انتخب إيرا في المصطلحات بالمفهوم وتراجع الدولة
وبمناشور هوسون عام لذا كان هذا الانتصاب في عام تجارة
لتضمين بيوتانية للفرق لوسيلة تقصدا زائدا عن الله... أي جوار
مسئله البيوتانية التي تقوى عليها الحقيقة في جوار الانتصاب
وسموتيات في مقلتها... الأمر الذي أدى إلى تراجع الدولة والمجتمع
وقد انتخب الإالات أيضا حول القضية الانتصابية... وهو القرض وجود
فصاح أسلا في المجتمع، وطاع هو يعتبره البطلان رغم اختلاف
البيوتانية... من جوار الزاوية في المجتمع المدني، والفرصة الوحيدة الخاتمة
التي تهم زاءه سمعة الدولة.

ولقد كان ظهور شركات توظيف الأموال الإسلامية في بداية الثمانينات
مبنيًا على الفرص لاختيار الاقتراضات التي قدمها الكُتُب حول انسحاب الدولة
وتقديم المصارف.

لقد ظهرت شركات توليف الأموال كاسر طبيعي دعت إليه حاجة المرحلة
القادمة.

ويعترف بأن روسيون أن نمط المشاركة الذي قامت على أساسه شركات
توكليف الأموال ليس بدعتها في المجتمع المصري .. وهو يورد من كلام طارق
البشري قوله :

أن نمط المشاركة اتذى قامت على اسس شركات تمويلها الاصول ليس غريباً
جديدا على البيئة المصرية، والعلاقات الاقتصادية في الربف للاجيال
التيوميا على الامن لا يعرفون هذا الاسلوب ويجربونه في دول الخليج
والزراعة المصرية زاعة الاخصوات عروة واحدة من عرويتي، وكذلك
في بعض ايام التجارة يجري لذلك كله على اسس من الثقة الشخصية
المختلفة، وليس اسلوب المشاركة جديدا ولا مبتكرا الجديد هو ضخامة
حجم التفاعلات التي حوت في السنوات الأخيرة

للحديث بقية، أحمد بهجت



الريان لـ « الشعب » : مجموعة عربية وراء

كتب ربيع شاهين

الصفحة

كشف لعمد توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس إدارة شركة السيدين اشراف المقلوبة المصرية التي فجرها بشاعة بعرض شراء أصول وممتلكات الشركة ، ولقد تم بسداد كافة مستحقات المودعين . قال لعمد توفيق ان الامر لم يكن سرا عليه وانه جرى الادعاء له في صحت وسريته عامة . وبقي وجود راسمال مصرى او شركة السعد ، ولقد حيد وراء الصفقة .

وأضاف انه طلب لعمد شفيط ميلكو من الدولة في نوفمبر الماضى ، وهو شفيط برقية رائد وسيدى ، عبد القادر ، لايلاغة بالصفقة ، وطلب منه مقابلة وزير الداخلية لاسالاه بالافصيل وانه لعمد توفيق ان عرض الشراء تقدمت به مجموعة اقتصادية عربية من خلال وكالاتها المصرفية الذين ابدوا استعدهم لشراء كافة

الأصول والممتلكات ولقد تم بسداد كل مستحقات المودعين ، وبلغت قيمة العرض ١٠٥ مليون جنيه وقال ان المجموعة الاقتصادية العربية صلب العرض للشركات فرض سريته عامة على المفوضيات وعدم التكليف عن هويتها او اسمائها ، او موكلها حتى الانتهاء من نال الملكية اليها . وأضاف ان طبيعة الشيفخ الشعراوى والسكاوير عبد الصبور شاهين لم يكن داخل طقم بهذه الصفقات .

واكد ان تقرير المجموعة الشهرية للأصول بمبلغ ١٠٥ مليار جنيه يمثل شريحة حسن سير ومسئولة للشركة وانها لم تبتد أصولها او ممتلكات المودعين .

وعن موقفه اذا صدر القرار بحفظ القضية بعد تمام الصفقة قال لعمد الريان : سأهاجر يسلمنى الى سويسرا .

وان تصريحات خضعت لـ « الشعب » نلى محمد رشيد نبيه محلى الريان الذى اعلن عن الصفقة ان يكون مشرق اصول الريان وممتلكاته أخصا الى هذات صهيونية او امريكية وأضاف انه لن يكلف اسماهم حتى لا تقوم الحكومة باقتال صفقة البيع .. وحذر الحكومة من التدخل اذا ارادت ان يتم الامر .

وقال رشيد نبيه انه سيوقع فيها للقانون المدني بقرار ممتلكات الريان اخصا . مصرين . واكد ان اموال المودعين مستحور بكل تأكيد قبل عشرة اشهر وسيتهم اعلان الريان من احكم جنائية ولتقيد مؤلف الحكومة من لقون على الاموال مؤكدا انه لقون غير مستورى وقال ان القانون حدد مهلة للرمان حتى ٩ يونيو ١٩٩٠ وما حدث هو القبض على الريان على ١٩٨٨ على الرغم من انه يضم أكثر من ١٢ المودعين .

وأضاف ان ضرب الريان كان تنقيذا لمخططات اجنبية للحرب اية فترة الاقتصاد الاساسى

واكد المستشار عبد العزيز ابراهيم رئيس مكتب الشكاوى والاعضاء والشرف ان قضايا شركات توفيق الاموال بالجهز ان قرار هذه المهلة من لخصاص المدعى الانتراكي ووضح ان شركات الهدى وبدر والجمال ونيوكيرو تكتزم ببرنامج السداد . وان حل أزمة الريان ، يصرح خطوات يالى للشركات في مستحقات المودعين .

كما طلب لعمد رائف رئيس مجلس ادارة شركة الزهراء اعلاما الخرسى بعطاء مهلة لشركات توفيق الاموال الى ما بعد ٩ يونيو لتسوية مديونياتها . واكد لعمد رائف ان شركة الزهراء قامت بتسديد ٨٥ ٪ من اموال المودعين وجمعت مصابى ضخمة في سبيل تحقيق ذلك .

وأضاف ان مد المهلة سيؤدى الى اتمام عملية السداد دون مخاطر كبيرة على الاقتصاد المصرى . واكد رائف ان شركات توفيق الاموال الاساسية مستحور قوية مؤكدا ان مخرات المواطنين في تزايد لعدم تقايم ان قوات التوفيق الحكومية وأضاف ان شركات التوفيق هسى مستحيل الاستقلال الاقتصادي المصرى عن الغرب .

وحيا رائف جهز المدعى العام : بقشر تلى الظهيرة طبيعة نشاط الشركات

وبراكة كمصلحة تسهيل الأصول في هذا الوقت القصير . كما أكد طارق ابو حسين رئيس شركات الهدى مصر ان لقون ٤٨ العام ٨٨ حدد مهلة السداد بمصرين وأضاف ان ما تم منه لشركات الهدى ٤ شهر . وقال لعمد حصلت الشركة على خطاب رائف توفيق اوضاعها في ٢٥ أكتوبر ٨٩ كما تم الرد على التظلم المقدم لوزير الاقتصاد في ٢٦ يناير ١٩٩٠ ودم سو اقا امام جهز المدعى العام الانتراكي في ٢٠ يناير ١٩٩٠ م وعابا للقوى الصغيرة من مجلس الدولة تم منعنا من التصرف ومن ابدل اية عناصر الا بعد سداد المودعين .



المصدر : المحامي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ - أيار ١٩٩٠

..... .. ومحامى الريان :

تقرير ساهر درويش

غير واف

وليس موقعاً من لجنة العشرة

كتب - محمود نوفل :

أعلن ممدوح الوسيلى محامى الريان ان تقرير المركز المالى الذى قدمه المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الاموال الى الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف فى جلسة أمس لم يكن سوى ملخص غير واف للتقرير الحقيقى الذى يبلغ عدد صفحاته ١٢٠٠ صفحة .. كما ان البيانات التى تضمنتها ليست صحيحة وأنه يحتوى على قومتين لممتلكات الريان - الأولى : قيمة نظرية والثانية قيمة أسعار السوق وان الأصول تم حسابها طبقاً للقيمة الدفترية بينما حسب الخصوم تبعاً لقيمة أسعار السوق .

قال ان أعضاء هيئة الدفاع اكتشفوا ان الصورة المصممة اليهم من هذا التقرير خالية من توقيع أعضاء لجنة المطرة الذين للموا باعداده بتكليف من النيابة . وأضاف المحامى ان هيئة الدفاع لا تعترف الا بالمركز المالى الذى اصنعت للجنة المشكلة برئاسة الشيخ الشراوى . وانها تستند حالياً لتقديم رد على ملخص

التقرير الذى قدمته النيابة أمس ويقوم به عدد من المتخصصين وسوف يعرض فى جلسة المحكمة القادمة يوم ٢١ يونيو .

وقال ممدوح الوسيلى اننا ننتظر ان تقوم النيابة بتنفيذ قرار المحكمة بشأن تقديم كشوف بأسماء المودعين والمساهلة بالحساب الاىروكلكه محضر إصالح لجنة المطرة وأسماء أعضائها والطرق التى اتبعتها فى تقييم أصول وخصوم الشركة ويضع أصل هذا التقرير فى حوالى ١٢٠٠ صفحة .

كما تنتظر كشف هيئة سوق المال الذى يتضمن أسماء شركات توظيف الاموال وطرق عملها لتوضح ان هيئة سوق المال منحت شركة الشريف مهلة شهرين بعد نهاية المهلة الممنوحة لجميع للشركات لتوفيق أوضاعها وان الدكتور عبد العزيز حجازى قد عينه الجهاز المركزى للمحاسبات ليكون محاسباً بها بينما عينه نفس الجهاز مراقباً مالياً للشركة قبل صدور قانون نقل الاموال .. وفى هذه الحالة كيف يستطيع الامر بان الدكتور حجازى يكون خصماً وحكماً لشركة واحدة



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ - ابريل ١٩٩٠

من ناحية أخرى توجه حمدي عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان صباح
اليوم إلى مدير إدارة التخطيط حيث سلمه ملفا كاملا يتضمن كشوفات بأسماء شركات
الريان المساهمة وعددها ٤ شركات وهي الريان للمعاملات المالية والريان للفلل
والريان للاستثمارات العقارية والريان لمواد البناء والذي بلغ مجموع رأسمالها
مجموعة ٨١ مليون جنيه .. بينما تضمن ملف شركات التوصية البسيطة ثلاث
شركات وهي الريان للاستثمار وتقليد الأموال والريان للمجوهرات وبلغ
مجموع رأسمالها ٦٥٠ ألف جنيه .

ويهدف هذا اللقاء إلى بحث مدى إمكانية تشكيل مجالس إدارات جديدة لهذه
الشركات بعد أن أودع أصحابها في السجن بحيث تتولى تحديد شخصيات من
سينتقل إجراءات بيع هذه الشركات عند القيام ببيع أصول الريان



المصدر : السيد

التاريخ : ٢٩ آب ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أنا عاتق
على المستشار
ساهر درويش

ولعننا في النهاية يد واحدة

ولدي
أن نختب
حياتنا
بممثل طيب



منوح أويشي

لا نظم
في فمرة
ولا في
أمرال

للاستمرار عن كيفية صدور مثل هذه التصريحات في هذا الوقت ومدى صحتها إلا أنه لم يهده ويستوجه اليوم لتكرار المحاولة.

وقال أنني مع ذلك أؤكد أنني وساهر يد واحدة لإنهاء هذه القضية وبعد التأكيد مرة أخرى على ما صرح به للامساء من أن هناك ٦٠٠ مليون دولار تُمنح الصفة موجودة تحت تصرفه بالكامل وباجرة التحصيل التي مصر فور الانتهاء من هذه القضية.

ومن ناحية أخرى استقبل المستشار ساهر درويش للمجلس العام الأول مدير إدارة التخطيط على الاموال بمكتب للكتاب العام صباح اليوم المستشار محمود خالد رئيس محكمة الاستئناف السابق والممثل القانوني للمشتريين

لاصول وممتلكات الريان .. كما يستقبل يوم الخميس القادم المهندس عماد الدين خليل نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية السابق والممثل الفني للتصديق فيما بينهم لإعداد الجدول الزمني لمعالجة المطارات الخاصة بشركات الريان وأعداد الرسومات الهندسية لها .. والاتفاق حول تفاصيل عقد البيع .. وكان المستشار ساهر درويش قد أرسل صباح أمس خطابه إلى كل من المستشار محمود خالد والمهندس عماد الدين خليل بموافقة إدارة التخطيط على اختيارهما كممثلين قانوني وفني للمشتريين ونعني لهما التوقيع في مهمتهما من أجل مصلحة المودعين .



المصدر :

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أول تصريح للمستشار محمود خالد :

**تبكت المهمة .. لصالح الودعين
الفشيل .. يعنسى
كارثة أخرى
عقد الوعد بالبيع ..
خسائر شديدة**

.. وأول تصريح للمهندس عماد خليل :

**دورنا .. توضيح الصورة الحقيقية
لأوضاع الريـان**



**أعطوني
فرصة ..
ثلاثة
أشهر**

حجم العمل كبير بالإضافة إلى أن
الأمكن متفرقة ومتباعدة من أسوان
للأسكنرية .
وأشير إلى أنه قد بدأ فعلا في اختيار
المجموعة المعونة له .. مؤكدا على
المحافظة على بصيرة الأمل الذي لا
للموحدون ومحاولة بث الثقة في قلوب

لحمد الزواهي .
المشتريين .. وإن كل ثورة تنفخ في
توضيح الصورة حول حقيقة هذه
الاصول والاسلاك حتى يطمئن
المشتريون والودعين على أموالهم .

بالمواطنين الذين عثروا ويعتقون من
جراء هذا الوضع حيث مات من مات
وخلد من خلد وإن استمرار هذا الوضع
أو فشل هذه المهمة يعني كارثة أخرى
محققة ..

وعن الموعد المحدد لتوقيع عقد الوعد
بالبيع قال إن ذلك يتوقف على
التسهيلات التي تقدمها الجهات
المختصة وإذا حصلت تلك سيتم ذلك
في أقرب فرصة وربما لا تزيد عن
شهر ..

وقال إذا ثبتت الأيام إن المشتريين غير
جادين استكون مسألة في منتهى
الخطورة .

.. والمهندس عماد خليل

وإن أول تصريح أيضا للمهندس عماد
الذين خليل المسئال التالي - قال
للمساء - أنه قد قبل المهمة وهو ينظر
للجانب الإيجابي أكثر من أي شيء
آخر .. وفيه شخصيا يقف في العرض
لعمد للشراء كمنهجية للتقليل المتبادلة
بينه وبين محمد رفاد تبيته ممثل
المشتريين .

وأعلن أنه سوف ينتهي من العمل
المكلف به في مدة أقصاها ثلاثة أشهر
نظرا لزيادة عدد الطائرات والمباني
والأراضي المطلوب إحصاء رسومات
هندسية لها حتى يخلت في التقييم
المبني أساسه حوالي ١١٤ وحدة
بعضها كتلوزج واحد يتراوح عدد
صفحاتها ما بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ صفحة
على الأقل وربما تزيد عن ذلك حيث
سيتم عمل فهرسة للوحدات وتصنيفها
إلى مجموعات واحدة للصور وأخرى
للنقائات وثالثة للمحلات التجارية
ورابعة للتسارح .. وخماسة
لأراضي .. وهكذا .. وبعد الانتهاء من
تقسيم المجموعات سيتم بحث كل
مجموعة بالتفصيل وكل وحدة داخل
هذه المجموعة سيتم بحثها بالتفصيل
أيضا لإعداد الرسومات الهندسية
الخاصة بها حتى يمكن وضع كل وحدة
في حوالي ٣ أو خمس صفحات في
الكتالوج النموذج ..

أضاف أن طول المدة التي يستغرقها
إعداد الكتالوجات الفنية يرجع إلى أن



المصدر: المساء

التاريخ: ٢٩ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«المساء» تواصل فبطاتها الصحفية..

وتتابع مدى جدية صفقة الريان

رشاد نبيه .. ممثل المشتري

أرقام العجز في أصول

الريان .. غير صحيحة

أؤكد من خلال «المساء»

التزامي بسداد كل حقوق المودعين

نحن فعلاً جادون ..

والدولارات موجودة



كتب - مختار عبد العال

صرح محمد رشاد نبيه محاسي الريان بأن ما أعلنه المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال من أن عجز أصول الريان عن قيمة الودائع قد بلغ مليارا و ٢٢٥ مليون جنيه غير صحيح بالمرة ..

قال أنه في البداية يجب التركيز على أن هذا التقرير باطل طبقا للقوانين الجهاز المركزي للمحاسبات ونقابة التجاريين حيث أن هناك ثمانية أعضاء من لجنة المضرة التي تولت وضع قائمة المركز المالي لشركات الريان ليس لها حق مناقشة ميزانية الشركات المساهمة .. حيث حدد القانون شروطا معينة لمن يراجع هذه الميزانيات لا تطبق على هؤلاء الثمانية ..

وثانيا لانا استطعنا وبمنظرة أولى على هذا المركز المالي أن نلغده كما يلي ..

نكرر التقرير أن إجمالي وديع المستثمرين بلغ مليارا و ٨٠٦ ملايين وان المبلغ المتصرفه للمودعين تحت صناديق الارباح بلغت ٢٢٢ مليونا و ٢٩٨ لقا فقط .. في حين ان المستندات المعقمة منا تثبت ان إجمالي ماصرف للمودعين تجاوز مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه ..

نكرر التقرير ايضا وجود مبلغ ٢٩٠ مليون جنيه كتيرين مدفوعة وخصمها من رأس المال وذلك دون أن تكون هناك في الجانب الآخر للميزانية أية مخصصات للتدوين المتكبوك في تصنيفها كما تكمن القواعد للمحاسبة ثلثا .. قدر التقرير سعر الدولار حسب السوق الحرة في ٨٨/٦/٩٠ .. وهو ما اعتبره سعرا جازيا حيث نص النظام المحاسبي على ضرورة حساب سعر الدولار في نهاية كل عام من اصول الميزانية بسعره الفعلي .. وهذه العملية بمفردها قد ألزمت زيادة هجمية في ايداعات المودعين قدرها ٥٠٠ مليون جنيه ..

اضاف ان مايجب في المحكمة ودفوعه يتم صحة المركز المالي المقدم من هيئة معوى المال لسر لا يتطرق من قريب او بعد بالصيغة المقررة لدرء هذه الاصول والممتلكات .. كما انهيف باى حال من الاحوال الى الانقراض من أية حقوق للمودعين وانما هو امر يتعلق بالقسط الجنائي في القضية التي يحكم بسببها الريان والمنتهم فيها بتبديد اموال المودعين وأن الهف من الدفع بعدم صحة المركز المالي هو الثابت أن الريان لم يبد شيئا وان الاصول تكفى لرد اموال المودعين ..

اضاف أنه يرغب كل ذلك فالتى أكد من خلال جريدة « المساء » التراسى بسداد كل حقوق المودعين بالملم حسب ما تقدره اللجنة وحسب ما وثقت من التوثيق وبأى قيمة وبأى عملة حتى ولو كانت « بالعين » ..

وردا على التساؤل الذى طرحه

المستشار ساهر درويش واليهض الاخر حول ما الذى يمنعه من تجنب جزء من المبلغ الذى أعلن عن وجوده من خلال الحديث الذى أجرتة معه « المساء » ولذى أكد فيه وجود ٦٠٠ مليون دولار تحت تصرفه وجاهزة للتحويل الى مصر في حالة نجاح الصفقة .. قال محمد رشاد نبيه ان ذلك يحصل الكثير من المغالطات حيث أنه لا تربطه حاليا أية صلة لا بالمودعين ولا بالريان وبالتالي يكون التساؤل لمن أعطى الأموال ولماذا ؟؟ فهو لم يفتقر شيئا من ممتلكات الريان ولم يستلم كشفا بمبالغ للمودعين .. وأن هذا الكلام يكون منطقيا أو أن الصفقة قد تمت واستمع هو عن اصنام المودعين

حقهم .. اضاف ان الامر يحتاج الى التمثل وضبط النفس والهدوء خاصة وأن أعداد الرسومات الهندسية يحتاج الى الكثير من الوقت وهذا ما يعمله الجميع وتحتل أن تنتهي التنبية من الرسم الهندسي لغير واحدة في خلال اسبوع فقط ..

وقهى حديثه «للمساء» بقوله بينما وبين للفر خطوة لا تطيح في شهرة .. ولا في اموال .. كل ما نريده ان نختم حياتنا بلعل شيء نستحق عليه الفكري الطبية ..

استبعد هذا الكلام

وحول ماصرح به المستشار ساهر درويش من أنه لا يبق في كلام الذى قاله حول وجود الأموال جازة تحت تصرفه .. قال قلى استبعد ان يصدر مثل هذا الكلام من المستشار ساهر درويش لأن من يكون في مركزه لا يصح ان يصدر مثل هذه التصريحات .. وقال ان هناك قرارا من المحكمة بالموافقة على العرض وهذا القرار واجب الاحترام ..

اضاف أنه توجه بالامر بعد ان قرأ كلام المستشار ساهر - في المساء - الى اللقب لقيام المساعد حمى خليفة



المصدر: النور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٠

تحويلات جديدة

متى تهي حكومتنا .. للدرس ؟ !

بقلم: على فاروق

تجدد الأمل من جديد لدى الآلاف الأسرى المصرية في استرداد أموالهم التي أودعوها في شركات الريان .. واستولت عليها حكومة عاتق صديقي منذ أكثر من عام .. في أكبر عملية نهب علنية تقوم بها حكومة لإسواول مواطنيها ! !

فلقد أثار الإعلان الملتصق عن وجود مجموعة من الإثرياء على استعداد لبيع مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أي ما يعادل مليار ونصف مليار جنيه مصري .. لشراء الأصول والممتلكات التي بقيت من شركات الريان ! ! ورد أموال الودعين بها خلال ١٠ شهور .. أثارت هذه اللطافة فرحة ملايين المواطنين ، كما جدد الأمل في إمكانية انتهاء مأساة « الريان » نهاية سعيدة .. ولكن ما أثار استنكارنا ودهشتنا في نفس الوقت ... هو أنه بمجرد إعلان هذه الأخبار السارة جرت محاولات حكومية في الشفاء وفي العفن أيضا .. لعرقلة انضمام الائتلاف بل أن مسؤولين حكوميين أعلنوا صراحة تشكيكهم وكان متوقعا من هذه الحكومة أن تنزل أي عقبات قد تقف أمام تنفيذ المشروع الجديد .. ولكن يبدو أنها مازالت مصرة على ضرب الائتصاد المصري .. وكأنها سلطة عليه للقضاء عليه تماما ! !

لقد كانت شركات تحويل الأموال - وعلى رأسها شركات الريان - تساهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد المصري - وكانت تنزل إلى الأسواق ملايين الجنيهات كل يوم .. لخدمة مشروعات جديدة .. وتوليف فرص عمل عديدة للشباب .. وعلى الرغم من كل التحذيرات التي وجهتها الحكومة للمواطنين بعدم إيداع أموالهم بهذه الشركات لأنها غير مضمونة - على حد رأيها - إلا أن الأموال انهلكت أكثر على الشركات وأصبحت تنزل إلى مصر ملايين الدولارات كل يوم من المصريين العاملين بالخارج .. لم يشكك مودع واحد .. من تأخر صرف الأرباح أو رفض أحدهم هذه الشركات رد أمواله .. ولكن هذا الأمر لم يرض حكومتنا الفاضلة .. فلخترعوا قتلونا جديدا مطعوناً في دستوريتهم مثل كل قوانين الانتداب التي ترقمها - وأدعوا أن شركات الريان ترفض توفيق أوضاعها ورغم إعلان رئيسها - علانية - استعداده لتوفيق أوضاع شركائه ولكن الحكومة كانت قد بينت أمرا .. وأصررت على تنفيذه .. وراحت في جنح الظلام تستولي على شركات الريان وأموالها وأوراقها .. بل ويمتلكون موظفيها في أغرب عملية نهب من نوعها ! ! وتشاورت تصريحات رئيس هذه الحكومة .. فتارة يعلن أنه سيقوم برد أموال الودعين خلال أيام وتارة أخرى يعلن أن أخبار سارة ستعلن خلال أسبوع .. وثارة ثالثة يعلن أن رد الأموال سيتم خلال عام .. وبالرغم من كل الخطايا والمكائلات التليفونية التي انهلكت على مجلس الوزراء وعلى مجلس



المصدر: النور

التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعب .. وعلى كل الأجهزة الحكومية من المودعين الذين انهكوا بعد ان تم الاستيلاء على « تمويشة العمر » .. لم تفلح هذه التوسلات .. واصيب مودعون بالشلل ولغزير بالانهيار العصبي .. وانهارت الاسر .. وخربت بيوت .. والحكومة غير حليمة بهذا كله .. وكان هذا الامر لا يعنىها في شيء ١٩

لقد اكدت كل التقارير الحكومية .. ان الضربة التي وجهت الى شركات توليف الاموال .. كانت هي السبب الاساسي في حالة الركود التي يعاني منها السوق المصري .. فللحالات تشكو من ضعف حجم امبيعاتها بصورة كبيرة مما اضطرها الى الاستغناء عن جزء كبير من العمالة لديها .. والمستهلك يشكو من الارتفاع المذهل لاسعار السلع .. كما لم تفلح طوى المفتي بتحليل شهادات الاستثمار في اقبال المواطنين على ايداع اموالهم ببنوك الحكومة الربوية .. والسؤال الذي يردده النشروع المصري اليوم : متى تهي حكومتنا ..
الدرس ١٩



المصدر : الزور

٣٠ أيار ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد الاعداء بشراء الأصول يرد أموال المودعين في شركات الريان

المودعون متفائلون.. والحكومة في مأزق



رشد نبيه
المجلس



رئيس المحكمة



الريان

القضية الريان لم تنته فصولها ..
فيجد أن أصبحت الكرة في ملعب
القضاء بات ١٨٧ ألف مودع
ينتظرون إجراءات المحكمة الطويلة
بغية سماح حكم يرد إليهم بالقبول
من تلوذهم أو حتى يأخذوا جزءاً من
حقوقهم ولو في صورة عينية ..
للشعب أو مكتوبة مثلاً ..

واستسلم المودعون، وتضاعف
الكثير منهم القضية من داخل
المحكمة والأخرون ينتظرون الجرح
من الخارج ..

حمدي البصير

المودعين

اكتلت قاعة محكمة الريان طوال الأسبوع الماضي
بعضرات المودعين .. يتبعون بإعظام مراحل وإجراءات
عقد الودع بكشراء وانتهت ملكات الاستئالة على رشد نبيه
المحامي صاحب العرض الذي يبدو أنه والقي من نفسه
تماماً .. وبعد مواءمة المحكمة على العرض .. است حلة
الديحة والفرحة التي إرست على وجوه المودعين فقد
قال في أديم .. كتب أراض من البرح عندما سمعت
موافقة المحكمة واستعداد النيابة لتسهيل إجراءات
البيع .. فهذا ألام الأمل في فوسنا فقد وضعت عند الريان
١٦ ألف جنيه تحويشها العمر من الغربة .. ولأن الأمل عمل
يسيطر بالقانونية لتفشل أعمال شاقة .. على الرغم من كبر
سني

والقربت مني سيده وقلت في إنني أريد أن يحاسبني
الريان على المامنين للمامنين فقد أودعت سمعة آلاف جنيه
مقابل إبنى الوحيد .. تحويش عن حقيقة حدثت له في
عمله أودت بحياله إنني أريد تسعة آلاف جنيه لاعداد
ديوني .. لعرض السندات لم يكن يكفي
وقال في عجزني يكفي على عصاه لماذا تخلف الحكومة
من الريان ؟ .. لقد كنا في أيامه نحيش حلة رضاء .. أما
الآن فأصبحت المعيشة شدة .. أنا على استعداد
للمعاملة في شراء أصوله .. لأن أريد الريان سيها
الحكومة وإيرتها الضخمة منه لأبذلها كالت خالية من
العلاء .. وكنت نفس
واعترضني شعب وقال في بلهجة حادة الصحافة هي
الصبي فهذا العرض مثلاً هلت له الجرايد على الرغم أنه

وسرعان ما فجر محمد رشد نبيه المحامي مقلادة
في قاعة المحكمة مزالت أصدائها كترند في أسمع
الناس حتى الآن حين عرض على المحكمة وعد
بشراء أصول الريان بعد أني مليار جنيه
ونصف دفع للمودعين حسب تصميم في صورة
شيكات على امتداد عشرة أشهر بعد تحصيل تلقى
لأصول المودعين وإعداد كتالوجات بالأصول
وأيا كانت نوعية المشتريين سواء كانت من المصريين
للمغربيين أو من رجال الأعمال أو حتى الريان نفسه
فإن هذا الحل هو الأمل لحل تلك القضية المتشعبة

فيالبسبة للمحكمة باعتبارها الإجابة على حقوق المودعين الآن
للعرض لتخفيض إجراءات التقاضي وحصول المودعين على
حقوقهم ويشترط معها في هذا الهدف الحكومة التي لاشك
الرائض حتى لاتضع نفسها في مأزق أمام الرأي العام
وهو في صالح الريان لأنه سيبري سلمه أمام الجميع
وتشع عنه آثار وصفت نصاب القرن العشرين ونسط منه
الأحكام لتساقط وتبطل إجراءات محكمتها فوراً ويستطيع في كل
الاقانون الجديد ممارسة نشاطه من جديد
لما المشتريون لأن موقفهم غلض حتى الآن وإن كان عرضهم
قد سبقت لراست جدوى كثيرة خاصة في أصول الريان قد
فرت بحاسبة بغزيرة كانت قيمة الدولارات وقها بغلطين قرشا
لقد

والمودعون هم المستفيدون من هذا العرض بلغيح لأن الحكم
على الريان هو بملقة أعدام مني لهم وصفرته لواله وتخريسه
ليه أصوله ستكون كونه واستلكت الحكومة (بكل الخطيرة)
يصبح حتماً لأن يديها معتق وستترك الفئات لبقائته
المودعون تسعة غراماً كل حسب دينه .. فهذا العرض إحياء
الأمل في استرداد بعض تلوذهم بعد أن كانوا سيمثلون في
مرحلة الكياس بل الانقياد



بان هذه الشركات ان تجد من يشتريها وإذا وجد استكون بائعها الامان .

ويضيف المتكلم الفريب : هذا الاقتراح يعتبر نوع من الانتقاد للمودعين والموكلين بعدما اصحابها ما اصحابهم في الفترة الاخيرة . ويؤكد سمير الشيخ مدير الشريب والصراف الاسلامي انوني للاستثمار والقضية ان هذا الموضوع يلقى استجابة جديفة عافية ويعتبر هو آخر ابل لهم في استرداد اموالهم .

اما المتكلم حسن فح النور رئيس هيئة سوق لقل لله رعب بالعرض الذي تقدم به مجلس الريان وقال انه استقبلت جديفة العرض وإذا تمضاهن مع أي إجراء يضمن عودة حقوق المودعين ليست اكتملت مصلحة في إمكانية الريان أو سجنه بل لهم ان يحصل المودعين على حقوقهم ورحب بالريان إذا أراد الاستمرار في نشاطه التجاري ولكن في إطار قانوني تشاري الاموال . ويقول المتكلم سافر درويش الحاسي العام للصاعد كتبت انفي ان يكون العرض غير سليم ولكن وجدت جديفة من هيئة الدفاع عن المتهمين بوجود ضمان تقدي ووجد بالقرار افرحت في القول ولكن ان يكون العرض خلاصا لوجه الله لان اكمال كلها تضمنت بهذا العرض لطل مطالب المودعين . ويضيف المتكلم سافر درويش بالتقدي كل الضمانات التي تملك في طرح البيع وقال ان الاجراءات ان تشارك كل من ابل على الاكثر .

ويضيف رشك رشك الحاسي .. انني في انتظار تقرير رسمي من الحكومة بجملة المطالب المطلوب ردها لتضمينها ولكه هيئة ديون المودعين حتى تضمن من كتابة الضمانات الخاضعة بهم وإن كانت هذه الضمانات ستكون مرهقة ومكلفة إذ ان لتضمينهم صلاحيات

على ١٢٠٠ فوكه يوميا للمودعين . ويؤكد رشك رشك ان مليار ونصف جنيه ليست بائعها لتضمين المطالب على المصيرين فهناك ١٢ مليار دولار مودعة في بنوك بالشارج باسم مصريين

والمهم الآن لتضمين لجنة محايده من هيئة المركزي لاعداد تقرير رسمي بأموال المودعين وعلى اساس هذا التقرير .. لمساعد من الحكومة سبندا في كتابة الضمانات

اما يوسف صفر عضو هيئة الدفاع عن الريان ابيك جديفة العرض قد وضع السلطات القضائية في ملحق وعلى النيابة لإثبات حسن نواياها والمتأكد من مبلغ الـ ٢٠٠ فيئة ما تضمنها قانونا من إدارة الاموال ولكه لصالح المودعين . ويضيف يوسف صفر .. اننا لدينا الاستمرار في نشاط القضية رغم الودع بالقرار ولكه حتى لإيتمام الدفاع بأنه يعرقل مسير الدعوة .. بل لنا ذهنا إلى إدارة التغطية يوم السبت الماضي لتخليص الاجراءات الخاضعة بجمع وإيصاله لالتقاضي الذي سيجدون فيه املاك الريان فلم جد أي مسئول رغم وجوده ميوكة مسبقا !!

حسن في انفي احد الحامين لقللا .. هل تضمن في الحكومة ليس لديها تقارير تفصل ويضمن عن ممتلكات الريان وحقوق المودعين .. هناك تضارب من الجهات المختصة حول املاك الريان وجملة ديونه لقل ماظهر هو كلام جراب .. ولكن العمل في ايدي مجموعة الضمانات من المصيرين المتقربين .. ولكني مستعدة فعلا .. لانتقال المودعين

وعندما سالت احمد توفيق الريان عن العرض الجديد قل صافرا عن وراء الضمان ارجوكم صلاحيات واو مرة فلا منذ البداية ومركزتي المال سليم ولكني صولت معاملة خاصة من ابل عرقلة توفيق لوضعي .. لهذه القضية قضية سياسية من لتوجهه الاولي

مجرد كلام ومتناوذة وقد كانت الصعلة من ابل تهيل التراب على الريان !! تكليف وتبني خضيق مفيضة ١٢

اما في خارج الحكومة فهناك حافة من التطلل القلوب بالحقن تكلف الالف المودعين

يقول السيد المتكلم موفك : الحمد لله ان هذا الخسلة سوف تحمل بعد معالجة طاب مرنا بها نحن وكل المودعين الذين قلوا الاكل في هيئة اموالهم ابلهم . محروس خليل محسنين (سائق) هذه فرصة لعودة البهجة الى تونس للمودعين ولكن هناك امر ان يموهنا به هذه الاموال خاصة بعد دفع مبالغهم بسبب نكسة الريان فهناك من مات ضما صارت الحكومة ممتلكات الريان والمولة فلك الاكل في هيئة امواله ويقتل على حلقه بعد ضياع ، تحويلة الصر .. عبد الله عبد الحميد (تاجر) : لاكثر احد ان هذا الاقتراح بمصلحة الملاك للمودعين بعد ان اودعوا اموالهم وما اسهم في هذه القضية وقلوا بالحقنة .

اشك على خسر : اخيرا شاء الله ان تشارج الأزمة بعد حدة ليستطيع الناس مواجهة اسيام الحكومة خاصة بعد ارتفاع الاسعار الاكبر

اشك على خسر : نرجو الا لتكمل الحكومة مرة اخرى امام هذا الاقتراح وتتركة للناس الفرصة لاستعادة اموالهم .

سمير سمير (معلم) : إذا تشارجت الحكومة في المصلحة فلو اننا لا نضمن ان نلق أي شيء إلا بعد بدء صرف مستحقات المودعين بالفضل حيث ان الحكومة ان تتركة هذه القضية عن يميننا لان حل القضية يعني ان هذه للشركة كانت حل حل كما يوضح خطا الحكومة وتكاف مواء الحملة القومية التي تعرض لها الريان وسائر شركات التوظيف .

العلم محمد بسيوني ان ان الجهات التي يوجهها نواح هذه الشركات الاستثنائية ان تستكت خاصة إذا رجعت شركات الريان للاقتراح والعمل مرة اخرى .

ويقول المتكلم الاحمدى ابو النور وزير الاوقاف الاسبق : ان القضاء يروح في استخلاص حقوق الناس واعتقد ان الجمهور ايوهمه إلا ان عمل إلى امواله .

انه المتكلم الاحمدى ان يقول القضاء لهذا الاقتراح دليل حل حرص الدولة على مصلحة المودعين ولا بد ان نحسن للقضاء الذي يسعى لحل هذه القضية بهذه الطريقة .

العلم المتكلم مصطفى الشكعة صبيد كتابة الديان بجماعة حين شمس الاسبق ان ان العرض الذي تقدم به مجلس الريان مقبول لانه في سويل إقلا ميعان انقلاب بعد ثورة الدولة بغير صيد بظفر في إحداث هذه البهجة حول شركات توظيف الاموال . ويؤكد المتكلم الشكعة انه إذا صارت الامور بغير تدخل جديد او نكسة حكومية جديدة لوان قضية الريان وهي تحمل المودعين واصحاب القضية في طريقها إلى الحل ولا كنا في غنى من خوش مستعين بكيسين في شعر البهجة والتضيق على الناس وقلنا : ثوب كيمس .

يقول المتكلم الفريب ناصر الاستاذ بمعهد الاقتصاد بطبرس سلا ..

إذا كان هذا العرض حقيقيا لحقق هدفان : اولهما : عودة التوظيفات الانتاجية لانتاج وهذا فيه خير للجميع .

ثانيهما : ان تتركة الاموال للمودعين ولو بالتقسيط . وعموما فهذا الاقتراح يتناول على صفة المطروحات التي ترحب حوله وانفي ان تكون متوزنة قضائية دفاعية اما إذا تمت هذه الاموال فاعتبر ردا علينا في الاعمال التي نريدت



المصدر : الجزيرة

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واستحووا الحاسبين الذين فروا الأصول من هيئة سوق المال بل وقارنوا بين تقاريرهم وتقارير مجلسي الجهاز المركزي للمحاسبة ومضيف الرزبان .. إن ملاحظتنا له من منظور وعراقيل مختلف منه في الوقت المناسب ولو حدث جو صم اللغة الذي تشتمل الأوساط المالية والإعلامية حول بنواه سويسرا لا تهاوت في الحال ولكن سوف أعود بقوة ومستكشف مفرسة نشاطي من جديد وسوف أكتب للجميع أنشئ الرزبان .. وسوف أدرس في المرحلة القادمة نوعية النشاط الذي أمارسه في نطاق القانون بل إنني أفكر في إصدار نشاطي للفرج ولكن لأهم الآن الانتهاء من هذه المرحلة

تأمل ان تكون الأيام القادمة جديدة
العرض بالشراء وإن حدث هذا فسوف
تكتشف لخطاه الحكومة في معالجة
قضية شركات توظيف الأموال .. بل ..
وسأتحققها في النشاط الاقتصادي
علمه وإن حدث العكس سيكتل الله
بكلودين



المصر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٠

محامي الريان يعد بتسديد كل المستحقات قبل مارس !

وكتبت مصادر مسئولة أن المفترضين كانوا يشتطون للشراء منذ أكثر من عام ، ولهم انتظروا حتى تزيد قيمة الأصول ، يملكون حقوق المودعين .

والس محامي الريان أن هدف المفترضين : أولا : رد أموال المودعين مهما بلغت قيمتها ، وثانيا : إنهاء قضية الريان بإسقاط التهم الموجهة إليه .

وعلمت ، الأهرام ، أن هناك خلافا لم يصمم بعد بشأن مطلب إدارة الأصول الإشراف على البيع حتى نهائيه . كما

يبحث التنازل للعلم المستشار جمال شومان مذكرة محامي الريان برد كل

حقوق الريان لدى الغير سواء مؤسسات أو هيئات أو أفراد .

وكتبت إدارة التفتيش في النيابة قرارات عدم إمكانية ذلك واعتبرته نوعا من

المزاولة لأن هذه المبالغ مازالت بعضها محل تحقيق في القضايا المنظورة أمام

المحكمة وتم تحقيقها .

ومن ناحية أخرى ، علمت ، الأهرام ، أن الحكومة قررت تجميد مبالغ ٩٨

شركة توظيف أموال لم تلتزم ببرامجها الخاصة برد الأموال للمودعين ، وذلك

حتى يتم الانتهاء من اتخاذ كل الإجراءات والاتفاق على الشروط

الخاصة بتنفيذ المشروع الذي تقدم به محامي الريان .

وكتبت الحكومة قد أصدرت تعليماتها إلى هيئة سوق المال بتأجيل

التحقيق في نحو ٢٢ ألف شكوى شكوى تقديمها المودعين في ٩٨ شركة توظيف

أموال منها ٢٢ شركة تقدمت بالفعل إلى الهيئة ببرامج التوظيف أو ضمانها و ٦٦

شركة لم تلتزم الهيئة منها أية معلومات عن مركزها المالية .

كتب فروت شلبي ومحمد الحضري : صرح محمد نبيه رشك محامي آل

الريان ، الأهرام ، أنه سيبدأ كل

استحقاقات المودعين قبل انتهاء المدة التي أعطتها له المحكمة والتي تنتهي في

٢٢ مارس القادم . وقال أنه سيبدأ أموال المودعين لدى أحد البنوك

مضمونة بضمان تحوي على الأسماء والمبالغ المستحقة على أن تسلم

لصاحبها مباشرة وأضيف أن المسئلة النقدية ستكون جاهزة فور الانتهاء من

اعداد عقد الوعد بالبيع إلى الجهات التي طرحت شراء أصول الريان .

وعلمت ، الأهرام ، أن الأرباح التي صرفت قبل أول يناير ١٩٨٧ أن يتم

خصمها من أوصول الودائع ، ومن لم يصرف أرباحا ستضاف إلى رصيد

مستحقاته ، أما الأرباح التي صرفت بعد هذا التاريخ سوف يتم خصمها .

والمصدر الدكتور علف صديقي رئيس مجلس الوزراء تعليمات بشأن

الموضوع على أن تكون أولوية الشراء للمصريين وله عقد اجتماع خاص لهذا

الفرع .

وفي جوان سريع مع أحمد الريان تحفظ بشدة في الإصرار عن هوية

المستثمرين وتكفي بالقول أنهم مجموعة اقتصادية تتخلف لغرض

الاستثمار .

وعلمت ، الأهرام ، أن قائمة المفترضين تضم ٢٠ مجموعة اقتصادية

وخصصة بينها مؤسسة مالية عربية كبيرة لها نشاط معروف في مجال

تحويلات مدخرات المصريين ولها وضع خاص في البنوك المصرية .

[البقية ص ١١]



المصدر : **أخبر ساعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **٣٠ يوليو ١٩٩٠**

التفاصيل الكاملة لصفقة بيع الريان

١٥٠٠ مليون جنيه لشركات الريان .. والمشتري مجهول ؟! هيئة سوق المال رحبت بالصفقة داخل المحكمة والنيابة تعلن تحفظها

ما هي تفاصيل « صفقة » بيع الريان ؟ هل هي صفقة حقيقية ستعيد الروح والامل الى ثلاثة ملايين مواطن على الاقل هم اسر وعائلات ١٨٧ ألف مودع وضمو تحويشة العمر لدى الريان سعيا وراء حلم الأرياح الطليقة .. أم انها « قبيلة نخاع » يفجرها الدفاع لكسب مزيد من الوقت ويعدما ينتهي كل شيء بسحب العرض « المجهول » بشراء ممتلكات الريان بملئيل ونصف المليار جنيه بحجة عدم اتفاق وجهات النظر ؟ .. من الذي يقف وراء هذه الصفقة هل هو فرد أم مجموعة ؟ هل هم مصريون أم عرب أم اجانب ؟ ولماذا يصير الدفاع على فرض السرية على أسماء المشتريين ... ؟
فلذا يجند الدفاع رد الأموال للمودعين بعد عشرة شهور من اتمام الاتفاق ؟ وما هو قيمة ما سيتم رده للمودع هل هو قيمة وبيعته بالكامل .. أم سيتم خصم ما تلقاه من ارباح طوال السنوات التي تعامل فيها مع شركة الريان ..

● **سيد عبدالقادر - محمد صلاح الزهار**



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

الموقف العام بعد أيام من الإعلان عن الصلقة في جلسة يوم الاثنين ٢٢ مايو مختلف .. الدكتور محمد حسن فتح النور اعان امام المحكمة يوم الأحد الماضي ترحيمة بالعرض .. وبإي عرض يحقق مصالح المودعين ولكنه رفض ، الاصحاح ، عن حقيقة اعلانه هذا .. هل هو تفلل حقيقي ، أم أنها رغبة في سد باب المخورة على الدفاع ..

الإدعاء ممثلاً في المستشار سامر برويش مدير إدارة التخطيط بمكتب النائب العام اعان في المحكمة أن تفلله بالعرض ما زال تفللاً مشوباً بالخطر .. ولكنه قال أنه ، ألح لخصم المدعى أن يوضع مبلغ قدره في حساب خاص لضمان المدعى .. ولكنه عد مرة أخرى وهلمو المدعى وقال أنه ، يبدو ، ولته لا يستند للحقيقة وأبدى مخاوفه من أن يكون هدف الدفاع هو التضييق فقط وكسب مزيد من الوقت .. على مستوى المودعين .. وخاصة الذين يوظفون على مشور للجنشات .. فإن التفلل سيضر عليهم في الأيام الأولى ، ولنضمه سرعان ما بدأوا يتساقطون في لفق عن التفاصيل الصغيرة .. متى .. وكيف تزد البنا أموالنا .. وهل تزد بالتكاليف أم نخس منها الأرباح .. التي فوجئوا في الأيام الأخيرة بأنها أصبحت ، سلفاً ،

أما الدفاع فهو الوحيد الذي يتسهم دائماً لأنه أصبح معط الأناظر والأصواء .. وطناً استمر الغفوس حول الشئ الحقيقي .. هذا إذا كان هناك مشي بالفضل .. فإنه سيقل يتحدث ويحدث ويسال الصنفين والموظفين فيجب ولا يجد أمامه إلا أذناً صاغية .. !!

كانت جلستنا هذا الأسبوع مخصصتين لسماع شهود الاتبات في القضية على رأسهم رئيس هيئة سوق المال وأعضاء اللجنة التي تولت حصر المركز المالي وممتلكات البرين ولكن مرة أخرى يتمال سماع شهود الاتبات بسبب مطلب الدفاع .. التي رلعت من حرارة جلستى الأحد والاثنين الماضيين ..

هبة المركز المالي

في البداية يتحدث الدفاع وينت قضية عامة .. فيقول : المتهمون مضمون للمحكمة ببناء على المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (قانون تلاك الأموال) والتي تعال كل من تلقى أموالاً على خلاف ما حده القانون أو امتنع عن رد الأموال المستحقة للمودعين .. وحده العقوبة بالسجن أو الغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد عما تملكه من أموال أو ما هو مستحق منه .. وقالت المادة أن الذي يرد الأموال المستحقة : فإنه تسلط عنه العقوبة ..

وما بداية لتساقط هل من بين أوراق الدعوى تحديد مانع جامع للأموال المستحقة والواجب على المحكمة أن تحكم بردها ؟ هل تملك النيابة لجنة

بحسب هذه الأموال .. وهل غلت اللجنة اليمين للقانونية قبل أن تقوم بدمتها ؟ ثم إن عملية تقدير المبالغ تمت بناء على تقارير كتبتها أجهزة مختلفة .. وهل هو قل أي شخص أن الريان مبن بكذا بصق على كلامه ..

وأثار الدفاع بقطة أخرى خاصة بالعقود المبرمة بين المودعين والريان وقال يجب على المحكمة أن تبحث العلاقة القانونية هذه بين المودعين وبين الشركة والتي بناء عليها تم شراء عقارات وشركات ..

وقال أن قرار الأحالة قدر للبلاغ التي حصل عليها الريان من المودعين هي مليار ونصف المليار أي ١٥٠٠ مليون جنيه تم تحصيلها كالتالي : ٧٠٠ مليون جنيه مصري و ٣٧٥ مليون دولار .. وتبسيط كيف حسب لجمال المبلغ وحل أي معيار .. وعلى أي سعر للدولار فالفكرة تعمل منذ عام ٧٦ عندما كل سعر الدولار ٨٠ ليرة ويات للتخطيط سعره ٣٢٤ ليرة وقال أن هذا الفرق في السعر يحقق فرلاً في قيمة المبلغ فيمت لا تقل عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ مليون جنيه ..

وطالب الدفاع من المحكمة بتصور حكم نهديى بتكليف لجنة من البنك المركزي تقوم بفحص أوراق الشركة وميزانيتها وتحصيل المال المصدق محل للمحكمة تحديداً مالياً مؤيداً بالاستناد من واقع أوراق الدعوى وحتى يمكن للدفاع مناقشة الشهود على ضوء هذا التقرير وتنفيذ على الوثيقة المحرر بين المودعين والشركة وهل بصحت الحقوق التي تملكها للمودعين وسند الخصم وهل المبلغ الذي يقال أنه ١٥٠٠ مليون جنيه (قيمة ما تملكه الريان من المودعين كما جاء في قرار الأحالة) هو حصيلة له ٧٠٠ مليون جنيه و ٣٧٥ مليون دولار خصم منها بمبلغ المودعين الذين سحبوا حقوقهم في فترات متعاقبة خلال سبعة أعوام أم إن هذا المبلغ هو حصيلة ما تم إيداعه في الشركة وحتى الآن ..

ويوجه ممثل الادعاء المستشار سامر برويش مدير إدارة التخطيط بمكتب النائب العام الدفاع بالقوله أنه كانت هناك لفظة لجنة هي التي تمت بحصر أموال الريان ومركزه المال وأنها حلت اليمين أمام محمد شيرين بكس نيابة الشئون المالية والتجارية (سابقاً) الذي حقق مع الريان في البداية .. وإن هذه اللجنة كانت مكونة من عشرة أفراد منهم محاسبان رشدهما للجهاز المركزي للمحاسبة وإضيق لهما التال يد ذلك وأن كان من أعضاء البنك المركزي التخصصيين وأن كان من أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبة وأن كان من الإدارة العامة للخزائر بوزارة الاقتصاد .. وأنهم اقوا بجهد كبير حدوا بعده تحديداً مالياً جاسما



النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

المصدر : **أحز ساءة**

التاريخ : **٣٠ - ١٩٩٠**

وفي النهاية توافق المحكمة على تأجيل القضية لجلسة يوم ٢١ يونيو المقبل وتطلب من هيئة سوق المال تقديم التقرير المطلوب من الدفاع عن موقف جميع شركات توكيف الأموال والشركات التي رفعت أوضاعها والتي لم توافق وتواريخ تقديمها للمراكز المالية .. وتسليم هذا كغلاف للملف فوراً .. كذلك طلبت المحكمة كلاً من المحاسب الآلي بهيئة سوق المال بيان أرصدة جميع المورعين ..

التحصيل الكاذبة اصطف بيع الريان

وإن تحدث محمد رشاد نبيه محامي الريان الذي تقدم للمحكمة بمعرض بيع الريان لأغلب على كل

للتساؤلات التي جعلتها اليد « لفر ساعة .. والتي تقرر على السنة ثلاثة ملايين مواطن هم أسر وعائلات ١٨٧ مودع لدى الريان ..

للبداية كانت مطابقة جديدة يعادها محامي الريان عندما يقول إن أحمد توفيق عبدالحق أو شقيق محمد أو والدهما لم يكونوا يعرفوا أي شيء عن صفقة البيع قبل الجلسة وأن المشترين كانوا يظنون به منذ سبعة شهور حيث تم التفاوض معهم على شراء أصول الريان .. وأنهم سمعوا بالمعرض لأول مرة قبل بداية الجلسة التي أعلن فيها العرض وأنه خسر وأبلغهم في عدة دقائق لأعلنوا موافقتهم فتوجه بعرضه للمحكمة ..

وإن يذكر رشاد نبيه كيف كان يتصل بالمشترين دون علم الريان وعلى أي شيء كان يتفاوض معهم ما دام أن الريان لم يكونوا يعرفوا أي شيء ..! ثم لهم أنه يتحدث عن بداية معرفته بالريان فيقول إنها بدأت بالصدفة عندما صحت سيارة نقل خاصة بشركتهم سيارة بنت محامي زميل لهم (أحمد الأخرى المحامي) فقتل بهم فأمروا استمداهم دفع تكليف تصليحها وقال له أحمد صلحها وسأدفع لك التكاليف ويقابل دفع محمد رشاد نبيه ٣٧٠٠ جنيه وأخذ من المحامي وابنته مخصصة لكن لعدم توافيق لم يدفع له أبلغ حتى الآن .. وقال : (إذا كان دفع لي أبلغ لم لا ..) وقال : قبل هذا العرض كانت كل علاقتي بالقضية انني أترافع عن المتهمين الصليح والثامن وحتى أبدا موضوع البيع كنت محصور في المتهمين الثلاثة الأوائل ..

● ونسأله : هل اشتروا مسروبون أو اجتب ؟ — قبل أن يتحدث علنياً في هذه القضية علينا أن نعرف أن القنونة لا يبيع لأجنبي تمهك مثل هذه العبارات بشكل فردي وإنما يمكن من خلال شركة استمداً بها مسروبون واجتب .. وتكون هيئة الاستثمار قد وافقت عليها من قبل ثم لماذا بالمعرض لكس لن المشتري الذي يدفع ملياراً ونصف المليار

كل ما يطلبه الدفاع .. وأنه من بين شهود الأليات الذين مستشعن لهم اللجنة بعض من أعضاء هذه اللجنة ..

وأجر ممثل الادعاء قضية عندما أعلن أن هذه اللجنة قد أعدت تقريراً ملخصاً عن معلومات المركز المالي لشركات الريان .. فسأل الدفاع بحد : وإين هذا التقرير .. أنه ليس بين أوراق القضية ؟ فقال ممثل الادعاء : سأسلمه غداً لهيئة المحكمة حيث لا توجد غير نسخة واحدة منه لدى .. فلا حدث تأخر في تسليمه وتم تسليمه بالمثل بعد انتهاء إقرار الإحالة في القضية ..

وسأل الدفاع كيف يتأخر تسليم مستند هام في القضية في منتصف شهر نوفمبر الماضي عندما بدأ نقل القضية إلى الآن .. وحاول الادعاء أن يوضح أن هذا التقرير ملخص للتفصيل جاء بأوراق الدعوى .. وأنه لا أهمية له وأنه سيسلمه في اليوم التالي بعد تصويبه ولكن هذا التقرير يتسبب في تأجيل القضية مرتين مرة مدة ٢٤ ساعة لمحج تصويبه والمرة الثانية حتى يوم ٢١ يونيو المقبل حتى يتسنى للدفاع الوقت الكافي للاطلاع عليه .. ويجب الدفاع وبعد هذه المرة على أن تقدم هيئة المال كغلاف يتضمن عدد شركات توكيف الأموال العاملة في مجال الأموال العامة في مصر وعدد الشركات التي رفعت أوضاعها وكذلك التي لم توافق أوضاعها .. ولتاريخ الخطأ كل شركة لهيئة سوق المال بالمركز المالي الخاص بها وكذلك تاريخ تقديمها لهذا المركز المالي وإيضاً الأسباب التي أدت إلى أمثال بعض هذه الشركات أنه قنونيته والتنظيم الخاطئ بالهيئة بالمعرض التي لم تخطر بتوفيق أوضاعها أو التي أخطأ ..

وهذا الخطأ يطلب به لعدم الريان من أول جلسة ويطلب به الدفاع عنه بزعم أن هناك اضطهاداً ما للمركبة الريان مؤن للشركات الأخرى وإن كل الدفاع صراحة في الجلسة : تريد أن تعرف ما هي الحكاية إن هناك شركات لم توافق أوضاعها وأعطيت مهلة لعمام أو عشرين ولشري القبض على اصحابها بعد انتهاء مهلة التوفيق بساعة واحدة .. وشركات حوات لمحكمة الجيم ولشري لمحكمة الجنحيات فعل أي أساس تتم التفرقة .. كذلك طلب الدفاع من المحكمة نفس الخطأ الذي طلبه لعدم الريان من الجلسة الأولى وهو الاستعلاء عن طريق التفتية من ستة بنوك عن رصيد كل من أحمد وأخفى توفيق عبدالحق من عام ٧٨ إلى عام ٨٢ لبيان المبالغ الكوعدة في حساباتها والجهات التحول منها هذه المبالغ وقمتها سواء كن حساباً بالعملة المصرية أو بالعملة الأجنبية ..



النشر : الخدمات الصحفية والإعلاميات

كبد أن يكون لوجيتيا هل المصريين لا يكون
أموالا .. هل تعلم أن المصريين بالخارج إيداعات
تقدر بـ ٤٢ مليار جنيه ..

● وما الحكمة في فرض السرية على أسماء
المشتريين ؟

— القلقون يسمح بهذا .. وما دام القلقون
يسمح بهذا فلا يجب أن نحاسب ما الحكمة ..
لا يمكن أن يؤدي ظهور المشتري في هذا الوقت
للأزمة المصطفة ..

● ماذا تعني بهذا ؟
— ألا يمكن أن يكون هناك طرف من مصلحة دم
لنظام عملية البيع ويسعى للاتصال بالمشتري
والضغط عليه ..

● وما الذي يضمن أن المشتريين الذين تحدثت
عليهم أن يتراجعوا في عرضهم ؟ هل هناك بينك
وبينهم عقد ؟

— لا لا أعرف لماذا يشتك الناس في كل شيء
ويشكلون لتقصيرهم بالتعامل الكثيرة .. القضية
أن هؤلاء المشتريين سيشترون ويبيعون وهذا هو
الذي يضمن لنظام المصلحة ..

● تقول أن عملية الرد لأموال المودعين ستكون
عسيرة شهور كاملة ألا ترى أنها فترة طويلة ؟
— لو لا أنك من ثلاثة شهور على الأقل إلى خمسة

سبتمبرها المهندسون والمهندسون المصريين
المقدرات والممتلكات والأراضي الخاصة بالرياح كان
كل قطعة أرض أو عمار لابد أن تصد وتكون
مواصفاتها قبل أي عملية بيع وشراء وتكون هذه
للمواصلات في عقود البيع والشراء .. وبعد ذلك

مستغرقين عملية رد الأموال حوالي خمسة شهور
وهذا وقت غير طويل لأن لدينا ١٨٧ ألف مودع ..
أي أننا سنرد بمعدل حوالي ٣٥ ألف مودع كل شهر
أي ١٢٠٠ مودع كل يوم ..

● ما الذي ستزودونه بالتصديق للمودع .. هل هو
اصل وبيعه .. أم شخصيون ما تكلفه من
الأرباح على أنها سلف ؟

— الحكمة هي التي ستحدد كم ستعقد للمودع
وهل ستخصص الأرباح أم لا .. هي التي ستقول هل
ما تدر صرله من أرباح شطاً تقسم من اصل
وبيعه أم لا .. للحكمة هي التي ستحدد بعد
مناقشتها ومدى لادها ويؤمن مستشار أراء الحكمة
بالضغط .. لكن ليست العبرة بما يقوله سوق المال
أو مجلس الوزراء أو وزارة الاقتصاد
أو أي جهة ..

● أيا أن الحكمة مستخدم في النهاية ما يستحقه كل

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠

مودع والمشتري عليه أن يتخذ هذا .. والمشتري
حدد ملياراً ونصف المليار كحد أدنى وليس كحد
أقصى أي أنه لو ثبت أن للمودعين أكثر من هذا
ستقلبه ولكن قرار الإحالة حدد أنه تكافى ملياراً
ونصف المليار فقط من المودعين ؟

● ولو كان ليبلغ المطلوب أقل من مليار ونصف
للمليار .. فهل مسؤول الزيادة أو باقي الثمن الذي
سيقلبه المشتري للرياح ؟

— لا أعرف هل ستكون هناك زيادة أم لا .. لكن
اعتقد أن ما يمكن أن يتقلبه الرياح ستقلبه
الضرائب التي فرضت على الرياح على حد علمي وأكثر
من ٥٠٠ مليون جنيه ..

● يقول المودعون أن أموالهم متجمدة منذ
حوال عامين .. وهي تستحق أرباحاً من تلك الفترة
أما هو موقف المشتري من هذا ؟ وهل سيتم دفع
هذه الفوائد من الفلاس ؟

— للمودعون .. كانوا على لابين ربع فلوهم ،
ونحن (المشتري) ضمتهم لهم أن يخالوا
أموالهم .. فهل تستألفي بعد ذلك من الفلاس ..
فيهم عند شركات أخرى من التي وفقت لأوضاعها
يلتفون أموالهم مكررة وعمل غس أو عشر
سنتين ..

أين العقود ؟

وسأل محمد راشد شيبه الحامي : وما الذي
تطهيه بالتحديد من أجل العمل على التسير بسرعة في
إجراءات التصفاء ؟

أجاب :
— هناك فوراً جهة لابد من التوافق بين يدي
أي مشتر أنتم لعمل عملية الشراء .. وهي أوراق
لا يمكن أن تتم أي عملية بيع وشراء بدونها
وهي :

أولاً : صور عقود شركة الرياح لتسليمه .. لأن
المطويع هي التي ستوفر في بنودها من الذي يصفه
حق تصفية هذه الشركات ومن الذي يستطيع أن
يبيعها وهؤلاء هم الذين ستعامل معهم ..
ثانياً : صور عقود شركة التوسيع للناس
التصديق المصلحة ..

ثالثاً : عقود ملكية املاك الرياح من أراضي
وعقارات .. لأن كمنك عقود مسجلة وعقوداً عينية
وهذه عقود باسم الشركة وأخرى باسم أحمد
أو محمد أو فاسي .. وطبعاً عملية البيع والشراء
ستختلف حسب طبيعة الملك ..

رابعاً : عقود الشركات المملوكة أو التي يساهم
فيها الرياحين خارج مصر لأن العرض الذي قدمناه
يتضمن شراء ممتلكات الرياح داخل مصر وخارجها
ومن هذه العقود مستعرف من هو الشريك في الخارج
وهل للشريكين في هذه العقود : شركة الرياح
أو واحد من الأخوة .. وستحدد أيضاً طريقة
التفويض .. من هذه الشركة .. حتى يتم إحلال
المشتريين محل الرياح ..



المصدر: أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ مايو ١٩٩٠

● هناك من يقول إن المشتريين سمويون ..
وهناك من يقول إنهم لجانبي وهناك من يبيع بذلك
أسماء المشتريين فهناك من يقول إنه الخبيث متفاجئ
كامل .. لو مؤسسة الشيكاتى السموية .. وهناك
من يقول إنهم لجانبي ؟ ولماذا لا يتم البيع فوراً ؟
— إن الفكر أكثر مما ذكرت ولقد سمعت العديد
من الأسماء وكل الأسماء التي طرحت إلى حقيقة
وهي مجرد تخمينات .. بل هناك من قال أنني الذي
سأفكر فيها لنفسى وهناك من قال إنها شركة مملوكة
للأرمان لتقسيمهم .. وهذه كلها تخمينات مبنية
على أرائها ..

لما لماذا لا يتم الصفقة فوراً فكيف يتم البيع
دون الاتفاق على الشروط وتحديد ما سيتم بيعه ..
ونحن لثنا أننا سنحظى الأموال للمودعين وليس
الحكومة لأنه بانتهاج مشكلة المودعين أن تكون
هذه مشكلة قانونية أمام الرول .. والأموال التي
سيحصلونها جافزة كما قلت وسيتم تحويلها من
الخارج فوراً فور التمام الصفقة ، وإن يتم تحويل
أي مبلغ قبل ذلك ولو بيوم واحد ..

ويستأهل محمد والمه نبيه : هل تعرف كم تحقق
وديمة قيمتها مليون ونصف المليار من أرباح إذا
أودعت في البنوك لمدة يوم واحد أنه مبلغ كبير ..
ويريد المبلغ أن يؤكد عدم ثبوت اتهام الرمان
بقتلاب في أموال المودعين فيقول إن النتيجة أكدت
في قرار الإحالة أنه تكافى ملياراً ونصف المليار
(١٥٠٠ مليون جنيه .. تم تحصيلها كغشال :



المصدر: ج ١ جزء ٩

النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

التاريخ: ٣٠ مايو ١٩٩٠

من وراء صفة الريان

٧٠٠ مليون جنيه مصري و٣٧٥ مليون بالعملة الأمريكية أو بالعملة المحلية (وإن أصول الريان التي لم التفتت عليها لا يسوى إلا ٣٠٠ مليون جنيه وعلى هذا يتيمونه بتبديد الفارق وهو ١٢٠٠ مليون جنيه ..!!

ولكن بحسبة الدفاع أن الريان لم يبدد شيئاً بل أنه يملك أكثر مما أخذ من ودائع ويقدم حسبه فيقول:

— ثبت من الأوراق أن الريان صرف أرباحها قدرها ٩٠٠ مليون جنيه للمودعين طوال فترة عمل الشركة وله ٢٩٠ مليون جنيه مبرور مضمونة ومشكوك في تسديدها .. وهي الفجوة التي ملأها لجهات مختلفة .. بالإضافة إلى الـ ٥٠٠ مليون جنيه فرق العملة الذي شمره الدفاع وهو الفرق بين سعر الدولار الذي قرره البنك وقت التغطية (٢٢٤ قرشاً) والسعر الرسمي وقت توالي الإبداعات .. وإذا أضفنا إلى ذلك الـ ٣٠٠ مليون قيمة الأصول الموجودة والتي اقتبستها أنشبة يكون الإجمالي ١٩٩٠ مليون جنيه وهو أكثر من الدائع الذي تلقاه بالفعل ..

ولكن هذه الحسبة بالطبع تبدو « صجيبة » من وجهة نظر أطراف أخرى مستقلة هل تمثل الـ ٩٠٠ مليون التي صرفت كإرباح من بين الأصول وهي تشكل الفرق الأسفل من بين الأصول .. ؟

حول الجلسات

● الحوار بين المستشار سامر درويش مدير إدارة التغطية وأحد ممثلي الادعاء والمحامي محمد رشاد نبيه تحول إلى ما يشبه معارعة التذوق .. الاتهام .. والاتهام .. بعدم الجدية .. والاتهام بالتقصير في الإجراءات الدعوى .. والاتهام باستغلال الصحافة لنقل وجهة النظر .. كل هذه اتهامات تتنقل بالتبادل بينهما بلا ملل أو كل ..

● سؤال من ملأه الصحافة إثر الفضول .. وسأل الدفاع .. السؤال موجه إلى محمد رشاد نبيه المحامي الذي تقدم بمرشحة صفقة البيع .. السؤال بالتحديد : ما هي التحليل أو عيوبك من هذه الصفقة ؟ ضحك المحامي وقال : بس هي لقم .. طمأنته ١٪ وهي الآن صولة يمكن تكسبها في صفقة قيمتها مليار ونصف المليار ويتبلغ ١٥ مليون جنيه .. !!

كلمات ملأية للجميع في الجلسة التي خصصتها المحكمة لمناقشة عرض الدفاع .. تقدم أحد المحامين للمحكمة بخطاب من الشجع

الشعراوى الموجود بالخارج يتكلم فيه المحكمة بقبول العرض مسجلة منها في وضع حد للمساءلة المودعين .. قال المحامي أن الشجع الشعراوى اتصل به تليفونيا من الخارج بعد متابعيه للجرائد ووسائل الاعلام العلنية التي نقلت خبر تقدم الدفاع بعرض لتسوية الأزمة .. وكلفه بتوصيل خطاب للمحكمة يناقشها الموقف على العرض ..

● استندت المناقشة بين المحكمة وبين الدفاع في الجلسة الأخيرة .. أظنت المحكمة عن بداية الاستماع لشهود الاتهام .. ثلر الدفاع وطبق المحكمة بالتأجيل وعدم سماع الشهود وإذا سوف يتسمعون من القضية وقالوا أن تقرير النيابة الذي أعتمه عن المركز المالي لم يطلع عليه الدفاع ..

بعدت المحكمة الجلسة وعملت بعد لندولة لتعلن تكجيل نظر القضية لجلسة ٢١ يونيو القادم ..

● خلال مناقشة العرض الذي تقدم به رشاد نبيه المحامي لتسوية أزمة المودعين حاول الترويج بأن هذا العرض هو الحل الأمثل لأزمة المودعين .. وقال أن القانون تنال الأصول الذي يحكم الريان بمقتضى حكمه بنص على أنه في حالة الإفلاس يحكم عليه بالسجن والغرامة وهذه الغرامة تنظر قيمتها بضعف لجمال ما تلتزمه ولذلك تصل الغرامة إلى ٢ مليارات جنيه ثم تأتي بعد ذلك الزايمه برد الإبداعات وسوف تقوم المحكمة باستيفاء الغرامة أولاً وبذلك لن يتبقى شيء للمودعين .. فعرضه أحمد الرئيس رئيس النيابة وقال أن هذا التصريح خاطيء وإذا صدر حكم بالإفلاس سوف يستوفى الإبداعات أولاً ..



المصدر : الد. م. م. م.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٠



ملاحظات كاتب فرنسي

يلاحظ الآن روسيون في كتبه ، شركات توظيف الأموال والانفتاح الاقتصادي ، مجموعة من الملاحظات التي يتصل بعضها بالظاهرة ذاتها ، أو يتصل بطبيعة الشركات التي اعتبرت شركات توظيف أموال وهي ليست كذلك ، أو يتصل بالفلان الذي صدر بشأنها .

بالول عن الظاهرة : نظرا لحجم ظاهرة شركات توظيف الأموال والمكانة التي اكتسبتها في الاقتصاد المصري منذ بداية الثمانينات ، لايسعنا إلا أن نتجسس من فطل المراقبين في التوصل إل حد أدنى من الانطلاق حول البيانات الأساسية التي تخص هذه الشركات وتعمل صورة واضحة عن انشطتها ... فلا توجد حتى الوقت الراهن بيانات دقيقة نستطيع الاعتماد عليها لتقديم هذه الظاهرة تقييما موضوعيا غير منحاز لها أو ضدها ... أن حجم الإبداعات غير معروف بالتحديد .. وعدد المودعين فيها غير معروف بالضبط .

ايضا يلاحظ المحلل الفرنسي ان هيئة سوق المال لم تراعى الاسباب الاقتصادية في توصيف الشركات وانما استسلمت للضباب السيسية كما هو الحال في احدى دور النشر التي تعتبر من أكثر الناشرين نشاطا في السوق المصرية اذ تنشر في المتوسط كتابا كل اسبوع ، على حين لايتجاوز رأس مالها المعلن ٢٠ ألف جنيه ، والتي يعتبر لجوؤها إلى أموال خارجية في شكل شركات استوبا عابيا لتمويل نشاطها .

ايضا يلاحظ الكاتب الفرنسي ان اصدار القانون الخاص بشركات توظيف الأموال يبدو كمصولة تحمل في طياتها تناقضا .

اذ تسعى الدولة لغرض رقابي يمكن وصفها بأنها ترجع الى فترة ما قبل الانفتاح على انشطة تولدت عن الانفتاح .

وقد اغضب هذا المعارضين والمؤيدين لشغل الدولة في المجال الاقتصادي على السواء .

وقد تميزت هذه القوانين بسمة اساسية وهي اعدادها لاجهزة تنفيذية تنظر الى المسائل بنظرة جزئية ، وتسمى من خلالها الى السيطرة واحكام قبضة الرأوس والبيروقراطية على شئون الاستثمار والمطاطح الخاص المنتج ، يقصد هيئة المال .

أحمد بهجت



المسيرة : المصير :

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متابعة لمحنة الرومان :

تسليم شيكات المودعين للحيابة

في ٢٠ مارس القادم

لاخصم سوى الـ ٢٪ التي
صرنوها عام ٨٨

كتب - مختار عبدالعالم ومصمود نوال :

لليوم الرابع على التوالي .. تواصل جريدة المساء نشر الجدي في صفقة القرن المثيرين .. صفته بيع ممتلكات وأصول شركات اربان لمشتريين مصريين مجهولين يستلمهم ويتحدث باسمهم المحامي محمد رشاد لبيب .

وليس تصريحات خاصة « للمساء » أكد مسئول المشتريين انه سيبدأ للتخصيص لتحرير الشيكات

باسماء المودعين اعتبارا من ١٥ يونيو القادم بعد ان يكون قد تسلم الكشوف الخاصة بالمودعين وصددهم

١٨٢ ألف مودع من قنيطرة في مودع اقصاد ١٤ يونيو . قال انه سيتم رد الاموال نقدا وان ترد أية اموال لهم في



المستشار : محمود خالد

وكند على ان الاموال ستنتى باسمه شخصيا وليسوت باسماء المودعين . انضف ان المجموعة الاقتصادية المصرية التي تصف وراء شراء هذه

الصفقة قد درست احصائية جيدا من مختلف جوانبها وردود الافعال المحتملة لذلك ووضعت لكل فعل رد فعل اقوم بتنفيذه حريا حتى يتحقق النجاح للصفقة .. ووصفهم بأنهم جنود مجهولون يبدلون لخدمة بلدهم .

وقال ان ما يهدفون اليه من وراء ذلك العمل هو توجيه رسالة من شعب مصر للعالم ليجع بأن المصريين همما اختلقوا قاتهم فليدرون على حل مشاكلهم والارتفاع فوق الخلافات وقت الضرورة وان الائتلاء لمصر اوى من اى شيء اخر .

القنيطرة (٢٠ ص١)



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الحسابات

التاريخ:

٢٠١٩

- اضاف ان الهدف الاكبر من وراء التصفية ايضا هو يتم الحصول على ٦٠٠ مليون دولار في البلاك تحاقق رواج اقتصادي.
- ممتلكات جنودة
- واصل انه قد اكتشف وجود ممتلكات جنودة للريان حيث

كتصل به صباح أمس أحد الموقوفين من أسوان طلبا شراء حقل مملوكه للريان هناك بمبلغ ٢٨٠ ألف جنيه وعندما عاد اكتشف حصر الممتلكات المكنم من الدفينة لم يجد هذا الحقل ملكا له

ولقد رشاد نبيه ان كلا من الممثل القانوني والممثل الفني للمشتريين ان يتقاضيا أي مبررات من الدفينة وان يتم تحميل المبالغ التي سيكتفلها الحصر للأمانة على الطبيعة للمودعين أو الريان بل سيتمثل تلك الأموال من هم وراء هذه الصلطة وسيتجمع رشاد نبيه مساء اليوم مع المهندسين صاعد خليل رئيس المجموعة الهندسية التي ستقوم بمعالجة الممتلكات حيث سيتم عرض تقريرها عن خطة العمل التي تتضمن تقسيم ممتلكات الريان إلى مجموعات وشرف عليها عدد من المهندسين الذين سيقيمون بعمل فهرس لمحتويات كل مجموعة من العقارات والأراضي ثم يوضع برنامج زمني لتقسيم العمل طبقا لمواحد محددة

لقد المهندسين صاعد خليل ان المجموعة الهندسية سوف تبدأ عملها فنيا يوم الأربعاء القادم بحيث يبدأ بالتكثف على ممتلكات الريان في الكوادر ٢٦ طريق مصر اسكندرية الصحراوي ، ثم يلي ذلك باقي المناطق الصناعية في مختلف اتحاد الجمهورية للتأكد من وجود الأصول على الطبيعة لتوصيها في الفهرس

اضاف المهندس صاعد خليل انه سيتم للمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال عند اجتماعها صباح غد الخميس اقتراما بأن يتم برنامجا زمنيا اسبوعيا لمعالجة أصول الشركة ولا بأول من ناحية اخرى اعلنت أمس حالة

طوارئ في إدارة الكمبيوتر بمقر شركات الريان بشارع قهرم لاعداد كشوف جديدة بأسماء المودعين وارقام حساباتهم والتي رصيدهم بعد خصم ما تقاضوه من ارباح أو سلف خلال عام ٨٨ بواقع ٧ % شهريا بحيث لا تتعدى نسبة الخصم إلى الدفينة ٨ % من صافي إيرادات كل مودع .

قال حمدي عبدالعزيز المفوض العام على شركة الريان انه بالنسبة للمودعين الذين تكاسوا ماثل هذه الأرباح خلال عام ١٩٨٧ قال بخصم شيء من إيراداتهم لتفليها لتوصية هيئة سوق المال التي أصدرتها أثناء بحث المراكز المالية للشركات التي ولقت لوضاحتها

وبن المقرر ان تنتهي تلك العملية في ١٥ يونيو القادم وسوف يستعين المفوض العام على شركة الريان بأحد اخصائيه من المحاسبين الذين سيوزل اليهم هذا العمل لفترة محددة

من ناحية اخرى صرح المستشار محمود خالد رئيس محكمة الاستئناف السابق والممثل القانوني للمشتريين بأنه سيتم فتح هذا مع المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ لبحث التفاصيل المالية الخاصة بهذا البيع وكذا على ان العقد سيتمثل على بيع كل ممتلكات الريان وشركاته في الدليل والخارج وكل ما يملكه آل الريان بما

تصوير - صبره عثمان

فيها فرصته المالية والخارج سواء كتبت هذه الممتلكات والأموال مطومة لحظة توقيع العقد أو غير مطومة كضالته سيتولى صياغة عقد البيع من التواحي القانونية وسيحصل ضمير القاضي وان يكون محاميا للمشتريين ولا لاجل طرف على حساب طرف لآخر وان يعمل لصالح المشتريين على حساب البائع مطلقا وأنه اذا حدث خلاف بينه وبين الدفينة في صياغة العقود فسجلها إلى محكمين من بين رجال القضاء وان يُلجأ للمحكمة

وقال ان مهمته فوصول إلى صيغة باع فلان فلان وهذا الأمر يقتضي فحص الممتلكات والأمانات الشخصية المتعلقة عليها والإطلاع على عقود الشركات وبعد من له حق البيع حيث لا تملك الدفينة حق إصدار قرار بيع ممتلكات الريان لأنها ما زالت باسمه .. كما سيتم تحديد الممثل القانوني للريان والتدو يحق له التصرف في العقارات المملوكة لهم بصلة شخصية

واستبدان الدفينة الحسية في بيع ممتلكات أولاد أخى القصر ثم وضع شركة الريان نفسها وهل هي في حالة تصفية أم مستمر . وقال انه سيتم بعد الانتهاء من كل هذه الأمور بحث إمكانية صياغة عقد واحد يجعل البيع لم سيتم إبرام أكثر من عقد بعد الشركات والأمانات .



المصدر: الوفد

التاريخ: ٢١ أيار ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في انتظار المرحلة الأخيرة
لشركات توظيف الأموال

٩ يونيو القادم هل ينتهي آلام المودعين ؟

اقتراح

جديد

لاحل

يوزع الأعباء على الحكومة والشركات والمودعين والمواطنين

في يونيو القادم تنتهي المدة التي حددتها الحكومة لشركات توظيف الأموال التي لم تقبل توظيف أوضاعها لرد أموال المودعين .
وحسب ذلك اليوم ، فإن أعدادا كبيرة من المودعين تتردد بشكل يومي ويستمر على إدارة الأموال بجهاز المدعي الاشتراكي للاضطرار على تحويلة المعسر .
وبين الناس والرجاء ، وبين وعده الحكومة التي لا تتحقق وحلجات الناس التي لا تنتهي ، يلف المودعون في الانتظار لحوال لهم ولاقوة . فهل يحمل ٩ يونيو القادم طيفاً سراً للمودعين تضيئ الأهم التي استمرت عشرين عاماً ؟
منذ أن صدر القانون رقم ١٤٦ لعام ١٩٨٨ الخاص بتلقي الأموال ، وللمودعين بشركات توظيف الأموال يعيشون مأساة حقيقية . فهم محاصرون بكم هائل من التصريحات والوعود والبيانات التي تعطيها الحكومة وأجهزتها المالية المختلفة ويتناجون بشطب هائل شعارات التحقيق مع تلك الشركات التي لم توفّق أوضاعها والمعروف ولها للاحصاءات المعلنة أن عدد الشركات التي كانت تعمل في مجال توظيف الأموال ١٠٤ شركات بلغ حجم إيداعات المواطنين لديها نحو أربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه أودعها أكثر من ١٠ آلاف مواطن ، وقد استجابت ٦ شركات فقط للقرارات التوقيف الصادرة عن هيئة سوق المال ، وتبلغ إيداعات المواطنين بتلك الشركات حوال مليون وأربعمائة ألف جنيه ، ويترك باقي المدة لفترة يقضيها ثلاثة أرباع الإيداعات بجاني الشركات والتي تخص نحو ٢٤٥ ألف مودع وسرهم .



المصدر: **الزمن**

التاريخ: **الخميس ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل تخسر الحكومة مشاركات باختصار في المودعين ؟

تحقيق :
عماد الغزالي
محمود شلكر

خبايا المودعين ايضا
التقينا بمسيدة رفضت ذكر
اسمها تقول اننا اودعنا
٧٠٠٠ دولار وودع زوجها
سنة الالف . وعندما طلبنا
باسترداد المبلغ المستحق
لهم وجدنا ان الشركة
وعدت أموالها في حساب
واحد . وعرضت علينا
شراء بشفطت تقول
المسيدة : رفضنا ذلك
للعرض خاصة بعد ان ائنا
عن ضبط الحكومة لامتعة
صاحبة فمعدة مسروبة من

لونا لقد نزلت مسيرة محلي الريان
مستمدة شمس خيبر يديا وسلاما على القوي
المودعين بشركات الريان . حين عرض
شراء أصول شركته بمبلغ مائتي ونصف
مليون جنيه مع مجموعة من المشتريين
واستعادته ثمة أموالهم المستحقة لدى
شركته فقد ابيع هذا العرض الالف
المودعين واسرهم الذين عقدوا مملكة
قضية متفرجين بين الامل والرجاء لمدة
عشرين كلين منذ صدور القانون ١٤٦
لعام ١٩٨٨ ولذا كان هذا هو الحال
بقضية للمودعين بشركات الريان فكيف
يكون الحال بقضية الالف المودعين
بشركات الأخرى التي لم تكمل لوفيق
نواضعها خاصة وان لكافة المسألة لم
اموال المودعين تتلقى يوم ٩ يونيو
للقدم . وحتى ذلك اليوم لم اعد
كبيرة من المودعين تتردد يوميا وبشكل
منتظم تقريبا على الممر السليم بجهاز
الدعوى الاتحادي منذ الفقرة وحتى
تتمتع الليل . وهناك كالتقينا بعد
منهم ..

طلعت مصباح .. محاسب اودع ٢٥
الف جنيه بأحدى شركات توليف
الاول . ولاتي ثغر اسمها ان تلقى
الاول . هذا المبلغ هو حصيلة جميعه
من سنوات الفرية ومعه بالخارج .
يقول :
عندما طمت ان الشركات بدأت في رد
أصول المودعين اسرعت لاسترداد
ما اودعته . فوجدت الشركة خصمت
الارباح التي صرفتها عام ١٩٨٨ مع العلم
بان حيلة سوق المال اطلقت ان الارباح
لا يتم خصمها من الوديعة ولم تكلف
الشركة بذلك بل اعطتني نصيبي جزا من

صفحة سيحاجة لتعطيها قدر
لنحنا بصفة ملايين جنيهه
برغم ان اضمن اليونكر
السليحة لايتجاوز سعرها
اربعة ملايين جنيه .

وعندما طلعت اسوال على
بشكل تتردد مسائلة لبال
ضاحك الشركة . اذا لم تكن
الصفحة صحيحه يمكن ان
تشره مع آخرين في ملية
شكالة تبريد شايحة

لشركة . فتمت ٢١ مليون
جنيه . وقد حضر آل
جهاز الدعوى الاتحادي
لتوقيع عقد الشكالة . ولنا
لا هم لا في الشكالات ولا في
المسكن . لكن ماذا فعل في

الخارج قمتها عشرة ملايين دولار لصالح
الشركة . لم عرضوا علينا شراء ارض
مطريق مصر اسكندرية المصراوى بسعر
أكثر ٣٠٠ جنيه . ولنا حينها للمعينة
وجمعتها لم مسيدة وان سعر المرق بركة
للحظة لايتجاوز خمسين جنيها ورفضنا
ايضا هذا العرض فكل لنا صاحب
الشركة : اذا انتقروا قرارات الدعوى
الاتحادي فان نكروا ياي شره ومع ذلك
ضمن ان لتكثف قرارات الدعوى الاتحادي
لان ذلك اكثر مفعلا بقضية اموالنا .

● أوهم الربح السريع ●

لأنك ان الارباح الضخمة التي كانت
تصيرها شركات توليف الاموال ملكت
حافزا كبيرا لاهل المواطنين عليها .
خاصة مع الارتفاع المتزايد في الاسعار
والذي بلغت نسبته اكثر من ٤٠ ٪ في
السنوات الأخيرة . في الوقت الذي لم
تتملح فيه الفوائد التي تصرفها البنوك
للمودعين بها ١٢ ٪ . مما دفع كثيرين ان
سحب ابيادعائهم من البنوك ووضعها في
شركات التوليف .

من هؤلاء الحاج خليل برعي الذي
سحب ممتلكاته المثلث وافرما ١١ الف
جنيه من البنك وودعها بأحدى شركات
التوليف وكان يحصل منها على مبلغ ثابت
شهريا وهاذا تولف هذا كله حين الفت
المكترية للربح على أصحاب الشركة وهو
الآن بلا علة في انتظار الفرج .
التقينا ايضا بطلاة سيدات تجسد
حكاياتهم مع شركات توليف الاموال
ماسة ملايين الاسر التي راحت ضحية
هجن الحكومة واهولها الاخشافية
والاستمصرية من اساليب التوليف
المواطن . ونهب شركات التوليف
واماراتها العشوائية لكافة المخرات .
يزيى عيسى .. مدرسة . مسافر لاعرة
بالصومالية وعملت بها سنوات املا في
تحقيق الاستقرار بعد المودة خاصة بعد
ان تولى زوجها امر صراع طويل مع
المرض



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢١ مايو ١٩٩٠

وحينما علت الشرائع قطعة أرض تجارية ولكن زلزالها بمعظمها بيعهم والتخلص من مشكل الأرض والزراعة

إيداع لها

أحدى شركات تمويل

الأموال والاستفادة من الريع

الكبير الذي تصرفه، وعملت

بالنصيحة... وبالفيتي ساهلت

لقد ضاع كل شيء في لبح البحر

عديدة صالحو - ٤٥ سنة - تقول:

ورأت مشكلات قيمتها ٣٠ ألف جنيه

أودعتها بفعل كل لدى إحدى الشركات،

وعان ما حصل عليه شهريا منها يعينها

في الإنفاق على أسرته المكتوبة من أولاد

الذلة ولكن أرحتي لم تدم طويلا، فله

انتمت الحكومة على شركات تمويل

الأموال بعد أن تركتها سنوات طويلة

تحت يديها، فلا كانت الحكومة جهة

بحق في حفظ أموالنا وحقوقنا فقلنا لم

تتصرف منذ البداية.

وتضيف السيدة عليدة بغير:

من أن يوزن على الصالح مشكلة

شركات تمويل الأموال ورئيس الوزراء

إيفك في تصرفها من أن تلك الأموال

سيرة في التنازل للمودعين، ومنع عين

وذكر في التنازل تلك الأخبار السارة، وقد

طلبت من الحكومة استرداد أموال فعرضوا

في شراء جيتة وصناعة وفول وخضار

محفوظة، وقد اضطررت لشراء جيتة وهي

توشك على الانتهاء لحظتها، ولم أستطع

حتى الآن بيعها لأى سور مراكب أو

معام قضى استعيل تقول:

وضعت سبعة آلاف جنيه في إحدى

الشركات، ومنذ فترة اتصلوا بي

والخبروني أنني أحمى على أموال

يجب أن أشتري بضائع بالمبلغ، وبفعل

أشتريت أربعة مراوح كهربائية وأقم

صيني ومجموعة من البضائع، وبرغم

عدم احتياجى لهذه الأشياء فقد كنت

مفعمة بالفرح يسرع أكثر من سعر

السوق، وقد بلغ المائتين ونصف ألفا

المودعة بالفركة، أما الضيق الآخر فهو

وجود لدى الشركة وإحدى متوفلة

طما، وتضيف: الشركات التي لم توفى

أوضاعها لا يوجد لديها برنامج جديد أول

الأموال، كما أن بعض تلك الشركات

يتصرف في أصولها لصالح غير المودعين

مستفاد بذلك قانون تلقى الأموال، ويعتبر

المسحوق في النهاية هم صغار المودعين

الذلل.

● أصحاب الشركات يقولون ●

وفي وقت يمر للاستثمار وإيجها

صاحبها بالأموال المودعين لخصف عن أن

الحكومة رافقت طلب مستثمر عويشى

اعن استعداده لرفع ٤٠ مليون جنيه من

حقوق المودعين مقابل شراء بعض أصول

الشركة، والذين نادا رافقت مائة سوق

لأن هذا العرض

وبالتسبب لا يقول المودعين من أن

مشترونه من سلخ أسهمه أكبر من
أسهمه في السوق فهذا غير صحيح،
ولكن مشترون لبيع بعض الأصول
ببسي عدم وجود السيولة الكافية، وإذا
لم يحصل المودعين على حقوقهم حتى
يؤتى فيستملكون مئتي من الأصول.

● اقتراحات للحل ●

في اتجاه حل المشكلة، ويعد المبادرة
المطلقة التي تقدم بها محمد رشاد نبيه
الحاسي لحل مشكل المودعين بشركات
الريان بفرح الدكتور شوقي السيد اعطا
عاما لحل مشكل المودعين ببقاى شركات
التوكيل التي لم توفى بأوضاعها بعد.
وهو يحمل الحكومة الحاسب الأكبر من
المسؤولية حيث أن الحكومة لم تنتهه إلى
خطورة الموقف إلا بعد أن تراجعت الحملة
الإعلامية التي بمرت بعلام ماسي بـ
"أحد المعركة"، وكان وقتها إعلانا عن
"أحد السيد الريان"، وشاكت
"الحكومة" أخيرا - من خطورة تلك

الشركات على الاقتصاد القومي ومصلح
المجتمع وأموال المودعين. بعد أن تبين
المشكلات وفيرت الأموال وانتشرت
المواقف الأخلاقية الفاسدة من استغلال
الغفول والتحكم في الأسعار واحتكار
السوق وغيرها وتبنت الحكومة عين بدا

استنزاف أموال الجيوب وإجها المودعين
إداعها لدى شركات تمويل الأموال
بأصهارها القانون ١٦ لعام ١٩٨٨
والضام ببقاى الأموال، وقد أقر رئيس
هيئة سوق المال في مؤتمره الصحفي في ١٠
نوفمبر ١٩٨٨ بأنه لم يكن معروفا لدى
مكتبه عدد الشركات والأشخاص الذين
يزاولون هذا النشاط، ولأحجم مايقولونه
من أموال ونوعها وعد المودعين بكل منها
ولا مجالات استثمارها.

ونبدأ الآن في عرض أطراف الحل الذي
يقدمه الدكتور شوقي السيد الحاسي،
والذي يحد في بدايته أطراف المشكلة
وعم المودع وشركات التمويل والحكومة
وأفراد الضيق، ويبدأ لهذا التصحيح
يحدد حقوق كل طرف وإيجها، ويبدأ
بالودع، وهو يعمل مصلح فهو حتى
عليه بسبب ضيق أموال، كما أنه شارك
ببضطة فيما حدث له نتيجة جوية وراء
كسب زائف بلا جهد وتركه أوعية
للتوظيف والاضطر الرسمية والحرف
بها، ولهذا فهو يتحمل جانيا كبيرا من
المسؤولية، وعليه أن يتحمل غراما من ماله
المودع، ويقترح الحل أن يكون هذا الخرم
بنسبة ٢٥٪ من اداعته، ويمكن تقسيم
للمودعين حسب أوضاعهم وشركاتهم
الاقتصادية والمالية، وبالنسبة لشركات
التمويل، فمنها الجاني الحقيقي والمهم
الأول الذي يلزم بمسئله ومصلحته هو
ومن شركة معه في التعمم والاستغلال
ولهذا فإن النشاط والاستيلاء على أموال

مصاريف وتوزيع ومن سول لهم وشرك
معهم وأبج ضرورة قوية والقانونية،
لأنها في حقها أموال المودعين، وفي
شوء المصالحات المخطومة فإن جلة ماله
الأصول تبلغ ٢٥٪ من اداعات
المودعين.

أما الحكومة فإن مسؤوليتها كبيرة لأنها
برغم إيجها الرقابية للتصديق فركت
للشكة نمو وشتمت تحت بصورها ولم
تتدرك إلا مؤخرا جدا، ولهذا فإن عليها
أولا: التصديق للأموال تلك الشركات
والأصول والتصرف فيها بمصلحتها لا في

الخبرها، ويلى من من الجهد وجسن
للتصرف وهي تدلل ٢٥٪.

ثانيا: أن تتحمل ٢٥٪ من تلك المبالغ
تسديدا للمودعين وعلى أجل وحسب
شركتها وأوضاعها شركه، ويسمح أن شير
هذا البلد من خلال أى مورد من موارد
التي هي حوال ٨٠٠ مليون من الجنيهات.

وهذا التزم بعد في حقها مصلحا
كبيرا للحكومة، لأنها بشنها هذا التدخل
وفوق كرامة التعميم كبرى، وتدخل
ممن الاحتكار وتزيد الأموال، كما أنها
تخلق بشنها حل المشكلة الضالقة
وأجتماعية المواطنين، فذلك بها جهدا
شاعرا ومعبدا يمكن أن يوجه للتنازل
وفي كل الأحوال فإن الحكومة يجب ألا
تتجاهل دورها تجاه المسائل العامة.

ومنه دور مهم يجب أن يقوم به
المواطنون جميعا إذا تسوا بالباديء
التي تكت بها كافة الشرائع والأداب
السوية ويعمل التكافل والتأخر
والرحمة، إذ يجب عليهم أن يسامروا في
حل تلك المشكلة، والآن أن يتحمل
المواطنون جميعا ٢٥٪ من أجمال المبالغ
المودعة.

فلذا تصورا أن عدد سكان مصر هو
٥٠ مليون نسمة وأن متوسط عدد أفراد
الأسرة هو خمسة أفراد فإن عدد الأسر
يبلغ ١٠ ملايين أسرة، وإذا كان إجمال
الضيق حوال ٨٠٠ مليون جنيه تقريبا
فلأنه يتوجب على أسرة ٨٠٠ شخصا تقريبا
يمكن سددها جلتا ستة حيت لتحمل كل
أسرة سبعة جلتا شهريا، وهو
مبلغ أقل من قيمة عرشفة مسجير.
ولا تخلف حاشيا في مصر من مشن.

وبطبيعة الحال يمكن ترتيب ذلك بما
يتفق مع ثقافة الجاية لى أسرة وتحويلها
للتقشفة.

أخيرا فلنا نرى أن هذا الإجراء بسيط
جدا، ويساهله شعب من أغلبية ضيقه
بسهولة ويسر وهو يتحمل من جميع أفراد
البلد شركه في التملك، وإذا ضمن
نفسه أمال المواطنين ببالولة كليت
والفراسة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

أكتوبر ١٩٩٠

المصدر:

العدد ١٢٠٠٠

هذه ممتلكات الريان في

صفحة القرن العشرين

فل تساووي فعلا ٢

مليار جنيه ؟!

كتيب - محمود نوافل - مختار عبد العال :

قام المهندس صادق الدين خليل نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية سابقا ورئيس المجموعة الهندسية لمشروعات املاك واصول شركات الريان بتصنيفها نوعيا لهذه الاملاك الى ادارة التطيط بمكتب الاداب المستشار جمال شومان للتفصيل على البرنامج الزمني لمعاينتها اعتبارا من الاسبوع القادم تمهيدا لوضعها في عقد الوعد بالبيع القصر توافقه بين المشتري ومن

يأوب عن ال ومكرات الريان

والممتلكات التي لابد

المشتريون شراءها بمبلغ

تراوح بين ١٠٥ الى ٢٠٠ مليون

جنيه في حين قدرتها التولية

بما لايزيد عن ٣٣٨ مليون

جنيه تم تسليمها الى ٩

مجموعات مختلفة ضمت ٣

قصور و ٩ فيلات و ٥

عصارات و ٦ ابراج و ٩

مصانع ومجازرين و ٢٤

محلا تجاريا و ٥ مخازن

وحوالي ٧ آلاف فدان زراعي

و ١٥٤ فدان ميسكن

ومستشفى ومطبخ

بازين .. وقرية سياحية

و ١٥٠ سيارة و ٥ آلاف

عجل و ١٠ آلاف خروف

وذهب والاشياء اخرى

وفيما يلي التصنيف الكامل

لهذه الممتلكات

● ● القصور والفيلات

ثلاثة قصور .. الاول

بالمعادى مساحة ٨٥٠٠

والثاني حين شمس ٤٢٠٠

برنامج زمني لمعاينة الأصول

استدراك الأصول العام

● ● للتصاريح والإبراج :

مبنى ٣ طوابق ١٥٠٠ كم

امام للميراث مصر الجديدة

وصدارة بشارع الخليفة

المليون ١٦ طابقا على ٥٠٠

كم وصدارة عصمة توار

بشارع المعز على بها ١٥٠

محلا والدور مسقطه ١٠٠٠

كم وصدارة طابقان ١٥٠٠

بشارع كليوباترا مصر

الجديدة ويرج والمعادي امام

كازينو للتسلل جازان ١٠

أدوار على ٥٠٠ كم ويرج

بشارع هارون وزغاجة

بالقلى ٤٨ وار ويرج بالهرم

ومعزل طابقان على مساحة

٢٠٠ م ببلدة كبش و ٣

ابراج جاهزة للسكن بشارع
فاطمه رشدي بالهرم
وصدارة بمساحة اسبانيك
بالهرم

● ● اجراء من عقارات :

طابقان في ٢٠ شارع

الانفصا خلف للميراث

١٠٠٠ كم - شقة تملكه

بطوان و ٢ طابق في منزل

بشارع وادى للتسبيك

بالمهندسين وشقتان تملكه

بشارع الجزار بالمهندسين

وطابقان في صارة بشارع

محبي الدين ابو الفخ بالقلى

و ٣ طوابق في صارة

بشارع احمد عرابي وشقة

في منزل على النيل بجوار

وزارة للخارجية ومقر شركة

الريان بالهرم ٤ ادوار ومقر

الشركة بسوسى بشر

بالاستكبرية وشقتان بشارع

العامة وطابقان في منزل

بشارع الشافعى وطابقان في

عصارة بشارع عمر الشدى



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٩٩٠



المستشار جمال شومان

باسوان وطابقان في صدارة
باسووط وطابقان ببرج
لشرطة العقار ١٧٧ في
الهرم محطة اسبائس
وطابقان بصارة بمنشية
الكرى مساحتها ٦٢٢
وطابقان في صدارة
بهورلاند

● المصانع :

في الكيلو ٢٦ طريق مصر
الاستكبرية مصنع بلاط في
مصنع طوب الى ومكر
شركة الريان الوطنية للفلز
وروشها ومخازنها ومجزر
الريان الاتي ومصنع لحوم
ولتجات الريان والوروش

المركزية لتصنيع هلاجر
واعمال الخرافة ومصنع
لمخللات الحيوانات ومجزر
للطور على مساحة ١٥٠
افدقا ومخازن الريان للتراث
عبارة عن ١٥ مغزنا على
مساحة ٥٠ افدقا .

في مدينة ٦ لتكوين مصنع
المسروجات والسلاسل

المطرزة على مساحة ٥٠
افدقا وبه مكينات بحوالي ٤

ملايين جنيه .. ومصنع
الريان لوبر جلاس على

مساحة ١٧٧ وبه مكينات
بحوالي مليون جنيه .

في مدينة المسافات مصنع
الريان للمنظفات على

مساحة ٢٠ افدقا وبه
مكينات بحوالي ١٥ مليون

جنيه ومصنع الريان
للارضيات على مساحة ٥٠

افدقا وبه مكينات بحوالي ٣
ملايين جنيه .

مصنع اعلاب بمدينة طنطا
على مساحة ٣٣ افدقا

و ١٢٢٥ حاوية مكينات
قيمتها ٨٠ مليون جنيه

مساهمة الشركة ٢٧٥ وحتى الان
مدفوع ١٣ مليون ومتوقف التركيب
لعدم وجود السيولة .

الات مصنع اللحوم والمنظفات
ومجزر الفراخ والتلجيات بحوالي ١٢

مليون جنيه واتشاولت بالمزارع
وحبوب للمواشي بحوالي ١٠ ملايين

جنيه .

● المحلات التجارية والمخازن :

معرض لحوم الريان بارض الجولف
بمصر الجندوة ودور مخازن ٣٥٠ في
بارض القمام كتب وكرايات وتشكيل

وسوبر ماركات بارض الجولف
ومحلان للمجوهرات بميدان الجامع

ومعرض للتراث بشارع البورصة
بمصر النيل ومعرض للتراث واخر

للمجوهرات بهراج الاوبرا ومحل لبيع
الحوم بشبرا بالقلفاوى ومطعم الريان

اشرافى ومحل للمجوهرات في سور
نادى الزمالك ومعرض كتب دينية

بشارع البطل احمد عبد العزيز
ومعرض مجوهرات في ٨ ش افندي

بالنيل ومعرض شوات منزلية بالنيل
ودور بالمتمزل رقم ٨ ش الفينس

ومعرض لحوم واسماك ومغزير



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٠

المصدر:

الاسماء

● ● اراضى الينام :

٥٢ فدان ميثى بمدينة السلام و ١٠ آلاف متر بالمصرة على النيل وكطشان مساحتها ٣٥٠٠ كم الأولى امام محكمة حلوان والثانية قرب ميدان المحطة بحدائق ٢٦٠٠ م مكان فندق ناشيونال طلعت حرب و ٢٥٠٠ ألبها مقر الريان بشارع الهرم و ١٣٠٠ م خلف مطعم خريستو بحدائق الاهرام و ٥٠٠٠ م امام فندق رمادا بالهرم و ٤٠٠٠ م على ترعة المرويطية و ٤٠٥٠ فدان ميثى على بعد ٥٠٠ م من الكوكى بارك و ٤٠ ألف متر بالمطهر من رمضان و ١٠٠ فدان ميثاسى بالعجمي سند منها حوالي ٥٠٪ من قيمتها ٢٠ مليون و ٧ ألف متر ميثى بجوار شركة النصر للشان بالجزيرة ١٥٠٠ م بالمطعم و ٨٠ ألف متر على البحيرات لعمرة ناهى سلطان و ٣ آلاف متر بميدى بشر .

● ● مفتوحات :

مستشفى الريان بالحي المسكن بمدينة نصر ٧ طوابق ٦٠٠ × م ومحطة خدمة القترول بشارع احمد حرابى حق استقلال ٢٥ شة ومسجد بشارع الجزائر ومحطة خدمة الريان للبتزين ٢ ش خفرع بالهرم وارض مسام عليها سينما ١٨٠ بمطقتها مساحتها ٢٠٠٠ م على ترعة المرويطية وقربة فايد السياحية مساحتها ٥ الفة ٣٠ فولا و ١٥٠ ميرة متقوعة مابين نقل واكوبس ونصف نقل وتريلا وملاكي بحوالى ١٢ مليون جنيه وعجول حبة مشتراه من ايرلندا بالمزرعة حوالى ٥ الاف راس ايرلندى ٨ ملايين جنيه و ٢ ملايين جنيه خروف ونخب بما يعادل ٢ ملايين جنيه .

● ● اصول مائلة :

١٠ ملايين دولار وريخ لدى مؤسسة الاهرام لطبع كتب و ٣ ملايين جنيه مصرى لدى مؤسسة الاسرام و ٤ ملايين دولار لدى مؤسسة اخبار اليوم لطبع كتب و ٢ ملايين جنيه لدى جريدة مايو ..

وحضانى بشارع التحرير بالقلى ومطعم اسمك بالهرم ومحل اسمك وطيور زينة ٤٤٣ ش الهرم ومقرن

على مساحة ٣٠٠٠ كم امام ملهى الباريزيكا ومقرن على ترعة المرويطية بجوار لطفة بهما زجاجات.

كولوندا وموسوعات عظيمة و ١٣ فدان مخازن اخشاب وحديد خالية و ٣٠ فدان مخازن للفلل والحبوب بالكيلو ٢٦ بها خلال بحوالى ٣ ملايين

جنيه و ٦ محلات اجار امام مستشفى الطيران بالعاصمة لبيع اللعوم وكتب التراث وارض مساحتها ٢٠٠٠ كم

برمسة بولاق بالمستية ومقرن بالمعادى على مساحة ٥٠٠ كم به كرايس وكشاكيل بحوالى ١٤ مليون

جنيه وبمبلغ ٢ مليون جنيه مواد كهناوية ومقرن بالهرم وبه الات بمليون جنيه ومخازن بالمحطة بمليون جنيه وسوبر ماركات بالجزيرة شرقية .

● ● الاراضى الزراعية والمزارع :

ارض مساحتها ١٠ الفنة مزودة بالكهرباء والعياء مزروعة بالقمح والبرسيم بالانماعيلية ومزروعة موالج ٥٠ فدانًا بالكيلو ٢٦ و ١٠ الفنة

بطريق المنصورة و ٨٠ فدانًا بالكيلو ٢٨ مزارع اغنام ومائية و ٦٠ فدانًا بالكيلو ٧٠ الاسكندرية بالقنوبارية و ٣٠ فدانًا بالكيلو ٢٠ و ٦٢٥ فدانًا

بالصوب ٣٠٠ صوبة بالكيلو ١٧٥ اسكندرية مشتراة من الشركة المطرية المصرية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصددة بالكامل و ٦ الاف فدان بالقنوبارية

بالكيلو ٧٥ اسكندرية مصر مشتراه من الشركة المطرية المصرية عليها انصاف ٥٠٪ قيمتها ٣٥ مليون جنيه .



المصدر: الحدود

التاريخ: ايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الريان : من يضمن رد أموال المودعين؟

●● بعيداً عن حكايات البيع والشراء .. من يضع عودة أموال المؤمنين لدى الوريثين ؟ وهل يؤدي ذلك الأخير إلى دفع قيمة عقوله محطولة لمصلحة الأهل للعائلات التي ضلعت منها خوفاً من الضمير في مفارقة الوريث .

ان أي حل لقضية الوريث لا يحمي الأموال التي أصبحها يصبح فرقة في الهواء .

أو التخلص التي تكون دليل فسخ .

وبهذا السؤال حولنا المصالح التي رواق الرضا المتكلم والمتمسكة ●●

● عرض الشراء : مناوره جديدة أم هل
هقيتي ؟!

• ما علاقة مفر الشيخ الشعراوي الى أمريكا
بمقتضية الريان ؟!

• محامي المودعين يصبح محاميا للريان .
فهل يصح ذلك ؟

● لماذا لا يتم إحصاء أموال الريان من الخارج بدءاً من حكاية البيع؟!



مازال المفاوض يتكلم مدى جدية عرض بيع شركات الريان .. ومن الذى سيشتري أصول الريان وبهذه اموال المودعين لديه ؟

في البداية يؤكد مصدر الفضائي مسئول ان العرض الذى تقدم به رشاد نبيه المحاسي لشراء ١٥٠٠ مليون جنيه او ربه كل اموال المودعين لدى الريان ايهاا اكبر ليس سوى مقولة جديدة لا تملك امد محاسبة الريان واللاعب بمشاعر المودعين الذين اخلتهم هذه المفاجأة وان الهدف الاساسي من وراء هذه المقولة كان يقصد ان ترفض المحسنة هذا العرض او تخرش في البداية العملة عليه خاصة انه لا يتضمن اى شروط للجدية التي يتطلبها القائلون في حق هذه الامور ككف عربون شراء يصدر لصالح المودعين اذا تراجع المفاوضين عن الشراء او تقديم خطاب ضمان يوضع امانة في المحسنة يصدر ايضاً لصالح المودعين اذا لم يلتزم للمشتري بالشراء وبالتالي كان ال الريان سيتخلصون من هذا الرافض او الاعتراضي وسيلة اتمام المودعين في المحسنة او لتلبية تلك ضد حصولهم على اموالهم . ولكن المحسنة اخذت لئولها للعرض . كما رحبت الفدية العملة به واتبت استعمالها لتقليل كل العقبات

وتلتمه وانتهت مأساة المودعين . وفجر المصدر الفضائي مفاجاة عامة باعلانه انه ليس هناك مشترين حقيقيون لاصول الريان . ولم يعد امام محاسي الريان كل سوى ان يلجأ إلى احد طريقين يعد ان تكتفد الفدية العملة متوكلهم الجديدة ووضعتهم من جديد في مواجهة المودعين من جهة والراى العام بالفضل من جهة اخرى سوى انه إما ان يحاول استرداد اموال الريان التي بالخارج وتلنجد وعده بشراء هذه الاصول وبه اموال المودعين او ان يلجأ إلى استعمال الريان من رجال الاعمال العرب وخاصة في المملكة العربية السعودية لاحضار المبلغ الذى عرضه لشراء هذه الاصول بفضائل اموال الريان

في الداخل والخارج على ان يدخل المستثمرون العرب كعركاه الريان بعد ذلك في عقد الشراء .. اما الطريق الثاني الذى تأمل الا يحدث وان كان هو الأرجح حتى الآن بعد التورط في هذا العرض المتغير ان يعلن محاسي الريان ان مجموعة المفاوضين اتبعوا تخطيطهم ورفضوا الشراء تحت اى سبب كمجة للخروج من هذا المأزق الذى لم يكن يتوقعه المفاوض فيه خاصة انه لم يلمح اى شرط جزائى يوقع عليه اذا تراجع عن عرضه بالشراء في اى لحظة . وعموما فلان العلاقات التي تتردد الآن بشأن هؤلاء المفاوضين الذين يرغب ان يعد التكتلوجات والاتصالات الفنية لممتلكات الريان لعرضها عليهم لشراكتها تتناول الكثير منها مثلاً مجموعة من المستثمرين العرب والمصريين داخل مصر اصدم صاحب شركة استثمرت سموية يصور وللذي احد البنوك الاستثمارية الاسيائية والذات شركة استثمار اسلامية ايضاً وان هذه المجموعة ستقوم بشراء اصول الريان وبه اموال المودعين لديه . ولكن كانت هذه المجموعة لم تقدم حتى الآن للمفاوض في صورة المفاوضين لما تم ترقيعهم للعرض لممتلكات الريان لفظ عليهم ومن اجل شراكتها .. كما يحاول البعض الزج باسم الشيخ محمد متولى الشعراوى في هذه المعادلة ولنه كان يتفاوض في الشركة لبيع ممتلكات الريان وانتهاء أزمة المودعين رغم تلكمنا اللاتم من عدم صديق او يقين ذلك وان كنا تأمل نجاح اى محاولة ومستحقين مساعدة اى جهة تعاون في حل الأزمة . ومن هنا فلان ما قد يقصده صاحب العرض هو المبلغ الذى سيدفعه لمجموعة المهتمسين الذين يتكلمون باصداق هذه التكتلوجات وهو لا يساوى المبلغ الذى سيدفع لى محام في هذه القضية . بل وان هذه التكتلوجات انه تقديم في مقولة جديدة يتكلمون بها امام المودعين بلاحلا من ان القضية السوفالية لممتلكات الريان داخل البلاد تغطي جميع حقوق المودعين خاصة بعد ان كلف المبلغ من



عزت بدوي

كما ان التلبية العامة حينما اصطلحت ان القيمة المظترة للأموال المتحفظ عليها لصالح شركات الريان ٣٠٠ مليون جنيه تعني بذلك ان الريان اشترى هذه الأصول بهذا المبلغ فقط فحين تحدثت بقله اموال المودعين لتبلغ ٧٠٠ مليون جنيه و ٣٧٠ مليون دولار امريكي ؟ .. ولذا كانت القيمة السوقية لهذه الأصول له ارتفعت الآن لهذا لمصلحة المودعين وتوضيها لهم عن الأموال التي ذهبت !

ومع ذلك لمضى لو خصصت السلف التي صرفت فان اموال المودعين تكثر من ١٥٠٠ مليون جنيه .

ولكن رغم كل ذلك ان التلبية العامة تضع كل امكاناتها لتنفيذ العرض الأخير بشرائه أصول الريان وريه اموال المودعين لديه حتى لو كان الريان ذاته الذي سيشتري او انه سيحضر امواله التي في الخارج ويسد بها اموال المودعين لديه .. ولا يهتما من الذي سيشتري ومستحقون لتلك الية عليه تعرض هذا العرض .

المشتري يتكلم

ولكن ماذا يقول صاحب العرض بقراءه فيما يتعلق حول هذا العرض وأما بدأ بالمسئلة من الآن ؟

ينبغي انك ذهبت صاحب عرض الشركة وممثل المشتريين انه بدأ يتعامل من الآن ويؤكد انه لقي فعلا ترحيبا من الجانب العام للمصدر المستثمر حاملي خلفية واعى وعده بتذليل أية صعوبات تواجهه ولكن الآن يتطلب العديد من الإجراءات التي لابد من تنفيذها في البداية بحيث من لهم حق التصرف باسم شركات الريان وهو ما يقتضي ضرورة اعطائي على عقود الشركة ويبحث شروط تنفيذها ومن المخوف للقرود بالجراء هذه العملية . وهل يتطلب البيع مرافقة لجمعية العمومية للشركة او يتكفى بموافقة مجلس الإدارة فقط ..

الريان في جلسة يوم الأحد الماضي عن توليها في هذا الصدد حيث طلب ريثك تلبية الذي انضم لهيئة القطاع عن الريان بجانب انه يمثل مجموعة المشتريين لامتلاكه ضرورة إعداد تقرير مفصل بكل المبالغ التي حصل عليها المودعون من الريان طوال السنوات السابقة واعداد حساب للأرباح والخسائر وتطبيقات العقود التي أبرمها الريان مع المودعين وهو ما يعني ان يتم خصم كل هذه المبالغ من أصل القودائع ويقتضى لا يصبح الريان مطالبا بريد كل اموال المودعين لديه والقيمة مليون و ٥٠٠ مليون جنيه . وانما سيطلب من وجهة نظر ممثل المشتريين بدفع مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فقط بعد خصم مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه التي صرفها المودعون كأرباح وسلف حتى نهاية ديسمبر عام ١٩٨٧ . بل قد يتعدى الأمر ذلك بان تتم للمطالبة بتحويل المودعين للخسائر التي خسروها في الريان في اليورصات المالية ويقال ان مصححون مبدئين الريان !!

ويؤكد المستثمر مساهم مريض المصاحي العام لتلبية الأموال المتحفظ عليها يكتب للكتاب العام على انه اذا كان العرض من وراء العرض المثير الذي تقدم به ريثك تلبية محاسن الريان الوصول في التلبية إلى ان الأموال المتحفظ عليها تشمل اموال المودعين بعد خصم السلف والأرباح التي سبق صرفها لهم طوال السنوات الماضية فان هذا الأمر مبرود عليه وعلى تلاعبا باصحاب المودعين حيث لا يجوز خصم هذه المبالغ لأن الشركة اعترفت رسميا بانها أرباح . بل ان لجان التحفظ ومراجعة مستندات شركات الريان لتفقد ان الشركة له كتبت بضم هذه الأرباح والسلف لأرصدة المودعين على كميونتر الشركة .. كيف يحاولون الآن التوصل من ذلك ؟



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

العدد ١٦٩٠

التاريخ:

١٦٩٠

ونفى أيضا أن يكون هذا العرض متاورع
جديدة من آل الريان أو أن الشراء سيتم
اصلاحه وقال أنني لست متورعا . كما أنني
لم أكن في يوم من الأيام صاحبا للريان أو
تريبطني علاقة به . كما أن هذا العرض لم
يعلم الريان به إلا قبل اعلانه بدقائق . ومن
غير المتصور أن يكون الريان لديه الآن
١٥٠٠ مليون جنيه أموالا سائلة بخلاف
الأصول المتحفظة عليها لأن جميع ما تلقاه
من أموال ١٥٠٠ مليون جنيه ورد منها
للمودعين ٩٠٠ مليون جنيه ... فهل يعال أن
مبلغ الـ ٦٠٠ مليون قد حقق كل هذه
الأرباح التي سيشتري بها هذه الصلصة .
وعصوما حتى لو كتبت هذه الأموال التي
ستستخدم في تنفيذ هذا العرض أموال
الريان فلا مشكلة في ذلك لأن من حقه التورع
أن يدفعها ويخرج .

ولقد رشاه نبيه ممثل المشتريين أن
جميع الأموال التي ستحولها من الخارج شراء هذه
الصلصة سيتم تحويلها من الخارج فلا يعال
أن يكون لدى أحد المصريين داخل البلاد
مثل هذا المبلغ الضخم وأن كان المشتريون
فعلا مصريين ويحتفظون بهذه الأموال في
الخارج الآن وسيتم تحويلها إذا تم تنفيذ
العرض بعد ٥ أشهر من الآن وكل ما أخشاه
أن يتراجع المشتريون عن عرضهم بالشراء
إذا شعروا بالخوف من الرواتين داخل
البلاد .

وأصر ممثل المشتريين على موقفه بعدم
تقديم أية ضمانات مالية لضمان جدية هذا
العرض وقال يكفي أنني إن اتكك هذه
الأصول إلا بعد دفع ثمنها واستطيع
الجهات المصنولة أن تعاقبني بالعقود من
القوانين إذا اكتشفت أنني لم أكن فعلا
جدا في هذا العرض .

ولقد رشاه نبيه ممثل المشتريين أنه
مستعد لدفع مبلغ الـ ١٥٠٠ مليون جنيه
ثمنا للصلصة حتى لو كتبت حقوق للمودعين
لدى الريان ٦٠٠ مليون جنيه فقط ولكن
بالى المبلغ في هذه الصلصة سيذهب لـ
الريان وهو الأمر الذي دفعني للتصديق
للدفاع عن أحمد الريان رغم أنني أمثل
المشتريين لأن مصلحة المشتريين تقتضي
الآ تزيد المبالغ المستحقة للمودعين على

بالإضافة إلى ضرورة تحديد أصول شركات
الريان تحديدا مفصلا حيث أن بيان الغائب
العام جاء مجملا لهذه الأصول وهو الأمر
الذي يقتضي ضرورة اطلاعي أيضا على
جميع محاضر التحفظ التي قامت بها
التابعة والاطلاع أيضا على عقود ملكية
الريان لهذه الأصول كل هذه الأمور تحتاج
إلى مناقشات واسعة بيني وبين المستثمر
سامح برويش المشرف على نيابة الأموال
المتحفظة عليها .

لما فيما يتعلق بالمشترى الاستشاري
الذي سيتولى معيطة هذه الأصول واعداد
كتلوجات تقنية بها فأنا بصفتي ممثلا
للمشتريين لست شركة لطاع عام أو مؤسسة
حكومية لنفذ بيذخ على هذه الأمور .
فأكلف ٢٠٠ أو ١٠٠ لجنة للمعينة في
اليوم الواحد كما تطلب التقنية . ولكن
لدى جهازا تقنيا متخصصا يقوم بهذه
العملية وسيبدأ بعد غد السبت في مزاولة
مهمته بمعينة المقررات المتوقعة للريان
والتي ليس لها رسومات هندسية لدى
الشركة لعمل كتلوجات لها وقد تم تشكيل
٧ لجان هندسية لأجراء هذه العمليات
يوميا لثمانين ٧ مواقع في وقت واحد ولذلك
انتمت في عرضي أن هذه المهمة سوف
تستغرق خمسة أشهر لانتهاء منها لأن
العقل الواحد قد يتم عمل الرسم الهندسي
في يوم وقد يستغرق ذلك عدة أيام أو عدة
أسابيع . ولأن هذه العمليات لابد أن تتم
من خلال ناس يؤمنون . ولذلك قد رفضت
حتى الآن عرض ١٥ مكتبا استشاريا طلبت
المشاركة في هذه العملية .

ونفى ممثل المشتريين في تصريحاته
الخاصة "المصور" أن يكون الهدف من
عرشه بالشراء التماطلة وكسب الوقت
وأوضح أنه لا علاقة بين الإجراءات التي
يقطعها تنفيذ هذا العرض وسير إجراءات
مسألة الريان ولا يوجد ارتباط بينهما وإذا
كان الهدف من هذا العرض أن يستفيد آل
الريان من حكم القانون ببراعتهم إذا تم ره
أموال المودعين قبل النطق بالحكم . فإن
المحكمة تستطيع أن تفصل في القضية ولا
تنتظر تنفيذ هذا العرض إذا كتبت القضية
صالحة للحكم .



النشر والذخاير الصحفية والمعلومات

التاريخ :

العدد : ١٩٩٠

الريان على ١٥٠٠ مليون جنيه .

وبعيدا عن العرض المثير لشراء ممتلكات الريان ورد أموال المودعين لديه والذي مازال الغموض يكتنفه وتحيط به الشكوك من كل جانب خاصة بعد التناقص الواضح بين لحد الريان الذي أعلن أن المستثمرين مجموعة من المستثمرين العرب وتلقوا بعضهم منذ نوفمبر الماضي وبين محبيه وممثل المستثمرين الذي نفى أية علاقة للعرب أو الأجانب بعرضه وأن الريان لا يعلم عنه أي شيء إلا قبل إعلانه به بقليل بالإضافة إلى إصراره على عدم كتابة وعد البيع إلا بعد خمسة أشهر رغم كل التيسيرات التي قدمها له النيابة العامة والتلويح من الآن بأنه يخشى أن يتراجع المستثمرون عن عرضهم ، في الوقت نفسه الذي انضم فيه للدفاع عن الريان وهو البلع رغم أنه يمثل المستثمرين وطعن على تفسيرات اللجان التي شكلها النائب العام بحصر حقوق المودعين بقريران وطب أحالة الدعوى إلى خبير لأعادة تقدير هذه الحقوق من جديد وخمس كل السلف والأرباح التي سبق صرفها للمودعين منذ انشاء شركة الريان لتبليغ عقد الوكالة المبرم بين الريان والمودعين بأنهم شركاء في الأرباح والخسائر وعلى اعتبار أن الريان قد خسر طوال هذه السنوات ولم يحقق ربحا ولا بد أن يتحمل المودعون نصيبهم في الخسارة .

أموال المودعين

القضية الأساسية التي نبحث لها عن جواب لدى جميع الأطراف سواء صدق محاسن الريان فيما يدعيه أم لم يصدق هي مسألة ١٨٧ ألف مودع يمثلون ٣٠٠ ألف أسرة مصرية يمثلون عن حقوقهم الضائعة ولا يعرفون من يرد لهم هذه الحقوق منذ القبض على آل الريان في ٩ نوفمبر عام ١٩٨٨ والتي تبليغ حسب التقرير الرسمي بحصر ودائع المودعين لدى الريان مليارا و٨٠٦ ملايين و٩٧٠ ألفا و٢٧٠ مليارا بالعملة الأجنبية المختلفة ، وإذا خضعت منها جميع السلف والأرباح التي صرفها المودعون منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى ١٠

يونيه عام ١٩٨٨ والبالغة ٢٦٧ مليونا و٢٩٨ ألفا و٥٩٨ مليونا مصرية تكون صفى ودائعهم التي يمثلون عنها الآن لدى جميع الأطراف مليارا و٤٤٥ مليونا و٢٧١ ألفا و٤٢٩ مليونا مصرية بينما القيمة الحقيقية لأجالي الأصول والممتلكات المتحفظة عليها حسب تقرير لجنة المفطرة التي شكلها النائب العام تبلغ ٣٠٨ ملايين و٨٦٩ ألفا و٦٩٠ مليونا مصرية فقط وأن كانت كما قد سبق أن أشرنا من قبل أن هذه القيمة الحقيقية تمثل ثمن شراء هذه الأصول من إجمالي الأموال التي جمعها الريان من المودعين ليكون المودع والأموال التي يدها الريان أو هربها للخارج تبلغ مليارا و٢٣٥ مليونا و٨٠١ ألف و٧٣٩ مليونا مصرية وبالتالي فليس صحيحا ما يدعيه ممثل المستثمرين من أن المودعين قد استثمروا ٩٠٠ مليون جنيه من ودائعهم كما

أن دفاتي ومستندات الريان التي تحفظت عليها النيابة العامة لا تكفي عن أية حسابات لحقت بالشركة كما يؤكد المستشار سامر درويش المحامي العام المشرف على إدارة الأموال المتحفظة عليها ، وذلك فقد حرمت محكمة أمن الدولة العليا بالحيزة التي يحكم أمامها الريان برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبدالحفيظ وعضوية المستشارين راشد علي وعبدالقادر عبدالحكم في جلستها يوم الاثنين الماضي على أن تضع حدا لتلاعب آل الريان ودائعهم بمشاعر المودعين بعد أن حاول رئيسه نبيه ممثل المستثمرين أن يقتل زمة بكون مدير لينسحب من المحكمة ويتصل من عرضه برد أموال المودعين بدعوى أن المحكمة تزيب سرعة الفصل في الدعوى ، وترفض طلبات الدفاع بتأجيل المحكمة ومنحهم فرصة لدراسة تقرير المركز المالي للشركة ، فأصدرت قرارها بالتأجيل لجلسة ٢١ يونيو حتى لا يتخذ من عدم التأجيل مجبرا للتصل من هذا المرش ولكنها في الوقت نفسه لم تبت بأن تقوم النيابة العامة



المصدر :
العدد : ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
العدد : ١٩٩٠

بإعداد كشوف من جهاز الحاسب الآلي
باسماء وحسابات جميع مودعي الريان
وتسليمها للمحكمة في الجلسة القادمة
للتأكد من مدى جدية عرض مطرئ

الريان .
ولكن من الذي يملك حق التعاقد مع
المشتريين إذا أُلحح عرض محامي الريان
وصدق فيه ؟

يقول أحمد ادريس رئيس نيابة الشئون
المالية والتجارية والذي يأمر التحقيق في
القضية أن النيابة العامة قامت بإعداد
جميع الخطوات التي يتطلبها تنفيذ هذا
العرض ومن بين تلك صلب الحق بالبيع
لممتلكات الريان وهل يتطلب الأمر دعوة
جمعية عمومية للتصديق مجلس إدارة أم من
يمثل الشركة ؟ ويقفل فمته بلرجوع
لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لعام
١٩٨١ نجد أن شركة الريان للاستثمار
وتوكليف الأموال وهي شركة توصية
بسيطة تملك معظم رأس مال شركة الريان
للمعاملات المالية ويقضي القانون في هذا
الشان أن الشخص المعنوي الذي يتولى
إدارة هذه الشركات هو الممثل لقانونا
بإصدار قرار تعيين مجلس إدارة لشركات
الريان بشرط ألا يقل عن ٣ أشخاص ولا
يزيد على ٩ أفراد ومن هنا فإن إدارة
التحفظ بكتاب النائب هي المفعولة لقانونا
بتعيين هذا المجلس الذي يتولى التصرف
بالبيع لمن يرغب شراء أصول الريان ولا
يشترط في هؤلاء الأعضاء أن يكونوا من
المسلمين بل يجوز تعيينهم من أهل
القبيلة والشخصيات العامة ، وفي رئيس
النيابة أن تتم دعوة جمعية عمومية غير
عامة لإختيار مجلس إدارة لشركات الريان
حيث أن هذا الإجراء يصطدم بصحيح
قانون الشركات المسلمة والذي يشترط
ضرورة انقضاء الدورة الأولى والتي تصل
مدتها إلى ٥ سنوات لتوجيه هذه الدعوة
خاصة أن شركات الريان للمعاملات المالية
تأسست عام ١٩٨٦ وبورئها الأولى تنتهي
في عام ١٩٩١ .



المصدر: الحسنة

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٠

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

المحامى رشاد نبيه :

ما المانع أن يشتري الريان .. الريان ؟! هدننا إخراجاه .. من السجن

كتب - مختار عبدالعال :

كلف محمد رشاد نبيه ممثل المشتريين لممتلكات الريان جوانب جديدة من صفة القرن للمطيرين .. قال إن الهدف إخراج الريان من السجن بأى ثمن وبأية طريقة .. حذر من أن المحاولات التي تجرى حالياً لصنوبر حكم بالسجون على آل الريان من شأنها أن تعرض الصلصة للفتل والانهيار .. أكد أنه إن بدلع ماوما وأحد قبل المدة التي حددتها لإتمام الصلصة وهي عشرة أشهر حتى لا يفسد المشترون ٤ ملايين جنيه يومياً ..

أعلن أنه لا يوجد ما يمنع قيام الريان بشراء الريان وإن كان ذلك غير صحيح ..
أشار إلى أنه لن يسافر خارج مصر لإجراء التفاوض حول الصلصة أو لطلب الأموال ،
وأفما يلي نص الحوار :

□ أعتبر البعض ومن بينهم المودعون منعتهم في المحكمة نوعاً من أنواع المتنازلات
ومحاولات كسب الوقت لتحقيق غرض ما .. مما جعل الموقوفات تنسحب إلى التلوس
حول مدى جدية عرض الشراء الذي تقدمتم به .

هذا هو هدفنا

□ أولاً يجب التفرقة بين كواي محامياً للريان من ناحية وممثلاً للمشتريين من
ناحية أخرى .. فما أظنه في المحكمة هو سلوكه محام محترف يعرف أصول صلبته ..
دائرس لفضيحه .. وأست متأزراً بل إسلته كل السبل للدفاع عن موكله ومن بين هذه
الطرق أن أقوم « بفرقه » مافى كل وقت من الأوقات ..
وبصراحة أكثر فالمحكمة إعطتني مهلة ١٠ شهور لإتمام عملية الشراء ولكني أسد

أسوال المودعين ولتكنسى أرى أن هناك محاولة تجري
لصنوبر حكم بالسجون على آل الريان قبل مهلة الـ ١٠ شهور
ممثلة - بمنتهى الصراحة والوضوح - لفل عملية الشراء

بالتكامل ويعنى انهيار كافة محاولات

التفاوض التي تتم حالياً لإتمام الصلصة

لان من ضمن أهدافها بصراحة أيضاً

لقفل الريان وإخراجاه من السجن !!

ويدون هذا الهدف لاصطفاه والبيع

ولاستراء ..

وعلى الجانب الآخر أذا است مغللاً

ولامتجناً .. فأسوال المودعين قد

صنبت بعملية الشراء ولعلاقة لهم من

أقرب أو بعد بما يجرى في المحكمة

وما يحدث ليس له علاقة بأسوال

المودعين .. فلما سادفتم في حالة

الشراء وأقول لهم بمنتهى الوضوح

لأنتمظروا بالكم كثيراً بالقرارات التي



تحت وتحدث عند استئناف النظر القضية لآها متعلقة بالشق الجنائي الخاص بالتهام الموجه إلى الريان بأنه بدد أموال المودعين وبهيمى بصفتي 'مخلصاً له أن ادفع عنه هذه التهمة' والتي عدم صحتها من هنا كانت دوافعي بعدم صحة تقرير المركز المالي الذي اعتمدته هيئة سوق المال واستندت إليه لثباته في توجيه اتهامها إلى الريان ..

٤ ملايين يومياً

□ قلت : هذا يربطنا مباشرة إلى سؤال آخر ركزته بشدة في الفترة الأخيرة وهو لماذا لا تقوم بصفحتك مثلاً للمشترين بتجلب جزء من الأموال التي اعتلت عن وجودها تحت تصرفك ؟ وماذا لو ١٠٠ مليون دولار - كما صرحت لي - وبإذاعة تحت تصرف اللبابة كضمان لجدية العرض .. أو على الأقل تأجيل مدة الفترة لشهور محددة لأعضاء المودعين أموالهم وبالتالي تقصير مدة سجن الريان .

□ ثم سيكون صريحاً منك عن ذوقك وأخبرك أنه لني أن استجيب لي محاولات التشكيك في مدى جدية العرض عن طريق تلك الأقوي تقول .. فما أريد يخلصني لأن أفسد على الأقل مليون ٣ إلى ٤ ملايين جنيه في اليوم . هل تعلم أن مبلغ الصلة الموجود تحت تصرفي يحق لي هكذا ٣ ملايين جنيه في اليوم وربما يصل إلى ٤ ملايين ؟

لقد عرضت شراء ممتلكات الريان بما لا يقل عن مليار ونصف مليار جنيه وربما إلى ٢ مليار إذا زادت حقوق المودعين عن الراسم الأول .. وأنا وضعت في الاعتبار أن الأموال التي ستدفع ستكون بالدولار وصلنا لها قد تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار فيكون الأمر كالتالي ..

الفرد التوسع

إذا أضفت إلى ذلك الفرق المتوافر بين سعر الدولار اليوم وسعره بعد أكثر من عشرة شهور لأرتحت حجم الخسارة

التي تتسبب للمشترين إذا هم انعموا على مثل تلك الاقتراحات .. هذا من ناحية ..

ومن ناحية أخرى فلفناً التنازل عن مكسب عام حصلت عليه وهو قرار المحكمة بإتسام الصلة في خلال عشرة شهور دون تقديم أية ضمانات ؟ ومن ناحية ثالثة كما قلت لك مسبقاً .. لمن كيف اليوم وبأي صلة .. هل أنا فعلاً قد اشتريت منك وأصول الريان .. الجواب .. لم يحدث .. لأن لن افعل ولنأذا ؟

إن الصلة تحتم علي أن أحافظ على حقوق المشترين وحقوق الريان كما أحافظ على حقوق المودعين

□ فامسكاً بذلك فكرنا المهلجمين والمشككين .. فشاركه في أن الريان يشتري الريان ؟

الريان يشتري

□ □ سألته طويلاً يقول قد يبدو متناقضاً ولكنه صحيح منه في أماله وهو هناك استعانة أن يكون ذلك الكلام صحيحاً ومع ذلك ما المانع أن يشتري الريان الريان ؟

بعض من يفترضون ذلك يفترضون شدة الريان بما لا يقل عن ٤ مليارات جنيه .. وهذا ليس صحيحاً ولا منطقياً . ومن ناحية أخرى إذا صدقنا تلك القول فما المانع أن يشتري الريان .. الريان .. ليس لي ذلك مصلحة للمودعين واستيراد لحقوقيه المالية .. ماذاضير في ذلك وما هو الشرم الذي يمنع .. كل مقترظه مني هو أموال المودعين .. والمشترى سيدفع هذه الأموال لتبته القضية ..

لكن أساساً

١. بمناسبة المشتري والمعرض الذي تحاول أن تحط به .. ماهي الظروف التي تمت فيها الصلة .. وهل سافرت للخارج أو مستأجر لأتسلم عالية البيع أو جلب الأموال ؟ وماذا عن المحاولات السابقة لعقد مثل هذه الصلة .. وكيف

عين المشترين الامانة والداخل أو بخارج ؟

□ أود أن أوضح أن كل ما حلل من محاولات سلبية لتصفية القضية لا يستند إلى أي أساس حقيقي لأن القضية منذ ٢٨ نوفمبر ٨٩ وهو تاريخ إحداثها إلى محكمة الجنايات لا يمكنه اللبب العلم أو الريان صل شرم فيها ولا يمكنه الريان أن يتكلم بطلب لللبب العلم لتصفية القضية ولما ..

لذلك علمنا أصبحت مشكلة الريان مشكلة بغير حل وبكلفت من أن التلبية تسجيلها إلى محكمة الجنايات تحرت في شهر أكتوبر ٨٩ في ليكيد حل للمشكلة بهذا عن متابعت المحاكم لذلك اتصلت بعدد من المصريين الوطنيين بالخارج وعرضت عليهم شراء ممتلكات الريان مقابل أموال المودعين ولكنهم توفروا إلى البداية لاضطرابات عديدة .. وكان مطلبهم الأساسي الوحيد هو ألا تعزل أسمائهم قبل التلم صلية لشراء بعضه نهاية لثلاث مئة مليون أن ذلك من يعمل لهم نفعاً .. ٢٢ .. ووافقت على هذا الشرط .. طوالت منهم إرسال من بريدهم إليه ومطالبة وتكميم الأصول والممتلكات بالداخل والخارج .. وهو ما حدث بالفعل عن طريق بعض الخبراء المسلمين والمصريين الذين أقرروا تلك الامانة بكثير من ٢ مليار جنيه ..

فريق مبل

وأي شهر مايو الماضي شكلنا فريق عمل لبحث التمسك اللبابة للصلة والمعرض ووضعت كل الاحتمالات وتم تفويض لتعلم بهذا العمل ..

والآن الذي لم وإن أسافر خارج مصر طوال فترة التفاوض سواء المصاحبة أو المصلحة حتى إتمام الصلة لعرض ما توصلت إليه .. وبالتالي فإن أساس لجلب الأموال ولما الأموال ستأتي ولعلم ذلك اتفقا على علم التمسك بهذا حتى يتحقق ذلك الأمر وحتى لا تتكشف مطلقاً لأحد ..

وتلويروب من المطلب الذي كان يمكن لنا أن نلق به وهو لحظة وصول الأموال لمصر إلى مبالغ كانت لها بأسماء المودعين وهو ما يمرض الأسماء للكشف عنها .. فقد اتفقا بالفعل مع أحد البنوك الأجنبية التي يوجد لها فرع في مصر ولا تخضع لأشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التحويل



□ □ قال: كلته الصنعة منهم
كعصري يروه قهواء مشكلة طلال ليدعها
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يصفتي
مروجاً لصفحة راحة الاقتصاد بالتصبة
الطرافين .. والريان والفق بسرعة على
العرض لأنه لا يوجد فيه الضل من تلك
ألمة فليس في انتظاره لاصطفاء مع
ضباب أمواله وممتلكاته بالمدخل
والخارج ؟! وذلك فهو معي الضل
لأنه لا يجوز أن يصير كل أملاكه وكله
في النهاية سيكسب حريته وهي
تساوي الكثير لرجل مثله ..

تحويلات الريان

□ يقولون إن حكومتهم خرج الريان
من السجن لخراج البلاد وولائها
ستكون موارث كثيرة ..
□ أولاً لقد تم تحويلون كثيراً من قدرات
الريان .. فالطبعة التي أخذها اعتاد
الها كناية لأن بعض بقية عمدة بعض
بجوار الحائط ثم مالاً سيوطل بعد أن
يخرج من السجن .. لا شيء .. سوى
معارضة حياته بالطريقة التي يراها
مناسبة ..
□ حل تلمون بالوقت حتى يتم تكريم
الاصول والممتلكات والقيمة السوقية
حالياً والتي هي أكبر بكثير مما قدرته
التيبة وقيمة سوق المال ؟
□ □ أكد ذلك أن القيمة السوقية
للهنا حالياً لا تكفل من قريب أو بعيد
في الصنعة .. فليس من دفع أسواق
المودعين بالتكامل بصرف النظر عن
القيمة السوقية الحالية ..
□ سؤال آخر: ماهو مقدار الصولة
التي ستحصل عليها من وراء هذه
الصنعة ؟
□ □ ضحك كثيراً .. ثم قال ..
عصوتي وتعاين التي سأجيب فيها
فشل فيه الآخرون .. والتي أفتحت
نفس في مشكلة سيطرة عليها الكثير
من الاستفزاز والمخاطبة والتجريح ..
وقد قبلت التحدي ودخلت المعركة ..

من خلاها من الخارج إلى داخل البلاد
وبما وكل تأمين نفسي وتأمين أموال
المشتري خاصة وكما قلت سابقاً فإن
الأموال إن تأتي بأسماء المودعين
والما سنتي بأسمي أنا شخصياً وهي
موجودة وتحت تصرفي لحظة تمام
الصنعة ..
وأحب أن اضيف أننا سنشتري ...
سنشتري .. حتى ولو كان هناك ظلم
على المشتري وجاءت الصنعة بأزيد
مما تستحق ؟!

صناعة المودعين

□ قلت: لماذا ؟
□ قال: من أجل مصلحة
المودعين وأبعد ٣ ملايين مواطن
وليساً كمالاً كنت لك من أجل لخراج
الريان من السجن ..
□ قلت: ماهي الفائدة التي ستعود
عليكم من ذلك .. وهل صحيح مايزيده

البعض من أن الاتجاه الأساسي بقدر
وراء هذه الصنعة ويريدون لخراج
الريان ولخراج الحكومة في نفس
الوقت بأي ثمن وبأي طريقة ؟!
□ من يقول أن الاتجاه الأساسي
وراء هذه الصنعة فهو ذو فكر مضبوط
لأن الصنعة ستسود وتكتسب صراف
ولا تحصل أية أغراض سياسية ..
ويكفينا لتجاذب فهي ستحصل عليه أنا
ثم حل المشكلة كالمادة كبرى تنسأ
شخصياً ..

□ قلت: إن مايجوز السؤال السابق
تكم طرحتم رأي المليلي ونصف دلفة
واحدة ولم تفلروا مثلاً ٧ مليارات في حين
أن النتيجة قدرت الأصول بما لايزيد عن
٣٣٨ مليون جنيه ؟!
□ قال: لوكننا عرضنا أقل من
المليارات والنصف لكنا نحتر في نظر
الناس لصوصاً ومنتزهين للفرص ..
وهو موقف لا نرضاه لأنفسنا لأن
الممتلكات تساوي أكثر من ذلك
والوطنية لا تتفق مع
التصويت والتهزأ للفرص ..

□ قلت: إذا كان أحمد الريان لا يعلم
شيئاً عن هذا الاتفاق كما قلت فكيف
وافق على عرضك بهذه المبرعة
وماهي الفائدة التي ستعود عليه ؟
وماهو مصدر الثقة التي كنت تتحدث
بها مع المشتريين وراسم من كنت
تتحدث ؟



المصدر: السياسة

التاريخ: ٣ يونيو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بأبقي ٧ أيام وتنتهي مهلة شركات الاموال
لرد الحقوق

نائب رئيس هيئة سوق المال لـ «السياسة» الذين لم يردوا مصيرهم النيابة والعقوبة

■ موقف الريسان مختلف:

البراءة لو صدق في وعده

■ لا نعترض على بيع الريسان طالما

يسرد كامل الحقوق

تفاصيل الشركات التي ردت

الاموال والتي لم ترد



القاهرة - مكتب السياسة

بالى اسبوع وتنتهي المهلة المحددة لشركات توكليف الاموال لحسم موفاتها. ففي يوم ١٠ يونيو الحالي - كما قال فاروق فؤاد وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال - في تصريح خاص بالسياسة سوف توضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لجميع الشركات.

قال اننا نترقب في هذه شركات يتم التعامل معها، مجموعة منها غير مطالبة بردها لـ الاموال للمودعين وهي التي وفقت اوضاعها وغير مطابقة بالرد او تلك الشركات التي باشرت بالرد فعلا. ان المجموعة الثانية، فهي مجموعة الشركات التي تخضع للقانون تلقى الاموال سواء عرضت قبل او بعد صوره، ولم ترد او توافق فهي مطالبة بالرد.

ويحول ١٠ يونيو الحالي كما يقول وكيل اول وزارة الاقتصاد سوف ينشأ وضع قانوني جديد، فلما دبت الشركة اوضاعها لم تلتزم فمطالبة مشككة، اما اذا كانت لم ترد او كانت قد عرضت وتمثلت في تنفيذ برامج الرد، فلان هيئة سوق المال سوف تقوم بتطبيق السياسة بالموضوع القانوني لهذه الشركات، حيث المادة ٢١ من القانون الخاص بتلقي الاموال توضح ان الذي امتنع عن الرد ام لم يرد كليا او جزئيا في المواعيد المحددة، فلنك جنسية ويتم تبليغ النيابة عن الحالات التي تنسجج انتها، حيث تتخذ النيابة حيلها لاجراءات القانونية التي تبدأ بتحقيق في جريمة عدم الرد او الامتناع عنه لم تقدر النيابة بعد ذلك لاحالة الدعوى الى المحكمة الجنائية المختصة لمصنوع حكم بالمعقوف.

وعن لوقوف بالنسبة لشركة الريان يوم ١٠ يونيو الحالي قال فاروق فؤاد وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال، ان الشركة موفها يختلج فارها معروض امام القضاء ولا تترك امام الريان فرصة تجميع البراءة اذا ثبت حسن النية وصدق اموال المودعين قبل صدور حكم نهائي ختم.

واكد فاروق فؤاد ان مشروع صفقة بيع الريان لخصم حاليلا لا توجد عليه أية اعتراضات من هيئة سوق المال، فالهيئة بشكل عام ترحب بأي اجراء او اتفاق من شأنه اعادة كمال الحقوق لاصحاب الاموال، فهذا هو الهدف الرئيسي للقانون وكذلك لهيئة سوق المال، وبالتالي فإن أي عرض في هذا المجال بالضمائم الكافية لا يقابل الا بترحيب، فالهيئة لا تقل بشدو القانون ليس لها أي موقف عدائي من

اية شركة او أي شخص بل العكس هو الصحيح تماما، بدليل ان القانون تلقى الاموال يمنع كافة الفرض لاتيات ضمن النية في رد اموال المودعين حتى قبل صدور حكم نهائي ولو بخصايات. وعن غموض شخصية المشتري في صفقة بيع الريان وهل سيكون هو الريان نفسه ام لغيره، علق وكيل اول وزارة الاقتصاد لهيئة سوق المال في تصريحه الخاص بالسياسة مؤكدا ان شخصية المشتري لا تعنيهم من الربح او عيب، لانها ليست محل اعتبار لديهم، لما بهم هو ان تصل الحقوق لاصحابها كاملة كما حدثنا للجنة ١٨ من قانون تلقي الاموال وهي رد جميع الاموال المتكاثرة.

كما طلق فاروق فؤاد ايضا على ما ينظر بشأن كمن صفقة بيع الريان لـ ١٥٠٠ مليون جنيه، والذي يلقى بغير الثمن الذي حده المبالغ نفسه والذي هو ايضا من وجهة نظر لجهة العصر الرسمية مبالغ فيه، بقوله ان هذه مسائل تركها تتضح من خلال مجريات المناقصات التي تجري بين ادارة التخطيط في النيابة العامة وبين وكيل المشتري، حيث تستنسخ الاسر على لدى القريب، حيث تتولى النيابة ان بحث الشروط مع مقدم العرض بما يضمن مصالح الطرفين. ولجميع بالذكر ان امالة الريان عبارة عن الاتي:

عمارة في شارع طلعت حرب، اخرى بشارع الخليفة للامون بمصر الجديدة، ثلاثة بشارع للعربي بمصر الجديدة، رابعة بروتسي، برج قربان في اسفي، الريان في شارع فاطمة رشدي، لثني الارابي للريان بالهرم، مقر شركة الريان بشارع الهرم، وعمارة خلف الريان بمصر الجديدة.

١٣٠ فدان مخزون للأشجار والصنيد بالكيلو ٢٦، ومخزن بجوار طنطة بالهرم واخر ببولاق الدكرور. عدد ٩ سوبر ماركت ومخازن لبيع اللحوم، ٩ معارض للذهب، وعدد ٥ معارض لتأجير التراكب بالقاهرة والاستاذية.

اراضي فضاء مساحتها ٥٣ فدان بمدينة السلام، ١٠ آلاف متر مربع بلقصر، ٢٥٠٠ متر ببلوان، ٢١٠٠ متر بشارع طلعت حرب، ٥ آلاف متر امام فندق رافدا، ٤ آلاف متر بجوار مطعم انديا بالهرم، ٧٠٠ متر بالجيزة، ١٥٠٠ متر بالمقلم، ١٠ آلاف متر على الجوات ليرة بالاسماعيلية كانت لاقعة مدينة سياحية.

قصر ابراهيم باشا بالاصدي، قصر عيتا بالمتن، قصر النيرولي بالدي،

١٠ فيلات و ٥٠ فدانًا اقيم عليها مصنع بلاط وطوب ورشة، مخازن ومخزن آل ومصنع لحوم ورشة مركزية وعناصر بالكيلو ٢٦ طريق مصر اسكندرية الصحراوي و ١٠ فدانة بطريق المنصورة بالجيزة، ٥ فدانة بجوار كوكي باره بالهرم و ٨٠ فدانًا بالقناريه.

ومن للتنبؤ بعد موافقة محكمة جنات الجيزة على عرض البيع الذي تقدمه محامي الريان، ان يتم دعوة الجمعية العمومية للمودعين خلال الاسابيع القادمة تمهيدا لتشكيل مجلس ادارة لشركة ايلوم بالتوقيع على عقد الودع والبيع، وخلال هذا الوقت يكون لمحامي الذي يستشري باسمه الاموال قد انتهى من عمل تالشاشات الوصف التفصيلي لاصول الريان، لتاتي بعد ذلك بعد مرحلة تسليم كشوف وارقام حسابات المودعين والذي سيتم لجنة التخطيط في اعضاده من الان لتطبيقه للمحامي بعد انتهاء المفاوضات بينها وبينه.

الوضع النهائي

وقد انتهت مباحث الاموال العامة بوزارة التنمية من انتهاء تقرير هام مفصل شامل عن شركات تلقي الاموال وموفها كاملا، وصفت تلك الشركات التي وفقت اوضاعها، والاخرى كانت يرد اموال المودعين، وكذلك الشركات التي لم ترد وهذا التقرير ستكون له اهمية كبيرة خصوصا في حكم الوفاق يوم انتهاء المهلة المحددة للشركات يوم ١٠ يونيو الحالي.

وقد اوضح التقرير ان الشركات التي وفقت اوضاعها هي:

• شركة الشرف للتنمية الاقتصادية والتي يبلغ عدد المودعين فيها ١٥٢٨٣ شخص، ادعوا ٩٨٣,٣٥٤,٩١٧ جنيه،

اي ما يقرب من مليار.

• شركة السعد للاستثمارات العقارية فيها ١٣٧٩ مودع ادعوا ١١٢ مليون جنيه و ٣١٨ ألف و ٢٢٤ جنيه.

• شركة السعد للتجارة والتنمية، وبها ٢٦٩٩٤ مودع، ادعوا ١٨١ مليون جنيه و ٧٧ ألف و ٣١٦ جنيه.

• السعد للاستثمار الصناعي وبها ٨٠٩١ مودع لهم ادعوا قيمتها ٩٦ مليون جنيه و ١٥٧ ألف و ٢٦١ جنيه.

• شركة دار الفؤاد وللطوكية لخدم عبد النعم شلي، وبها ١٦٩١ مودع ادعوا ١١١ مليون جنيه و ٧٥ ألف و ٢٤٩ جنيه.

• الشركة قنطرة الاسماعيلية وبها ٤٠٩٢ لهم ادعوا قيمتها ٢٥ مليون جنيه و ٤٩٩ ألف و ٢٥٩ جنيه.



المصدر: السياسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢ يونيو ١٩٩٠

للمهندس محمد كمال فهمي المراكشي
ويها ٢٢١١ مودع لهم ١٢ مليون و
١٥٦ ألف جنيه.
اما الشركات التي لم ترد فهي:
* شركة واليكو للاستثمار وتوظيف
الاموال.
* شركة الفضل للاستثمار.
* شركة هنية المعجوز.
* شركة الاخلاص للاستيراد
والتصدير.
* الشركة للصحة السعودية
(سينفاها).
* شركة اولاد زايد ملك لزايد محمد عيد
العال.
كما حدد التقرير اربع شركات ثبت
تلقيا امولا من المودعين لكنها لم تلم
بالتخاذل اية ارجاعات نحو توظيف
اوضاعها أو التصفية وعدم اخطار
الهيئة العامة لسوق المال بنشاطها
وهذه الشركات هي الاربعة الاولى التي
ذكرناها في قائمة الشركات التي لم ترد
وهي:
* شركة داني تسمت.
* شركة معراش.
* شركة اولاد زايد.
* شركة هنية المعجوز.
حيث قامت الإدارة فحاصلة امبيسات
الاموال العامة بالتنسيق مع الهيئة
العامة لسوق المال باحالة الشركات
الاربعة الى النيابة العامة.
اما الشركات الثلاث الباقية وهي
الفضل واليكو والصحة السعودية
فقد احيلت للنيابة بعد ان ثبت بوجود
عجز كبير في موقوفها للمال. وقد اصبر
المستشار جمال شومان اقرارا بالتحفظ
على اموال وممتلكات الشركات السبع

اما الشركات التي ردت اموال للمودعين
فهي:
* شركة مصر للكيماويات والدهانات ،
٧٠٠ مودع ، ٦ مليون جنيه.
* شركة سلطان للاستثمارات ، ٧٠٠
مودع ، مليون و ٣٥٢ ألف جنيه.
* شركة الهادي للاستثمار ، ٣٣ مودع
٩٨ ألف جنيه.
وقال التقرير ان جهاز المدي
الاشتراكي يتولى التحقيق مع ٣٨ شركة
قامت بتلقي الاموال من الجمهور من
بينها ٦ شركات تم احالتها من قبل
هيئة سوق المال الى جهاز المدي
الاشتراكي وهي:
* بدر للاستثمار وتوظيف الاموال
للملكة لعمود سيه طلحون ويها
١٨٢٢٤ مودع، اودعوا ١٢٥ مليون
جنيه و ١٢٠ ألفا و ٩٦٠ جنيه.
* الهدي مصر للاستثمار وتوظيف
الاموال والملوكه للاشقاء الثلاثة طارق
وعاصم وخالد عبد المنعم ابو حسين
ويبلغ عدد المودعين بها ٣٩٨٨ تبلغ
وبالتهم ٣٦٤ مليون جنيه.
* الحجاز للاستثمار وتوظيف الاموال
وهي مملوكة لاحمد حميد عيسى
ومحمد احمد عليوة ويها ١٢ ألف مودع
اودعوا ٨٦ مليون جنيه و ٥١٢ ألفا و
٩٦٤ جنيه.
* شركة نيو كايرو للخدمات لقطورة
وهي مملوكة لاحمد شوقي منصور
يوسف ويها ١٧١ مودع لهم ٣ مليون
جنيه.
* الزهراء للاعلام العربي وهي مملوكة
لاحمد رائف صمد ويها ٢٤٥ مودع لهم
١٢ مليون و ٢٥٢ ألف جنيه.
* شركة المراكشي وهي مملوكة



المصدر: ك. توب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٠

إعادة أموال الريان: وهم أم خديعة؟

يبدو أن التعامل مع كثير من المتفائلين الذين راحوا يتحدثون أخيراً بفرحة وأمل عن قرب استعادة مودعي الريان لأموالهم ، إلى درجة أن البعض - بعد حالة مريرة من اليأس والظلام - قد انتعشت مشاعرهم بقوة : وراحوا يسألون في بديل : هل الذين وضعوا أموالهم بالدولار سوف يستعيدونها بالدولار أو بالجنيه ؟ وكأنه خلاص ، قد تم حل كل المشاكل المتعلقة باستعادة الأموال ، ولم يعد باقياً سوى : هل نردها لمن دفع بالدولار أو بالجنيه ؟

ربما كانت فصلاً مكرراً من مسرحية « سكة السلامة » التي تاه أبطالها في الصحراء ، حتى فقدوا الأمل في النجاة ، وراح كل منهم يدير حاله ويستعيض الله فيها . راح - حتى أوشكت شمعته الأمل على الانطفاء ، وإذا بعثة الإنقاذ تصل فتستعيد النفس البشرية طبيعتها وتعلم الغفانية من جديد قصاصات العناوين التي سبق أن ألقت بها في محاولة توبة لم يكتب لها أن تدوم طويلاً !

قنبلة في الحكمة : هذا صحيح .. مفاجأة كبرى للمودعين : هذا أيضاً صحيح .. ولكنني أخشى - كما سبق أن اتهمت الصحافة من قبل - أن يقال إنها التي ساعدت وقررت الأرض بالرمال إلى هذه الخديعة ، إذا حدث أن تكشف الأمر مستقبلاً واتضح أنه خديعة ، دون أن نقول للمودعين احتسروا وحاذروا .. فالنفاؤل ربما كان جائزاً ولكن كثيره مضر .. بل لملي أقول : إن خير نصيحة يمكن أن تقال في هذا الوقت بالذات أن يبقى المودعون على تشاؤمهم وحذرهم ، فإن انتهى الأمر إلى فرجة .. فخير ويركة ، وإن انتهى إلى خديعة فلم تحسروا شيئاً ..

ما الذي حدث ؟ وما الذي يجري ؟

قصة الريان منذ بدايتها شهدت فصلاً مثيرة وغامضة وإنسانية .. لعلنا لا ننسى من فصولها ومشاهداتها فصل اجتماع المالقة ، وفصل الادمان الذي أصاب أكبر النجوم والمالقة ، ثم فصل الدراما الذي انتهى بموت الحاج فتحي ، ثم باقى الفصول والمشاهد الأخرى اعتباراً من دخول أحمد الريان السجن وعديد المحاولات التي جرت



المصدر : تقريب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٠

معه للكشف عن خبايا أموال الضحايا من أرامل ويتلمي وعائلات رثت حياتها لتعيش على هذه الأموال .. محاولات بعد محاولات كان آخرها الزج بفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى فى وساطة لم تفلح .. ثم أخيرا - وليس آخر - بأن هذا الفصل المثير الذى يغطى فى غموضه وإقارته على ما

سبق من فصول .. لننحن أمام محام يلقب فجأة ويعلن للمحكمة أن هناك مشتريا ، يرفض أن يكشف اسمه ، مستمد لأن يعرض ضحايا الريان ويدفع لهم حقوقهم ..

ويدعى الخبر فى ساحة المحكمة ، ويخرج من القاعة ليعتلى الصفحات الأولى فى الصحف ، فهناك ١٨٠ ألف أسرة أو مودم تلقفوا الخبر وقد دبت الحياة فيها مات داخلم من آمال ، وكما يحدث فى أفلام السوبرمان والرجل الوطواط .. فقد راح الكثيرون منهم يصفقون لهذا الوطواط الخفى الذى هبط فجأة وسيدفع لهم كل أموالهم !

ولكن ..

ولأئبى لست من الذين يكتفون بقراءة العناوين فى هذه القضايا التى يحتلظ فيها للفتاح بحسن التوايا .. فقد لفت نظرى مايل :

أولا :

لفت نظرى قول بعض الصحف بل أكثرها : إن المحكمة قبلت العرض الذى قال به المحامى .. وهذا قول غير دقيق .. لأن المحكمة لو كانت فعلا قد قبلت عرض المحامى لكان عليها أن توقف فورا إجراءات محاكمة الريان وهو ما لم تفعله .. وكل الذى فعلته المحكمة أنها « صرحت » للمحامى يبحث عرضه مع النيابة باعتبارها ممثلة المدعى وأصحاب الحقوق ، والتى تمت أبنها بملكات الريان ..

لم تقبل المحكمة العرض كما قيل ، وإنما صرحت يبحث العرض .. وقد يكون الفارق بين الاثنين شكليا .. ولكنه فى مثل هذه القضايا هام ومفيد .

ثانيا :

لفت نظرى ، وهو المهم جدا جدا ، قول المحامى فى المحكمة إن المشتري الذى لم يدفع عن اسمه على استعداد أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه كتمن لممتلكات الريان أو حقوق المدعىين أبنها أكثر .. وخطوا بالكم من أبنها أكثر .

وكل الصحف بغير استثناء خرجت تكرر هذه المقولة على لسان المحامى ، وهذا الكلام معناه بوضوح شديد - وأرجو أن تتوقف بالتدقيق أمام هذا المعنى - أن صاحب العرض الخفى على استعداد لأن يدفع ثمننا لممتلكات الريان مبلفا حده الأدنى ١٥٠٠ مليون جنيه ، وحده الأقصى ١٨٠٠ مليون جنيه وهو المبلغ الذى قدرته النيابة لأموال



المصدر : أسكن توب

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المودعين .
وإن كان ذلك فعلا ماقصده المحامي الذي يتحدث باسم المشتري المجهول فإني أبادر فأقول : إن كان صاحب العرض قد عرض أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه ، وهو كما يقول على استعداد أن يدفع أكثر إذا تبين أن حقوق المودعين تزيد على هذا المبلغ ، فإني باسم المودعين

أقول : إن هؤلاء المودعين دون انتظار لأي أجل أو حصر على استعداد لقبول الـ ١٥٠٠ مليون جنيه فوراً حتى إن كان ما دفعوه يزيد على ١٥٠٠ مليون جنيه ..

بل أكثر من ذلك أقول إن المحكمة نفسها على استعداد لقبول ١٥٠٠ مليون جنيه ثعنا لممتلكات الريان، على أن تقوم المحكمة بسداد ما قد يكون هناك للمودعين من فارق .
فهل يستطيع المحامي الممثل لأصحاب العرض أن ينفذ هذا الطلب الذي أقول به ؟

أنا شخصياً أود نهاية عنه وأقول : أبدا لا يستطيع ..
لا يستطيع لأن الذي قال به في المحكمة والذي نشرته الصحف شيء ، والذي ضمته الأوراق الرسمية بعرضه شيء آخر ..
لقد قال أمام المحكمة ونشرت الصحف أن المشتري على استعداد أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه أو حقوق المودعين « أيها أكثر » وأضح عشرة خطوط تحت أيها أكثر ، أما ما قاله في الورقة الرسمية التي تقدم بها إلى المحكمة فقد خلت تماماً من « أيها أكثر » .. وأظن أن من يفهم في القانون والإجراءات يستطيع أن يميز ويفرق جيداً بين معنى ما قاله في المحكمة شفويا ، وما قدمه كتابة ورسياً .

وحق تكون الصورة واضحة تماماً فإن نص عرضه هو على الوجه التالي :
السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة جنايات الجيزة
بعد التحية - يتشرف برفع هذا محمد رشاد تبيه المحامي .

الموضوع :

بخصوص عرض شراء ممتلكات شركات الريان وما هو مسجل بأسماء المنتهين الثلاثة الأول ، وكل ما تم التحفظ عليه بعمرة مكتب النائب العام بمناسبة تطبيقات الجناية رقم ٩٠٧ لسنة ٨٧ جنايات الجيزة بما في ذلك الطائرات والمطارات والأموال والذهب والأسهم التي أقيمت بمحضر جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٩٠ فإني أعيد تأكيد عرضي بالشروط الآتية :

أولاً : بمجرد عقد وعد بالبيع بين وبين من يجوز له التصرف قانوناً في هذه الممتلكات بحيث يصبح العرض نافذاً كمقد بيع يتحقق الشروط التالية على أن يتضمن عقد الردع بياناً تفصيلياً بهذه الممتلكات وبيان أسماء المودعين وحقوق كل منهم .



المصدر : ١٩٩٠

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثانيًا : قبل الشراء على أساس دفع ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (مليار وخمسة مائة جنيه مصري) أو حقوق المودعين المقدم للتمهون للحكامة بسبب عدم ردها ، قبل أن يكون الصناديق شيكات مقبولة الدفع باسم كل مودع والمبلغ المستحق له . ثالثًا : يتم توزيع عقد الرد بالبيع وتسلمى الكاتالوج الذى للمعد لأوصاف كل الممتلكات وأسماء المودعين خلال خمسة أشهر من تاريخ العرض على الأكثر .. رابعًا : تمرد وتسلم الشيكات المقبولة الدفع بأسماء المودعين كل حسب ما يستحقه فى مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ تسلم العقد والكاتالوج وبيان أسماء المودعين . خامسًا : أصل كافة المصروفات اللازمة لإعداد كاتالوج الممتلكات الذى سيتم معرفة المهندسين والمحاسبين والمسجلين الذين اختارهم دون تدخل مكتب التخطيط الذى يلتزم بتعيين هؤلاء من المعانة وإجراء الدراسات والرسوم المطلوبة . سادسًا : يصبح عقد البيع نافذاً بتسليم الشيكات وبعد التصديق من صحة كونها مقبولة الدفع لدى البنوك الصادرة منها وديوره رصيد لها ، وأنها تحت ذمة أصحابها بحيث يبقى لى التصرف فى الأملاك محل عقد الرد تصرف الملاك دون حاجة إلى الرجوع إلى الملاك الأصليين . سابعًا : يجب لى تنفيذ البند السابق نقل ملكية ما أمده من الأملاك المشتراة للغير دون رسوم واعتبار أى اشتري لحساب آخرين تقتضى المصلحة عدم كشف أسمائهم الآن .

□ □ □

ولهذا بعد هذا النشر للعرض الرسمى الذى قدمه محامى المشتري الخفى أستطيع أن أقول :

١ - إن اختفاء عبارة «أجها أكثر لم تلح اعتباراً فى العرض الرسمى ، بل إن ترددها فى الحكمة وابتلاع الصحف طعم نشرها كان أمراً مقصوداً ، لأن معنى « أجها أكثر » يعنى أن الـ ١٥٠٠ مليون جنيه المعروضة هى حد أدنى للثمن المعروض .. أما اختفاء عبارة « أجها أكثر » من العرض الرسمى

فيلغى تماماً أى قيمة لرقم الـ ١٥٠٠ مليون جنيه المعروضة ويهبطها من أى معنى .. لأنه ما دام قد ذكر « أو حقوق المودعين » دون أن يكون هناك أى رباط بين قيمة هذه الحقوق والـ ١٥٠٠ مليون جنيه التى قال إنه يقبل الشراء بها ، يكون معنى ذلك أن الـ ١٥٠٠ مليون جنيه التى قالها لا قيمة لها على الإطلاق ، وأنه كان يمكنه أن يكتب بدلاً منها ٢٠٠٠ مليون أو ٣٠٠٠ مليون أو حتى ٥٠٠٠ مليون جنيه ، لأن الواقع أن الذى يعرض دفعه هو « حقوق المودعين » وليس الـ ١٥٠٠ أو الـ ٢٠٠٠ أو أى رقم يرضه وليس هناك هدف من ذكر رقم الـ ١٥٠٠ مليون سوى إرسالة لعاب المودعين وتحريك مشاعرهم ، إذ كيف يمكن أن يعرض مشتر أن يدفع ١٥٠٠ مليون جنيه فيما قدرته التباهية بـ ٣٠٠ مليون ؟

٢ - وقد يقال إذن فما المانع من أن يكون المشتري قد عرض الشراء بقيمة الممتلكات أو حقوق المودعين ؟ ما المانع ما دام الهدف رد أموال المودعين ؟



المصدر :  تقرير

للنشر والخدمات الصفحية والمعلومات التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٠

وأقول : إذن فالعملية أكبر من الشراء .. أو لعلها ليست شراءً أو بيعاً .. العملية مقصود بها إعادة تقويم أصول الريان ، وإعادة جرد حقوق المودعين ، ولكن عن طريق جديد ..
فبحسب تقرير النيابة العامة وبعد فترة طويلة استغرقتها في حصر ممتلكات الريان انتهت إلى هذه الأرقام :

- إجمالي ودائع المستثمرين : ١٨ مليار جنيه .
 - مبالغ تم صرفها للمودعين تحت حساب الأرباح : ٦٧٢ مليون جنيه .
 - إجمالي أصول الريان : ٣٣٨ مليون جنيه .
 - أرصدة دائنة للريان : ٢٩,٥ مليون جنيه .
 - بساق عجز في أصول الشركة عن قيمة الودائع : ١٢٢٥ مليون جنيه .
- وبحسب العرض المقدم من « الرجل الحفي » الذي يعرض الشراء بتعين : إعادة تقييم أصول الريان ، والنيابة تقدرها بـ ٣٣٨ مليون جنيه .. فهل سيقبلها المشتري على هذه القيمة أو سيحاول رفعها ؟
- ثم .. إعادة حصر أموال المودعين : وقد قدرتها النيابة بـ ١٨٠٠ مليون جنيه .. فهل سيقبلها المشتري على هذه القيمة أو سيحاول خفضها ؟
- إن كانت المحاولة لرفع قيمة الأصول ، وخفض قيمة أموال المودعين ، فأظن أننا سوف نكون أمام هدف واضح ..
- هدف لا يقصد بيعاً أو شراءً .. وإنما يقصد أشياء أخرى ، منها مثلاً إطالة مدة التقاضي ، ومنها أيضاً إشراك النيابة مع المحامي في إعادة حصر وتقدير أصول الريان وحقوق مودعيه ، بحيث يصل المحامي من خلال هذه العملية إلى ماقد يوحى بأن قيمة الأصول قريبة من قيمة الحقوق ، وعادام الأمر كذلك فلماذا إذن محاكمة الريان ؟ ولماذا إذن كانت القضية من البداية ؟ وقد نكتشف في ذلك الوقت أن المشتري الحفي قد سحب عرضه وأن الأمر كله كان لعبة كبرى من ألعاب الريان نفسه .

ومع ذلك فإن فصول الرواية لم تنته ..
وما زلت على استعداد لإلقاء كل شكوكي إذا أعاد المحامي عرضه الرسمي وضمنته عبارة « أيتها أكثر » التي قلها في المحكمة ولم يقلها في عرضه الرسمي ..
ومازلت على استعداد لأن أصدق وجود المشتري الحفي ورغم كثير من اللابسات التي تلقى هذا الوجود .. ولعل هنا أردد ما قاله الإمام الصوفي الكبير أبو حازم : لا أعرف شكاً لا يقين فيه .. أشبه بيقين لاشك فيه .. من هذا الذي نحن فيه ...
ربما .. وإن غداً لناظره قريب ..

صلاح منتصر



المصدر : **الجمهورية**

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنذار لشركات السعيد

تخلفت ٣ شهور عن تقديم مركزها المالي

١٧ يوليو آخر مهلة للشريف

رد المكوك بالنقد الأجنبي

كتب - عبد الله نصار وإسماعيل بدر

أعلنت هيئة سوق المال شركات السعيد لتخليها عن تقديم مركزها المالي لتوضيح لأصحاب المكوك خسائرها وأرباحها .

تم تلقيه على مرالين الحسابات بالشركة بالالتزام بتقديم المركز المالي بسرعة حيث انتهت المهلة المحددة يوم ٢٧ مارس .
وتحدد الموعد حتى ١٧ يوليو بشركة الشريف للتنمية الاقتصادية لتقديم مركزها المالي .. وسيتم إلزام كل الشركات التي وفقت أوضاعها برد المكوك بالتلك الأجنبي بنفس المدة وعدم الجوء لصرافها بما يملكها بالصفة المصرية .

قال عبد الحميد إبراهيم رئيس قطاع عمليات السوق بهيئة سوق المال أن

القانون يقضي بأن تقدم شركات التي وفقت أوضاعها بمركزها المالي بعد ٦ شهور من تاريخ أوضاعها في مجال شركات تلقي الأموال .. لتحدد الأرباح ونصيب حصة المكوك .

وتصدر المكوك بكل رصيدة المودع .. وما تم صرفه حتى ٣١ ديسمبر ٨٧ غير قابل للاسترداد .. وتضاف المبالغ التي لم يتم صرفها إلى قيمة المكوك .. وتعتبر المبالغ أو المبلغ التي صرفت من أول يناير حتى ١٠ يوليو ٨٨ .. تاريخ صدور القانون

تعتبر مبالغ تحت التسمية حتى إعداد ميزانية الشركة .

وبالنسبة لمكوك الاستثمار سيحصل حاملها على نصيبهم من الأرباح منذ ١٠ يوليو ٨٨ حتى لو تم صرف قيمة المكوك .

وحدد مجلس إدارة هيئة سوق المال ٣١ ديسمبر ٨٧ كموعداً لأصل المبالغ التي لا يمكن إستردادها للشركات لأن هذه الشركات لم تعد حسابات ختامية يتم بمقتضاها تسوية هذه المبالغ .. وهذا خطأ لا يتصله المودع .. وعلى الشركات ألا تخصم هذه المبالغ لاستردادها بالأرباح .

وقال إن الأرباح التي لم تصرف منذ عام ١٩٨٨ وحتى تاريخ توافيق الأرباح يتم تحديدها وتوزيعها على أصحاب المكوك بعد إعداد المراكز المالية الانتقائية واعتمادها .

وفي حالة عدم صرف قيمة المكوك لصاحبه تظل هذه القيمة بغزينة الشركة لصالح المودع لصرافها في أي وقت .. وتم تشكيل مجموعة خبراء بهيئة سوق المال لبحث شكوى المودعين .

وقال عبد الحميد إبراهيم أن مكوك النقد الأجنبي تصدر وتسترد بالنقد الأجنبي وعلى الشركات أن تلتزم بذلك ولا تعرضت للمطالبات المفصولة عليها في القانون وتخرج من التنبيه وحتى تصفية الشركة .



المصر: روز اليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٤ يونيو ١٩٩٠

رد الأموال مستمر أثناء نظر الدعوى أمام المحاكم

وقعت بريد ٤ ملايين ٦٠٠ ألف جنيه
و ٦٥٠ ألف ٥١٧ دولاراً هي قيمة
إيداعات ٨٧٥ مودعاً .
٢ - المبلغ الإسلامي للتجارة والاستثمار
ورث مليونين ٩٣١ ألف ٩٣٠ جنيه
٣٠٧ مودع .
٣ - البهري للتجارة والمقاولات ورث
٩٤ ألف جنيه ٣٣ مودعاً .
٤ - شركة مصر للتقنيات والمعدات
ولديها ٦٩٨ مودعاً يبلغ حجم إيداعاتهم
٥ ملايين ٩٠٣ آلاف ١٦٦ جنيهأ .
٥ - سلطان للاستثمار رث مليوناً
و ٣٥٢ ألف جنيه لموال ٧٠ مودعاً وقد
رثت هذه الشركة الأموال عن طريق
إدارة التخطيط بالبلدي الاشتراكي .
أما التسع شركات الأخرى قد تم
إحالة ٣ شركات منها للهيئة لعدم التزام
أصحابها ببرامج رد الأموال .. وهذه
الشركات هي :

- ١ - مشروع الأبنية والريفي
 - ٢ - مؤسسة والفيو للاستثمار - دمعي
والد
 - ٣ - الأنوار للمعاملات الإسلامية
- يشاء تقوم البتت شركات الأخرى
بإدارة برنامج المصلحة وهي الخامسة
تراقبه هيئة سوق المال . التي اتخذت
عدة إجراءات سبلت من هذه الشركات
عمليات أرب الميني في حالة عدم تيسر
أرب القرض .. وأن إسطا البرنامج
المختلص لرد جميع الأموال تعلق
المودعين إصداراً للقاعدة المساواة في أرب
بين جميع المودعين في كل المصالح التي
يضعفها البرنامج . ولايت ذلك إلا
بموافقة المودع نفسه على استرداد
مستحقه جدياً ، والشركات البقية أيضا إنه
إذا لم يقدم أحد من أصحاب المبالغ
للمصلحة استسلامها حسب مواعيد
البرامج الزمنية المحددة .. فعلى
الشركة أن تودع أموالهم بالمستطوع
لعدم قبضها المصلحة في مصر ولكن تعلق
للتصرف فوراً .
وقد رثت هذه الشركات حوالي ٨٠٪
من أموال المودعين .

أما باقي الشركات فقد أملت هيئة
سوق المال ٤٣ شركة وفرضت على البعض
الاشتراك بمصبتها من فرض الحراسة

يوم السبت القادم تنتهي الفترة القانونية لصداد حقوق
المودعين في شركات توكليف الأموال ، التي لم توفيق
أوضاعها .. والتي تم إحالتها إلى الهيئة أو جهاز المدعي
الاشتراكي .. فالحالون ١٤٦ لسنة ٨٨ والخاص بالشركات
العالمية في توكليف الأموال .. قدحدد يوم ٩ يونيو ١٩٩٠ على
أنه آخر مهلة قانونية لرد جميع أموال المودعين في شركات
توكليف الأموال .

للخدمة الاقتصادية

وسوف تنتهي هذه الشركات من رد كافة
الأموال في موعد غايته ٤ سنوات من
تاريخ قيد الشركة بسجل الهيئة التي
تقوم بمتابعة برامج المصوك وتصحيح
الأخطاء التلقية عند التطبيق .. بعد
أن تستمرى الهيئة أصعب هذه
الشركات وتزجرهم بالمصحح
وتصويب الأخطاء .
وعلى ضوء ذلك قامت ١٣ شركة
أعلنت عن رغبتها في رد الأموال التي
سبق أن تلتفتها بتقديم برامج زمنية
قنتنى في ٩ يونيو .. يبلغ عدد المودعين
لدى هذه الشركات ٣ آلاف ٥٣٥ مودعاً
حجم إيداعاتهم ٢٨ مليون جنيه ..
انتهت ه شركات من توكليف برامجها في
مصاد حقوق المودعين :

١ - ليلتا للاستثمار وتوكليف الأموال

وطبقاً لأمر جسر قامت به هيئة
سوق المال .. نجد أن عدد الشركات
المنخفض إلى ٩٥ شركة .. بعد استبعاد
٩ شركات ثبت من خلال الفحص أنها لم
تتلق أموالاً .. واندجت شركات أخرى
صغيرة في الشركات الأم بعد توفيق
أوضاعها كتكليف والسعد .

وهذه ٦ شركات قلصت من التي كانت
بتوافيق أوضاعها وأصدرت مصوكا
للاستثمار مقابل الأموال التي تلتفتها من
المودعين .. وهذه المصوك تتيح
لأصحابها حق المشاركة في الأرباح حتى
تاريخ استحقاقها وهو ما يحدد المركز
المالي للمصعد .. وتبلغ إجمال أموال
الشركات ملياراً ٣٦٩ مليون جنيه
ويبلغ عدد المودعين لديها ١٦٦ ألف
٤٩٨ مودعاً .. وتضم هذه الشركات
ثلاثاً للسعد ، والشركة التجارية
الإسلامية وشركة دار الوفاء والتكليف



النشر والخدمات الصحفية والعلوم

التاريخ:

١٩٩٠

المصدر:

(البريد)

والتحفظ عليه لعدم جدية استمائها في توفير لوضعهم أو لعدم التزام استمائها بريد الأموال .. وبعضها الآخر يتم التحفظ معها الآن من بينها ٦ شركات كبرى هي: القدي مصر ، طارق أبو صبح ، ويدر للاستثمار ، معمور طهون ، وعكاب لثلاثي ، محمد العراقي ، والزعماء للإعلام ، أحمد رائف ، والحجاز للتنمية ، أحمد حبيب عيسى ، وليد كاويز ..

وهذه الشركات تمثل الثلث من حجم أموال كل مشروعات توفير الأموال والتي تبلغ ٦٠٦ ملايين من الجنيهات وقد التزموا بها ١٨ ٧٨٥ و٧٨٥ مودعا ..

وتقوم الجهات حالياً بمراقبة سداد أموال المودعين .. وقد طلب المستشار عبد السلام حامد الدعي الاشتراك في سرعة الانتهاء من صفقات البرد في أن يكون بذات الصفقات تحت إشراف الجهة المختصة بعد كبر من المودعين إلى شراء بضاعة بأزيد من استمائها في السوق بنسبة ٧١٠٠ خاصة في شركة القدي مصر ويدر للاستثمار ..

ولم تكف هذه الشركات بذلك بل دأبت على التلاعب بتحويل موديعها إلى شركات مودعين لا أن الإيهام بامتياز بطلان كبرى إسرائيليون في القدي مصر حتى الآن حوالي ٢٥٪ من الأموال .. وريد يدر ٣٧٪ والحجاز ١٢٪ .. ويراعى من البرد أن الأرباح التي صارت قبل ٣١ ديسمبر ٨٧ لا تقسم ولا تقسم من الأرباح المستحقة .. أما التي صارت في أول يناير ٨٨ وحتى تاريخ صدور القانون في ١٠ يونيو فستقسم أو خصمها يتوافق على التوقف النهائي للشركة من الربح أو الضسارة .. أما ما صارت من أصل رأس المال ١١ فيخصم ١١

فقد استلمتها هيئة سوق المال إلى هيئة الشئون المالية والتجارية وقد شكلت اللجنة لجهة توكيد من المحاسبين القانونيين وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبة ووزارة الاقتصاد والبنك المركزي .. لبيان حجم الأموال التي تملكها الشركات ومحاسبات استثمارها وبينت المخالفات التي ارتكبتها استمائها لاحكام القانون الانتخابية (تأني الأموال والبنوك والرقابة على التلك والشركات المساهمة) وإذا لبت

ضمم أي من المخالفات يتم إحكامهم إلى محكمة للجنة لاصحاب شأنها وتوقيع العقوبات المقررة وتلقي بالمسئمة ادة ١٥ سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف مائة ألف ريال وجميع الأموال التي تملكها .. وطبقاً للقانون فإن الدعوى الجنائية تنقضي كما قال الدكتور محمد حسن ليج النور رئيس هيئة سوق المال إذا باهر للنهم بريد الأموال المسحقة عليه أثناء الصفقات .. وإذا حدث ولم تمكن للشركات من رد الأموال أثناء التحقيقات وأضيفت لشركة المحكمة الجنائية .. للمحكمة أن تعاقب هذه الشركات من العقوبة إذا حصل البرد قبل صدور حكم نهائي في الدعوى ومن هنا يتضح أن مدة البرد مطروحة إلى ميعاد ٩ يونيو حتى انتهاء نكث الدعوى في المحكمة بغير قيد جدية اصحاب الشركات بالرد .. وهو فيضيل الآن مع اصحاب شركة الريان .. فالدعوى منظورة أمام

المحكمة .. ولكن إذا لبت جنية العرض للنهم من الجوهريين الذين سوف يستلمون جميع مستحقات المودعين بقرائن .. فالمحكمة أن توفيق نكث الدعوى .. لمصلحة الريان لوصدا تنقل حوالي ٢٠٪ من حجم أموال المودعين في كل الشركات إذ يبلغ عدد المودعين ١٧٠ ألف مودع جملة إيداعاتهم مليار ٧٥٣ مليون دولار .. وعلمت «روز اليوسف» أن هناك ذمة أو توصية سوف تقدم بها اللجنة المختصة لبحث موقوفات الشركات الجادة لإعطائها مهلة جديدة البرد .. وإذا رفضت التوصية لصاحب التحفظ على هذه الشركات شهيداً لإحسانها إلى محكمة القيم الخرس الحرامه ..

ومن الواضح حتى الآن أن التحفظ على هذه الشركات سيضطر إلى حالة عدم راء الأموال ولنصح الانتهاء من المحاكمات وتوقيع العقوبات وصحور الحكم .. وهذا سوف تقوم إدارة الشغل ببيان أصول الشركات بمقراتها وسداد حقوق المودعين على طريقة قسمة الغرامه ١ وفي ١٠ يونيو القادم ستقوم هيئة سوق المال بإقتراح الإجراءات القانونية كما يقول .. محمد حسن ليج النور ضد جميع الشركات التي لم تلتزم بالرد سواء الجادة منها أو غيرها وإذا لبت للهيئة أنها تقوم بالرد بعد ذلك سوف تبلغ الهيئة النهائية ..

جمال طايح

أما باقي الشركات وصدا ٣٢ شركة



المصدر : **روز اليوسف**

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٠**

الريان : سوف أرحل للخارج نور الإفراج

عننى !

والتي أكتبت بالتحفظ على أصولها في
نومبر ١٩٨٨ .
● وأو تكت الصلطة تعتقد إنه سيتم
الإفراج عنه ؟
— لا ؟ اعتقد وأعتي ملكك من ذلك
تماما طبقا لنس القانون نفسه .. وملا
أريد منى الحكومة إذا صحت أموال
المودعين ؟ وملا تستطيع من حبس ؟
كما أن من ضمن شروط تقديم العرض
والوافقة عليه هو إبراء لدنى من حقة
ما إذا صحت أموال المودعين .
● إذن ملا ستعقل أو تم الإفراج
عنه ؟

— الواقع إنه لم يعد في مكان في يدى
بعد ذلك .. ولأنه أن أرحل للخارج ولكن
إلى أين ؟ أنا شخصيا لا أعلم حتى
الآن ! ولكن يصبح من الصعب أن
أعيش في مصر بعد ما أثار حوائى !

يوسف هلال

لأننا محبوس سواء تم تكميل القضية
أو صغر حكم فيها حتى يتم تنفيذ
الصلقة .. ولعلم سوف تكلم ملفيات
في المحكمة الجلسة القادمة ؟
● وملا تكلمين هذه المظلة إذن ؟
— نحن لا نريد أن نغرق كل أوراقنا ..
ولكن المظلة سوف تكلمين تكلمين
ملفيات للمحكمة وأعضاء النيابة أن
العرض جاه تماما .. حيث بدأت بالفعل
في إعداد شيكات بأسماء المودعين .
ويظن أن يبلغ عددها حوالى ٢٠ ألف
شيكة حتى موجه الجلسة القادمة .

● وهل سوف تخمسون الأرباح عنه
به الأموال للمودعين ؟
— نال : هذه المسألة مآلات محل تكلفى
حتى الآن .. ولكن يتوقع سوف تخمسون
أرباح المصاحين الآخرين على الأقل على
أعبر أن الشركة مليت بالخسائر
نتيجة للتفروغ للصعبة التي مرت

بعد أن دخل عرض بيع أصول الريان مجال التنفيذ بدأت
المراوغات في تنفيذه .. أول هذه المراوغات عندما بدأت مناقشة
بنود اتفاق عقد الصلقة بين النيابة وبين رشا شبيه ممثل
المشتريين .. حيث طالب المحامي بحساب قيمة إيداعات المودعين
بالعملة الصعبة بالشرة طبقا لسعر قيمة الدولار ستة الإيداع
وليس بالعملة أو ما يعقله الآن .

وعلى المحامي ذلك بأن قيمة الدولار
تضاعفت عدة مرات خلال السنوات
الخمسة الأخيرة وهذا يعنى أن المبلغ
الذى سيتم رده في هذه الحالة ضعف ما
أودعه المودع أساسا بالشرة ..

وهذه جانب آخر من بنود الاتفاق في
الصلقة مازال محل خلاف حتى الآن بين
النيابة وممثل المشتريين ولم يتم حسمه
بعد وتتمثل في طلب المحامي ممثل
المشتريين خصم المودع الأموال الأخيرة

التي حصل عليها المودعون من أصل
رأس المال المودع أساسا بالشرة .. على
الافتراض أن نسبة الأرباح التي صرفت
تقيم على اعتبارها نسبة خسرة وليست
أرباحا حقلها الشركة .. وبدل من أن
تضيق إلى رصيد المودع تخمس من أصل
رصيد !

وكانت جلسة المحكمة يوم الاثنين
المغضى معلوم رشا شبيه محامى قريان
أحمد الريان عندما قرأ أن يتحدث إلى
المحكمة وعلى أثر ذلك صحت تماما لأحمد
الريان ولم ينطلق أمام تهديد محاميه .
● وسالت أحمد الريان بعد انتهائه

للجلسة : ملا كنت تريد أن تقول
للمحكمة ؟

— نال : كنت عاوز لأذك إننا جشون في
التفلا الخطوات السريعة لإتمام
العرض لغراء المشتريين ولأننا لسنا
نسلمو لكسب الوقت كما يظن البعض ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٠

الريان ٩٠

بب النادر شعب

سجل للنقد الاجنبي الذي اوعوه كانت في
تواريخ الإبداع الى منها الآن .

والغريب ، ورغم كل ذلك ، فإننا نتعامل مع
الريان عام ٩٠ بنفس الطريقة التي تعاملنا بها
منه منذ سنوات .. إرهاب شديد في حسن النية ..
بل والشرى في إلهات النية الصنة .. والكث
وراء وكيله لتتبع تعريضه وسنجبه المزيد
منها .

وكأننا لم نسقط شيئاً من تجربتنا مع
أصعب توكيف الأحوال وهي رأسهم الريان ..
وهي تجربة كان طبعها المميز الشداغ .
فهل صار مكتوباً علينا أن ندفع من نفس
المس مرتين وثلاثاً . أم أننا يمكن أن ننقل
الاستاء قبل فوات الأوان وقيل من الانتباه
والله يُمسك الأمور !!!

أو من الدولة .
وكلا الأمرين لعلهما أثر لنا جميعاً ..
المودعون .. والقوة ..
فإذا كانت الصلقة غير جافة فسكون الصحة
هذه آخرة للمودعين التي والد .. فهي مثل
صحة الشريك الذي يقبذ له أمل في الحياة
له ظهر فجأة !

أما إذا كانت الصلقة جافة فسوف نلقها كلها
بما فيها المودعون مصدرة أخرى .
قد نلقها بأن أمانتنا قد ولدت في يد من
لا نحب أن تلج في أيديهم .. أو ولدت في يد من
يصني المرضي استكراه على النشأة القصصية لنا
أو لتحقيق أهداف سياسية لم يطلع أصحابها
بالإهاب في تحقيقاتها المستعارة على ذلك
بالحيطة .

ولعلنا لم نأخذ بعد ما فعلته القزيرة (أبي)
في المساميل الشهير (نولس لاندج) حينما
الشرت نصيب شركائها باسم مستعار !
وه يلقها المودعون بأنهم مضطرون للقتال
عن جزء كبير من أموالهم والقبول بالقتل اللبني
منها .. وهم الآن بعد التفتت تجاوز المستنقذ
يرجعون بذلك طبعاً لصحة القزيرة : بعض
التيه غير من لافيء !

وربما ذلك بدأت محاولات وكيل المظفرين
الآن ، وهو في نفس الوقت وكيل البلاغ . يختم
نفسه من الودائع تصل إلى الثلاثين بصحة أنها
خسائر يجب أن يتحملها المودعون ، أو أرباح
حصولها عليها بطريق الخطأ ، أو بصحة أن

من بين التصريحات القزيرة
الآن لمصطفى الريان محمد رشاد
ثنيه ومنسوب أصحاح العرض
بشراء أملاكه ، تصريح لا بد أن
يلفت الانتباه بشدة .

يقول التصريح الذي نشره روز اليوسف هذا
المعد :
(أنا لم اتصل بالمظفرين منذ أن قدمت
مريضهم في الحصة حتى لا يخرف احد أسمائهم
قبل أن تتم الصلقة) .
إن هذا الحد يبلغ العرض على إلقاء أسماء
المظفرين الآن ؟ إلى هذا الحد وصل الإحسان في
السرية ؟

لا يعني ذلك سوى واحد من أمرين :
إما أن الصلقة غير جافة أو بالأصح غير
حقيقية مثل العمل الكذاب ولا يوجد مشترون
ولا بائعون .
وإما أن الصلقة جافة بالفعل ولكن المظفرين
يتعمدون ضم إعلان أسمائهم خشية ألا تتم هذه
الصلقة لانعدامهم بأنهم مشترون غير مرغوب
فيهم من قبل البائع أو من يفرض الحراسة عليه



المصدر: د. فوزي يوسف

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



فلسف الريان من ينفصا

فقد تعددت وتضاربت التكتيكات حول
اصحاب العرض بشراء اصول الريان ..
بعض المصادر تؤكد ان وراء هذا
العرض مجموعة تتعدى خمسة اشخاص
تربطهم صلة كبيرة باحمد الريان .

مزال الطغوس يكتنف العرض المفجأة
الذي قدمه أحد المحامين لشراء اصول
الريان مقابل تسديد اموال المودعين ..
وهذا الطغوس بالذات هو الذي يحكي صفو
الطفل الذي بدأ يشعر به المودعون الآن
خوفا من ان يكون العرض غير جاد .

إبراهيم خليل

الرجوعون بالسعودية حل صلة
بالعرض للمم بشراء اصول الريان
ويقول : اما الإخوان المسلمين فانا
مكروه من قبلهم والريانيون لان
وجهة نظر سياسية معينة رغم ان
أصلي تهم من الإخوان المسلمين وكان
ان ارتباط سيق بالريان في عام ٦٩
عندما رشت تسي تحت شعاراتهم في
التحقيقات فكلية المحامين .

ورشد ذبيبة المحامي مقدم عرض
شراء اصول الريان يبلغ من العمر ٥٥
عاما وعمل قبل انشغاله بالمهنة موظفا
أداة عامين في إحدى المحاكم . وسافر من
مصر عام ٧٦ ليحصل بالصفاء في مكتب
بدر للمجمل بكتوير لمدة ثلاث
سنوات .

المصريين الذين يعملون في الدول
العربية وفي تجارة العملة ويستكون
سبيلة كبيرة من الاموال وانهم انظروا
مع بعضهم عن طريق أحد المحامين
لشراء اصول الريان واستعملوها بما
يصلح علةا كبير . ولذا هذه المصدر
ان هؤلاء يمتلكون خطة محددة
لاستثمار هذه الاموال بعد شرائها .

ويقول رشاد ذبيبة المحامي الذي قدم
مشروع شراء اصول الريان إنه هو
صاحب قرار الاتصال بالمشترين الذين
هم مجموعة والاموال ستأتي من
حسابات مصريين بالشرق .
وتأتي للمحامي مقدم العرض ان يكون
علمان احمد عثمان في المصريون

ومن طريقهم تمكن من تهريب اموال
كبيرة له للتحريك .

وارجعت المصدر تقديم العرض في
هذا الوقت إلى استفاد الايب الريان
وتكاد من يملكه في السجن واستفاد كل
مقدرات تاجيل المحكمة .

وتقول مصدر أخرى ان وراء هذا
العرض مؤسسة الراجحي وعلانيها في
مصر وان التوايا الشرعية لهذه المؤسسة
هي التي تكن وراء هذا العرض .

وتكلم مصدر محلي أولا فليد انهم
وراء هذا العرض حل الرلم من ان
اصول الريان في مجموعها لا تتساوى
اكثر من طيار . جنيه مصري باسما
السوق في هذه الأيام . ولكن الفارق
سيكون داعية سياسية واقتصادية لهم
يقومون باستعملوها امام المودعين .
وترى مصدر أخرى ان وراء هذا
العرض مجموعة من كبار الاثرياء



المصدر : د. يوسف

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعن بداية ارتباطه بالبرلمان قال راشد
نبيه المحامي : قبل أزمة البرلمان تطلعت
معه لدة لصيوعين في مقر الشرطة بكنوزهم
وعلمت متى ان تكون مستقبلياً له ولم
الواقع لان بطبعي الحب ان يكون
مستقبلياً على كل شيء بينما هو اراد ان
تكون مستقبلياً لما يريد هو :

والذي رفضني للعمل مع البرلمان
مضيف عربي المرحوم مصطفى شري .
وحدث ذلك قبل صعود للكون تاني
الاموال بسنة شهرين

اما السيد فهو لا يحميني لانه تاني
إعلانات في جريدة الواد بنصف مليون
جنه وبعد ذلك حاول تاجيل الصدا
واراد ان يسدد بمعدل خمسة آلاف
جنه في الشهر وعندما تطلعت معه
بالجريدة فرفضت عليه ان يدفع خمسين
الف جنه كل شهر وإلا التكت ما اري
من إجراءات قانونية ومنها المحجز على
جسائلته في البنوك واكد له مستشاره
القانوني كبريتي على ذلك لافطر ان
يسدد بمعدل خمسين ألفاً كل شهر .

ويضيف المحامي مقدم العرض : بعد
ذلك لم يعد لي صلة بالبرلمان إطلاقاً
والذي اوجد الصلة هم الزملاء
الحامون المكونين في اللجنة للاستشارة
بي في الدلوع الدستورية ولم يكن احد
يعلم انني في هذا الوقت اليوم
بالإتصالات لشراء اصول البرلمان

ويؤكد المحامي ان المحكمة هي التي
ستحدد طريقة رد اموال المودعين
وستنقل اموال المشتريين إلى مصرفهم
واحدة حتى يكون على البيع بقوة
للقانون



المصدر : الأمم والقانون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

السلطات الرقابية على شركات تلقى الأموال لاستثمارها

تناول القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها ولائحة التنفيذية أحكام السلطات الرقابية على شركات تلقي الأموال التي تهدف إلى حملة المودعين ، ومساندة الشركات في مباشرة أعمالها وتدعيم الاقتصاد القومي .. بعد أن غابَت الرقابة الفعالة على تصرفات هذه الشركات سواء من قبل المودعين الذين جروا وراء الكسب الزائف وتركوا الأوعية الاستثمارية الشرعية ، والأجهزة الحكومية التي تركت هذه الشركات تبثف أعمالها غير الشرعية لعدة سنوات مليئة بالمخالفات المالية الجسيمة .

وقعت المادة الرابعة من القانون بشأنه و إذا دخل في تكوين رأسمال الشركة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها ، أو الاندماج فيها حصص عينيه مادية أو معنوية ، وسواء كانت هذه الحصص مقدمة من جميع المؤسسين أو المكتسبين أو الشركاء أو بعضهم ، ويجب على المؤسسين أو على مجلس الإدارة حسب الأحوال أن يطلب إلى الهيئة التحقق مما إذا كانت الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا ، وتقتض بهذا التقدير لجنة يشكلها رئيس مجلس إدارة الهيئة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والذي الشأن التنظيم من هذا التقدير أمام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير ، وذلك في السوابع وطبقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويكون قرار اللجنة بتقدير الحصص المذكورة نهائيا ، تلزم الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة للشركة

نصت المادة الثانية عشرة من القانون على أنه « يجوز لمجلس إدارة الهيئة عند مخالفة الشركة لأحكام هذه القوانين أو لائحة التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذاً له اتخاذ أي من الإجراءات الآتية :
(١) توجيه تنبيه كتابي للشركة

سلطات الهيئة العامة لسوق المال :
وزير الاقتصاد خلق القانون ولائحة التنفيذية سلطات واسعة على الهيئة العامة لسوق المال باعتبارها الجهاز الرئاسي - في الرقابة على شركات تلقي الأموال لاستثمارها في التأسيس ومزاولة النشاط وتوزيع الأرباح وتعيين عناصر إدارة الشركات .



نصت المادة الثالثة من القانون على أن « يصدر مجلس إدارة الهيئة قراره بقبول أو رفض طلب التأسيس والقيود خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة ، ويرفض الطلب إذا كانت هناك مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحة التنفيذية أو غير ذلك من القوانين أو اللوائح أو كان من أغراض الشركة أو النشاط الذي تقوم به ما يتعارض مع النظام العام والآداب ، أولا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومي ، ويكون قرار المجلس بالرفض سببا يجوز التظلم منه أمام الوزير . وتنشر قرارات الموافقة والتأسيس والقيود بالوقائع المصرية



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٠

قررت المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للقانون بأن « يكون التظلم للوزير من رفض طلب التأسيس أو طلب القيد خلال سنتين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن بقرار الرفض ، ويجب أن يتضمن التظلم بياناً بأسبابه وأن يرفق به ما يثبت صحة من مستندات »
ونصت المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة التنفيذية للقانون على أن تخطر الشركة الهيئة قبل شهرين من التاريخ المحدد لانقضاء الجمعية العامة بصورة من العينية والقوائم المالية والتقارير المنصوص عليه في المادة السابقة من هذه اللائحة وتقارير مراقبي الحسابات ، والهيئة خلال عشرين يوما من تاريخ إخطارها بذلك أن تطلب من الشركة إعادة تصويب العينية والقوائم المالية بما يلغى عن المركز المالي الفعلي ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح »
وقضت المادة السابعة والسنتين من اللائحة

إبراهيم طلعت

يطلب الإفادة من حكم الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢) من القانون على أن يبين في طلبه مقدار راس المال المصدر الذي يرغب في الموافقة عليه استثناء من الحد الأدنى أو الحد الأقصى لرأس المال المصدر المشار إليه في البند (ب) من ذات المادة وينظر مجلس إدارة الهيئة الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه لاقتراح ما يراه بشأنه وعرضه على الوزير خلال عشرة أيام من تاريخ نظره بمجلس إدارة الهيئة ، ويتولى الوزير عرض الأمر على مجلس الوزراء »
وقررت المادة التاسعة والسنتين من اللائحة التنفيذية للقانون « على من أخطرت الهيئة بعدم رغبته في توفيق أوضاعه وعلى كل من انقضت

(ب) تكليف رئيس مجلس إدارة الشركة بدعوة المجلس للانقضاء للنظر في إضر المخالفات المنسوبة للشركة ، واتخاذ اللازم لازالتها ، ويحضر اجتماع المجلس في هذه الحالة ممثل عن الهيئة لإبداء ملاحظاته .
(ج) تعيين عضور مراقب في مجلس الإدارة لمدة محدودة ، ويكون لهذا العضو العضو المشارك في المناقشات وتسجيل رأيه فيما يصدر من قرارات دون أن يكون له صوت معدود .
(د) حل مجلس إدارة الشركة بموافقة الوزير وتعيين مفوض لإدارتها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يعرض في نهايتها الأمر على الجمعية العامة غير العادية لاختيار مجلس إدارة جديد للشركة أو اتخاذ أي إجراء تراه الجمعية مناسبة ●
وقضت المادة الثالثة عشرة من القانون بأن « يشطب قيد الشركة في الأحوال الآتية :
(أ) إذا تبين أن القيد تم على أساس بيانات جوهريّة غير صحيحة .
(ب) إذا ثبت مخالفة الشركة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذاً له أو لم تقم الشركة بإزالة المخالفة خلال المدة وبالشروط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة
(ج) إذا اتبعت الشركة سياسة تتعارض مع النظام العام والأداب ، أو لا تتفق والمصلحة الاقتصادية العامة والأمن القومي أو تضر بمصالح أصحاب المصكوك
ويتم الشطب بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بأغلبية ثلثي أعضائها ، ولا يصدر قرار الشطب إلا بعد انقضاء شهر من تاريخ إخطار الشركة بكتاب موصى عليه يعلمه الوصول بالمخالفات المنسوبة إليها وعدم تقديمها كتابية مبررات يقبلها مجلس إدارة الهيئة وينشر هذا القرار الصادر بالشطب في السجلات المصرية .
ويتروى على شطب قيد الشركة وقف نشاطها الذي تمارسه وفقا لأحكام هذا القانون نهائياً .
وتتقدم برد قيمة المصكوك إلى أصحابها خلال المدة المحددة بقرار الشطب ، فإذا لم تقم الشركة برد قيمة المصكوك إلى أصحابها خلال المدة المحددة جاز لمجلس إدارة الهيئة أن يقرر تصفيتا ، وفي هذه الحالة يعين مجلس إدارة التنفيذية للقانون بأن « لكل من أخطرت الهيئة برغبته في توفيق أوضاعه طبقاً لأحكام القانون أن الهيئة المصلى ويحدد أتعابه .



وهذا الرأي مردود عليه بأن القانون يهدف إلى تنظيم الشركات على نحو يكمل مشاركتها في النشاط الاقتصادي القومي ، ويؤمن في ذات الوقت مصالح جماهير المودعين ويخضعها لأشراف الدولة دون تدخل في إدارتها أو تعويق نشاطها المشروع في تلقى الأموال من الجمهور واستثمارها على أساس صحيح .

أن الهدف من تدخل الأجهزة الحكومية المنوط بها تنفيذ أحكام القانون ولاتحتة التنفيذية تقتضيه مصلحة الشركات ذاتها باعتبارها شركات من نوع خاص تعمل في أسواق غير مساهمها الأمر الذي يبرر حماية حقوق المتعاملين معها دون عرقلة نشاطها بالإضافة إلى ضمان مشاركة الأموال المستثمرة في تنمية الاقتصاد القومى .

سلطة الجهاز المركزى للحسابات
نصت المادة العاشرة من القانون على أن لا يكون للشركة مراقبان للحسابات من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية من توافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ .
تعين أحدهما الجمعية العامة للشركة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويعين الآخر الجهاز المركزى للحسابات ويحدد مكلفاته وواجباته ، ويجوز للجهاز تنقيتها بناء على طلب الهيئة في حالة الإخلال بواجباتها ،

ويلتزم مجلس إدارة الشركة بإعداد الميزانية وغيرها من القوائم المالية وتقريره وفقاً للنموذج الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون وعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية . وتخطر الهيئة بصورتها من الميزانية والقوائم المالية قبل شهرين من التاريخ المحدد لاتخاذ الجمعية العامة ، وللهيئة الحق في طلب إعادة تصوير الميزانية والقوائم المالية بما يفصح عن المركز المالي الفعل ونتيجة النشاط على الوجه الصحيح . وفى حالة عدم الاستجابة لملاحظات الهيئة يتعين على مجلس الإدارة تضمين هذه الملاحظات مرفقات الدعوة الموجهة للمساهمين لحضور الجمعية العامة وعرضها في اجتماع الجمعية العامة والالتزم

المدة المحددة في القانون لتوفيق الأوضاع دون إتمامه ، أن يعد برنامجاً لرد جميع مائتاه من أموال إلى أصحابها خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون ، ويبرأ في أبعاد هذا البرنامج المبلغ المستحق لكل شخص من أصحاب الأموال وتواريخ أيداعها لدى الملتزم بالرد والاسلوب الذى سيتم به والإجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج والتوقيت الزمني لمراحل الرد وغير ذلك من الأسس اللازمة لتنفيذ البرنامج طبقاً للقوانين القائمة وعليه أخطر الهيئة بهذا البرنامج ، والإعلان عنه في صحيفتين يوميتين صباحيتين وأسعتى الانتشار بعد أسبوعين من أخطر الهيئة ، ويخطر أصحاب الأموال بخطابات مسجلة بمواعيد وأماكن رد الأموال طبقاً للبرنامج . ويجب أيداع المبالغ التي لم يقدم أصحابها لاستردادها في المواعيد المحددة لدى أحد البنوك على أن تكون قابلة للمصرف اليهم أو لمن ينوب عنهم فور طلبها .

وتنفذ أحكام الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون التي تقضى بإنشاء « مجلس الوزراء وضع ضوابط تشجع الاستثمارات ونسبتها في المجالات المختلفة ، ويجوز له تحقيقاً للمصالح العام وبناء على عرض الوزير أن يقرر منع استثمار الأموال في بعض المجالات » قرر مجلس الوزراء حظر قيام شركات تلقى الأموال بالاستثمار في المضاربة على الذهب والمعادن النفيسة والعملات الأجنبية ، وحظر التعامل والمضاربة على الأوراق المالية المصرية والأجنبية ، وحظر المساهمة في رؤوس أموال باسمى بأسلوب المشاركة في استثمار أموال شركات تلقى الأموال .

وخليق بالذكر أن اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حددت في المادة ٣٠٠ منها : اختصاصات الجهات الإدارية المختصة الرقابية وهي كل من الهيئة العامة لسوق المال والإدارة العامة للشركات بمباشرة تنفيذ أحكام القانون ولاتحتة التنفيذية . وقد أغل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ رقابة الإدارة العامة للشركات .

رأى البعض أن القانون قد طوق عنق الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها وحلقات من الرقابة الحكومية والقيود الثقيلة غير المألوفة في الشريعة العاملة للشركات التجارية .



المصدر : الدور الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشركة خلال اسبوعين من اقرار العيزانية والقوائم المالية من الجمعية العامة بنشرها مرفقا بها تقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة في حالة عدم الاخذ بها في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل ،

وقضت المادة السادسة عشرة من القانون بان العمل على شخص طبيعي او معنوي تلقى قبل العمل باحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة امورا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأي غرض آخر من اغراض توظيف الاموال بأية وسيلة وتحت أي مسمى أن يتوقف عن تلقى الاموال من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يرسل اخطارا الى الهيئة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن مايلي

١ - اذا كان يرغب في العمل في تلقى الاموال لاستثمارها طبقا لاحكام هذا القانون أولا يرغب في ذلك

ب - المبالغ التي تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعمليات المختلفة ومجالات استثمارها

ج - قائمة المركز المالي في تاريخ العمل بالقانون وتقرير عنه معتمدين من اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة يعينهم ويحدد مكلفاتهم الجهاز المركزي للمحاسبة على أن تنشر قائمة المركز المالي والتقرير في جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل ،

قررت الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون معاقبة بالسجن وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه كل مراقب حسابات تعدد أو وضع تقرير كاذب عن نتيجة مراجعته أو اخفى عمدا وقائع جوهرية ، أو أغفل هذه الوقائع في التقارير التي يقدمها طبقا لاحكام هذا القانون .

حددت المادة الثالثة عشرة من دستور مهنة المحاسبة والمراجعة الحالات التي يعتبر فيها مراقب الحسابات مخلا بالامانة المهنية والواجبت المادة ٦٦ من القانون على المحاسبين القانونيين أن يضعوا تقريرهما عن قائمة المركز المالي المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون أسس التقييم لكل عنصر من عناصر الموجودات والالتزامات وأية تعديلات اجريها أو يريان اجراها على بيانات وعناصر القائمة بما يتفق مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها

التاريخ : ١٩٩٠

وغنى عن البيان أن احكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ باصدار قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الاموال لاستثمارها ولائحته التنفيذية المقررة بالقرار الوزاري رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٨ لم تشر على الاطلاق من قريب أو بعيد الى خضوع الشركات العاملة في مجال تلقى

الاموال لاستثمارها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة وذلك على اساس أن سلطة الجهاز يقتصر على تعيين المحاسبين القانونيين وتحديد مكلفاتهم وكذا تعيين مراقب الحسابات وتحديد مكلفاته وواجباته وهو اختصاص الجهاز الاميل اعترض البعض على النص الذي يبين للجهاز المركزي للمحاسبة تشعيه مراقبي الحسابات سواء المعين من قبل الجمعية العامة للشركة أو تلك المعين من قبل الجهاز المركزي للمحاسبة باعتبار تدخل الجهاز في صميم اختصاص الجمعية العامة الذي يملك للتفتيش بالنسبة لمراقب الحسابات المعين من قبل الجمعية العامة

ان هذا الاعتراض مردود عليه بأن هذا الحكم يستهدف حماية حقوق حملة صكوك الاستثمار الذين لا يشتركون في مجالس ادارة شركات تلقى الاموال لاستثمارها وليس لهم حقوق حضور جمعياتها العامة وبالتالي يشتركون في تعيين مراقب الحسابات ويرتكز على أن جهاز الرقابة الحقيقي على نشاط هذه الشركات هم مراقبو الحسابات وليس الجهاز المركزي للمحاسبة الذي عينهم وأن سلطة الجهاز المركزي للمحاسبة في تشعيه مراقب الحسابات سواء المعين من قبله أو الذي عينته الجمعية العامة للشركة يكون بناء على طلب هيئة سوق المال في حالة الاخلال بواجباتهم بالإضافة الى مسؤولية المراقبين بالتضامن قانوني ووضعها تقرير موحد بالنتائج التي توصل اليها من المراجعة

وبما يسترعى النظر ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وصف المحاسبين الذين يقومون بالمفحص وتقديم تقرير بنتيجة فحصهم مرة في المادة العاشرة باسم مراقبي الحسابات ، مرة اخرى في المادة السادسة عشر باسم المحاسبين القانونيين وذلك على اساس ان عمل المحاسبين كما ورد بالمادة السادسة عشر والمادة ٦٦ من



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن المادة الرابعة من الإصدار نصت على إصدار اللائحة التنفيذية للقانون في خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون وقد أضافت اللائحة التنفيذية للقانون أحكاما جديدة بما لا يتماشى مع حكم المادة ١٤٤ من الدستور المصري الذي يقضي بأن يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تفصيل لها أو إعطاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه وهذا أمر يرد عليه بأن الدولة قد اتخذت من القانون بنص الدستور أداة لتوجيه الملكية الخاصة وتنظيم الانتاج وهما أمر أن يتصلان بتصميم شركات تلتقي الأموال ونشاطها بالاضافة إلى أن تعديل اللوائح ليس كغيرها من تعديل القانون وهو متاملي في الواقع التحويلات الاقتصادية على القانون وما تقتضيه فكرة الملائمة الاقتصادية في مواجهة نوعيات من المشاكل الاقتصادية الطارئة بحلول قانونية تلائم طبيعتها المتغيرة .

اللائحة التنفيذية للقانون هو قيامهم بمهمه خاصه وهي التحقق من صحة قائمة المركز المالي في ١٠ يونيو ١٩٨٨ واعتمادها بعد التأكد من تنفيذ القواعد التي وردت بالمادتين ٦٤ و٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ثم تقديم تقرير عن نتيجة هذا التحقيق بينما مهمة مراقب الحسابات هو الاضاح في تقريره عن رايه الفني في ضوءه المعلومات والاضاحات التي قدمت اليه وأن حسابات الشركة تتضمن كل عناصر القانون ونظام الشركة على وجوب اثبات فيها وما اذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة في ختام السنة المالية وما اذا كان حساب الارباح والخسائر يعبر عن السوجه

الصحيح عن ارباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية المنتهية ، وما اذا كانت قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو في مركزها المالي مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات قائمة عند اعداد الميزانية وذلك في حدود المعلومات والاضاحات التي توافرت لديه وفقا لأحكام القانون .

ثار جدل بين المحاسبين وأصحاب الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها بشأن مدى احقية المحاسبين القانونيين الذين يعينهم الجهاز المركزي للحسابات لاعتماد قائمة المركز المالي للشركة في ١٠ يونيو ١٩٨٨ في ادخال التعديلات التي يريان اجراءها على ارقام وبيانات القائمة قبل نشرها في جريدتين صحفيتين ؟ وهل يتم هذا التعديل دون موافقة اصحاب الشركة ؟ واستقر الرأي على تطبيق حكم المادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر الذي تستتق بها نوعان من التعديلات تعديلات راعا المحاسبان القانونيان واستجابات ادارة الشركة لها وقامت فعلا باجراء التعديل اللازم بالمركز المالي بما يتفق ورأيهما وهنا تستكتبان بالاشارة الى ذلك بتقريرهما وتعديلات راعا المحاسبان القانونيان ولم تستجب ادارة الشركة الى ذلك بتقريرهما وتعديلات راعا المحاسبان القانونيان ولم تستجب ادارة الشركة لهما فحق لهما أن يضمنا تقريرهما ببيان هذه التعديلات وأثرها على المركز المالي للشركة .



المصدر: المرآة الاقتصادية

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



توظيف الأموال - المشكلة والحل -

المستشار

المستشار

يائير الضامري

المستشار



« سيادة القانون أساس الحكم في الدولة » ومضى السيد المستشار قائلا : « ويقال بأن البرلمان صاحب السيادة ولايسال عن أعماله وأعضائه إن : « المشرع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القواعد » ..

العامة .. فضلا عن أساس المسؤولية هو الخطأ ولا يمكن بحال من الأحوال نسبية الخطأ إلى المشرع وهذا الكلام غير صحيح على الإطلاق إن الشرعيين عندما قالوا أن الشارع منزه عن اللغو قصدوا بذلك المشرع السامي وهو الله سبحانه وتعالى ولم يقصدوا المشرع الوضعي وقد استعمل رجال القانون الوضعي هذه العسولة في أحكامهم القضائية وقتلواهم ونسوا أو تناسوا أن الإنسان غير معصوم من الخطأ أن العصمة لله وحده وفي الحديث الشريف : « كل ابن آدم خطيئون وبخير الخطائين التوابون » ونضرب مثلاً من بين كثير من الإخطاء على خطأ المشرع الوضعي أولها أن المشرع ليس ينظم في القانون العدي كل النور وطرحه نقلاً عن القانون المدني المصري متجاهلاً أنه ليس في ليبيا أنهار كثيرة النيل ومن ثم ليس فيها طرح لنهر ولا أكل وثانيهما أن القانون المدني المصري نص في المادة (١٣٦) منه على أنه « إذا لم يكن بالإلزام سبب كان العقد باطلاً » وهذا الكلام لغو بوضاهة واضح النص المرحوم الدكتور المنهري حيث يقول في الجزء الأول من كتابه الوسيط) بند ٢٩٤ صفحة ٤٨٢ ، فمادامنا نجعل السبب هو للباخت فكل إرادة لابد أن يكون لها باء إذا صدرت من غير ذي تمييز » إذ في

بعده الصادر بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٩٠ ذكر في الإهرام الاقتصادي الأخر مقالاً بعنوان كارتنة توظيف الأموال - المشكلة والحل . وبعده الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٩٠ نشر كذلك مقالاً للمستشار ليبي حليم ليبي بعنوان « لاتنظفوا الحكومة » استوله بقوله : « أفرغني تلك الأصوات التي تنادي بوجوب تحميل الحكومة قيمة أسياد علات المودعين في شركات توظيف الأموال جزاء مساهمتها في خلق انطباع عام لدى الجمهور بأنها تشجع هذا النوع من الأيداع عن طريق وسائل إعلامها وفي مقدمتها الإعلان عن هذه الشركات . ومن الواضح أنه بمقله هذا يقصد الرد على مقال .

وقد عالج في رده المسؤولية القانونية للحكومة عن ودائع المودعين في شركات توظيف الأموال مع أن التدقيق في قراءة مقال يدل على أن مقال لم يفتأول إلا المسؤولية السياسية العامة للحكومة ، وأندري سيادته لثيرة الحكومة من أي خطأ أدى إلى تلك الكارثة وقسم بحجة إلى فقرات أحداها لتسقط المسؤولية وأخرى لعدم مسئولية مجلس الشعب والنسالة لعدم مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية والرابعة مسئولية الحكومة عن الإخفاء التي لا يمكن نسبتها إلى الموظفين والخامسة مسئولية الحكومة عن الأعمال المسببة للقضائية والرابعة مسئولية الحكومة عن الإخفاء التي لا يمكن نسبتها إلى الموظفين والخامسة لمسئولية الحكومة عن أعمالها المادية والنساسة والأخيرة عنونها ، الجهل أصل المشكلة . . .

ونثنى مناقشة بعض تلك الفقرات على الفتاح ليمسا ياني : -

عدم مسئولية مجلس الشعب
قال السيد المستشار « أن السيادة للشعب أصلاً وما البرلمان إلا ممثل له ويقال بأن البرلمان صاحب السيادة » وهذا الكلام فيه تناقض واضح في تصديق صاحب



هذه الحالة لا يمكن الإلتزام باطلاً لاتعدام السبب (الباعث) وإنما يكون باطلاً لبطالان الإرادة لحدوثها من غير مميز . فلا يجوز إذن القول بعدم أمكان نسبة الخطأ في أي حال من الأحوال إلى المشرع (الوضعي) لأن ذلك مناهة لتضليل هذا المشرع سلطة ملقة (Omnipotence) الأمر الذي يؤدي إلى الدكتاتورية والاستبداد . وأضائف السيد المستشار « ولايسال (أي البرلمان) عن أعماله ... وأعماله خارجه فكل رقابة المحاكم » وهذا كله غير صحيح للأسباب الآتية : -

(١) أن البرلمان (بمعنى مجلس الشعب) يسال مسؤولية سياسية عن أعماله فيمكن

السيادة أمو الشعب أم البرلمان (يقصد مجلس الشعب) . والفصل في ذلك مرده إلى الدستور فقد عقد الدستور الدائم السيادة للشعب فنص في المادة (٣) منه على أن « السيادة للشعب وحده » وليست لغيره ويتوب عنه في ممارسة اختصاصات السلطة التنفيذية ويظل الشعب هو القضائية والسلطة التنفيذية ولما كان القانون هو الأصل ومصدر السلطات ولما كان القانون هو التعبير عن إرادة الشعب لذلك صبح أن تستند السيادة إلى القانون فيقال سيادة القانون . وتنص المادة (٦٤) من الدستور على أن :



المصدر : الامام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ من شهر ربيع الثاني ١٤١٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ١- **الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع** ، وعرض تقريره للحكم بعدم دستوريته . لأن هناك أنواع ومبادئ أعلى من مجلس الشعب وعليه أن يتقيد بها ولذلك تسمى الحكومة الديمقراطية بالمعنى الحقيقي بالحكومة المحدودة (Limited Government)
- ٢- **المقابلة للحكومة المطلقة** (أي الاستبدادية) .

مسئولية الحكومة (أي السلطة التنفيذية) وهل هي شريكة لشركات توظيف الأموال في المنصب ؟

يقول السيد المستشار (ص ٢٦ العمود الثالث) : انه لا يجوز مطالبة (أي الحكومة) بتعويض عن خطأ لم ترتكبه ولم تساعد في وقوعه ، أي انه يبرئ الحكومة من أي خطأ وبذلك يرفع عنها المسؤولية عن تمييز الضرر الذي أصاب المودعين . ويقدر نفس الوقت بالعمود الثاني من الصفحة نفسها (بما يأتي) : وتجسد الأعمال الضارة والتي تسأل عنها الحكومة سواء أكانت مسؤوليتها تسمية أو أصلية في صور متعددة فمعناها ما يأخذ شكلاً إيجابياً ومنها ما يتخذ صورة سلبية بامتناع الحكومة أو أعمالها في أداء واجباتها مما يؤدي إلى أضرار المواطنين بأضرار باعتبار أن الخطأ السلبى هو من أنواع الخطأ والأعمال المؤدى إلى المسؤولية .

ومؤدى ذلك أن المسؤولية التقصيرية لا ترتب إلا على خطأ يجرى إلى ضرر ، والحكومة في هذا كيفية الأفراد تسأل عن الضرر الذى يحدث عن خطأ وقع منها .

وتنحى ندى السيد المستشار على الخطأ السلبى وعلى الأخطاء الإيجابية الذى وقع من الحكومة فيما يلي :

- ١- **أما عن الخطأ السلبى** - وقد ذكرناه في مقالنا - **فنالمعرة (١٩)** من قانون البنوك والائتمان الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن : يحظر على أي فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون أن تيسر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتدال أي عمل من أعمال البنوك ... ولأنه أن من أعمال البنوك التجارية القيام بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لإيجاز مسندة (المادة ٢٨ من القانون ذاته) وتنص المادة (٦٠) من القانون المذكور على أن : كل من خالف أحكام الإزام أو الحظر الوارد في هذا

حله بالقرط المنصوص عليها في الدستور كما إذا ظهر بوضوح أنه لم يعد مشغولاً لإدارة الشعب صاحب المبادأة أو كساً لو كانت الانتخابات كلها أو معظمها مرسومة كما كان يحدث في عهد المرحوم أسماعيل صندقي بفتحاً .

(٢) أن مجلس الشعب ملق بالقرط الواردة في الدستور . والإجاء القانون المخالف للدستور غير دستوري وتشمل مسؤولية مجلس الشعب عن المخالفة الدستورية في أيام المحكمة الدستورية العليا - إذا طعن

أصلها وفقاً للاوضاع المقررة للظن .. بالحكم بعدم دستوريته أي بالخلل وأهمل إرادة مجلس الشعب المتمثلة في القانون محل الدعوى الدستورية . ويقول الدكتور لغضى عبد الصبور في مقاله (الرقابة الدستورية) المنشور بمجلة الإهرام الصادر يوم ١٦/٨/١٩٩٠ (صفحة ٦) مائتي (ثانياً) أن الحكم بعدم دستورية النص التشريعى يبطئه ويخليه ويهدد النص فوته التشريعية وبالتالي لا يمكن للمحكمة أن تبطئه وهذا الإثر بالحكم بعدم الدستورية إنما يرد إلى تاريخ صدور النص التشريعى المحكوم بعدم دستوريته . غير أن ذلك لا يمس المراكز القانونية التي تكون للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين قد استقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم . وأعمال التي بالحكم بعدم الدستورية على هذا الوجه تقوم به محكمة الموضوع على ضوء المادة ٩٨ -

المفروجة عليها وما قد يثار أصلها من نزاع وديان . وإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائلي فإن الأحكام الجزائية التي تكون له صيرت استثناء إلى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن ، وهل بعد ذلك يقبل أن مجلس الشعب لا يمس من أعماله وإن أعماله خارجة عن رقابة المحاكم ؟

(٣) أن مجلس الشعب مفيد بمبادئ الشريعة الإسلامية فهل بعد ذلك يقال - كما يقال - كما قال المستشار - أن المشرع يجب أن تكون له الكلمة العليا في تنظيم المجتمع عن طريق وضع القوانين العامة ؟ ثم إذا وضع قانوناً ليس مخالفاً لأحد تلك المبادئ الإسلامية فإنه يكون قد خالف المادة (٤) من الدستور التي تنص بأن : مبادئ الشريعة



المصدر : **رأى الاقتصادى**

التاريخ : **١٩٩٠**

التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومى وتبشير عمليات تنمية الاسفار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى انشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للارضاع التى يقرها البنك المركزى الممارس شركات التهليب كل هذه العمليات مع انها ليست بنوكا تجارية وعلمها فى تلقي الاموال جريمة جنائية ام ان كبار موظفى الحكومة الذين يرسمون لها السياسة المصرفية لم يقرروا هذه النصوص ؟ وامازدا سكتت

الحكومة عن شركات التهليب ولم تسكت عن تجار العملة الذين يمارسون عمليات النقد الاجنبى التى تخضع بها البنوك التجارية وحدها ؟ انيس فى ذلك تفرقة بين فريطين من المهرجرين ؟ تسكت الحكومة عن شركات تهليب الاموال وتنشط بالنسبة لتجار العملة مع ان الفريطين فى مركز قانونى واحد وبعد ذلك يقال ان الحكومة لم تخطئ .

يقول السيد المستشار فى تقرير ذلك (ص ٢٢) ذلك ان العمل التجارى امر مباح (ام جريمة ؟) لا يمكنها ان تمنعه وان كانت تملك ان تقيد (!!!) ولا يمكن ان توجه اليها اللوم لانها سكتت عن تقديم اصحاب هذه الشركات الى المحاكمة الجنائية باعتبار انهم باشراف بصفة اساسية وعلى وجه الاعتداء عملا من اعمال البنوك اعمالا لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة

١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان ثم بيدي تسيروا باحضا فيقول : فان ذلك مبرود عليه بان الحكومة تتمتع بحرية اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار انها وحدها تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير اهمية نتائج تدخّلها ! ! خصيما يتصرف حصن تقديرها للامور . ومتى كشفت ظروف الحال وملاسات موظفيها لم يخطئ ؟ فان دعوى المسئولين تكون متناهية الاساس بعد ان انهار الركن الاول من اركانها ركن الخطا فان طلب الزرام الحكومة بالتعويض لا يكون له محل وبضحي السلب على غير سند من الواقع او القانون يتعين الالتفات عنه .

وهذا الرد يفترض وجود حكومة مطلقة من القيود لا حكومة لستورية فحق امام جرائم واسعة النطاق عميقة الاغوار تتداول الاف المواطنين ومليارات الجنيهات التى تدارلها شركات التهليب وهى جرائم مستمرة معقدة على

للنشر والذخانات الصحفية والمعلومات

القانون او اللوائح والقرارات التى تصدر تنفيذها له يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه .

وشركات تهليب الاموال (او تلقي الاموال) تخضع لهذه النصوص وكان يجب تطبيقها على تلك الشركات خصوصا وان تلقي السندات هو العمل الرئيسى والجوهري للبنك التجارى الى درجة ان المشرع قد عرف البنك التجارى فى المادة (٢٨) من قانون البنوك والائتمان فقال : يعتبر بنكاً تجارياً كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او بعد اجل لا يجاوز سنة كما نصت المواد من ٢٩ الى ٤٢ على ضوابط وقواعد متعلقة بالنظام العام وتعتبر حداً ادنى لاي سياسة مصرفية تتبع فى مصر . ويعتبر قبول الودائع واستثمارها باقرضها للغير هو جوهر اى

بنك تجارى ومع ذلك سمحت الحكومة لشركات تهليب الاموال بان تقوم باعمال البنوك التجارية بغير الخضوع لشكل البنك (شركة مساهمة) وبغير الخضوع لاي ضابط ارقابية ومظلمها مؤسسات فردية وكان فى يدها سلاح العقاب تستعمله لمنع ظاهرة خطيرة قامت ونشأت تحت بصرها ويسمى بدون ان تحرك ساكنا رغم كثرة الاصوات التى ارتفعت فى هذا المجال بالتحذير والتذير ومنها على سبيل المثال صوت الاسرام الاقتصادى الذى اسمى تلك الشركات شركات تهليب الاموال فبعد ذلك يقال ان الحكومة لم يصدر منها اعمال او امتناع عن اداء واجبها ؟ ثم يقول السيد المستشار (ص ٢٢) مغررا بفظا الحكومة فى عبارة واضحة لا يخطئ احد فهم معناها ولا يعدو سكوته (اى الحكومة) على مصل هذه الشركات مشاركة منها فى النصب والاستقلال والفسك على المواظنين اذن فالحكومة باعتراف السيد المستشار شريكا فى عمليات النصب الذى قامت به شركات تهليب الاموال (او يعتبر ذلك خطا منها موجبا لمسئوليتها المدنية ؟) والاعتبر فى نفس الوقت - وبالمخالفة للقانون - ترخيصا ضمنيّا منها لشركات التهليب بمزاولة اعمال البنوك - خارج نطاق القانون - فريحا على المادة (١٥) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرى التى تنص على انه : يقصد بالبنوك التجارية البنوك التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته بما يحقق اهداف خطة



المصدر : الاصول الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

عدة سنوات بل سلاسل من الجرائم المستمرة تم
يقول ان الحكومة تتمتع بحرية اختيار الوسيلة
المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة باعتبار انها
وحدها تلك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير
اهمية نتائج تدخلها ، مع ان الحكومة جاءت
متأخرة سنوات عن التدخل ثم يقبل السيد
المستشار (ص ٢١ عمود ٢) ، ومن حيث ان
ظروف الحال ترشح للاعتقاد بان الحكومة حينها
اكتشفت (تأمل الاصطلاح) تالاب هذه
الشركات والحست بفطرها وثبت (كانها اسد

مصور !) للسيطرة عليها حماية لاموال
المواطنين وقد اختارت الوقت الملائم لسيئتها
طبقا لتقديرها للأمور وكانت ظروف الحال تدل
على ان تصرفها كان حماية للمودعين ، والرد على
ذلك ان الحكومة كان يجب عليها ان تتحرك من
اول يوم لقيام شركات التهلب لآلتا بمصد جرائم
جناية خطيرة تلقى اضطرابا شديدا في النظام
المصري .

٢ - هذا عن الخطا السليمي للحكومة اما عن
خطاها الايجابي فانها وضعت جميع وسائل
الإلذاعة والدعيلة والإعلان تحست تصرفها
لمستخدمت تلك الوسائل استخداما واسعا
ولد لدى المواطنين انطباعا بان الحكومة
تؤيدها مع ان نفساها كان اجراميا وليس
تجربة حرة كما زعم السيد المستشار ولا يمكن
القول بان الحكومة تتمتع بسلطة تقديرية في
اختيار الوسيلة او الظروف المناسب للحسوك
ازاء طوفان من الجرائم الجنائية ..

بل ان من المعطى ان بعض أجهزة الدولة
كانت تتعامل معها الامر الذي حمل على السفن
ان ظاهرة تحس هذه الشركات من الاطر
القانونية المصهودة هي ظاهرة صحيحة ترحب
بها الدولة (نقلا عما جاء في صفحة (٩) من
كتاب الإهرام الاقتصادي رقم (٩) الصادر في
نوفمبر ١٩٨٨ وعنوانه : السبليل القانوني
لتوظيف الاموال تأليف الدكتور احمد شرف
الدين المحامي) .

وسما تقدم جمعية نجرم بان الحكومة - في
مجال المسؤولية القانونية علاوة على المسؤولية
السياسية العامة التي عالجتاها في مقالنا السابق
- مسؤولة مدنية عن اموال المودعين لدى شركات
تهلب الاموال لارتكابها خطا جسيما ليس له
مثيل .

يقول الشاعر المتيئس :-
وليس يصح في الاذهان شيء

إذا احتاج النهار الى دليل



المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل انخرجت أزمة

الريان

محامي الريان الذي عرض شراء

أصوله يقول:

٦٠٠ مليون دولار تحت

تصرفي

الريان لا يعلم شيئاً عن

الصفقة

هل يمكن ان تغرق أموال موهبي الريان ؟
هل ما أظنه محمد رشاد نبيه محامي الموهبين السابق ومحامي الريان المال بأنه سوف يرد. أموال الموهبين بموجب شيكات مقبولة الدفع خلال عشرة أشهر حقيقة أم متفورة جديدة ؟
وإذا كان ما أظنه محامي الريان حقيقة ... فكيف سيتم الصرف وهل ستصرف المبالغ كاملة أم سوف تخضع الأرباح التي تسلمها الموهبين بالفعل ؟
كل هذه التساؤلات تجيب عنها الأحرار في السطور التالية ...

تحقيق

اسامة الكرم



مقدمات الحل

سبق اعلان هذا الحل لقرارات عديدة بين عدد من رجال الدين وعلى رأسهم فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شافعيين حين تقدموا بطلب التائب للعام لزيارة الريان بالسجون في ٨/٧/٧٨ وبالقول تمت الزيارة في ٩/٧/٧٨ وبمعنا طلبا مقبلة التائب العام في ٩/٧/٧٨ بحضور ممدوح الوبيسي محامي الريان. وفي هذا اللقاء طلب الشيخ الشعراوى الافراج عن الريان ليهيئ مشروعهات وابداع فضيلته بالسجون كضمان لعدم هروب الريان للخارج حتى يتمكن من ربه اموال المودعين .. وكان لذلك اكبر الاثر في نفس المشتريين الذين قدره تدخل الشيخ الشعراوى بمثل هذه الصيغة لحل الازمة.

بعد ذلك بدأت مفاوضات بين المشتريين ومحامي الريان محمد رشاد عن نيتهم في شراء اصول الريان بمصر مقابل مبلغ يقابل ١,٥ مليار جنيه والقر المشتريين انهم وضعا تمت تصريف محامي الريان مبلغ ١٠٠ مليون دولار قفلة لتحويل لخصر بشرط ان يتم ايداعها في بنك غير خضاع لاشراف الحكومة (المصرف العربي الدولي) وذلك تقاديا لاي مشكلات او تعقيدات قد تنشأ فيما بعد.

لويتم اتمل ذلك فهو محامي الريان قفلة اتمام متعلقة الريان عندها اطمح من قبوله بالتخلي عن آخرين شراء معطيات الريان بمبلغ ١,٥ مليار جنيه او ما يسميها حقوق المودعين ايها اكثر.

واكد محامي الريان انه سيتم سداده هذه الحقوق فورا بشيكات مقبولة الدفع باسماء المودعين كل حسب اسمه والمبلغ المستحق له. وبطلب المحامي بان يتم تسليمه كضمانا باسماء المودعين والسماح له بتجهيز كالتاليات فنية تشمل جميع اصول الريان التي سيتم شراؤها

ووضع ان ذلك لن يستغرق اكثر من ستة اشهر على ان تكون جميع الشيكات المودعين قفلة للدفع في مدة قصصا أربعة اشهر. وعطت الاحرار ان سفر المودعين سيدلون في صرف مستحقاتهم اولا في بداية مدة الشهور الأربعة وتتوال صفقات الصرف لتكامل المودعين لتنتهي مع نهاية الشهور الأربعة التالية للشهور السنة الأولى.

الريان آخر من يعلم

اكد رشاد نبيه ان هذا العرض ليس وراثة ال الريان لونهك لشخص غير مستعدون للشراء وهم مودعين بالمثل وسيدعين على هذه الفرصة لحل مشكلة المودعين. ولذلك تم اختيار المستشار محمود خان رئيس محكمة الاستئناف السابق كممثل قانوني للمشتريين وذلك لتساعده في وضع عقد الورد بالبيع.

وايضا تم اختيار المهندس عبد الدين خليل نائب رئيس هيئة الخدمات الصحفية السابق كممثل فني لمصلحة اصول الريان والذي صرح بأنه سيتقضى من اصل المصلحة بتقديم الرسومات الهندسية لاصول الريان خلال ٣ شهور.

مشكلة تبحث عن حل

هذا الحل الذي تقدم به محمد رشاد نبيه المحامي لم يضع أي شروط سوى طلب تحرير عقد ورد بالبيع يصبح نافذا اذا ما تم دفع حقوق المودعين.

ولكن ثارت مشكلة من يملك تحرير عقد الورد بالبيع؟ ادارة التحفظ على الاموال لا تمك هذا الحق كما اكد ذلك المستشار ساهر درويش وكذلك ال الريان جميعهم لفقوا الأهلية لاصدور لحكام قضائية خدم من يملك حق بيع اصول الريان ان؟

هناك تصورات عديدة اعلمها للدفاع عن الريان للشروع من هذه الشركة منها دعوة الجمعية العمومية للمودعين وذلك لاختيار مجلس ادارة يمكنه اتمام صفقة البيع .. هذا عن الاصول بالداخل فهل يوجد من يمثل الريان بالخارج.

المعروف ان ائمة الريان له حق التوقيع وسحب أية ارصدة بالخارج ... والمعروف ايضا ان كل انسان يختار من يخلقه في حق التوقيع وسحب ال ارسدة .. فهل اعطى لحمد الريان هذا الحق لآخيه محمد الذي اوشكت لفترة سجنه على الانتهاز؟

ويكون هذا الامل .. فالامر متعلق على صدور حكم قضائي نهائي بمصر بحق المشتريين في استرداد اموال الريان بل دفع دعوى قضائية بالخارج لتحويل ارسدة الريان للمشتريين الجدد

مصير الأرباح

يحول تسالوق من مصير الأرباح التي صرفها الريان للمودعين وهل يتم خصمها. لك محمد رشاد نبيه انه سيتم دفع كل حقوق المودعين طبقا لما تراه النيابة العامة .. وان هذه المطوق جازمة لريها لاصحابها بحيث لا تقل عن ١,٥ مليار جنيه او حقوق المودعين ايها اكثر.

ومن المعروف ان قانون تلقى الاموال ولائحة التقديرات قد وضعا حلا لهذه المشكلة حيث يتم اعتبار اي اموال صرفت للمودعين قبل ١٩٨٧/٧/٢١ لريها لا يجوز خصمها اما الاموال التي صرفت بعد هذا التاريخ فلها تقصم من راسمال المودعين.

وجدير بالذكر انه لا تزال هناك مشكلة على تقييم قيمة الأرباح التي تم صرفها للمودعين حيث تزك التقريرات الرسمية ان قيمتها ٢٧٢ مليونا و٢٨٨ الف جنيه في حين يؤكد دفاع الريان انها ٩٠٠ مليون جنيه. وأخذ هذه المشكلات من قيمة الاموال التي للريان لدى الغير والتي



البارونا، ٢ مخزن بجوار قلعة
بالهزم، ٢٠٠٠ مخزن ببولاق
بالقاهرة، ١٢٠ فدانا مخزن لخبث
وحيد، وبولاق بالكلوا ٦٦ طريق مصر
الاسكندرية الصحراوى .

محل تجارية

تسعة «سوبر ماركيت»، ومخالف
بيع لحوم بأرض الجوف وبشبرا
والنقى والمعدى والهزم والمعامدية
والاسكندرية، ٤ محلات مجهزة
بمصر الجديدة والنقى والمهندسين
والساعة، ومعرض كتب التراث
بالأزهر وشارع البورصة والمعوية
والجيزة والاسكندرية .

أراض زراعية

عشرة لفعة بالاسماعيلية، ٥٠
فدانا عليها مصنع للألبان وبولاق
فوقية ومخازن ومخزن للزيت ومصنع
لحوم وورشة مركزية ومخازن بالكلوا
٣٦ مصر اسكندرية الصحراوى،
١٠ السبعة بطريق الصحراوى
بالجيزة، ٤٥٠ فدان بجوار الكوا
بالهزم، ٨٠٠ فدان عليها مزارع
الإفطار والمخاض، ٦٠ فدان بالكلوا
٧٠ بالقنارية، ٢٠٠ فدان بالكلوا
٢٠ طريق اسكندرية الصحراوى، ٦٢٥
فدانا مقيم عليها مخطط زراعية
بالقنارية، ٦٠٠ فدان بالقنارية .

كما تتضمن قائمة اصول الريان
محلتى بنزين بالمعوية والهزم
ومجموعة كبيرة من السيارات
واللاكي والقتل والمتوسط والقتل
القتل ومطبعة ومصنع بالسيك
مشتراة من شركة الهلال .

وكذلك مساهم الريان في عدد من
الشروعات والشركات بشعبة تتراوح
بين ٢٠ - ٢٠٪ وفى الشركة الوطنية
للإعلان والمنشآت للصناعية
والقيرجلاس والبلاستيك والمنشآت
والملابس المطرزة والأرضيات ومزارع
الاسماك .

والشهود المشرة القائمة تعمل
طياتها الاجابة الحقيقية للسؤال
الذى تذكر .. هل تعود اموال
الوحيد ؟

المركبة بمدينة السلام أرض
مملكتها ١٠ آلاف متر مربع
بالقاهرة وقطعة أرض مملكتها
٢٥٠٠ م بطوان و٢٦٠٠ متر
بشارع طلعت حرب، ٥٠٠٠ م أمام
فندق راملا بالهزم و٢٤٠٠٠ م
بجوار مطعم اندريا و٢٠٠٠ م على
ثقة المريوطية مقيم عليها سينما
١٨٠ م، ٧٠٠٠ م بالجيزة،
١٥٠٠ م بالقطم ٨٠٠٠٠ م على
البحيرات المرة بالبر سلطان ككت
معدة لاقامة مدينة سيلانية .

عقارات

معارف بشارع طلعت حرب ومعارف
بشارع الخليفة المأمون من ١٦
دورا، معارف بشارع الميرافى من
خمسة ادوار ومعارف برج الريان
بالنقى ومعارف دورين بركسى، برج
الريان الادارى والهزم، ثلاثة أبراج
بشارع لفعة بالهزم ومعارف بمسطة
اسيلىس بالهزم ومعارف من دورين
خلف الميراث لاند فرع مصر الجديدة
وعطشان كمقر للشركة ٢٥٠ فى
الهزم .

مخازن

نور ٣٥٠ م مخازن بالبرش
القتام، ٢٠٠٠ م بشارع الهزم أمام

أعلن المستشار جمال شومان ان
قيمتها ١٦٠ مليون جنيه .. فهل يتم
تحصيلها لصالح المشتريين الجدد
وحتى .. لم يتكلم التليكة بتضمينها
لصالح المدينين على أن تخصص من
قيمة عرض البيع الذى تقدم به
محمد رشاد نبيه الحامى .

ولكن ما هى هذه الاصول التى
إعادت الأمل للمدينين والريان ..

والتي وافق المشتريون على ابداء
٦٠٠ مليون دولار تحت تصرف
محامى الريان لاتمام شرائها .

الأحرار تقدم قائمة هذه الاصول
التي أصبحت محل اعتمام الجميع
سواء كانوا مشتريين أم مودعين .

تصور وفيات

قصر ابراهيم باشا عبدالهادى
بالمعدى وقصر معين شمس وقصر
أدهم باشا بمصر الجديدة وقصر
بالقتل وقصر الكبرارى باشا علفور
بالنقى وبولاق بمصر الجديدة وبولاق
بالمعدى وبولاق بشارع لفعة بالهزم
بالهزم وبولاق بشارع معهد التربية
الرياضية بالهزم وبولاق بشارع
استديجى الاهرام وبولاق بمسكرد
بالهزم من ٤ ادوار وبولاق بشارع
طرية بالهزم وفيلتان بالمعوية وبولاق
لفعة .

شقق سكنية

عدد تسع شقق سكنية لفعة
بالنكلا ومصر الجديدة والمهندسين
و٣٠ شقة اسكان ادارى بالقاهرة
والاسكندرية وبورسعيد واسعيد
وسوهاج واسوان .

أراضي قضاء

أرض مملكتها ٥٢ فدان بالبرش



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضحايا الريان

احترت فيما كتبه هذا الأسبوع هل كتب عن الحكم القذافي للمحكمة الدستورية العليا ببطان القتلون الذي انتخب على رأسه مجلس الشعب والذي ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن من حق مصر أن تفتخر بقضائها الضليخ والمعدل لم يكتب عن الريان والكتلة التي حلت بالآلاف من المودعين بمناسبة استمرار محكمته اسم محكمة أمن الدولة العليا . ولخبرنا قريت أن كتب عن الريان بعد أن تحول للمودعين آل قراء لا يجهلون قوت يومهم ولقد استيقظ هؤلاء المودعون خيراً عندما طلعوا بقصصهم أن الريان قد أبدى استعدادهم لشراء أصول بعض شركاتهم وتسييد أصول المودعين فيما لا يزيد على ستة شهور والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل توافق الحكومة على هذا العرض . أم تستمر في انتزاع سيماجات الشويك والمخافة وقتل المودعين باسم البطره إذا لم يتكونوا قد قتلوا فعلا والذين لم يموتوا منهم امتهنوا النسل وانتقلوا في شوارع مصر يستجدون الناس إحساناً وبعضهم تنطبق عليهم الآية الكريمة « يحسبهم أجهال أصفياء من التملط تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحلفاء » أينما الحكومة الحاجزة أرحموا من في الأرض يرسمكم من في السماء واقتوا الله في مصير هؤلاء البشر الذين لم يرتكبوا ذنباً ولم يقتلوا جريمة سوى أنهم صغفوا وموتكم ومعارنكم البرالة من الحرية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار .

حسن فخر

عضو مجلس الرئاسة حزب الأحرار



المصدر : الشرق

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محامي الريان يحذر من اغتيال وإنشال الصفت

كتب - ربيع شاهين وعبد الحى محمد :

أعلن محمد رشاد نبيه ، محامى الريان ، أن حياته أصبحت معرضة للخطر بعد اعلانه عن صفقة شراء ممتلكات وأصول شركة الريان . ويحذر أجهزة الأمن من أية محاولة لإغتياله .. ولأن الحكومة مستعدة للحرب من يحاول إنهاء مشكلة الريان وأشار رشاد نبيه إلى وجود جهود مكثفة تبذلها الأجهزة الأمنية للكشف عن تفاصيل صفقة شراء الريان وموالية المفسدين ، وأكد أن هذه الجهود مستبوهة بالفضل ، وطالب الحكومة بالإبتعاد عن الصفقة بعد فشلها الدريع في حل المشكلة ،

وكذ محمد رشاد نبيه ، في تصريح خاص له ، الشعب ، لاضطراب عديدة منذ اعلانه عن عرض شراء أصول وممتلكات شركة الريان ، وسداد ممتلكات المودعين ، ولكنه رفض الإفصاح عن هام الصفقة . وقال أن انحرافا عديدة يعمها الفشل صفقة الذراء والمضي في مضطرب وتضرب شركات تزايد الأموال وأكد أن ما يقال من شراء كل الريان ممتلكات وأصول الشركة هو اكذوبة مبالغ فيها ولا يصحتها ، قال لأن هذا يعنى تجاوز المركز المالي للشركة ١ مليار جنيه بينما بلغ ما تملكته الشركة ٧٠٠ مليون جنيه و ٣٥٠ مليون دولار . وتناشد رشاد نبيه لاصحاب الأثرأش السكف عن شرويع

التأويلات والضلعات لمصلحة مصر والمودعين الضحايا وقال : : لغير مكره حرة أشهر ويعلن أرقام بعدد . وأن إفادت المذبذجون بأى سلاح يضامن و لكنه حزمه على السفي في اتسام صفقة الذراء مقبر إلى ككف الفدياة للعلماء معه وطعت ه الشعب ، أنه تم عرض الفخبرات التي التفت في لاحتاج مشغل المفسدين مع المستشارين على خلفية وسامير بروفش ، على النائب العام المستشار جمال شويبان للمرافعة عليها من ناحية أخرى بيد اليوم المهندس الاستشارى عاد خليل معاذة ممتلكات الريان عند الكياي ٢٦ بطريق القاهرة الاسكندرية المصراوى



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠

ممثل مشترى الريان :

ولاء المصريين في الخارج وراء الصنعة

١٩٨٨ عندما قبض على اخوة الريان والدمم
وصدر قرار برفض الحراسة على ممتلكات
الشركات المنسوبة اليهم .

منذ تلك الأيام قامت الحكومة قومتها على
شركات توظيف الاموال بدعوى الدفاع عن
حقوق المودعين الذين اتخدوا في نوايا تلك
الشركات فسمح من سحب مدخراته من بنوك
القطاعين العام والاستثماري واستبدل من
استبدل معاشه ومن حصل على قرض او على

هل هي متوفرة .. هل هي حليقة .. سواء كان
هذا او ذلك فان القنبلة التي فجرها المحامي
محمد رشاد تبيه في محكمة جنابات الجيزة

بجلسة ٢١ مايو الماضي بطلبه كممثل لمشتريين
لممتلكات ومشروعات الريان قلبت مشاعر اكثر

من ٢ مليون مواطن من للتشاوم الى التفاؤل
واحيث موات الامل في نفوس المودعين وذويهم
واعانت ظل ابتسامة اختفت منذ سبتمبر عام

مكافأة نهاية الخدمة ليتجه بهذه الاموال الى
شركات التوظيف ليستفيد بفرق الفائدة التي
تتيحها هذه الشركات للايداعات والاستعانة

بشركاتها على متطلبات الحياة ويومها قال احمد
الريان ردا على الدكتور فيج النور رئيس الهيئة
العامه لمصوق المال عندما طلب منه اعادة الـ
٨٠٠ مليون دولار للمودعين والتي هي عرقهم

وجهدهم



الخوف .. سبب إخفاء أسماء المشتريين

أجرى المحاور

تدري مزيب

هم من هذه المشكلة .

القيمة الدفترية

تلت ممثل المشتريين :

- القيمة الدفترية لأموال وأصول الريان كما انتهت الفاتور الموجودة طرف لوبة الأموال العامة حوالي ٢٢٠ مليون جنيه .

ورد ممثل المشتريين :

- القيمة الدفترية للأموال المتطلبة

عليها لصالح شركات الريان لامتلاك القيمة الحقيقية لاحتسابها ولافتقونها والمشتريون لشركات الريان ليسوا من المناجاة بحيث يجرون وراء صفقة خاسرة وبمذاق القهر وهم يأمون بذلك الدراسة من خلال مندوبيهم الاقتصاديين اما القيمة الدفترية فقد تمت على اساس اسطر عام ٨٤ ومن الآن الى ١٩٩٠ فضلا عن ان هناك آلات واجهزة ومعدات انتقلت الى الأصول .

مصر لحين تصام الصفقة خاصة وان الفكر السائد في اذهان التكتيون ان القبط على ان الريان الذي تم في سبتمبر ٨٨ كان يمثل حالة شاذة لان التكتيون كان يسمح لشركات الريان اذا لم توفى اوضاعها بالتصام - مثلها مثل باقي شركات توفيق الاموال حتى ٩ يونيو عام ١٩٩٠ .

لما ابيض على ان الريان قبل نهاية تلك لمدة بستين وافي نفس الوقت سمح للشركات الاخرى بالاستقرار وحكم القاتلون رغم تمثيل الاوضاع وحكم القاتلون بالتنسبة لجميع اعطى هذا القبط قطاعا لدى التكتيون بان هناك اسبابا معروفة فلفت الحكومة الى هذا . مع ان الريان وكان لابد من حيلة في المشتريين فاشروا اسماء مستعاره او ممثل

المشتريين حتى تتم الصفقة وهذا الخطي قتلوا يقره القاتلون المعنى وعلى هذا تكرر ان نقل اسماء المشتريين في طي الخفاء حتى تصام الصفقة ثم بدأ المشتريون بدراسة اوضاع شركات الريان وحصر الممتلكات والأصول والاموال فكتفت لهم تلك الدراسة ان شراؤها بمبلغ مليار ونصف او بملاذ على ذلك وبما يعطى حقوق المودعين هي صفقة رابحة بكل المعايير واتهمى الامر الى قضاء به دراسة استغرقت ثلاثة شهور .

هناك ايضا سبب وراء الخفاء اسماء المشتريين فالصفقة ليست حيلة وصاحب رأس المال جهان عندما يدفع بالمواله للاستثمار خاصة عندما يطلب من صاحب رأس المال ان يستثمر لمواله في مصر حيث يمن القبط خلق لتضخيات والاعترافات وانك كان الخوف يسيطر على المشتريين اذا قاموا بتصفية استثماراتهم في الخارج ثم يهودون أنفسهم في مناعة المشاكل والمخاطر بل وقد يكون هناك من له مصلحة في

- وانه يعنى ٨٠٠ مليون دولار .. الدولة عليها ٣٠ ألف مليون دولار .. خلاص يا بني

لهم ان هذا العرض قد تقدم به المحاسي رشاد نبيه للمحكمة كتمثل لمشتريين رفض ان يوضح عن انشاصهم سوى انهم مصريون يعملون في الخارج .. هذا العرض كان كالضوء المبهر الذي انطلق من وسط الظلمة الحائلة ابيحت في لوب ١٧٨ ألف مودع املا لاسترداد اموالهم المفقودة .

لدى انجبا نوبت عن الحقيقة الضائعة لى الرجل الوحيد الذي يرفض ان يكشف عن سر بضاعة المودعين والحكومة والمحاكمة وربما للبلدين .

فكرة البيع

في البداية .. كنت له .. لتتصنت بصراحة .. فالتبض مال يعتقد ان العرض الذي تالمت به ماهو الا مجرد مغامرة لم تكلف ابصارها .. فثوب جات فكسرة الشراء لوصول وممتلكات الريان ؟ ..

وقال ممثل المشتريين :

- لفكرة جات بعد ان وصلت مشكلة الريان الى طريق مسدود ووقفت الحكومة عاجزة عن حلها واصبح ١٧٨ ألف مواطن هم للضحية في للمشكلة بعد باعوا ممتلكاتهم من الطائر والمنقول اوتفوتوا من البنوك واستبدلوا ممتلكاتهم وادبروها شركات الريان بهدف

الحصول على ثمارها من هنا جات لفكرة لبعض المصريين العاطلين في الخارج كمواطنين ينتمون الى مصر .. فثروا في شراء أصول وممتلكات الريان بالشكل الذي لايرضهم للفسرة .

كانت هناك مشكلة .. هي مشكلة كيبية قرووي والاطمنان على هذه الاموال التي ستحول من الخارج الى



المصدر : المجلد ١٩٩٠

التاريخ : ١٩٩٠ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدأنا اعتماد الكاتالوجات وعقود الشركات ومعايير الجرد

المودعين والمبالغ المستحقة وتحدد بموجب شهادات موقعة البائع سواء بالحد الأدنى أو بالحد الأقصى وبطابق سعر الجرد ٢٢٤ ألفاً كما حددته اللجنة وأن يخصم مبالغ للمودعين من أرباح قبل أول يناير ٨٧ أما مبالغ من أول يناير ٨٧ وحتى يونيو ٨٨ لتاريخ صدور تلك الأموال لتستقيم المبالغ التي صرفت خلال هذه الفترة .

وقال محمد رشاد نبيه رداً على سؤال حول مهمته كممثل للمشتري وفي نفس الوقت محاسب البتةين وهو ما يعنى تعارض المهنتين :

- ليس هناك أية تعارض فالتى وكيل المشتري لابد وأن يكون وكيلاً عن البائعين المهتمين لأن مهمتى أن تحدد حقوق المودعين على وجه الدقة ولا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة سوى محاسب الريان .. فلما كانت صفتي وكيل المشتري فقط ليس من حقى المعاملة فى حقوق المودعين وعلى كل فى جميع الأحوال فإن مكتب المحقق على الأموال مسجل أموال المودعين طبقاً لمجلات كشوف لشركة .

سؤال آخر :
ماهو الموقف بالقضية لإجراءات البيع .

وقال ممثل المشتري :
- التلى التلى لعلنا بالثائب العام المساعد المستشار حطس خليله المستشار ماهر درويش اللذين يبدان تهاولاً بلا حدود ويتم حالياً اعداد عقود الشركات وعقود الاملاك ومعايير الجرد .

سؤال : هل هناك شركات أو مشروعات للريان فى الخارج لم تدرج فى دفتر حصر الأموال المتخطط عليها .
ورد رشاد نبيه :

- كل الشركات خرجت فى الدفاتر الحصر .. وهى إما باسم فتحى او باسم احمد او باسم لشركة .
وسألت ممثل المشتري :

- رسوم تسجيل عقد البيع وهى تصل الى ٨٠ مليون جنيه الا تعطى زيادة تكلفة الشراء وهو ما يستل عينا على المشتري .

وقال رشاد نبيه :
- هى مشكلة فعلا ولابد أن يكون الرسم واحدا ونحن نقوم بدراستها .

الكاتالوجات

قلت لممثل المشتري :
- متى يبدأ العمل فى الرسم والنماذج والكاتالوجات .

ورد قائلا :
- لقد اخذت فعلا المهتمين حساب عليهم لمتولى هذه المهمة وإسه كل الصلاحيات فى اختيار معاونيه طبقا لحجم العمل والذي تحدد انتهاء مهمته خلال ثلاثة شهور .

طريقة الاعتماد

يتم رد الأموال للمودعين كما يقول المحاسب محمد رشاد نبيه بعد الموافقة على عقد الوعد بالبائع ومحدد لها مدة خمسة أشهر لغير يبدأ فيها رد الأموال للمودعين وهى تبدأ من ٢٠ مارس ١٩٩٠ وترد المبالغ طبقا لكشوف اسماء



المصدر: ١٦ وفد

التاريخ: ٥ يونيو ١٩٩٠

للنشر والإذاعات الصحفية والاعلاميات

لجنة تلقي الأموال تبحت موقف شركات التوظيف التي فشلت في رد أموال المودعين اقترح بمدة المهلة بين ٣ و٦ شهور للانتهاء من عمليات الرد

البنك المركزي، ووزير العدل، ورئيس
هيئة سوق المال، والأكاديمية، والمجلس
العام الاقتصادي. كما تم خلال الاجتماع
استعراض تقرير حول موقف كل شركة على
حده. وكانت شركة سلطان، قد ردت كافة
الأموال للعملة لديها إلى ٧٠ مودعا وتبلغ
١٩٦ ألف جنيه. ورتت شركة «الهدى»
مصر، حوالي ٥٨٪ إلى ١٠ ألف مودع،
وتقدر أموالهم بنحو ٢٥٠ مليون جنيه.
وقامت شركة بنهر للاستثمار، بـ ٤٥٪ من
إجمالي الودائع، التي تبلغ ١١٠٠ مليون
جنيه. وسدحت شركة «هيوكلير»، بمبلغ
٨٧١ مودعا، والتي تقدر أموالهم
بنحو ٢٠٠ مليون جنيه. كما سددت
شركة الزمراء للأعلام بمبلغ ودايع ٢٤٥
مودعا، والتي تقدر بمبلغ ١١٠٠ مليون
جنيه. ورتت شركة المراكشي بمبلغ ودايع
٢١٠٠ مودعين

بجالت اليوم لجنة تلقي الأموال في اجتماعها مساء
امس برئاسة الدكتور عاطف ممدني رئيس مجلس
الشركات التي فشلت في توفيق إرضائها. العمل في ظل
القانون تلقي الأموال ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨. منح القانون مهلة
للشركات لرد أموال المودعين، تنتهي يوم «السبت»
القادم. من المختار ممدون قرار بشأن الشركات التي ردت

حتى الآن ما بين ٣٠ و٦٠٪ فقط من إجمالي الودائع
وهي شركات: «الهدى» مصر، وبنهر للاستثمار، والمراكشي،
والحجاز، وهيوكلير، والزمراء للأعلام الصحفية
وسلطان. يصل إجمالي مستحقات المودعين لدى هذه
الشركات ٥٥٣ مليون جنيه نحو ال ٧٢ ألف مودع.
وأكد بعض المصار عدم قدرة بعض الشركات على سداد

مالي مستحقات المودعين خلال الفترة الباقية، أو
التصرف في الممتلكات وبيع الأصول. ومن المختار أن
تنتهي لجنة تلقي الأموال في اجتماعها اليوم إلى مد مهلة
رد الأموال خلال فترة تتراوح بين ٣ و٦ شهور أخرى.
حضر الاجتماع وزراء المجموعة الاقتصادية وممثلات



المصدر : السنود

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

● الشعراوي وآل فايد ومجموعة المصريين المغتربين والريسان يردون أموال المودعين في الشركات التي لم توفق أوضاعها

كتب حمدي البصير

طلب عدد كبير من رجال الأعمال شراء أصول الشركات الست التي لم توفق أوضاعها لرد أموال المودعين فيها قبل ٩ يونيو القادم في غضون ثلاثة أشهر كإحدى من مستحقاتهم .
صرح مصدر قضائي بإدارة التحفظ أن الإدارة تبحث الطلب الذي تقدم به مجموعة من رجال الأعمال لشراء أصول الشركات التي لم توفق أوضاعها وهي بنك للاستثمار والهدى مصر والمجاز ونيوكيرو والزفراء للأعلام العربي والمراضي وكذلك بحث المهلة التي طلبوا بها لشراء الأصول ورد أموال المودعين في صورة شيكات بعد خصم ما حصل عليه المودعون في صورة سلف وانتقال

للحصة إليهم خالية من الخصم الشرعي

والذي يقدر بـ ٦٠٠ مليون جنيه .

أكد المصدر أن قانون تلقى الأموال لم ينص على فترة سماح جديدة بعد ٩ يونيو القادم لرد الأموال ولكن الإدارة

ستوافق على عدم إحالة أوراق هذه الشركات إلى النائب العام شريطة أن يقدم المشترون ضماناً كافياً لرد الأموال قبل ٩ يونيو القادم .

علقت « النور » أن المهندسين المكلفين بإعداد كتالوجات أصول الريان سوف ينتهون من عملهم في نهاية شهر يونيو الحالي .

وقعت إدارة التحفظ بمكتب النائب العام تعيين حسنية أحمد الريان كقيمة على آل الريان ويقتال وليس لها الحق في التوقيع على بيع الأصول .

وتبحث المحكمة تعيين مجلس إدارة مؤقت من الشخصيات العامة لإدارة أموال الريان وبيع الأصول طبقاً للقانون . وذلك خلال شهر يوليو القادم .

وتتردد في أوساط هيئة الدفاع عن المودعين في قضية الريان أن مجموعة المشتريين للأصول هم وكلاء لمجموعة استثمارية تمثل المغتربين المصريين في الخارج وآل فايد والشيخ الشعراوي والريان وبعض المصارف الإسلامية .



المصدر :

٦٦ وفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٦ يوليو ١٩٩٠

تعديل تشريعي لتأنيق تكتي الأموال الجديد بقرار جمهوري مد مهلة سداد ديون شركات التوظيف

كتب - حمدي شفيق :

طالب المستشار عبدالسلام جاهد الدعي العام الاتشراكي سرعة اعداد تقرير تفصيل حول آخر التطورات في الترتيبات المالية لشركات توظيف الأموال الست التي يجري التحقيق معها حاليا . وعلقت الدولة ان الدعي الاتشراكي مازال يدرس طلب ادارات الشركات الست بمدتها مهلة استثنائية لرد باقي أموال الودعين . اشار مصدر مطلع الى ضرورة اجراء تعديل

تشريعي لتأنيق تكتي الأموال شح لشركات مهلة استثنائية لرد باقي الأموال . ومن المنتظر ان يتحدد الموقف النهائي خلال الاسبوع القادم . يتعين طبقا للمقرر ان يصدر التعديل الجديد بقرار جمهوري نظرا لعدم وجود مجلس الشعب . بعد نظر الحكم ببيان لتسليمه جدير بالفكر ان آخر موعد لتسديد ديون الودعين طبقا لتأنيق تكتي الأموال

الجديد هو يوم السبت القادم الموافق ٩ يونيو . أكدت مصادر مطلعة بالدولة ان تشريعي الحجاز والزعماء شكلت من رد نظر من ٧٥٪ من أموال الودعين لدى الشركات . كما كتبت شركات البريد مصر ونيوكلير وبنر للاستثمار من رد نسب تراوح بين ٧٠ و ٨٥٪ من أموال الودعين لديها . بينما تطرقت شركة المراكشي ولم تكتف من رد الجزء الاكبر من الودائع . ويقوم فريق من مستشاري الدعي الاتشراكي حاليا باعداد المركز المالي للشركات . وهؤلاء الودعين الذين استردوا أموالهم . والاصول المالية بعد السداد . وعدد الودعين الذين لم يحصلوا على مستحقاتهم . واجعل الترتيب التي يستحقونها . يضم الفريق المكلف باعداد تقرير حالة شركة البريد مصر المستشارين محمود الشريبي وزيكريا السيد وعبدالصمد عثبات وعبدالمعز ابراهيم ومحمود غنيم وعلاء الدين وهشام سراجي ومحمد صولت حلال . ويقوم باعداد تقرير عن شركة بنر للاستثمار المستشارون محمود الشريبي ومحمد شفيق المايحي وسعيد البكري . وبعد تقرير شركة بنر المستشار احمد فريد والمستشار هشام المصيلح . ويقوم المستشار عادل السعدي باعداد تقرير عن شركة الزعماء . كما تم تأنيق المستشار محمد عبدالفتاح شامعين باعداد التقرير الخاص بشركة نيوكليور . ويتناول هشام المصيلح مصادر الدعي الاتشراكي اعداد تقرير شركة المراكشي تحت اشراف المستشار محمود ابو العلا مدير المكتب الفني .

ومن ناحية اخرى عد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل اجتماعا هاما مساء امس الاول مع المستشار عبدالسلام جاهد الدعي العام الاتشراكي والمستشار جمال شومان النائب العام والدكتور محمد حسن فتح النور لبحث مواقف شركات توظيف الأموال .



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس هيئة سوق المال :

اصول الريان في مصر لا تتجاوز

١٥٪ من الايداعات

- العرض المقدم فصل من مسرحية الخدع الريانية
- الريان افلس قبل قانون التوظيف بشهر ونصف
- النيابة تحقق مع بعض رؤساء التحرير حول اعلانات الريان

كتب ثروت شلبي ومساعد نوار : أكد د. حسن فيح النور رئيس هيئة سوق المال ان ممتلكات الريان بمصر لا تتجاوز قيمتها ١٥ ٪ من مستحقات الايداعات واعرب عن شكوكه في نوايا ال ريان وقال : لقد اعتمدنا منهم التلاعب والمعاملة والخداع . والعرض الأخير يشراء اصول الريان ليس جديداً بل مسلسل الخدع الريانية . وسبقته عدة عروض بالشكل مختلفة وبوسطاء متعددين .

واضاف : ان هيئة الطاع عن الريان تهدف من وراء هذه المسرحية كسب اكبر وقت ممكن في القضية لصالحهم .



الإعالي

المصدر :

٦ يونيو ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« الإعالي » أن هناك تعليمات من المستشار جمال شومان النائب العام إلى النيابة العامة بتلقيح كافة التسييلات والمعونات الفنية لاتمام عقد بيع اموال « الريان » لسرد اموال المودعين . وقد اشاد محمد رشاد نبيه محامي الريان وممثل المشتريين بتعاون النيابة العامة معه لإنهاء المصلحة .

وكتفح فج النور عن احالة عدد من رؤساء تحرير الصحف الى النيابة لمصالحهم على اعلانات من شركات الاموال بعد صدور القانون وقال : لم تكن تستطيع احالتهم الى النيابة قبل ذلك .

من ناحية اخرى تقرر عقد الجمعية العمومية لمجموعة شركات الريان خلال شهرين . لتشكيل مجلس ادارة ومجلس الشركة . في المفاوضات مع المشتريين الذين عرضوا ١٠٠ مليون جنيه لثنا اصول الشركة . تشاور في الجمعية العمومية الشقيقة الكبرى للأخوة الريان وممثلين عن المودعين . كما رفضت محكمة جنوب القاهرة دعوى ائمتها شركة بريتانية كفتت لتوسيع في ممتلكات الريان لدى البنوك وممتلكات الصافي . تسطاب بممتلكات متفجرة قيمتها ٨ ملايين دولار .

ورقم هذه المخاوف والشكوك فاني مع أي اتفاق بعد لاصحاب الإيداعات كامل حقوقهم مهما كان مصدر المشتريين وجنسياتهم ويمكن مساعدتها المحدث من اسطاعاتهم عن حصول الريان اذاً ربوا الاموال .

جاء ذلك في لقاء « فتح النور » بخريجي الجمعيات البريطانية بهيئة بحوث الاستن يوم الأحد الماضي . وحول ادارة اموال الريان قال : انها تتر عتلاا كبير ما كفتت عليه مملكة . والقرح توزيع هذا المصائد على صفاء المودعين .

وعن تجربة شركات توظيف الاموال قال : انها اسفرت عن رد ٦ شركات لالاموال بالكامل . وهروب لثانية من اصحاب الشركات الوضعية . منهم صاحب معمل طوري في الرافق حرب بجميلة ٤ ملايين جنيه .

ونقي « فتح النور » ان يكون صندوق قانون شركات توظيف الاموال مسئولا عما حدث . وقال : نولا القانون لثباتت جميع حقوق المودعين . وان الريان كان له الخس قبل شهر ونصف من صدور القانون . وصمى الى الانماج مع المصفر والهدى مصر لاطفاء الأزمة .

ومن ناحية اخرى . صرح المستشار حسن الشرييني المحامي العام لثانية للشؤون المالية والتجارية لـ



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٠

الآبنوس والنصب

سمعت وقرأت البريز واديو السيرة قبل ستة أيام وقلت الظهير علمية تتحدث مع رجل يبدو من لهجة أنه عالم كبير يحول من ذلك الحديث تصحيح بعض المعلومات المغلوطة . وكان الحديث حول الآبنوس وصمغتين طرق أدنى صوت الاستدلال والوثائق . الذي نكته النجمة باسم الدكتور مصطفى . يعلم تلك الفتاة الجميلة أن الآبنوس مستخرج من مادة توجد في أنياب الفيل . وأضاف أنه يعني الفيل الأفريقي وحده . لأن الفيل الآسيوي يعني بكنر الأندلس والقرص القديم . وقد أخلف الدكتور مصطفى ليزيل أي ليس ، أنه يعني الآبنوس الذي يصنع النصب منه الكراسي !

الشهير الذي يفصل شبه جزيرة العمرة عن أرض اليونان لأنه يقترن البريز الذي كان يربطهما . ليس قتلهم بالسكان والعين منه لقراءة أمرا مستحيلا بالنسبة لأي إنسان ولكننا نسمع المنجيين في هيئة الإذاعة البريطانية يتحدثون حين يخطبون ويصنعون خطاهم . ويلاحظ لم يسجل أحد من كبار المستنبيين (وما أكثرهم على ما ترجمي به مراتبهم الوظيفية ويسلمونها الرتبة) هذا الخطأ لأسفل الضلع الكبير عنه . لقد أنشأ اتحاد الإذاعة والتلفزيون الاستاذ محمد صنيع فيكل حين تحول وزارة الإعلام لبطانة شهرين في ١٩٧٠ . وتصوره على نموذج هيئة الإذاعة البريطانية ومن ثم جعل للإذاعة والتلفزيون مجلس إمداء يضم عددا من كبار المستنبيين بالسياسة والثقافة والفن والعلم ليضبطوا لأصل الاتحاد ويتدبروا من وقت لآخر مدى النجاح ونجاحي القصور . ولست أعلم بالقدرة ما آل إليه أمر هذا المجلس . ولكن ما يبدو واضحا أن عددا من الإمداء لا يساعد التلفزيون ولا ينصت للإذاعة .

الأنصبة لعملة الحكومة

تحتات سياسة من التوسع اموالهم في شركات التوظيف العلوية اصمغها وغير المتكلمين إلى عرض صرحي مضحك جدا . وتلعب الحكومة دور الإله في هذا العرض تضع لمسجون القليلين الدول في زنتارة لأول مرة في السجنون المصرية على الأمل . وإذا أصبح هذا الأمر المصحب جائزا جزأ لنا ننشيل - نحن الذين نلعب حياة

وقد أذهلني الأمر حتى ضاع مني بقية الحديث العلمي وسعدت ميلادته المذبة وهي تحول هذا صوت العرب . وقد قالت لنفسه قد يكون هذا برنامجا نكيا يعتمد ذكر الضحا ليصمحه بعض المستمعين المشتركين مع الإذاعة في لعبة الإذاعة لا اختيار المعلومات . بل لقد شككت في سمعي وفهمي معا وبدأت ألوهم الشيفوخة وأدائها التي تعبت بقدرات الشيوخ السمعية والعتلية . ولكنني لم أذكر سماع أي إشارة إلى مسابقة أوجواث أو ريدو من الجمهور . ورجعت إلى بيتي كسيف الحال متشظا البال .

ول البيت لغرخت المعجم القلبي المسمى « الموسوعة في علوم الطبيعة » تشكيلات أرواح شالاب وفقر المسطحة . الكائنات ليكية ببيروت في ١٩٦٥ والذي يضع أمام المصطح العربي عقلة في اللغات اللاتينية واللاتينية والفريسية والألمانية مع تعريف علمي مركز ويضع الرسوم التوضيحية وما أعظم ما كانت سعادتني حين قرأت فيه « الآبنوس شجرة صرغية وصناعية من مجموعة الآبنوسيات وصمغية الفريسيات .. شطها تمين القدر فاخر المنصف تاعم الرتبة . تقيل الكون أسود اللون » .

ومثل تلك الواقعة ليست أمرا غريبا على اتحاد الإذاعة والتلفزيون . فخلالكم مثلا أن منجيا كيبيرا في التلفزيون قال في نشرة الأخبار الفرنسية (التاسعة مساء) إن قلارا انتخب في اليونان على خط السكك الحديدية الذي يعمل بين أثينا وكريت . أي والله هكذا لم يكن الرجل بكنر أن كريت جزيرة يفصلها عن أثينا بحر ذات لعبة . وكان المكتوب إمداء كورنيقا عند المصيق



اسماعيل صبري عبدالله

يدخل الزبالة السجون مطمئن انهم لا يمكن شيئا وان على الحكومة تصريف المدنيين والعرب ان يقبض كتب في صف الحكومة بحثها على ذلك . مع ان القانون لا يحسب ندى الخلفه وانما كان يوسع المتضررين ان يطالبوا الحكومة بقبوض تاسيسا على امعها لتدخل المبكر لتصفيد الخسائر وبشاركة الصمغة والاداعة والتقليبين في حيلة تطليلهم بالصبر المتضرة لهم ولربهم يستولون حكوميين من المستوي الصالح وبعض من اسامهم الاستاذ فهمي مويدي . فلهذا البنيان ، اولاك الذين تصبوا انفسهم لتعريف الحرام من الحلال في اصناف البنيان وبغيرها من المعاملات المالية المدنية (بعضها لم يستقر ترجمة اسمه بالعربية حتى الآن) دون دراسة بتلك الأمور . ومن داخل السجن ليل يساند لغريبيات بالحكمة . ليدعي امورا خفية لم يتكلم . ويقتنع عن الارشاد عن اموالهم في الداخل ، ولا يحسب حتى الآن بيانا تفصيليا عن اموالهم في الخارج . فقد اتخذ الزبالة عواطف ومسلح المدنيين وسبوا للتفتير في اجراءات التحقيق ولنظم السجون وادانت التباينة لمن ليس طرفا في القضية بوزارة السجونيين استمالة الصبغة . قبل هناك وسجوني القاتلين والصبر . ولم يعرف التفتير شيئا يكتب القليلة . وهي تتطرق في جرائم . ان تتصلح مع المجرمين ليلان عن الضمائر انني كبريل درس القانون وان لم يشاركه ايرف ان اصحاب شركات تفتير الاموال قد ارتكبوا جرائم قتل وبخاثة الاسلحة

الشركات الجزء الاكبر من يدائع الذين وتلقوا بها الى خارج البلاد . وكان يوسع أجهزة الامن مضايقة هذه التحويلات منذ البداية . وكان يسيرا على الصكوة لى ادرات الحفاظ على اموال الناس ان تضاع لذلك قانونا منذ السنوات الاولى لنشاط موظفي الاموال . ولكنها كانت تجعلهم يتسرع بالصبر لاسباب غير معروفة لنا وان لاكتها الامن كثيرا حتى قبل تلجبر الازمة . كذلك كان في وسع الحكومة ان تصون تلك الاموال بعيدا عن أي اجراء سيادي بشأن ترافع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك . فليس صحيحا ان الفائدة التي كان الريان يوزعها (٢٤ ٪) كانت عالية الى حد غير مستعمل . فقد انسيت الحكومة ان معدل التضخم في وقتها كان حوالي ٣٠ ٪ سنويا . أي ان اصحاب الشركات كانوا يخلصون من المودعين فائدة سالبة قدرها ٦ ٪ . والغريب ان الحكومة وجدت دائما ان الفائدة مفتعلة لانه لا يوجد مشروع اقتصادي يحقق ربحا قدره ٣٠ ٪ مثلا . ولكنه بمطالبة اوجهل . فأي مشروع قطاع خاص لا يحقق سنويا اكثر من ٥٠ ٪ يعد في حالة الافلاس حيث ان التضخم وهذه يعادل ٣٠ ٪ بحيث يكون الربح الحقيقي ٢٠ ٪ وازمة شركات التوظيف لم تتسود عن ارتقاء سعر الفائدة وانما عن المعلومات الاستخبارية في الخارج والمضاربة على الذهب ونحو ذلك من تصرفات غير مسئولة .

السجون - مدى التسهيلات والاتصالات الممنون بها والمضامع لمها لل الريان في السجون . كذلك ان تلجح يصدر نفسه بشفه داعية استلاني ان يزورهم ليلتي سطينهم وبين الدولة في مسومة مزرعة على تطبيق القانون او عدم تطبيقه . وقد تعللنا في شياطين ان الجريمة تصد كذا لانهما نشر بالمجتمع . ومن ثم سبنا للاعلاء من العفوية حتى لو تفرق عن الشكوى من سرقات امواله

والواقع ان الحكومة تخلت عن مسئوليتها في توفير سلامة المعاملات المالية في المجتمع حين شركات هذه الشركات تفرغ من اموال المتضررين . وانهم قبل الموارد . ما سالت دون حبيب اوريبي بفرغم من ان القانون تعاقب جمع الودائع من الجمهور سلم يكن من يجمعها بفا مسيلا لدى البنك المركزي خاضعا لارشافه . كذلك يعاقب القانون من يبيع اسهم في شركة مساهمة للجمهور دون اقرار بذلك من هيئة سوق المال . وهذا اصل القانوني عام في كل البلاد ان الراسمالية ليست تجمع اموال الجمهور في يد غير اصحابها تدخل الدولة احكاما ولتأمين مصالح اصحاب الاموال . ومع ذلك اخذت الحكومة ترد انها بصلة الى القانون خاص الشركات لتوظيف الاموال . ومرت السنوات وكما قدم وزير طرود القانون لمجلس الوزراء وصحت لغيره اصحاب الشركات المستورة صاروا الى استئذان كل طرق الضبط المعقولة لوفاء المشروع وعرض قانون ١٩٨٧ الا على مسلك خاصة وبعد ان افرغ عدد من الشركات على الافلاس اللعل

وكانت الحكومة تتفائل باستمرار عن تحويل معظم تلك



لأن اثنين عكنا بجلستان فيهما ألقيا
في السجود ليعطيا في كرسيتين أخريين
وهما يتناولان البنا شطرا ، والظنما
من كبار القوم ، أو هذا وحسين
تصميمها .

والهمم في كل ذلك أن نقاتل بدم
العرض ارتفعت لانتفاضات الانوار
ولم أقرأ شيئا عن العرض في
البرنامج الذي يباع في المصنخل .
فكان على أن أحاول فهم ما يجري

على خشبة المسرح من رقص
وهنا يرتفع في القاعة من موسيقى
وأصوت موسيقيا ولا الرقصا . وما
أكثر ما أمتعتني هذه التجربة حين
تعرضت على موسيقى البداية لعزفت
فيها المان النوبة (ومطلق البير
في المارپ) ثم سككت ليشغل
بالقاعة كلها ناي من المصعد وعزفت
ظهور الاسلام من أصلاهم
الخضراء . وبلغت سعادتي لدورها
حين ارتفع صوت أم كلثوم وقد
ضمخ الآلات السمعية الصديقة
للحن المرائق الصوت الخالد . كما
جلست في شبابي بيوم تلتكي فيه
موسيقانا مع فن الباليه . وكما كان

وأشأ هذا الصرد السرائل على
موسيقانا لتاريخ حضارتنا العريق .
كانت حقا أمسية أحسن تصميمها
وإدائها وأضائها وملائس
الراقصين والراقصات كل الحسن
فوهيت المشاهدين قدرا كبيرا من
الجمال .

ولمأت وفيها أساق الناس وتشي
لماذا لم يقدم هذا العرض لقرير في ساعة
جدل عبد النصر بجملة القاعة حيث كان
عبد الكراسي بالألاف بأربعة تصميمها
للحبة بتكلفة ميسرة كبيرة ؟ أن يجازيهم
لنا صيرة تاملتها لأنها بلا نظير حتى الآن
كسلة بين فن الباليه ووجداننا الموسيقي
الذي لم يتقدم بعد على الموسيقي
السوفياتية .

وأصدر اشيكات بدون رسميه والتعامل في
الثقة الاجنبى بدون ترخيص .. في الصمد
الألمنى وأعلن استعراي لقرار محكمة
للجنابات بالتصريح ببيع أموال السريان في
بحر امشتر مجهول راض محاسي
المتهمين الكلف من اسمه بدون تصديق
لشئ كل أصل من تلك الأموال .. وبالفتح
والشيك ليرحل الأداء . وأربا بالقضاء أن
يسمح بأن تكون سلحة ذات الحرية
مصرحا للأصعب من هذا النوع . أن
المحكمة تتناول قضية جنائية وعليها أن
تستكمل إجراءات القضاء وتصدر الحكم
الذي قرأه والذى سيكون عنوان المطوعة
لإمتنع جميعا عن نقده . وكان كل المطور
من المحكمة هو لمدار قرار في غرفة
الدولة (لأنه ليس من إجراءات
التقليس) بأنها لا تسامح في مخالفة
التعليق مع المتهمين حول استرداد أموال
السوديين . ويبدو أن ماطلة في الرزان
ليس إلا أصلا جهولا في مسرحية مزاجية
مؤسفة جوهرا السخرة من مصل سام
الدولة . ونحن نشجع الحكومة على
استمرار الميزة لأنها لا تؤكد للحسب
تسرها على المساء والمستدين . ولكنها
تبرز تصديق الناس لما يسمعون من ترويض
إسماء كبيرة في كروب اللاسلكية . فاشله
سجله وتعالى لا يبراه السحت .

الحسن والجمال

ولم يكن كل شيء في القاهرة
مستقرا في الأيام الماضية . فلم
تمكثت من المتعة بالعرض الذي
الهدية لوقته بيجاز ذات مساء .
وقد علت في ذلك تجربة فريية . كان
من الواضح وقت وموعدنا في قاعة
الأوبرا أن الفنانين على الكذاكي قد
باعوا ندما من الكراسي مريتين
وكان طمعا زوجتي وأنا من ضمن
الضحايا . وصاوت بهنوء أن
نلتهم مع الفدية والفتيات الخدين
بالمؤمن المصاعين إلى مصادفهم
أصل تلك الإكتمال . وقد وعدوني
خيرا ثم تطلوا بعيدا عن مسكة
يعرفونها تماما ويعرضون من حلقها
. وبعد ذهب إلى مكتب المصاولين
ومهم ملك مقلود وآخر اصغر
منه سنا وأل أنبا حول أن يخلص
بني في خشونة للفتلص الصمدي
في أصلي ووجدتي . على غير عادة
. لآخره بدمه يرتفع معها صوتي .
إلهينا إلى القاعة محلا لا يمكننا في
أي كرسى خلف وأصر الصمدي على
حقه في الكرسين الصمديين على
تلق سكتا . وعندها أص القاصد في



المصدر: المساء

التاريخ: ٦ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يا فـرحـة .. ما تمـت .. محامي الريان .. محكوم عليه بالسجن ٢ سنوات

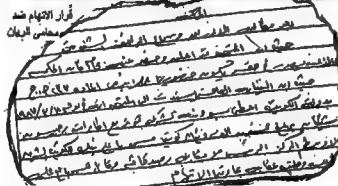
كثفت - انتصار النمر :

يبدو أن مسلسل الريان لن ينتهي وإن كان ما أثر مؤخرا حول شراء أصول الريان بمليار و ٥٠٠ مليون جنيه مجرد أوهام وحلقة جديدة من حلقات الأثارة والضحية في النهاية هم المودعون .. الذين عاودهم الأمل على مدى الأسبوعين الماضيين بعد أن أقيمت المحكمة عرض المحامي محمد رشاد نبيه بشراء أصول الريان .

أصدر شيكات بدون رصيد

الحقائق التي تتشرها « المصباح » اليوم تصود بالقضية من حيث بدأت .. وهذا لفظ هو التحذير من وقوع كارثة لا طاعة لأحد بتحمل مسئوليتها . والمسلسل الجديد التي تتلاد

مضايقة شركة كويتية وسيدتان



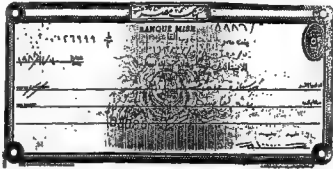
علاء الدين عبد المنعم المحامي يكشف أفعيته في مذكرات
لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس سوق المال



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ

١٩٩٠



شيكه بدون رصيد أصدره رشاد نبيه

بنهار نوڤمبر ١٩٩٠
بمقدرة ٢٩ وان هذا الشيكه
مثار الشكوى لصخر مع
المدعو عبد العزيز البليهي
المودع معه علي سويل
الامانة. ويتروخ ٢٨ مارس
١٩٨٥ قلم بسند اصل
القرض بمبلغ ١٦٠ ألف
دينار كويتي ..

والنار لوجود خلافات بينه
وبين زوجة عبد العزيز
البليهي منذ عام ١٩٨٣ قام
بتكليف شركة في الشركة
بترتيب اعد المحامين للتقديم
هذه الشكوى .. واذن ان
شكائه تروخا في الشركة حيث
انه لم يتم كتابة تاريخ
الشيكه فقد تركه علي حالي
واوضح عبد العزيز البليهي
بكتابة التروخ بمجرد اوجاع
حصوله ببيع الفلاا في القرض
في البنك واذن انه يطعن
علي تاريخ الشيكه بالتزوير
لان كتبه في نهاية ١٩٨٣
والشيكه حذر بتاريخ ٢٠
نومبر ١٩٨٣ وان شواهد
ان التروخ لم يكتب بخط يده
وكتب يد كتابة سلب الشيكه
٥ سنوات ..

القرارات المتهم

اتخذت المحكمة في
حجبتها ان يسأله عن
سبب عدم قيامه باخذ الشيكه
رغم عدوله عن صلية البيع
او اخذ القرض لقر بأنه كان
هناك معاملات بينه وبين عبد
العزيز البليهي ويسأله عن
بدايه في ان هذا الشيكه سلم
علي سويل الامانة بالرغم من
قوليه في كتابة التاريخ
أقر بان هذا الشيكه لم يودع
علي حسابات الشركة منذ
تاريخ تسليمه في ٢٠
نومبر ١٩٨٣ .. وسلم
المتهم بقر شكايت من رقم
٥١٠٨٠٢ في رقم ٥١٠٨٠١
وعن في هذا المقرر على
كتب الشيكه رقم
٥١٠٨٠١ استعاضا

تسلطها في الطارات حيث
انه كان في حلة الى سوية
مالية في تلك الوقت لاتمام
مشروع مدرسة اسلامية
للغات واقتطع معه علي ان
يقتطع له حسابا في بنك
الكويت الشرق الاوسط
بمبلغ ١١٠ ألف دينار كويتي
.. واتفق معه علي ان يكتم
بطلب ارض من بنك الكويت
الشرق الاوسط بمبلغ ٥٠
ألف دينار كويتي بضمائه
لحين اتمام اجراءات البيع
خل ان يودع قيمة ارض
في هذا الحساب .. واقتطع
معه ايضا علي ان يقوم عبد
الله بنهار كويتي من حساب
شركة بروجيكتون بمقدرة ٢٩
ويقتطع هذا المبلغ في
حسابات الشركة علي
حساباته الخاصة .. فاصدر
له الشيكه رقم ٥١٠٨٠١
بمبلغ ٥٠ ألف دينار كويتي
في ذلك يوم الواقعة في ٢٠
نومبر ١٩٨٣ وان هذا
واضح من كتب الشيكه حيث
ذكر فيه شهر ١١ عام ١٩٨٣
وتاريخ اليوم علي يمين حيث
لايجوز له كتابة تاريخ اليوم
الا بعد بيع الفلاا والاياد
شتمها في هذا الحساب او
مواظقة البنك علي القرض
وايجاد قيمته في هذا
الحساب .. وقد تم توحيده
يوم ٢٠ نومبر ١٩٨٣
باستلام الشيكه رقم
٥٥٥٧٣٥ من حساب شركة
برجيكتون بمبلغ ٥٠ ألف

ولزامه بالاداء ١٠١ جنيه
تمويضا مؤقتا للمدعي
بالقلم المتني .. ومن هذا
الحكم برئاسة القاضي محمد
مراد ..
وكانت النيابة العامة قد
استندت للمتهم انه في يوم
١١ مارس ١٩٨٧ بدواسة
التكوين اصلى بموود لية
لشركة توزيع اطارات
برجيكتون شيكين بمبلغ ٥٠
ألف دينار كويتي مسجوبا
علي بنك الكويت الشرق
الاوسط المركزي الرئيسي
للايكاله رصيده قلم واقله
للمسجوع علمه بذلك ..
فالت المحكمة في حليات
الحكم : ان الواقعة تتلخص
في ان المدعو محمد رشاد
نبيه واقله يعمل محاميا قام
باصدار الشيكه رقم
٥١٠٨٠١ للمصموم
علي بنك الكويت الشرق
الاوسط بمصموم ألف دينار
كويتي لصالح شركة اطارات
برجيكتون .. وعندما تلقت
الشركة بمصموم الشيكه من
البنك تبين عدم وجود رصيد
للمطابق في حله لدى البنك ..
وحيث ان بمسائل المتهم في
تسوياته تتبناه العامة تكرر
الواقعة .. وقر له سلم هذا
الشيكه للمصموم لغير دفعه
عبدالعزيز البليهي بسفله
لحد الشركاء المتضامنون
في الشركة صاحبة الاياد
وذلك على سويل الامانة حيث
اصدر له عام ١٩٨٣ توكل
ببيع ارض مملوكة للمتهم
القاهرة للشركة الكويتية
للاستثمار التي تسلم

التمام بتاريخ اليوم بقله
علاء الدين عبدالمصموم
المحامي الذي تقدم مؤخرأ
بثلاث مذكرات لكل من د.
عاطف صدقي رئيس
الوزراء والشراء محمد
عبدالحليم موسى وزير
الدخلة ود. محمد حسن الج
للوزر رئيس هيئة سوق
الاسا ملوكا عدم جسيه
رض محمد رشاد نبيه
واغراضه ..

كتلت المذكرات ان محلي
البرهان منهم في ٣ قضايا
شركات بدون رصيد بصلاص
مصرية واجنبية وان توافع
الجحاسي في تقديم هذا
لأعرض يجب الا تكللي علي
لحد فهي بالدرجة الاولى
دوافع سياسية لانه يعمل
اميدا لحزب سياسي بمحافظة
القوم .. وقد اختار هذا
التوقيت من اعمالات اجراء
التدابير جودة التروخ
لغصه مستغلا شهرته الحالية
للزور بمعد في البرلمان
يضمن له الحصانة ضد
القضايا المتهم فيها بالتصليب
واصدار شيكات بدون
رصيد ..

الفضيحة الاولى

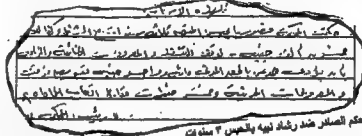
في القضية الاولى تبين ان
المحامي محمد رشاد نبيه قد
صدرت ضده عدة احكام
قضائية بالمحبس ٣ سنوات
في القضية رقم ١٠٦ لعام
١٩٨٨ جنت عابدين وكلفة
٥٠ ألف جنيه لوفات لتفويض



النشر والذخايات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٦ يونيو ١٩٩٠



الحكم الصادر ضد رشاد نبيه والمحسب ٢ سنوات

قال ان التعامل في مثل هذه
المصطلحات لابد ان يتم عبر
مؤسسات مالية ضخمة
ويستلزم وليس من خلال
الفرد .. ولو كان مصد
رشاد نبيه صفا في عرضه
لقبته تحرير خطاب ضمان

يرجع القضية صان من بنك اجنبي
اصلاح هيئة سوق المال والخطاب
مشروط بأنه لا يمرض الا في حالة
التراجع عن الصلقة ولتلك الضمان حق
المودعين اصحاب الحق للمباشر في
هذه الامور .. ولا يجوز للحكومة
مصادرة هذا الخطاب الا بعد صدور
حكم نهائي من جهة تحكيم اجنبية
بالحقبة في ذلك .. لان الهيئة ان
تصدر هذا الحكم الا اذا ثبت لها ان
العرض باطل حتى جرى وان الامر
يرتبه مجرد مقصرة كما ان سرعة
التكليف عن ابعاد هذا المخطط منقطع
الطريق على هؤلاء الذين يتلاعبون
بمشاعر الشعب حتى يمكن منع حدوث
مزيج من الآلام لاحلام المواطنين ..
لقد علاه الدين عبد المنعم المحامي انه
على استعداد لمواجهة محمد رشاد نبيه
بكل هذه الحقائق لقتل القضية في
مهدا !!

ويؤسسه شراء غيرا اخرى
افضل لمصطلحات ..
المشتريين شراء به
واستواوا على القبل دون
اعطاه التمس مما خطها
تلقى التوكلة الرسمية له
بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٧
ولمست له كثيرا وتكليف
بالقوام في ٢٦ يناير ١٩٨٨

الا انه لم يقم بالسداد ..
ومسالت هذه القضية
منظورة حتى الآن ..
والقضية الثالثة رقم ١٦٩٢
التمس ١٩٩٠ جنح عابدين
ايضا التمس من لفتن حين
الغرض ضد المحامي محمد
رشاد نبيه لاصفاره شيكا
بدون رصيد بمبلغ مائة ألف
جنيه وتم تحديد يوم ١٤
يونيو التالي لتقراها ..

العرض غير جدي !!
ومن جهة اخرى فقد لفت
علام الدين عبد المنعم
المحامي في مذكراته الثالثة
ان عرض شراء اصول
الريان جبر جدي ويضم
بالتمويل والملاحة في ان
واحد لان من يقدم على
صلقة مثل هذه لا يفي سوى
الربح .. وان الجمعية
الخيرية لا يمكن ان تكون
بهذا الصفاء .. ولما كان
الشراء قد قرروا ان قيمة
اصول الريان ٣٢٨ مليون
جنيه اذا اقترضا ان هذه
القيمة مجسمة والتسكن
الحقيقي ٦٠٠ مليون جنيه
فكيف يبلغ مستشر مائلا
٥٠٠ مليون جنيه لشراء
هذه الاصول !!?

القام الدعوى مثليا بمبلغ
١٠٠١ جنيه قبل التمس ..
واد استردت المحكمة حكمها
التالي ..

اصحاب محترف !!
اما القضية الثالثة رقم
٥٢٨٩ جنح عابدين
والمرغوة من امثلة سعد
سوف الخواص لتوكيت
الضمنية والمهمة بالتوكيت
ضد محمد رشاد نبيه والذي
كان يمثل محليا بالتوكيت
وقد اتفق المعينة باضمية
وضرورة التمس فيسلا
بمصر .. ووقع الاضمين
على القبل رقم ٢٢ شارع
٢١ بالمدينة مائلا بمبلغ
٢٥٥ ألف جنيه مصري
موجلة بالسعر الرسمي
بالاضافة الي مبلغ ١٩٢ ألفا
و ٣٠٠ الف دولار امريكي على
ان يكون عند البيع مسجلا
باسمها وبعد موافقة الملائه
على البيع وبالفعل قامت
بتحويل كامل القيمة بموجب
شيكات وتكسنت باسمه
ويؤسسه ايده لعدد محمد رشاد
نبيه .. وعقبان ذلك قام
المحامي محمد رشاد نبيه
بإرسال عدد توكيلات
مضبوب مضمونها ان ملاه
القبيل وكسوا بموجبها
المحامي محمد رشاد نبيه
في التوقيع نبيه على بيع
الصنمبم الى المشتريين
كمثلة سعد وهذه التوكيلات
غير قليلة للتمل للثراء
بأنهم قد اقتضا التمس ..
وعندما اتت لمعينة القبل
بأنه على عمل اقترى
لقبلا بزيادة مائة ألف جنيه

شهر نوفمبر ١٩٨٣ .. وقم
٣ حوافل مستندات طويت
على شهادة من المولات
تفيد بأن المصنف لم يفسد
مصر عام ١٩٨٧ وعثر على
صورة كتيبه الصادر بتاريخ
٢٠ نوفمبر ١٩٨٣ من
الشركة لصالح المحامي
محمد رشاد نبيه بمبلغ ٥٠
الف دولار كوكيت وسند
الصرف المسروق في ٢٠
نوفمبر ١٩٨٣ ثبت قيمة
صرفات الشيك مستند رقم
«١» للطالب وقوده قرضا
وقدادة ٢٦ تم قيده بالشركة
على حساب «١» ايده
عبد العزيز البليهي وشهادة
من بنك التوكيت الشرق
الاسيطم من فتح الحساب رقم
٧٠٨٥٧ باسم محمد رشاد
نبيه في ١٩ نوفمبر
١٩٨٣ .. واته صدر منه
دفتر شيكات يحتوي على هذا
الحساب في الخطاب للميرل
من عبد العزيز البليهي
للمحامي في ١٥ فبراير
١٩٨٥ بتوضيح المدعو
«شمار جميل جبر في قبض
قيمة الاقترض موقع عليه من
محيس صباست شركة
برجسسون هشام جبر
باستلام مبلغ ١٦٠ ألف جنيه
من محمد رشاد نبيه لصالح
الشركة خصما من قيمة
التيك الصادر لها بالتوكيت
في ١٥ مايو ١٩٨٥ وقرأ
جمهوزي رقم ٢٩٣ لتمام
١٩٨٧ الصادر في ٢٦ يونيه
١٩٧٧ والخاص بالقضية
للقتال للقضايا بين مصر
والتوكيت .. والدعى الذي



المصر : المساء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٠

كمبيوتر الريان

تحدثت

١٦٠ ألف مودع .. يستردون أموالهم وأرباح ١٩٨٧ بيان لكل دائن برقم حسابه .. ومستحقاته

كتب : محمود نوافل ومفتاح عبد العال

جاءت مظاهر الحياة إلى شركات الريان .. ولكن هذه المرة ليس لتلقي الاسواق من المودعين وإنما ليردوا اليهم بعد أن صدرت لتعليمات من إدارة التخطط على الأموال بمكتب النائب العام بسرعة أعداد كشوف جديدة تضم كافة إيداعات المواطنين مضاعفا إليها أرباح عام ١٩٨٧ .

ستسلم هذه التكشف إلى المشرين الجدد لشركات الريان لاستخراج الشيكات باسماء المودعين في موعد انهاء ١٧ يونيو الحالي .

دخل مقرر شركة الريان المفوض العام يحدد أسباب الإنهاء :

صراع الاخوة الريان

وتعرية والسد والوارير

بالطيار رقم ٣٥٠ شارع الهرم لتتلق «السماء» مع حمدى عبد العزيز حسن المفوض العام على شركات الريان .. الذى صرح بأن الأعمال تجري على قدم وساق لإجلاء مهمة حصر المودعين ، وقلة تم تجديد جميع العاملين بقممى

(مقابلات) عن طريق المصائب القانونية .. وسيطحي كل فرد بيان برقم حسابه ومقدار المبلغ الذى اودعه .

لقد ان احمد نوافل الريان كان قد أصدر قرارا فى ٣ اغسطس ١٩٨٨ يقضى بحسم المبالغ المتصرفة لكل مودع فى عام ١٩٨٧ من اجمالي ايراداته مع تشكيل

المصائب والكمبيوتر للاتجاه من اعداد التكشف بعد التعليمات الجديدة التى صدرت من المستشار ساهر درويش المحامى العام الأول والمصرف على إدارة التخطط بمكتب النائب العام .. تتحقق الحفلة بين جميع المودعين بالإضافة لأرباح عام ١٩٨٧ للذين لم يسبق لهم الصرف فى ذلك العام على ان يقتصر الحسم على الذين تقلضوا سلفا عام ١٩٨٨ تحت صواب الأرباح حيث أنه

لجنة ثلاثية لتحديد المصيل حامل شيكات على الشركة بحيث ايرت صرعاها لمن لربح فى تصفية رصيده حتى يحسم منه سلف اعام ٨٦ و ٨٧ و ١٩٨٨ .

وانشاد كل مواطن يعمل شيكا مستحق الصرف من الشركة ان يتوجه إلى المقر الرئيس بالهرم لتتسلم الشيك واضافة المبلغ المدون به



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٠

القصاص الأثري

سألنا جندى عبد العزيز الملووش العام على الشركة عن أسباب الانهيار الأثري الذي حدث في شركات الريان والصراعات والاضطراب الجسيمة خاصة أنه كان شاهدا على عصر الريان منذ عام ١٩٨٦ حيث استعدها المرحوم قاضي توفيق الريان للعمل معه حتى

ألى صلبه مرة أخرى حتى يظهر في المركز المالي انتهى لها . قال : أن المرحلة الحالية تشهد تسجيل صافى حسابات الصلاء على الكمبيوتر حتى يظهر في النهاية الرصيد الإجمالي للمودعين بالكامل .. ولد

اتصالهما قبل تمام هذا المشروع وفازير ثلاثة ألكة وأكدهم كانوا يتصرفون وأكدهم حكاه أدولة مسئلة عن مصر . وقال أن العمل على ذلك القصاص الأثري أنه لم يتم عمل ميزانية الشركة منذ نشأتها عام ١٩٨٢ حتى الآن .. وأن ما لوج فعلا هو مركز مالي فقط وأبعث ميزانية .

وقال عبد الطلوف محمد سعد رايس

اسم الكمبيوتر بالشركة أنه تم تكليف ١٨ محاسبا للعمل طوال ٢٤ ساعة بنظام الورديات لمرة أعده كشوف المودعين وتسجيلها بالكمبيوتر لاستخراج شركات رد الأموال .. وأنه يتم تخزين هذه المعلومات على شرائط كاسيت تحوى على جميع بيانات الصلاء بقيمة إيداعهم ووضعها فى خزينة ضد الحريق وبلغ عددها ٥٠ شريطا حتى الآن .

تحويل شركة الريان للمستثمر وتحويل الأموال (توصية بسيطة) إلى شركة الريان للمطامير المالية (شركة مساهمة) وتولى منصب مدير إدارة الأوراق المالية المركزية لمجموعة شركة الريان .

قال : أن هناك عدة اضطراب جسيمة أرتكبوها ال الريان ألت إلى الكلفة أهمها القصاص الأثري الواضح حيث كان كل من الأخوة الثلاثة يصل بمبرده ويوقع على عقد بيع وشراء وشيكات دون أليات وذلك إلى الحسابات .. والمصرف إلى أموال المودعين كلما يشاء دون حساب أو رقيب فلا التزام بالدورة المستتلبة كما لا توجد لأحة للمبرمات لغزو المحطة وألم الخلفو بالتأشرون أطي المبرمات وغرم لا يحصل سوى على القات .

وأضاف أن العمل بالشركة منذ بنائها وحتى الانهيار لم يكن يتولاها مدير مالي وإدارى يستطيع جمع خيوط العملية إلى يده ولكفى الحجاج الثلاثة برؤساء أقسام يفتنون لهم ما يريدون وأن قصور الذي ظهر في المركز المالي لشركات الريان يعود إلى هذه التصرفات العشوائية وقلة فهم المال يذبح حسب الأوهام دون أية أهود . واستعرض تفاصيل انقلاب الذي كاده أحمد الريان ضد شقيقه الأكبر قاضي للائكمة به من منصب رئيس مجلس إدارة الشركة ثم الانقلاب المضاد الذي أصاد قاضي مرة أخرى إلى منصبه ثم قصة مطلقته لشقيقة سلوان وزواجها من ضابط الشرطة بالإضافة إلى اجتماع للمعلنين السعد والريان ثم

لكنها من كلفوا الإيداعات بالرعى الاستثنائية والمهندسين وأجرى الفصل في تسجيل فرعى مصر الجديدة والهرم .

ولد بلغ إجمالي الإيداعات بأسرع الاستثنائية ٣١ مليون و ٩١٢ ألفا و ١٧٨ ألفا مصرية و ١٨ مليون و ٩٢٢ ألفا و ٧٧٠ دولار و ٤٠ ألفا و ٩٥٠ ألفا استراليا و ١١٢ ألفا و ٢٥٠ ألفا مصرية و ٧٤ ألفا و ١٩٠ ألفا مراكا .

وله الإيداعات خاصة بسبعة آلاف و ٢٥٢ ميرا بالاستثنائية وتمثل الحساب التالى لهذا الفرح حتى أول الشهر الحالى .

لا خصوصيات

وأكد جنى حق كل مواطن في الحصول على جميع إيداعه دون خصم مكافأة من أرباح منذ عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٧/١٢/٢١ .. وقال أن كل من أودع أموالا بالشركة قبل الانهيار سيكتفى أمواله كاملة دون خصم ملهم وأحد ملها .

وأشار إلى أن إجمالي المودعين في فرع مصر الجديدة يصل إلى ٥٠ ألف مودع وإلى المودعين ١٤ ألفا والهرم ١٠٧ ألف مودع تقريبا .

ونكر أنه يتم الآن استئراج أربع نسخ من هذه كشوفات لأن ملها ترسل إلى إدارة التفتظ لتي ترسل إحداهما إلى ممثل المظنرين لاستئراج كشيكات على أن أودع نسخة ثلاثة بمكر الشركة والاربية تحفظ بالمخزفة الجديدة لتي يملأها جينوس مستحقات أصول وممتلكات الريان .

كشف الملووش العام عن مفاجاة عامة ظهرت لها أجهزة الكمبيوتر وهي أن عدد المودعين الذين يستحقون استرداد أموالهم يوصل إلى ١٦٠ ألف مودع فقط بعد استرداد أولئك الذين قاموا بتصفية حساباتهم .



المصدر : **أجر ساءة**

التاريخ : **١٩٩٠** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البيان الهندسية بدأت مسح أراضي الريكان

كتب : سيد عبدالقادر

بدأت اللجان الهندسية التابعة لمجالس الريكان عمليات مسح موقعي الأرض اللذين يملكهما الريكان عند الكيلو ٢٦ والكيلو ٢٨ من طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي بعد التصريح بذلك لها من النيابة كان محمد رشاد نبيه ومحمود خالد محلياً الريكان قد اجتمعا يوم الاثنين الماضي لمدة ثلاث ساعات مع المستشار محمد حلمي خليفة النائب العام المساعد والمستشار سامر درويش مدير إدارة التخطيط بمكتب النائب العام وقد تم في هذا الاجتماع الموافقة على بدء العملية الهندسية للمسح الأرض وذلك في إطار أعادة حصر الأملاك التي عليها مجالس الريكان قبل انعام عرض الشراء المقدم منه للحكومة لشراء ممتلكات الريكان ..

وقد طالب محلي الريكان من المستشار سامر درويش صورة يعقود شركات الريكان السبعة لموجيء بها جاهزة وقال له المستشار سامر درويش انه توفقت هذا الطلب لذلك تمت بتصوير العقود وتجهيز نسخة خاصة بكم وذلك لتأكيد من على الحصر الشديد على الاختصار الوقت والإجراءات .. وقد عثبت النتيجة على الدفاع في هذا الإجراء كثرة التصريحات الصحفية وتشويشها منذ الإعلان عن عرض الشراء لممتلكات الريكان فلما رشاد نبيه دعوتاً ثانياً صفحة جديدة وتجهيد بالحد من التصريحات الصحفية في اشيق حد ممكن ..

وحتى الآن لم يفصح محلي الريكان عن الخطوات التي يتبعون وراء صفقة شراء ممتلكات الريكان ، ولم يوافق على طلب الحكومة ببيع مقدم لمن (عربون) للأمن الذي عرضه وهو مايار ونصنف مليون جنيه (١٥٠٠ مليون جنيه) وقالت مسفرة النيلية ، لآخر لحظة ، ان الهدف من طلب النيابة والحكومة لإيداع مقدم لمن العقود المدنية هو ضمان جديد العرض اذا انه من المعروف ان مثل هذه العقود المدنية لو تم الإخلال بالاتفاق

عليها قبل التوقيع ليتمثل الطرف المتحل اي مسؤولية قانونية ويقتل لمن حق لحامي التراجع عن الصفقة قبل ببيعة واحدة من توقيع العقد لأي سبب وحتى بدون سبب وذلك لأن طالب مقدم اللحن كان المقصود به ضمان جديده العرض والمشتريين ويقتال مصلحة المودعين لكن الحكومة ومعها النيابة - امام أصرار المحامي براض دلع المقدم - وافقت لانها رأت ان المودعين أنفسهم يلحون في ذلك وحتى لا يلهم ان الحكومة او النيابة ضد انعام الصفقة وضد مصالح المودعين ..

وعلمت ، لآخر لحظة ، ان المسولين في شركات الريكان قد بدأوا في اعداد كشوف جديدة بإسماء المودعين الذين يبلغ عددهم ١٨٧ الفا وإيداعهم ومقتاضوه من أرباح من عام ٨٨ يوافق ٢ بملقة شوريا

وكانت الحكومة قد طلبت في جلستها الأخيرة هذا الكشف من المحاسب الآل بشركة الريكان .

وجدير بالذكر ان مسح الأراضي وجمع صون عقود شركات الريكان هما في الخطوات في عملية حصر الأموال وعمل كتالوجات أملاك الريكان لعرضها على المشتريين .. ومن المقرر حسب العرض المقدم من محلي الريكان ان تنتهي عملية البيع في مارس القادم حيث سيتم إصدار الضيكتات مقبولة الدفع للمودعين بتاريخ ٢٠ مارس .



المصدر : **الأهرام**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ١٩٩٠**

المفوض العام على شركات الريان ..

أعباء ثقيلة .. في انتظار المشتريين الجدد الأصول تساوى حالياً ٦٠٠ مليون جنيه أتمنى أن تكون الصفقة صادقة وجادة

كتب - محمود نوال ومختار عبد العال :

كذلك حمدي عبد العزيز المفوض العام على شركات الريان أن المشتريين الجدد لممتلكات وأصول هذه الشركات سيتركون تركه ثقلية محملة بالإعباء والعيون والمشاكل المختلفة مع الضرائب والجمارك والمقاولين والموردين وغيرهم في حين أن قيمة هذه الأصول لن تزيد في أحسن الأحوال على ٦٠٠ مليون جنيه برغم ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات .

قال : أنه يتسنى أن تكون الصفقة صادقة وجادة وأنه يعتقد أن الدافع وراءها هو الخير فقط .
أضاف أن أصول الشركة طبقاً للمعيار المالي لا تزيد على ٣٣٨ مليون جنيه حسب قيمتها الدفترية .. لكن إذا نظرنا إلى أنها تشمل عقارات وأراضي بناء وشقق ومزارع نجد أن هذه الممتلكات ارتفعت قيمتها اليوم عن ذي قبل .

على حين أن قيمتها النظرية تصل إلى ١١٣ مليون فقط فإن قيمتها السوقية تصل حالياً إلى ٤٠٠ مليون لسا الباقى وهو عبارة عن أسهم وخطايا وضمان واعتصامات مستندية فلم ترتفع قيمتها في السوق الآن .
وبالنسبة للمساكن والمباني وخلافه لهذه تتناقص قيمتها بطبيعة الحال

لتوقفها عن العمل من جهة ولانتهاء ما يعمل منها من جهة أخرى وهذه في مجملها تبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه لوصول الإجمالي الحالي ٦٠٠ مليون جنيه .

لكن أن الإبرادات للنتيجة عن تشغيل بعض أصول وممتلكات الريان يتم إدراجها في حساب خاص كوديه باسم شركات الريان بالبنك الأهلى المصرى حيث تقوم إدارة التحفظ بأضافتها لحساب المودعين وبالتالي ستضاهى إلى إجمالى الصفقة الخاصة بطبيعته وستؤول إلى المشتريين الجدد بطبيعة الحال .

أوضح أن هناك حساباً خاصاً بالدفاترين لشركات الريان وسيتكون على المشتريين الجدد تصفية هذا الحساب

الريان ونسب إليهم مستكباتهم ..
الضرائب .. مؤجلة

وبالنسبة لتصفية مؤلف شركات الريان مع مصلحة الضرائب أوضح حمدي عبد العزيز أن هذا سوف يستأجر مجهوداً ضخماً من المشتريين الجدد حيث سيق للريان أن دفع ١١ مليون جنيه تحت الحساب لتصفية الضرائب في حين وجباً أن القيمة المستحقة للضرائب على الشركة لا تتجاوز ٣ ملايين جنيه في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الدخل النسبية وكسب العمل بخلافه .. وأكد أن المفاوضات تجري حالياً مع مصلحة الضرائب لإجراء مقابلة بين مقدار المستحقات ومبلغ دفلا .

وبالنسبة للاكتراسات التأمينات الاجتماعية سيتم سدادها بأثر رجعى بواسطة المشتريين الجدد بأحدها لبياناً متميزة ولجهة المدد .
لكن أنه من الموضوعات التي سوف تبحث مع المشتريين الجدد كيفية تأمين مستقبل العاملين الحاليين بشركات الريان وعددهم حوالى ٢٥٠ عاملاً بصيرهم مروهين بالانقلاب الذى سيتم التوصل إليه .

وقال حمدي عبد العزيز في نهاية حديثه أنه لم يأت حتى الآن مع مستكباتهم حيث لم تسمح الظروف بذلك كما أنه لم يطلب منه مقابلته ولكن سيحدث عندما هذا اللقاء الذى سيكون هدفه رد الأموال للمودعين .

معهم حيث إليهم مقاولون لغزو أعمال مقاولات وبناء وتصنيع بعض المعدات كما أنهم أصحاب مطابع قامت بطبع كتب التراث وغيرها من المطبوعات .

وأكد أن الدافنين سيحصلون على كافة حقوقهم وطالبهم بالاتصال بمقر الشركة بالهرم لتلوقوف على حساباتهم وتحديد أسلوب استردادها على أن يكون ذلك مصحوباً بتكليم كافية المستندات التي معهم تثبت حكمهم .

أشار إلى نوع آخر من الدافنين وهم الصلاء الذين أودعوا أموالاً في البنوك لحساب الريان واحتفظوا بأشعار البنوك ثم حدثت إجراءات التحفظ وبالتالي لم تكون حساباتهم في دفاتر الشركة .. وطلب منهم التكلم أيضاً إلى المقر الرياسي بشارع الهرم لإثبات حقوقهم لأن أسماءهم لن تظهر في كشوف المودعين .. وقال أن إجمالى قيمة مستحقات هؤلاء الدافنين جميعاً لن تتجاوز ٨ ملايين جنيه .

أصحاب الهلال

أما بالنسبة لشركات الهلال فإن أصحابها يضربون دفتين أيضاً لكن من نوع مختلف لأن أصول هذه الشركات التي قام الريان بشرائها لم تتدخل ضمن الأصول بصفة نهائية حيث تغطي الحكومة وأولفت الصفقة .. وسيتم بحث كيفية سداد هذه التيسون بأنموذج .

● أولاً : أن يستكمل المشتريون الجدد باقي ثمن الصفقة أو يسترد أصحاب شركات الهلال المبالغ التي دفعوها



المصدر : **الأمم**

التاريخ : **٨ يونيو ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل ٤٨ ساعة لانتهاء مهلة رد الأموال : ● مجلس الوزراء يعقد اجتماعاً هاماً اليوم لبحث حماية أموال المودعين لدى جميع هذه الشركات .

البنية العامة ، وفرض الحراسة على أصحاب خمس من كبار شركات توفير الأموال وإموال زوجاتهم وأولادهم المصطفى على أن يتولى المدعي الاشتراكي رد أموال المودعين لديهم وذلك بدلاً من إحالتهم للبنية العامة خاصة أن أصول وممتلكات شركاتهم تغطي أموال المودعين لديهم .
على نصريحات خاصة "للمصور" أكد المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم مساعد المدعي الاشتراكي ومدير التحقيق والإعداد في جهاز المدعي الاشتراكي نبح خلال فترة وجيزة لم تتجاوز ٧٠ يوماً في رد أموال

تنتهي بعد غد السبت لآخر مهلة قانونية للانتهاء من رد أموال المودعين في شركات توفير الأموال التي لم يتم توفير أوضاعها ، أو التي تقدمت ببرامج رد أموال المودعين لديها .
ويعد الدكتور عطف صديقي رئيس مجلس الوزراء صباح اليوم الخميس اجتماعاً هاماً للجنة الوزارية العليا لمتابعة مواقف شركات توفير الأموال لبحث موقف الشركات التي لم تتمكن حتى الآن من رد جميع أموال المودعين لديها رغم انتهاء المهلة التي حددتها القانون لانتهاء من عمليات الرد . وسوف تناقش اللجنة في اجتماعها اليوم التقارير المقدمة من المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي بشأن مواقف الشركات الست الكبرى التي تولى مراقبة عمليات الرد لديها خلال الفترة الماضية . وكذلك التقارير المضم من الدكتور محمد حسن فيج النور رئيس هيئة سوق المال بشأن موقف الرد في الشركات التي تقدمت ببرامج رد أموال المودعين لديها والبالغة ١٣ شركة بالإضافة إلى التقرير المقدم من اللواء عزت السيناوي مساعد وزير الداخلية للأموال العامة بشأن الموقف العام في جميع الشركات والإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية لضمان عدم هروب أصحاب الشركات التي لم تنته حتى الآن من رد أموال المودعين لديها واستعدادات الوزارة لمواجهة الإجراءات الأمنية التي سيتم اتخاذها بعد غد السبت ضد بعض الشركات التي عجزت عن الوفاء بحقوق المودعين حتى الآن .

وعلمت "المصور" أنه من المتوقع أن يوافق رئيس الوزراء على اتخاذ بعض الإجراءات القانونية ضد جميع أصحاب الشركات التي لم تنته من رد الأموال لديها حتى مساء يوم السبت ومن أبرز هذه الإجراءات إحالة أصحاب الشركات التي لم توف بالقرارات برب أموال المودعين إلى

المودعين بالكامل في شركة الزهراء بالإضافة إلى رد ١٤٧ مليون جنيه للمودعين في شركات الهدى مصر ووبر والحجاز وشيو كليرو والمراكشي ، وأضاف مدير التحقيق بجهاز المدعي الاشتراكي أن شركة الهدى مصر تعتبر من أكثر الشركات التي تمكنت من رد أكبر جانب للمودعين لديها خلال تلك الفترة القصيرة حيث قامت برب ١٠٠ مليون جنيه خلال ٧٠ يوماً فقط وذلك بخلاف المبلغ الذي سبق ردها للمودعين قبل إحالة الشركة لجهاز المدعي الاشتراكي ، ولكن التحلل بدأ واضعاً في شركة بدر للاستثمار التي لم تتمكن من رد سوى مبلغ ٢٢ مليون جنيه فقط من إجمالي أموال المودعين البالغة ١١٥ مليون جنيه بعد أن ردت من قبل ١٠ ملايين للمودعين لديها . أما بالنسبة لشركة الحجاز فقد بلغ إجمالي الدوائج التي قامت بردها للمودعين حتى الآن ٢٦ مليون جنيه من إجمالي الدوائج لديها البالغة ٨٦ مليون جنيه بينما قامت شركة شيو كليرو برب ٥٠٪ من أموال المودعين لديها حتى الآن .. أما شركة المراكشي فإنها لم ترد سوى مبلغ ٩٢٥ ألف جنيه فقط من إجمالي الدوائج لديها البالغة ١٢ مليون جنيه .



المصدر : الميسور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : الميسور ١٩٩٠

ومن جانب آخر فقد قال تقرير رفعة طارق ابو حسين صاحب شركة الهدى مصر للمدعى العام الاشتراكي إنه تمكن حتى الآن من رد ١٦١ مليوناً و ٥٠٦ آلاف و ٧٧٧ جنيهها مصرياً للمودعين لديها لتكون الشركة قد ردت ما نسبته ٦٨,٤٪ من ودائع المودعين الواجبة للسداد مقابل أنها لم تتخلص سوى من ٤٣,٤٪ من أصولها المتلكة والواردة في المركز المالي المعتمد للشركة في ١٠ يونية عام ١٩٨٨ م .

ومن ناحية أخرى أكد اللواء عزت السنباطي مساعد وزير الداخلية للأموال العامة إنه تم إعلان حالة الطوارئ في جهاز الأموال العامة لتنفيذ أى قرارات يتخذها المدعى الاشتراكي أو النائب العام سواء بفرض الحراسة أو التخليف على أصحاب الشركات التي لم تلتزم بتنفيذ القانون حتى مساء السبت القادم . كما فرضت أجهزة الأمن مراقبة مستمرة على جميع أصحاب هذه الشركات وكذا مراقبة تصرفاتهم في المحفلات الأخيرة لنهاية المهلة حتى لا يتم تهريب أموال المودعين .

وأضاف أنه لا خوف من هروب أصحاب هذه الشركات حيث تم إبراج جميع أسلحتهم على قوائم الممنوعين من السفر كما قامت ميلحت الأموال العامة بسحب جميع جوازات سفرهم .



المصدر: العمود

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حقيقة القيمة السوقية لأموال الريان وهل تغطي فعلا أموال المودعين؟! مصدر قضائي: الثقة الآن في مدى جدية عرض الريان لآزدي على واحد في المليون!!

● لماذا أجل رضاء بجهة دفع أموال للمودعين بعد ١٠

أشهر وكان العرض الأول بعد ٥ أشهر فقط ؟

● معامى الريان يعترف : التكتولوجات لأصول الريان

من أجل تسويقها وعرضها على المشتريين !!



●● فجر المحامي رشاد نبيه ملفجة خطيرة لاتقل اهمية عن عرضه المثير برد لحوال المودعين كلمة . اعترف ان هدفه الاساسي من وراء اصراره على اعداد كتلوجات فنية لاصول الريان . رغم وجود كتلوجات لدى الشهر العقارى وعدم حاجته اليها في ابرام عقد الشراء . هو استخدامها في عملية تسويق هذه الاصول مما يؤكد مقصدها في التمدد السابق من عدم وجود مشترين للريان حقيقيا .

وهذا يشير كثيرا من التساؤلات :

هل القيمة السوقية لاصول الريان تغطي فعلا حقوق المودعين ؟

ولماذا لم تعلن للنيابة العامة هذه القيمة حتى الآن ؟ وماذا لو كان الهدف من وراء عرض محامي الريان المثير استمراج النيابة اعلان هذه القيمة وبيع الباقي للمودعين اذا لم تخط عمليات الرد بالكامل ؟

وهل يحق للدفاع اللجوء الى استخدام مثل هذا الاسلوب المثير في مراجعته ؟ ام يعتبر ذلك التصرف نوعا من الخداع الذى يضع للدفاع تحت طائلة القتلون ؟ وملغوبته في هذه الحالة ؟ وماذا تقول النيابة حول هذا

السؤال ؟●●

في البداية يؤكد مصدر قضائي مسئول ان اللجنة التي في مدى جدية عرض محامي الريان لازيد على واحد في المليون خاصة بعد التسييلات التي تمتها للنيابة العامة لمرعة تنفيذ عرضه في اولى جلسات تنفيذ هذا العرض بمكتب النائب العام المساعد المستشار محمد حفي خليفة ويحضر المستشار سامر مويش المحامي العام المشرف على ادارة الاحتفاظ بمكتب النائب العام يوم الخميس الماضي .

على مدى اربع ساعات كلمة حاول النائب العام المساعد ان يفتح محامي الريان ومستشاريه القانونيين والهندسين بالمفصل خطوات تنفيذ هذه العرض اذا كانت هناك جدية في ذلك . ولكن رشاد نبيه لتسك بضرورة اجراء عمليات هندية لجميع المستلكات والاصول واعداد مواصلات فنية وكتلوجات خلسة بكل اصل منها وهم يرتابجا تنفيذيا لهذه العمليات يستغرق ٣ شهور رغم ان هذه

العمليات لاتزيد من التكمية للقانونية في كتابة عقد الوعد بالبيع ولايعترف بها امام مصلحة القدر العقارى في حالة اتمام هذا البيع . كما ان جميع الاصول لها رسومات هندية بالشهر العقارى . ويمكنه الاطلاع عليها والتأكد منها . بالإضافة الى ان جميع عقود شركات الريان واسولها مسجلة ايضا بالشهر العقارى والنيابة العامة احدث له صورة رسمية منها وللمحتاج الامر بعد ذلك الا مراجعة هذه العقود والتأكد منها والنيابة وهذه بالعام كل الخطوات التي يربح في انشائها لمرعة تنفيذ العرض . ويشيد المصدر القضائي ان تسك رشاد نبيه بلا يتم ابرام عقد الوعد بالبيع الا بعد خمسة اشهر لاكثر له اذا كان فعلا لديه مشترون يرتبون في شراء هذه الاصول خاصة انه اعترى امام المحكمة ان المشترين اغتوا جميع الاصول داخل المالك وخارجها عملية . نافية الكهالة . فما الحاجة لاعداد كتلوجات جديدة بهذه الاصول ؟!



المصدر :

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عزت بدوي

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٠

البلاد والأموال التي تملكها لنا بفخار ١٢
ومن هنا فإن كان الهدف من وراء هذا
العرض المثير هو محاولة التغطية
والتيك أن القيمة السوقية للأموال
المتحفة عليها تغطي أموال المودعين فإن
يبرز ذلك ثمة الريان .. وإن الذي يمكنه
من البراءة هو رة أموال المودعين فقط.
● لكن لماذا لم تحل القضية العامة حتى
الآن عن القيمة السوقية الحقيقية للممتلكات
الريان المتحفة عليها حتى يعرف
المودعون مدى ميسرته من أموالهم

حتى لو لم يصفى عرض محلي الريان ،
بدلاً من الاكتفاء بالقيمة التقديرية التي تقل
كثيراً عن القيمة الفعلية لهذه الممتلكات ؟
● يقول المستشار سامر مريش لكي تحدد
القيمة السوقية للممتلكات الريان المتحفة
عليها فلا بد من أن نحدد بذلك أي أحد
المكاتب المتخصصة في التقييم وهذا لا بد
أيضاً من دفع ثمنها باعثة لهذا المكتب
لكي يقوم بهذا العمل وهذه الاعمال
ستستفيد من الأموال المتحفة عليها لصالح
المودعين وبالتالي فالحديث سيتجهل
مصرفي هذا الإجراء هم المودعون .
فلو تم تعيين مدين لتحديد القيمة
السوقية للممتلكات المتحفة عليها منذ
القبض على الريان في أواخر عام ١٩٨٨
فلماذا منفضل أيضاً لتعيين مدين آخر
لإعادة التقييم بعد صدور الحكم ببيع هذه
الممتلكات لأن القيمة السوقية تختلف من
آخر . ومن هنا استقر رأي المستشار

جمال شومان للثأب العام على أن تقييم
الأصول لا يتم إلا والات البيع فقط حتى
لا تكلف المودعين مصاريف التقييم أكثر من
مرة بدون حاجة في هذا الإجراء خاصة أنه
لحاجة لنا الآن في معرفة هذه القيمة
ولا يدخل هذا التقييم كعيل على ارتكاب
الجريمة أمام المحكمة .

● وملاً لو ثبت عدم جدية عرض
محلي الريان .. هل يعتبر ذلك حيلة
وبراعة من جانب الدفاع بحق له تقنياً
استخدامها دون عقوبة عليه .. لم أنه
يعتبر نوعاً من الخداع والجريمة ويعاقب
عليها ؟ وما العقوبة لعل هذه الأمور ؟

● لكن ما الهدف من هذا العرض للمثير ؟
هل يمكن أن يكون محلي الريان قد
استهدف بهذا العرض محاولة استنواج
القضية العامة للأكلان عن القيمة السوقية
لممتلكات الريان والتي قد تقرب حجم
أموال المودعين لديه (١,٢ مليار جنيه)
وبالتالي يتسك أمام المحكمة بهذا التزم
ويعمدون فقط الفرق بينه وبين أموال
المودعين لحفظ القضية وذلك لبراءات
المحكمة ؟

● يجيب عن ذلك المستشار سامر مريش
المحامي العام المشرف على إدارة الأموال
المتحفة عليها بمكتب النائب العام يقول :
إن ذلك الأمر قد يكون وأرباً فعلاً لدى
محامي الريان ولكنه مردود عليه بموجب
نص المادة ٢١ من قانون شركات توكليف

الأموال والتي تغطي بضرورة رة أموال
المودعين كلمة حتى يمكن حفظ التحقيق
في القضية وبراعة المتهمين فيها ، فإن
توافق إجراءات المحكمة إذا لم يتم رة هذه
الأموال بغض النظر عن قيمة الأصول
المتحفة عليها . فالجريمة هنا هي جريمة
اختفاء من رة الأموال وليس جريمة أن
الأصول تغطي أو لا تغطي ، فحينئذ لو كانت
القيمة السوقية للأصول المتحفة عليها
تصل إلى أربعة أضعاف حجم الأموال
المطروحة ربحاً ولم يتم رة هذه الأموال
فالجريمة قائمة في هذه الحالة ولا يطلع في
ذلك أن قيمة الأصول السوقية تغطي حجم
أموال المودعين .

ومن جانب آخر فإن القضية العامة حينها
قامت الريان للمحكمة بتهمة امتلاكه عن

رة أموال المودعين وتبيد أموالهم أعلنت
أن القيمة التقديرية للأصول المتحفة عليها
بـ ٣٠٨ ملايين جنيه فقط فإن هذا يعني أن
الريان حصل من المودعين على مليار
و ٨٠٦ ملايين و ٩٧٠ ألفاً و ٢٧٠ ألفاً و ٢٧٠ ألفاً
الشرى منها أصولاً ثابتة ومتحركة وأنفق
على هذه الأصول مبلغ ٣٠٨ ملايين جنيه
ويبدو باقي الودائع أو غيرها للخارج . ومن
هنا للجريمة في : أين تحدث بقية الودائع
إذا كان هذا كل ما أنفق على شراء
واستغلال الأصول المتحفة عليها داخل



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٨ يونيو ١٩٩٠

المصدر:

الأمم المتحدة

يقول المستشار ساهل درويش:

● حتى الآن لم تفكر في التكييف الجنائي لهذه الواقعة المثيرة ولكن للقاعدة الملمة التي تنطبق على هذا الأمر هي أن هذا التصرف يعتبر عقاباً مدنياً وبالتالي لا يشكل جريمة يعاقب عليها مجلس الريوان إذا ما تراجع عن وعده بالشراء .. فالملوك المدنية لا يضمن تنفيذا سوى دفع جزء أو نسبة من قيمة المصلحة كعربون جديده شراء فلذا تم التراجع عن الشراء من جانب المشتري بصفه هذا العريون وهو الأمر الذي اصررت عليه امام هيئة المحكمة وطالبته به لضمان جدية هذا العرض المثير. ولكن مجلس الريوان رفض ذلك ورفض ايضا حتى مجرد تقديم خطاب ضمان يوضح في المحكمة ويضمن لصالح المودعين اذا ثبت عدم جدية في الشراء او تخاذه بامسحاب المودعين.

واضاف المستشار ساهل درويش:

ان هذا التصرف لا يدخل ضمن اساليب النصب التي يعاقب عليها القانون لأن صليات النصب لابد فيها من استخدام وسائل خداع. ولكن مجلس الريوان هنا يعرض رايته في الشراء وقد يشتري وقد لا يشتري!!

وعموما فلماذا سنحاول البحث عن تكييف قانوني لهذه الواقعة المثيرة اذا ما تراجع مجلس الريوان عن عرضه بالشراء بعد ان تمت الاستجابة لجميع مطالبه المطبولة وغير المطبولة، ولم تجند جميع رجال النجيه العامة بمكتب التحفظ وموظفيها لخدمة مطالبه وتكثيل لية ضمويات

تتمرغه في تحويل اتمام هذا العرض السنخي للقبلة!!

صاحب العرض

وكان لابد من مواجهة صاحب عرض الشراء ومجلس الريوان رداً نبيه بفكره التي تثار حول جدية عرضه والمطويات التي ستوقع عليه اذا تراجع عن ذلك العرض.

كل رداً نبيه في البداية انه قد في ذلك الى ابعاد المصود وأنه حصل على موافقة النائب العام بتكليف برئيس العمليات على الطبيعة لامتلاكات واسول الريوان المتحفظة عليها والتي ستستغرق ٣ شهور كاملة وان بدأ تنفيذ هذا البرنامج منذ صباح أمس الثلاثاء حيث تحركت ٧ لجن هضمية لعملية مصانع وممتلكات الريوان بكتيبي ٢٦ بالمطريق الصمراوي، وستقوم هذه اللجان برفع مساحة هذه المصانع واعداد الرسومات الهندسية الخاصة وكذلك التكاليف الفنية بالمواصلات لكل أصل على حدة وسيتم لخطار ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بالمواقع التي سيتم معالجتها اسبوعيا حتى يوجد القانون على هذه الأصول بالمواقع وقت العملية.

واضاف رداً نبيه في تصريحه «المصور» ان النائب العام وافق على جميع الطلبات التي تقدمت بها مكتب التحفظ بالنيابة العامة في الاسبوع الماضي المتعلقة بإجراءات التجديد القانوني لاتمام هذه المصلحة والتي تضمنت تسليم كل محضر الجرد التي لجرتها النيابة عن التحفظ، بالإضافة الى عقود تعيين شركات الريوان وعقد اهلاك الاصول. وتقوم حاليا بمراسة كل هذه المستندات على ان ننهي من الجانب القانوني في هذه المصلحة خلال ٣ شهور.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتفكير بعدما تكتفي هذه النوع بالبيع بعد تعيين الوصي على ايتام نحن الريان من المحكمات الحسية وتحديد صاحب قرار التصليح لشركات الريان ومن له حق التوقيع على البيع معنا .

●● ولكن ما جدوى اصدار التكاليفات الفنية لاصول الريان رغم عدم الاعتراف بها قانونا امام القدر العقلي بالاشارة الى ان جميع الاصول لها رسومات هندسية بالفعل لدى مصلحة المساحة لشهر العقري ؟

● سربر رجع نبيه ممل المشترين بان هذا الاجراء فعلا لم يندم به امام القدر العقلي عند تسجيل هذه البيع الكهاني ولكن اليوم به لكي تمكن من اعداد كاتلوجات فنية ورسومات هندسية لكل الاصول استغلها في عملية تسويق هذه للممتلكات وعرضها على المشترين .

●● معلوم هناك مشترون فعلا واقتوا بمعية كل هذه الاصول من قبل ، فما اهمية هذا الاجراء ، واماذا لا تتم كتابة هذه النوع بالبيع حاليا

● ان هذه النوع بالبيع ان يتم الا بعد خمسة اشهر كما جاء في عرضي امام المحكمة رغم ان جميع الاجراءات الهندسية والقانونية ستتتم خلال ٣ اشهر كما حدثنا في برنامجي الذي سلمته للفنية العامة هذا الاسبوع - وحدة الخمسة اشهر غير قابلة للمناقشة مع احد .

●● الفنية العامة تشكك في مدى جدية عرضي بالشراء وريه اموال المودعين بالتكامل وخاصة بعد رفض دفع عربون لضمان جدية الشراء او تقديم خطاب ضمان يودع في المحكمة ويصدر اذا تراجعت عن تنفيذ هذا العرض ؟

● لم يعد هناك مكان لهذه الاشكوك خاصة ان الفنية العامة متعولة معي وليت جميع مطالبتي التي تكلفت بها ، ويسنور قرار المحكمة بتنفيذ مشروع هذا العرض فلا يجوز التردد على هذه الاشكوك مرة اخرى لان ذلك يعتبر تعريضا بقرار المحكمة .

●● ولكن ما الضمان لعدم تراجعك عن تنفيذ هذا العرض .. والا يمكن ان يؤدي ذلك الى تعرضك للمطوبات القانونية

المصدر :

التاريخ : ١٩٩٠

المنصوص عليها في مال هذه النوع ؟
● حينما تكتب عدم جديتي لبيب عن هذا السؤال .. والجلية لي من الآن قبل مرور ١٠ اشهر وبالتحديد قبل ٧٠ مارس القادم !!

●● واماذا هذا القريب لتحديدا - اذا كانت كتابة هذه البيع حسب عرضي الذي اتمت للفنية ستتم بعد خمسة اشهر فقط ؟

● يقول محامي الريان ، نعم كتابة هذه وعد البيع ستتم بعد خمسة اشهر . ولكن تنفيذ هذا العقد ورد اموال المودعين سيكون في ٢٠ مارس القادم لان شروط

عرضي المقدمة للفنية العامة تتضمن كتابة العقد خلال خمسة اشهر .. ولصغار الاموال من الخارج .. وتسليم الشيكات باسماء المودعين ستتم خلال خمسة اشهر اخرى . وبالتالي لتسليم الشيكات للمحكمة باسماء المودعين سيكون في نهاية المدة التي حددتها في عرضي .

تعطيل البيت في القضية

وهكذا يكشف محامي الريان عن ان عملية تنفيذ مشروع الشراء ستتم في شهر اطلق لانتهاه مهلة الالهور المطرة في ٢٢ مارس القادم .

ويأتي كلام رشاد نبيه مناقشا لما انا اتي به من تصريحات في المحكمة من انه سيبدأ في عملية رد الاموال بعد خمسة اشهر من تقديم العرض وهو على ما كان مائلا الآن من ان الهدف الحقيقي لهذا العرض هو تحديد القيمة السوقية للممتلكات الريان وتعيين مجلس ادارة لهذه الشركات ومحاولة البحث عن مشترين حقيقيين لهذه الممتلكات وتعطيل سير اجراءات المحكمة طوال هذه المدة الطويلة حتى لاتصل للمحكمة في هذه القضية قبل نهاية المدة المحددة . فلما



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلق مصر القليلة أو المحسنة كان المخرج للتحلل من صليحة للأشراء والفرصة التي يسمى فيها للدفاع في قضية الريان لمحاولة رد هيئة المحسنة التي يحكم أمهنا آل الريان حاليا بعد أن لمسوا فيها منذ الوهلة الأولى مدى الجمعية لسرعة الفصل في القضية ويعملون بكل الطرق ليجد مخرج قانوني لربما عن نكر هذه الدعوى وانكشف ذلك بوضوح بعدما استجابت للتيهات العامة والمحكمة لكل طيات صلب عرض للأشراء لبدء التوصل والمسافة وأعلن أن كتابة العقد النهائي وتسليم الأوراق للمحكمة أن يتم ألا في نهاية للشهور العشرة بعد أن كان قد أعلن أن ذلك الأمر سيتم بعد خمسة شهور فقط .

القيمة السوقية

● وقد أكد مصدر قضائي مسئول «المصور» أن القيمة السوقية لأصول الريان المتنازع عليها حاليا لا تصل بأى حال من الأحوال إلى حجم أموال المودعين حتى لو تم خصم كل المبالغ التي حصل عليها المودعون منذ بداية ١٩٨٧ حيث سيتمتع للمبلغ المستحق للمودعين مليوناً و٤٤٤ مليوناً و٦٧١ ألفاً و٤٦٩ جنيهها مصرياً . ومن هنا فإن الأمر الوحيد الذي تنتمي أن يتحقق هو أن ينجح مجلس الريان في تسويق أصول وممتلكات الريان واستكمال الفرق بين قيمة هذه الأصول وحقوق المودعين .

● وهذا نقول للمصدر القضائي الذي رفض ذكر اسمه ، أن هناك تقييماً بالمبلغ أصهته لجنة الوساطة التي شكله فيه

الشيخ محمد توفيق الشبراوي والمذكور عبد المصور . فحينئذ قدرت فيه القيمة السوقية لهذه الأصول بـ ١٤٠٠ مليون جنيه ويقتضى بالفرق أصول الريان بالخارج التي تضمنتها العرض الأخير . فطفي فعلا الدواخل .. فما تعليقك ؟ ● يقول : أن التقييم الذي أصهته لجنة الوساطة قرر فعلا القيمة السوقية لهذه الممتلكات بالمبلغ المذكور .. ولكن جاء

المصدر :

العصر

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٠

بمبلغا فيه إلى أبعد الحدود ولا يوجد مشتر طيفي يقبل الصفراء بهذه الأسعار التي صعدتها هذه اللجنة . وماضرب الله أملة على ما جاء في هذا التقييم . لقد قدرت اللجنة المذكورة سعر المتر لأرض الريان بالمحيرات للمرة بالاستعمالية بـ ٦٠٠ جنيه رغم أن هذه الأرض بعيدة عن البلاج وفيها مجهزة لأقامة الميناء عليها في حين أن سعر المتر للمحيز للبناء وفي الأراضي المحسنة على البحر مباشرة في هذه المنطقة يتم بيعه حاليا بـ ١٥٠ جنيه فقط للمتر الواحد . فمن الذي سيراه الأراضي المحسنة على البلاج ويسعر ١٥٠ جنيه . ليشترى أرضا كلها مياه وبرك ونفقات ضخمة وبـ ٦٠٠ جنيه للمتر الواحد . مع العلم أن هذه الأراضي ليست ملكا خالصا إنما يتم بيع حق الانتفاع بها فقط !

ومثل آخر لما جاء في هذا التقييم . لقد تم تصعيد سعر المتر لأرض الريان بشارع طلعت حرب بـ ٦ آلاف جنيه للمتر الواحد ويستبعد مساحات الريان القانونية من مساحات قطعة الأرض يكون صافي سعر للمتر الواحد ١٢ ألف جنيه . فهل يوجد أحد يشتري المتر بـ ١٢ ألف جنيه ؟

وأشار المصدر القضائي أن هناك أصولا من المتنازع عليها ستخضع قيمتها . ومثل ذلك مشروع مصنع الإعلال بطنطا والذي يبلغ رأسماله ٢ ملايين جنيه يحصل على أرض من الشركة مقداره ١٢٠٠ مليون جنيه وهو عبارة عن قطعة أرض لفساء مملوكة بالفوزان في الخرسانة تحت الأرض . ويقتضى لتصلح للزراعة ولا تحرق كيف سيتم بيعها وهل يصرح بالقيمة بيان عليها من عمده وأن يتم تحصيل ربع أو خمس المبلغ الذي اتفق عليها . وعموما فإن القيمة السوقية لهذه الأصول ستكون أكبر من قيمتها الحقيقية ولكن ليس بالشكل الذي جاء في تقرير لجنة الوساطة التي شارك فيها الشيخ الشبراوي .



النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

ممتلكات الريان بالخارج

أما بالنسبة لممتلكات الريان بالخارج فإن الجانب الذي تم التأكيد منه دخل في تقييم القيمة الدفترية المعلقة للاصول ويبلغ مقداره ١٢ مليوناً و٥٤٥ ألفاً و٩٣٤ جنيهها مصرياً بالمعاملات الأجنبية وذلك بعد

أن وصلتنا شهادات وتكشفات من البنوك الأجنبية تؤكد صحة هذا الرقم ؛ ولكن هناك أموال أخرى بالخارج مسجلة في دفاتر الشركة وكشفت عنها لجان البتة المركزي المصري ، ولم نستطع التأكيد من صحة رصيدها الحالي ولذلك تم استبعادها من المركز المالي ولم نضعها في اعتيولنا كأصول مضمونة في المرحلة الحالية ، وإن كنا سنسعى بعد صدور الحكم في قضية الريان لمصرلة حقيقة هذه الأصول واسترداد الرصيد المطلق بفصل منها خاصة أن ميزان المراجعة بالشركة يتضمن أن رصيد أموال الريان بالبنوك الخارجية واستثمارات لدى بيوت الخبرة الأجنبية حتى ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ هي مبلغ ٢٤٦ مليوناً و٤٠٧ ألف و٣١٢ دولاراً أمريكياً بما يجعل ٤٤٤ مليوناً و٧٢٠ ألفاً و٢٠١ جنيه مصري وذلك بعد استبعاد قيمة صفقة الأوراق المصرفية التي اشترتها الشركة من الخارج لصالح وزارة الزراعة والتي بلغ ثمنها ٢٥ مليوناً و١٥٧ ألفاً و٦٠٠ دولار أمريكي .

●● ونسأل المصدر القشاشي أيضاً عما يشهده دفاع الريان من أن القيمة الحقيقية لأموال المودعين أقل من الرقم القشاشي المعطى من القيمة العامة ، وإن القيمة التي ياحتسبها الدولار في المركز المالي بـ ٢٣٠ قرشاً في حين أن الريان تسلمه من المودعين في سنوات سابقة مختلفة وكان سعره ٧٠ قرشاً فقط ؟

المصدر :

العصر

التاريخ :

٨ يونيو ١٩٩٠

● نلاحظ : أن تقييم الودائع بقيمة الأجنبية تم على ضوء الأسعار المعلقة في السوق المصرية الحرة في ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ ولذا كان الريان ويطالع ويشتررون من ذلك فلا مشكلة إذا تم رد أموال المودعين بالعملة التي تسلمها الريان بل والمودعون هم المكتسبون في هذه الحالة لأن سعر هذه المعاملات ارتفع الآن عن التقييم الذي تم عام ١٩٨٨ ، والشكوك الشريفة رد أموال المودعين فلا مانع لدينا أن يتم الرد بذات العملة التي تسلمها الريان من المودعين وعوضاً فإن حجم الودائع بقيمة الأجنبية مبررة عن ٤١٩ مليون دولار أمريكي ومليون و٤٧٣ ألفاً و٢١٦ جنيهها استرلينياً و٧ ملايين و٤٣٥ ألفاً و٨٤٣ ريالاً سعودياً ومليونين و٤٩ ألفاً و٨٧٩ قرشاً فرنسياً ومليون و٤٣٨ ألفاً و٦٣٩ قرشاً ألمانياً و٤٠ ألفاً و٨٨٦ قرشاً سويسرياً ولتين و٣٢٧ ديناراً كويتياً بالإضافة إلى ٨٢٨ مليوناً و٨١٣ ألفاً و١١٧ جنيهها مصرياً بينما لم تبلغ قيمة السلف والأرباح التي تم ردّها للمودعين بجميع المعاملات منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ سوى ٢٦٢ مليوناً ، و٢٩٨ ألفاً و٩٨٨ جنيهها مصرياً بالمعاملات المختلفة .. ومن هنا فلا مشكلة في هذا الأمر .

عزت بشوي



البلد أولاد

ارفعوا أيديكم عن الريان

استمتعت متفلا بجل مشكلة الريان وهد
أموال المودعين ! ! مصفى الريان
محمد رابك بنيد - وله سمعة طيبة
ومحترمة - أعلن أن حياته قد أصبحت
معرضة للخطر ، بعد إعلان الصلقة
التي عن طريقها مسترد أموال
المودعين ، وقال أن الحكومة مستعدة
لحرب من يحول إنهاء مشكلة الريان
والتجرب الفريدة في المضي القريب
تدل على صحة ما يقوله المحامي .
سلطة الحكومة في هذا الموضوع
تتخصص في أن تعطلها لم يكن هدفه به
أموال المودعين ، بل الأجهز على
الريان وكل الشركات الأخرى التي
تحمل طابعاً اسائلياً ، ولتذهب أموال
الشعب إلى الجحيم ! !

وما يهم أولاد قبيلة في موضوع الريان
كله هو التوسيم التي طبعت هناك .
إنهم يحملون بصفته لها فهي محمية
سلطه عريم ، ولو كانت حكومتنا
رشيده لكانت كل جهدها من أجل ذلك
وإنها لم تفعل بل إننا العجب نتخلف
الحكومة باسم حماية أموال المودعين
طبعت طوس الضامن ! ! ولم ير
الشعب من الدولة أى بكرة تفلر على
أنها جادة في رد أموالهم ، بل أن أولاد
البلد يتهمون النظام بالحكم بانه
السبب في تعطل المشكلة .

وأغرب ما أريته في موضوع الريان
هو هذا التجمع العريب المشبه من
أهل الأجهز عليه ، قضى اليمين مع
أهلي البلد ! ! السفلة الأمريكية
وصندوق النقد الدولي مع الشيوعيين
وما يسمون أنفسهم بالثاقمين ! !
هيئة سوق المال ذات السمعة السيئة
مع المبلحات ! ! معك ليس تمر
هذه . كلهم اجتمعوا ليس يفرض
حماية أموال المودعين بل من أجل
القضاء على فكرة توظيف الأموال من
أساسها .

والذي حدث نتيجة ذلك كان خراب
لمصر كلها تعطلت الأزمة الاقتصادية
أكثر واختبأت الأموال تحت الملاءة ،
وحدث انكسار وركود كبير في السوق ،
وقوقف الكثير من المشروعات ، ورفض
الناس المساعدة في السندات الحكومية
التي عملت الحكومة على طرحها
كجديد ، فالشعب فقد ثقته نهائياً في نظام

الحكم ، ولا يمكن أن يضع مقرراته ، في
بنوك الدولة ، أو أي مشروع تقيته .
وما يريد أولاد البلد تحديداً من
الحكومة في الوقت الحاضر ، هو أن
تعطي الفرصة كاملة للثقات مدى
الجدية في صفة الريان ، على أن يتم ذلك
تحت إشراف المحكمة الكامل لضمان
سلامة كل خطوة في هذا الموضوع .
والشعب عذره لانه كبيرة في فضائله
مضطوب من نظام الحكم الأليم
للعراقيل بل يقدم كل التسهيلات
للممكنة من أجل قيام رجال الأعمال
وبشراء أصول وممتلكات الريان .
وانتهاء هذه المشكلة ورد أموال
الناس . وإذا حدث خلاف بين الحكومة
ومعالي الريان فلنكن المحكمة هي
الفضيلة .

وما يحظيه أولاد البلد معقول
ومعظمي ، ولكن متى كانت الأمور عندنا
تجزي وفلسا للمنطق ؟ ؟

محمد عبد القدوس



المصدر : **البحر نيوز**

التاريخ : **١٣ أيلول ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية الريان : وتطوراتها إلى عرض الشراء بمليار ونصف مليار

كتب - جمال موسى :

الريان دفعوا مليارات ٧٠٢ ألف جنيه . وتلك انته
ثم تهريب لكثير من ٨٠٠ مليون دولار الى الخارج ..

● القضاء الإداري يؤيد منع أصحاب شركات الريان من السفر الى الخارج فقد ليبت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة قرار منع أصحاب شركات الريان من السفر الى الخارج .. وقالت المحكمة ان قرار لمنع من السفر قد تم بقاء على طلب النائب العام ..

● أصدر الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري الأمر العسكري رقم ٣ لسنة ٨٨ بمنع كافة التصرفات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بشركة الريان للاستثمار

بدات مشكلة الريان بتصفية ممتلكاته عندما توقف عن البيع .. ليساوم المودعين على الأراضي والمعارف ... قررت شركة الريان تأجيل صرف أي مبلغ تقديري للمودعين سواء كانت سلفا أو تحت الرصيد لحين انتهاء توفيق الأوضاع .. وأكد مصدر بـالريان أن قيمة الإستثمارات التي تمت للمودعين حتى أكتوبر في عام ٨٨ وصلت إلى ٣٠ مليون جنيه تمثل نسبة السيولة الموجودة بالمشركة ..

● لحلت النيابة أحمد توفيق ومحمد الريان .. المحاماة لل النائب العام ان للنيابة العامة شملت ٢٨٦ لجنة منذ بدأ التحقيق لجرد أموال الريان وكانت المراجعة ان وجدت للجان جميع حسابات شركات الريان في البنوك صلا .. وأن المتهمين خدعوا ١٨٨ ألف أسرة واستولوا على مليار و٧١٥ مليون جنيه .. وأن النيابة العامة شكت من استعانة ٦٨ مليون جنيه و٨٠٠ ألف فرانك فرنسي واسهم بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار لصالح المودعين .. وأن النيابة العامة ستعبر للمشروعات الانتاجية للريان حتى لا تسبب قيمتها ..

● الريان يطرح اصوله للبيع .. صرح الوصيف عبد الوصيف المستشار الاقتصادي لشركة الريان ان السيولة المالية المتوفرة لدى شركة الريان حاليا لا تسمح برد أموال للمودعين نقدا .. وأن الشركة تطرح للبيع ٦٠٠٠ اكران بمطلة التوبرية ..

● أكد التقرير الذي تسلمه المستشار حسن الشربيني المحامي العام للنيابة الشئون المالية والتجارية ان ايداعات أموال هذه الشركات تمت بالخلاف لأحكام القانون الخاص بتنظيم التعامل بال نقد الاجنبي حيث ان هذه الشركات لم يسبق لها الحصول على ترخيص بالتعامل بال نقد الاجنبي من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .. كما أنها

وتوظيف الأموال .. وشركة الريان للمعاملات المالية ..

● أكد تقرير اعنته هيئة سوق المال أصحاب شركة لريان يعملون بصفة رسمية منذ عام ٨٢ في جميع الأموال من خلال شركة توصية بسيطة ولم يكن لهذه الشركة حسابات منتقلة ولم يكن لها مراتب حسابات وفي منتصف عام ٨٥ بدأت الشركة في تأسيس شركة مساهمة ..

● النيابة تسأل الريان لماذا رفض استرداد ٤٣٠ مليون دولار من الخارج ؟ .. ولماذا لم يقدم المركز للمال لشركته الى هيئة سوق المال قبل نهاية يوم ٨ نوفمبر ٨٨ ..

● المستشار جمال شوملي يصدر امرا بتحقيق مع ٥٠ شخصا من عائلة الريان والعلمين بشركتها ومنعهم من إدارة شركات الريان وتشكيل لجان لتصفيل ممتلكات الريان بعد انتهاء عملية جردا ..

● على مدى ٥ ساعات. كلمة استمع لقي محكمه جنائيات قبرص الى شهادة ابو زيد الككوي

مدير بنك قبرص الاسلامي السابق الذي قام بإغاث السلطات القبرصية عن عدم صحة الشركات التي استخدمه ربيع القلياني المسمم السوري ليبيع اسم الريان بالبنك ..

● صرح الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بأنه سيؤكد اجتماعا قريبا مع المختصين لتقييم الموقف بعد بيان النائب العام حول شركات الريان وصرح المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام لنيابة أمن الدولة بأنه انتهى التحقيق مع ١٠ من

خلفت قانون البنوك والائتمان حيث تبين قيامها بقبول ايداعات وفتح حسابات جارية دون الحصول على ترخيص من البنك المركزي .. حيث كان المروض وضع هذه الأموال في حساب خاص .. نما مفتحا من تحويل مبلغ من تلك الإيداعات بال نقد الاجنبي خارج البنك ..

● آخر احصاء ان ١٧٥ ألفا اودعوا أموالهم في



المصدر : أهل سماعة

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستوطنين للسابقين والحاليين في الواقع الخاصة
بالريان التي إفتار إليها المستثمر جمال شومان ..
وأضاف أنه لا توجد ما يسمى بـكشوف البركة ..
● أعلن المستثمر ماهر درويش مدير إدارة
التحفظ بمكتب النائب العام . التحفظ على أموال
الريان الموجودة في سويسرا وللفيا الغربية ..

● أعلن المستثمر جمال شومان النائب العام
أننا استطعنا أن نحضر من الخارج ٨٠٠ ألف فرنك
سويسري من شركة الراجحي في جدة
و١٠٣٩٣ دولارا من للافيا الغربية و١٣٥٩٧ دولار
من بنك أمريكا أكسبريس بنيويورك و٤٨ ألف
دولار من شركة الريان بالبركا .. و٤٩٠٠٠ دولار من
بنك ملتراس بالبحرين وأكد أن هناك لجنة عليا
للتحفة الأموال الموجودة بالخارج ..

● انفراج أزمة رد أموال المودعين بالريان ..
الدفاع يعلن شراء أصول الشركات بـ ١,٥ مليار
جنيه وسداد حقوق المودعين في عشرة شهور ..
حيث أعلن الدفاع استعدادة لشراء أصول
وممتلكات الريان بمبلغ مليار و٥٠٠ مليون جنيه
تدفع فوراً للمودعين بـ شيكات مضمونة الدفع على أحد
البنوك المعتمدة ..

● مصافي الريان يكثف أوزانه .. الرياء من
الخارج تطلوا برء أموال المودعين .. مقابل شراء
جميع الممتلكات والأصول .. والمستشار شاهر
درويش يقول .. ربوا الأموال كفلة لولا ثم نرفع
التحفظ ..



المصدر: ج ١ ساعة ٢

التاريخ: ١٣ يونيو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محامي الريان يكشف حقيقة الصفقة

● حكاية بيع الأصول ورد أموال

المودعين في مارس القادم

● على مسؤولية المحامي : عرض شراء جاد ..

والتيار الإسلامي لا دخل له

● حديث : زكريا أبوهرام

● عندما أعلن محامي الريان عن صفقة بيع ممتلكات الريان بمليار ونصف مليار جنيه . علود الأمل ١٨٦ ألف أسرة من مودعي الريان ، بعد أن كاد اليأس يمحصرهم لضياح تحويدة العمر .. لما هي حقيقة هذا العرض وهذه الصفقة ؟ ومن وراءها . ومن ذلك المجهول الذي لا يريد الاصحاح عن نفسه ؟ وهل هي مجموعة من العرب والأجانب أم الريان نفسه ؟ وهل حقيقة أن الريان لم يكن يعرف باسم الصفقة إلا عند إعلانها ؟ وهل هذه المبادرة مجرد فرقة يريد بها المحامي الدخول في دائرة الشهرة أم وسيلة لاطلاق إمدد التلقضي ؟ وهل يسلوي رأس المال في مصر مليارا ونصف مليار ؟ ومتى سيسترد المودعون أموالهم ؟ وماذا لو فشلت هذه المبادرة ؟ حول هذه الأسئلة وغيرها دار حوار آخر ساعة مع محامي الريان محمد رشاد نبيه للوقوف على الحقيقة والتي يصير على أنها أكثر من حقيقة .. وإن المودعين سيستردون أموالهم في ٢٠ مارس القادم . وبعد ذلك ستصبح حكاية الريان قصة من الماضي . قصة من ألف ليلة وليلة .. فهل يتحقق هذا الحلم أو ذلك الصراب وتعود البسمة الضالعة الهلولة أمام الخوف والقلق إلى شفاة المودعين ؟

شركات الأموال ، من هنا بدأ التفكير في أن هذه قوى مجهولة هدفها الإضرار بالمودعين وبمصر . وتجريل أمريس للسياسة من منطلق وطني . بدأت اقتراب الطوفان لهذه القضية . ووجدت أن الأمر وصل لطريق سدود . من هنا بدأ التفكير . وعن طريق مقصصين استطعنا أن نتعرف قصة ممتلكات الريان الحقيقية وثبت أن التفسيرات الموضوعية لأصول الريان لا تمت للحقيقة بصلة . لقد وجدنا أنها تتلوى شمس أضواء السعر الذي أعلن . وحل سبيل للفقراء من شركاء في عملية تقدير أثمان أصول الريان وجد أن هناك شقة قدرت بـ ٢٠ ألف جنيه رغم أن تكلفة بنجور هذه

● بداية نسأل ما هو أصل أو حكاية العرض الذي تقدمت به بمسابقة بيع أصول ممتلكات ممتلكات الريان ؟

يقول محمد رشاد نبيه :
— المبادرة بدأت منذ أن صرح قرار التخطئة والأمور ، أصغت إشارة إلى أن هناك شيئا ما في الأفق . فقلوب تلك الأموال منح مهلة سنتين للشركات . لتوفيق أوضاعها . ومن لا يفعل يقوم ببرد الأموال غير أن الريان هو الوحيد الذي اتخذت ضده إجراءات بالمخلفة على الفور رغم أن شركته اكبر الشركات ومودعيه أكثر من تلك المودعين في كل



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشقة بلغ ٢٨٠ ألف جنيه ..

ويكمن رشد نبيه القواله ..

— من ذلك وجدنا أن أموال الريان تستطيع أن
تسد حقوق المودعين أو بيعت بأثمانها الحقيقية .
وكان السؤال المصلي . من الذي يمكن أن يجازف
ويتقدم . ولم يجد المصلي سوى استنفاذ همة
المواطنين المصريين . وبدأت الفج على هذا الوتر
عند مجموعة كبيرة من لديهم القدرة المالية .
واستطعت أن اجتمع المجموعة التي تقدر على
الشراء . ومن هنا عرضت الصفة على المحكمة ومن
هنا كان العرض . وحاليا نمضي في الاجراءات
كتكتابة العقد ..

العرض جهاد تامبا

● هذا العرض جدد الأمل عند قشر المودعين
الامر الذي يدعونا لأن نسال هل هي مجرد فرقة

أو وسيلة من وسائل النفاق ؟

— لا يمكن أن يكون هذا العرض وسيلة
نفاقية . فالنقدية تسرع كما هي ، والعرض أن يؤثر
على المواقف الجذالي . والمتهمون أن يستفيدوا من
هذا العرض إلا إذا استرحت الأموال في المحكمة .
ولا يمكن أن يكون الأمر مجرد فرقة . ولا يمكن أن
اقوم بلعبة معروف أن لها نهاية . وكيف أضع
نفسى فريسة لـ ٣ ملايين مودع إذا لم يحصلوا على
أموالهم ..

● إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تصنع عن ذلك
الجوهول الذي يتحدث باسمه ؟

— القائلون يسمح بأن يظل اسماء المشترين
مجهولين ، حتى انقضى الصفة ..

● وهل يعمل الأمر لأن يدفعوا مليارا ونصف
المليار من الجنيهات ؟

— هم لم يدفعوا حتى الآن . وسيتم الدفع
عندما يتأكدون من أنني قد حصلت على عقد بأن
الأموال ستؤول اليهم بمجرد سداد الأموال . فإذا
حذر العقد وسدنت الأموال ، أصبحوا ملكين بقوة
القانون للأمر ليس به مجازلة أو مجاملة ، كما أنها
ليست صفقة خاسرة . وإنما سيكسبون من
روائثها ..

● ليس من باب الإصرار على معرفة ذلك الجوهول
وإنما الفضول يدفعني لأن اسأل هل هم عرب كما
يتردد بأنهم مجموعة من دول عربية من الخليج
بالتحديد ؟

قال القاضي محمد رشد نبيه :

— يؤكد مرة أخرى أنها رسالة وفاء لص من
أبناء مصر .. والقائلون يسمح أن يدخل الاجنبي
والعربي في عملية استثمار عقارية . والذين
يشبهون ذلك عليهم أن يعرفوا أن القانون يمنح أن
يمتلك الاجنبي عقارات في مصر أكثر من ١٠٠٠ متر
ومسكنة الخاص . وحتى يقوم بعمل استثمارات
عقارية لابد أن يقوم بإنشاء شركته أولاً . وتوافق

عليها هيئة الاستثمار ولا يوجد مجنون اجنبي
يأتي بأمواله ويشترى ثم يفلجها بعدم الموافقة
فلا يستطيع اخراج أمواله ..

● هل يسأل رأس مال الريان الثالث في مصر
مليارا ونصف مليار جنيه ؟

— من قالوا بتقدير أصول الريان كمستثنى عن
المشترين هم الذين ادعوا هذا المبلغ كمن لأصول
الريان في مصر . وهذا الموضوع ليست مسؤولا
عنه . وإذا كانوا هم مجانين وسوف يفلحون فيها
هذا المبلغ فما اللغ . وما يعني أن تحصل على
المبلغ منهم وأوقع العقد مع الجهة المختصة . ثم
القوم برد الأموال للمودعين ..

التجار الاسلامي بريق

● قبل أن وراء الصفة وهذا العرض التبر
الاسلامي ؟

— هذا محض القراء . واعتقد أنني غير
محبوب على التجار الاسلامي حتى يتعاملوا معي .
وأن يلتفتوني في عملية لهمسهم .

● هل قبلت المحكمة العرض الذي تقدمت به
لم صرححت لم يبحث العرض مع النيابة باعتبارها
ممثلة للمودعين وأصحاب الحقوق ؟

— النيابة ليست ممثلة لأحد . فهي حارسه على
أموال الريان والمحكمة قبلت العرض . ورفضت
طلبات النيابة . والمطلوب الآن أن تبحث النيابة
اجراءات كتابة العقد .. بمعنى أن النيابة
لا تستطيع أن ترفض عن أن أقدم لها خطاب ضمان
ولا تستطيع أن ترفض أن أحضر لها النود قبل

عشرة شهور . اللهم أن كل ما هو مطلوب من النيابة
أن تبحث معي الاجراءات القانونية للإفراج شروطي
في عقد مقبول ولقولي . فحين نتحاور في صيغة
عقد وليس في شروط عقد ..

● ما هي شروطك التي سيتسبها العقد ؟
قل محامي الريان :

— أن أكتب العقد بنهاية الخمسة شهور عند
انتهاء الرسم الهندسي لجميع عقارات الريان
وأملكه وممتلكاته وتسليمي كطوالمودعين
وتسليمي محاضر التجار . وعقد الملكية على حقيقتها
ومعرفة من له حق بيعها في .

● ماذا كنت لتقدم بقولك أن المشري على
استعداد أن يدفع مليارا ونصف مليار كمن
امتلاكات الريان أو حقوق المودعين إيهما أكثر ؟

— القصد من ذلك أن أعطي المحكمة السلطة
منقردة في الإصرار على الصفة لأن المحكمة مقيدة
بالقانون وبها الضمان الأكبر . وعندما قلت إيهما
أكثر . فأبني أعني أنه سيتم دفع ما ينشئ القيمة
طابقا للصفة ٢١ من قانون ١٦ لسنة ١٩٨٨ للخصاص



المصدر : **٢٠ حرساء**

التاريخ : **١٣ يونيو ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بتلقى الأموال ..

— للغة ، فهما كثير ، يبدو أنها كانت مجرد فرفة والدليل أن الأوراق الرسمية التي تقدمت بها للمحكمة خلت من هذا اللفظ مما يوجب تضريها بين ما تقوله ، يملكك ، وما تقدمه مكتوباً بيده على الأوراق بشكل رسمي ؟

— هذا الكلام في القانون ليس له قيمة ، وحتى لا يكون هناك لهم خاطيء لهذه النقطة . الله وضعت في أول اجتماع مع النائب العام المساعد هذا اللفظ في الأوراق الرسمية حتى أمتع المتاجرة ، وعندما قول مليار ونصف أو حقوق المودعين ، ألا يعني ذلك ضمناً معنى أليهما أكثر ..

• ألا يمكن بلغة المحامين ومعرفة وسائلهم وطرقهم الدافعية أن يكون هذا العرض نوعاً أو محاولة لاطالة مدة التقاضي ؟

قال محامي الريان بكل ثقة :

— للعرض جدى . وليس له دخل بإطالة مدة التقاضي . والقضية بها من المأخذ القانونية ما يمكنها أن تستمر في المحكم لعشر سنوات كاملة . وليست في حاجة لمثل هذا العرض لكي تطول مدة التقاضي . ومثل هذا العرض لو قيمته فقط لإطالة مدة التقاضي ، لكانت لا يجب أن تكون محامياً .

قصة الشراء جلد

• لماذا ؟

— الحكمة تقوم بمحاكمة أحمد الريان بلغة لم يرد المبالغ المستحقة للمودعين . إن الأيد من معرفة المبالغ المستحقة وكل مودع موقع عاد مع الريان ، والمفروض أن الريان وكيل له في الاستمرار . وإن له في المكسب والخسارة ، والمودع يأخذ ٢ بالمائة شهرياً تحت حساب التصفية التي تترك كل سنة ، وعندما يقوم القاضي بحساب المبالغ المستحقة بعيداً عن أن هناك مضرباً . فلماذا من أن يعرف المبالغ عن وجه الدالة وكذلك المبالغ المستحقة ، وحساب الأرباح والخسائر طبقاً للتوقع منذ إنشاء الشركة وحتى تاريخ التوقف .

وكان ذلك يحتاج إلى خبراء . وهذه المسألة تأخذ سنوات ، ولكنني أعتقد أن خصم الأرباح ألقى صبرات للناس حتى نهاية عام ١٩٨٦ طبقاً للمركز المالي دون مجاملة .. ومن مصلحتي كمشترى لا أتصع بهذا ، وإن ألا تصك بضرورة تصفية الحساب طبقاً لكشوف الأرباح وعقد الاتفاق إلا أنني لم أجد ذلك وقيلت خصم الأرباح القديمة ، واستبعدتها من المبالغ المستحقة ، إن من يقابل ذلك ليس بهله أطلقاً لمد التقاضي أو تخصيص حقوق المودعين ..

• إن من يستطيع أن تذكر لقراء لخرساعة وعلى مسؤوليتك الشخصية أن هذه المرافعة هي الأخيرة بعد سلسلة المرافعات التي توالت منذ

بداية محاكمة الريان ؟

— أنا لا أدخل في بما لم قبل ذلك ، وهذه لخر مرافعة وإن تكونت هناك مبررات لخرى من أي نوع إن شاء الله . لآتني وألق بأن عرض للبراء جدى وصيتم سواء كنت على قيد الحياة ، أو في دمة الله ..

• هل تشعر بالخضوع على حيكك نتيجة لتعذلك في هذه العملية ؟

— أنا حيايتي مضغوطة حتى تنفيذ الحكم . وهذه أمور يحدث أفعال ما كنتلخص عن المشفى ، كنا نبحث عن الذي يقبل المهمة . والتصدى لها علنا ويأبى للمامها . وأبقت أنا أن أسامع والتصدى علنا لحل هذه المسئلة وأصوت بنهيها ..

• من أين يأتي هذا الخضر ؟

قال محمد رشاد نبيه :

— السياسة لا ترحم . وصلة مليار ونصف يتم الاتفاق عليها وتجرى المفاوضات حولها ولا يشعر أى جهاز في الدولة بما يدور فهذا أمر

خطير . أيضاً صفقة تتم وفرد يستطيع أن يحضر من الخضر ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار والحكومة ثلاث وراة عرض بـ ٥ ملايين فهو إنسان خطير . كذلك الحكم الخارجى عندما يجد أن هناك أشخاص رمز لآراء شعب مصر . واستطاع أن يكون سبباً في احضار هذا المبلغ إلى مصر . إن هذا الشخص قوة ، في مواجهة أطماع القوى العنلية التي تبقى الشر أخصر ، كل هذه الأمور . قد تجعل لصاحب المصلحة فيها أن يقضى على هذا الإنسان . وهذا أمر متوقع ..

• نعدنا تعود مرة أخرى إلى ذلك المجهول الذي لا تريد أن تقصص عنه . وأسالك هل هو الريان نفسه ؟

— من غير الممكن أن يشترى الريان الويل .. ولأنه أنه لم يكن يعرف قبل أن أعلن الصفقة أى شيء عن تفاصيلها . وعرفها يوم الجلسة مثله مثل الجمهور ..

مراحل عودة الأموال

• رد الأموال للمودعين سيكون بنفس العملة أم كيف سيكون الرد ؟

— هناك أمور ليس في دخل بها . وكيفية الدفع ستحددها النيابة ..

• بالتصديق متى تنتهى متاعب المودعين وأصبرهم من مهزلة الريان ؟

— أن إنشاء الله في ٢٠ مارس عام ١٩٩١ سوف تنتهى مشكلة الريان ، وتصعب قصة من الملقى وتعود الأموال إلى المودعين ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

أجر ساعة

التاريخ:

١٣ يونيو ١٩٩٠

● ما هي المراحل التي ستتم حتى نصل للنهاية ؟
قال المحامي محمد رشاد نبيه :
— هناك خمسة شهور سيتم فيها التعاقد وتأخذ خلالها أسماء المدعين وكطوفا بقيمة ودائعهم ، والخمسة شهور هذه بدأت منذ ٢٠ مايو الماضي . وسوف تنتهي في ٢٠ أكتوبر المقبل . ثم تبدأ بعد

ذلك وحتى ٢٠ مارس المقبل في عام ١٩٩١ عملية وصول الخييار ونصف وبوصولها وبقوة القانون تصبح ملكا وتلك ممتلكات الريان . ونرد الأموال للمودعين ..

● من وراء هذه الصفقة وهذا العرض ؟
— أنا لفظ ..
● لماذا ؟

— لأنني مصري . ويوم أن ألتحق في مهنتي هي رسالة للعالم أن المصريين لديهم انتعاش خاص رغم أي شيء ..

● هل وجدت تجاوبا من الجهات المختصة ؟
— احتفظ لنفسى ببقاء ملاحظتي . والصورة العامة حتى الآن أنهم سلموني العقود التي طالبنا ..

● ما هي هذه العقود ؟
— عقود الشركات . وعقود ملكية العقارات والأراضي ومحاضر الجرد ..

● ماذا لو فشلت هذه المبادرة ؟
— هذه العملية بحلت من جميع الجوانب . ولم يكره أحد على الشراكة فيها . ومن اشترك فيها سوف يحقق أرباحا . فلماذا يتراجع ؟
● وأنت ماذا ستحقق وما هي أرباحك في هذه القضية ؟

— الإنسان الذي يقبل الاشتراك في هذه المهمة وهو يعلم أنه محكوم عليه بالأعدام ابتداء من ٢٠ مارس ١٩٩١ لا يسأل عن ثمن لعمري ..

● لماذا رفضت تقديم ضمان من أحد البنوك وتمهنت بتحمل تبعه الفشل ؟

— المشترون هم الذين من حقهم أن يطبوا ضمانا ولكن إن قدموا ضمان . فهذا شيء غير معقول . فعمل أي شيء يقدمون الضمان ..

● أخيرا ماذا تقول لاسر للمودعين ؟
قال المحامي محمد رشاد نبيه :

— إن الله سبحانه وتعالى هو الذي لوحي إلى أن اللحم نفس في هذه المشقة . وأعلم بالمتاعب التي ستواجهني وإن يوفقني أحد . وليطعنوا . فحق المدعين سيحرم اليهم . والحق أن يضعف أبدا . قد يصل متأخرا . ولكن أن يضعف .. والذين يهاجمونني لماذا لا ينتظرون عني عشرة أشهر ..



«مرض الريان» حقيقة .. أم خداع؟

مؤكد .. إن آلاف الأسر .. التي انخرطت من قبل بمدخراتها .. «وهم الريان» .. والتي تمليش حلقيا بأعضائها دقات القلب حول «مرض الريان» .. مؤكدا أن معتادتها من حالة التبرجح الخفيف بين اليأس والرجاء .. تتقلب مع كل يوم يمر على ترياق ما يمكن أن يسير عنه الخوف للغضب !

أحد أرباب هذه الأسر التي طرقت بيوتها .. سألني : عتب بك : لماذا لا ترحم الصحافة هكذا .. وتقول لنا الحقيقة التي لابد أنها تعمرها وتسكت عنها .. لقد لاحظنا فجأة بالشهر الذي مضى من مرض الريان أنه أحوالنا .. أو القلق من جديد بوجعنا الآن .. ولكن بدائنا نشعر في الفترة الأخيرة .. من خلال ما تروج إليه الصحافة أيضا .. بما يمكن أن يسير الآن .. هل الصحافة سعيدة بالفرح على هذا الوضع المؤلم آلاف من المواطنين خدعوا في إغراءات الريان .. أو حتى أن استنهم أطعامهم ؟

وإن عتب أكثر مرارة .. سألني أم لنفسه أبناء .. تلعبت اللعبة لإيهام عجزنا عن الحراك : أليكن تقول لي وأرجحي .. هل مرض الريان جدي فعلا وسعديه يتكلم بإسنان مشرقين لا أحد يخرابهم ؟ .. وهل يمكن أن يكون مع الحماشي لوكيل رسمي من جمهوريين ؟ .. وإذا لم يكن مع هذا التوكيل فهل أي أسهل لنا معلوماتي في القلقين محدودة جدا .. تتعطل معه اللعبة في دراسة مرض الريان ؟ أذا لا تنتم أبدا ولا تنهروا .. من هذه الحيرة في هذه الأسطة .. فهل الصحافة ليس لديها أيضا لعبة عليها ؟

**لعبة سوف تخب
من طغى الريان
أعد الشربين بلعدي
الكلهم بهم بادرة**

ومدح ثلاث من الصحافة .. اسلم الريان مشروبات صلبة مشرقين عاما في الكويت .. واجتهدت بسؤال أكلي حية وصراحة : هل يقول الحكومة لوجع مرض الريان وهو بهذا الشكل القوي .. مجرد عمل سياسي .. لكي لا تلحق اليأس أمام أية فرصة لتتحرك أرواح المؤدعين .. لهذا بلال الفلاح .. وراء التعدي حتى ياب الدار .. وبهذا تلعبت عن الاشتراكية القومية للوكيل .. لكي لا يطغى المؤدعون .. إذا راضت الحكومة دراسة العرض ؟ أم إن جدية العرض .. حد ما وبصورة ما أن جدية العرض .. بصرف الناس مؤلثا من أسماء المشرقين .. معلوم سيدي مخطئة الآلاف ؟

ومطرات التساؤلات الأخرى الحقيقية والبلغة طرح .. لا يتطوع تجريد آلاف المؤدعين القويين لها .. وجميعها تبحث من أجابة لقطعة من الجاهلين : هل الخوف وحده يقطع استمرار الخلق بالأمل الحلو في استرجاع ما ضاع ؟ أم أنه من الأوفى .. أعداء النفس من الآن .. وقبل أن يغير الآن أكلي وأكثر .. لتستطيع أن يسير الخوف من خديعة ثانية .. تجهن هذه المرة .. بيلغة الأمل الكثير على ما يأتي من أصعب مصيبة ؟

أو كنت اسئله حقا .. أي يمكن غيري من زلزال لاهية .. التي تلعب بالكمي مما تطيق .. معلومات مؤكدة تقطع بلعدي الجاهلين .. لا تشر لكم عن التقلبات بها .. بكل الصدق والأمانة ..

لكنني أدعي فقد استغنى الإيهام بطرح بعض القواصم والمخاضات .. التي ربما تعين على ما حل فهم أوضح الموقف ..

أنا لا .. معلوم المؤدعين .. أن لم يكن جميعهم .. فهو من حكم الحكومة في مرض الريان ؟ .. أو أربابا أن يفهموا .. يدفع الاحتجاج الضميد إلى استرجاع أموالهم .. معلوم تخلق به الحكومة .. فساد احتكاري علم بأن الحكومة قدت بأبول عرض الريان .. ولم يترك سوى التفتيد .. بينما حقيقة ما فعلت به الحكومة .. هو الآن للشيعة



المعاصرة والمحامي الذي تقدم بالعرض للبراق .. بدراسته وما والتخلص حوله .. ثم التقدم الى المحكمة بصور مشددة للتفكير .. اذا ما انتهى البرلمان الى التخلي .. للتفكير فيه .. وتقرير ما تراه بشأنه .. وعلى هذا النحو .. يكون الامر قد كبر سورما عند المومنين .. من قبل ان يكون له موجب فعلي .

□ ثانياً - المحامي يقدم للعرض .. الذي لذلك المحكمة بيجده .. لا يعمل حتى الآن .. سوى الوكيل عن البرلمان للدفاع عنه في قضية توظيف الأموال .. التي فواصل المحكمة نظرها .. لكنه لم يقدم بما يثبت انه وكيل رسمي وقانوني من المشرعين المجهولين .. الذين كتب في عرشه راجعهم في شراء اصول البراق .. وفي اصول للمومنين .. وهذا الموقف الفاضل غير المنسحق .. يتعارض بالطبع مع المادة رقم ٢٩٩ .. وما يشكوها من مواد .. في القانون المدني .. تتحدث عن اركان الوكالة .. ومن بين ما تضمن عليه ان الوكالة عقد يقتضيه الالتزام بالوكيل بان يقوم بعمل قانوني لمنصب الوكيل .. وتنتس ايضاً على انه « يجب ان يوثق في الوكالة الشغل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة » .. وهذا يعني على قدر محاربي المصداق والمقتضى .. وفي ضوء ما يجريه الناس من آلاف التوكيلات .. ضرورة ان يكون لوكيل معروف وليس مجهولاً .. وان يضع قواعده على عقد وكالة رسمي مصدق عليه من الجهة الرسمية ذات الاختصاص .. والا لما كان ملزماً في كيفية هذا .. بما يمكن ان يتقيد عليه الوكيل .. ولائني لا استوي هنا جيداً لا تحسه النيابة علم اليقين .. فإن الحدث مع وكيل لم يفسح عن موكله ان يكون للدفاع اليه في اجتهاداته بالقبول اسماً من الاثنين .. اما تجاوزه الشغل القانوني للوكالة مؤقتاً وشغل المحامي في حالة غير شكل حول العرض .. وما ان هناك بقليل شكلاً قانوني لشر تقدم المحامي في حالة غير شكل الوكالة .. والهيئة النيابة ..

□ ثانياً - يذهب البعض من القانونيين الى ان العرض والتوكيلة التي اتمه بها محامي البراق .. له صفة من القانون .. يكفل فيما يجريه باسم مدعى التخصيص .. او مدعى الاسم المستعار .. وهو ما يمثل خروجاً على الاصل العام .. من حيث انه يشترط ان يعمل الوكيل باسم لوكال فتكون للوكالة توكيلة .. وهذا ما اعلمه وبخطيب محامي البراق منذ البداية فقال انه يتكفل لتسليم لثلاثين دون ان يفسح عنهم .. وأنه تحت يده سند وكالة منهم في الشك كل ما يراه من اجراءات لاتمام لتسليمه .. ولكن السؤال يصبح : ماذا لو تبين فيما بعد التنازل سند الوكالة لثلاثين دون محامي البراق انه تحت يده ولم يقدم ؟ .. والى من تنسحب في هذه الحالة لئلا التنازل من حقوق والتزامات ؟ .. واقع الاسئلة انه في مثل هذا الوضع لا يترتب اي التزام على التوكيلين الذين سمروا الوكيل دون ان يتفهموا على مسرح التمسك .

□ رابعاً - اذا كان هدف البراق للبدء بالعرض الذي قدمه هو الافراج عنه .. فهو يفرح بالطبع من مصفيه ان القانون يفسح له في حقه جديدة التخليد الافراج عنه فقط في قضية توظيف الأموال .. لكنه لابد ان يفي في الامور حكم ١٠ سنوات حيساً الذي قضت به المحكمة في قضية التزوير مع البراق .. ومن ثم ان يتحقق هدفه في العودة الى الحرية خارج السجون .. لهذا ان يتوقع بيرة اصول حالة في حوزته وحده فضلاً عما يضيق اليها حالها من فواتك شمساً ؟ وهذا الوضع يلقى بالقبول فلا تخلف من البرية على جديدة عرشه .. ويتكفل من هذه المطيقي .. كما قدم في مسؤولون كبار .. هو المصالح الى اشر سجنه بالافراج العام .. والا واصل مفاوضات الشك .. التي يفسدها بالوكيلين على الحكومة .. حين يتعالى لتسليمهم : ولماذا لا يفرج عن البراق نهائياً .. اذا كان سيد البيت امولاً ؟

□ خامساً - ان التخليد حالياً مع « الوكيل المستقر » الذي يعمل بما يسمى « مدعى الاسم المستعار » يشهد عمليات متتالية في التوقيعات وشروط التخليد التي يبدى استعدادها للتزامات بها في مشروع الاتفاق مع ادارة الاحتلال بمقتضى التنازل العام .. قد تقرر .. فيما علمته من مصدر كبير موثوق به .. مطابقة محامي البراق في الاجتماع القديم معه خلال الاسابيع القليلة .. بشرط تقديم اسماء المشرعين .. التي يجري العمل معهم مباشرة .. وهي المطابقة التي سوف يترتب على الاستجابة لها او رفضها لجدالة حقيقة الموقف كله : « عرض جاك .. بقليل .. ام « عرض خادع » بقليل !



المصدر: **المرور**

التاريخ: **١٩ يونيو ١٩٩٠** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أين ذهبت أموال الريان بالخارج ؟

• ٨٠٠ مليون جنيه القيمة السوقية لأصول الريان داخل مصر ..

كتب : عزت بدوي

● تتسلم هذا الأسبوع إدارة الأموال المتحفط عليها بمكتب النائب العام ، كشوف أسماء ولرخصة المودعين بشركات الريان التي تم استخراجها من جهاز الحساب الآلي بالشركة لتكون جافزة لتسليمها لمحامي الريان في أكتوبر القادم لأصدار شيكات بحقوق المودعين لدى الريان إذا كان جاداً في عرشه بشراء ممتلكات الريان داخل البلاد وخارجها .. لكن ماذا لو لم يكن محامي الريان جاداً ؟ هل تفعل الأموال الريان بالخارج عجز الأصول المتحفط عليها داخل مصر ؟ وما حقيقة هذه الأموال وكيف تعود ؟

في البداية يؤكد مصدر قضائي مسئول أن القيمة السوقية لأموال الريان المتحفط عليها حالياً لن تزيد بأي حال من الأحوال عن طرحها للبيع على ٨٠٠ مليون جنيه مصري . وبالتالي فإنه لو فشل عرض الشراء المقدم من محامي الريان حالياً فقيمة هذه الأصول تال عن حجم أموال المودعين بمقدار

مليار جنيه مصري . ولو تم خصم المبلغ والأرباح التي تلقاها المودعون من الريان منذ بداية عام ١٩٨٧ وحتى التحفظ عليه بمقدار العجز في حقوق المودعين بمقدار ٧٤٤ مليون جنيه مصري .

ولكن ماذا عن أموال الريان التي في الخارج .. ومحققاتها ؟ - يجيب عن تلك المستشير سامر درويش المحامي العام والمشفوف على إدارة الأموال المتحفط عليها بأن حقيقة هذه الأموال غير منصومة حتى الآن وقد كشف تقرير المركز المالي الذي أعدته لجنة العشرة التي شكلها النائب العام أن ميزان المراجعة الذي تسلمه المحاسبون القانونيون من الشركة في ١٠ يونيو عام ١٩٨٨ تضمن وجود أرصدة للشركة بالخارج تقرب إلى ٤٤٤ مليوناً و ٧٧٠ ألفاً و ٢٠١ جنيه مصري بالمعاملات الأجنبية المختلفة .

ولكن اللجنة اكتشفت أن هناك العديد من الاستثمارات لشركة الريان لدى بعض بيوت الخبرة الأجنبية وغير مدرجة

بالفكر ، بالإضافة إلى قيام آل الريان بلجاء العديد من التحويلات الخارج من البنوك المحلية ، وكذا وجود تحويلات من البنوك الخارجية للبنوك المحلية ولم تخرج هذه المعاملات في دفاتر الشركة أيضاً .. ولذلك قامت اللجنة بلجاء بعض التعميمات على هذه الأرصدة

ويضيف المستشار سامر درويش أن هناك ٩ بنوك أجنبية بالخارج أرسلت لمصر شهادات بأرصدة الريان لديها والتي وصلت إلى ١٠ ملايين و ٧٨١ ألفاً و ٢٤٧ جنيه مصرياً بالمعاملات المختلفة . وكان من أبرز المبالغ التي أسطرت عنها هذه الشهادات أن رصيد الريان لدى بنك أبولوني الوطني صفر بينما كان مسجلاً في ميزان المراجعة للمسلم بالمحاسبين القانونيين أنه يضم ٢٠٠ مليون دولار أمريكي ! بينما كشف البنك المركزي الأمريكي عن أن رصيد الريان لديه ٤ ملايين دولار أمريكي بينما كان مسجلاً في ميزان الشركة بمليوني دولار فقط . أما المبلغاة الكلية فهي



المصدر : المصور

التاريخ : ١٩٩٠ هـ - يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملايين و ٢٠٠ ألف دولار أمريكي
لدى شركة . اي . اف . هاتون .
للمضاربات بنينويورك
ولستثمارات اخرى لدى شركة
ليروزى للتجارة العالمية
بجنيف تقدر بـ ٣ ملايين و ٦٠٠
ألف دولار أمريكي . وذلك
بخلاف ٣ شركات في لندن .
ورغم ذلك فقد تمكنت النيابة
من استرداد مبلغ مليون و ٧٦٤
ألفا و ٦٨٧ جنيتها مصريا
بالدولار والفونك السويسري
كثفت مملوكة للريان لدى البنك
التجارى الايطالى بروسا
والراجحى بالسعودية . وكانت
غير مدرجة بدفاتر الشركة .
ولكن هل يستطيع الريان ان
يسترد امواله من الخارج
ليضيفها إلى الأصول المتحفظة
عليها ؟
يقول ساهر درويش : نحن
نرجب بذلك ونأمل ان ينجح
رشد نبيهه مصالح الريان في بيع
الأصول المتحفظة عليها
واسترداد الأموال التى بالخارج
وتتخذ وعده يرد اموال
المودعين .

رصيد الريان لدى بنك
شيرسون ليهمان . بلندن
والذى كان مسجلاً ٤٤ مليون
دولار فقد افاد البنك ان الرصيد
الحالى مليون و ٧٦٠ ألف دولار
فقط !!
ويكشف المستلزم ساهر
درويش عن ان هناك أربعة بنوك
اجنبية لها ارصدة مفترية
بشركة الريان تصل إلى ٢٩
مليوناً و ٢٣٦ ألفاً و ٩٢١ جنيتها
مصرياً بالدولار الأمريكى
ولكنها رفضت الاصحاح عن
حقيقة ارصدة الريان حالياً لديها
وعما اذا كان هذا المبلغ موجوداً
بالفعل أم تم سحبه . وهى بنوك
« امريكان اكسپريس » « جهنيف
و » « ومانتراست بنك بنينويورك »
و « كيميكال بنك بنينويورك »
و « البنك الاطلى التجارى »
بالبحرين . ولذلك لم نضع هذه
الأرصدة ضمن الأموال المتحفظة
كأصول للريان . وإن كنا سنعيد
مخاطبة هذه البنوك مرة أخرى
عند صدور حكم قضائى ضد الـ
الريان .
لما بالنسبة للاستثمارات
بالخارج فلأذى كشفت عنه
الجنة وجود استثمارات بـ ٣

حقوق المودعين.. أهم من حقوق الجهات الحكومية

三才圖會

خلف الخسعة الهلالية التي تثيرها القضية «الريان».. يقف ملايين المدينين في ١٢ شركة أخرى هيولى.. لايسألون ما هو مصير

[illegible][illegible]

هذه هي النتائج العام...
ولكن المشكلة أن ٥٠٪ من الشركات
التي طُلب عليها إجراء تدابير هي التي تفتقر
إلى هذه الخبرة. يمكن للعديد من هؤلاء
الشركات جمع ما لا يقل عن ١٠٪ من
مستشاريها، يتراوح من عمل تطوعي
إلى استشاري مدفوع. ولكن
النتيجة هي أن الخبرة كانت
تفتقر إلى الخبرة كانت



وأكد المستشار سامر درويش أن
إن يتم رفض طلب أي خاضع يقدم أي
شخص يريد شراء أصوله الخاصة
للتحفظ حتى يتمكن من ره اسأل
الودعين ..

حق الدولة

ولأن أكبر الدائنين هو مصلحة
الضرائب يقول القاضي عبدالقوي

وكيس للمصلحة : شركات الترفيه
مثل أكثر من ١٠ سنوات،
ويحصل رأسمالها مئات الملايين، ومنها
من يملك طيارات الجنيتات.. وهذه
الشركات صلت وريعت، ولذلك لابد من
تحصيل حق الدولة منها، وهذا ما نقوم
به الآن.

وإذا كانت إدارة الأموال تقوم
بالإشراف على ١٢ شركة منذ أكثر من
عامين، فإنها ملزمة بتسديد الضرائب
من هذه الشركات.. وأيس من حق أحد
أسقاط هذه الضرائب، إلا بقراء
مبادئ ..

تحقيق : صابر شوكت

ملين جنبه وأصولها عبارة عن مصنع
صغير للمبوات البلاستيك ودخل به
مجموعة منظمات مزودة بملات، تسمية
سما للشرب. وببعضها !

أما شركة داي . سي ستر، وهي
عبارة عن مجموعة مصلات الفلاسل
والأجهزة المنزلية فتبين أن المظلات لم
يحدد صاحب الشركة سوى ٢٤٪ من
أصلها ومقره الملكية مازالت مرفوعة كما
أن للملاسل والأجهزة ملك المصانع
المتنية ومع ذلك التترى صاحب
الشركة صمام يدعى ملاين الجنيتات
من البترول بفسان أصول لا يملكها !
والشريب أن مصلحة الشهر
الطاري اكتشفت .. منذ أسابيع فقط ..
أن لها فرق رسوم تشتعل على شركات
توزيع الأموال.. وأرسلت إلى إدارة
التحفظ طلب تسجيل هذه الفرق.

ويقول المستشار سامر درويش
مدير إدارة الأموال المتحفظ عليها :
منذ عشرين وملايين المودعين يتفكرون
لاستعادة حقوقهم، ويتبع من ذلك آلاف
المس.. وذلك تم اتخاذ إجراءات
خاصة للوصول بهدف رد أموال جميع
الودعين ..

وكل إجراءات المودعين تسرع لصالح
المودعين فقط. بينما أي دائن آخر.
مثل جهات الدولة المعلقة في التامينات
والضرائب والجمارك والشهر للمقار،
تستعد ديونها من المصلح الآن ، لأن
الطريق الخاصة بالمصالح المودعين ..
وهم المودعين .. لا تسمح بمنع هذه
الجهات حقوقها ..

ومن الإجراءات الخاصة أيضا..
فراء النائب العام والتنازل عن تحصيل
٢٢ كرسم من إدارة هذه الشركات
تضارئة الدولة و ٢١٪ لتسليم أمانه
الاستثمار وإزالة هذه التسمية لرميد
الأموال المتحفظ عليها ومع أن هذا
الإجراء يحمينا مساحة الجهان
المزخري للتخصيصات !



المصدر : وزير الاقتصاد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٠

بعد انتهاء المهلة القانونية :

شركة إيمان

شركة إيمان

في المستثمر عبد المعز إبراهيم مدير إدارة التطبيق بجهاز المدعي الاشتراكي أن مهلة الـ ٦٠ يوما التي تقرر منحها لأصحاب شركات توظيف الأموال تسنى المزيد من التماسايل أو الرضوخ لضغوطهم .. ولقد أن مكرات فرض الحراسة على الشركات الأربع - الهدى وبدر والزهره للإعلام والحجاز - التي يحق معها الجهاز حاليا جاهزة بالفعل للتوقيع عليها لتبدأ إجراءات التصفية على الفور إذا ثبت أن أية شركة غير جادة في رد الأموال !

يجب أن يكون ذلك وسيلة له الأموال .. وقد وجدنا أن إجراءات التصفية والتطبيق والإحالة لحكمة القائم استثمار ٦٠ يوما لعن قرارنا أن نحمل هذه الفترة لأصحاب الشركات لتكون فرصة لمخاطبة إمامهم .. وهذا نوع من المرونة في معالجة القضايا ذات الإمبركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتحقق .

وحول شكوى المودعين من الخلل في تدبير الأموال التي تعرضها الشركات عليهم أكد المستثمر عبد المعز أن كل هذه الشكاوى يتم التحقيق فيها فور وصولها إلينا .. وقد كانت الشكاوى مركزة من المودعين بشركة الهدى حول الطريقة في تدبير قيمة المرفوعة التي تعرضها الشركة عليهم للزهره .. وقد قمنا بالاتصال بأصحاب الشركة وتم التوصل إلى حل مرضي للمودعين .

ولكن في بعض الأحيان كانت الشكاوى في غير محالها .. مثلا توجد قضية أرض بمنطقة المنعسج تابعة للشركة لشكوى المودعين من الخلل في قيمتها واعتنا بعد العملية وجدنا أن سعر الأرض متعيب وخفصة أن جهاز المدعي الاشتراكي سين أن باع قطعة أرض معقدة بتكس الشروع تابعة لأحد

والمستثمر عبد المعز للسؤال عن خلال شهرين فقط بـ ٢٥٠٪ من التصفيات مع شركات توظيف الأموال : أموال المودعين وهي نسبة جيدة وقد شركة بدر للاستثمار وتوظيف وهم أصحاب الشركة بتسديد باقي أو دال هي أسوأ شركة من الشركات الأموال علة خلال شهرين فحين ذلك حقق معها الجواز من حيث موفائها وتضمن ذلك تأخر وأرقاب في نفس الوقت من أموال المودعين .. وتضمن أرقاب حيث يتم السداد حاليا في شركة الهدى تصرفت بصفة نهجها لاتخاذ قرار حسم تجاه عمليات رد الأموال فيها .. حيث أنها لم تسدد سوى ٢٣ مليون جنيهه لطف بالإضافة إلى ٩ ملايين قبل التطبيق ١١٥ مليون جنيهه .. وننتظر على هذه الشركة فترة ما قد تكون أسبوعا أو أسبوعين إذا فشلت وأبقت تجاوزا وإذا لم تتحرك فلنا قرارنا عندئذ .

شكاوى المودعين :

وحول موقف كل شركة أوضح أن هناك شركتين اكتفى موفائهما هما شركة سلطان التي سددت كل أموال المودعين وتم حيازة التحقيق معها وشركة الأراكلي التي لم تسدد شيئا للمودعين وتم التوصل عليها بملء . أما بالقضية الأولى للشركات الأربع الأخرى فلا تزال هناك مبركة من الجواز في تتبع عمليات رد الأموال للمودعين فيها . على سبيل المثال لحثت شركة الهدى



● مهلة جديدة غير محددة للشركات الجادة ● مناورات والأعياب الشركات ما زالت مستمرة

التخلف عن الحراسة يتسبب هذه
القيمة .. ولكن إذا وجدنا أن شكوى
المودعين كانت مفعلة وأن أصحاب
الشركة يضغطون عليهم للبراء وأما
تسرع للزود إلى اتفاق مع أصحاب
الشركة والمودعين ليس أبعث سوى
التدخل على أصول الشركة في الفور ..
ولكن يشترط في هذه الحالة أن تكون
الشكوى مكتوبة ومثبت قطعاً مريضاً
من المودعين وثبت لدينا أن أصحاب
الشركة يستبعدون المخاللة كشك من
التدخل من الأداء عن ربه الأموال
للمودعين أو إجبارهم على شراء
بأسعار تزيد على الأسعار الحقيقية
للأصول .

المناورات مستمرة !

وكانت بعض الشركات قد تمت
بمناورات غريبة قبل إنهاء المد
القانونية الهدف منها التسلية
والتصديق لتكوين الفرصة وعدم ربه
أموال المودعين .

يقول عبد الوهاب عبد بوزارة
التعليم : ذهبت لاسترداد أموال من
شركة الهدى والجملة ٩ آلاف جنيه يرم
٧٨٢٣٢/٨٧ وبعد مطاردة طويلة
أرسلوني إلى الإدارة المالية وبدلاً من أن
يردوا لي الأموال اضطنوني إيصلاً لصرف
١٥٢ كرتونة مكرونة بسعر الكرتونة ٢٦
جنيهاً وهو سعر البيع للمستهلك ، على
أن يتم الصرف من المصنع في منطقة
أبو صبح بالجيزة وهناك وجدت لصنع
فيه خلل وكلفوا في أن الكرتونة
الموجودة صرنا ولتنتقل عشرة أيام
لشراء .. وعندما خرجت من البوابة

وجدت بعض المستمرة يعرضون على
شراء الإصبع بسعر الكرتونة ١٥
جنيهاً .. إنقاذنا من تكرار الظواهر
وأعياء المال وتصريف البضائع
فوافقت مضمناً .. وبعد ذلك علمت أن
هؤلاء .. المستمرة لا يكون للشركة
ويقومون بهذه المهمة مقابل موزلة
يحصلون عليها وتقوم الشركة بأعادة
بيئها بنفس الطريقة .

ويضيف على منصور - محامي - أن
لديه شركة الهدى ٦ آلاف جنيه ويض
شراء مكرونة بدينيتها وعندما عرضوا
عليه شراء قطعة أرض لتكثف لديها
أراضي صحراوية وأن تصحبه شطاح مع
لخزين علوة على أن سعر للأرض فيها
لا يزيد على ٣٠٠ جنيهات فرفضه الشركة
بأنكر من ٣٠٠ جنيه للمودعين .

وهناك مشكلات أخرى عديدة مثل ،
تحويل حوال ألف مودع إلى
شركة في القاهرة المسماة «إيمان»
التي كانت للشركة والجملة لا تسمى «
مكتبين جنيهات لقوا بظهورها على أساس
لشراء من ١٠ ملايين جنيه .. ويتكرر
نفس القصة بغضبه لإسهم شركة مصر
عبر البحر للطين والتي تبلغ قيمة
مساهمة المودعين فيها ٧٨٠ .

أما في شركة بدر للتأمين فقد
عرضت الشركة أجهزة كهربائية وأنظم
صينى ويظفون مقلد ربه أموال
المودعين فيها .. ويتكرر لوزى نفس
- مودع - أن أفيه ٢٠ ألف دولار
ورفضت الشركة ربه أوفائه إلا في صورة
أموال متزينة مقلد في استعراها
للتطبيق في الأسواق بعد أن كانوا
يخدون قيمة المبلغ إلى الجنيهات لشراء
واقروا بسرعة على أساس أسعار عام ٨٦
التي أودعت فيها أموال .

وسبق أن كانت نفس الشركة
بالإعلان عن بيع أراضي بالممتلكات
مخصصة للمشروعات «السيحية»
وعندما تنبه المسكونون لذلك فسحوا
عقودهم مع الشركة وحذروا من عمليات
البيع الوهمية !

فائض الأموال !

وربما على ما يتر من وجود لفش من
الممتلكات بعد ربه أموال للمودعين بالشركة
الهدى بذلك مصدر مسئول ببيئة سوق
المال : إن القانون يشترط على الشركات
لتقديم بيان تفصيلي بالتأجيل التي تلقاها
مالياً وما تم ربه بإفصل حتى تاريخ
الإفصال وبينان بالتفصيلات والمفردات
التي استلوا أو سحقت أو شركات في
تأسيسها حيث يعتبر القانون كافة
ممتلكات وأصول الشركة مشتراة
بأموال المودعين .. إما إذا كان لأصحاب
الشركات نصيب في قيمة الممتلكات فإن
هذا النصيب لا يتجاوز رأس المال
للمشروع بالإضافة إلى مبالغ الإدارة الذي
حدهم القانون بنسبة ٢١٪ فقط من
الأرباح .

تحقيق :

يوسف هلال
جمال طابع



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٠

الدفاع في قضية ذرة الريان : أين كشف البركة ؟!

كتب : جمال عبد الرحيم :

قررت محكمة جنابات الجزيرة أمس استمارة جيس لعدد تواريخ عبد الفتاح الريان رئيس مجلس إدارة شركات الريان للاستثمار والريان للمعاملات المالية ، في قضية رشوة الذرة الصفراء والمتهم فيها كمال رضا وكيل أول وزارة الزراعة

أحضر الريان من السجن وأودع نفس الاتهام في حراسة مشددة . في بداية الجلسة صرحت المحكمة للريان بالحديث فقال انه المتهم الثاني في القضية وإن بالي المتهمين الستة أخفى سيدهم .

وطالب الدفاع بخلاء سيده الريان لأنه الوحيد في القضية الذي مازال محبوسا بالرغم من انه ليس شريكا في القضية ولا يعد فاعلا أصليا ، وأعترف في التحقيقات بما بهعله مستفيدا من نص المادة ١٠٧ من قانون العقوبات ..

وقال الدفاع ان كشوف البركة تصلح بأنها لصاحب البركة في قضية الذرة الصفراء حيث ان الوقائع واحدة والأدلة الجنائية واحدة .. وأصاعل هل حفظت قضية كشوف البركة لأن فيها بعض كبار المسؤولين ممن مازالوا يشغلون ٧ مناصب حاليا بينما المتهم في قضية الذرة الصفراء أصبح مسؤولا سابقا (كمال رضا) .

وطالب الدفاع عن المتهم بضم كشوف البركة لتواريخ القضية ، بينما طالبت النيابة باستمارة جيس المتهم .

وكانت نيابة لمن الدولة العليا بالجزيرة قد اتهمت كمال رضا بأنه خلال عامي ٨٧ ، ٨٨ حصل على مبالغ كبيرة على سيده الرشوة من المتهم المتوفى لتحمي الريان لتقريب كميات كبيرة من الذرة الصفراء لوزارة الزراعة بالامر المباشر .. كما حصل على رشوة لاحتلال شركة الريان محل شركة الهلال بالتبعية . وكانت المحكمة قد أمرت بخلاء سيده كمال رضا في الجلسة السابقة لفروقه الصحية .

السابق ونجله محمد لشرف (مناصب) ومحمد كمال عبد الهادي رئيس مجلس إدارة شركة الهلال ومحمد حسن كمال رضا (صاحب شركة مقاولات ولشرف عبد اللطيف مدير شركة أيزال وكمال القرشي (صاحب شركة) .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار فوزي احمد فرج رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمود احمد الخازندار وحيد الشكور احمد فرغلي بحضور محمد شربين رئيس النيابة ونيابة مر خالد عبد الملم ومحمد عبد العزيز .



المصدر : **العمارة**

التاريخ : **١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل استئناف محاكمة الريان غداً : عجز المركز المالي للشركات ارتفع الى مليار و ٧٥٠ مليون جنيه

كتب - محمود نواف ومختار عبدالعال :

تشهد جلسات محاكمة « الريان » التي ستمتد غداً أمام محكمة جنابات الجيزة عدة مفاجآت تتعلق بالصفحة الأخيرة التي طرحها محمد رشاد نبيه محامي الريان لقرءاء اصول وممتلكات الريان مقابل رد جميع اموال المودعين .

علقت « المصاء » ان اهم المفاجآت المتوقعة الاعلان عن زيادة العجز في المركز المالي لشركات الريان من مليار و ٢٣٥ مليون جنيه الى مليار و ٧٥٠ مليون جنيه خاصة بعد تطبيقات المستشار ساهر درويش مدير ادارة المحاسبة على اموال الريان بإضافة

أرباح عام ١٩٨٧ الى الدين المستطعة للمودعين لدى الريان ، واعتبار ما تم صرفه من سلف من رصيد الأرباح .

كما علقت « المصاء » انه من المتوقع ان لا وصلت للصفحة التي طريق مبنود - ان يمان احمد الريان أمام محكمة جنابات الجيزة استعداداً

للشخصي المباشر لسداد كافة اموال المودعين .. وقد تأكد هذا الاتجاه بعد ان اخبر محمد توفيق الريان الحاج حافظ مدير شركة الريان لمواد البناء أثناء زيارته الأخيرة له في السجن بأن ال الريان هم اصحاب الصفقة الأخيرة وهم المشترون الحقيقيون .. كما تأكد

هذا الاتجاه أيضاً من خلال تصريحات محمد رشاد نبيه المحامي الذي أصر فيها على عدم ذكر اسماء المشتريين فألا انه لن يطلعها في المرحلة الحالية حتى لا تعرض الصفقة بأكملها لعملية تشويه وتشكيك جديده .

لكن محمد رشاد نبيه ان الاموال اللازمة لاتمام الصفقة سيتم إرسالها دفعة واحدة الى النهاية بعد ان يتم تجميعها من مصادر مختلفة خارج البلاد وذلك قبل الموعد المحدد لتسليم الشيكات الخاصة بالمودعين بضرة ايام . وقال محمد رشاد نبيه انه في حالة تنفيذ الصفقة سيتم تحويل الاموال

بالعملة الصعبة من الخارج ومقدارها ٦٠٠ مليون دولار الى مصر على ان تسليم الشيكات بأسماء المودعين يوم ٢٠ مارس ١٩٩١ .

أضاف انه ابلغ المسؤولين بمكتب النائب العام ان المشتريين قد وضعوا في حساباتهم سداد جميع اموال المودعين بالجنيه المصري بعد ابداعهم لكامل قيمة الصفقة بالدولار على ان يتم التحويل عن طريق الحكومة المصرية لكي تستفيد من العملات الحرة قيمة الصفقة على اساس احتساب الدولار بسعر ٢٨٠ قرشا عند السداد .

كما تمهد رشاد نبيه بالحفاظ على سرية حسابات المودعين في الوقت الحالي حتى لا تتسبب بتهليل لحظة اذاعتها في المحكمة .

وكد انه تقدم بطلب لرد القضية في جميع القضايا المرفوعة ضده حتى انتهاء الصفقة حتى يحاكم كفر عادي بعد قضية الريان حيث انه ان يسمح كمال قال - باراهيه بالزعم باستغلال القضاء كوسيلة لكشف عليه لعدم البضى قما لاتجاه هذه الصفقة .

وصرح رشاد نبيه بأنه ان يتم في جلسة لعد الاستماع الى شهادة الشهود في قضية الريان موضحاً انه سيتقدم للمحكمة بطلبات وامانة تحول دون تلك الاجراء .



المصدر : الامالى

التاريخ : ديسمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية الريان غدا :

الدفاع يطلب بإحالة الدعوى للمحكمة الدستورية

المحكمة ومحكمة جنت بولاق الكبرى ، فيما يتعلق .
بجرائم النصب والتزوير التي وجهت إلى المتهم الأول أحمد
توفيق الريان . كما يتم أعضاء الدفاع بعدم تمسكهم من
الأطراف على تقرير لجنة المحاسبين العشرة التي فحصت
أصول وممتلكات الريان وقدرتها بـ ٢٠٠ مليون جنيه فقط .
من ناحية أخرى .. بالتحقيق سر وقات ليلالريان بمصر
الجديدة .. والتي استولى عليها مجهولون .. أكثر من ٤
ملايين جنيه . وكانت الفيللا مستكنا للمدينة التي تزوجها
الريان قبل صدور قرار التظلم العام بوضعها تحت الحراسة
في ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

بعد حقا ممدوح الوسيحي محامي الريان بلاغا جديدا
متضمنا وقائع جديدة في حالت السطو على الفيللا .

تستأنف غدا - الخميس - أمام جنات الجزيرة بارش
المعارض بمدينة نصر ، محكمة المتهمين في قضية شركات
الريان ، لتوكليف الأموال ، المتهم فيها الأخوة الريان
ووالدهما توفيق عبد الفتاح .
تبدأ المحكمة سماع ٢٥ شاهد اثبات في القضية على
رأسهم الدكتور محمد حسن فيج النور رئيس هيئة سوق
العمل ، ولجنة المحاسبين العشرة ، ومجدي حفيظ
مراتب حصيلات الريان ، وعدد من المودعين الذي تقدموا
ببلاغات ضد الشركة . ومن المنتظر أن يحصل دفاع
الريان ، تعطيل سير القضية .
كما سيطلب الدفاع من المحكمة إحالة الدعوى إلى
المحكمة الدستورية العليا . للفصل في نزاع اختصاص



المصدر : ٦١ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ سبتمبر ١٩٩٠

رأى حرّ

وكان .. ليه ... «!!؟»

بقلم : أحمد أبو الفتح

- وكان ليه.. سؤال لابد أن يخطر على بال الإنسان بمناسبة العرض الذي تقدم به الأستاذ محمد رشيد شيهه المحامي والذي أبدى فيه استعداده لإعادة كل أموال المودعين لدى الريان مقابل الاستيلاء على كل ممتلكاته شركات الريان.
- الاستيلاء المحامي ليس ممن عرف عنهم الاستخفاف بالوعد ولابد أن يكون قد التزم لأصحاب رموس الأموال الذين كفّوه بتقديم هذا العرض ثبالة عنهم إن شركات الريان تمتلك على الأقل ميسواى هذه المبالغ الضخمة إن لم تكن قيمتها تزيد عما سيدفعونه.
- ولابد أيضا أن يكون قد تأكد لدى أصحاب رموس الأموال أن هذه الشركات يمكن أن تفر أرباحها مغرية أكثرهم على التقدم بهذا العرض الضخم.
- إذن.. كان ليه سوق للفلل.. وكان ليه ليج الثور.. وكان ليه التلطيش!!؟

شع كسان ليه.. «!!؟»

- الحقيقة إن أى صاحب عقل لابد أن يحار عقله في الأسباب التي دعت الحكومة أو خفية الأمل، التي أنزلت اليها بقلوبها الحبيب.
- شركات تسواى أموال المودعين بل لابد أن تكون تسواى كثر.
- شركات يمكن أن تفر أرباحا ضخمة الأفراد بحيث يتقدم من يريدون ربط أموال تصل إلى ألف وخمسمائة مليون جنيه في هذه الصلة الكبرى.
- ألف وخمسمائة مليون جنيه ليس مجرد مائتين بغلر بها المخافون.
- ألف وخمسمائة مليون جنيه لو تم تحويلها إلى جنيهات استرايكية لزادت على ثلاثمائة مليون جنيه... وفائدة الوديعه بالجنيه الاسترايكي هي ١٥٪ والوديعه لاتصيب أية مسئوليات للمودع ويمكن أيداعها في الخارج وقبض الفوائد في الخارج.. ولا ضرائب ولا موقوفات يتحكمون ويبتزون صاحب الوديعه.
- إذن لابد أن ربح هذه الشركات يزيد بنسبة كبيرة على ١٥٪.. والا للمعنا المفهورة ووجع الدماغ في دولة حكومتها تصير قوانين مثل هذا القانون الباطي ولينها أمثال الدكتور رفعت المصوب الذي يكره الاستثمارات الخاصة والدكتور فح النور الذي ألبت جدارة في وقف حل مئات الشركات.
- كان ليه تدخل الحكومة.. «!!؟»

سؤال فعلا صحح «!!؟»

- إذا كان السؤال عن تصرف الحكومة وقانونها الغير الذى اعنى ابصر للمودعين من استمرار البكة يجد الجواب في: «تزام الحكومة بالبيع على مبادئه وتقاليد الثورة لأن الإجابة تكون صحيحة.
- لقد تخصصت «الثورة» في أنزال الشراب بالمصريين.. وتخصص محاسبينا وكثرة من فوارها في نهب الأموال.
- بعد أن حصل المحاسب على مبالغته به «البكة» كان لابد أن يلتقي دور «الثورة» لأنزال الشراب بالمصريين.
- ثم يسبق للثورة أن استولت على أموال المصريين وعلى كل الشركات المستلعة وأنزلت الشراب بملعين الإس التي تم نهب أموالها وسلب الشركات التي كان المصريون هم حملة أسهمها «!!؟».



المصدر: ٢٢ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠

الحقد دستور الثورة...

●● الحقد هو دستور الثورة والثوار ويلغ الحقد أن وضع الدكتور اسراء تحت الحراسة لأن المنكم له ابلفه بانها تعيش في منزلها وكان الطعام فلخرا والشوك والسكتين غالية اللذن.. كل الدكتور لايطيق أن يتم عند سماع هذه الروايات الا بعد أن يصدر الامر بوضع من لكل التديم عندهم تحت الحراسة.

●● لقد عوض الدكتور كل الاجانب. محملة اسمهم شركة قناة السويس واصحاب البنوك والطريكات حتى اليهود عوشهم عن ممتلكاتهم لكن المصريين لايعوضهم..

●● ومن تقيد الثورة تخريب الاقتصاد.. قلنوا بين شركات بنك مصر او اللوزي او عيود او العيد او.. او عندما كانت حرة وبين حلقها الذي وصلت اليه بفشل «الثورة».

●● قلنوا بين رضاء مائل ١٩٥٢ وخراب ميعدها.

●● امجلوا عن سكان القصور والثروات المهرية والتحف الثموية لخرابوا

●● كم اتعنى أن يستطيع الضحايا مطالعة الصحف والمجلات التي صدرت

●● قبل ١٩٥٢ ويقرنوها بالمصطفى الخليفة الصغراء التي صدرت في عهد

●● الدكتورية السوداء وأن يعرف الضحايا أن الصحف والمجلات قبل ١٩٥٢

●● كانت تصدر دون اجراءات وكلفت تريح وتضع شرباك للذلة واتمنى أن

●● يطالع الضحايا على الاوضاع الخفية لها الآن.

●● الحكومة بشغلها انه ادت قروض الولاة بثورة تخريب الاقتصاد

●● وانزال المصائب بالنفس..

عودة الى السؤال : كل ليه.. ١٩٥٠

●● ولكن هل حافلة قامت الحكومة بالفتش وباصدار القانون الخاص بشركات توظيف الاموال وبالدكتور فج النور لجره الرغبة في انزال الخراب بملايين المصريين وشجع الاقتصاد.. لم يلاذوا

●● الامر المؤكد ان هذا القانون قد اوصل مصر الى ماس لاحصر لها :

●● ١٠ ملايين المصريين تحولوا نتيجة تصرفات الحكومة من اصحاب مائل

●● شهرى او سنوى الى معمين لايعرفون كيف يواجهون اعباء الحياة.. ومهما

●● حاولت او حاول الكتاب ان يصفوا بعض النكبات التي جلت بهذا العدد

●● الضخم من المصريين فإن القوم ان يستطيع ان يعبر عن كل هذه الماس

●● الدامية.

●● ٢٠ كسك مدمر للسوق.. وذلك نتيجة حرمان الناس من عائد اموالهم

●● الذى كان يقدر شهريا بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون جنيه مصرى..

●● ٣٠ الكسك وسوء ادارة الحكومة والاملاية الحكومية بالمقضية للاوضاع

●● الاقتصادية ادت كل هذه العوامل الى ازدياد حجم البطاليس بصورة مروعة.

●● ٤٠ المشروعات التي كانت قد انشلتها شركات تلقى الاموال قد اصيبت

●● بشلل ادى الى قتل الكثير منها والى ارباك البقية الباقية.

اكثر من سنتين

●● اكثر من سنتين والحكومة لاتبال لبيكات ولوسلات للودعين ولا

●● بالكسك الذى سيطر على الاسواق ولا بالبطاليس التى انتضت المحاكم

●● ولا بالاقتصاد الذى ينهار..

●● بعد ثمة ذلك يقول المسؤولون للمصريين ان «الازمة شديدة وعليكم ان

●● تتصلوا وتضخوا».

●● من الذى تسبب في الازمة.. هل هم المصريون مسؤولو للحقوق.. لم

●● للمسؤولون الذين يفسدون على زمام كل الامور.

●● وترتفع الاسعار ارتقاها رهيبا ويذكرى كتاب السلطة في الحديث عن

●● ضرورة الفاء الدعم وعن ضرورة رفع الاسعار وعن ضرورة تقبل المصريين

●● لكل هذه التبايلا لأن في تقبلها اصلاح «السر الاقتصادى».

●● من ذا الذى سيصلح لمسار الاقتصادى.. هل هذه الحكومة او ليه

●● حكومة تلتى عن طريق التعيين مستطيع اصلاح المسار الاقتصادى ١٩٥٠.



المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ يونيو ١٩٩٠

●● انها حكومات مرتجلة لا تعرف اى طريق تسلك.. اعضاؤها لا يربطهم فكر ولا مبادئ.. وزراء يدعون الى حرية الاقتصاد ووزراء اعداء لهذه الحرية..
●● كم من الشهور ضلت على البيئات الحكومية حول بيع بعض الشركات.. وحول تطوير ادارة القطاع العام.. ماذا تم طوال هذه الشهور.. هل تم شيء يكتفى به؟
●● شك سياسي.. واجتماعات.. وتصريحات.. وما هي النتائج العلمية.. لا شيء.. نعم لا شيء..
●● حكومة لا تحاول ان تضغط اى اتفاق رسمي وتلقى ينتجج فضها على الشعب.. هل هذه الحكومة او اية حكومة تاتي من اهل هي التي ستنقذ مصر من الازمات؟
●●

تعالوا نتصور..

●● تعالوا نتصور ان الحكومة لم تتدخل في امر هذه الشركات ونسأل: هل كان الوضع سيكون افضل ام اسوأ..
●● هل كان المودعون سيحيق بهم ماضيب بتشغل الحكومة.. ام كان وضعهم سيكون افضل..
●● هل كانت الاحوال الاقتصادية ستصل الى مواصلة اليه..
●● هل كان الكساد سيطبق على انفس السوق.. (١١)
●● هل كان انتاج المشروعات التي انشأتها شركات تمويل الاموال سيصيب بالفشل او الازدياد..
●● هل كانت التقاليس ستصل الى هذا الحد للرهبان؟
●● اليس في اقدام ممولين لشراء شركات الريان مياضع بان التدخل الحكومي كان دخلا خفيا مائة في المائة..
●●

كفى ليه...؟

●● مرة اخرى كان ليه التدخل الحكومي..؟
●● هل هناك اسباب خفية ادت الى هذا التدخل.. وعلى الاسباب الخفية..
●●
●● لانه ان الامراء بان التدخل كان بحماية المودعين، هو كلام لايجوز...
●● ولانه ان الحكومة لن تقول الاسباب الخفية التي جعلتها تتدخل... وسيظل السؤال مكان ليه... دون جواب الى ان يكشف الله الحقيفة ويخلص الاسرار.

أموال

الريان العائدة .. اين تذهب ؟

● المودعون يبحثون عن الثقة ومشروع كبير يستوعب أموالهم

يحتج الناس لإبداع أولئك في التوجه
الاجتماعي والفرار ويكون نحن الذين
نقدم لهم ذلك
ونقتصد ونجمل وتعدون نحن
المتأخرين عنهم إنا نراهم يتحولون
مطابقين للثقافة، ونشعر خيبة الإحباط
منذ صلاتنا، ناعتبهم نحن كخلفاء
مؤمنين في البداية إن الأزمة انقلبوا
السياسية الكاذبة لمواظباتهم الخسرية
في هذه الإحداث السياسية والاجتماعية في
عالمنا، ويظهر اعتقادهم بأنهم
يتمتعون بالحرية، نلاحظ أنهم
وإلا على أن هؤلاء وسقطوا لو أنهم وحدهم
يذهبون في الأولين والتواضع إلى نحن
الفرار من الأشخاص ولكن سبيلنا،
مفوضون أن يتقبلوا من خلفنا ذلك
التي نحن نأمن أن ذلك قد تمعك
الفرار، وأهم من ذلك أنه في أولئك
أولئك في البركة والقاء شريعة الترتيب
أولئك

والامر هكذا ملا ترى البنوك المصرية
وساقي خطتها لاستقطاب أموال
المصريين ؟

[illegible]

وتتضمن لدرية عبد السلام ربة منزل
أين ستذهب فواش الفترة الماضية
بأصلها ، وتقول إذا حكيت له أحوالي وهي
مبلغ بسيط لسوف تصدق ديونها وتكبر
بالحق لوجه الله .

محمود الغزالي المؤلف بانيه
وسط الدنيا لن يصنع الا اذا وصله
خطاب رسمي باسترداد امواله ، ولكن اذا
صدرت الامور سوف يستفتح مع امره
بعد حرمان طويل ويؤكد انه لن يدع هذه
الاموال تخرج من منزله مرة اخرى لاي
احد

الغريب ان المتكاثرة سلوى عباس
تتفق تماماً مع الموظف السابق وتؤكد انها
متحفظة بحالها في منزلها وتقول انها
مناكسة من عودة اموالها لانها ، اموال
حلال ، ثمرة غربة وثناء ٢٠ عاماً ،
ويبدى زوجها محمود حجاج - رجل
أصل - تخوفه من ان تتجهل النية في
القضية وعدم تنفيذ العرض لو عدم
تسديد اموال لثوبين .

مع كل الإراء السابقة يختلف المهني
أحمد عبد السلام ويؤكد أنه سيضع
أمواله مرة أخرى عند الريان لأن هذه
الشركات في نظره لم تكن وهما . وحينما
تتسائل نشاطها مرة أخرى ستدر أرباحاً
أكثر . وهو على استعداد لإيداع أمواله في
أي شركة لتوظيف الأموال إذا لم تعد
شركات الريان للعمل .

وأوضح من لواء المودع الخليلي
الشهيد في المحاولات السخسول أنهم
مادة تكسر المقاومة عن طريق كرم
الاجتماعية للفرق القوي كيوست
الاجتماعية هذا الشكوك بلها في التمس
التيات في هذه الشركات للثلاث اسباب
جوهية هي زيادة سعر الفائدة وقطان
للثة في الاستثمارات الرسمية وعدم
وجود لهم حافز لتلبية الاستثمار نتيجة
للقانون والوائح التي تفرضها نتيجة
في القطاع الخاص وهذه العقبة في
الامتياز سبب لحيطة لحيطة وذلك لانه
الامتياز ليعم المصنات.

والصالحات تقول المكفورة عزه بعد كل ما حدث لم تقبل المؤسسات الرسمية على تغيير هذه القوانين لاستحالة ثقة الناس ولاء الفراغ الذي أحدثته شركات توكليل الأموال ، والخوف بعد كل ملاحظ أن

بب الأمل فجاءة في حياة
١٨٥ ألف مودع عند التريان
لاسترداد أموالهم ، ومع عودة
الروح لهذه الأصول بدأ
أصحابها يفكرون كيف
يتصرفون فيما لو علقت اليهم
مساءلة

ورغم أننا لا نفضل التعامل مع احتمالات كلمة "أو" إلا أننا ذهبنا نسال المودعين والبنوك عن درس الماضي، ونركزنا فقط على احتمالات المستقبل، والبحث عن مشروع كبير يستوعب هذه

أخبرت أراء المؤرخين، إلا أنها
شرايات لها لآلات قديمة، مثل كل
من تلقى فيه بعمية. ويطلق
الأموات بشكرهم سرى من الإزوال
سعدى إلى ما يقابل إلى الأزل
أواله وأبائهم، وفي هذا الوقت
أواله بأبائهم بعد فزى فضيلة
أبواهم التفضل على أسسهم
أفيرة، وأولهم إذا لم تطلق النبوة
فيهم، فكلهم ممدوح مع أي
يعدنا تفضلهم المنسج طمطم بعد
أبستهم تفضل أوالهم أوالهم
أبستهم، كما أن قيمة الإصول
أفها فيهم معروفة على تصانيف
أصناف، وعموما وأبواب المنسج
أبناش إلى أوابش سرى بدياح
أفركات توفيق الأموات
أفرك في إبداع أواله إلى ما يقابل
أفركة الإزلال في كمالته على أفركة
أفركة في جنوب سمته أو

عكس تماماً لا تقدر فرانكل على
إعطاء الوالدين أي مكان في قلبها
بما كانا عليه من قسوة على طفلتيها
من قبل، ومنزلها وتذكر أنها فقدت الثقة
كثيرة، خاصة وأن كل الدلائل
تدعو إلى شرعية مشروعات الوالدين.
ولذلك ذهبت لإبرام أموالي بأحد
البنوك في أوكسفورد لمدة 12 ساعة
في إيمان بالسلطة المزعومة
لإيمان إبراهيم الدكتور أحمد محمد
في حكيمة وممتلكات إبراهيم
الوالدين. ويشير إلى أن هناك بعض
أصناف على وجود عداء للعراق
وهو لا يرغب في أي شيء سوى
مخالطة غربية عن مصر عشوين
ذلك من أجل إقامة أي مشروع



المصدر : الامصار

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق : أمل سعد

المشروع مجد وذلك من خلال دراسات الجدوى التي يقوم البنك بإعدادها حول تكلفة المشروع والطبقات الداخلة والاحتياجات من المواد الخام والعمالة ورأس المال والمشروعات الختلفة . وفي المقابل لا يضع البنك أية شروط أمام العملاء للمستفعة في هذه المشروعات . ويضيف د . عبد العزيز رمضان أنه من الممكن أن تقوم البنوك الآن في حالة توافر اإبداعات كبيرة بالانطلاق في 7 جديدة وهي

استثمار اإبداعات الو .. مشروعات تضمن لهم عائد اعل الودائع الختلفة بمعنى التاحة فرض تجميعه لتوفير أموالهم . وفي النهاية يؤيد رجال البنوك بالإجماع على أنه ليس هناك أية معوقات أمام هؤلاء المودعين حيث تتنافس البنوك جميعا في سعيها لجذب عملاء جدد لاستثمار أموالهم بل تتنافس أروع البنوك الواحد في هذا المجال . ونحن على استعداد لشكى أية شكوى في حالة وجود عيوب . ومن هنا يمكن القول بأن هناك بعض الفرص عديدة أمام المودعين لاستثمار أموالهم الفضل واشمن استثمار يمكن أن يحقق لهم الأمان لهما أو عالت إليهم أموالهم .

للمختلفة بكلفة اأمن والمراكز لتكون قريبة من كل مواطن .

ويقول جمال أبو العبد رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية أنه بالإضافة إلى الأوعية الأخرى التي تقدمها البنوك التجارية والتي تناسب كل الأصغر والفراميات بفعل تنوعها ومزاياها فإن بنوك التنمية سواء صناعية أو زراعية تفتح فروع استثمار تآلي بعائد مرتفع ومضمون من خلال دراسات جدوى ومدح فروع ميسرة الشروط تناسب أيضا كل مستثمر أيا كانت إمكانياته المالية .

مشروعات بعائد ٢٠ ٪

هذا ويوجد ببنوك التجارية وبنوك التنمية اإدارات متخصصة يطلق عليها إدارات المشروعات أو الاستثمار تقوم بإعداد دراسات جدوى عن مشروعات يمكن تنفيذها أو مشروعات تآلية بالفعل يمكن للعملاء المستفعة فيها ..

وعن دور هذه الإدارات يقول الدكتور عبد العزيز رمضان مدير إدارة متابعة المشروعات ببنك المصرف للتنمية الصناعات أن البنك بالإضافة إلى إقامته بدوره الأساسي كمقرض فإنه يقوم بتأسيس مشروعات صناعية أو خدمية تكسب عملاء مثلا ويساهم فيها بنسبة محددة ويضع الفرصة للأفراد للمستفعة فيها مقابل عائد في حدود ٢٠ ٪ ويزيد العائد مع نمو المشروع ... ولأنه إن دعم البنك لهذه المشروعات يعد عملا مخططا للعملاء من الطبيعي أنهم يشعرون بنسبة كبيرة من الأمان عندما يكونون على يقين من أن



المشرف على رد أسئلة المودعين بجهاز المدعي الاسفراي يشرح للأهرام

الموقف الآن فى شركات توظيف الأموال !

حديث : إلهام شرشر

ملينا تقريبا ومن ثم يجب التحفظ على أموال
يوسر فعلا القرار بذلك

● مامى الملة التي يتبعها الجهاز لهذه
الشركات حتى تتمكن من مصادرها لأموال
المودعين بالتكامل ؟

● وزير الاسفراي عبد المنعم احمد
مساعدة المدعي الاسفراي والمشرى على
تحقيقات شركات توظيف الأموال : إذا
كانت هذه الشركات قد قامت بسداد حوال
٥٠ ٪ خلال أربعة أشهر فاعتد أنها في
حالة جيدة سارية لآلة أى أربعة أشهر
أخرى بشرط الجدية في العمل

● قلت بعض الشركات تشتري على المواطنين
المحصلين على مبلغ معددة مقابل
إيداعهم .. فعلا أو رفض بعض المواطنين
المحصل على هذه السلع وماهى مصدر
أموالهم بعد ذلك ؟

● ويوسر الاسفراي عبد المنعم : إن
الجهاز راقى خلال الفترة السابقة على تاعدة
إلى القدرى وإلى الأصل وإلى المولى
برشاء الشركة والمشتري ومن شطه أى
أكراه على المودع والبرشاء التام وسول
يكون ذلك هو أسس الملة التي يستمر

البيع عليها العمل بها خلال الفترة الحالية
وإن كان من حق المودع أن يتسك بآله
القدرى

● وأشك : إذا إلهام تشتت الشركات من

التعامل مع المودعين وبآله القدرى أو
المولى بقرشاء التام .. كل بها .. ولا لأن
الجهاز سيتفكر حتما لصالح المودعين
المساهمة على طريقه فلكه رأس للشركات
أن تتسك بالمله لأنها إلتقت قانونا بملول

التعس من يونيو
● مامى القصة القرية المطلوب من الشركات
سدادها حتى إلتقت التحفظ على أموالها ؟
● ويوسر : الشركات مزلة بد أموال
جميع المودعين ولا يمكن أن يتم إلى أربع
دون فريق وإلى عدم آله إلى أى مودع

الاشتركي من حيث عدد المودعين بحجم
الأموال المودعة وباتم زده من أموال سواء
قبل إحالة هذه الشركات إلى الجهاز أو أثناء
وجودها بالجهاز والرصيد الذي لكل شركة
ويطوف مدير مكتب التحقيق والإعدام
: ولا كانت شركة سلطان قد باشرت بفساد
أحد إحتلتها إلى جهاز المدعي الاسفراي لهذا
مصدر قرار بحفظ القضية وإحفظ قضية
العمدة لسبق المال

كما ثبت أن شركة « نيو كايرو » قامت

بسداد حوال ٥٠ ٪ من أموال المودعين
وكذلك شركة « الميزان » وأوضح أن شركة
الهدى سمرت قدمت ٢٦ مليوناً بد الطبر
من يونيو عام ٨٨ ريال إحتلتها للجهاز إضافة
إلى ٢٥ مليون جنيه سلك تحت حساب
الارباح لعام ٨٨ وهذه الأرباح سوف تقسم
من المستثمرات إضافة إلى ١٦١ مليوناً أثناء
وجودها بالجهاز من مجموع المبلغ التكل
الطوب منها وهو ٢٦٤ مليوناً فبكون البالى
١٦٩ مليوناً وكل ذلك تم في فترة وجيزة حوال
أربعة أشهر تقريبا

أما شركة « بدر » فبنا قامت بسداد ١٠
ملايين جنيه بد الطبر من يونيو عام ١٩٨٨
وإلى إحتلتها للجهاز وحوال ٢٢ مليون جنيه
أثناء التامل مع الجهاز يتقدم مساهميا
محمود طلمون وبالى قال أى أنه سدد ٢٧
ملون جنيه للأشخاص لم وسأله بد بمرقة
الجهاز وأنه أرسل إيجبه التفرات من طريق
المضربين لصغير اسؤالمهم من تقاضى .
كما أن مصغر « بدر كايرو » بصاحبة
معى سولون وصل هذه الصيف بسؤالمهم
مقال الأرباح لصالح المودعين

ويوسر حيلة لفل : ولا كان ذلك قد
تم في فترة وجيزة بلات أربعة أشهر تقريبا
فقد رأى المستثمر عبد السلام حامد المدعي
الاشتركي تركه فرصة جديدة لهذه الشركات
للاستمرار في صلية آله المودعين تحت
إشراف الجهاز وإلى حلة تامل أى شركة
فوت سميتم وشعها آلهام تمت التحفظ

أما القضية لشركة « لوكايف » فإن
مجموع ما قام بدده لم يتجاوز ستة آلاف
جنيه بد ١٠/٦/٨٨ ريال إضافة بشفك
إليه ١٨٢ ألف جنيه تقريبا أثناء تعامله مع
الجهاز من مجموع الأموال الملتقة وفى ١٢

أنتهت المدة القانونية التي
حدثتها هيئة سوق المال لمت
شركات توظيف أموال آله أموال
المودعين ولم تتم عملية الرد
ولم يتم جهاز المدعي الاسفراي
بالحفظ على أموال هذه
الشركات

● المودعين في هذه الشركات
تسؤالات كثيرة بفرحها
« الأهرام » على المستشر عبد
المنعم احمد إبراهيم مساعد
للمدى العام الاسفراي ومدير
مكتب التحقيق والإعدام
بالجهاز والمشرى على رد أموال
المودعين في شركات الهدى
مصر - بدر للاستثمار - الأهرام
للإعلانية والإعلان - المراكبي -
الجهاز - نيو كايرو للخدمات
المنظورة

● مامى الوضع القانونى للمال في شركات
تلقى الأموال بعد أن إلتقت الهيئة القارية
قانونا لرد الأموال إلى جانب أن المدعي
الاشتركي لم يصدر قرارا بالحفظ على
أموال هذه الشركات

● ويوسر الاسفراي عبد المنعم يقول :
نعت ثلاثة ١٨ من القانون رقم ١٦٦ لسنة
١٩٨٨ في شأن الشركات البيلة في مجال
تلقى الأموال لاستثمارها بالزام كل من إشر
الهيئة العامة لسوق المال بعدم رجعة في
إرضاءه أو اقتضت هذه الملة التراجع
الأرباح دون أن يده جميع ممتلكته التجارية

من أموال إلى أصحابها خلال سنتين من
تاريخ العمل بهذا القانون . ويكون الملتزمين
بآله في حالة تصادم وكذا الشركات في
الشركة مسؤالمهم بالتقاضى من جميع أموالهم
الرفاء بهذا القانون

● ولا كان هذا القانون قد نشر والجرية
الرسمية يوم ٩ يونيو عام ١٩٨٨ وصل به إلى
هذا التاريخ فإن مدة الستين المصمم
عليها أن المدة ١٨ تكون قد أنتهت يوم ٩
يونيو عام ٩٠ وبالتة هذه المدة لا يمكن
لأصحاب هذه الشركات الحالية بمرقة جديدة
وإن الذى حدث أنه بد إلتقاء الملة تم
عرض الموقف والقضية لكل شركة على حدة
على المستشر عبد السلام حامد المدعي العام



المصدر : **الاصحاح الرابع**

التاريخ : **١٩٩٠ - ١٩٩١** النشر والخدمات الصحفية والإعلانية

المستشار عبد الحميد أحمد



ويضيف أنه إذا لم يكف صناديق أموال الإدارة للحداد فإننا نلجأ إلى محكمة التهم لأننا نبيع حتى نتمكن من السداد من ضمن الأصول المبيعة فإذا كانت الشركات تقيم حالياً بهذه الميزة وتقيم مصاريف الحداد للمودعين تحت اشراف الجهاز للتغطية المالية واحدة وهي أن يستمر جميع المودعين كامل حقوقهم فلا تضيق إلا في حالة واحدة وهي توافيق الشركات من السداد

• تكافؤ صافي ربح أموال المودعين لهذه الشركات المضمرة منحصرة في جهة واحدة وهي جهاز لدعمي الاشتراكي رغم أنها مسئولة مشتركة بين أكثر من جهاز في الدولة .. فما مدى صحة هذا الإشباع ؟

• يؤكد المستشار عبد الحميد أحمد مساعد الدعي للعلم الاشتراكي ومدير إدارة التخطيط وريه أموال للمودعين من شركات توظيف الأموال ليقول : إن جهاز الدعي الاشتراكي يتعامل مع جميع أجهزة الدولة وخاصة الداخلية والمالية العامة لسداد لكل التي لديها كافة البيانات والبيانات والبيانات المطلوبة والتي كان لها الأثر السلبي في ممارسة العمل وهي لا تتدخل حتى يوليها بيانات أو معلومات من كلها بجميع الأجهزة تعمل للضغط على أموال المودعين أولاً وأخيراً وأن اختلط أسلوب العمل حسب طبيعة كل جهاز واختصاصاته وبطريقة قانونية

تدفع في الاشتراك للسائل الآتي : إن هذه الشركات قامت بجمع الأموال خلال أحرام ونحن نطالبهم بفتح خلال أيام وأنها جمعت الأموال مسجلة وأقامت بتحويلها إلى أصول عينية ومعرض هذه الأصول في البعثات الدائمة مع خضوع القارة للضريبة والسبيل للتقنية والتأمين العرفي والمالي يؤدي إلى إغفلت قيمتها الحقيقية بما يؤثر على صافي ربح الأموال ولكنه رأى للمستشار عبد الحميد أحمد حامد الدعي الاشتراكي أن أصعب الشركات لديهم القدرة على الشركة وأن يقوموا هم بصافي ربح كل شركة للتدخل مع مديريها وتحت إشراف الجهاز بهذا الإيضاح حق الدعي في أن يتدخل في أي شركة في أي وقت ويثبت فيه جهازاً من اليد أيا كانت الأسباب حماية لأموال المودعين .

• مقرر الوضع القانوني هذه ويكون بعض المواطنين أنه حصلوا على صناديق لبعض الشركات مقابل إيداعهم كم كفوا بينهم ؟

• ويشرح المستشار عبد الحميد أحمد صافي ربح عن طريق السدادات بقوله : إن القانون نظم كيفية نقل ملكية السدادات فإذا تم نقل ملكية السدادات من الشركة اليه إلى المودع طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها بموجب الأوراق المالية ليست هذه مشكلة أما إذا لم يتم نقل الملكية فونه لا يعتبر سداداً بل يراه لهذه الشركة ويتضمن على الشركة الدعية أن تبرزه لديها بولاً صحيحاً والد يكون ذلك سبباً مباشراً لتسليم الدعي العلم الاشتراكي حماية لأموال المودعين

• ماذا يعني إصدار أمر تضغط من الدعي الاشتراكي وهي يكون ذلك حتماً ؟

• يوضح المستشار عبد الحميد أحمد : إن التضغط على أموال الشركات وأموال المصنفين ليس طريقة وليس بغرض التضييق من أصناف هذه الشركات وإنما المقصد من التضغط على المال وإزالة أصناف المودعين حذر يتم سداد حقوقهم إليهم كاملة

مهما كان مبدعهم قليلاً في إبداعاته المالية فإن الجهاز سيكتشف كيفية إصناف هذه المبالغ الضخمة مع مراعاه أن أموال الشركة وكذلك الأموال الخاصة للشركاء ضامنة للقائه بهذا الالتزام وذلك بوجوب مراعاة المالية التي تؤكد ذلك .

• ماضي المبررات التي كانت يطمح الشركات لعدم سداد كامل أموال المودعين طوال المهلة المخصصة ؟

• ويطلق المستشار عبد الحميد أحمد مساعد الدعي الاشتراكي : أنه يجب أن



المصدر : أحسان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٩٠

موقف شركات الأموال بعد

انتهاء المهلة

- التحفظ على المراكشي ومهلة جديدة لأربع شركات
- شركات أخرى أمام المدعى الاشتراكي والنيابة لضمان أموال المودعين
- النيابة قدمت كل التسهيلات لوكيل مشترى ممتلكات الريان
- مراقبة الشركات للتأكد من جدية الرد
- تحقيق : سناء الدين مصطفى

ماذا بعد انتهاء المهلة القانونية التي حددتها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في ١٩٩٠/٦/٩ ؟ وماهو موقف الشركات التي لم تتمكن من الرد لسبب أو لآخر ؟ وما موقف تلك الشركات أمام المدعى العام الاشتراكي ؟ وذلك التي أمام النيابة العامة ؟ وهل سيتم اعطاء مهلة جديدة للشركات التي ثبت أنها جادة في الرد ولم تتمكن من رد باقي مستحقات المودعين في الموعد المحدد ؟ وماهي المعايير التي سيتم اتخاذها في هذا المجال خلال المرحلة القادمة ؟

منذ صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، نجد انه رسم الطريق بوضوح أمام جميع الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال .. وحدد مهلة قانونية للتقدم لهيئة سوق المال بتوقيف اوضاعها إذا رغبت في ذلك .. او لتقديم برنامج مالي إلى الهيئة في حالة عدم رغبتها في توقيف اوضاعها على الا يتجاوز ذلك المهلة القانونية التي حددتها القانون وهي ١٩٩٠/٦/٩ .

وهذه شركات تقدمت لهيئة سوق المال بتوقيف

اوضاعها .. وافقت الهيئة على توقيف اوضاع ست شركات بعد دراسة مراكزها المالية ولبت انها قادرة على الاستمرار .. ويسمح مركزها المالي بذلك .. وتقدمت تلك الشركات ببرامج الرد أموال المودعين من خلال صكوك استثمار .. على أن ترد جميع أموال المودعين خلال برنامج زمني وافقت عليه هيئة سوق المال .. والشركات التي وقفت اوضاعها هي السعد للنجارة والتنمية ، والسعد للاستثمار الصناعي ،



١٩٩٠ يونيو

التاريخ :

ولدت من خلال عمليات الرد المضاعف أن الشركة تعمل جاهدة على الرغبة في الالتزام بإحكام القانون حرصاً على كيانها الأسمى كدأ للنشر لها دور كبير في الثقة العامة والدعوى إلى المبادئ والأخلاق .. وبخاصة للشركات البقية جرى عمليات رد أموال المودعين ..

وعملت آخر ساعة أنه تم الموافقة على إعطاء مهلة جديدة لأربع شركات أمام المدعي الاشتراكي .. وهذا بعد التأكد من مدى الجدية في الرد .. إلا أنه سيتم دراسة موقف كل شركة ويتم مراقبة تصرفاتها بدقة .. فلا لم يثبت جديتها يتم اخلاء القرار بالتحفظ عليها ..

وقد وجد أن إجراءات التحفظ والتحقيق والأحكام لحكمة القيم تستغرق ٦٠ يوماً ، فضلاً عن موسم الاجازة بالتمسك للشعاع .. فكان القرار بإعطاء هذه الفترة لأصحاب الشركات لتكون فرصة أخيرة أمامهم ..

ولكن مصدر مسئول بجهاز المدعي الاشتراكي لآخر ساعة أن قرارات التحفظ على الشركة التي تعامل ونسوف والالتزم برد أموال المودعين ولا يثبت جديتها تستمر فوراً .. ويتم التحفظ عليها ..

كما أنه يتم متابعة أعمال الرد والتأكد من عدم وقوع أية ضغوط على المودعين .. ويتم تلقي الشكاوى من المودعين بشرط أن تكون الشكاوى جماعية للتدخل في حل الخلافات التي نشأت بين الشركات ومودعيها ..

الوضع في شركة بدر

وتنفيذا لهذا المبدأ الذي تم اتخاذه بمراقبة مدى تنفيذ كل شركة برد أموال المودعين فإنه فور وصول شكاوى عديدة لجهاز المدعي الاشتراكي بأنه لم يتم رد الأموال نقداً أو عيناً للمودعين من شركة بدر .. بدأ الجهاز سلسلة جديدة من التحقيقات حول وضع شركة بدر للاستثمار ..

وكان عدد كبير من المواطنين قد تجهز أمام مقر الشركة بشوارع التحرير بالقي .. وتعتبر شركة بدر من أقل الشركات التي قلعت بعمليات رد أموال المودعين إذا لم تستد سوى نحو ٣٠ بالمائة من أجمال الإيداعات طوال الشهور الماضية ..

وعلى مدى الشهور الماضية ومنذ قرار هيئة سوق المال بإحالة الشركات التي لم تتوافق على توفير أوضاعها .. وجرى تحقيقات موسعة بموسعة الجهاز ، أشرف عليها المستشار عبد الحز إبراهيم مساعد المدعي الاشتراكي ومدير إدارة التحقيق والإعلاء وتولاهما المستشارون عدل السعيد ومحمود الشرييني وعلاء البنا ومحمد القطر ومشمع الحياط ومشمع سرايا وشفيق الملبجي ..

واستقبل الجهاز المودعين طوال هذه الفترة ..

النشر والخداع

ولمساعد للاستثمار القطري .. والشريف للتنمية الاقتصادية .. والشركة التجارية العقارية ، ودار الوفاء للطباعة والنشر ..

وقد أصدرت ٤ شركات صكوك استثمار ، وحصلت التجارية للعقارية ودار الوفاء على موافقة هيئة الاستثمار على ضلع صكوك الاستثمار ..

مهلة جديدة لأربع شركات

● أما الشركات التي لم توافق الهيئة العامة لسوق المال على توافيق أوضاعها من خلال دراسة مراكزها المالية .. وأحالت بعضها إلى المدعي الاشتراكي أو النيابة .. أو تلك التي لم ترغب في توفير أوضاعها .. وتقدمت للهيئة بمراكزها المالية متمسكة برامج لرد أموال المودعين .. بجميع هذه الشركات أقرها القانون برد كافة أموال المودعين قبل ١٩٩٠/٦/٩ ..

وأحالت هيئة سوق المال ٧ شركات للمدعي الاشتراكي .. وهي بدر للاستثمار والهدى مصر ، والحجاز ، ونيوكتيرو ، وسطلان ، والزفراء ، والرافضي ..

ومن خلال متابعة جهاز المدعي الاشتراكي لبرامج الرد لهذه الأموال .. فقد أسفرت بعد انتهاء المهلة القانونية في ١٩٩٠/٦/٩ .. ومن خلال المتابعة تم حفظ القضية بالنسبة لشركة سلطان التي ردت جميع أموال المودعين بعد شهرين من إحالتها للجهاز وتكون أول شركة تم حفظ القضية بشأنها ..

ولقد تقدم المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل بتقرير عن الشركات لسمت إلى الدكتور عاطف عدالي رئيس الوزراء ، أعده المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي ، وتم مناقشة موقف كل شركة على حدة ..

مهلة الشركات الجديدة

وعملت آخر ساعة أنه تقرر خلال الاجتماع إعطاء مهلة جديدة غير محددة للشركات الجديدة لرد

بقية أموال المودعين .. وفرض الحراسة على شركة المراكشي التي توكلت عن السداد ..

وقد أكد المستشار عبد الحز إبراهيم مساعد المدعي الاشتراكي ومدير إدارة التحقيق والإعلاء لآخر ساعة أن شركة الهدى مصر ردت حوال ٥٠ بالمائة من أموال المودعين .. وقد وعد أصحاب الشركة بتسديد الباقي خلال شهرين .. وبخاصة لبدء الاستثمار تعاني من نقص السيولة النقدية إلا أن أصحابها ملتزمون بعمليات الرد ..

وكان المستشار عدل السعيد أن شركة الزفراء للإعلام وهي دار نشر .. عدد المودعين بها ٢٤٤ مودع .. الباقي منهم في حدود ٥٠ مودع تقريباً .. والشركة جارية في الرد والتوصل مع الباقين ..



المصدر: أحرساعة

التاريخ: ١٩ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لواكو .. والفضل للاستثمار .. والعجمي
السليحة .. والإخلاص للاستثمار ..
وهذه شركات قامت برفع كلفة وبعدها
١٠ شركات قامت برفع الأموال نقدا وبذات العملة
التي حصلت عليها وهي:
شركة مصر للمبانيات ، والفتح الإسلامي
والبنكا للاستثمار وتوظيف الأموال .. والهدى
للجولة والمقاولات .. وسلام للمرايات والبلور
والكتب الاستثماري .. والإسلامية للجبلة
الداخلية والخارجية ومركز الأهرام للعلمين
الغنية ومحسن للجرى صاحب منوعة
الحمصاء وميكال للجبلة والصناعة ..

الهدف رد أموال المودعين

ومن خلال العودة إلى القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٨ ، والذي كان صوره في الأسس
التنظيم على أموال المودعين .. نجد أن المادة ٢١
فقرة ٢ من القانون تنص على أنه تقتضي الدعوى
الجنائية إذا تم إلقاء التحقيق والمحكمة اعفاء
الجنسي من العقوبة إذا حصل الرد قبل صدور حكم
نهائي في الدعوى ..

ومن هنا تحرص الجهات القضائية على إيفاء
الطريق الذي يمكن من خلاله رد أموال المودعين
وبراسة مدى جدية التزام الشركات ، ومن خلال
دراسة موقف كل شركة على حدة ، في إمكانية الرد ..
خاصة وأن أغلب الشركات واجهتها مشكلة نقص
السيولة النقدية .. كما أن لمدة القانونية لرد
الأموال والأحوال الاقتصادية لم تكن معظم
الشركات من تسجيل الأصول ورد الأموال ..
إلا أنه إذا ثبت عدم جدية الشركة أو التزامها في
رد الأموال للمودعين سيصدر قرار التحفظ عليها
كما هو الحال مع شركة المراكشي التي صدر القرار
بالتحفظ عليها مؤخرا ..

الوقوف في الزمان

ومنذ قرار النيابة العامة بالحالة لعدم توفيق
عبد الفتاح ، الرين ، و ١٣ لضرر المحكة
الجنائية بتهمته الاستيلاء على أموال المودعين ونهم
آخرى تتعلق بمخالفات لقانون البنوك والأوراق
والقانون النقد وغيرها من التهم التي سبق الإعلان
عنها .. تتأهده المستشار جمال شومان للكتاب العلم
التهمني أنه إذا تم رد أموال المودعين تقتضي
الدعوى الجنائية استنادا لنص المادة ١٨ من
القانون ١٤٦ السابق الإشارة إليها ..
وكانت النيابة العامة قد أعفت عن أصول
وتمتلكات الزمان في الداخل تقرر بحقوق
٣٥٠ مليون جنيه .. هذا فضلا عما تم التوصل
اليه من أرصدة في الخارج في بنوك إنجلترا وأمريكا

ولم بالتحقيق مع أصحاب الشركات .. وإبدى
أصبح الشركات استعابهم للتوصل إلّا أن
الشبكة الرئيسية التي واجهتهم منذ البداية .. وهو
كيفية تسجيل الأصول ..
وتم التوصل إلى صيغة معينة هو جواز الرد
العيني بشرطين رئيسيين:
• أولا موافقة المودعين ..
• ثانيا عدم الضغط على المودعين أو إكراههم
وعدم الخفلة في تقدير الأصول والمبالغ ..
وطوال تلك الفترة قبل انتهاء المهلة القانونية
كانت تجري عمليات الرد .. وقد وافق عدد كبير من
المودعين على عمليات الرد العيني ، وواجهت
العملية بعض الصعوبات وتدخل جهاز المدعي
الاشتراكي لحل المنازعات التي كانت تنشأ بين
الشركات والمودعين ..
واسفرت عمليات الرد عن حوالي ٢٠٠ مليون
جنيه من ٥٠٠ مليون جنيه هي أجمالي الدوائج ..
وهذا خلال ثلاثة شهور .. مع مراعاة مشكلة نقص
السيولة النقدية ..

وعلمت آخر ساعة أن هناك ٣٦ شركة أخرى
يتولاهما جهاز المدعي الاشتراكي منذ الفترة السابقة
على صدور القانون .. تم حفظ التوقيعات مع
٣ شركات منها .. ولتتبع التحقيقات بالنسبة
ليعضها بالحالة ٢٤ حالة إلى محكمة القيم
وصبرت ضدها لحكم بفرض الحراسة ..

شركات أمام النيابة

وهناك شركات قامت هيئة سوق المال بإحالتها إلى
النيابة العامة بعد دراسة مراكزها المالية سواء تلك
التي تقدمت بتوقيف أوضاعها ، أو تلك التي أبنت
وبغيتها في رد أموال المودعين .. وقامت الهيئة
بإحالتها للنيابة بعد أن ثبت أن مراكزها المالية
لا تسمح باستيفاء عمليات رد أموال للمودعين ..
وقامت هيئة سوق المال بإحالة ٣ شركات للنيابة
العامّة لتعمرها في تنفيذ برامج رد الأموال في
المواعيد المحددة وهي شركات اليكو ، والأناور
والمعاملات المالية ، والأربب الزهبي ..
كما أن هناك ٣٦ شركة وشخصا تمت إحالتها إلى
النيابة العامة .. وصغر من ١٣ حالة منها قرار
بالتحفظ وهذه الشركات هي: الجديدة للسيارات ،
ومجموعة شركات الهلال ، ووكالة جتكو العالمية
والنولية للصناعة ، ومؤسسة اليكو ، والنولية
للمنظمة والتنمية والمصرية للصناعات
للاستثمار .. والصحية للاستثمار والمركز العلمي
للمياه الصحية ، والسلام للاستثمار .. واجبيشيين



المصدر: أحرساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ يونيو ١٩٩٠

ويسويسرا واللتيا .. في حين أن الريان تلقى
ما يقرب من ١,٥ مليار جنيه من المودعين ..
ومنذ قيام محمد رشك نبيه محاسن الريان
بتلقي مبالغته بما أسماه بفرض شراء أموال
وممتلكات الريان كوكيل المشترين ليدوا رغبتهم في
الشراء دون الإصرار عن هويتهم مقابل ١,٥ مليار
جنيه .. وموافقة المحكمة على هذا العرض ..
استناداً إلى اللغة ٢٦ من القانون ١٤٦ بتفويض
الدعوى الجنائية إذا تم إثبات التحقيق وللمحكمة
إعطاء الجاني من العقوبة .. إذا حصل الرد قبل
صدور حكم نهائي في الدعوى ..
ولمحات المحكمة للنزاع العامة مهمة التفاوض
مع المحامي الذي طالب بالقيام بعملية مسح لأصول
وممتلكات الريان ..

وقد تم تسليم صور عقود شركات الريان
لممثل المشترين ، شملت كافة الأصول المملوكة
للشركات ، وأصبح الشركة مواء كانت خاصة
بمعلومات رسمية موثقة أو عقود عرقية .. وتم إعداد
الصور في ١٦ ملفاً تسلمها محمد رشك نبيه ممثل
المشتريين من المستثمر سامي درويش مدير إدارة
التحفظ لتنفيذ القرار محكمة جنائية الجيزة .. التي
صرحت بإبرام عقد الوعد بالمبيع لكافة أصول
شركات الريان مقابل سداد مستحقات المودعين بحد
لنحو ١,٥ مليار جنيه ..

وما زالت هناك مفاوضات جارية بين النيابة
العامة وكوكيل المشترين للعش في إبرام الصفقة ..
ولكن السؤال هل تنجح الجهود المبذولة من
الطرفين في إبرام الصفقة خاصة وأن كافة الدلائل
تدفع إلى قيام النيابة العامة بتقديم كافة التسهيلات
لوكيل المشترين !!



المصري : ١١ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٠

معركة بالأيدي أثناء محاكمة «الريان» المودعون حاولوا الفتك بمحام اعترض على إتمام بيع أصول شركات

الريان

مريد أن يستمر القضية في هذه (تصديق) حاد من المتمردين) وراحت الجلسة للمعولة ، وعندئذ انفضى جموع المودعين على ملاه الذين عيّنتم أنفسهم بالحق الحسي ، متولين الله به ، إلا أن رجل الأمن يلقطه أسريرا بقليل وسيطروا على الموقف في دقائق.

ثم عادت الجلسة للانقطاع في الساعة الثانية والنصف ، ومضى المحامي بالحق الحسي وسط كبرون لشي جديد ، وانشد أعضاء المحامين أمثالهم ، ثم واصل المحامي كلمته قائلا : استمروا في أن الخطاب دعالة المحنة وأنا في سبيلها ، فإذا لم استطع أن أقول كلمة الحق ، فأين أنفوسنا .. وإن ما قلته .. قبل رفع الجلسة لاستمرارية .. في صلح المودعين الذين أمثلهم ، وبنيته المحنة بأنها لن تصح له بالرافعة بسطة وكما أن المحامي بالحق ، وأفسد المحامي بأنه حريص على العرض على استكمال هذا العرض ، وكل ما يهم المودعين ، ولتأتي القرح على الأستاذ رشاد نبيه أن يقدم سيكته خطاب ضمن يعمل ربع من الصلحة (١٠٠ ميلر جنيه) لصالح أي جهة حكومية ولكن حيثة سوق المال ، على ألا يصراف هذا الخطف إلا بعد صدور حكم نهائي من هيئة التحكيم ، كما يصدر فيه محصل مسجوب على أحد البنوك بقيمة الصلحة لصالح ممد رشاد نبيه ، ويودع هذا التأكيد خزينة المحنة ، بعد التأكد من صحتها بمعرفة البنك المركزي.

في حالة عدم إتمام الصلحة لأنه لم يره

العرض للتح الذي تقدم به وكيل المتمردين ضد انتباه مصر والعالم لجمع لما يدور في هذه القاعة .. وتعلقت به أسامه المليون وانتظروهم إلى هذه القاعة .. واتهم وكيل المدين بأن هذا العرض خدمة جديدة من الريان الذي تمكن من خداع آلاف المصريين ، واستولى على أموالهم وما يمتلكونه من ممتلكات الدنيا وأن الحكومة تسطت متأخرة لانطلاق هؤلاء المودعين ، ووصف العرض المقترح بأنه أموال المودعين ، بأنه عرض سمري . وقال أن

شهدت اس قاعة المحلفات الكبرى بارش المعارض بمدينة نصر ، جلسة مثيرة لثناء نظر قضية الريان .. وقعت معركة بالأيدي بين جموع المودعين الذين حضروا الجلسة وأحد المحامين المدعين بالحق الحسي ، واتهم رشاد نبيه محامي الصلحة ، بأن العرض الذي تقدم به سمري ، وأيدى اعتراضه على إتمام الصلحة ، مدعيا بأن هناك عراقيل في تنفيذها ، وتمتعت مبيعات عشرات المودعين ، واضطرت المحنة إلى رفع الجلسة ، وانطلق المودعون للفرصة وانقضوا على المحامي بالحق الحسي محاولين الفتك به ، إلا أن رجال الأمن بلاقعة المحنة ، أسرعوا بالسيطرة على الموقف.

وكانت المحنة قد عطلت جلساتها في الساعة الواحدة إلا عشر دقائق نظرا ، برئاسة الأستاذ الدكتور محمد حسني عبد اللطيف وعضوية المستشارين رادى على وعبد الغفار عبدالحكم ولفاء من

حسين الخطوط ولعمد رمضان ، ونودي على جميع المتهمين ، وتشغل ممدوح الوسيبي محامي أحمد الريان قائلا : بأن المحنة سبق أن أصدرت في الجلسة الماضية قرارا بتقديم كشوف الحساب الآن باسمه المودعين ، وكشوف بشركات وتوزيع الأموال المعلقة في مصر والتي وقعت لوضعها .. والتي لم توفى .. مؤكدا بأن التهمة لم تكن بتلكذ هذه القرارات . وعلى المستشار سامح نويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام وشو بأنه تم الانتهاء من إعداد كشوف لبياسه المودعين في فروع الاستنصرية ومصر الجديدة وستفكس ، ولم يبق كشوف سوى فرع الريان ، واليوم وعد المودعين به ٤٠ ألف مودع ، وتذهب أمام المحنة بتقديم هذه الكشوف في أقرب جلسة تعدها المحنة . والنص مسجوع الوسيبي من المحنة ضم ملك هيئة سوق المال والخص باسمه شركات توفير الأموال واعتبره جزاء لا يجوز أن يوافق الدعوى .. ثم أصغت المحنة القاعة إلى ملاه الذين عيّنتم أنفسهم بمعاينة محاميا من المدين بالحق الحسي (٦ مودعين) ، الذي استغل كلمته بأن

تابع الجلسة
محمد زكي
أحمد راضي

تصوير :
حمدي عبد الصالح

هذه مشكلات وعقبات تكف في طريق تنفيذ ، ويبلغ بيلان التصالح مستندا إلى تصورات القانون ، وقال وكيل للمدين طلقا أن يشتر رشاد نبيه المحامي موافقه من الآن حلقا على العرض حتى يصل إلى نهائيه ، أما أن يتراجع عن أمثلهم لحد الريان ، أو يمثل المتمردين في شراء الصلحة ، وأن هناك عقبات تحترض تنفيذ العرض المقترح ، وعطلا فشل رشاد نبيه إروايات مبيعات المودعين الله لكثير قائلا موجها حديثه إلى هيئة المحنة : لا نستعرجوا إلى هذه النية اليوم .. لذا قال ٤ أسابيع يساه إلى شريف .. ماذا يبرهنون !! لا تصحون أن المحنة تصاد في التظاهر بي ، لأن يستطيع مخلوق أن يعترض من المصير ..



المصدر: ٢٢ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٠

الأخيه . وحاول المحامي الحسن بسملة
رشد نبيه الشخصية وعكلا ذو الأثير
مترشدا على ذلك . فللا : بأن يخلو به زميله
بذاعت . وبعد يوضح أي مسئول يحاول
مخج لتنام هذه الصلطة .. ولك أنه تعرض
لحري أن تخليص الصلطة .. فهذه عقلت
وكانت أصلي .. ورغم ذلك فإننا مشترين
للصلطة .. ولك : إن هذه إحدى قارة وراء
هذه اللحية . يضم لتنام هذه الصلطة وإن
يضعني من أصليها سوى الموت ١٢
وتسأل : الصلطة من ما يبحث ١٢ ولطريق
رأسه نبيه إلى يوار ٦٢٠٠ لمران إراش نأ عية
يمتلكها الويان والصالحية . نتيجة الأعمال
اليسيد من قبل إدارة التخطف على الأموال .
وإن هذه مصالح ملقة في العراق .

وعب الاستشار سافر درويش قللا : إن
جميع الشركات التي تسليها ما زالت
تعمل بالصي طلة التلجية . فلا يطلب منا
بأن تكون حريصين أكثر من صاحب
المعل .. ونحن من جانبنا نبذل كل جهتنا
لاتنام الصلطة . ولكل المستشار ساس
درويش إن المعلية تبديد للوقت . وطلب
الإطلاع على علود الوعد بالبيع (١٢)

وتدخل رئيس المحكمة موجها حديثه إلى
الاستشار ساس درويش : خليه يهاني
المعقالات .

وأضاف رأسه نبيه : أنا ساس في إجراءات
عملية . وأنا إنسان جاد . أنا من تحت
رجمك (يعني الاستشار ساس درويش) .
وتسأل في دهشة : أنت بتعطيني ليه .
أنا بتحمل نفقات المهندسين الذين يقومون
بالإجراء المعقالات .. أنا معليا مستندات
الذين يعطي المسئولين الذين يلقون وراء
التنام للصلطة . وأنا إن استغنيا . أنا معليا
وراء . لك : بها الكبرياء . ولو كنت خسيس
لاستغنيا .. والله رأسه نبيه إدارة
التخطف بتعجيل إنشام الصلطة . وإنه من
جانبه حريص على لتنام هذه الصلطة .



المصدر : ألف وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٠

إنها صدمة للرأى العام !!!

بنتهم جمال بدوى

إنها مفجأة غير سارة .. إن يكون السيد المستشار مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام ، والمهيمن على أموال الريان ، والذي يتزاعق الآن في قضية الريان ... مودعا بين آلاف المودعين في شركات الريان لتوظيف الأموال !! . وهناك أيضا مفجأة مؤسسة ، وهي التي فجرتها أحمد توفيق الريان أمام محكمة أمن الدولة العليا في جلسة أمس الأول . والتي أعلن فيها إن السيد المستشار النائب العام ، أرسل الله طلبا مكتوبيا يطلب فيه استرداد أموال السيدة شقيقته قبل ٤٨ ساعة من التحفظ على أموال الريان !!

وقد كنا نتصور أن هذه الأموال ، نفو كتب ، وزعم يابل ... لولا أن السيد المستشار مدير إدارة التحفظ والمهيمن على أموال الريان ، اعترف في نفس الجلسة بأنه أودع مبلغ ٣٣٤٠ دولارا لدى الريان فرع مصر الجديدة ... ولا يخفى من وقع المفجأة ، إنه يحمد الله لأنه أودع أمواله عند الريان ، ولكنه لم يطلب منه استردادها . كذلك لا يخفى من وقع المفجأة ، أن يقول سيادته إن النائب العام لا يطيعه إن إقراره أودعوا أموالهم في شركات توظيف الأموال ... ولا يعفيه من المسؤولية إن يقول سيادته إنه خدم مع ملايين المودعين الذين فلقوا خيرا في شركات توظيف الأموال ، وأنها تسير حسب القواعد الإسلامية

إنها صدمة للرأى العام ، إن يكشف أن مدير إدارة التحفظ والمهيمن على أموال الريان ، يلف أمام المحكمة في مواقف الخصومة ، في قضية هو طرف فيها ، وله فيها مصلحة قد تعود عليه بالنفع أو بالضرر مثل غيره من آلاف المودعين ، الذين اتخذهم ملهم ، على حد قوله . إننا كنا ننتظر أن يلف السيد مدير إدارة التحفظ ، ويعلن التنحي عن المشاركة في تشكيل هيئة المحكمة ، ولحقا لأحكام القانون الذى يلزم بتنحية القاضي عن الإشتراك في نظر القضية التي له صلة بالقضاء ونزاعته ، وأربابا به عن الشبهات ، وتقييما للثقة والطمأنينة في نفوس المتقاضين . وسلم فقلنا المصري العظيم على هذا النوع . وتاريخ القضاء المصري حافل بنماذج مشرفة لقضاة عظم يتأون بانتمائهم على الشبهات حتى يطمئن ضمائرهم إلى عدالة الأحكام التي يصدرونها .

وليس مهما أن يزعم الريان أن لديه طلبا مكتوبيا من النائب العام باسترداد أموال السيدة شقيقته ، وليس مهما أن ينفي المستشار سامر مرويش هذا الزعم . والأخطر من كل ذلك - يا سادة - هو هذا اللغط ، الذى يدور الآن حول الذين



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استقلوا مناصبهم في توظيف أموالهم لدى الريان . ومنهم من يشغل مراكز عليا في الدولة .. ومنهم من يشغل مناصب لها مكانتها واحترامها في ميدان نعمل لها كل احترام وتقدير . إن الرأي العام المصري لم يصدق في بادئ الأمر الأقوال التي يسميها الريان عن الكبار الذين نهبوا أموال المودعين !! ولكن المسألة دخلت الآن منعطفا خطيرا .. وثبتت صحة بعض الوقائع التي تعود الى ما قبل الضريبة القضائية التي تلقتها الريان . ولا ننصوّر أن تغطي هذه الوقائع في صمت ، ولا بد أن يعرف الشعب من هم الذين استقلوا مناصبهم في نهب أموال الغلبة الذين نفقوا خيرا في شركات توظيف الأموال ، فلودعوا فيها أموالهم . ومن بين هؤلاء الغلبة والمخبرعين السيد المستشار مدير إدارة التحفظ بكتب النائب العام ، والسيدة شقيقة السيد المستشار النائب العام . لقد ضج الشعب من الحديث عن الفساد ، الذي استشرى وتوغل مثل السرطان في أجهزة الدولة ... إن الشعب يريد وضع حد لهذا الفساد ، وأن يلقى المخربون جزاءهم حتى لا يصبح النهب والسلب عملا مقبوعا لا يعاقب عليه القانون .



الجمهورية

المصر :

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

المدعى الإشتراكي يسترد ٢ مليون جنيه من أموال ميت لودها للمودعين

كتب - إبراهيم أبو كيالة :

استرد جهال المدعى الإشتراكي ٢ مليون جنيه من أموال المرحوم محمد عبد المنعم زايد صاحب مكتب القاهرة الأولى وشركة لام تريد للتجارة .. استرد المدعى هذه الأموال من شركة المهندسين للتأمين وودها للمودعين .

كشفت تحقيقات المستشارين عبد الحسيد ثابت وإسماعيل الشناوي أن محمد زايد تلقى ٢٨٠ ألف جنيه و ٢٢٠ ألف دولار من عدد من المواطنين لإستشارتها مقابل عائد شهري ٢٢ .. وكانت زوجته ألي أحمد الصعيدى متضامنة معه .

في يناير ١٩٨٨ لقي مصرعه في حادث سيارة وتوفيت زوجته عن صرف الأرباح أو رد المبالغ .. وتقدم المودعون للبنك المحرر إليه الشيكات

التي يحملونها فحين علم وجود رصيد للمؤمنين ولجأت الزوجة بتسليمة الشريكين .

وأثرت عائلتها بعمل زوجها في مجال استثمار وتوظيف الأموال .

أصدر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الإشتراكي قرأرا بمنعها وإبائها للقصر أحمد من التصرف في أموالهما وبممتلكتهما وأصدرت محكمة القيم قرأرا بفرض الحراسة عليهما وعلى الشريكين .

وكشفت التحقيقات النسي الطرف عليهما المستشار محمود أبو لؤلا مدير إدارة الأموال أن المركز المالي لزايد

واسرته يتضمن ٤ وثائق تأمين من شركة مصر للتأمين بمبلغ ١٧٠ ألف جنيه لصالح زوجته وأبائه ووفقتي تأمين علي أحوال بشركة المهندسين قيمتهما ١,٤ مليون جنيه .

وعقب ولقته اعترضت الشركة علي صرف الوثيقة بحجة أن الوثيقة كانت طوعية وتقدمت بعدة تظلمات إلى النائب العام وطلبت استيفاء الجثة وتثريتها .

وتسكنت إدارة الأموال بالتفاوض مع المهندس للتأمين من صرف قيمة التوكلي بأعضائها من الأموال المودعين عليها الحراسة . كما اتخذت نفس الاجراء مع مصر للتأمين بهدف رد أموال المودعين بالشركة .



المصدر : الاصحاح

النشر والإذاعات الصحفية والمعلوعات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٠



تلقى الأموال والمرحلة الجديدة

مع إنتهاء مهلة القانون تلقى الأموال يوم ٩ يونيو الحاق كان الجميع سواء كانوا من المودعين وأصحاب الحقوق للقيمة لدى الشركات التي لم توافق أوضاعها أو غيرهم من المواطنين في إنتقالي بيان شامل من الأجهزة المختصة بحدد المواقف والأوضاع بصورة لا تقبل التنازل ولا يدخل معها الجميع في دائرة حفرقة من التفسيرات غير الواضحة والتي تؤدي إلى قلق المودعين ولتوهم لعدم وضوح موقف القضاء الحقوق المستحقة والتي حدد قانون تلقى الأموال والأحكام التنفيذية إقتضا سدادها يوم ٩ يونيو كيوم نهائي للمهلة القانونية بعدما تكون هناك إجراءات جديدة لضمان الحقوق والالتزامات :

ولا يمكن إكتار الجهد الكبير الذي قام به جهاز لدى العام الإشتراكي وهناك جهود هائلة سوتى إلى في المرحلة الماضية للمطالبة على حقوق المودعين في شركات تلقى الأموال كما لا يمكن إنكار ما أتيه الجهود في رد مبلغ ليست بحالفة لأصحاب الإيداعات على الرغم من تشكيك المواقف وتشكيكها وترجيح لدى الإشتراكي على روح القانون وعنده النهائي للمثال في ضمان القضاء الحقوق المالية للمودعين بكافة الطرق والوسائل القانونية لخدمة والمصلحة :

ومع سقوط المودعين من إستراتيجيات التلاعب وإخترشهم إلى حيز مختلفة منه وفي ظل إنتهاء المهلة القانونية المقررة لاستكمال رد الحقوق بالطريق الذي فإن الجميع في إنتقالي الإعلان عن الإجراءات القانونية الجديدة حتى يطمئن كل منهم إلى أن حيل التلاعب لن تطول وأن الأجهزة المختصة حريصة على الحرجين على حقوقهم بحكم حرصها على ضمان سلامة تنفيذ القانون بروحه وأصوبه بصورة مباشرة وواضحة وما يحق للرأي العام تجاوز مرحلة اختلاف التفسيرات والتنازلات ويدخل الجميع مرحلة التقويم والثبوت على القواعد القانونية الواضحة للمرحلة الجديدة .



المصدر : الصور ودية

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
جنايات الجيزة :

تمكين الريسان من مخاصمة

النبيابة الدفاع يطلب مستندات القضية قبل سماع الشهود

النبيابة : أموال الشركة ملك المودعين لا المتهمين

أقرت محكمة جنايات الجيزة تمكين أحمد الريان من رفع دعوى مخاصمة ضد النيابة العامة وصرحت له بالحصول على صورة رسمية من محضر جلسة ٢١ يولييه الحالي . وأجلت نظر الدعوى لجلسة بعد غد بناء على طلب الدفاع .

وأنها لا تظهر ملكاً لهم ولا تدخل في تركيبتهم .. وأدى ملك الشركة المستندة لأموال قايرو ويكون لجميع المودعين بالقرعة حقوق على حصصهم وأنهم والمستندات المشتراة بأسمائهم الخاصة .. عطلت المحكمة برئاسة المستشار د. محمد صني عبد الطيف وحضوية المستشارين راجي حار وعبد القادر عبد الحكم وميمى قنينة المستشار ساهر ترويض وأحمد إدريس رئيس النيابة بأمانة سر أحمد رمضان وعبد الحميد يوسف . في بداية الجلسة طلب مدعوه المودعين المتضمن ضم مستندات القضية وبشكين

ضمت المحكمة دافعين أيضاً أحمد الريان المتهم الأول في القضية بعدم مسؤولية الماعين ١٩ ، ٢٥ من قانون تلك الأموال لتعارضهما مع نص المادة ٣٦ من الدستور والتي تضمن الملكية الخاصة . شهدت جلسة الأسماء بالطلبات حالة هوى إصرار هيئة الدفاع على تأجيل سماع شهود الإثبات حتى الحصول على صور الأوراق والتشويق وبعض المستندات التي استندوا من مناقشة الشهود من خلالها .

قال أحمد إدريس رئيس النيابة أن أحمد الريان تاجر حيلة عن ملكاته وأخوته لأموال كثيرة بشركة الريان .. ولكن الحقيقة أن قائمة الشركات التي تملكها منه شخصياً في ١٠ يولييه ٨٨ لا تتضمن أية مبالغ مستطحة لأسرة الريان .. وأن رأس المال من ثلثه من أموال شهودهم وأخيه بقى بأن رأس مال القرعة مملوكة بالكامل للمودعين بخلاف الحصة المملوكة للمستثمرين بالاستحباب العام .

الريان مليون بـ ١٤٢ مليون

وأعلن أن تقرير اللجنة المشكلة بقرار قضائية أثبتت وجود مبالغ مليونية كصناديق مدونة على المتهم الأول ووالده تبلغ ١٤٢ مليون جنيه .. علاوة على إقرار موقوف بالشهر العقاري مقيم من أحمد الريان إلى هيئة سوق المال بغد له وأخوته بمقتضى شركاء فإن الحصص المشتراة كلها ملك لشركة الريان للاستثمار وتحويل الأموال



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : تاريخ : ١٩٩٠

تابع القضية :

السيد المعدي

كمال عبد الجبار

تصوير - محمود شعب

الافلاخ من الافلاخ عليها قبل مناقشة الشهود وأحيان تمسكه بقلبه قبل مناقشة الشهود وقضى إليه زميله يوسف صكر .

وعندما استكمل محمود شعبان المحامي أن المحكمة مستعجلة إلى الشاهد الأول لهما وقرر أن الافلاخ التي لا يكون منها عن والقات الدهوى يجب أن يفسح حالي القضية المشتركة التي يملك عليها الافلاخ على الأقل فحسب أن يكسبون تحت هذه صورة من المستندات التي سيتم مناقشة الشاهد من خلال الفيقات المدونة بها .

وبطلب المحامي من المحكمة أن تأن للمتهم الأول أحمد الريان بالكتابة .. فقال إلى أبلغ بهم مستورتيه المرفقين ١٩ ، ٢٥ من القانون ١٦ لسنة ٨٨ والخاص بالقانون تلقى الاموال وانصرفهما مع نص المادة ٣٦ من الدستور والتي نصت على أن المحكمة الخاصة بصعوبة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا بقرار من حكم قضائي .. وهو نص مالم يرد في المادة ٢٠٨ من الدستور الاجراءات القضائية التي أصبحت لتقلب العلم الحق في منع المتهم من التصرف والتحكم على مستندات .

والتمس من المحكمة تمكينه من الذهاب إلى مقر القضاء العالي لاختلاف الاجراءات دعوى المخاصمة ضد التائب العام ومدير التحفظ صلا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات

القضائية . وبطلب صورة رسمية .. من محضر جلسة يوم ٢٩ يونيو الماضية .. إلى ثم قال محمود شعبان المحامي عن المتهم الخامس محمد عبد الحظاق أن .. له بطله وجهت إليه تهمة ارتكاب تزوير في .. شركات شركة الريان بأن موظفي أحد سبلا .. الشركة أن إسماعيل المبلغ الممولة إلى شركة كاتيمو خلال عامي ٨٧ ، ٨٨ مبلغ ١ مليون و٢١٩ و ٩٢٠ دولاراً أمريكياً .. رئيس الراسم أن المبلغ التي حوالت بالمثل له بناءً على ٧٩ مليون و٥٧ ألف ١٦٥ دولار أمريكي .. وأضاف الافلاخ أن موكله قد نسب إليه أنه أخفى حيا إبيات فمبلغ قتي قام بصهرتها بفساده في هذا الشأن ، وقد .. سجل أن هذه المستندات وهي دليل إتهم .. يجب أن تكون موجودة بمكتب الدعوى .

ورد أحمد إبراهيم رئيس القضاة أن هذه الأوراق موجودة ضمن حا .. لفظة المستندات المقدمة من النيابة العامة .. والتي تضم ١٠٧ مستندات .

وقال رشاد ليه المحامي : إن الشاهد هائل أمامكم (يعني أبلغ القدر .. رئيس هيئة سوق المال) .. هو الصحة .. عة قضائية .. إلى رئيس هيئة سوق المال .. إلام الافلاخ وسمع وما أقرار محكمة وهو قة القرن .. ولكن المستندات التي قدمت وبالجانب الماضية لم تستطيع الافلاخ عليها .. لا .. حال المحكمة بفضية أخرى فأقبل أن تمسك بالافلاخ عليها وتصوير المستندات حتى يمكن الافلاخ عليها ومناقشة الشاهد .

وبطلب منه أن يستند .. ساهر درويش أن الافلاخ تعلم بعض .. التوفيق بينه وبين بارع شركة قريان بالانصافية .. انما تم تمكين اللجنة الفنية من معالجة .. مستندات الريان وأعطيت النيابة بتعوير .. الامور ومسال المشيرين .



المصدر : **دور الجريدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٥ يونيو ١٩٩٠**

شروط جديدة لحامى

الريان لإستثمار الصفقة

بعد مرور أسبوعين على بداية المفاوضات بين
المستثمر سامر درويش رئيس إدارة التحفظ بمكتب
المائب العام ومحمد رشاد نبيه المحامى صاحب صفقة
شراء أصول الريان بدأت الخلافات تدب بين الطرفين
بشكل بات يهدد الصفقة بالفشـل .

حمدي رزق

● إسقاط ديون الريان للهلـال !

● إسقاط أرباح عام ١٩٨٧ كاملة !

● حساب الدولار بسعر الإيداع

الخلاف الأول بين الطرفين متعلق
برفض المحامى طلب المستثمر سامر
درويش بأن يتم دفع مبلغ ٢١ مليون
جنيه ديون على الريان لمحامي الدين
هلال صاحب شركة الهلال لتوظيف
الأموال والتي أصبحت حقا لمودعي
الهلال حالياً وفقاً لإسلوب الرد الذى
أقره المدعى الإشتراكى .. وكان الريان
قد اشترى كافة أصول الشركة وتبقى
هذا المبلغ ديناً عليه قبل التحفظ على
أمواله واشترط مسئولو التحفظ إما دفع
المبلغ وإما رد الأموال إلى شركة الهلال
وتسوية الصفقة بأسس السوق
الحالية .

ولكن نقطة الخلاف تتعلق بحساب
الأرباح حيث طالب مسئولو التحفظ أن
يتم تسوية حقوق المودعين على أساس
أصل المبلغ وشعبة الأرباح طوال ١٧
شهوراً من نهاية عام ١٩٨٦ حتى شهر
مايو ١٩٨٨ وبشعبة أرباح ٢٣٪ كما كان
يدفع الريان وهو ما رفضه صاحب
الصفقة تماماً واشترط لإتمام الصفقة أن
يتم تسوية الحسابات على أساس
العاقد المبرمة بين ال الريان والمودعين
بحيث يتم تصفية ميزانيات الشركة
وقت توقيعها وحساب الخسب والخسارة
وتحصيلها على المودعين وتخضع من
أصل الإيداع إذا كانت خسرة أو تعاف
إذا كانت مكسباً .

رفض المستثمر سامر درويش هذا
الرد تماماً مما اضطر المحامى إلى عرض
دفع أصل المبلغ ومعه الأرباح حتى
نهاية ديسمبر ١٩٨٦ مثله مثل بقية
شركات التوظيف «التي تم توقيع
لوائحها كالشريف والسعد بما يوفر

عليه ٢٧٨ مليون جنيه قيمة الأرباح في
١٧ شهراً كما تطالب الإدارة .

ولم توافق إدارة التحفظ على هذا
العرض واشترطت التسليم على خمسة
شهور الأولى من عام ١٩٨٨ على أن
تخصب أرباح شهر عام ١٩٨٧ كاملة بما
يعادل زيفة في سعر الصفقة ١٩٠
مليون جنيه وهو ما رفضه المحامى
تماماً .. وأوج بتطبيق عقود المودعين
مع شركات الريان والأخذ في الحساب لأن
الريان وزع أرباحها ٢٤ طوال سنوات
التشغيل وهو ما يخل بالصفقة من
الأساس .

كما اشترط أن يحضر بنفسه مرحلة
حسابات الإيداع في شركات الريان
بالتصميمات الموجودة بالشركة مع
انتداب لجنة فضائية للتحريات

كل ذلك اشترط المحامى إسقاط ٢٩٠
مليون جنيه ديون معلومة ومشكوك في
صحتها مقابل إسقاط مبلغ مئالت ديون
غير معلومة بحيث تصبح الصفقة وعلى
حد قوله «شعيرة من العظم» ولن

يخصم الدولار بسعر ٢٢٤ قرشاً وليس
بالسعر الحال لدولار البنك المركزى .
وصفها المستثمر سامر درويش بأنها
شروط متعنتة وتعتمد لإضاعة أموال
وكانت لجنة الحر الذي شكلها محمد
رشاد نبيه صاحب الصفقة لإعداد
التقارير لوجات لشروعات وأصول شركات
الريان عن أن ٢٧٠ من إجمالي هذه
الأصول بدون شهادات ملكية أو أن
سداتها لا تغطي إلتزاماتها عليها
الريان وإن أغلبها تم الإستيلاء عليه
بوضع اليد وإن أغلب عقودها لا تصح
للحفل مما يرمى بظلال شكية حول
مدى تحقيق ال الريان بتلك الصفقة .
قال محمد رشاد نبيه أروز اليوسف
إن مجموعة للتحريات لأصول وشركات
ال الريان في مصر محدودة البنك العربى
الافريقى لتتالى أموالهم المحولة إلى مصر
خلال الشهور الثلاثة القادمة وذلك بعد
أن تبين من دراسة كل الوثائق للمنتابة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٩٥ يونيو ١٩٩٠

المصدر: لؤي اليوسفي

المحكمة لحمد والقضية سبلا على رأيتي
لإرجاسي على شراء الصلقة ساعان
براشي من آل الريان جميعا وسانسحب
من القضية بريمتها لأن كل ما لدى فيها
هو شراء للمفكرات بل إنني قد أصل في
تلك القضية إلى حد شراء الأصول بدون
أن أقوم بره الأموال للمودعين وبذلك
يقل لحمد الريان في المصون لأن به
الأموال هو السبيل الوحيد لإنقاذ
رقبته ■

لعمل البنوك في مصر أن هذا البنك
.. تحديدا - هو الوحيد الذي لا تمكنه
الدولة أية سلطة على الإيرادات أو
الأموال الموجودة بخزائنه وسيتم
التحويل بالدولار وعلى ثلاث دفعات %
منها ٢٠٠ - مدين دولار ويحسم للحاسي
صاحب الصلقة على أن يعلن اسم
الحاسي على أنه صاحب التحويلات
التي ستد أولها في بدايات الشهر
القادم من إحدى الدول الخليجية

وكشف الحاسي أن المشتريين لأصول
الريان لا تربطهم معا أي صلة سوى
أنه استطاع اقتناعهم كل على حدة
بأهمية الصلقة والأرباح التي لن تقل
بأي حال عن ألفواة البنكية إن لم تزد
وأنهم موجودون في ٤ دول خليجية من
بينهم أسماء مصرية معروفة جيدا في
عالم المال والتجارة .

ولمفك إن هؤلاء المستثمرين درسوا
الصلقة على الطبيعة قبل إعلان العرض
بثلاثة شهور وأن لديهم المستندات التي
ساعدهم على تحديد هذا المبلغ بدون
أي تخوف من الخسارة وإن هذه
المستندات تم تجميعها من ٧ شركات لأل
الريان ومنها تلكه الجميع أن أموال
الريان لن تغلبها مفكرات وتك تزداد
يوما بعد يوم وهذا ما ساعدنا على
اقتناعهم بالصلقة .. وأنهم يصفون حاليا
مشروعاتهم في أوروبا وأمريكا
وسويسلون إليها بالثأفد بمجرد توقيع
عقد البيع على أن يتم عقد جلسات البيع
كل الأصول والمفكرات على أرض مصر
بأسلوب المزاد العلني لثاني يوم للبيع
وسانضم على الأال ربع مايك جنييه
مكسبا في هذه الصلقة .

واختتم الحاسي علامه قنلاً : لو
حاول آل الريان عرقلة الصلقة بأي
شكل سوف أعلن براشتي منهم جميعا
وعلى حد قوله : أنا مالي ومال أحمد ..
لحمد الريان حر في سجلته . أنا الصب
مور صاحب الصلقة وإذا استخدمت



المصدر : السيد جيب

٢٦ يولي - ١٩٩٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الريان يوم مغبوط من رئيس الوزراء والداخلية لا اتصال الصف

كتب - ربيع شاهين

فجرت محكمة الريان يوم الخميس الماضي عددا من المظاهرات المذهلة استمرت الجلمة ٧ ساعات وشهدت أحداثا ساخنة وتطورات مثيرة للقضية .
اتهم الريان المعتقل ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام بمحاولة عرقلة انمام الصلطة بشراء ممتلكات الريان لرد اسواق المسودعين واستحلالهم لاسباب خاصة حيث ان له اموالا عند الريان وطلب منه التدخل عن موقعه حرصا على قضية هذا الموقع وجالته .

وكلف محمد رشاد نبيه محامي الريان عن تدخل الدكتور علف صمدني رئيس الوزراء ووزارة الداخلية لاضلال الصلطة وعدم اتمامها وقال : لقد استدعي الريان رئيس الوزراء زوجتي محمولا مصرفة لشخصية المشتريين عن طريقها كما اشار الى ان وزارة الداخلية اصدرت منشورات تسيء اليه وتتهمه بالقتل والاحتلال بهدف

تفريه صورت و اجباره على التدخل عن الصلطة .

واشار الى ساهر درويش قائلا : اذا كانت الفيزان قد تلجحت في صدره الى هذا الحد شديدا فما كان ينبغي عليك ان تجلس في هذا المكان وكان ينبغي عليك احترامنا وتقديرا واجالا لا لقضية مكاتك وسوءك .
تسحب ومن هنا سألصصك انت والقائض العام ولك بعد ان قال ساهر درويش ان له ابد اعات عند الريان .

واتهم الريان مدير التحفظ بانه كان سببا في تفريق عمول شنها ١٤ مليون جنيه علاوة على استخدامه واد لركبه سيارات لشركة وتخريبها .



المصدر : **أ. حسن ساءة**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **الطبعة : ٩٧ يوم ١٩٩٠**

ماذا وراء قضية الريان للنسابة العامة ؟

• **سيد عبد القادر**

يقول محاميه رشاد نبيه للحكمة : إذا كانوا يشبهون بي فانا أيضا امك الوثائق الشخصية على الآخرين وان تبعوها .. وفور انتهاء كلمته يطلب احمد الريان الكلمة .. يقول هو يكذب نبيه عن محاميه بمحاولة إثارة الفيل على القضية العسرة التي توجه للحكمت القوية له منذ بداية الجلسات في نوفمبر الماضي مشكلة في اتهامات .. وثائق وإثبات

يقول لـ احمد الريان : إن القالب العام للمستشار جمال شومان قد ارسل طلبا مكتوبا بخط يده قبل التحفظ عليهم يطلب فيه احوال شقيقته السيدة عذيات شومان التي لودعتها في شركة الريان .. يدعي احمد الريان ان ما يحدث لهم من إجراءات من قلبية سببه انهم لم يمتكنوا من تنفيذ طلب القالب العام وروى احوال شقيقته لانهم لم يكونوا يملكون السجلات ..

ويقول ايضا ان المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ الذي يدير امواله الآن هو ايضا احد المدعين في شركة الريان .. يدعي ايضا ان هذا يؤثر على سيرته وهو الذي يدير كافة احواله ويشرف على تنفيذ عمليات المعينات وتحمده للأوصاف التي تمهد لمطية بيع ممتلكاتهم ..

والنسابة أورد الهجوم

وكان من الطبيعي ان يقوم المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ على يد إجراءات احمد الريان فيقول : اذا أوجو من الحكمة ان تكلف رشاد نبيه ان يقدم تلك الأوراق التي يتحدث عنها ويقول إنها بخطي أو يخط القالب العام .. وإذا

ارسلنا ادره وراكنا .. ويقول نعم إن ز رصيدا عنه الريان اقره (٣٨٠) دولارا هي باقية مشراتي عن فترة عمل بالسعودية .. والحمد لله ان يقال انني لم اموال في الريان ولا يستطيع اجد ان يقول انني استعيت احمد الريان او غيره لاسترداد اموالي أو احوال القلبية العامة ..

ويحول المستشار ساهر درويش انني و ١٨٧ ألف شخص (مودة) خدمتا بمحاولة الاستعاق الاسلامي .. فسحبت اموالي أو بقية مشراتي من احد البنوك ووضعتها عنده ..

في جلستين ساهلتين هذا الأسبوع استمرت لثلاث ساعات في محكمات في الريان كانت هناك العديد من القضايا التي تقترت : ماذا يقول المحامي - الخصم - محامي الريان عن صفته التي يتحدث عنها كل الناس ؟ ماذا طلب لـ احمد الريان لادن الخصومة ضد النائب العام والمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ ؟ ماذا دفع لـ احمد الريان لعدم دستورية ماذن من مواد قانون تلقى الاموال (القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨) ثم ماذا اصرت القلبية على ان ادعيات في الريان بانهم كانوا يملكون اربعة خاصة بهم ثكنين ثلاثين غير اموال المدعين .. ادعيات غير صحيحة !! ومن خلفه القضاة تحدث لـ احمد الريان : لآخر ساعة .. ليقول رايه فيما يقرر عن صفته بيع ممتلكاته ! في موعدها عتت اول جلسات الأسبوع الماضي يوم الخميس ولم يكن احد يتخيل ما ستحل إليه الأمور في هذه الجلسة .. والتي سيجت نصلها القضاة تحت حماية رجال الشرطة وفرق الكركاش

قضية بين محامين

في هذه الجلسة وقف المحامي الشاذ علاء عبد الحمم الذي انضم قبل ٢٤ ساعة إلى القضية بتوكيل من ٤ مدعين لرفع قضية بالحق المدني ضد آل الريان .. وهذا المحامي نفسه هو خصم المحامي محمد رشاد نبيه صاحب صفقة بيع الريان : القضية اخرى هي قضية شيك بدون رصيد اصره محمد رشاد نبيه وصدر فيه حكم بالحبس في محكمة اول درجة لكن القضية الآن امام الاستئناف .. ولذلك كان من الطبيعي ان يقع ظهوره للضغط بين المحامين وعلى رأسهم محمد رشاد نبيه وخاصة انه تعدد ثكنات قضية الشيك في هجومه على الصفقة وصلحها ..

واخذ المحامي الشاب يشك في قانونية العرض من عدة نقاط .. فقال إن قانون المعاماة يمنع ان يكون محمد رشاد نبيه وكيلًا عن المشتريين المجهولين ووكيلًا عن المتهمين ويدفع عنهم .. وعليه ان يختار موقفه ويحدد من الآن إما ان يختار المشتريين .. أو الريان ويكلف عن اسماء المشتريين ..

وبسط الاتهام بلاط الحاضرون للجلسة عملية تنسيق الأوراق وتوزيعها .. بين هذا الجالس في قصص الاتهام .. احمد الريان - ومحاميه .. فينما



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠ - ١٩٩٠

المصدر : جريدة

للمساهمة وغيرها إنما هي ملك لشركات الريان للاستثمار وتوظيف الأموال وعليه فإنها لا تعتبر ملكاً لنا ولا تدخل ضمن تركبتنا وإنما هي للشركة المستفيدة للأموال للغير ويكون لجميع مودعي الأموال بالشركة حقوق في الحصص والأرباح والمساهمة المشتراة بأسسنا الخاصة قبل هذا التاريخ والتي يتم شراؤها بعد ذلك وهذا الإقرار على بصيرة بالذمة .

ولم أسمع لاستردادها بل استوفيت أنه فيها .. ولم يقل أنني ألتصفت بقلادة زائفة .. ولقد سوف استعديها مع الناس إذا تيسر . وتحدث نيرة المستشار سامر مرويش وهو يقول موجهاً كلامه للقاعة : هل في هذا ما يمس لشرف .. إنني أجد من صدقوا بالدعوة الإسلامية التي كان يطلقها الريان .. هل يمس السيد أساليب العلم أن أحد الأقارب له أموال عند الريان .. !

في جلسة الأحد التالي يدفع أحمد الريان دعوى دستورية مائة من مواد قانون تلقى الأموال للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .. وهما المادة ٢٥ والمادة ١٩

ويوافق الدكتور حسني عبد اللطيف رئيس المحكمة .. على ضم طلب بعدم دستورية المادتين ١٩ و ٢٥ من قانون تلقى الأموال إلى موضوع الدعوى كما يوافق على تمكن أحمد الريان - بناءً على طلبه - من التوجه إلى دار القضاء العالي لرفع دعوى خصومة ضد النيابة العامة .

حقيقة أموال الريان للشركة

وتشن النيابة العامة مقالة في أحمد إبريس هجومًا آخر على الريان فيقول : كثير الحديث من أحمد الريان أن له وإنشيطه فحتى ومحمد أموالاً خاصة مسلموا بها في شركات الريان .. ولنا القول إن كلمة المركز المال للشركة المقيمة منه شخصياً في ١٠ يونيو عام ٨٨ ضمن ما إسماعيل يخطر توظيف الأوضاع والمخيلة بتوقيعه في ٨ نوفمبر عام ٨٨ لهيئة سوق المال لم تتضمن أي مبلغ مستحقة لأي من أفراد أسرة الريان .

وهذه الشركة رأسها ٥٠ مليون جنيه بالقائمة وحسبما ثبت أن رأس المال تم تخفيضه من أموال للمودعين .. أي أنه مملوك بالكامل للمودعين .. وبالمناسبة لبقالي ليفة * التزامات لم يرد أن أيا من أسرة الريان له أموال .

وقال أحمد إبريس : وقد ورد من المحاسب مصطفى شوقي رئيس اللجنة للشركة بقرار اللجنة كتاب مؤرخ في ٢٠ يوليو ٨٩ والذي يلغي بوجوب مبالغ محوكة لتصفيات مبنية على أحمد توفيق وتوفيق عبد الفتاح قيمتها ١٤٢ مليون جنيه أي أن أحمد الريان ووالده قد يبدوا هذه المبالغ . كذلك ثبت أن أحمد توفيق والمرحوم فحني ومحمد قد توجهوا إلى الشهر العقاري وأقاموا إقراراً لذكروا فيه تفصيلاً : نقر وتناقض بصفتنا الشركاء المتضامنين في شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال والمشهرة برقم ٥١٢ لسنة ٨٢ بأن الحصص المشتراة بأسسنا في الشركات



المصدر: آخر ساءة

النشر والخدمات الصحفية والاعلامات التاريخ: ٢٧ يونيو ١٩٩٠

مفاجأة فى قضية الريان ما هى حكاية القضايا المرفوعة ضد محامى الريان ؟ • تمحيص زكريا أبو حرام •

ما هى حكاية المحامى علاء الدين عبدالمعظم الذى ظهر فجأة فى قضية الريان ؟ وما هو الهدف من وراء اثرائه للقضايا المرفوعة على محامى الريان محمد رشاد نبيه ؟ وما هى حقيقة هذه القضايا ؟ وكيف علم بها المحامى علاء الدين ؟ وما هى علاقته بمحامى الريان ؟ وما هى حكاية الشبهة بدون رصيد الذى وقعه محامى الريان وما هى ابعاد قضايا التهميش والتزوير ؟ وما علاقة ذلك بقضية الريان وبالصلفة التى اعلنها محمد رشاد نبيه وينتظر انتمائها لصفحة المودعين الذين ينتظرون نتائج هذه الصلقة باطل شديد لم يكن يتوقعه احد ؟

الاعتبارات الشخصية فى القضية ؟ فلجأب :
— مسألة الاحكام التى صدرت على محمد رشاد نبيه لا تدخل للاعتبارات الشخصية فيها على الاطلاق ، حيث ان القانون قد حكم علينا نحن المودعين ولنا كصلى عن بعضهم لن ننتظر الى شخص التائب فى الاعتقاد ، وقد ربه ذلك فى المادة ١٠٤ من القانون المحنى والتى تنص على انه : إذا تم العقد بطريق النية كان شخص التائب لا شخص الاصيل هو محل الاعتبار عنه الكفيل فى اثر العلم ببعض الظروف الخاصة او لافراض العلم بها حكما ،
ويواصل حديثه قائلا :

— وهذا يعنى ان المشتريين المجهولين ليسوا محل اعتبار فى هذه الصلقة وانما محل الاعتبار الوحيد بنص القانون هو شخص من سيتعهد بالتبعية عنهم وهو محمد رشاد نبيه . وعند البحث فى هذه الظروف الخاصة نجد ان رشاد نبيه محكوم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات مع الشغل فى القضية رقم ١٠٦ لعام ١٩٨٨ جنح عقدين لاصداره شيكات بدون رصيد بمبلغ ٥٠ الف دينار كويتي وقد استألف رشاد نبيه القضية بعد ان دفع مبلغ ٥٠ الف جنيه كلفة لوفاء تنفيذ الحبس والقضية منقورة فى جلسة ٢٧ يونيو ١٩٩٠ (اليوم

فجأة ويوم مقدمات . وبعد ان قدم محامى الريان محمد رشاد نبيه عرضه وقبلته للحكمة . ظهر المحامى علاء الدين عبدالمعظم يلوح بعبء تهم تهم محمد رشاد نبيه . ورغم ان هذا المحامى لم يظهر من قبل فى قضية الريان إلا انه ظهر فجأة ايضا كصالح ومدع بالحق الذى عن سلة من المودعين ، مما اثار العديد من التساؤلات لغرابة ملاحه وراء هذا المحامى الذى ظهر فى الوقت الصلقة ..

ذهبت لآخر ساعة الى المحامى علاء الدين عبدالمعظم والمحامى محمد رشاد نبيه ، لاسمع منهما ، ولتتعرف على ما هبة الحلافة التى تجسهما وكل دلى يقولانه وهما الاخوان والمستندات - تحتفظ بها - التى تليق صدق قوله . وقبل ان تعرض وجهة نظر كل طرف ، نؤكد ان الهدف ليس التهميش باحد منهما ، او ادخال الاخر فى دائرة الشهرة ، وانما نهدف الى الوصول الى حقيقة صفة الريان والتى تهم ١٨٦ الف أسرة فى انتظار اهل ان تكون الصلقة حالية ليستروا ، تحديشة للمع ،

تحايا ضد محامى الريان

وفى مكتبه بمدينة نصر كان اللقاء مع المحامى علاء الدين عبدالمعظم وكان سؤال الاول عن حقيقة القضايا المرفوعة ضد محمد رشاد نبيه ومدى صلتها بها .. وهل الهدف هو التهميش ؟ وما دخل مثل هذه



المسرة : ١٠ حزيران ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٠

(البراءة)

ويحاول المحامي علاء الدين عبدالحكم :

— كما يحاكم حلفاء في القضية رقم ٥٢٨٩ لعام ١٩٨٨ . جلع عشرين بينهم النصب وشيخة . الإقامة والاستيلاء على مبالغ وصل مجموعها ٢٦٥ ألف جنيه مصري ١٩٧٢ ألف دولار .. وتزور هذه القضية انه كان موعدا لشراء فيلا لسيدة كويتية وحاولت له المبلغ المذكور بموجب حوالات رسمية عن طريق البنوك . فلم يثن لها شيئا واستولى لنفسه على هذه الاموال وحين تلقت السيدة الكويتية للمحكمة بشهادة رسمية من المدير العقاري بالمحامي تليد انه لم يثن باسمها اي فيلا . وان الفيلا التي كان يدعي انه اشترها لها فقدت على دمه ملكها حتى يعوها الآخرين .

وحيث نهيات الدعوى للحكم فلم يرد المحكمة لتعطيل الفصل في القضية وكان ذلك في جلسة ١٤ يونيو ١٩٩٠ الماضي ، فطردت المحكمة ولف القضية لحين الفصل في طلب الية ..

ايضا كان قد قدم دعوى تزوير اصلية ضد السيدة الكويتية ، وهي القضية رقم ١٦٦٠ لعام ١٩٨٩ ، يتهمها فيها بانها اخضعت بيانات وراقم الى سند قبض احدى المبالغ التي كان قد انكر استلامها لسبب الفيلا وحين تلقت السيدة الكويتية للمحكمة بما يثير انها لا تعرف التارامة والكتابة مما يؤكد براءتها . فلم ايضا يرد المحكمة ، لتقدمت السيدة الكويتية الى رئيس المحكمة بطلب لاحالة هذه القضية الى دائرة اخرى لسرعة اثبات براءتها ..

ويحاكم حلفاء بينهم اصداق شيخ بدوي رعيدي بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه في القضية رقم ١٦٣٩ لعام ٩٠ . وايضا معين بموجب عييلالات بلغت قيمتها ١٥٠ ألف جنيه مصري لم يستخدمها ..

الهدف من افشاء القضية

كل هذا ليس الغرض منه . والقادم لعلاء الدين عبدالحكم المحامي . الشارة امور قسومية وانما القانون يحكم علينا ان نضع ذلك في اعتبارنا عند التعادل معه . وهدف من افشاء هذه الامور هو حماية العرض نفسه وحيث لا يتعرض ليطلان . كما ان القانون ايضا في المادة ٤٧٢ منه (القانون المدني) يقرر انه لا يجوز للمصلحين ان يتعاملوا مع موكليهم في الحقوق المتنازع عليها إذا كانوا هم الذين يتولون المبلغ عنها سواء كان التعامل باسمهم ام باسم مستعمل وإلا كان التعامل باطلا .. والملاحظ ان رشاد نبيه يصر على ان يتولى دور تطلب المشتريين المجهولين وان نفس الوقت يتولى دور وكيل المتهمين البالغين وهذا يخل بمبنى القانون

ولا يقبله النطق لمن مصلحة المشتري ان يخطئ على الصلطة بالمال سعر ومن مصلحة البائع ان يبيعها بأعلى سعر . والمصلحتان متضادتان ومتعارضتان ، كيف يمكنهما شخص واحد . اضقة الى ان ذلك يتعارض مع صريح نصوص القانون للحماية الفلانة ٨٠ سنة تحظر على المحامي ان يمثل مصلحا متعارفة ..

ويكفل المحامي علاء الدين عبدالحكم قوله : ان هدف من طرح هذه المسئلة ايضا ليس وضع قضية امام القضاء . وانما لتفكيكه من اية شواهد ، للبطان المنصوص عليه في القانون هو بطان من النظام العام . بمعنى انه يمكن ان يدلع في اي مرحلة من المراحل بيطان المدعي بمرته من جانب المشتريين المجهولين الى جانب الرأى : وسوف يقضى قطعا بيطان . بعد ان تكون له قطعا لقروا في المعينات وغيرها من المراحل ، كما ان عدم تقديم اية شواهد باقونا لان تتسلسل ما هو المعايير الذي يجب ان نعمل به لحوالة قضية العرض من عدمه ، خاصة وان القانون الجنائي لا يقر عقوبات في حالة التراجع عن العرض . ولذلك تمت بطرح اقتراحين على المحكمة بمقتضى معينا بالحق للمضي من بعض المودعين وذلك لتخفيف قضية العرض :

اقتراحات لجمعية العرض

الاختبار الاول : ان يتقدم وكيل المشتريين بخطاب ضمان نهائي وغير قابل للرجوع فيه بمبلغ ٣٧٥ مليون جنيه مصري او مايعادله بالعملة الاجنبية يمثل ٢٥ بالمئة من الثمن المعروض للمسئلة لصالح اية جهة حكومية ولكن تحت مسمى دولي مثلا . بالضرورة الآتية :

● لا يصرف مقابل الوفاء بهذا الخطاب للمستفيد إلا بعد صدور حكم نهائي من هيئة

تحكيم تقضي بان المشتريين كانوا غي جادين في مصلحتهم او تراجعوا عنها دون مسوغ . فإذا ثبت العكس اي جدية المشتريين . ففي خطاب الضمان واصبح كان لم يكن .. ● مدة هذا الخطاب سنة تجدد تلقائيا دون طلب من المستفيد ولا يلقى او يصرف إلا بموجب حكم هيئة التحكيم ..

● تتدخل هيئة التحكيم من ثلاثة اعضاء مختار وكيل المشتريين اجمعهم وتختار الجهة المستفيدة عضوا اخر ويكون الحكم المرحج لجهة المستفيدين . بمحكمة التقاضي ويعينه رئيس محكمة النقض ..

● إذا ما ثبت بموجب الحكم لاحقة الجدية المستفيدة لاية قيمة للخطاب بالمقابل نوع لصالح المودعين ..

الاختبار الثاني : ان يصرف شيخ مصر



المصدر: ج. ج. ج. ج. ج.

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٧

العرض؟

— المحكة لم توافق وإنما صرحت لكل من إدارة الخطط ووكيل المشترين للجوهرين بحث العرض لوضعه موضع التنفيذ. كما أن تصريح المحكة بذلك صدر ولم يكن مطروحا عليها المستندات التي تقدمت بها. والتي من شأنها أن تدفع وجه الرأي إلى القضية برمتها ..

محامي الريان يرد

كثرت تلك الأقوال المحامي علاء الدين عبدالحكم ، لعلنا نلح المحامي محمد رشاد نبيه ؟
حكاية اللجنة المروعة ضد مؤامرا أن احد الكويشيين واسمه عبدالعزيز المليحي كلفني بشراء فيلا لزوجته عام ١٩٨٣ . فقلت بشراء الفيلا . وحول لي لملها عن طريق البنوك .. وبعد الشراء تبين أن الفيلا مسطحة ١٠٥٠ متر والقفون لا يسمح بأن يمتلك الأجنبي أكثر من ١٠٠٠ متر . ومن هنا لا يجوز التسجيل . فصرف الناس عن تسجيل الفيلا . وكلفني بشراء شقة في نهاية عام ١٩٨٤ ، وأرسل لي المبالغ المستحقة . فاشترت له الشقة . وفي ٨ مايو ١٩٨٥ أصدرت لوكيلا لي لكي أقوم ببيع الفيلا . فقلت ببيعها . وقبض لملها على الفور . وفي عام ١٩٨٨ فوجئت به يريلج جنحة ضد . يدعي فيها أنني اخذت منه أموالا لشراء فيلا ولم اشترها .. وانني نصبت عليه . فقلت ببيعها لثانية شد وكيله الذي قبض مني العقود بتمه تبييد المبالغ التي قبضها مني . وحضر علاء الدين عبدالحكم المحامي الذي يلج الزوومة الآن . وقام القرار من عبدالعزيز المليحي أنهم قبضوا الأموال عام ١٩٨٥ . فاهت شعهم جنحة قذف وبلاغ كذب وتزوير . ونظلي أمام محكمة عدين منذ عام ونصف .. وتزوج لتتبع المحامي علاء الدين عبدالحكم للتوكيل الذي يسمح له ببيع الدعوى ولكنه لا يقدم . حتى تقول إجراءات القاضي . ليستشر التشهير بي ..

ويقول المحامي محمد رشاد نبيه :

— أما القضية الثانية فقصتها تبدأ منذ ١٩ نوفمبر عام ١٩٨٣ .. حين أصدرت توكيل لي عبدالعزيز المليحي لبيع فيلا مملوكة لي لشركة كويشية تشارش نشاطها في مصر . وهو عضو مجلس إدارة بها . وفي نفس اليوم فتحت حسابا باسمي في بنك الكويت والشرق الأوسط . أيودع لي فيه ثمن الفيلا عند البيع . وفي يوم ٢٠ نوفمبر دفع لي ٥٠ ألف دينار تحت الحساب . فأصدرت له شيكا بمبلغ ٥٠ ألف دينار بدون تاريخ . على أن يصرفه عند بيع الفيلا . ووضعت لملها في حسابي . ولم يبع بيئ الفيلا . وانقلقا على أن يكون المبلغ الذي اخذته . قرشاً بطلقة ٩ بطلقة . وفي ١٥ فبراير ١٩٨٥ أرسل يطلب للقرش والموال .

مسحوب من احد البنوك الأجنبية من الدرجة الأولى على احد البنوك الأجنبية من الدرجة الأولى أيضا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار (خاصة وأه أقر رشاد نبيه أن تحت يده الآن ٦٠٠ مليون دولار لحساب الصلطة) وأن يكون المستفيد من هذا الفيد وصاحب الحق الوحيد في صرفه هو محمد رشاد نبيه نفسه . أو من يختاره المشترين لذلك بصفته وكيل مسفرا عنهم في الصلطة وأن يودع هذا الفيد في خزينة المحكة بعد التأكد من صحته بصرفه البنك المركزي . وإذا تمت الصلطة وهو لملنا قام المستفيد من الفيد بالتنقل عنه لصالح الجهة التي ستبيع له كجزء من اللعن وأن لم تتم فله أن يسترد الفيد مرة أخرى ..

● ما هي اسباب ظهور الفيد في القضية ؟
متواجدا في مصر . فقد كانت في رحلة عمل في الخارج . رجعت منها يوم ٢٥ مايو ١٩٩٠ فقامت بمذكرة لإبداء ملاحظاتي حول العرض يوم ٢٧ مايو ١٩٩٠ للجهات المسؤولة ..

● بأي صفة ؟

— بصفتي حريصا على أن لا يخدع الناس مرة أخرى ..

● وهل يكفي هذا العرض لأن تقدم نفسك في القضية بلا تبرير ؟

— إنما لم أقم لنفي . ولكنني وكنت من بعض المودعين للمبلغ عنهم ولأنهم المعلقة في هذا العرض ..

● متى تم توكيلك من هؤلاء المودعين والمذا ؟
— قبل جلسة ٢١ يونيو ١٩٩٠ الماضية .

فلأودعون لم يكن يهمهم إجراءات المحكة أو أن يصدر حكم بحبس لي الريان وإنما تعلقوا بالأمل الجديد . والذي أصبح يمثل مصطلحتهم المبالغة . ومن مصطلحتهم أن يعرفوا أن كان العرض صحيحا من عدمه .

● كيف عرفت بمسالة القضايا والأحكام التي على رشاد نبيه ؟

— لأنني وكيل ومحامي شركة الإمارات المستفيدة من الشيك الأول وكان رشاد نبيه خصما في القضية . كما أنني وكيل السيدة الكويشية ووكيل الجني عليها في قضية تشهير بدون رصيد بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه ..

● هل مسألة القضايا هي التي دفعته للتدخل في القضية أم أن هناك من يدفعه للتدخل ؟

— لقد دخلت القضية كوكيل عن بعض المودعين . للدفاع عن مصالحهم في هذه القضية . والتدليل على أنه لا يوجد ورأي أية قوى أن موكليني هم شقيقتي وصديق لي زوج أحدى شقيقاتي . وهم مقتدون لملها بأنه أيد من الكلف عن إبعاد هذا العرض حتى يضمنوا ..

● ولكن لم تخدعهم وقد قبلت المحكة



المصدر : **أ. ح. سلامة**

التاريخ : **٢٧ يونيو ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نقلت في ٢٨ مارس ١٩٨٥ بتصيد المبلغ لوكه
إلا أنه اختللت بيني وبينه استغل الشيك الذي
تحت يده . وأعطي له تاريخ ١١ مارس ١٩٨٢
والرأى أنني حريت له الفقيه عند وجودي في الكويت
في هذا التاريخ . فتمت شهادة بلقي في المبرح
مصر منذ بداية عام ٨٣ وحتى الآن . وما زالت
الدعوى متعلّقة أمام محكمة عقدين ..
● ما هي علاقة المحامي علاء الدين عبدالمعتم
بقضية الريان ؟ ..

... القانون المصري يسمح لأي صاحب مصلحة
أن يتدخل في الدعوى الجنائية إذا أصبح منها ضرر
بمباشر . فاستغل صلة القرابة بينه وبين من تدخل
باسمهم في الدعوى وهم ستة من الودعين في
شركات الريان . وحضر مدعياً بالحق المدني لكي
يستطيع التوصل أمام المحكمة ليتكلم بما يشاء
خارج الموضوع . والقذف في حقى وإبداء
اعتراضات على الصلطة وهو ما لا يجوز لأن
الحكمة أصدرت قرارها بقبول الصلطة ..

مكاتبه يطلب الضمان

● ما رأيك في الاقتراحات التي تقدم بها
للمحكمة ؟
— هي ذات الاقتراحات التيبية السابق رفضها من
قبل المحكمة . وبني . فهو يطلب خطف ضمان
والسؤال إن أصدر خطف الضمان . وعلى
أي أساس وإذا لم أصبح مشترا . وإذا أحضرت
الحل اليوم ولم يتم مشروع العقد فما مسمع هذا
الحل ..

كما أنه يطلب شيكا باسم المشتريين . وهذه
عملية ساذجة لحرقة لسماء المشتريين . وقد أعلنت
أنني لستري باسم مسجل ولا أصبح عن المشتري
الحيثي إلا بعد اتمام الصلطة ..

● ما رأيك فيما يقوله في أن اللغة ٤٧٢ من
القانون المدني لا تدخل له المعنى في اتمام
الصلطة ؟

— الحقوقي المتنازع عليها والمتنوع على المحامي
أن يشترطها هي أن يكون هناك نزاع بين ١ . ب .
على كل معين ويتولى محامي المدعى عن ١ مثلا .
فلا يجوز لهذا المحامي أن يشترى الحق المتنازع
عليه الذي يدافع عنه من موكله أثناء النزاع
وموضوع الريان ليس له دخل بالحقوقي المتنازع
عليها لأن موضوع القضية هي ملكية الريان
مختلفة القوانين جنائية لا دخل لاسواله في
ملكته . وقد عرضت عرض من مشترين لشراء
إملاكه . لحسمهم وليس لي لنا . وهذه الاموال
ليست محل نزاع بين الريان وبين أحد . وليست
هي موضوع الدعوى التي يحاكم بشأنها الريان ..

لتفاصيل حول محامي الودعين

● هل دخل المحامي علاء الدين عبدالمعتم

القضية كوكيل لبعض الودعين فقط أم أن هناك
اختلافات بينها ولم تعتمد أن هناك من يعهده ؟
— معرفتي به تبدأ منذ عام ١٩٧٨ وكان يعهده ؟
موظفا في محكمة الكويت . وكنت اشترك زميلا
كويتيا يعتبر مكتبه أكثر مكتب للمحاماة في الكويت
في ذلك الوقت . وقد قيد نفسه كمحامي لثاء عمله
في الكويت . وهذا امر تبطله نظرية المحامي حاليا .
وطلب مني أن أرفعه للعمل في مكنتي وزميل
الكويتي متبوا لى ادى إثارة الخبراء هناك أن
أى مكتب .. لرافقت لعدم خبرته . فمضت ذلك .
لما حدث الخلاف بيني وبين المحقق الكويتي ..
ورشحوه لى بلف لى في المحكمة . لأنه يعتبر أن
ينتمى منى . فلو أن لى المحقق الكويتي امر
بالخلافات التي بيننا ..

وهو يدعى في مطبوعته أنه من المحامين
المعتمدين في أمريكا وإنجلترا والكويت وقطر .
وهو امر في صحيح . فكل ما هنالك أن هناك
محامي اسمه عبدالله خالد الأيوبي يتكلم منة في
شأن مصالح بعض الكويتيين في مصر . ويوجد
الآن امر معروض على رئيس الجمهورية بشأن
مسك عبدالله الأيوبي وعلاء الدين عبدالمعتم في
تصرفت مقلدة للقانون **عبدالله** كلاماً في مصر .
إلا أن عبدالله الدين عبدالمعتم المحامي عقدا
استثمر كويتي لشراء أرض في مصر يزعم أنها
مملوكة لشخص مصري بمبلغ ٢ ملايين و٦٠ ألف
جنيه . وتضمن العقد أن علاء الدين عبدالمعتم
وزميله الكويتي محكمين ولا يجوز لهما تسليم
المشترى الثمن إلا إذا سلم مستندات الملكية
للمحامي علاء الدين عبدالمعتم إلا أنه لم يتم تسليم
البائع المزعم للثمن بالمخالفة لما هو ملحق عليه في
العقد وثبين أن الأرض ليست مملوكة لهذا المستثمر
واستولت عليها الحكومة واضطر المستثمر لشراءها
ثانية من الحكومة بمبلغ ١٢ مليون جنيه وتقدم
المستثمر بشكواه لرئيس الجمهورية وبلغ
للمستثمر نظرية المحامين في الكويت بالانتماءات
التي حصلت من المحامي الكويتي وشريكه
علاء الدين عبدالمعتم . وأأس حاليا تحققة تباية
الاموال العامة وثباية الخساسة .



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠

يوم الخميس الأسود في تاريخ النيابة العامة

دفع الريان : أتحدى النائب العام اذا

طلب التحقيق في اتهاماتي له ! القضاة يطالبون بتنحية ساهر درويش ومساءلة النائب العام

ساهر درويش : لن أتحدى قبل صدور الحكم في المخاصمة

مازلت ربود الفعل لتوالى بعد المطالبة التي فصرها الريان .. يوم الخميس الماضي ، عندما طلب مخاصمة المستشارين جمال شومان النائب العام وساهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال ورئيس هيئة الادعاء والاتهام في قضية الريان .

الوقت ، الأهمي ، مع رشاد نبيه محامي الريان الذي أخرج النائب العام وتحداه اذا كان يستطيع تحريك الدعوى ضده مسبب الاتهامات التي وجهها اليه . او حتى ابلاغ نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معه فيما انته في جلسة المحكمة ونشره الصحف المحلية والخارجية .

تحقيق

ثروت شعلبي

منصة محكمة الريان الاعلى صدور حكم
شدي لدعوى المخاصمة .
الامالي .. الا يتعارض ذلك مع التقليد

بالفخرج في شركة الريان لتزوييف الاموال
وهي شركة مصرية مساهمة مثل سائر
المواطنين في مصر ، من خلال شريك
الادعاء .. ولم تتق رئيسها احمد الريان
المتهم الآن لملئنا .. ولم اطلب منه مبررة
تخصيصه ومازلت اموال مودعة لديه حتى
الآن .

رسالته .. الا تستعير الصرح من
استقرار حضورك كمثل النيابة العامة في
تلك القضية بعدما نشر حرك مجلس
الخميس الماضي واقراره بايداعك لادلاك
بالريان ؟ !

لجاني .. لا لشرطي ، مما قلته ..
رسالته .. وهل تستمر في حضور جلسات
الريان رغم مخاصمتك قضائيا ؟

لجاني .. نعم ساستمر في الحضور . رغم
القائمة الريان دعوى مخاصمة قضائية لي
والنائب العام وان اترك مكتبي من على

وتشامل رشاد نبيه : هل من المتصور
ان النائب العام لا يعلم ان المستشار ساهر
درويش له ابداعات في شركة الريان ! واذا
كان المستشار ساهر درويش قد اخفى هذه
الواقعة التي تسيء الى التقاليد القضائية
فمن الواجب محاسبته عليها . اما اذا كان
النائب العام يعلم وأصر على تكميله بتمثيل
النيابة العامة وان يتولى الحراسة القضائية
على اموال الريان المتمتص عليها .. فهذا
خطأ مهين لجسم النائب العام ، ليس له
سابقة في تاريخ القضاء المصري .

كما ان النيابة العامة يسافرت سلطة
فاضي التحقيق في القضية ، وبالتالي يسرى
عليها اثر مائل للقضاة ، لانه لا يجوز لمن له
مصلحة شخصية من رجال القضاء ان
يتولى التحقيق او الفصل في قضية له علاقة
بها .

ساهر يدافع

والوقت ، الامالي ، بالمستشار ساهر
درويش مدير إدارة التحفظ على الاموال
ومكتب النائب العام ورئيس هيئة الادعاء
والاتهام في قضية الريان بمكتبه في محكمة
امن الدولة العليا يارض المعارض لثناء
استراحة قضية الريان . فقال :
إنتي اودعت بعض مخبراتي من عمل



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠

المصدر : الاحكام

القضائية وإن تنحى نفسك بدلاً من إقصائك عن موقعك بحكم قضائيتك قد يسبب لك حرجاً ومناقب مستقبلاً ؟ قال .. ليس هناك حرج (وضحك) . المستشار جمال مؤاد رئيس محكمة أمن الدولة العليا ومجلس إدارة ندى القضاء .. يقول :

لقد كنا المرافعات والأجراءات الجنائية نسا على حلقى التنحى والأرد القضاء ، أما النيابة العامة لأنها لا تنحى ولا ترد لأنها لا تقبل في الدعوى مثل القضي : والقضي ينحى نفسه إذا استعصر الحرج وورد إذا لم ينتبه إليه .

وأكن تقليد القضاء الشخصية والرافعة تؤكد على أنه لا يجوز لسرل النيابة العامة أن تكون له محكمة شخصية في قضية يتراجع فيها ويبدى طلبات النيابة العامة أمام المحكمة التي تنظرها . لأنه ممثل المجتمع ويشترط أنه أيضاً خصم شريك ليست له مصلحة شخصية في الدعوى العمومية وإن وجدت فلا يجوز منها وشروطها عدم الموضوعية .

فصل جديد من الممارسة

لما الدكتور محمد نور فرحات استند ورئيس قسم لمصلحة القانون بكلية الحقوق بجامعة الزيتونية يرى أنه ليس هناك في القانون ما يمنع من أن يكون ممثل الاتهام أحد المعنى عليهم في الجرائم التي ارتكبها الزميل . وخاصة أنه يحاكم أمام محكمة جنات الجيزة ليس لمجرد ارتكابه الجريمة التي تقع على لسان الناس كجرائم القنب والسرقة وخيانة الأمانة .. وغيرها . وإنما يحاكم وفقاً للقانون خاص لارتكابه جرائم محددة نص عليها قانون القسي الاموال . كما أن ممثل الاتهام لا يلق في موقف القاضي الذي سيفصل في الدعوى وأما موقف الخصم .

وكأننا في الآن ونسوق خبر عليه من الجريمة المرتكبة وخاصة أنها ذات طابع الوطني كانه لا يمنعه من مباشرة اختصاصه . إنما يمكن القول بأن ما ذكره الزميل بجلسة الشفيع المأضي قد يشكل نوعاً من الحرج

لممثل الاتهام ويمثل للزميل فرصة للتشكيك في قرارات النيابة العامة من حيث تبرئها للمصلحة وتجردها وموضوعيتها . الأمر الذي يحسن معه أن يتولى هذه القضية من قبل النيابة العامة من لا ترتبط أي صلة أو معاملات بشركات الزميل .

وأضاف د . نور فرحات .. محاكمه الزميل بجلسة للخصم المأضي ، هو فصل من تصوير الممارسة التي تمثلها في قضية الزميل ، حتى كبار رجال النيابة العامة لم

يسلموا من جرائم القنب والاعتقال التي ارتكبها في حق المجتمع في السوق الذي مازال فيه المتهم يصر على اتهام كثير من كبار المسؤولين بالدولة بأنهم كانوا يستفيدون كثيراً من انخراطه وإن لم يكن مستندات عامة تثبت تورطهم رغم أن اللذان العام حفظ لتطبيقات في هذه الأمور التي سميت « بكتوف البركة » .

كان المستشار محمد سعيد مشعل في هذا الشأن إلى هذه الأمانة في كتابه معالم

الإسلام الصادر في العام الماضي . وطلب التكليف عن جميع الممارسين في شركات توظيف الاموال ، ويحكم أيداعهم ، ونسبة الأرباح التي تكتسبونها ، ومدى التزامهم بالثبات تلك في القرارات الدقة المالية .

وأضاف المستشار المشعل .. يتعين على وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى سؤال اصحاب شركات توظيف الاموال عن أسماء القضاة ورجال النيابة العامة الذين يودعون أموالهم لديهم .. أن صرح ويوضح حقيقة هذه الاموال ؟ ونسبة العائد الذي تتلقونه .. وما إلى ذلك فضلاً عن ضرورة فحص اصحاب هؤلاء القضاة أن وجدوا

المتعلق من انهم لم يغسلوا .. يستندوا احكاماً .. في دعوى قضائية بشأن شركات التوظيف العمومي فيها .. لأن القانون يمنهم من الفصل فيها سادات لهم أو تزوجاتهم أو اولادهم أو اخوتهم أو ابائهم مصلحة فيها أو مصلحة في قضية مشابهة !

الصحيح أن لقانون السلطة القضائية نص على مسافة ومحكمة رجال القضاء الذين يخرجون عن مقتضيات وظائفهم وإنشاء مجلس الشايب والملاحية للقضاة . أو ما يسمى « بمحكمة تاديب القضاة » وهي مشكلة سرساسة رئيس محكمة القضاة ورؤساء محاكم الاستئناف بالقاهرة والإسكندرية وطنطا وأقدم ثلاثة بن مستشاري محكمة القضاة .



المصر : الأهال

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ يونيو ١٩



جزام الله خيلا !

كان الله في عون القاضي .
المتهم الذي هو الريان مقدم
الى المحاكمة بتهمة ارتكاب أكبر
جريمة احتيال في تاريخ مصر
المعاصر . وهي الاستيلاء على
حوالى ٢ مليار جنيه مصرى من
قراء واغنياء المصريين .

ومحامي المتهم ، منهم ايضا
بانه من أصحاب السبق او
السوابق في هذا النوع من
الاحتيال . الاستيلاء !

وتناول الصحف القومية ان
المحامي محكوم عليه بالسجن
ثلاثة اعوام في قضية احتيال
وتفتش رقم القضية وتاريخ
الحكم . وهو مقدم في قضية
اخرى من نفس النوع وينتظر
حكما معاملا .

وبعض ممثلى الاتهام
مخرجين من جانب المتهم الاول
على اسس ان لهم او لاقاربهم
اموالا مودعة عند الريان
وممتلكات الريان التى
وضعت تحت الحفظ لاتقدر
بأكثر من ٢٠ فى المائة من الأموال
التي تلقاها من المودعين . اهـ
الباقى فقد ذهب مع الريح الى
حيث لايعرف احد كيف
يستردها .

وفجأة يعلن ، المحامي ، ان
لديه من يرصد حوالى مليار
ونصف مليار جنيه وربما دولار
لشراء الاصول المتيقنة لدى
الريان التي لاتتجاوز قيمتها ثلث
المبلغ الذي سيتفضل به رجل
البر والاحسان والتقوى
المجهول الاسم والعنوان حتى
الآن !

وهي ظاهرة تؤكد ان دنيا
الصوص والضمابين مزالات
بخير . على عكس ميليفن
المتشائمون واصحاب التوايا
السيدة !

وكنا نعتقد منذ انفجرت هذه
القنبلة في ساحة المحكمة ان
الامر لن يستغرق بضعة ايام
حتى تنتهى اجراءات معالجة
الاصول التي تحتفظ عليها
النيابة ويتم تقويمها ويوقع
الفاعل . المجهول على عقد
الشراء ويسلم اصحاب الودائع
مستحققاتهم .

لكن اتضح ان المشتري
الذى سيقلى بمليار ونصف
مليار دولار او جنيه مفادىل
مالايسوى اكثر من خسمائة
مليون هو أكثر الناس حرصا على
التدقيق فيما سينشره فهو
بمعص عن طريق محاميه الامين
كل بسف وشبك ومقعد في
العقارات التي سينسملها .

ويريد ان يحدد بدقة هل هي من
الخشب الابيض او من
الابلكش . ثم ماهى طبيعة
الارض التي ستؤول اليه ؟ هل
هى رملية يمكن ان تنتج البطيخ
والكتاكوتوب . ام هى طينية
للمحاصيل التقليدية ؟

ومثل هذا الطريق الصعب
والفحص المتيق بمستدعي من
حين لآخر طلب تأجيل القضية
اسابيع او شهور . ويستدعي
رفع دعاوى فرعية لمضايقة
النيابة او ربما رد المحكمة
نفسها . لكن العمل العام
الخيزرى لصالح عشرات الاف
من شحاحا الريان يقتضى
التضحية بلكوقت والصراع ضد
المعوقين والمعوقات .

ولو ان المشتري السرى
مجهول الاسم من انصار الطريق
السبل والريح المريح لاستطاع
ان يحصل بنفس هذا المبلغ على
خمسة وعشرين فندقا من طراز
فندق مريديان القسامة
المعروض للبيع بحوالى ٦٠
مليون دولار . لكنه مع محاميه
وموكله جزام الله خيلا عن
١٧٧ الف مودع يعملون من اجل
الحياة الباقية ولايلفون بالا انى
عرض الدنيا الزائل . ولذلك فان
قلوب الجميع نتجة الى النسيابة
راجين تسهيل مهنتهم في فحص
كل حبة رمل في ارض الريان وكل
قطعة اثاث في بيوته ومكتبه
وكل صفحة فيما تبقى من كتب
التراث التي تولى مشكورا طبعها
ونشرها .

وكان الله في عون القاضي .

فيليب جلاب



المصر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال القضاء يطالبون بتنحية النائب العام في قضية الريان

كتب قروت شلبي :
أيدى عدد كبير من القضاء استيائهم من تولي شخصيات من السلطة القضائية
لهم علاقة بالريان متبعة القضية وطلبوا سرعة نحبهم .
كان دفاع الريان قد ألهم المستشفيين جمال شومان النائب العام وساهر درويش
مدير إدارة التحفظ على الأموال ورئيس هيئة الادعاء والالتزام في القضية بأنهما
اصحاب مصلحة لأنهما أودعا أموالهما لدى الريان وزعم الدفاع أن النائب العام
سبق أن أرسل خطب تهديد إلى الريان يرد أموال شليفته قبل يومين من التحفظ على
شركات الريان .

شخصية في القضية يتراجع فيها وإن
قانون المرافعات والأجراءات الجنائية
نص على حائلي التضييق والرد للقضاء .
وتعامل محمد رشاد نبيه عما إذا كان
المستشفي ساهر درويش قد أخفى عن
النائب العام أن له أموالاً مودعة بالريان
أم أن النائب العام قد ارتكب هذا الخطأ
متعمداً ؟

قال المستشفي جمال شواد رئيس
محكمة أمن الدولة العليا أنه لا يجوز
لرجل النيابة العامة أن تكون له مصلحة

واتد المستشفي ساهر درويش
أيداعه لبعض مسخراته من عمله
بإخراج في شركة الريان ونفى أن يكون
قد التقي بأحد الريان من قبل ولم يطلب
منه أية ميزة شخصية وذكر أنه
سيستمر في حضور المحكمة رغم راسع
دعوى مناصحته وقال : إن أترك مكاني
من على منصة محكمة الريان ألا بعد
مصور حكم ضدي في دعوى
المخاصمة



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٩ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢١ يوليو..

ظلم

قضية

الريان

٣ ساعات.. مواجهة ساخنة

بين أحمد الريان.. ود. فج النور

مع النور : اكتشفت مخالقات

تابع القضية :

العميد المعبدى

كمال عبدالجابر

تصوير - هشام كمال

الريان عام ٨٧

سامر قدم كشوفا

بحسابات ٢٢ الف مودع



المصدر :

الجهر ودية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ يونيو ١٩٩٠

على مدى ثلاث ساعات ونصف في جلسة محكمة الريان وجه المتهم أحمد الريان أكثر من ٥٠ سؤالاً إلى الدكتور محمد حسن فيكتور رئيس هيئة سوق المال أجاب عليها تفصيلاً أمام المحكمة التي راضت بعض الأسئلة القانونية الموجهة من المتهم رئيس الهيئة حيث طالبه بتركها لمحاميه .

قال فيكتور فيقول انه فوجيء في ٢٠ أكتوبر بحضور المتهم إلى مكتبه ومعهم طهري ابو حسيب وبنفي إليه بتركه ولم أفهم وقتها لماذا إلى عمل توكيل باسمي ثم اكتشفت انها محاولة من الريان لتوريط الحكومة وإيهام المودعين بأن الحكومة وهيئة سوق المال والبنك المركزي ووزارة الاقتصاد قد استولوا على أموال المودعين . والله قام في اليوم التالي بإرسال خطاب إلى وزير العدل موقع عليه من الدكتور صلاح حامد رئيس البنك المركزي لاتهام التوكيل ولما بأخطار ماورأت الشهر الجاري بعدم إصدار مثل تلك التوكيلات .

دارت أسئلة المتهم أحمد لريان للدكتور محمد فيقول حول موقف شركتي الريان للمعاملات المالية والاستثمار وتوقيف الأموال من القانون رقم ١٦ لسنة ٨٨ ومالام به الريان كرئيس مجلس إدارة للشركتين .. والتزامه بأخطار الهيئة بالمركز المالي المعتمد من المحاسبين القانونيين وتقديم المستندات بدقة على موقف الشركتين وهو مايسأل الأساس للقانوني لتوقيف أوضاع الشركتين طبقاً للقانون وأعداد البرنامج الزمني لرد الأموال لأصحابها المودعين في حالة عدم توفيق الأوضاع .

بدأت المحكمة جلساتها في الثلاثاء والنصف صباحاً برئاسة المستشار د. محمد حسني عبد الطيف ونودي على شاهد الأيادي الأول د. محمد حسن فيكتور رئيس الهيئة العامة لسوق المال الذي مثل أمام المحكمة وحلف اليمين .

وطالب رئيس المحكمة من المتهم أحمد لريان أن يوجه السؤال مباشرة ولا داعي للمشتبهات ..

الريان - هل ابليت الهيئة منذ الشركات الأخرى لتوظيف الأموال التي قرر مراقبو الحسابات لها لم تقدم المستندات اللازمة بمراجعة المركز المالي كما فعلت مع شركت الريان ؟

الشاهد - نعم كما يوضح لكشف الذي أودعاه طبقاً لقرار المحكمة بتاريخ ٢١ يونيو الجاري

الريان - هل تذكر تاريخ إبلاغ الهيئة وأسماء الشركات الأخرى ؟
رئيس المحكمة - المحكمة راضت بتوجيه السؤال .. وعندما حاول الريان إعادة توجيه نفس السؤال قل له المستشار د. حسني .. خليك في شركتك أولا وبعدين بالي لشركات .. الريان - هل كان حازم حسن عضواً بمجلس إدارة سوق المال وقت صدور القانون ١٦ لسنة ٨٨

الشاهد - نعم الريان - هل كانت شركة الريان لتوظيف الأموال تعمل في مجال تالي الأموال واستثمارها قبل صدور الترخيص لها من هيئة سوق المال برقم ٥٢ لسنة ١٩٨٦

الشاهد - هل قرار ٥٢ هو ترخيص بتأسيس الشخص الاعتباري لشركة الريان للمعاملات المالية وبالتالي لم يكن لهذا الشخص الاعتباري وجود قبل أن يتم تسجيله بالسجل التجاري بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٨٧ سجل تجاري الجزء ..

وأوضح الشاهد أن هذا قرر بتأسيس الشخص الاعتباري وأيس قرأ بالترخيص لمزاولة نشاط .

الشاهد - كنا نعلم أن مؤسس شركة الريان للمعاملات المالية يقوم بفعل ودائع من البنوك بالمخفلة لقوانين البنوك والائتمان وتكون ذلك

المركزي وهذا هو السبب حين صدور قرار ٥٢ لسنة ٨٦ بتأسيس شركة الريان فقد غر خدش لشركة في هذا

القرار بما نصه هو أنك كله بما لا يتعارض مع أحكام قانوني البنك المركزي والبنوك والائتمان .

وأنتم قامت الشركة لدى التسجيل بسجل تجاري الجزء بتاريخ ٢٨ يوليو ٨٦ وبعد صدور قانون ٨٩ لسنة ٨٦ في ٢٥ يونيو ١٩٨٧ بأسقاط الصلة

الصاحبة .. وهو الأمر الذي اكتشفته الهيئة بعد ذلك حينما استأملت نيابة الشؤون المالية والتجارية عن طريق

الإدارة العامة لمعالجة جرائم الأموال العامة بالتفتيش على أموال الشركة وتم ذلك وتوفيت ضدها القضية رقم ١١٠٤ لسنة ٨٧

الريان - في نوفمبر ٨٦ عندما حدثت حزة لشركة الريان هل أسست هيئة سوق المال لجنة إلى الشركة لتقصي الحقائق ؟

الشاهد - نعم أسست الهيئة لجنة مكونة من بعض العاملين بها وبالبنك المركزي المصري ووزارة الاقتصاد وعدداً آخر من أجهزة الدولة إلى كل الشركات التي كانت تتلقى أموالاً من الجمهور للتفريق على أسلوب العمل في تلك الشركات وقد تم ذلك في ديسمبر ٨٦ ونابر ١٩٨٧

خطورة الأوضاع والمعاملات

الريان - ماهو التقرير الذي كتبه اللجنة وأطلب منه صورة ؟

الشاهد - أهدمت للجان المخفلة هذه تقارير تشير إلى خطورة الأوضاع بالشركات التي تم دفعها إليها وفحص أوراقها بموافقة أصحابها وبالنسبة لشركات الريان .. قامت اللجان بتقديم تقريرها بخطورة الأوضاع والمعاملات التي تقوم بها الشركة

الريان - هل مكنت شركة اللجان من القيام بعملها والإطلاع على الأوراق والمستندات ؟

الشاهد - أئحت لشركة بعض لدفاتر والمستندات اللجان .

الريان - هل المستندات التي لم تطلع عليها اللجنة أو تمكن من الإطلاع عليها طلبتها اللجان وأعطت الشركة عن ذلك ؟

الشاهد - بالطبع اللجنة كتبت قد طلبت من مسؤول الشركة بيانات ودفاتر ومستندات معينة كانت للشركة بتوفير بعضها وأتت من توفير البعض الآخر .

الريان - هل طلبت اللجنة طلباتها شائعة أم كتلة ؟

الشاهد - الحقيقة أن الإخ أحمد رسال أسئلة معني عليها ٣ سنوات وكان البعض كتابة والبعض شائعة .. وأنا طلبات شخصياً مع المحرم

فتحني عبد الفتاح الريان وطلبته منه الإعداد لزيارة اللجنة وكان الأشخاص



المصدر : الجريدة

التاريخ : ٢٩ يوم ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فقال لرايس المحكمة الذي نادى عليه
واستدعى انه فاروق مصطفى عباد
من البنك المركزي وقد حضر الآن ولم
يكن يعرف ان الشهود قد خرجوا خارج
القاعة وطلب منه رايس المحكمة
الخروج والانتظار بالخارج ..

واستدعى المتهم احمد الريان يسأل
الكور ليح القور ..

من - لم ترسل الهيئة في يناير ٨٨
الاستاذ عبدالحميد الى شركة الريان ؟

ج - لا لم ترسل الهيئة احدا وقد يكون
هذا من بين لجنة التوبة التي ارسلتها
للتحقيق في القضية ١١٠٤ لسنة

١٩٨٧ .. هل حضر مدلوب من الهيئة
لإحضار الجمعية العمومية لشركة
الريان ؟

ج - نعم .

سؤال موجه من المحكمة ..
● له ؟

● هذه شركة مساهمة وترسل كل
شركة دعوة الى الهيئة لحضور اجتماع
الجمعية العمومية وشركة الريان
احضرت ثلاث مرات اولها ٨٧/٩/٢٧

دعوى مفاصصة الريان

للتبعية ١٠ يوليو ١٩٩٠

قررت محكمة استئناف القاهرة
تجديد جلسة ١٠ يوليو القادم نظراً
لدعوى مفاصصة احمد الريان
للمستشار جمال شومان النائب العام
والمستشار ساهر درويش مدير مكتب
التحفظ واحمد ابريس رايس النيابة
الشؤون المالية والتجارية .

المتدين للهيئة بعضهم يحمل صفة
الضبطية القضائية وحين امتنعت
الشركة عن اظهار بعض البيانات
اضطر احداهم لقرارات الضبطية القضائية
حتى يحصل على البيانات وقد حصل
فعلا على بعضها ولم يحصل على
البعض الآخر .. وفصلت ان انهيصل
تلك اللجان دون تدخل في مفاوضات
كثيرة مع الشركات ..

الريان : ما الغرض الذي ذهبت من
أجله اللجنة الى الشركة ؟

الشاهد : كانت زيارة صل لتقصي
الحقائق والتعرف على اساليب عمل
تلك الشركات والتي كانت موجهة تماماً
في تلك الوقت .

الريان : هل كانت الشركة مركزاً
مالياً معجماً فيه كل شيء عن الشركة
ومستند من مراتب صاحبها الاستاذ
مجدى ضيوى ؟

الشاهد : كتم مراتب حسابات
الشركة الى الهيئة مجموعة من
الاوراق لشار فيها الى انه سبق وأن
قدمها الى مصلحة الضرائب وقد كانت
هذه الاوراق محل التفسير في
القضية ١١٠٤ لسنة ٨٧ ومرافقة بهذه
الدعوى .

وهنا وقف احمد ابريس رايس
التبعية مقدراً ان الموجود بملف
الدعوى هو المواقف المالي المبني في
٨٦/١١/٢٤ وغير مستند من مراتب
الحسابات ..

الريان - ذا ملف كبير حوالي
٣٠٠٠ ورقة .

شاهد في اللقاعة

وهنا لاحظ المتهم احمد الريان لحد
شهود الاتهام موجوداً داخل القاعة



المصدر : الجسر روية

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتطرد منهم احد الريان في
توجه العديد من الاسئلة الى الشاهد
حول عدد الشركات التي اخطرت حتى
يوم ٨ نوفمبر ٨٨ الهيئة ببيانات
مستوفاه وعدد الشركات التي لم تخطر
الهيئة فأجاب الشاهد انه يبلغ التولية
عن ٤٠ شركة خلقت نص المادة ١٦
من القانون لعدم تلبيةها الاخطار
مستوفاه ..

شركات الريسان ليست
لها معاملة خاصة
وهن سؤال اخر للمتهم قال
الشاهد .. ان هيئة سوق المال لم تعامل
شركتي الريان اي معاملة خاصة او
متصفة وإنما كانت بطبيعة الحال ..
ونظرا لكون عدد المودعين فيها وايضا
حجم الاموال المسجعة ان توليها هيئة
سوق المال الفحص والتقصي .. قبل
ارسالها الى التولية العامة بأي مخالفة
ترأها الهيئة من وجهة نظرها لان عدد
الشركات ليس قليلا على اي شيء ..
شركة واحدة تلقت اسؤالا لتسابل
مولدين من الجهات .. لا يمكن ان
تقرن بشركة تملك ٢٠ ألف حصة او
٢٠ ألف بها ٢٠ أو ثلاثين مودعا ..

واضاف الشاهد .. وبالتنسيق كلما
التهم المتحصن يتم الإبلاغ .. ومن هذا
قلت للهيئة بمؤالة دراسات الحالات
التي قدمت لها وثبتت الهيئة مخالفتها
لاحكام القانون فأحلتها الى تولية
افساح المالية والتجارية ..

تم فريت المحكمة لتتاجل
لجسدة ٢١ يناير القادم مع استمرار
حس المتهمين .. قام المستشار
ساهر درويش كشفاً بحسابات ٢٢
ألف مودع اكتسب من إحتلها
للمديرين وأخرى عن تتبع اللجنة
المشكلة من البنك المركزي عن
تحويلات الريان خلال أحوال ٨٤ في
٨٨ إلى البنوك في الولايات المتحدة
وألمانيا الغربية وسويسرا وإيطاليا ..

وتأكيها ٨٧/١٢/٢٠ وأكثها بتاريخ
٨٨/٢/٢٢ حضر مندوبو الهيئة
الاجتماعات الثلاثة وقاموا
تقريرهم ..

وكذا قامت الهيئة بإرسال كتابها رقم
٢٩ بتاريخ ٧ مارس ٨٨ الى وزير
الاقتصاد والتجارة الخارجية ومرافق
بها تقرير عن الخطوات التي تسعي
الشركة القيام بها وخطورة ذلك على
الازدواج الاقتصادي في المجتمع ..
وسئل الشاهد عن مدى عمله بأن
صندوق اللاد الدولي هو الذي اقترح
على الحكومة رفع سعر الفائدة
واصدار للقانون شركات توكليف
الادول ٢. فأجاب بأن الموال مركب
وعلى حد علمي ان صندوق اللاد لم
يتدخل في هذا ..

الريان - هل ارسلت لي طارق ابو
حسين ليرتبط متى اصطلح توكيل عن
نفس وعن اولاد العصر لغرضك فيه
بصفته كما لغرض وزير الاقتصاد
ومحافظ البنك المركزي .. لتصرف
في جميع اموالي واموال الشركات ؟؟

الشاهد - على الاطلاق .. لم يحدث
ذلك .. بالعكس بدلا من ان اطلب من
طارق ابو حسين كوسيط المسقا لم
اطلب منه مباشرة .. ما الداعي
للوسيط !! وقد قامت المتهم ثلاث
مرات في أغسطس ٨٨ وفي ٤ أكتوبر
وفي ٨٨/١/٨ ..

الريان - هل تأينتي في مكتبه يوم
١٩٨٨/١٠/٣١ ؟

الشاهد - لا ..
الريان - لم تتسلم متى التوكيل
المطلوب في ٨٨/١٠/٣١ في حضور
طارق ابو حسين ؟؟

الشاهد - استأذن المحكمة في
البحث بالعلم اامسي عن التوكيل ثم
قال : متى صورة التوكيل وقد القى في
اليوم التالي واخطر بذلك السيد وزير
المعدل والافاء ماصدر مثله من
توكيلات ..



المصدر : **الصحف**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٠

مواجهة جديدة في قضية الريان : أحمد الريان يكشف

عن حقيقة

المشتريين ويتعهد باحضار أموال المودعين !

لكن هيئة المحكمات في القضية من
الممتلكات التبدلية لمواقع اصول
وممتلكات الريان من اعداد كراتيات
مواصفات لجميع هذه الاصول حتى
يمكن تسويقها ، فلا يفعل ان يكون
المشتري الذي يتفوق باسمه
سجله مثلا ٥٠ عقرا ، بل لابد ان
يشمل اسمه اثنين في هذه
المشروعات ، وهو الامر الذي يطمح
بما نشرته "المصور" في اعدادها
الاصيلة انه لا يوجد مشتري بالفعل
الآن ، وان الصفقة مقدمة من ال
الريان ويحول اموال من الخارج
للتغطية لفرق قيمة الاصول التي
يمكن تسويقها بمعرفة محاسبهم
رشد نبيه .

ومن جانب اخر فقد حاول الريان
ان يثير زوبعة داخل المحكمة
بإلقاء الخصومة مع القضية العامة
بحجة ان شبكة الكاب العام
ومدير ادارة التخطيط بمكتب الكاب
العلم ضمن المودعين بالمفرقة ،
وأن القضية تنصت تعطيل اجراءات
الصفقة وتهدد في المحاكم على
ممتلكاته لهذا السبب ، ولكن
المستشار سامر درويش المحامي
العام للشرف على ادارة التخطيط
وسجل القضية في القضية رد على
هذه الاتهامات وتحدى الريان ان
يثبت ان اي اصل من الاصول
للتخطيط عليها كان يعمل قبل
التخطيط ثم توقف عن الانتاج بعد

كتب : عزت بدوي

●● شهد الاسبوع الماضي تطورات مثيرة في قضية الريان إثر
جلسة صلحية وصلت فيها الامور الى حد

التشابه بالايدي والهولة بين جنيت القاعة ، مما دفع هيئة
المحكمة برئاسة المستشار د . محمد حسني عبداللطيف الى رفع
الجلسة مرتين حتى تعود الامور الى نصابها الطبيعي ، ولعل أبرز
تلك التطورات ما جاء نتيجة الانفعال والحماس الذي ساء الجلسة
عندما كشف أحمد الريان ومحاميه رشد نبيه عن بعض جوانب
عرض للشراء وكيفية رد اموال المودعين ●●

المودعين اذا تم التراجع عن
الشراء ولكن هذا الاقتراح من جانب
علاء عبدالمنعم محام المودعين
ادى الى ثورة عارمة داخل القاعة
من جانب هيئة الطاع عن الريان
والقريب ولتطوعهم للاعتداء على
هذا المحامي لدخل القاعة ، مما دفع
أحمد الريان الى الاعتراض على
اقتراحات المحامي ومطالبة بتقديم
العرض البديل .

ثم واصل رشد نبيه تبني فكرة
المطالبة بدون ان يفهم حينما

●● لكه أحمد الريان انه لا يوجد
شخص يقلل ان "يبلغ مبلغ مليار
٥٠٠ مليون جنيه تقا في اصول
شركته ، حتى لو كانت قيمة هذه
الاصول ثلاثة مليارات من
الجنيهات ، وأنه مستعد لاحضار
لثمن الصفقة في اليوم التالي
مباشرة لتوقيع عقد الودع بالبيع
مع محاميه رشد نبيه .
جاءت هذه المطالبة المثيرة من
أحمد الريان والتي يكتفّر من
خلالها عن حقيقة المشتريين لاصول
شركته ، ردا على ما افاده محام
بعض المودعين الذي شك في جدية
العرض وطلب ضرورة تقديم شيك
بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار امريكي
كضمان شراء بوضع لمعة في
المحكمة ويكون الشيك باسم رشد
نبيه محام المشتريين ولا يصرف إلا
بإمره على ان يصادر لصالح



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٩ يونيو ١٩٩٠

المصدر:

أحمد نور

قدمتها هيئة سوق المال للمحكمة
كما قام احمد ابريس رئيس
هيئة القضاة العلية والتجارية
وممثل النيابة في قضية الريان
لهيئة المحكمة الخطيب المسم
النيابة من مصطفى شوقي رئيس
لجنة اعداد المركز المالي لشركات
الريان الذي يؤكد ان الريان لا
يملكون اى شيء في رأس مال
شركاتهم ، وان رأس المال تم
تخليته من اموال المودعين ، بل إن
المركز المالي كشف عن سبب احمد
توفيق ووالده توفيق الريان مبلغ
١٤٢ مليون جنيه من اموال
المودعين لمصائبهم الخاص وعدم
ردها للشركة ، وذلك ردا على ما
اثاره احمد الريان في المحكمة من
مخافة القاب العلم للمستور
بقرينه الدراسة على اموال
شركاتهم باعتبارها مملوكة ملكية
خاصة . واكد احمد ابريس في
مذكرته لهيئة المحكمة ان الريان
سبق ان قدموا اقرارا موثقا في
الشهر الماضي بأنهم لا يملكون اية
اموال في شركاتهم ، ويبرر ما اثاره
الريان في هذا الشأن بأنه
محاولة للتفصيل من القضاة وأنه
إذا كان المودعون لم يسلموا من
نتائج عمل الريان فإن النيابة
العملة التي حصلت بديل البرائة قبل
ان تحاقق دليل الادانة فتقدم لم
تسلم في الاخرى من اسماهم

ذلك كما اكد المستشار سلفر
شرويش انه كونه احمد المودعين
جائزته بصفه الخلفاء على اسماهم
واللحل بان الطريق لتجريح اى جهود
في سبيل استرداد المودعين
لحقوقهم حتى يحصل على حقه
منها . كما تحدى ان يلتزم الريان
انه او اى من القاب القاب العلم قد
طلب اليه استرداد ودائعهم سواء
قبل التخلط عليه او بعد صدور
قرار التخلط ، وانهم كونهم مودعون
بالشركة فإنهم خدموا كالكاف
للمودعين في الشعارات الإسلامية
التي راعها الريان ، ولكنهم لم
يستغلوا موقعهم الوظيفي في
محاولة استرداد ودائعهم من ياقية
المودعين .
وقد توجه احمد الريان صباح
امس الثلاثاء الي ادارة التفتيش
القضائي بدار للقضاء العالي ارفع
دعوى الخصومة ضد القاب العلم
ومدير ادارة التخلط بعد ان سمحت
له المحكمة بذلك .
ومن المتوقع ان تشهد جلسة
صباح اليوم مواجهة سلفه اخرى
بين هيئة الدفاع عن الريان وبين
المفتون محمد حسن نجع الكفور
رئيس هيئة سوق المال والشاهد
الاول في القضية بعد ان اعترض
الدفاع على سماح شهادته في
جلسة يوم الاحد الماضي قبل
الاصلاح على المستندات التي



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣٩٥ مليون دولار حولها الريان رسميا للخارج البنك المركزي يقدم للمحكمة كتفا بالاموال في ٤ دول اجنبية

كتبت اميمة كمال

قدم البنك المركزي الى النيابة العامة كتفا بكافة الاموال التي قامت بتحويلها شركات الريان الى الخارج . يتضمن الكشف ان الريان قام بتحويل ٣٩٥,٣ مليون دولار الى بنوك في ٤ دول اجنبية هي امريكا وبريطانيا وسويسرا والمانيا الغربية وذلك من خلال حساباته بالبنوك المصرية وفروع البنوك الاجنبية بالقاهرة .

وبذلك خلال الفترة من ١٩٨٥ الى اول ١٩٨٩ وقد قامت النيابة العامة بتسليم هذا الكشف الى محكمة جنحيات الجيزة .

يتضمن الكشف ان الريان قام بتحويل ١٦٠ مليونا و ٥٠٠ الف دولار الى امريكا وحول ٧٨ مليونا و ١٤٠ الف دولار بالاضافة الى ١٠ ملايين دولار للثاني (٦ ملايين دولار) الى ألمانيا الغربية وحول ١١٢ مليونا و ٢٥٥ الف دولار بالاضافة الى ٧١٧ الف جنيه استرليني (مليون و ٢١٨ الف دولار) الى بنوك في لندن . وحول ٣٧ مليونا و ٥٠٤ الف دولار الى بنوك في سويسرا وبذلك يصل مجموع الاموال التي حولت للخارج الى ٣٩٥,٣ مليون دولار ومن ناحية اخرى وافقت المحكمة لجمعية الدفاع عن الريان على استخراج شهادات من وزارة الاقتصاد وجمع اذونات الاستيراد لشركات الريان والتي استوفيت من خلالها سلعا ومعدات من الخارج وكذا شهادات جمع الاموال التي قام الريان بالتحويل الى مصر .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٨٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متابعة حصر ممتلكات الريان بالنوبارية وترعة الريوطية والهرم

كثرت خديجة عفيفي :

لمت اللجان الهندسية بمطبعة
اراضي ومزارع الريان بالنوبارية ..
تتبع وجود ٤ مزارع منها ١٢٠٠ فدان
مصلحة للزراعة لم يتم زراعتها حتى
الآن .. بالرغم من توافر مياه واجهزة
الري المجهزة ..

كما عاينت اللجان مزرعة اخرى
مساحتها ٦٤٥ فداناً قيعن ان ٣٠٠
فدان مجهزة عن صوب ٨٠ فداناً
مزرعة بالمطاط تروى بطريقة الري
بالنقيط و ١٥٠ فداناً للكمه .. اما
باقى المساحة فلم تزرع ولم توافر
التيه ومصلحة الأرض .

وقد حصرت اللجان الاراضي
والمائي في طريق مصر اسكندرية
الصنعاوي وعلى ترعة المنصورة وهي
٥ الاف متر امام فندق رماد ١٠ الاف
متر على ترعة الريوطية ، ٣ فدادين
مقسمة الى اربع قطع بشوارع الهرم
طلعة منها عليها مشروع مبانى قصر
الريان انشأ بالفراسات والمائي ولم
يتم تشييده ، سبينا ١٨٠ على ترعة
الريوطية مساحتها ٢٤٠٠ متر ..
وكذلك عمارة بمساحة اسبائس خمسة
اكرار جاهزة للسكن مساحتها ٢٥٠

متراً .
وتستكمل اللجان اصالتها بعد الحيد
منافرة الى شارع الهرم والجيزة
والتي حيث المحلات التجارية
ومزارع سكنية ولغات وشوارع
مكبر والمطلة - رضى واستوديو
مصر .



المسرة : الاصدار

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشقة الريان

محملي الريسان
الوحيد الذي يعرف السر

بين الوهم



صقلية الريان .. هل هي حلم لم حقايلة ؟
المودعون يرون فيها القلعة التي ظهرت في بحر اللقي التي غرقوا فيها .. كلهم يتفكرون فيها باعتبارهم يجمعهم الأصل في أن تكون المراكب التي يجمعون بها إلى البحر .. ورغم كل التكتيدات من قبل ممثل المشتريين بأن الصقلية حقلية ، والأموال مستحوذ للمودعين .. إلا أنهم يجمعون أن هذه القلعة ما أن يمسكوا بها حتى تهوى بهم إلى القلاع .. وخزعت اليهم أراء كثيرة بعضها يؤكد تغلغلها الشديد بهذه الصقلية التي تكم بشتال عمل .. واليهمش الآخر يفرح للمزيد من الأستكة التي تكتفي في مضمونها أن الله لا يوجد مجنون بائع أن يبيع ملياراً و ٥٠٠ مليون جنيه في عقارات وممتلكات قدرتها لجمعة التفتت بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه فقط

يعرف موضوع الصقلية ؟
يشير الريان لا يعلم من هم المشتريون وأن يعرفهم إلا يوم عرض أسلهم وقد كنت له : أنت لا تعرف من هم المشتريين أنت لا تعرف شيئاً من هذه الصقلية إلا يوم إعلانها في المحسنة لطلعا فهي المعركة وتسمى له ؟

المهم جلست مع المجموعة ورسمنا للصقلية وانقلنا أنها سلوحيه ضيقها ضمية - وأد تكون خلطين - وستذهب فيها بقلب .. وقالت لهم أن ما أعين عن تقدير لمن الأصل فيه تلم كبير لأنني عرفت أن شلة من الضيق تكلفت ميكورانيا ٧٨٥ ألف جنيه وأقررت بمبلغ ٢٠ ألف جنيه كنا مجموعة كبيرة أينا المخصصون من كل نوع .. اللحن والتاجر والمحبس .. وانطلق الجميع لكل شيء ممكن رغم

للخارج سنوات طويلة وأودعوا حصيلة غريتهم في شركة الريان لما كالملي فهم الذين حصلوا على فائدة تبدأ من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ وهؤلاء أخذوا تقومم بكامل ولم يشاروا .

جلست بمقرى دون علم أحد الفكر في الحل .. كلنا غريتنا .. والتكز أذن أنه لا يوجد حل .. إذن نحن أمام مأزق كبير .. ولا يوجد إلا الانتماء المصري وأنا نفسي فطوس في الخارج وقد حصلت في الخارج سنوات طويلة ولدي علاقات عميقة بالسلطات بمجموعة من المصريين المعلنين في الخارج ودعوتهم للمضون إلى مصر .. جاءوا وعرضت عليهم الأمراجتماعنا عشرات المرات دون علم أحد .

حتى ولا الريان ؟
ولا مخلوق في مصر ؟
لقد قال الريان أمام المحسنة أنه كان

ويستغلون في رايهم إلى محمولات سبيلته من الريان لرد أموال المودعين الذين في القلعة أنها أحلام لا تمت للحيوية بشرة غاين الحقلية أن ؟ لا يعرف الحقلية كقلعة إلا السفن وأحد فقط هو محمد راشد نبيه الحمصي ومهما كانت صعوبة مهمة الرجل .. بين يديه إسرائيل كل الملائين كيف تكونت فكرة شراء ممتلكات الريان ؟

بعد صدور قانون تكالي الأموال بشؤون الجيش على الريان .. وقبل أن أريهم سبقي وهربوا فطوس في الخارج إلى من تقسمه من الخامس ؟

المودعون طبعاً ١٧٥ ألف أسرة ضاعت أموالهم بينهم ١٠٠ ألف من الفقراء الذين رأوا كل ما يمكن من أجل عكس شؤري محضون .. و ٥٠ ألف من الموظفين الذين سافروا



تحقيق : خيرى رمضان

للتراجع

الصفحة للتشهير !

□ قال الجيش أنه تصد من هذه الصفحة أن تكلف من أسرار بعض الشخسيات وتؤكد أن للملكات قيمتها كبرى مما قدرت به لها رايك ؟
□ أولا من ناحية الاسرار لنا لا أحب وأن تكشف من أسرار من أجل مصر والميل على ذلك اننى طالت بنفسى عدم ابداع كثير من لاديين في الحكمة حتى لا تتحل أسماء كبار القوم الذين اودعوا الملايين لقاس وقت لا نوع التكليف الا مع بداية تسليم الاموال للمدنيين .
□ ثانيا : من ناحية تكبير اسلح الرزان للمصرية ليست يهتموا بها كانت ولكن الحيرة بالمداد المدعوم طو فلنا أن إيمانيا ١٠ ملايين جنيه مستعبر الحكمة كعها بالسجن على الرزان بعشرة سنوات وتزعم بسداد الاموال للمدنيين ويضف للبالغ للحكمة لأن تكبير الاسلح ان يمدنى في فيه

الريزان ادار شركته بالجركة !

□ قلت في حديث صحفي : لعدد الرزان لم يكن يعرف فيكل شركة وكان يديرا كمكان وانه لا يجهل .. ولجأة ظهرت كصالح من شافيه محمد ثم مشتر لممتلكات واخيرا محام من احد نفسه .. كيف يكون ذلك ؟
□ صلتى بالرزان بدأت منذ فترة طويلة .. لك قلت ارى ان شركات توظيف الاموال كمشروع الزواج واذا انصحا لحد دون ان يعرف ما يدخلها مستغيب كل فيه لهذه الشركات عملتها القوي الصالحيه .. لهم ريشنى الرحيم مصطفى شردى لكن مستشارا قانونيا الشركات الرزان .. واقررت ان ادرس الشركة اولا لوجدت احمد مالى بالبركة رئيس اديه فيكل ويطلبى ولا ديرة محاسبية وهو الامر المالك لا يستطيع أن يقول له احد لا .. قلت له السلام عليكم بعد عشرة ايام فقط .. بعد ذلك انطقت بالصفحة كومان مصرى رئيس في دخل بها وبعد تفكير بدأت في مشروع الصفقة دون ان يعرف احد شيئا واستمرت منذ بداية التفكير وحتى الاعلان عنها ٩ اشهر كاملة .

والى يوم اتصل بي محام الرزان وطلبى منى التحدث من المستوية ولكن البطل لك كان الرزان ان يكون محاميا عن احد في الرزان فلخبرت محمد لأن دوره ضعيف في القضية ..

ويعد ذلك اعلنت مشروع الصفقة بعد ان قلت لاحد مل تبيع لى بمبلغ مليون ٥٠٠ مليون جنيه ولم يسعد نفسه ثم وافق فلنا له اذا سلكه الحكمة به بالمخالفة وكان طبعيا ان اكون محاميا عنه بعد ذلك !

لماذا المعينات ؟

□ ردت اكثر من مرة لك انك انصرت وانك عانيت كل المعانات وتعرف قيمتها جيدا فلماذا تضيع الوقت في معاملة جديدة ؟
□ اتا لا اعلم من اجل معاملة الاشياء وانكى اصل تسويها تقريبا اى احد كتالوجا لتسليما بمواصفات كل عار حتى يمكن البيع كالى يوم اربع فيه حد البرد بائع لانه ليس من المعلوم ان احضر مليون ونصف الخيال وانكنا هنا حتى اعد الكتالوج .. وبعد كتابة الكفك ستعودين البائع والمفس .. من حسب رشك فيه بالخارج لحساب والمائل ومع ذلك بلان المستصل اللبس للمدنيين قبل يوم ٢٠ مارس القادم .

□ قلت من قبل في الحكمة ان المشتريين لا يشترون لأن الملكات تصارى وتزيد على البائع المعريف ولانهم يريدون الكمال ال الرزان فعل لهم علاقة بهم ؟
□ ليس لهم ادنى علاقة بل الرزان ولكن اذا انظروا المدعومين فلماذا لا يقدرون الرزان ايضا ولانهم احد غير الرزان لانظروا
□ تصمى لتقال الرزان رقم ايمانه بان شركاتهم كانت مهولة من فداخل ؟
□ نظمت شركات تكليف الاموال كله خطط للاسرار بمصر مستكشف النظام الاقتصادي العظمى فلماذا ان يعاتب ال الرزان فقط ؟
□ هل المشتريين اى استثمارات في مصر ؟
□ لا

□ هل تحمل توكيلا يسميه من المشتريين ؟
□ اتا لست وكيلا ولكن مثلا لمشتريين والقدون لا يظف منى وكالة اتا اعيرهم اسمى ول هذه وكالة اتا مختار لحساب الغير ومن بنو حد البرد يعلم البائع اننى اعمل اخبرين ول الحق لاننى لو كنت وكيلا لتناقصت باسمهم وهذا ان يحدث

□ لك صدر بعد احمد الرزان حكم بالسجن ١٠ سنوات في القضية بانه الاعرام بالاخلاق لاسلام عديدة في شركات بدون رصيده فهل بعد اتمام الصفقة سيبرا الرزان ؟
□ اتا في الصفقة ليس لى شأن بلقران .. الحكم الاول اعلام محكمة

وجود الملكات تحت التصفية .. وعليا لك فيه .. وجدنا التغيرات التي اعلنت مرعبة .. جلسنا مرة اخرى وانقلنا على ارجاس اللطوس على ان اعلان اما موضوع الصفقة لاننى صاحب الاقتراح وقت لهم : هذه الاموال منقولة واحدة مسئلة على الاصل ان البيع سيستغرق وقتا طويلا ولكن المعينات سيؤيد لمنها وموضوع المسألة بل ان نفس شيئا

وطرحوا على كل الاحتمالات قلت لهم ليس لكم صلة بي .. اللطوس من الان أصبحت ملكي .. سناكمل على اليوم .. ولو فكلوني هناك من سيمك الطريق ..
□ ولو قلت باقتل ما الحل ؟
□ اننى سيعرض اسم شخص اخر يضمن اليه في العملية فهذا جهد من اجل مصر ورغم اننى مضوا لوجبة العليا لوفد الا لنى الان يصفى النظام انقلا للشعب المصرى .

وددت انصر من سرقة لهم سيوتفكك .. من هم ؟
□ اصحاب الصفقة .. المصرية ؟
□ ومن هم المصرية ؟
□ اولئك الذين لا تمنعهم مصر والذين تصور اننى سملف ١٠٠ مليون جنيه موهلة فلماذا لا يتخلصون منى ويتخلصون هم لانهم الصفقة والمصون على العمولة الضميمة .
□ كل كلامه يؤكد انك صاحب فكرة

الصفقة ومنذما الاول ؟
□ ابوه .. وساقطل بسيديا والمشتريين سيصبحون اطلاقا يتلقون كل تكريم
□ تامل كل هذا بلا ادنى مصلحة شخصية ؟
□ مصر ان ذلك ابدأ انتماء ايقظها .. لقد اعطيت مصر الكليل بعد وفاة والدى وانا طفل صغير وكان يمكن ان اصبح عملا اى فلما ولكن مصر اوصلتنى اى اتا فيه ولا يتقاضي اى شييه فلماذا لا اره بعض ما على ليلدى

□ ماذا لو حدث اى خلاف بينك وبين المسئولين وفعل مشروع الصفقة ؟
□ ال كليل راضى الصفقة واعتزضا على كل فيه اطرحه سناشترى

سناشترى فلما الاقل ول مقلول ..
□ هل كليل في المشتريين ؟
□ الاموال الان تحت تصرف انسا ولم تعد خاضعة لتصرفهم بل تحت سيطرتى تماما ولا توجد اى فرصة



المصدر : الأصـراء

التاريخ : أيلول ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لننسى وأر كادت أنكم أنتم تلك الأوقات
من تلك الأوقات وأن يلحقها إلا أن من ذلك
الجمهورية .

□ لأن هذا هو الحق الذي على
الصفحة ؟

■ لأنه يأمل بعد إتمام الصفحة أن يعمل
نفساً في الإحكام ويقدم شهادة براءته
بعد الصفحة يقدمها للنقض فيحصل على
البراءة

□ يتساءل الناس عن الشخص الذي
يشترى هذه الصفحة الصغيرة ؟

■ المشتريين هم الذين يريدون جهداً لهم
سيكونون ولا ما أقدموا على هذه
الصفحة .

□ رغم أن كلامه مطمئن إلا أن
الذين يريدون شراءها من الصفحة إذا
عوت الصفحة فهل تشتريهم لك فاسم
الهم بأمرهم الذي ظل اشتغالهم
الها ؟

■ بل لكل المودعين : الصفحة مستمرة
وستلحقون أسواقهم مهما كانت
الصعاب .

هذا حوار بين مع الرجل الذي
يحمل الأمل والذين الذين ينادون تركه
يتكلم ويقول له يكون صانداً وإذا لم
يكن فهو على أي حال ليس جديداً من
الصول مائة نحات حباتها أسماها ..
إعادة الرواية □



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ أيلول ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ساهر درويش

سيادة المستشار :

أرجوه الحب !

عبد القادر شبيب

من حق المستشار ساهر درويش محل الضيافة في قضية الريان ومدير إدارة التغطية على أمواله أن يودع ما يريد من المال لدى الريان أو أي صاحب شركة توظيف أموال .

إن ننازله في هذا الحق .. فهو لم يكن الوحيد الذي فعل ذلك .. إنه واحد من نصف مليون مواطن ومواطنة أودعوا أموالهم لدى شركات توظيف الأموال ثم طرد بهم اسمعيا فيما بعد .

ولن نؤمده لأنه وقع في شرك أصحاب توظيف الأموال بينما هو يلتصق للأسرة القضيائية التي يلاحق الرئاسا عددا مرتكبي الجرائم . ومن بينها جرائم توظيف الأموال .. فهو لم يكن الوحيد من أبناء الأسرة القضيائية الذي ضلعه أصحاب توظيف الأموال .. فهناك آخرون منهم غيره .. بل إن منهم من عمل لدى أصحاب توظيف الأموال وقدم لهم الجليل من الاستشارات القانونية !

وإن نخاطبه لأنه أخفى علينا طوال الظهور للفضيحة أن له بعض الأموال لدى الريان ، ولم يمان ذلك إلا بعد أن تولى كلف الأمر أحمد الريان بنفسه .. فهناك غيره أصحاب أسماء مبرحة ما زالوا يخفون صلات ومعاملات شبيهة لهم مع الريان وأصحاب شركات توظيف الأموال الأخرى . إن نعمل هذا ولا ذلك .. ولتكننا مع ذلك لا نستطيع السكوت على استمرار المستشار ساهر درويش في إدارة الأموال التي تحفلت عليها الضيافة .. أو ضحايا الإزعاج في قضية الريان ..

لقد استكت عن الكفاية الأسبوع الماضي بعد انتكاف ابن وديعة سيادة المستشار أملاً في أن يتسبب من تعطل القضية في القضية . ولكن متى الوقت ، ولم يتسبب ، ولم يطلب أحد منه الانسحاب .. بل على العكس أعلن المستشار ساهر درويش أنه مصمم على الاستمرار في عمله هل هذا معقول ؟!

نحن نعرف أن القانون لا يمانع المستشار ساهر درويش بالتعنى من القضية . ولكن هناك شيء شبيه كثيراً ولا نمارسه إلا قليلاً اسمه المولمة السياسية ، وهي تحض على الانسحاب سيادة المستشار .

فمستشاره سوف يمنح المتهم فرصة اللعن في كل ما ستكوله الضيافة حتى وهم يعلمون أنه حق . وبالتالي تقوى محاولات لنسف القضية والإثبات من العطب على ما التفتوه في حق اللودعين

كما أن عدم تلقي المستشار ساهر سوف يقدم الريان سلاحاً قوياً يستخدمه في محاولاته التي لم تتوقف لتأليب المودعين على الضيافة ثم على كدولة كذا .

والأخطر .. إن عدم تلقي المستشار ساهر سوف يلجأ لدى البعض



المصدر : دور الإعلام

التاريخ : ٢٠ أيلول ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشكوى في فترة النيلية على مواجهة ابتزاز الريان . أو قهرها على ضمان حقوق المودعين .

لذلك كله .. نرجوكم بإسبابة المستأجر أن تتحلى وتسلم من القضية لطمأن قلوبنا ولقوب المودعين .. والخلق بأما جيداً تهج منه رباح مكررات الريان على النيلية والدولة .
وعلى ما حدث حتى الآن .. لما حدث ليس بالليل ■



المصدر : الاحزاب الديمقراطية

التاريخ : ١٩٩٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مهرات المهرى

انقضت سنتان على صدور قانون تلقى الاسواق ومساكنات
المشكلة تتفاهم والهوة تتسع لقد انقضت المهلة التي حددتها
القانون رقم ١٤٦ - ١٩٨٨ يوم ١ يونيو ١٩٩٠ بمضى سنتين
على العمل به في اليوم التالي لنشره في ١ يونيو ١٩٨٨ والتي
كانت رحمة وسلاماً في جانب الشركات أكثر منها في جانب
المودعين.

فلم توفق الشركات اوضاعها خلال تلك المهلة سوى ٦
شركات فقط (الشريف والسعد) من ضمن ١٠٤ شركة توظيف
ويبلغ عدد المودعين في تلك الشركات ٥١٢,٨١٨ ألف مودع
وجملة الايداعات ٤,٥٠٠ مليار جنيه اربعة مليارات وخمسة
مليون جنيه بينما الشركات التي وفقت اوضاعها بلغ
جملة المودعين بها ١١٦,٤٩٨ ألف مودع وجملة الايداعات
١,٣٦٩ مليار جنيه.

لذلك فقد ضيق الناس من كثرة الكلام والتصريحات
والدراسات وغلبة الحل بعد ان انقضت مهلة الرد ولم يعد من
سبيل الا ان تتصدى الحكومة لحل المشكلة التي تسبقت
واضرت بالاقتصاد باتخاذ خطوات ايجابية تجاه مسؤولياتها
سواء بالنسبة لمن وفق اوضاعه او من لم يوفق.
ولا شك ان الحكومة مسؤولة عن الحل لانها شاركت مشاركة
ايجابية وساهمت في احداث الكارثة ولهذا لابد ان يتحمل
المودعون وشركات توظيف الاموال والحكومة جميعاً حل هذه
المشكلة فهم الثالوث المشترك في ظهور تلك المشكلة

بعد انتهاء المهلة المحددة

لشركات توظيف الاموال

والحل ..
والثالوث المشترك



المصدر : الإصرار الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٠

بالنسبة لمن وفق أوضاعه أو من لم يوفق فالشركات التي وفقت أوضاعها لا على الحكومة إلا للرقابة وهي مسؤولة فينبغي سوق المال والأجهزة الرقابية ومسؤولية مراقبي الحسابات كذلك .

أما بالنسبة للشركات التي توفقت أوضاعها فبعد أن انتقضت المهلة المحددة للسرور فعلي الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها لحل تلك المشكلة وذلك لاعتبارات عديدة أهمها :

أولاً : انتقضت سنتان على صدور قانون تلقى الأموال وما زالت المشكلة تتفاقم فإذا ما اتجهت نية المشرع بعد المهلة فافئنا ننبه إلى أن ذلك لا بد أن يتم بادرة تشريعية لا تقل مرتبة عن القوانين غير أني أعتقد أن عدم مهلة أخرى لشركات توظيف الأموال هي مزيد من الضياع للدولة والمودعين على السواء .

ثانياً : إن المادة ٢١ من قانون تلقى الأموال تعاقب من تلقى الأموال بالسجن وغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه وتصل إلى مثل ما تلتزم من أموال أو ما هو مستحق منها وقد تستغرق الغرامة كل أموال المودعين وهي أحكام لا يملك أحد أن يتدخل فيها وعندئذ سنرجع الغرامة إلى خزانة الدولة وإن يجد المودعون شيئاً .

ثالثاً : إن تعطيل استثمار الأموال واستغلال طاقاتها أو إمكاناتها يمثل ضرراً اقتصادياً كبيراً كما أن تبديد الطاقات البشرية يمثل خسارة كبرى وكلاهما في النهاية تتحملة الحكومة وحدها .

اقترح الحل

يقترح الدكتور شوقي السيد أن الحل لا بد أن يتحمل كل من المودع والشركات والحكومة فالودع مجني عليه وفي نفس الوقت مخطيء فقد ترك أوعية ادخارية شرعية وسارع إلى كسب سريع لهذا فعلية أن يتحمل مئة خمسة وتقدر هذا الغرم بأن يتحمل ٢٥ ٪ من أرباحه .

أما شركات التوظيف فهي الجاني الحقيقي وتستحق المساءلة والعقاب والاستيلاء على أموالها هي ومن ساهم وسبل لها واشترك معها . وتكشف الاحصائيات أن تلك الأموال والأموال الموجودة تقدر بحوالي ٢٥ ٪ تقريبا من حجم الایداعات .

والحكومة باجهرتها فهي أن لم تكن فاسعلا أصليا فهي في أقل القليل شركا وعليها تقع أيضا المسؤولية لهذا يتعين أن تتصدى لسلامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشكلة... والحل

يقول المستشار أحمد حسان أمين عام بنك فيصل بعد انتهاء المهلة المحددة لشركات الأموال يشور

كبير وهام ما هو العمل بعد هذا التاريخ ؟ لا أرى التركيز حالياً على الجزء الجنائي الذي حدده القانون في هذا الشأن ضد المستثمرين عن هذه الشركات وإنما البهم هو موقف المودعين المتظلمين ولهذا يجب أن ننظر للموضوع بصورة واقعية ونظرة مرنة للمحافظة على مابقي .

فإذا نظرنا إلى القول ببيع أصول هذه الشركات وسداد ثمنها للمودعين كل بنسبة قد يفرح البعض إلا أنني أتصور أن مثل هذا الإجراء لو تم لن يحقق المطلوب ذلك أننا نعلم أن هناك كساداً كبيراً في السوق لا يستوعب الأصول المعروضة فضلاً عن المشاكل المتصلة بهذه الأصول من حيث الملكية وغيرها وما يستتبع ذلك من وقت طويل ... وهل يتم توزيع حصيلة كل بيع أم ينتظر إلى حين إتمام بيع جميع أصول كل شركة وما يستتبع ذلك من وقت طويل وانتظار ؟

لذلك فإنه يمكن من الملائم بحث أوضاع كل شركة على حدة من قبل جهة تتعامل مع المشروعات الاقتصادية بعقلية البنوك بهدف المحافظة على حقوق المودعين عسى أن تجد في النشاط أو في الأصول ما يدعو إلى استمراره وتنشيطه بما يحقق للمشروعات الجادة من البقاء بحيث يصعب المودعون فيها مساهمين في هذه الشركات .

أما المشروعات التي يتبين عدم جديتها وعدم جدوى نشاطها فلا سبيل أمام المسؤولين سوى بيع أصولها واتخاذ كافة الإجراءات الجنائية ضد المستثمرين عنها .

الرقابة مسئولية الحكومة

بينما يقول المحامي بالنقض الدكتور شوقي السيد إن كارتة توظيف الأموال قضية كبيرة ما زالت تشغل الرأي العام وسلطات الدولة المختلفة ، والذي يطالع التحقيقات والأوراق تفرغ الأساليب المختلفة التي نجح بها هؤلاء الناس في استغلال واستغلال بعض العناصر في شتى مجالات السلطة ومن المؤسف أن هذا لم يكن غائباً عن الأجهزة المعنية مطلقاً .

ولم يعد من سبيل إلا أن تتصدى الحكومة لحل المشكلة التي تفاقمت وأضرت بالاقتصاد باتخاذ خطوات ايجابية تجاه مسئوليتها سواء



المصدر : الاحرام الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

الموجودة والتصرف فيها لصالح المودعين ولحسابهم سواء بايلولتها اليها او الى غيرها كما ان عليها كذلك ان تحصل سداد ٢٥ ٪ من ايداعات المودعين من مواردها ويمكن سدادها على اربع سنوات حسب امكاناتها وهي في هذا لا تتحمل غرما بل بذلك تكون قد حققت بتدخلها انقاذا لكارتة اقتصادية كبرى ومعنا للاحتكار والتحكم في الاسعار والسيطرة وتبديد الاموال . كما انها تحقق بهذا الحل حلا لمشكلة اقتصادية واجتماعية للمواطنين .

واقترح اخر

كذلك هناك اقتراح اخر يتمثل في ان تصدر الحكومة عن طريق البنك الاهل المصري شهادات استثمار بمليار جنيه سنويا على ان يقدم المشتري شهادة من البنك الاهل قبل الشراء بانه لم يسترد قيمة اى شيء من القيمة لمدة سنة اشهر وبان تعطى الشهادات الجديدة عائدا متميزا لا يقل عن ٢٠ ٪ سنويا وان تعفى رسم الايلولة على التركات حتى يقلل الجمهور على شرائها وبذلك يمكن تحصيل مليار جنيه سنويا عن بيعها وان تطرح هذه الشهادات على سنتين كل سنة مليار جنيه .

وان يسدد ربع قيمة السديمة في السنة على اساس ان ثمن بيع اصول شركات التوظيف يبلغ مليار جنيه وتكون حصيلة الاموال المجتمعة من البيع والشهادات الجديدة ٢ مليارات جنيه على ان تمنح المضاهية في السداد للودائع صغيرة القيمة بحيث يمكن سدادها في سنة واحدة والودائع متوسطة القيمة في سنتين والسودائع الكبيرة القيمة في ثلاث سنوات .

وان تفتح الدولة اعتمادا ماليا في الميزانية لمواجهة النقص في قيمة الشهادات الجديدة المبينة اذ قد لا يمكن بيع الشهادات كلها بمقدار مليار جنيه سنويا ويكون هذا الاعتماد اعتمادا احتياطيا لا يصرف منه الا عند نقص حصيلة الشهادات المبينة .



المصدر : الشريعة

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد قرار المحكمة : حالة من الارتباك تسيطر على المتورطين في

كشوف البركة

كتب جمال أمبابي

تسود حالة من الطلاق والارتباك الشديد الآن بين مسؤولي كبار المسؤولين بعد حكم محكمة جنابات الجزيرة الأخيرة بضم تحقيقات كشوف البركة ، إلى قضية الرشوة بوزارة الزراعة .

من جهة أخرى تقدم النائب العام بإزيدة بعض كبار رجال الدولة والحكومة بمذكرة للقيادة السياسية بالاستمرار في حفظ كشوف البركة وذكرت المذكرة أن الإعلان عن هذه الكشوف وتداولها يمس المبدأ من كبار

رجال الدولة والحكومة وهو مغاير على مبدأاتها وكرامتها في القضاء وسيجعل فرصة للأحزاب والفتيات الأخرى للتفتيش وذلك في الوقت الذي يمر فيه الريان على ضرورة عرض هذه الكشوف أمام المحكمة .

وكانت محكمة جنابات الجزيرة برئاسة المستشار الدكتور حسني عبدالمطيف قد قررت ضم تحقيقات النيابة العامة في قضية كشوف البركة إلى قضية الرشوة بوزارة الزراعة بناء على طلب الدفاع عن المتهمين في القضية وهم أحمد الريان وعزالرضا وكيل أول وزارة الزراعة السابق والمستشار الوزير .

صرح محمد رشاد نبيه محامي الريان ووكيل المتهمين أن حملة التفتيش الناجمة والتي انخرطت بها على مدى الأسابيع الماضية وكشفت خلالها نهب أموال المودعين وكذلك منع لجان حصر ممتلكات الريان من استكمال أعمالها كان له أبلغ الأثر حيث أصبحت المحكمة حكما بعودة لجان الحصر لمزاولة أعمالها ونون الرجوع لمكتب التحفظ .

كان المستشار ساهر بويش مدير إدارة التحفظ قد قدم بإثنين رقم ٥٥٠ ، ٥٥١ من أعداد الجريدة للمحكمة طلبا من الدفاع عن الريان تكليب ما نشرته الجريدة إلا أن محامي الريان أكد صحة ما نشرته الصحف وهدد بتقديم المستندات التي تثبت ذلك وفجر العديد من التهم التي تسبب بعض رجال النيابة والتفتيش العلم .



المصدر : النشر مع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٠

الريان يتهم الحكومة بتصفية شركته

كتب ربيع شاهين :

شهدت محكمة جنابات الجيزة بجلستها الخميس الماضي مناقشات حادة ومواجهة عنيفة بين أحمد توفيق الريان ود . محمد حسن فيج النور رئيس هيئة سوق المال الذي تهرّب من الإجابة على أخطر الأسئلة حساسية وأهمها مايتعلّق بالموقوف من الشركة وكيفية ولغوب صدور قانون تلقى الأموال .

اتهم الريان فيج النور بالتصفية وسوء معاملة شركته دون بقية شركات توظيف الأموال ... وأتهم هيئة سوق المال بالانصياع لتعليمات صندوق النقد الدولي والذي طلب عدم شركات التوظيف تحت غطاء تنظيم عملها ورفع سعر الفائدة بالبنوك لحث الجمهور على توجيه مدخراته إليها بعد ضرب البنوك .

وكتف الريان عن ملفات مثيرة تتعلق بإخفاء ملف مستندات من ٥٠٠ صفحة من أوراق القضية وفي هذه الصدد اتهم النيابة بإخفاء الأوراق والمستندات التي تمضد موقفة واستثناء أدلة الاتهام المعلقة على حساب براعته .

كان فيج النور قد ذهب في بداية مناقشته إلى أن الأخ أحمد بوجه أسئلة مضى عليها ٢ سنوات وقد اذكر أولا اذكر وقد تخلّت المحكمة ورفضت الأسئلة التي وجهها الريان ومثلت حرجه ... وعين وفد ممثل النيابة أحمد الدريس معديان ملقى النفس هو مركز مالي مبدئي من ورقة واحدة لمساعدة الريان قائلا : إنتم تخاصمتم عن الملف الضخم الذي قدمناه وعلى عكس ما زعم فيج النور بالجلسة الأولى لعنايته بيان الريان ليس لديه أموال بخارج أكد أحمد توفيق أن الشركة كانت تحتكّاب ٤٤٠ مليون دولار بمسحبة كاسكوم الأمريكية . وأشار إلى أن العقد المبرم معها كان يقتضي الإبقاء عليها ١ سنوات غير أنه وبعد رفض وزير الاقتصاد منحه تلك الرخصة أصدر قرارا بتصفية أعماله ورد أمواله بالخارج غير أنه كان قد تم التحفظ عليه وأحيل أمر التصرف في تلك الأموال إلى لجنة « العشرة » التي قال الريان عنها أنه لا يعرف ماذا صنعت بتلك الأموال حتى الآن .

وسأل الريان فيج النور عن أسباب رفض وزير الاقتصاد منحه الرخصة وأن يكتشف عن توزيع صدور قرار الرخص غير أن فيج النور ألزم الصمت .



المصدر : ج. خ. س. ع. ق.

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

مواجهة مع الريان

تكشف حقيقة موقفه

• نجح النور : الأرصادة الخارجية

• وهم « والتوكيل العام تمثيلية

• دناير غير منتظمة وأخطاء في الحسابات

• وأرصدة معلقة بالملايين

• لماذا لم يعرض إخطار الريان

على مجلس إدارة سوق المال ؟

• تحقيق : سيد عبدالقادر • تصوير : سيد مسلم

كما كشف أيضا عن كيفية التوكيل الذي أصدره أحمد الريان لكل من وزير الاقتصاد ورئيس هيئة سوق المال ومحافظ البنك المركزي في ٣٠ أكتوبر ٨٨ والذي يعطيهم حق التصرف في ممتلكات الشركة وأن الريان .. ولماذا الغاء فج النور بعد ٢٤ ساعة من استلامه ؟

كان الجميع ينتظرون شهادة الدكتور محمد حسن فج النور لأكثر من سبب فهو رئيس هيئة سوق المال التي تقوم بتنفيذ قانون توكيل الأموال الجديد القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ وهي التي تلت إخطار كل شركات توكيل الأموال وقد ألقى مجلس الإدارة بالرفض والقبول في كل طلب .. لأنه .. كما يقول المحامون .. عمدة الشهود يبقى شهود الاتياع المشهورين إنما انهم مؤثقلون تحت رئاسته أو انهم مرتبطون به ..

والأمم من ذلك كله ان أحمد الريان تعمد ان يطلب تأجيل سماع الشاهد أكثر من مرة حتى يوجه له د. ضربة قاضية .. واحدة .. والحقيقة ان المحكمة أصبحت صغرها كمالا لاستقالة أحمد الريان للشاهد على مدى حوالي خمس ساعات متواصلة

• سبع ساعات وثقلها الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال أمام محكمة جنحوات الجيزة في قضية الريان بصفته الشاهد الأول .. كشف خلالها بصفته الشاهد الأول في القضية .. أو عمدة للشهود كما يطلق عليه المحامون .. عن الكثير من الحقائق التي حاول .. ال الريان .. اخفاها عن المودعين والرأى العام موكال الشهور السفيقة ..

أكد الشاهد الأول .. ٥٠ سنة .. ان شركة الريان لم تقدم في إخطار توكيل موضوعها مركزا ماليا كمالا كما ينص القانون وبإلتزام لم ينظر سوق المال في إخطارها وأمر بتحويلها .. مثل كل الشركات الأخرى .. إلى نيابة الضبط المالية والتجارية .. وقال : ان ال الريان ضربوا باللقانون عرض الحائط معتقدين ان الحكومة لا تستطيع ان تفعل معهم شيئا كما قال لي أحمد الريان بنفسه في مكتبى .. كشف الشاهد عن حقيقة الرصيد المزعوم لشركات الريان في أوروبا والذي ادعوا انه ٤٤٠ مليون دولار .. وقال الحقيقة .. انهم لا يمكنون إلا رصيدا مكتسوبا ! ..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت النتيجة ، صمدت ، وضربت متتالية لأحمد الريان نفسه من الشاهد الذي كانت الواله مرتبة ومنظمة ودقيقة وعلنية بالحقائق والأرقام إذ أن الشاهد قد حضر ومعه ملف ضخيم به صورة من كل القرارات والقوانين التي تخص شركات الأموال وشركة الريان واكتشفنا أيضا أنه يحوى صورة من تعاقبات الريان قديمها للمحكمة عندما طلبتها .. وصورة من استمارات شكوى المودعين .. ومن المؤكد أن أحمد الريان لم يعتقد أن الشاهد سيكون جاهزا له إلى هذه الدرجة .. وفقا من نفسه ، لا يفتقر ولا يفتقر أمام محاولات استفارزه طوال هذه الساعات .

رصيد الريان مكتوف

في البداية تحدث الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال عن القضية مجيبا على سؤال المحكمة الأول : ما معلوماتك عن القضية ؟ فقال :

— لقد أزم قتلون تلقى الأموال الجيد (١٤٦ لسنة ١٩٨٨) كل شركة بتقديم إخطارات بشكل معين بها المركز المالي للشركة ومعه تقرير

عن هذا المركز مقدم من اثنين من المحاسبين .. وذلك إلى سوق المال في موعد الساعة ٨ نوفمبر ٨٨ وفي الحقيقة أن الريان كانت له شركتان الريان للاستثمار وتوفيلف الأموال والريان للمعاملات المالية .. ويترويح ٨ نوفمبر تقدم أحمد توفيلف للهيئة بمجموعة من الأوراق اسمها إخطار تضمنت أوراقا بعضها مبالغ منه والبعض الآخر بدون توقيع ومن بينها تقرير للمحاسبين للمعينين من الجهاز المركزي للمحاسبة والذي يشير إلى عدم انتظام دفاتر الشركة وإلى وجود أخطاء جوهرية في البيانات الحسابية ووجود أرصدة محملة ومبالغ تحت التسوية بمئات الملايين من الجنيهات بدون مستندات أو بيفات أو حتى معرفة طبيعتها وكأن من الشيفري لهذا اعتبر الطب الذي تقدم به غير مستوف وبالتالي لايعرض على مجلس إدارة هيئة سوق المال .. ويتلقى لفت هيئة سوق المال بإيلاغ نيابة الشئون المالية وللجارية يوم ٩ نوفمبر ٨٨ لاتخاذ أجراءاتها ..

وقال الدكتور فج النور — الشاهد الأول — أن أحمد توفيلف عبد الفتاح كان قد أرسل خطابا لوزير الاقتصاد بتاريخ ٧ يوليو ٨٨ وأرسل صورته لهيئة سوق المال يطلب فيه الترخيص لشركة الريان لتزويد الأموال للاحتفاظ برصيدا في الخارج وقدره (٤١٠) ملايين دولار علما بأن الشركة لها استثمارات في الخارج قيمتها ٤٤٠ مليون دولار مع شركة ب إف هاتون ، الأمريكية وكل أن استزداد هذه الأموال مرة واحدة لابد أن يستثمره خسارة مؤكدة وأرسل مع الخطاب صورة من تكتس مرسل

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٠

إليه من شركة كاتيون (التي يتعامل عن طريقها مع شركة ب إف هاتون) .

وقال : الفريق أن الشركة ذكرت في التكتس الذي قدمه اليها أنه ليس له الرصيد الذي تحدث عنه وإشما له رصيد مكتوف بإجمالي ٤٨٧ مليون دولار .. وبالتالي أشر وزير الاقتصاد برفض الطلب لعدم تقديم مستندات .. وبلغت الهيئة نيابة الشئون المالية والتجارية .

وقال الدكتور فج النور : لقد اعطنا من أحمد الريان تقديم أوراق ليست في موضوع الحديث أو المناقشة ..

وقال ردا على سؤال من المحكمة حول حقيقة نية الريان في الاستثمار في العمل وتوفيلف أوضاعه : لقد قدم الريان ورقة يخصوص لشركة

الريان للمعاملات المالية .. أما بخصوص شركة للاستثمار وتوفيلف الأموال فقد قال أنها مستثمر في رسالتها كشركة توصية بسيطة وإن تلقى أي أموال من الجمهور ..

اجتماع في نفس الاتهام

وقد سمحت هيئة المحكمة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبد الطيب لأربعة من المحامين عن الريان بالاجتماع مع المتهمين لأحد توفيلف عبد الفتاح وشقيقه محمد توفيلف عبد الفتاح والدعما توفيلف عبد الفتاح في قفس الاتهام بعد أن طلب الدفاع هذه الجلسة حتى يتم تسميق الأسئلة التي سيوجهها أحمد توفيلف إلى الشاهد الأول وذلك : كما قلوا — تجنبا لعدم تكرار الأسئلة بين المحامين وأحمد توفيلف ..

وقام المحامون في هذه الجلسة بالتصالح قلقة الأسئلة الطويلة التي كان أحمد قد منها في كراسة كبيرة لخروج بعضها عن الموضوع ولعدم جدوى بعضها الآخر ..

وقد استمر أحمد توفيلف يستجوب للشاهد في جلسة الخميس الماضي من الجلسة والتمسك صليحا حتى الرابعة والربع ولم يتوقف إلا في فترة راحة الجلسة للاستراحة والتي استمرت حوالي نصف الساعة .. وقد أفسحت المحكمة صمراها له كدرجة كبيرة حتى أن المستشار محمد حسن عبد الطيب كان يهيد صليغا لطلب أسئلته بصورة قلمونية .. وكان يثبه أنه هذا يخرج عن الموضوع .. وهنا يسأل الشاهد في أمور ليس من حقه أن يسأله فيها كأن يسأله عن رايه في القانون مثلا .. وكان أحمد توفيلف يميل في الأسئلة بيشل كثير حتى أنه جعل الجلسة تبدو باردة في أغلب أوقاتها ولأن الحاضرين ومنهم المحامون أنفسهم القدر على المتابعة .. وعندما قل له ليس المحكمة — أنت لا تقوم في القانون .. وفراكت غير



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كافية في القانون .. فبعد عليه لعدد توفيق
، انما كده الفضل من محامين كثيرين ، وتكثر هذه
الإجابة استيلاء بعض المحامين .. !!

تمهيلية التوكيل .. ؟؟

ومن بين الأسئلة التي وجهها لعدد توفيق الى
الدكتور فاج النور والتي اعتقد انه سيلقي بها
« المطولة » عليه .. كانت النتيجة على العكس
تماما سؤال قل فيه : هل طليت من لعدد توفيق عن
نفسه وولاده النصر لك ويصفلك وزير الاقتصاد
ومحافظ البنك المركزي في أكتوبر ٨٨ ان يعطيك
توكيلا عاما يغطي لكم حق التمثال في ممتلكات
الريان بالداخل والخارج من طريق طارق
ابو حسين رئيس شركة الهدى مصر ؟

قال فاج النور : إطلاقا لم يحدث .. ولو طليت
هذا لطلبت منك ميثارة ..

وقال : لقد تسلمت بالفعل هذا التوكيل الذي
أقدمه لي لعدد توفيق مؤرخا بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٨٨
وقد تمت بقاءه هذا التوكيل بتاريخ أول نوفمبر
بمطابق مرسى إلى السيد وزير العدل ووقع عليه

من الدكتور صلاح جاهد محافظ البنك المركزي ولما
والدكتور وزير الاقتصاد للتنبيه على مهوريات
الطريق المحاربي بـ «إصدار» تلك التوكيلات
مستقبلا واتخاذ الإجراء اللازم لما قد يكون قد صدر
من توكيلات مماثلة وبمخالفة لأحكام الملمك
العسكري رقم ٣ لسنة ٨٨ .

وقال : ما حدث ان أحمد الريان وطريق
ابو حسين قد حضرا إلى مكتبى وتركيا هذا التوكيل
وأنصرا .. وفتحها لم ألقهم الغرض من التوكيل
وإنما فهمت بعد ذلك انها محاولة جديدة من لعدد
توفيق عبد الفلاح لعدم الالتزام بالقانون وكما كان
يفعل دائما يرسل أى وثيق سواء له علاقة
بالموضوع أو ليست له أى علاقة ومن هنا عرفت
ان التوكيل تمثيلية للغاية بان الحكومة وهيئة
سوق المال أو البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد
استولت على أموال المودعين ليخضع للنفس
ويقول : يا مودعين الحكومة استولت على
أموالكم .. !! لأنه يستلزم في الاجتماعات التي
تمت بمكثي كفى دائما يقول : انما ليست عندي
مشكلة المشكلة هي مشكلة الحكومة .. كيف
ستواجه المودعين ..

وقال الدكتور فاج النور : انما لم أوقع على استلام
التوكيل .. وإنما أحضره لي وأنصرا وأنا كنت
الليل كل اصحاب شركات توكيل الأموال وليس
الريان لفظ وكل منهم كانت له طيات معينة ويقدم
لولا .. وكما ذكرت فحدث كتيبة سوق مال تتسلم
كل ورقة يقدم بها اصحاب الشأن وبعد الدراسة
والفحص يتم اتخاذ الإجراء المناسب لها .

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠

ويسأله لعدد توفيق : هل استخدم احد من
المكثورين في التوكيل كوكلاء عن شركة الريان
هذه الصلة في سحب مبالغ أو طلب كشوف حساب
أو إجراء أى تعامل بمقتضى تلك ؟

وهنا يرد الشاهد الأول بحسم : ان مجرد توجيه
هذا السؤال يدل على صحة ما أبلغت به من ان
الملمك كفى من لعدد انه حين حذر التوكيل
المكثور الإيعاء بان الحكومة استولت على
الأموال .. وكان القرار المنصب تماما هو الفاء هذا
للتوكيل في اليوم التالي ميلفيرة لاستلامه حيث لم
يحظ أى من الممولين ذلك .. وبهذا لم يعلم أى
من المسؤولين الثلاثة المكثورين باستخدامه في
أى تعامل بالداخل أو الخارج .

سؤال به ٢٧ مليون

ويحاول لعدد توفيق عبد الفلاح ان يعزف على
نفس الوتر الذي يعزف عليها من بداية محكته
وهو ان هناك تحيزا من الحكومة وهيئة سوق المال
ضد شركة الريان بالتحديد فيسأل : كم شركة من
مجموع الشركات أخطرت سوق المال أخطرت
مستوفاه الشروء حتى ٨ نوفمبر ٨٨ (كسر مهلة
للشركات العاملة في مجال تلقي الأموال حسب
القانون الجديد) وكى شركة لم تخطأ ؟ وما هي
الإجراءات مع كل منها ؟

ويجد الدكتور فاج النور : عدد الشركات التي
أبلغت بها النيابة العامة بمخالفاتها المادة ١٦ من
قانون تلقي الأموال الجديد هي ٤٠ شركة بعض
هذه الشركات أبلغت عنها النيابة العامة بمخالفاتها
المادة ١٦ .. أى ليس بسبب عدم تقديمها لخطوات
مستوفاه لفظ وإنما بسبب تلقيها أموالا بعد العمل
بأحكام القانون أيضا .. إذن الشركات الأربعون هي
التي لم تلتزم لخطوات مستوفاه ولهذا أرسلت
نيابة الشؤون المالية والتجارية .

وقال : لم تعامل هيئة سوق المال شركة الريان
أى معاملة خاصة في منتصفه وإنما كانت بطبيعة
المال-وتفيرا لكثير عدد المودعين وكذا حجم
الإبداعات ان توليها الهيئة أولوية في الفحص
والتحقيق قبل إرسالها إلى النيابة العامة بأى
مخالفة تراها إليها .. وبالمعنى فإن عدد الشركات
المخالفة لايعنى أى كتيبة لشركة واحدة تلقت
أموالا تقارب المليارين من الجنيهات لايمكن
مطارتها والاعتماد بها كعبرة تلقت ٣٠ ألف
جنيه من ٢٠ أو ٣٠ مودعا .

ويسأل لعدد توفيق عبد الفلاح الشاهد الأول
سؤالا يدور حوله كثيرا وهو : هل أخطرت مهلة
سوق المال قرارا بان المبالغ التي صرفتها
الشركات حتى ٣١ ديسمبر عام ٨٧ للمودعين تحت



مسمى الأرباح لا يخص من حقوق المودعين .. وما هو الأساس الذي اعتمد عليه مثل هذا القرار ؟ ويقول أحمد الريان : إن هذه المبالغ صرفت تحت حساب الأرباح لحين الانتهاء من إعداد الميزانيات وكانت شركاتهم تعطي للمودعين ٢٠ بالمائة ومن الممكن أن تخرج الميزانية بأرباح أقل من هذه النسبة .. وفكر أن هذا السؤال يسأله للمودعين وما يستحقونه بالفعل .. ويريد المتكول لاج الثور يشعل حسم : لقد اصغر مجلس إدارة هيئة سوق المال عدداً من القرارات أو الأسس التي يتعامل عليها ..

التي دعت أربابها مفتولاه لتوفيق لوضعها ومن هذه الأسس المبدأ القضي بأن التوزيعات التي سبق للشركات أن وزعتها على المودعين تحت مسمى أرباح أو سلف تحت حساب الأرباح أو بمسمايات أخرى اختلفت حسب كل شركة تعتبر مبالغ غير قليلة للاستوداد وذلك لأسباب التالية :

● أولاً : لأنه كان من الواجب على كل الشركات أن تصدر ميزانية كاملة وكذا أن تصدر حساب أرباح وخسائر وحساب توزيع تظهر عن طريقه نتيجة النشاط في الشركة سنوياً حتى يمكن لها أن تعدد الأرباح الناتجة عن نشاط الشركة في العام المالي السابق ومن هنا وحيث أن معظم الشركات لم تلم بإعداد الميزانية ولأحساب الأرباح والخسائر ولأحساب التوزيع ولما كانت توهم المودعين بأنها تصرف لهم أرباحاً حقيقية وتلذين سبق أن قبضوا التوزيعات من الشركة ثم سمحوا ككل أموالهم لم تلم الشركة بخسوم ما سبق توزيعه من أصل رأس المال .

● ثانياً : إن بعض المودعين الذين لم يلبضوا تلك التوزيعات كانت الشركة في بعض الأحيان تصفيح المبالغ المستحقة على رأس المال من منطلق اعتبارها أرباحاً حقيقية .

● ثالثاً : اختلفت العقود التي أبرمتها الشركات مع مودعيها بين مختلف الشركات وعلى ذات الشركة الواحدة شركة الريان وحدها كان لها ٣ عقود

مختلفة بعضها كان يتضمن أن هذه المبالغ تسوى في آخر كل سنة مالية بعد إعداد الميزانية والبعض الآخر لم يوضح ذلك بل كان يتضمن أن التسوية تتم في آخر كل شهر ..

البحث من تحويلات الريان

وفي نهاية الجلسات يتحدث المستشار سامر درويش مدير إدارة التفتيش بكتاب التظلم العلم ولقد مثلى الادعاء فيقول : تقدم لهيئة المحكمة بطلبات قلمت بإعدادها لجنة كالت ذلك شكلها البنك المركزي وعهد إليها تتبع كافة التحويلات من حسابات الريان في البنوك الموجودة بمصر إلى فروعها بفخارج في الفترة من عام ٨٤ إلى عام ٨٨ وكانت النتيجة هذه القائمة من حسابات الريان في كل من الولايات المتحدة والمكينا الغربية وسويسرا وإنجلترا .

وقال المستشار سامر درويش : لمتا بإجراءات تحقيقات في الواقعى لتقوى مائة عجل ليلة التفتيش على الريان تقرر قيمتها بـ ٢٠٠ ألف جنيه وتلف كتاب بأحد مخازن أريان لثام خضوعها للتفتيش لقيمها بمليون جنيه .. وهما الوالعتان اللتان تحدث عنهما أحمد الريان في الجملة السابقة . قل : لمتا بإجراء تحقيقات في الوالعتين مع المشرف على دار الريان للقرارات والمشرف على مشروع الثروة الحيوانية لدى الريان وكلاهما لم يشفى .. وقد نلى كل منهما ما نل من وقائع والشكل كل منهما بأن إدارة التفتيش قد اتخذت كافة الإجراءات للمطارد على أموال شركات الريان !



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستثمرون يرفضون شراء أصول الريان خصومة النائب العام لا تسقط عن الريان تهمة النصب

وعلمت ، الأهل ، أن المناقشات والمفاوضات حول أجراءات البيع ، أسفرت عن عمل مقاسمة بين المسبولة النقيب للريان بالخارج وموازينها من حقوق المودعين ، على أن يقوم المشترون بسدادها بالعملة المحلية . وبعد تناول الريان عن أمواله بالخارج لهم ، يتبين يتم بسعر النقد المحلل بالسوق السوداء ، مقابل تناول الريان عن أسهمه في الشركات الأوروبية والأمريكية ، وما يتبقى من حقوق المودعين يتم سدادها ببيع مكوازي قيمتها من أصول بالداخل .. ويبقى الجزء الآخر من أصول الريان ملك للشركة .

ومن ناحية أخرى ادعى الريان وهيئة دفاعه أن حجم النقد الأجنبي المحول رسمياً للخارج والمغبر بحوالي ٦٩٥ مليون دولار ، ذهب جزء كبير منه في استيراد سلع ومستلزمات إنتاج ومعدات .. وكان البنك المركزي قد تقدم بقلعة تضم حجم الأموال المحولة باسم الريان للخارج .. ومن المقرر أن تعقد مقابلة بين أئمة الاستيراد المصادرة باسم الريان منذ عام ١٩٨٥ وحجم مطلب تحويله من نقد أجنبي .

كتب محمود الحسري - لك مسئول قضائي - للأهل : أن مقاسمة الريان للنائب العام ومدير إدارة التحفظ على الأموال ، لا تنفي أي اتهام من الاتهامات الموجهة له ، سواء بالنصب على المواطنين ، أو صرف أرباح وعائد وهمي للمودعين ، كما لا تنفي مخالفة للقانون شركات تلقى الأموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

وقال المسئول القضائي أن الريان وهيئة الدفاع عنه تعلم جيداً أن عقوبة السجن لمدة ١٥ عاماً وغرامة تعادل قيمة الإيداع لثمة ، في حالة عدم رد حقوق المودعين ، ولذلك ظهر العرض الأخير لبيع أصول الشركة من خلال مشتريين مجهول الهوية ، ثم الدخول في مقاسمة جديدة مع النيابة العامة ، بهدف مزيد من كسب الوقت وتعطيل نظر القضية الأساسية .

وأضاف أننا ندينها لذلك مبكراً ، وإن تمكن محامي الريان ولجان تقييم الأصول من تأخير المحكمة دون سند للقانون واضح ، وأنهى المسئول تصريحه ، للأهل ، بأن عرض شراء الريان لن يتخضع لمعاقبة قبل خمسة شهور ، وحتى الآن لم يتقدم المحامي بما يؤكد جدية العرض ، وكيفية البيع ورد حقوق المودعين ، وأكد استمرار القضاء على كشف أسهم المشتريين في حالة جدية البيع .

من جانب آخر رفض ١٢ مستثمراً ورجال أعمال مصريين ، شراء بعض أصول الريان ، ورفضوا كافة المقايض التي تقدم بها الوسطاء كشبهات من السواور والذخائر بعض كبار المودعين كشركة في المشروعات التي يقع عليها اختيارهم لها ، وفي نفس الوقت أدى عدد آخر من المستثمرين رغبة في الشراء ، بشرط تصفية كافة التماثل مع النيابة والمحكمة والاضراب للحكومة ، والديمون للبنوك ، كما أجرى المحامي محمد نبيه رشاد (صاحب العرض) اتصالات بسلط من الشخصيات الدينية ، بهدف الوسيط لسدى بعض المستثمرين ورجال الأعمال بمصر وخارجها للمساعدة في شراء أصول الريان ، وزيادة مصداقية العرض .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفاظ ومكان

سيرته الريان

منذ بداية تفجر فضيحة النصب والرشوة الكبرى المسماة قضية الريان ، عدد كبير المتهمين إلى تكتيك الهجوم المستمر والمشفرة بلجهاز الحكومة وسلطات الدولة . المينجج الرجل قبل القبض عليه بإسابيع قليلة إلى أن يستقبله رئيس الوزراء ، ثم عهده بعد ذلك إلى الترويج بالأموال التي هربها في الخارج لفترة ينفي ، وأخرى يزعم بأنها بضعة ملايين فقط . ويعدما يطلب في سجنه ، ثلثيرون بول . لكي يحصل بـقانونك والوكلاء في الخارج لاسترجاع أمواله . لم لايسفر ذلك عن أي شيء يبعث الأمل في نفوس من ضاعت منهم مدخرات العمر . وتضيق الذبابة ما اسماء ، كشوف البركة ، وتحفظ الذبابة العامة التحقيق لأنه لم يثبت شيء ضد الإسماء المذكورة . وهو يطلب من الذبابة سماع الأقوال جديدة له ينهم فيها فريقا آخر من كبيل المسؤولين . أمام الذبابة يتراجع عن الاتهام مدعيا بـبانه قال ذلك الكلام تحت الضغط . ولم يسمع أن الذبابة حكمت هذه الواقعة ولما كانت كل خطوات الريان قد تجحت أمام أجهزة الحكومة لحرص الحكومة الشديد على تجنب جوانب الفساد والرشوة في عملية النصب الكبرى . وقد استغل السريان حملة الإعلام ورجل السياسة الثالثة بـان أهم شيء استرجاع بعض حقوق المودعين . وهكذا ابت الذبابة العامة وكأنها ستدرك . مهمته الحفاظ على

مل يمكن الوصول إليه من حقوق الدائنين . وكأنها نسيحت تماما أنها ممال المجتمع في ساسة من الجرائم التي تصل عقوبة معظمها إلى الأشغال الشاقة .

وأصبحت قاعة المحكمة نفسها مسرحا لعرض سيره الريان . فجدد للمحامين يزعم أن لديه مشترتا خليا لأموال الريان في مصر ببليخ ١٠٠ مليون جنيه . ومع غموض هذا القول توأفق المحكمة على التفاوض بشأنه . ويتحول الريان من متهم إلى ملك غيور على أسواله ويبدأ محاميه في المطالبة بحصر كل عنصر من عناصر ثروته ليستغرق الأمر شهورا طويلة . ولم يستغرق الرجل بسلك فسطح على الناس باختصاص النائب العام فضخمية وبعض كبار معاونيه بأن لهم مصالح خاصة لأنهم كانوا من جملة المودعين أو كان بعض القاريهم . ويستحيل أن يصدق المرء بلا دليل قاطع أقوال رجل كثر كذبه وتراجعه عن اتهاماته عدة مرات . وحتى إذا كان لبعض المحققين القرب لهم أموال ضالعة فمن منّا مسئول عن أخ أو أخت في عملية نصب اختارت المجتمع المصري بكل طبقاته . إن لدى الحكومة من أجهزة البحث والتحرى في الأدخل وفي الخارج ماكن جنبرا بأن يكشف عن مغتلبو مال السريان . ولكنهم تقطع المفاوضات لفرض في نفس يعقوب

اسماعيل صبري عبدالله



المصدر: المصور

التاريخ: ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« المصور » تنفرد بنشر تقرير فطير عن أموال الريان بالخارج

حقيقة الخصومة بين الريان والنائب العام السابق
مفاجأة : ليس للنائب العام حقيقة باسم عنايات ..
نحى الريان يفوض زوجته نكبة في الإيداع والسحب من سوبرا .



المصدر:

العدد ١٩٩

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٦ يوليو ١٩٩٠

●● شهدت قضية الريان هذا الأسبوع تطوراً خطيراً خرجت من خلاله عن مسارها الطبيعي، وابتعدت عن الهدف الأساسي الذي يشغل آلاف المودعين بعد ما تشلكت الخيوط ليدخل الريان مختصاً النيابة العامة في شخص النائب العام السابق المستشار جمال شومان الذي خرج إلى العلن يوم السبت الماضي والمستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ وممثل النيابة في القضية. ثم ذلك في الوقت نفسه الذي فجرت فيه النيابة العامة قضية أموال الريان في الخارج... وكيف عرفت هذه الأموال طريقها إلى خارج مصر والأساليب التي اتبعتها لال الريان في تهريب أموال المودعين إلى الحسابات السرية بسويسرا.

ما حقيقة ادعاءات الريان ضد النائب العام وشقيقته ؟ .. ولماذا تولى المستشار ساهر درويش إدارة أموال الريان المتحفظة عليها وهو أحد المودعين بها ؟ .. ولماذا لو كسب الريان قضية الخصومة ضد النيابة العامة .. وهل يؤثر ذلك على إجراءات المحكمة ؟ ●●●

●● التقرير يكشف قيام أحمد الريان بتحويل أموال المودعون إلى الخصارج بعد صدور القانون الجديد

في البداية يؤكد المستشار محمد عبد الحميد البصر النائب العام المساعد ومدير المكتب الفني للنائب العام ان النيابة العامة لا ترق ولا تنحى ، كما ان

لقانون المرافعات المدنية والتجارية عدد بالتفصيل في المواد من ٤٩٤ الى ٥٠٠ هذا القانون حالات مفاصلة اعضاء النيابة العامة واجراءات هذه المفاصلة وما

يرتبط عليها في حالة قبولها او رفضها . ويعيداً عن الخوض في مناقشة هذه القضية بعد ما اصبحت الآن تحت يد القضاء حيث حددت محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٧٠، مستعجل لنظر طلب الخصومة المقدم من احمد الريان ضد كل من النائب العام السابق المستشار جمال شومان والمستشار ساهر درويش . يوم الثلاثاء القادم الموافق ١٠ يوليو الحالى فإن ما إثاره احمد الريان في طلبه حتى الآن من مفاصلة المستشار ساهر درويش لكونه احد المودعين لديه لا يدخل ضمن هذه الحالات التي حددها القانون ، أما بالنسبة لما يدعيه احمد الريان ضد النائب العام السابق من انه ارسل له خطاب تهديد لاسترداد أموال شقيقته عاتيات شومان فلان ان ذلك في البداية - والكلام مازال على لسان المستشار محمد البصر - ان النائب العام السابق ليس له شقيقة بهذا

عزت بدوي

الاسم ونظرا لوجود المستشار جمال شومان بالمعنوية لإداء فريضة الحج فقد قلعت النيابة بالحصول على اعلام الوراثة الخاص بفراد أسرته الذي تم استخراجه منذ عشرين عاماً توقيت ولدت حيث تاكبت من عدم وجود شقيقات له بهذا الاسم وسوف يكون هذا المستند ضمن الأوراق التي تملكها المحكمة في خصومة النائب العام السابق ، ومن جانب آخر فيجب على احمد الريان ان يقدم للمحكمة خطاب التهديد الذي وصله او طلب استرداد الوصيعة المقدم اليه من احدى شقيقات النائب العام السابق بغض النظر عن اسمها ويوضح ما اذا كان هذا الطلب قدم اليه باسم النائب العام ام باسم شقيقته لان الأمور هنا تختلف كثيراً ، فمن حق أى مودع ان يطلب استرداد امواله ، وعلى الريان ان يثبت ان النائب العام هو الذى



المصدر:
المسرة

التاريخ: ٦ يوليو ١٩٩٠ النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

٤١٧ ٥٥ مليون دولار حولها ال الريان لإنجلترا وأمريكا وسويسرا وألمانيا ٢٤ ٥٥ بنكا مصرية وأجنبية ساهمت في تحويل أموال الريان من الداخل والخارج إلى البنوك الأجنبية في الخارج .

• ولكن ماذا سيترتب على هذه
الخصوصية .. وما إجراءاتها ؟
يحدد القانون إجراءات هذه الخصوصية
فقد أعضاء النيابة العامة بتشكيل دائرة
أولية من دوائر محكمة الاستئناف للنظر في
البدائية في مدى جديتها فإذا قضت المحكمة
بجدية هذه الخصوصية بشكل رئيس محكمة
استئناف القاهرة دائرة خاصة تكون من ٧

مستشارين من رؤساء دوائر الاستئناف
لنظر الدعوى ويترتب على الحكم بجدية
طلب الخصوصية أمر الدائرة الأولى
وعلقها إلى الدائرة الخاصة ألا يتصدى
كل من النائب العام السابق أو المستشار
ساهر برويش مدير إدارة الحفظ لأي
إجراء في قضية الريان المخاصم فيها لحين
مغور الحكم النهائي في دعوى الخصوصية
فإذا جاء الحكم النهائي ضد أعضاء النيابة
المعتصمين فيجب عليهم الاستئذان نهائيا
عن أية إجراءات متعلقة بقضية الريان أما
إذا قضت محكمة أول درجة بعدم جدية
طلب الخصوصية فلا خصوصية وكذلك إذا
انتهت الدائرة الخاصة بنقل الدعوى في
جالة جدية الاختصاص برويش الدعوى
وبرادة أعضاء النيابة العامة فيعود أعضاء
النيابة إلى منازلة مودع في القضية
ويحق لهم رفع دعوى تحويض ضد ال
الريان إذا كان الأمر يتطلب ذلك .

تقرير خطير !

وبعيدا عن الأزمة الجائفة التي افتعلها
الريان مع النيابة العامة والتي خرجت
بالقضية عن مسارها الحقيقي في بحث رد
أموال المودعين لحية عقد حصلت

أرسل له الخطاب إذا كان لديه خطاب
بفعل خاص بأحدى شقيقاته الذئب
العام ١٩

حقيقة الوديعه والخصومة !

ولكن ما حكاية وديعه المستشار ساهر
برويش لدى الريان ؟
قال المستشار ساهر برويش لهيئة
محكمة جنليات الجيزة أنه يقر بالفعل أنه
أحد المودعين بالريان ولكن هذا الوديعه
التي تبلغ ٣٨٤٠ دولارا هي باقي نتائج عمله
بالمملكة العربية السعودية حيث عمل بها
٦ سنوات وانفق كل ما أخرجه ولم يبق معه
سوى هذا المبلغ أودعه في عام ١٩٨٣ إثر
عودته من الخارج لدى بنك مصر - أمريكا
بالقاهرة ولكن أحد مسئلة نصحه أن
يودعه لدى إحدى شركات توظيف الأموال
حيث تعمل طبقا للشريعة الإسلامية بعيدا
عن شبهات الربا ففك بسمعيه من البنك
وأودعه لدى شركة الريان في ٤ فبراير عام
١٩٨٧ .

وأضاف المستشار ساهر برويش أنه لم
يأتق في حياته بال الريان إلا عند التحفظ
عليهم ولم تربطه بهم أي علاقة لا من قريب
أو بعيد . فمنذ أن أودع مشرقته لديهم من
خلال شبك الشركة كأي مودع عادى لم
يذهب إلى الشركة مرة أخرى ولم يحصل
على أية أرباح أو سلف ولم يحاول أن
يسترد هذه الوديعه حتى بعد ما ثارت أزمة
شركتهم . كما لم يلتحقهم في أمر أمواله
لديهم بعد القبض عليهم وحتى الآن وكونه
أحد المودعين لديهم فله حقد كاللذ
المودعين الذين خدعتهم هذه الشركة في
شعاراتها الإسلامية .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر، على التقرير الخطير الخاص بأموال الريان في الخارج والذي اعتمدته اللجنة العليا لمتابعة أموال شركات توظيف الأموال بوزارة العدل بالاشتراك مع البنك المركزي المصري. والذي يكشف كيف خرجت أموال الريان من مصر وأرقام الحسابات السرية التي أودعت فيها بالخارج والأسماء التي استخدمها آل الريان في مساعيهم لتحويل هذه الأموال والبنوك التي ساعدته في ذلك !! ماذا يقول هذا التقرير الخطير الذي يقع

في ٢٤ صفحة ؟

في البداية يكشف التقرير أن معظم أموال الريان التي تم تهريبها للخارج خرجت من خلال الحسابات الحرة التي افتتحها آل الريان بأسمائهم وأسماء أبنائهم في البنوك الاستثمارية في مصر وكذلك فلا مسؤولية على هذه البنوك. في الوقت نفسه الذي استغل فيه آل الريان الحسابات الحرة للتهريب وعدم الحصول على إذن البنك المركزي المصري ووزارة الاقتصاد لتصدير النقد الأجنبي للخارج. وقد بلغت جملة الأموال التي حولها آل الريان إلى كل من أمريكا وبريطانيا والمانيا والفرنسية وسويسرا منذ عام ١٩٨٤ وحتى القبض عليهم ٤١٧ مليوناً و ٦٩ ألفاً و ٣٧٤ دولاراً أمريكياً و ١٠ ملايين دولار الماني و ٧١٧ ألف جنيه استرليني.

ملاحظات مثيرة !

كما كشف التقرير عن العديد من المعاملات المثيرة لعل أبرزها تحويله لمبالغ ضخمة من أموال المودعين إلى هذه البلاد خلال الشهور الأخيرة لقاء أعداد قنود توظيف الأموال عام ١٩٨٨ وكان آخرها بعد صدور القانون وقيل التحفظ عليه بشهر واحد فقط. كما بلغ عدد الحسابات التي نهبت اليها أموال المودعين بالخارج ٩٠ حساباً بعضها مفتوحة بأسماء آل الريان والبعض الآخر بأسماء تجار عملة مصريين وثلاث بأسماء اثنين من موظفي شركة الريان الموثوق فيهم وهما محمد أحمد عبدالخالق والذي فتح باسمه حسابين بلندن الأول في بنك ميدلاند والثاني في بنك انترناست كما فتح له حساباً ثالثاً لدى ملتراست بنك، بنينويوك. أما الموظف الثاني فهو مسعود فرج عبدالفتاح والذي فتح باسمه ثلاثة

التاريخ : ٦ في أبريل ١٩٩٠

حسابات أيضاً بالبريكس الأول يحمل رقم ٣٧٨٨٥ لدى بنك امريكان اكسبريس. والثاني في بنك ملتراست بنينويوك والثالث لدى تكسلن كومرس بنك. .. وكشف التقرير أيضاً أن آل الريان لم يكتفوا بالحسابات التي تم فتحها بأسمائهم وأسماء شركائهم في أمريكا وبريطانيا وإنما قاموا بتحويل أموال المودعين لديهم من خلال أحد كبار تجار العملة المشهورين في مصر وهو ملحد ابوبكر الصديق والذي له ٥ حسابات في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية أولها لدى بنك الاعتماد والتجارة ميانى في فلوريدا والثاني لدى بنك كريدن ليوينيه بنينويوك والثالث لدى كيمكل بنك بنينويوك والرابع لدى ملتراست بنك والخاص لدى امريكان اكسبريس بنينويوك. .. كما افتتح آل الريان حسابين خاصين لهما حسن مدبولي جبر بالولايات المتحدة الأمريكية الأول لدى بنك ملتراست بنك والثاني لدى فيدالتي انترنشنال بنك بنينويوك.

١٣ حساباً سرية !

كما كشف التقرير الخطير أيضاً عن أن آل الريان فروا أموال المودعين إلى ١٣ حساباً سرية لدى أربعة بنوك سويسرية بينها ٦ حسابات باسم الريان. وهي الحسابات بأرقام جي - إبي ١١٨ لدى بنك امريكان اكسبريس بنينويوك.

الحسابات بأرقام جي - إبي ٩٦ رجلت. وهي إبي ١١٨ هاند. وهي إبي - أ - ٧٨. رولكس وهي - أ - ١٥٠ فيلا لدى نفس البنك والحساب رقم ٢٠٠٣٠١ لدى سيني بنك بجنيف وحساب باسم إفروزي انترنشنال لدى نفس البنك أيضاً. .. وهناك حسابات تم فتحها لدى كيمكل بنك بجنيف باسم شركة الريان أولها يحمل رقم ٥٠٦٥٩٠ والثاني برقم ٥٠٤٥٢١.

بضعة الصوت وشكوية !

ويكشف التقرير أيضاً عن أن أحمد الريان قام بفتح حساب خاص باسم زوجته زينب سلامة يحمل رقم ٥٠٦٥٩٠ لدى كيمكل بنك بجنيف.



المصدر : **العمد**

التاريخ : **١٩٩٠ يوليو**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما حساب فتحى الريان والذي ثارت حوله الفضائح فإنه لا يسحب منه إلا بمسمة الصوت فإنه يحمل رقم ٦١٥٣٧ لدى بنك بارى بارى جنييف وعليه تفويض بالسحب والإيداع لكل من زوجته شركية سليمان وشقيقة أحمد الريان وتمت تغطية هذه الحسابات من بنوك امريكان اكسبريس بالقاهرة وفناة السويس والجيزة الوطنى للتنمية والمصرف الإسلامى الدولى .

البنوك تشارك

كما كشف التقرير أن ال الريان قد قاموا بتحويل العديد من الأموال من بنوك -مؤسسات خارج مصر إلى لندن مباشرة مما يؤكد أن ال الريان كانوا يقومون بتحويل أموال المودعين بالخارج من خارج مصر مباشرة . والغريب أن جميع هذه التحويلات تمت إلى بنك واحد بلندن وهو شيرسون ليمان بنك ووصل عدد الحوالات التي أرسلت إلى هذا البنك خلال الفترة من ٢٠ أغسطس عام ١٩٨٦ وحتى ٤ ديسمبر عام ١٩٨٧ نحو ٣٦ حوالة من خلال بنوك اميكس وكيمكل والوطنى الخليجي وملازمت بنك ومؤسسة سويس بنك وشركة اى . اف . هاتون وشركة فايد بالملكة المتحدة وكابكوم بنك ومستشفى الاطفال بامريكا الشمالية وشركة فايد وكريدى بنك وفيدالتي انترناتيونال بنيويورك .

أموال الريان في ألمانيا

إما بالنسبة لأموال الريان التي حولها إلى ألمانيا الغربية فقد خرجت جميعها من

خلال حسابه الحر المفتوح لدى ثلاثة بنوك استثمارية داخل مصر وهي امريكان اكسبريس والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار وبنك مصر الدولى حيث تم تحويلها إلى ثلاثة حسابات باسم الريان لدى بنك امريكان اكسبريس فرع فرانكفورت لولها يحمل رقم ٧١٣٣٠١٠ والثانى ٧١٣٣٠١٠ والثالث يحمل رقم ١١٨ . وذلك خلاف مبلغ مليونى دولار و ١٤٢ ألف دولار حولت إلى حساب ديميرينز شوتجارت بنكس البنك السابق ومبلغ ٥٠٠ ألف مارك ألماني فتح ايداعها في

حساب التحويل رقم ٤٣١ لدى بنك دويتش بنك في فرانكفورت .

التحويل بعد الحظر

ووصل عدد الحوالات التي خرجت من مصر منذ ٥ ابريل عام ١٩٨٤ وحتى اول سبتمبر عام ١٩٨٨ أى قبل التحفظ على الريان بشهرين فقط وبعد صدور قانون توظيف الأموال بثلاثة شهور إلى الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥ حوالة قيمتها ١٦٣ مليوناً و ٢٢٠ ألفاً و ٢٥٤ دولارا امريكية وشك في تحويلها ١٣ بنكا استثماريا مصرياً وكان معظمها باسماء حسابات أحمد وفتحى الريان وحسابات شركاتهم وشركة كابكوم وموظفى شركة الريان بمصر ووصل عدد الحسابات التي اودعت فيها هذه الأموال ٥٨ حساباً لدى البنوك المختلفة بغربكا .

ولكن بقي السؤال الخطير أين ذهبت هذه الأموال ؟

يؤكد التقرير أن جميع هذه البنوك التي اودعت فيها هذه الأموال قد ألغيت بيان وصيد الريان لديها أما صفر او مدين ولم يتم التحاق سوى من مبلغ ١٢ مليون جنيه مصرى فقط تم استرداد مبلغ مليون و ٧٦٤ ألفاً و ٦٨٧ جنيه مصرى ومازال هناك مبلغ ١٠ ملايين و ٧٨١ ألفاً و ٢٤٧ جنيه مصرى بالمعامل الاجنبية لدى جميع هذه الدول ولا يعرف احد أين اخفقت أموال الريان التي تم تهريبها للخارج .

ولعل للتقرير الذى يجرى اعداؤه الآن بشأن المبالغ التي استخدمها الريان في الاستيلاك من الخارج يكشف هذا الغموض . ولكن هل فعلا استورد معدات وسلعاً بهذه المبالغ الضخمة لم يستغل في إقامة مشروعات وشركات خارج مصر خاصة أن اللجنة كشفت أن لديه ٣ شركات بلندن و ٣ شركات أخرى بغربكا .



المصدر : ٢ (السياسي)

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سلسلة التصب مازال مستمرا

غشائية برفلج محال البقالة
والسوبر ماركت شراء هذه
السلع حتى ببيع سعرا
بسبب تلف بعضها وانتهاء
صلاحية البعض الآخر ، ومن
ناحية أخرى تمكن المودعون
بعد عشاء طويل وجهود
مستمته مع إحدى شركات
التصب الكبرى في شارع مراد
بالجزيرة من الحصول على
شيكات بدون رصيد -

مازال مسلسل التصب
والاحتيال لشركات توظيف
الاموال مستمرا
لتهليل اموال
المودعين والتعايل على
الباطنيين حيث لم يجر
ما يزيد على ألف مودع بعد
ارغامهم على استرداد جزء
من اموالهم في صورة بيلع

اغذية فاسدة وشيكات بدون رصيد لاسود عينين بشركات الاسواق

كتب - عادل قنديل

والسؤال الهام الذي يطرح نفسه الآن :

● ماهو رأى القانون في هذه الجرائم ؟

● وماذا يفعل هؤلاء المودعون لاسترداد حقوقهم ؟

التيابة المختصة (تجما للجهة التي
اسدر عليها الشيك) بهذه الجرائم

التي يعاقب القانون مرتكبها
بالحبس وفي نفس الوقت يطالب
الدكتور حلمي مراد بتصفية
شركات توظيف الاموال التي لا
تريد الاستمرار في نشاطها
بأساليب مشروعة وتتم عملية
التصفية بعرفلة المودعين واما

شركة التوظيف بذلك قد تعايلت
على الدولة والباطن وامتنعت عن
رد الحقوق لباطنيا والاجراء
السرير المطلوب الآن هو وضع
الشركة المعلقة تحت التحفظ

ينصح شوقي خالد المحاسب
بالتنقص كل مودع متضرر بالإبلاغ
عن هذه الوقائع الى التيابة
المختصة برفع دعوى جنحة تصب
ضد صاحب الشركة التي اسدرت
الشيكات ويضيف بأن عقوبة
الشيك بدون رصيد الحبس حتى
ثلاث سنوات وفقا لنص المادة
٣٢٧ ، ٣٢٦ من قانون العقوبات ،
وبالنسبة لقانون توظيف الاموال
فانه يوجب معاملة الشركة التي
ترتكب مثل هذه الجرائم نفس
معاملة شركة الريان لان الشيكات
كما هو معلوم أداة ولاء ولما كانت
الشيكات التي حصل عليها
المودعون لا يقابلها رصيد تكون

يحقق مصالحهم ويحل من بيع
اسول كل الشركات في وقت واحد

بواسطة النائب العام

ويقول الدكتور محمد حلمي
مراد لابد لهؤلاء المودعين ان
يحصلوا لولا على رفض كتاباتهم من
البنك على الشيكات لم يملفوا



المصدر : السياسة

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى لاتتغير اسعارها

اما اللواء عزت الشياطي مدير
عام ادارة الاموال العامة فقد أكد

« للسياسة » عن استمداه لتلقي
بلاغات هؤلاء المودعين والتحقيق

فيها والتخاذ الاجراءات التي تحمي
حقوق المواطنين لدى هذه
الشركات .



المصدر : دور ليو سفا

التاريخ : ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفشل يهدد مفاوضات الصفقة !

كتب حمدي رزق :

صرح مصدر مسئول بإدارة التحفلة أن المفاوضات بين الإدارة والمحاسب وصلت إلى طريق مسدود بشأن حساب الأرباح عن الفترة من ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ وحتى آخر مايو ١٩٨٨ وأن المحاسب لجأ مؤخراً للتهديد بإفشال الصفقة في حالة إصرار الإدارة على حساب الأرباح على طريقته .

الصفقة وصلت إلى مائة وخمسين مليون جنيه بقيمة ٧٠٪ من أصل الصفقة وأن هدية المحاسب للصفقة لراشد وحبيب قوله وصلت إلى أربع مئآت مرسدين آخر موديل منها عربة لونها أبيض يربكها راشد حقيقاً .

وقلت إنها تلقيت مع مؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بعد العرض مباشرة ونقلت إليه ما دار في الاجتماع العام الذي كشف فيه راشد عن عموته وقدمت له مستندات بدينون راشد التي تصل إلى ٣٠٠ ألف جنيه لها شخصياً بالإضافة إلى أعداد وفد اليوم التي دأب

على مهاجمتها وتل القيادات الولائية والوطنية في اليوم .. وأن الاجتماع استمر لمدة ثلاث ساعات تلى بعدها الباشا لقوة طرمة واستدعى مؤاد بدرأوى ومحممن بدرأوى واشهدهما على تل المستندات وأصدر أمراً بإغلاق الجريدة ومنع دخول راشد والحزب وعين على سلامة مكانه في لجنة الحزب بالقليوب .



سلاهدوريان

وقلت إن راشد نبيه وفي اجتماع علم بالظهور كلف عن أن صولته في ذلك

وحدد المسئول موقف الإدارة رغم المخاضة التي قامها أحمد الريان ضد المستشار ساهر سريوش رئيس لجنة التحفلة بأنه موقف ثابت منذ البداية ولا تراجع عنه سواء من ناحية حساب الأرباح أو الأصول وكشوف الإيداعات .

من ناحية أخرى ادعت فلان العمري زوجة محمد راشد نبيه صاحب الصفقة أن وراء تلك الصفقة تاجر عملة شيع سبقت محاسبته أمام نيابة الأموال العامة وهو الذي توسط بين أحمد الريان وراشد نبيه واستطاع التقريب بينهما بعد القطيعة التي أصابت ترك راشد لشركة الريان .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ مفاجأة مثيرة في قضية الريان : مستندات هامة تثبت تحويل مبلغ تزيد على ٧٠٠ مليون دولار

في بنوك دول أمريكية وأوروبية

بتحويل المبالغ النقدية بقدر ملايين الدولارات إليها اعتباراً من يوم ٥ أبريل ١٩٨٤ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ ، والبنوك التي حول منها المبالغ في مصر ، منها بنك الميركان اكسبريس والجيزة الوطني ، والبنوك والأشقاء ، وبنك ابوظبي الوطني ، والمصارف الإسلامية ، وبنك عمليات التحويل بـ ٥ ملايين دولار بلمعة واحدة إلى بنك هيوسون في نيويورك ، وتكثف المستندات من أن التحويلات تركزت خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٨٤ ويوليو ١٩٨٥ ، ولم يخل شهر واحد من إجراء تحويلات زادت على ١٥ مليون . كما تمكن اصحاب الشركة من التفتت ٣٦ حساباً في بنوك الممثلة للمجموعة ٢٤ حساباً في سويسرا و ١٨ في بنوك ألمانيا الغربية ، وأرسلت إليها التحويلات في نفس الفترة التي تم التحويل فيها للبنوك الأمريكية ، ولجأوا إلى البنوك الأوروبية لإرسال مبالغ بالملايين لحسابات شركات اجنبية خاصة في فرانكفورت وزيورخ بالإضافة لاسماء الشخصات الآخرين .

ولذلك التقارير أيضاً أن هذه الأموال مزالت في الخارج بهذه البنوك ولم تحول منها مبلغ مصر . وصارت مصادر مسئولة ، لحساب الأهرام ، بأن احمد الريان ذكر خلال حضوره جلسة المحكمة الاشارة ان لديه أرصدة في البنوك خارج مصر . الأمر الذي أدى لاعتراض محاميه رشاد شيه على تلك الأموال وطالبه بعدم الحدث في هذا الأمر مرة ثانية وبعد التوصل الى تلك المستندات الهامة انه أدى مصدر مسئول بصريح قال فيه انه بذلك ستكون مشكلة الريان قد تخلصت . وتسلم خلال تقديم تلك المستندات في الوقت المناسب لهيئة المحكمة التي تنظر القضية ، أن تقدم الأوراق للنسبة والمعاملات الكتابية لعودة هذه الأموال من الخارج ، وسجري متقدمة أجهزة الأمن في هذه الدول التوصل منها لحل لاعادة الأموال في حالة موافقة احمد الريان على ذلك . والله أن هذه المستندات لتكثير المزايدة من احد حيث تتفحص تسجيل اسم البنك الذي تم التحويل منه في مصر والبنك المحل إليه في الخارج وتاريخ التحويل والمبلغ المحل بقدر ملايين الحساب في الخارج .

تكتشف الأجهزة الرقابية المختصة عن ملفظة كبيرة خاصة بشركات الريان ، بعد أن التفتت المؤسسة التي قامت بها لجان للتحقق بالإدارة العامة للشركة بالبنك المركزي المصري . من قيام اصحاب الشركة بتحويل مبالغ من أموال المودعين بلغت أكثر من ٧٠٠ مليون دولار ، جرى تحويلها باسماء رمزية لآل الريان وشركائهم واشخاص آخرين وفتحوا بها حسابات بالمعملة الحرة في ٢٧٣ بنكاً في ٤ دول هي : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسويسرا وألمانيا الغربية . ومن المقرر أن تقدم هذه المستندات الخطيرة لهيئة المحكمة التي تباشر نظر الدعوى .

وعلم احمد موسى ، مشوب الأهرام ، أن المستندات التي ستقدمها النيابة العامة تبلغ في ٢٠ ورقة ولوسكب جاء في مقدمتها أن تلك هي حجم الأموال التي توصلت إليها اللجان الفنية وشملت خبراء من البنك المركزي وهيئة عمق المال ونيلشت الأموال العامة . وتتضمن المذكرة الأول اسماء ١٩٥ بنكاً في الولايات المتحدة الأمريكية قام الريان



المصدر: الجمهورية

التاريخ: الاولى ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لم يتقدم أحد لشراء ممتلكات أي من مستتر

التقرير السنوي - الممتلكات تغطي اموال المودعين

كتب - السيد المعدي :

أكد الخبير المعلن في تقريره إلى المستشار سامر درويش مدير-وكالة للتجفة على الاموال بمكتب النائب العام أن أصول ممتلكات مجموعة شركات أي . سي . مستتر كالمية لرد اموال المودعين والتي تقدر بحوالي ٢٢ مليون جنيه . وكشفت المرحلة الاولى للمزاد العلني على جزء من الممتلكات خلال اربعة ايام بالتراتب مصطفى الفخاراني رئيس اللجنة والمشراف على المزاد عن مفاجأة .. لم يتقدم أحد لشراء السيارات الطرين المعروضة سوى لسيلتين بمبلغ ١٤ ألفاً و ٥٠٠ جنيه ..
واثنين من العقود والمستندات الخاصة بأصول ممتلكات مجموعة شركات أي . سي . انها جميعها مملوكة ب عقود ائتمانية لصالح مدير الممنوع من التصرف في امواله وغير مسجلة قيمتها وبالتالي لايجوز نقل ملكيتها لمن يشتريها ..



المصدر : الدخرا

التاريخ : الاربعاء ١٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

هيئة سوء المال

٤ - وكانت اعتقد انه من البسيط قواعد المالية ان تعلق لوحة لرفعية في الشركة توضح وتجييب عن جميع الاستفسارات المتعلقة بجدوع المودعين ومن هذا :
استهلك يادك ان تعطي هذه القضية بعضا من وقته والسلام .
مصاب / احمد عبده الشريف
يكث التحويل المصري المسمودى
انك القانون هيئة سوق المال مهمة الاشراف والرقابة على شركات تقلى الاموال .. ولكن عثرات الشكاوى التي تتلقاها في المصنف من سوء معاملة الشركات التي ظلمت اوضاعها يدعو الى كثير من التساؤل حول قدرة او مصداقية هيئة سوق المال او هيئة سوء المال التي تركت الواف المواطنين ضحية سهلة لامبراطوريات تكونت من اموال اليكسبي والاراسل وصغار المودعين . ومن الواضح ان هذه للشركات التي ظلمت اوضاعها :
قد استراحت الى ان نعد ان يحاسبها لا في هيئة سوء المال ولا في غيرها .. وهذه هي المشكلة الحقيقية في كثير من الاوضاع في بلانكا .

سلامة احمد سلامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
من نواحي سمعته وسروري ان التالى يتم من خلال رسالتي هذه ومن هنا اتقدم ان تتناول موضوع شركات تحويل الاموال وهو موضوع شائك وهو الآن بين الجهات المختصة المختلفة .
الا ان المشكلة الآن ليست في الشركات التي لم توفر اوضاعها ولكن المشكلة في الشركات التي وفقت اوضاعها واخص هنا بالذكر (شركة الشريف) هذه الشركة لتتبع معنا نحن جدوع المودعين اساليب ملتوية تتمثل في :
١ - الصكوك التي حصلنا عليها جزأت مبالغنا على اربعة اشهر بلوزاء مسؤولية وانكنا لا نحصل الا على مبالغ قليلة ونحن في الدحلجية لهذه المبالغ وخالفنا هيئة سوق المال بذلك والوعود كثيرة .
٢ - عندما تلعب للشركة المتصورة نجد جموعا غفيرة كلها جاءت تستفسر عن موضوع الاوراق من على ٨٨ و ١٩٨٩ وفي هذه الحالة لا نجد من يعطينا اجابة شافية خلاصة لوجه الله تعالى .
٣ - الاستسلا / عبد الطيف الشريف يبلغ في بزر على واد حراسة رجال الامن للمعنيين من قبله ولا يستطيع احد مقابله لمعرفة واقع الأمور .



المصدر : الحساب

١٣ يولي - ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صفقة الريان

في الميزان !

ملاء الدين الحامى ، اقتراحان .. لضمان

جدية العرض

رشاد نبيسه .. يخالف

قانون المحاماه

كيف يكون وكيلاً .. للبائع

والمشتري في وقت واحد ؟!

كتبت - انتصار النمر :

تقدم علاء الدين عبد المنعم محامى بعض المهنى عليهم فى قضية آل الريان بمحكمة جنيات الجيزة تناقلتها فى الجلسة القادمة أثناء نظر القضية رقم ٦٩١٧ لسنة ٨٩ جنيات الصغرة والقضية رقم ١٠٧ لسنة ٨٩ جنيات كلى الجيزة ضد كل من أحمد ومحمد ووالدهما توفيق عبد الفتاح جبرى «الريان» .

مناقشة ومساكن بالجملة

بسبب كلمة «أو» !!

التفرض بعينه المستشار
رئيس محكمة النقض .
● إذا ما ثبت بموجب الحكم
أخيه هيئة سوق المال فإن
تجيبه الطلب بالكامل تودع
لصالح المدعى .
● الاقتراح للأنس :
يتضمن أن يحدد شوك
مصرى مسجوب من أحد
البنوك الأجنبية من الدرجة
الأولى على أحد البنوك
الأجنبية من الدرجة الأولى
ليشأ مبلغ ٢٥٠ مليون
دولار أمريكى والمستطوفه
منه محمد رشاد نفسه أو من

أو تضالته بموجب الحكم
أيضا ألقى خطاب الضمان
وأصبح كان لم يكن .
● مدة هذا الخطاب سنة
تجديد تلقائيا دون طلب من
المستفيد أو من الأرم مصدر
الخطاب ولا يلقى الخطاب أو
يصرف إلا بموجب حكم
التحكيم .
● تشكيل هيئة التحكيم من
ثلاثة أعضاء يختل وكول
المشتريين عضوا واختار
هيئة سوق المال عضوا
ويكون الحكم المرحج لحد
المستشارين بمحكمة

ملول جنبه مصرى لصالح
المستفيد هيئة سوق المال
بالتسوية الآتية :
● لا يصرف مقابل فوائد
لهذا الخطاب للمستفيد وهى
هيئة سوق المال إلا بعد
صنوز حكم نهائى من هيئة
تحكيم يلقى بأن المشتريين
كانوا غير جديس فى
سلفهم أو تراجعوا عنها
دون مسوع فإذا ثبت للمكس
أى جديه المشتريين وأن
العقبات أمام الصفقة الثرت
من جانب إيه وجه حكومية

تضمنت المفكرة مناقشة
ثانوية وعطية للمعرض
الذى تقدم به محمد رشاد
أبيه محامى المتهمين ببيع
أصول وممتلكات الريان
أعداد أسواق المدوعين ..
واقتراحين لضمان جدية
العرض .

الاقتراحان

● الاقتراحان الأول :
أن يقدم وكيل المشتريين
سواء رشاد أبيه أو غيره
بخطاب ضمان نهائى وغير
قابل للرجوع فيه صادر عن
بنك أجنبى من الدرجة الأولى
بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه
مصرى أو مايعادله بالعملة
الأجنبية تمثل ٢٥٪ من ثمن
المعرض للصفقة وهو ١٠٥



المصدر :

التاريخ : ١٣ ربيع الأول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يستتول الفرصة ليلدر ان
من عرضوا الشراء قد حلوا
عن عرضهم فقدم العرض
وهم علم البقن ان احدا ان
يستطيع الاقتراب منه الا
بحساب وان الجهات
الرسمية ان تتدخل لوقف
العرض حتى ولو تكثرت ان
العرض غير كذا حيث انه
وبهذا العرض استطاع ان
يستعمل اجهزة المودعين ان
لم يكن كليم في جانيه وهو
يعلم ايضا ان اي تدخل من
جانب اي جهة رسمية
ستطبخ الفرصة للقرار من
عرضه بقله ان المشتري
يخافون من مناقشة الدعوى
وهذا ماقرره ايضا في
محضر جلسة ٢١ مايو
١٩٩٠ ص ٩٢ ومن ثم
قلت هو وانها من
الصاحبة وان يفسد الفشل
لنفسه بالطبع وانما يسلط
التهمة بغيره حتما والمراجع
ان الجهات الرسمية

الحكومية ان تستطيع وكما
لما سبق ان تتدخل في
العرض او حتى تستعمل
اجهزتها للتدخل على لانها
تخشي مواجهة غير مصوبة
العواقب مع المودعين .
وتعامل المحاسبي في
مذكرته هل المؤلف بحث
بالفعل استمرار التدخل
بالامل الطو في استرداد
ماضاج ثم انه من الاوفى
اعداد النقص من الان وقبل
ان يكرر الامل اكثر واكثر
لاستكناه ان يسر المؤلف
عن خدمة ثابته تجهز هذه
المره بخيبة الامل الكبير
على مقبلي من اعصاب
محطمة وقال لابد ان نبين
للناس حقيقة هذا الامر
وجدة هذا العرض من عمه
لفماتجاة بالقول للنس
وطموحتهم ممنوعة من
هذه الصلابة المقنعة .

يختاره المشترون انك
بصفته وكلا عليهم وان
يودع هذا الشك في خزينة
المحكمة بعد التكد من
صحته بمعرفة السيد
المركزي فاذا تمت الصلقة
تتم المستفيد من الشك
بالتنازل عنه لصالح الجهة
التي ستبيع له وان لم تتم لانه
ان يسترد الشك مرة
اخرى .

وثال المحاسبي علام عبد
المنعم ان هذا الاقتراح سيد

اي طريق امام اي محاولة
للتدخل من العرض لانه
لا يمكن للحكومة او لغيرها
ان تقوم بصرف الشك والى
نفس الوقت هو يضمن بان
هناك بالفعل ثمة مالويه
حقيقية وراء الصلقة وان
هناك اموال موجودة لها
خاصة وتسد ثغر وكسبل
المشتريين في جلسة ٢١
مايو ١٩٩٠ بانه سوف
يخسر شيكا بـ ١.٥ مليار
جنيه وماتطلبه كضمان
باسمه هو اقل من ذلك
بكثير .

اضاف المحاسبي انه ضد
ايراد هذا الشك فان اي شك
لنا حول الصلقة سيستند
وستفرض كل الاسئلة التي
تتعلق بعدم جديتها وان لم
يوافق وكيل المشتريين على
احد العرضين تحت اي زعم
فان ذلك لا يفسد الا ان
العرض كله مجرد خدعه
جديدة وفرشته في الهواء .

استراتيجية ١

وكذا المحاسبي انه يقضي ان
يكون مقدم العرض قد وضع
في استراتيجية المصعدة
بطريقة افتراضية يقرر ان جهة
من الجهات المستفيدة
ستتدخل وتسو للمؤان
والاستثمار وانه حينذاك



من قريب

في انوار يقول ..

تلقيت من الدكتور فيج النور رئيس هيئة سوق المال حديثا تليفونيا، كان هو صاحب المفردة المذكورة فيه، يرد على شكوى المقيروء المصاحب لعدد صيد الشريبي الذي اشار فيها الى المعاملة للزيرة التي يتلقاها المودعين على يد شركات توظيف الاموال.

يقول الدكتور فيج النور ان هيئة سوق المال تتلقى بديروها عشرات الشكاوى من المواطنين، وانها تبصر من جانبها الى الاتصال بشركات المذكورة في كل حالة يبحث وتصحيح اي تصرف يتضح ان الشركة جارت فيه على حقوق السواطين صاحب الشكاوى .. وقد تحرى الدكتور فيج النور صا اذا كان المواطن الشريبي قد ارسل بشكاوى الى الهيئة ولكنه لم يجد الا

شكاوى على ان هذه ليست هي المشكلة، ولكن المشكلة الحقيقية كما يراها رئيس هيئة سوق المال، انه حدث في البداية سوء فهم بالنسبة لموضوع جملة المبلغ التي يمتد بها المودعون، وقد تشكلت الهيئة لتصحح الموقف في كل الحالات التي تلت فيها شكاوى معينة، وما زالت على استعداد للتدخل اذا ثبت لها ان الشركة - اي شركة - قد خالفت القانون.

اما فيما يتعلق بالارباح، فإن نظيرا من المواطنين سألوا يتوقعون ان يحصلوا على نفس النسبة من الارباح التي كانوا يتكلمونها قبل تقديم اوضاع هذه الشركات، ولكن يعلم ان هذه الارباح لم تكن حقيقية، بل

كانت تمثل في معظم الاحيان دفعات من اصل المبلغ المودعة .. وهذا احد الاسباب التي تثير شكوى المواطنين.

ويقول الدكتور فيج النور: ان الهيئة لا تتدخل في ادارة هذه الشركات او في تصرف امورها، واعضاؤها تتركها لحرية كاملة في القيام بانشطتها التجارية والمضامية والمالية طبقا للقانون .. ونحن لانستطيع ان نرفع هذه الشركات والمستولين فيها على ان تعمل المودعين فيها معاملة حسنة .. وإن كنا نعرف بان المعاملة السيئة التي يشكو منها المواطنون ليست بعيدة عن الحقيقة، وقد نصحتنا المستولين فيها اكثر من مرة بضرورة تغيير هذه المعاملة، حفاظا على قيام علاقة صحيحة سليمة بين الشركة ومودعيها.

وفي كل الاحوال، فإن هذه الشركات التي كانت تعمل قبل ذلك في غيبة عن القانون وعن أي نوع من الرقابة .. قد وجدت نفسها لأول مرة تمارس نشاطها محكومة بقوانين محددة، وفي ظل رقابة من جانب الدولة، وهي خطوة لم تكن هذه الشركات قد اعتادت عليها، وربما كان هذا هو السبب في شيق القانون على امر هذه الشركات بمطابق مودعيها واستيفائهم وكثرة الجحهم، هذا هو تفسير الدكتور فيج النور للمعنية .. والله اعلم !!

سلامة أحمد سلامة



للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠

قلم رصاص

التغيير بالريان

منذ اليوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ موضوع التغيير محل خلاف بين الشعب والنظام. رعب الشعب بالضياع الأحرار من أجل أساطيل النظام التي أعلن الجمهورية الديمقراطية البرلمانية. وأعلن الضباط ثورة انتقلت لمدة ٦ شهور وبعدها تتم الاستجابة لمطلب الشعب في التغيير. وفي يناير ١٩٥٣ اكتشف الشعب أن مفهوم التغيير لدى سلطة يوليو مغلف تماما لمفهوم التغيير الذي يطلبه الشعب، إذ أن السلطة الجديدة أخذت حل الأحزاب وإلغاء الدستور. وبدأت مسيرة التنظيم السياسي الواحد واعتقل لعمليات الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية وإطلاق المعتن للجمهورية البرلمانية وحكم الفرع الواحد.

وبعد الهجوم الثلاثي - الإنجليزي الفرنسي الإسرائيلي - في مصر عام ١٩٥٦ ووجد قادة النظام الجديد في شعب مصر روحا هائلة، وضع الشعب بدلا من النظام إلى الخلف دفاعا عن أرض الأجداد والأجداد. ووجد «عبد الناصر» في الأثر ملأها وسدا وأعلن من منبره صحة الشعب أن نعلم واستقل. وبعد تراجع العدوان الثلاثي بفعل مؤثرات خارجية وعربية وشعبية، ظن شعب مصر أن الفرصة مواتية لإحداث التغيير السياسي والاقتصادي الذي يحمل به. ولكن السلطان المثلث فكر وكثر وزاد من قبضته على السلطة في البلاد وأعلن عن تغيير من نوع آخر يمثل في الانزواء بالسلطة وتصفية الحسيات مع غير الملتزمين معه في فكره وتوجهاته سواء من الساسة المدنيين أو من رفاق السلاخ.

وفي كارة ١٩٦٧ وهزيمة الشعب والجيش في أيدي قادة نظام يوليو، ثبت بما نشره، الاستاذ محمد حسين هيكل، أن قائد النظام ومجموعته كانوا يعلمون علم اليقين بما يبيت بيلد مصر، ومع هذا لم تتخذ خطوة حكيمة واحدة ضد هذه المؤامرة. وفي فصل آخر نشرته الأهرام أخيرا للاستاذ هيكل، نجد أن محاولات التغيير انحصرت في صراع على السلطة بين عبدالناصر ورجاله وعبد الحكيم عامر ورجله. أما التغيير الحقيقي لربط الجيش بالشعب، والتوجه الديمقراطي، والفتك بالشعب كما هذا لم يخطر على بال عبدالناصر أو عامر. ولقي ما قام به «عبد الناصر» هو كلام منقذ مرقق فيما عرف ببيان ٣٠ مارس.

وحتى بعد رحيل عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧٠ توجه «أنور السادات» إلى مجلس الشعب بإقلام له بيان ٢٠ مارس الذي سوف يسير على هديه. كان مفهوم الشعب أن يتم تغيير خطتي لحزب جادة ويستور شيئا ديمقراطي. ولكن الحكم والذين لديهم مفهوم ٢٣ يوليو لم يوافقوا على إجراء تغيير شكلي. والأحزاب مجرد ميكور. يريد السلطة كلها بين يديه وعندما أعرب الشعب عن تغيير خطتي كانت الممثلات المختلفة القيادات السياسية والفكرية والدينية، واللب بما أسماه النظام الفتنة المظلمة وتحريض القوى المختلفة بعضها ضد البعض الآخر.

وبرحيل الرئيس السادات ركزت الأحزاب والقوى السياسية والفكرية والدينية مطلبها في ضرورة التغيير من أجل حرية العمل للأحزاب ومن أجل انتخابات حرة نزيهة ومن أجل أمل جديد في التغيير بالقوسائل الديمقراطية ولكن سرعان ما وجدت عناصر عبدالناصر وعناصر السادات وعناصر التنظيم الطليعي ومنظمة

الشباب قواها من أجل عد الطريق أمام أي تغيير حقيقي على مكاسبها غير الديمقراطية ومنظمة الاقتصادية التي نهوها كعقبة جديدة وبمسلمة للانفتاح الاستراتيجي. وهكذا تالتى بريق الأمل في تغيير حقيقي. ولكن النظام وكافزته في مجلس الشعب ووزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة.

وتجدد الأمل في تغيير جديد عندما وقعت الأزمة المعروفة بإزمة الأمن المركزي عام ١٩٨٦ وانظر الشعب وغيا مرتفعا في الحظ على مصالح البلد ومؤسساته الاقتصادية. وكانت فرصة لأحداث تغيير جديد يحقق مطلب الشعب التي تكلل دعم الديمقراطية في مواجهة أية محاولات معادية للديمقراطية. ولكن النظام اكتفى بوقف الأحداث داخل معسكرات قوات الأمن المركزي وتغيير بعض الشخصيات أما الفتنة بالشعب ومنحه حقله في ممارسة الديمقراطية فلم يكن هذا وراءه في مفهوم الدوائر المحكمة.

واسم ضغط الأحزاب المعارضة وما التز به معارضيها من وتلق مخلة لشراف تمت في عهد الرئيس الراحل «أنور السادات» ورفضه من العناصر المصرية في تحسين وجه النظام وتصفية الحسيات لبرية وغير لبرية تم اكتشف عن انحراف بعض العناصر العربية من السادات. وتمت محاكمة هذه العناصر وكان القضاء المصري كعادته الشعب به دائما علنا ونزيها وأعلن النظام لفته بالقضاء المصري وحيثية واستعداد النظام لتأمين هذه الثقة الجديدة. ومن هنا كانت دعوتنا لدعوة آخرين إلى التغيير بالقضاء بمعنى الاستمرار في الكشف عن وجوه الانحرافات وتطهير المؤسسات المختلفة طبقا لإحكام القضاء.

والشعب مسؤول في الفتنة الأخيرة بمؤسسة مالية هامة عرأت بمؤسسة الريان وهي ذات تأثير خطير على الاقتصاد المصري بلغت ودائعها أكثر من مليار جنيه في قول وكثير من مليار ونصف مليار جنيه في قول للدكتور (فخ النور) أمام المحكمة. وقد ثارت الأقوياء كثيرة حول مجموعة الريان وعن اختراقها للمجتمع المصري بكل طبقاته إلى حد القول بأنه حرب ودائع من الشعب قبل تحرك الدوائر المسئولة بمساعات قليلة مما أثار شائعات كثيرة حول علاقات الريان برؤساء سفليين لمجلس الوزراء، ونواب سفليين لرؤساء مجالس الوزارات، ووزراء ومؤسسات اعلامية وثقافية وصحفية، وبصحف قومية وحزبية، وكبار رجال الدين. وانتهى الأمر أخيرا بأحمد توفيق الريان أن يخضع للنقل العلم شخصيا ومحققا لها في القضية.

ونحن لا نتدخل هنا من قريب أو بعيد في القضية موضع المحكمة. وإنما نعرض لهؤلاء الذين قدموا الحيلة والتسهيلات للريان وهي عناصر مؤثرة في مواقع كثيرة. وقد تناولت بعض الإعلام الموضوع ببرهنة وأطلقت عبارات مثل عملية الشعب والرشوة الكثير على نشاط الريان. وأمنت تشغلاتها لتصل إلى شخصيات وعناصر هامة في المؤسسة التشريعية.



المصدر : إلى وقد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

وإذا كان التخطئ يهيمه حلقا تطهير مؤسسته فملأها
لا يعطي الأمان للريان ؟ ولماذا لا يتم التحقيق مع كل
الاسماء التي ترد على لسان الريان مرة لم يقوم بانكارها
مرات ؟ ومن الطبيعي ان يكون وراء مؤسسة يمثل هذا
المجم والاسراع والانتشار عناصر للفرقة سهلت له كل
الامور تظهر مجهول معلوم أو مجهول . والشعب يهيمه
الكشف عن مثل هذه العناصر وتطهير موالعها منها .
بهذا نعود إلى فكرة التغيير بالكشف عن الانحرافات .
'يكن الريان هو البداية فهل يتكلم ؟ وهل يأخذ الانسان
لا تكلم عن كشوف البركة وقلة البركة ؟

لحي الطيحي



المصدر :

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقاء داخل السجن .. بين عماد خليل والريان يكشف عن ممتلكات جديدة غير مسجلة إستئناف المعاینات بعد توقف اختياري !

كتبه - محمود نوفل

تستأنف اللجنة الفنية لمعانة ممتلكات الريان أعمالها يوم الأربعاء القادم بعد توقف دام ١٨ يوماً منذ بداية اجازة عيد الاضحى .. صرح المهندس عماد خليل رئيس اللجنة أن التوقف هذه المرة كان اختياريًا لانتهاج من تسيير لتفجيع المعاینات التي القاهرة .. وقام الريان عليها ضارة

من ٨ طوابق .

كما التقى الريان الصارة رقم ١٥ بشارع شهاب وقتي كان يمتلكها تسيير الهراوي رجل الاعمال .. وورشة ومعرضا بمنطقة باب شرقي بالاسكندرية ولم يوجد عقد بيع لهذه الورشة ولكن يوجد توكيل من صاحبها يعطى الحق لعماد خليل في التصرف فيها بالبيع ، بالإضافة الى قطعة ارض مساحتها ٣٦ ألفا و ٧١٣ مترا مسطحا بمبنى المسائر من رمضان كانت معدة لبناء مصنع للصناعات والريات وتم ابدأ اجراءات تسجيلها بعد موافقة جهاز مدينة العاشر من رمضان على تخصيص هذه الارض لانظمة المصنع .. و قطعة ارض زراعية خارج زمام ابو رولان والمقام عليها مصانع الريان بالكيلو ٢٦ طريق مصر اسكندرية الصحراوي .. وارض زراعية اخرى .

وانضاف اليه يجري حاليا استكمال بحث عقود ممتلكات شركة الريان للاستثمار وتوقف الاموال .

وقال المهندس عماد خليل انه توجه اسبوعين طره ورفقه محمد رشاد نبية وممدوح لوسيمي محاميا الريان حيث انتقوا جموعا مع احمد الريان وشقيقه محمد لاستجلاء الحقيقة حول هذه الملاحظات وقد اسفرت المناقشات عن وجود عقد شراء لمحلل «إن إن» للملابس الجاهزة بميدان الحجاز بمصر الجديدة والذي تم شراؤه من جهاز المدعي العام الاثرائي بمبلغ ٩٠٠ ألف جنيه . وإن هذا العقد كان موجودا بادارة شركات الريان وتم التحفظ عليه ضمن الممتلكات .. وطالب من احمد الريان بالبحث عن هذا العقد .

انضاف .. لكسي حصلت على عقود شراء هذه الممتلكات من ادارة للتحفظ على الاموال ، ووجدت بها بركات توضح حدودها ومعاملها ، وتمت بعمل ملخص لها بطيونا في استكمال اجراء المعاینات بصورة افضل فما سبق فقد كنا نقوم بها بدون معلومات لدينا عن تلك الممتلكات والوصول . وقال لقد انتهيت بالفعل من دراسة العقود الخاصة بممتلكات شركة الريان للاستثمارات العقارية ، واظهرت بعض الملاحظات منها قيام لى الريان بشراء قطعة ارض باسم الشيوخ طه اسماعيل منرب كركة القدم السابق بالبلدى الاهلى

وزوجته .. وتبلغ مساحة هذه الارض ٥٥٦ مترا مربعا قيمتها ١ مليون جنيه على حدود الطريق القناري حول



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٩٠

هيئة سوق المال

٢ سنوات لرد كوبونات الصكوك بشركتي الوفاء والتجارية العقارية

كتب : اسماعيل بدر

أعلنت الهيئة العامة لسوق المال البرنامج الزمني لصكوك الاستثمار للمودعين بشركتي دار الوفاء للاستثمار الصناعي والتجاري والعقارية.

٢٤٣,٢٪ في السنة الثالثة . وذلك بالنسبة لجميع الإيداعات سواء كانت بالجنينة المصري أو النقد الاجنبي ويبلغ عدد المودعين ١٦٥٥ مودعا ، جملة ايداعاتهم ١٠ ملايين جنيه

وسيتن صرف اول دفعة في أغسطس القادم .

وبالنسبة للشركة التجارية العقارية يتم سداد كامل قيمة الصكوك على ٣ سنوات بدفعات مختلفة منها دفعت تستحق كل شهر واخرى كل شهرين ودفعت كل ٣ شهور وذلك لجميع المودعين بحيث يتم سداد ٢٥,٢٪ من

الإيداعات للسنة الاولى ١١,٨٪ في السنة الثانية ٣٣٪ في السنة الثالثة

الصكوك حيث يتم تسليم هذه الصكوك لأصحابها وتسلم المودع صكا واحدا فقط به إجمالي ايداعته ومراق به كوبونات محدد بها توزيع دفعت الصرف المستحق لكل منها .

وأضاف أنه تم قيد الشركتين بسجل الهيئة في نهاية مايو الماضي بعد موافقة مجلس الوزراء على استثناء دار الوفاء من الحد الأدنى لرأسائنها إلى ٢ مليون جنيه والعقارية للتجارية إلى ٣ ملايين جنيه .

وقال أنه سيتم رد الإيداعات بكاملها في موعد أقصاه ٣ سنوات بكوبونات الدفعات متساوية كل ٣ شهور حيث يتم سداد ١١٪ من قيمة الإيداعات في السنة الاولى ٣٣,٧٪ من الإيداعات في السنة الثانية

وصرح عبد الحميد ابراهيم رابح قطاع عمليات السوق بالهيئة أنه تم الموافقة على نماذج صكوك الاستثمار للمودعين وتم اعتماد مشروع



المصدر: دوز ليويسف

التاريخ: ١٦ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزراعة

| | |
|---------------------|---------------------|
| ٥ قصور و ٢٥ فيلا | |
| ٢ ملايين متر أراض | بناء |
| ١٠ أبراج ادارية | |
| ٤٢ معرضا لبيع الذهب | واللحوم وكتب التراث |
| ٧ آلاف فدان أراض | زراعية |

ومنذ أسابيع استقبلت من جديد الآلاف واليوم في استضافة هؤلاءهم .. ومع ان قدم سفلى الريان عرساً طويلاً بدماء املاك الريان بحوالى ١٥٠٠ مليون جنيه ارد نوال لادعيت .
ولكن الفخمة التي قدمت الريان كاستضافة لا ترى ان قيمة املاك الريان تساوى هذا الرقم .. هي خمسة الفخمة المملوكة بحوالى ٣٠٠ مليون جنيه وتقدر القيمة السوقية لها بنصف هذا الرقم في اخص الاموال .

المودعون لدى الريان لهم اده .
يوم يرفعهم الامل الى هنان المصم .. ويوم يخلط بهم التقليل الى تحت الارض !
لم يعد احد منهم يعرف هل سيبنى يوم حقاً يحصل فيه على حافوة الضالعة .. لم ان الاموال التي انقلوا فيها اهل سنوات العمر ضاعت للأبد !!
وإذا كان ثمة أمل في استعادة هذه الاموال . او حتى بعضاً منها .. فلا احد منهم يعرف متى يحدث ذلك ؟

ابراهيم طه



المصدر: وزارة الزراعة والصيد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ يوليو ١٩٩٠

- ورشة الصناعات الخشبية، والمنظفات الصنعية في مدينة السادات الصناعية، ولتر للارشات.
- مصنع بلاستيك في طريق السويس ومطبعة.

مبان أثرية

- وتملكه شركة الريان أيضاً حداً من للمبنى الإدارية منها:
- برج الريان الإداري بمنطقة اليوم وسنمك ٢٠٠٠ متر مربع، وهو مكون من ٦ أدوار.
- برج إداري بالمقرن مساحته ٥٠٠٠ متر مربع، ويتكون من ٨ طوابق.
- أبراج لخدمة رندى ومساحتها ٣ آلاف متر، وتتكون من ٩ طوابق.
- برج للمبنى مساحته ٥ آلاف متر من ٩ طوابق.
- برج يخدم مساحته ٤ آلاف متر مربع مكون من ٦ طوابق.
- برج منطقة القبرين مساحته ٤ آلاف متر ومكون من ١٢ طوابق.
- وتملكه شركة الريان أيضاً ١٣ مزرعة لبيع الخبز في منطقة المنصورة والمصنع والحقى وبمصر الجديدة، وعين شمس والسيدة زينب، والزمالة والكوبرا والبصرة.
- وكذلك يمتلك شركة الريان ١٨ مزرعة للصوم بجميع أنحاء الجمهورية، ١١ مزرعة لكب التراب في مختلف أنحاء القاهرة المشقة.
- ومن أملاك الريان ثلاثة مشقن للصوب والأخشاب بكميات ٢٦ و١٠ آلاف فدان أراضي زراعية بمنطقة التوفيقية ٦٠٠٠ فدان بالمناصرة، وكذلك ١١٠ فدانين بمنطقة الإسماعيلية:

كما يملكه الريان أيضاً ٢٥ فدان في مواقع متفرقة لشورها قبلاً بطريق بورس جمل الدين بالجيزة وهي تتكون من دورين بها ١٢ حجرة ومساحتها ١٩٥٤٠ مترًا مربعًا على طابقين شارع الأهرام .. قبلاً بشارع المروية بمصر الجديدة مساحتها حوالي ١٩٨٤ مترًا مربعًا وهي تتكون من دورين وتحتوي على ١٨ حجرة ..

والقعة بشارع الملك فيصل رقم ٦١ ومساحتها ١٣٢٤ مترًا مربعًا وهي مكونة من ثلاثة أدوار ومساحة بحديقة ..

ورجعة بشارع الدخين بمشقة الكبرى على مساحته ١٤٠٣ فدان موزعة وهي تتكون من ثلاثة أدوار فوق الدور الأرضي، والدور الرابع مطبخ به حجرة بنكهة السلم وحديقة بكميات جراج يطوقه حجرة وتحتلها بكمية .. وتضم القاعة أيضاً قبلاً خمسة بشارع مكون بكمية وتقع على مساحته ١٦٩١ مترًا مربعًا وهي مكونة من ثلاثة طوابق ومساحة بحديقة بها جراج وتحتوي أيضاً على حمام سباحة .. وهناك قبلاً إداري بمنطقة عكس طاشي بإسكندرية على مساحته ٣ فدانين وهي مكونة من أربعة أدوار مساحته ٤٠ فدان ومساحة بسور من الأسفل والشميل.

أما الأراضي لخدمة للبناء والتي يمتلكها الريان فتبلغ مساحتها ٣ ملايين متر مربع وتقع على مواقع متفرقة ومن بينها قلعة ترش فدان تاليمون بشارع طلعت حرب، وأطعمة إرش بمنطقة الأول قسم مدينة نصر .. وتملكه شركة الريان عدة مساحات من بينها:

- مصنع للحطب الإسكندرية بكميات ٢٦ مصر إسكندرية البحراوي ولتر للبلاد بكميات للكتان.
- مصنع لدر المعروضات والملاص الموفرة بمدينة أكتوبر - طريق اليوم .. مصنع للحوم بكميات ٢٦، ولتر للإعلاف، وكذلك مجرى لليلام، ولتر للمطير.

ولملاكه نحو ١٧٨ ألف موزع من البائدة والتخفيف بين المصايد للتلوث والتي التلوث قدم اليوم حصراً على بطل ممتلكات الريان للمروية للبيع .. وتترك للموحد انفسهم حسب إقبالهم وتغير ما سوف يستمره من إقبالهم وحالهم المشقة إلا تم بيع هذه الأبنية سواء للمصايد المجهولة أو للغير ١٥ ممتلكات منطقة مصرى الريان ..

كلمة أملاك شركة الريان كبيرة وتنوع وهي تضم العديد من المبانى السكنية والإدارية والترابى البناء والأراضي الزراعية والمصانع التجارية، ويضم الريان المصانع وهي تشمل:

- لصور .. الأول مصر إبراهيم الثاني مساحته ٨٠٠ متر مربع، ويحتل على أربعة طوابق رئيسية أمام قصر الشبيكة بمصر الجديدة وتحيط به حديقة كبيرة ومكون من دورين به ٣٠ حجرة .. والثاني قصر عين شمس ومساحته ٤٠٠٠ متر مربع ومكون من نور واحد ١٥ حجرة .. والثالث قصر الدقي ومساحته ٢٣٠٠ متر مربع وهو مكون من دورين وبه ٢٤ حجرة وتحيط به حديقة مطبوخة .. والرابع قصر المنيل ومساحته ٢٣٠٠ متر مربع ومكون من نور واحد يحوى على ١٥ حجرة ويحتل على نور النبل.

ثم الخامس وهو قصر المعدي ويحتل على مساحته ٨٠٠ متر مربع ومكون من طابقين ويحتل على أربعة طوابق وتحيط به حديقة كبيرة وحديقة به جراج .. ويمتلك الريان مكون من أربعة مساحات ..



المصدر : **الصحف الاقتصادية**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **١٦ يوليو ١٩٩٠**

.. كان الله في عون الحكومة

بكل الصراحة والوضوح صافى آخر اخبار الريان .. نريد اخبارا حقيقية وليست تلك التي تنشرها الصحف .

●● رددت عليه بقول : أولا الاخبار الحقيقية التي تثار عنها هي الاخبار التي تنشرها الصحف ، لأن الصحافة الآن - اذا لم تكن تعلم - لاتخفي شيئا عن الناس .. وثانيا فان قضية الريان ليست سرا من الاسرار العسكرية وانما هي قضية رأى عام يستحيل على احد ان يخفي منها شيئا .. وثالثا فان الامر كما تلمون مطروح امام القضاء وعندما تنتهي المحاكمة سوف يكون بإمكان الجهات المختصة ان تستند إلى الحكم القضائي في مطالبة البنوك الأجنبية باسترداد الأموال المودعة فيها باسم ال الريان .. اذا كان صحيحا ان هذه الأموال مازالت موجودة ولم يتم سحبها بطريقة أو أخرى .. ولعلكم فان النيابة كشفت مستندات تؤكد ان ال الريان قاموا بتحويل ٧٠٠ مليون دولار إلى الخارج أي مايعادل بالسعر الرسمي ١٧٥٠ مليون جنيه مصرى فاذا أضيفت هذه الأموال إلى تلك الموجودة بمصر فانه تكفى ارد اموال كافة المودعين .

●● وتدخل آخر في الحديث قائلا : ولكن الواضح ان الحكومة تحاول عرقلة الصفقة التي عرضها احد المصالحين لشراء ممتلكات الريان مقابل مليار ونصف مليار جنيه أو قيمة السودان ايها أكثر ؟

●● وقت مستغربا : ومايليك ياسيدى على ان الحكومة تعمل على عرقلة هذه الصفقة التي مازالت في اعتقادي مجرد وهم غامض ، لأن المحامي المذكور لم يكشف عن اسماء هؤلاء المشتريين المزعومين ولم يقدر على تقديم أى خطاب ضمان ، والرأى الذي يجمع على كثير من القانونيين ان الامر فيه شبهة الرغبة في المعاملة واطالة أمد القضية ، ومحاولة تصوير الحكومة بانها تعال حل المشكلة

ماهي اخبار الريان .. ماهي حقيقة الصفقة التي أعلن عنها في المحكمة .. هل هناك مشترون حقيقيون ام ان الامر مجرد لعبة .. متى سينتهي الكرب الذي الم به ١٨٧ الف مودع اتضح انهم ليسوا جميعا من السذج ولكن بينهم اكابر ومنقوفون ؟

هذه كلها اسئلة طردتني عندما قصدت الريف في اجازة قصيرة خلال عيد الاضحى ، وسببت لي صدا عا جعلني اعود مرة أخرى إلى اقتناعي السابق بان زمن البحث عن الهدوء والراحة في الريف قد ولى واقتضى منذ ان ضاعت من الحرية كل ملاححها الاصلية واصبحت مجرد مسخ للقرية الكبيرة التي نعيش فيها طول العام والسمة بالقاهرة الكبرى .

معظم الذين جلسمت اليهم - ولمسوء الحظ - من ضحايا شركات توظيف الأموال واغلبهم كانوا من دراويش الريان المؤمنين بمحرفته الغارقين في وهم كاذب حتى اليوم باناه ضحية للعبة كبيرة .. وهذه قصة المأساة !

مدرسون ومهندسون وأطباء من أبناء الريف الذين منحتهم ثورة يوليو فرصة التعليم وحق العمل والسير إلى الخارج ناقدون على كل شيء وراضون عن الريان الذي سلهم أموالهم . ●● بادرني احدهم قائلا : بالله عليك قل لنا



المصدر : الاصحاح الاقتصادي

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٥٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● وانتفض ثالث من بين الحاضرين قائلا في حدة : وما الذي يهمكم من أمر هوية المشتريين .. ليس الهدف هو حل المشكلة ورد أموال المودعين .

●● ووجدتني ارد عليه في هدوء حسدت نفس عليه : انك تكلمني كما لو كنت انا رسجل مسئول .. ثم ان الامر الان ليس بيد الحكومة التي تعلقن عليها اخطاكم فالامر بمرتبة في يد القضاء الذي سوف يحكم بميزان العدل .. والقصة باختصار شديد وفي ضوء كل ما هو ظاهر امامنا من ملاسبات ان صفقة الشراء المزعومة لا يمكن ان تكون صحيحة الا اذا كان آل السريان انفسهم قد تأثروا الى رشحهم وقرروا الافصاح عن مكان الاموال المهرية للخارج ، وانتصروا ان يراعوا ربههم وضمائرهم وان يفكروا الكرب عن المودعين الذين ائتمنهم على أموالهم .. ومازال بعضهم من امثال حضراتكم يثقلون فيهم ويدافعون عنهم ويبررون لهم اخطائهم ويلقون بالعبء على الحكومة التي لا تافق لها ولا جمل ، اللهم الا رغبتها في حل هذه المشكلة خلا مرضيا يرفع اسمها وشعبيتها .

.....
ولست اري داعيا لمواصلة بقية وقائع هذه الجلسة الريفية التي امتدت حتى الساعات الاولى من الصباح ، لان الحوار الذي بدأ موضوعيا وهادئا وقابلا للاخذ والرد تحول الى نوع من الجدل العقيم .

ويؤسفني ان اقول ان بعض العقول التي يفترض ان وجودها في الريف يمثل املا في التنوير ، هي العائق الان امام وصول الحقيقة الى الباحثين عنها هناك .

وكان الله في عون الحكومة التي تدفع الان ثمن التزام النظام السياسي منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتحمل الاعباء والمسئوليات التي لا طاقة للدولة بها .

وكل الاعباء والمسئوليات قد تستطيع الحكومة احتمالها الا عبء الادعاء عليها .. ولصالح من .. لصالح اكبر عملية نصب في التاريخ المصري المعاصر .. عملية توظيف الاموال باسم الدين والدين منهم برئ .. فلم يسع الى الاسلام شره قدر هؤلاء المدعين انتسابهم اليه ومحاربة توظيفه لخدمة مطامعهم وشهواتهم وتعدد زوجاتهم !

وكان الله في عون الحكومة !
والله العظيم كان الله في عونك يا رئيس الوزراء
انت وساند معاونيك من نواب رئيس الوزراء
والوزراء اعضاء الحكومة .. حصل اقواما منيين
واللامنيين .. من مفاوضات صندوق النقد الدولي لم
ين مجازيب وبراويش الريان !
.. حاجة تحير صحيح !



المصدر : ١١ وفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٠

في الملبان

اللهم فاشهد

سيدة الرئيس .. إن ملكات الآلاف من
الوديعين يتشوقنك .. ولقد كبيرهم .. أن
أحمد إليهم القيمة .. وأن ترد إليهم
راحة قبل المظفرة .. إنني لا أرى
.. يا سيدة الرئيس .. بفترة أمل .. لإنهاء
لك الآفة .. للجميع كما يقولون :
.. إليهم في هذه البقية .. لك أسرت
هذه الأسرة عن سقوط ملكات الآلاف من
الضحايا .. وخراب البيوت المعبرة
ولم يسرع أحد لإنقاذ هؤلاء الضحايا
من تحت الانكسار ! ولم يفر أحد في
تسديد الجراح المملوكة .. ولم يهتم
أحد بإشعة تلك البركان المسكن
.. مؤلثا .. في القوس المودعين !!
سيدة الرئيس .. استمع إلى ليلتك
وتشوقك في القدين والوطن .. فلم يعد
أناهم شريك .. لنزول عنهم هذه الغمة !
إلا هل يفت .. اللهم فاشهد ..

أحمد لطفي

لا أرى كيف يضع الرئيس يده
بريق زيارته للمواقع المتكوبة
والقضية وغيرها ! هل يعرب الرئيس
مثلا عن ربيته في الإضطرار على سير
عجلة الأناج بمهمة الصلح من
رئيس .. فيقوم مستطوره ووزيرا
الصناعة والتجمع يوضع برنامج
الزيارة ؟ أقرب المصالح أن الرئيس
ولا شك .. هو صاحب اختيار المكان
الذي سيؤويه .. وإذا كان الأمر كذلك ..
فعلما لم يفر الرئيس حتى الآن في
زيارة شركات توظيف الأموال التي
ولدت أرواحها .. والتي لم توفق ؟
ولا شك أن الرئيس لن يسعد بما وصل
إليه حال المودعين ..
وإن يفض الرئيس جفن بعد الذي
سوف يسعه ويراه .. إن رؤية الرئيس
وسمعه الأصوات من وراء الشب
مباشرة .. الذي تالفا على قلبه وعظه
من تلك التقارير المأهدة .. التي لا يعلم
أحد غير الله كيف تكتب ! وإذا
تكتب ..

لقد أثبتت التجربة العملية اشتراك
العديد في ملحة شركات توظيف
الأموال .. بدءا بالمشورة والجبهة
الإعلام وصورا برجال الدين
والاقتصاد .. وانتهاء بسلوومين
تقسيم .. وإذا كان البيت على وشك
الانحلال .. فما أماننا من سبيل غير أن
نصرح بترميمه وإصلاحه أولا .. وليس
الآن وقت إيفال الاتهامات .. والضحايا
يقولون : لعل يعلم من الجاني .. ومن
الجلي عليه ؟

سيدة الرئيس .. لقد ربي قلبه
لشكري من أحد المودعين .. وفتحت من
مساعدة الاتصال بالشركة المودع فيها
أصروف حوله .. وقد كان .. واستجابت
الشركة على الفور .. وانتهت مشكلة هذا
المودع .. واسترحت نفسه .. واستشعر
بمسرة الحياة .. بعد أن انفلتت الدنيا في
٤٤٥



المصدر : الجهر وريث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٧ يولي - ١٩٩٠

من يدفع للريان ؟

لهم الله .. ضحايا «الريان» !
 فالمشكلة تزيد تعقيدا .. ومكان
 بالامن أملا ، أصبح اليوم سرايا .
 وسوف تأخذ المشكلة نورا في
 ردعات المحاكم ، حتى تنتهي - على
 مايفيد - «بقسمة القرام» فيأخذ كل
 ذي حق جانيها منه ، بكل مايفيد من
 القولية .
 ولكن ماذا عن «قسمة
 القادمين» ؟
 إن الريان - في رأيي - ليس
 المسئول وحده عن دفع أسوأ
 ضحايا .
 فالريان كان الكس من أن يلعب في
 الميدان وحده .
 استأجر مستشارين زبوا له الباطل
 والتصوبا به الأرض الحرام ..
 وجعل من البعض ملقح للثواب
 المتفلة ، ففلقت على مصراعيها ..
 بلاضوابط ولاأعراس إقرار .
 وجذب إليه القلتا صنعت منه
 أسطورة غفلة وجعت من «توافيق
 الامور» نظرية ، أوكلت الضحايا في
 شباك عكروت لايرحم .
 والتقط من مختلف لغات المجتمع
 بعض النجوم الكامنة ، لتشارعه جديا
 من القنينة المحرمة ، استكمالا
 للصورة المزيفة :
 ومنح الهبات ، وأضيق الخطايا ،
 على من رآه صليب نلوة أو مزاي
 يمكن ترجمتها إلى مزيد من الثروة .
 وطمعا واقع «الريان» .. قرأ منه
 الجميع !
 فركوه في القفص وحده .. ويات
 بعض أسوأ المودعين في جويهم .
 إن «الريان» مطالب برد كل أموال
 الضحايا .. فهل من لعل أن يدفع عن
 شريكه «المستترين» ماأخوه ؟
 على «حققت» المشكلة أكثر ..
 ولكن - للحق - أقول : لا بد من
 «قسمة القادمين» قبل «قسمة
 القرام» !!

ناجسي قسمة



المصدر: الاحوال

التاريخ: ١٨ يوليو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السبت القادم استئناف نظرا قضية شركات الريان

النيابة تقدم مستندات خطيرة بحجم الأموال المهربة في الخارج

تستأنف محكمة جنابات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر يوم السبت القادم نظراً لقضية شركات «الريان» لتوفير الأموال. من المنتظر أن تشهد المحكمة جلسة عاصفة بين أعضاء هيئة الدفاع عن آل الريان والنيابة العامة من جهة وبين الشاهد الأول الدكتور حسن فيح التوفيق رئيس هيئة سوق المال من جهة أخرى.

تقدم النيابة خلال الجلسات مستندات خطيرة تصنف حجم أموال الريان التي أودعها في ٢٧٢ بنكاً في ٤ دول لجنينة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وسويسرا، والملايا منذ بدء نشاط الشركة، والتي بلغت حوالاً ٤٠٠ مليون دولار سواجه «الريان» خلال الجلسة بهذه المستندات التي توصلت إليها لجان الحصص بالوزارة

[البقية من ٤]

السبت القادم [بقية]

العاملة للتدبير بالمكتب المركزي واستندوا إليها في إعداد تقاريرهم بحجم تعاملات آل الريان مع هذه البنوك.

كما توصلت المحكمة برئاسة المستشار محمد حسني عبد الطيف، وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبد الظاهر عبد الحكم، مناشدة الشاهد الأول الدكتور حسن فيح التوفيق رئيس هيئة سوق المال حيث سيدل بقوله أنه على مدى عدة جلسات عن حقيقة أوضاع شركات الريان وظروف تعمرها لتوفير أوضاعها.

من المنتظر أن تشهد المحكمة مناقشات حادة بين أعضاء هيئة الدفاع والشاهد.

ومن ناحية أخرى لم تحدد بعد محكمة استئناف القاهرة الدائرة التي تنظر دعوى الخصامة التي أسماها أحمد الريان ضد المستشار مناهج إدريش رئيس إدارة التحفظ، والمستشار جمال شومان النائب العام السابق وكانت محكمة جنابات الجيزة له أحالت يوم الخميس الماضي أوراق الدعوى إلى محكمة الاستئناف لتحديد دائرة أخرى لنظرها.



المصدر: الأزهر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ يوليو ١٩٩٠

مستعد لإعادة الأموال بعد الاتفاق مع الحكومة هذه هي أسباب مخاصمتي للنائب العام ومدير إدارة التحفظ

كتب أحمد النعم

أكد أحمد توفيق عبدالفتاح الريان في تصريح للصحف أنَّهُ قام فعلاً بتحويل بعض الأموال للخارج في بداية نشاطه بالشركة وهذه هي طبيعة عمل رأس المال .. وأضاف أن الحصول على شهادة من البنوك المحلية باتت جولة أموالاً عن طريقها للخارج ليس أمراً صعباً وإنما الصعوبة في الحصول على هذه الشهادة من البنوك الخارجية.

ويستطرد قائلا أنا مستعد للتعاون مع النيابة والحكومة في إعادة تلك الأموال بطريقة التي تراها النيابة سواء عن طريق خطاب مني لهذه البنوك أو أي وسيلة أخرى ..
ونفى الريان ملتزمه حول شرائه لأصول الممتلكات في عرض المسألة الذي قدمه للنيابة عما أكد عزمه الاستثمار في مخاصمة النيابة العامة.

وكان قطاع الريان المكون من محمد رشاد نبيه ويوسف صقر وممدوح الوسيبي قد طُلبوا الاستئصال قهرى مديان ورئيس الدائرة التي تنظر دعوى مخاصمة الريان للثلاث العام والمستشار ساهر مريوش وأحمد اندريس ورئيس نيابة الشئون الإدارية والتجارية طهيوه بتحويل دعوى المخاصمة إلى دائرة الاختصاص أو أن تنتهي الدائرة المحلية عن نظر الدعوى وفي حالة رفضها التلحى يطلب الدفاع مهلة لاتخاذ إجراءات رد الدائرة وذلك لعدم اطمئنان الدفاع إلى سلامة الدائرة

خاصة وأن الدعوى كان مقرراً أن تنظر يوم ١٩٩٠/٧/١٩ أمام الدائرة المختصة بالمخاصمات إلا أنه تم ادراج دعوى مخاصمة الريان أمام دائرة خاصة مما يدفع مجالاً للشك في نزاهة تلك الدائرة .. من ناحية أخرى قدم دفاع الريان محمد رشاد نبيه ويوسف صقر وممدوح الوسيبي تقريراً إلى رئيس محكمة استئناف القاهرة عن أسباب مخاصمة موكلمهم أحمد توفيق عبدالفتاح الريان لكل من المستشار جمال شومان النائب العام الأسبق والمستشار ساهر مريوش مدير إدارة التحفظ بجهة النائب العام وأحمد اندريس ورئيس نيابة الشئون المالية والتجارية.

وكانوا في أسباب مخاصمتهم لأحمد اندريس أنه في يوم ١٩٨٩/٧/١٩ أصابته النيابة العام الأمر رقم ٦ لسنة ٨٨ بمنع المتهم أحمد الريان من التصرف في أمواله العقارية والمفكوكة ومنعه من إدارتها وتم القبض عليه بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٠ وتم حبسه في سجن القاهرة احتياطياً وفي الشهر مايو ١٩٨٩ حضر أحمد اندريس واستدعاه من للترتبة إلى مكتب مأمور القسم وأمره بإجراء اتصال مع مؤسسة الرأجي بالمسعودية من تلقاؤون السجن حيث حصل بنجاح المؤسسة وأسمه سمير عبدالفتاح وهو مصري الجنسية الذي افهم الريان أن لكل من وافقه مبلغ ١٥٠٠ دولار مودعة بشركة الريان تحت صواب رقم ٨٠٠١ وطالب والدعوى أن تقوم ببيع هذه المبالغ له وأنه بتحويلها إلى حسابه الخاص بالمسعودية وأطلقت مسطراً بناءً على أوامر أحمد اندريس رئيس النيابة ..

ومكنى من الاتصال بينه وبينت هيرس تكسلس المخطوطة به حساب بغسي ويسم الشركة حيث طلبت من مدير البنك تحويل ثلاثة آلاف دولار باسم سمير عبدالفتاح إلى المسعودية وأنه بالخلقة لأمر النائب العام بمعنى من التصرف في الأموال أو إدارتها ..

وقال الريان أن شقيقه فحسي كان له رصيد في بنك ويست هيرس تكسلس حيث طلب أحمد اندريس تحويل هذا الرصيد إلى البنك الأعلى فأخبرته أن البنك الأجنبي أن يوافق على هذا بعد وثقة شقيقه وأخبرته بوجود وثقة من شقيقه فحسي على بيضاء ويمكن استخدامها في ذلك الغرض فأمرني بالتحدث مع مدير البنك الأجنبي الذي وافق على التحويل ثم طلب مني رئيس النيابة تلك الوثيقة وبعد اتصلي مع أختي حمنة حضرتها وسلمتها له إلا أنه لم يتكرم في محضر التحقيق ولم يفسحها خلف الدعوى !!



المصدر: السنو

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أكتوبر ١٩٩٠

وفيما يتعلق بمقضية الريان للمستشار ساهر درويش قال الريان إن محاميه يوسف ساهر تقدم بطلب إلى المستشار ساهر درويش بطلب السماح للريان بالتقاضي مبلغ ٢٧٥ ألف دولار من تحت المصلحة وأيداعها خزائنة المحكمة على ذمة القضية ١٤٠ لسنة ٨٨ وهي قضية بنك الأعرام وذلك أبلغا لحسن نية المتهم فرد المستشار مدير إدارة المصلحة بعدم الموافقة على هذا الطلب لعدم جنوئه للمودعين ويد عليه المحامي أن أبلغ سوف يكون المصلحة المودعين بعد الحكم في القضية والريان موافق على عدم استرداد هذا المبلغ إلا أن المستشار ساهر درويش رفض الموافقة على هذا العرض بل رفض حتى أعطاه المحامي الطلب الذي تقدم به ..

- أما بقضية المستشار جمال شومان فقد ثبت من كشوف التوديعين طبقا لـ أوردته الخصم، الأول أن شقيقة النائب العام لها إيداعات لدى الريان وقام النائب العام بتهديد أحمد الريان بتعريضه لعقوبات قاسية إذا لم يقم برد تلك الأموال لتسليمته ومن ثم فإن الريان يخشى عدم العيدة في إجراءات التولية ..

هذا وقد صرح مصدر قضائي أنه في حالة قبول المحكمة لدعوى مخلصمة الريان فإن ذلك سوف يعرض عمل المستشار ساهر درويش وأحمد البريس للخطر ..



المصدر: الاحد ٢١

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخاصمة النيابة ورد القضاة .. كيف .. ولماذا ؟ !

ولما كان أحد الخصوم خاضاً له في اعتكاف محكمة أحد الخصوم أو مسئلكته أو تلقى منه حبة ليل أو بعد ربع الدهور .

ولما كان يبولهم وبين أحد الخصوم حذارة أو مودة يرجع معها عدم استقامته الحكم بأمر ميل .. كما يجوز رد القاضي أو عضو النيابة لأحد الأسباب الواردة بال المادة (١٨٦) من قانون القضاء وبمقتضى الأمر منع القاضي من الفصل في الدعوى ويترتب عليها أن يوقف القاضي نظر الدعوى حتى يحصل في طلب الأمر توكيلاً نقلاً وأمر طلب الأمر رجعت المحكمة خراماً على طلب الأمر من مشرعين حتى مائة جنيه وقد تصل إلى مائتي جنيه لم يستبعد للقاضي حقه مرة أخرى في نظر الدعوى التي أوقف للفصل فيها بسبب طلب رده .

ومن أسامة استعمال المخاصمة أو طلب الأمر بطلبها على خصة العدالة يقول نائب رئيس محكمة النقض للعدالة جابران : يفسل أولهما بحق الخصم في أن ينظر دعواه فليس منزه من الغرض ويضلل القاضي بحق النقض

في أن يمارس بسلكه مبداء من التشهير والإساءة ويضلل القاضي في القضايا ويبرز لزامة القضاة ومقتضى الخصم أو محاميه مرة صيغة مضافة فيها الجواب الأمر به .. وأو

لنا نرى دعوى المخاصمة وتطلب الأمر على مدى زمن يبعد أوجها أن مضطرها أن يكن له دعوى يؤثر على كيان العدالة بل كان فيها الخصوم أو الجواب الأمر الذي يبرر التشهير بالخصم ويضلل سبب العدالة .

ويضيف أن دعوى المخاصمة يجوز أن ترفع لمفسد النيابة أثناء نظر القضية لأنها يقصد بها تقييد مستشاريها من التحقيقات التي أجراها بمعنى أن المخاصمة تنبه

أسئلة أو تثير انتباه القضاة والقضاة ويجادل العمل أو التصرف أو الحكم ولا يقصد بها منع وكيل النيابة أو القاضي من نظر الدعوى لأن عدم الفصل في حالاته به القضاء .

سهام عبدالحال

الذين الدعوى التي ألقها عليهم أحد القضاة والخصم فيها النائب العام السابق وسيد إدارة المحلف بمكتب النائب العام عدة أسئلة من الصلات التي يجوز فيها المخاصمة ورد القضاء والأثر المترتبة على كل منها . وفي موجز مخاصمة النيابة أثناء نظر الدعوى وهل دعوى المخاصمة أو طلبات التي تقدم للعدالة أم تعوقها ؟

بالر الاستشارة على الشرف نائب رئيس محكمة النقض دعوى المخاصمة يقصد بها تقييد مستشاري القاضي أو عضو النيابة من عمله وإيقاعه ويجوز للمخاصمة في عدة حالات :

• إذا وقع معلوماً في معلوماً على أن تكميل أو نشر أو غشاً موهي جسم والمقصود بالقض والقضاة والقاضي الانحراف عن العدالة بسوء قصد لأسباب تتناول مع نزامة القضية كما أن الفصل الجسم غير الفصل الذي لا يجوز أن يصد من القاضي ..

• إذا امتنع القاضي من الفصل في الدعوى بغير مسوغ قانوني وذلك بعد إنذاره مرتين يجوز للعدالة الفصل فيها وتعرض الدعوى على إحدى دوائر محكمة الاستئناف في غرفة محبرة وإذا كان القاضي مستشاراً بمحكمة النقض ثبات إحدى دوائر المحكمة الفصل في المخاصمة . وتنتظر الدعوى أولاً لتقرير مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى . ويجوز فيها ، فإذا ثبت عدم تعلقها جلسة جلسة أمام دائرة أخرى بتشكيل خاص . وإذا حكمت المحكمة بعدم جواز المخاصمة أو رفضها أفتت بتقرير طلب المخاصمة . من خصصين إلى مائتي جنيه مع التعويض إذا وجد .. وإذا قضت بمسمة المخاصمة وأقبلها حكمت على القاضي أو عضو النيابة بالتعويضات ويظلان الحكم أو التصرف الذي قام به .

أما بالنسبة لطلب رد القضية فيجلل الاستشارة على الشرف أن ذلك يمكن أثناء نظر الدعوى ويقصد بها منع القاضي من نظرها وأسباب الأمر هي :

إذا كان له أن يزوجته دعوى مسألة القضية التي ينتظرها أو إذا جرت لأحدهما محسوبة مع أحد الخصم أو لزوجته بعد إتمام الدعوى ما لم تكن قد أقيمت بقصد رده ..



المصدر : أخبار اليوم

١٩٩٠ يوليو

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الانتقى حقوق الإنسان

محسن محمد

آمال كاذبة!

في الحج سألني المصريون من جميع الدول
الاسلامية . عن رجل واحد هو :
الرينا
البعض وهم قلة : يدعون له ان ينتصر .
والبعض دعواتهم ضد الحكومة لانها سمحت له
والغيره بالعمل . ثم اتفقت الاجراءات متكررة .
واخيرا تجمعت وزير ضياع اموال للودعين . وكان
يجب ان تدع الرينا يتحمل المسؤولية وحده .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

أيلول - ١٩٩٠

المصدر:

جناح التحرير

وكان لكل يتسائل ويحاول ان يعرف حقيقة ما كان يجري في السجون عندما يسمح للزوار بالتفحص دول واتصالات خارجية ولقاء مع وسطاء لاعادة الاموال وما هي الودع التي قدمت له . او يجب ان تكون قد قدمت له . والريان داخل السجن يتخلل ويحاول ان يفاوض شروطه . ويسعى قبل كل شيء للمساو او للتوريب .

وداخل المحكمة . والريان يقدم بعرض لشراء كل الاموال . ولكن الريان لا يتقدم بنفسه . بل ان صاحبه هو الذي يعلن ذاته .

والى من يعلن ان الاموال ستقدمي بما يعادل كل اموال المودعين .

وكل عاقل يعرف ان الاموال لا تساوي الزرق الطغوي او الزقوب لان على الامر لكل يعلق الباب لاستنتاجات كثيرة .

البعض يرى ان الريان سيعيد الاموال مقابل الارزاق عنه . ولكن القضية معروضة على القضاء ولا بد ان تستمر الاجراءات الا اذا وافى الشاب العام او المحكمة وفق صرح الدعوى او صدر عفو في حقه اعادة الاموال .

ولكن هناك احكاما بالسجون صدرت ضد الريان . ومعنى ذلك ان يامل في الحظ اذا اعد الاموال . ويعرف التكتين - استنتاجا - ان الريان لا يملك كل الاموال المودعة وانه اما يبدوا او خسرما او تأسر عليه السباسة لشيء مما جزا منها في مضاربات . وفي هذه الحالة فان المشتري لابد ان يكون دولة غير عربية تريد ان تثبت ان شركات تحويل الاموال لا تقوم بعملية نصب والهدف اعادة الثقة بما ومن يدفع راية الاسلام .

والثمة التسببية لهذه الاستنتاجات جميعا ان الشركات تعيط عملية شراء اصول الريان وان العرض لنقدم لا يتقدم كثيرا من وضع التباين الدولي في السجن وتكليف التباين الدولي في السجن وتكليف

الوسطاء .. او بغيرة مصرية فائقة تقول : خليك وراء الكذاب حتى ياب الدار .

وانا لنقل كلمة الكذاب لثنا جزء من المال المحبين يابن مقصودا بها على الإطلاق انها لم اعد او سب انسان .

ولكن ماذا كله يكلف من حقيقة واحدة وهي ان المحكمة - والديانة جزء منها - تريد ان تقول للناس .. امنت مسئلة عن ضياع اموالكم وانما المصول الريان .

وبغيرة اخرى تريد المحكمة للريان ضحكة عليكم من البداية وحتى النهاية .

او ان المحكمة تسعى لاثبات انها انزلت بعض الاموال وان ضاع اظفها .

ويطلب في المحكمة من شهادات وبدايات للتكثير حسن فج الزور لنا بين ان المحكمة تكفلت بعد فوات الاراء .

ل شهادته قال ان الاوراني اثبت ان الريان حول اموالا الا اكثر من ٢٠٠ بك في مختلف دول العالم . وهذا يدل على نية التهريب من البداية .

او الجول بالعمليات المالية ويطلب ايضا بانه كان يجب ان تتدخل المحكمة .. من زمان .. من زمان .

والناس في المحج وفي غير المحج يتظلمون الى مرض الريان . او عرض ضحبه يامل ياملون او يشكون كثيرا في انها كذابة وخادعة ومضللة . ولكن الامال وحده هو الذي يجهل البعض يتظلم الى ان تقول المحكمة كلمة واحدة للمودعين : وهذه الكلمة ان تخرج عن اوريد : ستظل المحكمة شيئا ..

او : ان تقول المحكمة شيئا لكم لثنا فير مسئلة .. ولقد ضاعت الاموال وضيع العرض . ولكن المحكمة مطالبة ايضا بان تقول للمودعين ان شركات تحويل الاموال والذين تعطيهم الشركات

ترويضاً قلبية قليلة ويقطع الانفس : لسواكم ايضا ضاعت ولاكنني - اي الحكومة - حرصت على ابقاء بعض الشركات في السوق حتى لايقال اني ضد تحويل الاموال . والحكومة هي الان تخشى اعلان هذه الحقيقة .. خسارة !

سواد فوق وجهه المهرين !

لنصل الى وزير الداخلية عند الظهور : قال : هل سمعت ما قلنا به فيجرا . قلت : نعم !

يعني : اشارة الى اني لست متفكدا تماما مما فعل .

فبينا على قيادات الشركات الكبرى في وزارة الصناعة . واصاف : راحة شديدة ..

واستمر بعد ذلك في بعض تفاصيل ما عرف فيها بعد باسم قضية الصناعة الكبرى من ربيعة عند من السجون في وزارة الصناعة وباركتها لارضاء طوله مصنع الزور في قوس اللذان . وكانت الشركة البيروانية المتأسسة والمقتسمة بقطاع وراء الشكوى والطلبات .

وقال وزير الداخلية وهو ينهي للكلمة : - جيات الاموال العامة في التي قامت بهذه العملية .. خذ بالك واتصل الوزير بلدي من الكتاب والمداين عن الصحف التي خرجت بمنافير كبيرة تدفن التهريب وكان حكا قسائدا قد صدر ضخم .

وانطلق متدبر الصمم ويتفحص ويكتشف الحالة الخاصة لكل منهم . هذا تخرج مرة ثالثة دون ان تعرف الزوجة الاولى . وادام يكلب على نذير تلك يكلب على مصر .

والا كان احد التهريب يحفظ ويحفظ ومجورات في بيوت زولها بان ليه . فمن اين هذا . لابد ان الذين واديه لسان من ادبي ويستمتع بعض رجال الشرطة بذلال المالك الاثنا ليطبقون سجاتهم ل اعظم الايبسوا الفاشرة .

ومركبت القضية لاحد الناس على الاغنياء والقيادات .

وليات درجة عند بعض المسؤولين الى حد منع منهم من لقاء ام قبل ايام من ولادنا وبمهمان الاشتراك في تشييع جنازتها .

اما الحقل . الحاصل العام لقد تبنى القضية .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٠ يوليو ١٩

وتمتد القضايا ويمكن ان لم يكن فيها جميعا بقرابة ولكن بعد ان تنشر الصحف الاسماء على الناس . او تنشر الحروف الاولى لاسماء تهم الناس هنا وفي الخارج ينطلقون في الحس والتشخيص مما يسهل للتهمين والمتهمة وفهمهم وغيرهم.

ولان ان المسئول تزيد الهولاء لتهم اشياء كثيرة في مصر ومن مصر . ولكن القضية ان اصبح وجه مصر مشوها بالخبروات والقتل والفرقة والشرطة الاداب ايضا . ولا اريد فرض حماية على احد لجهة شهرته او منصبه ولكن استيفاء الادلة اولا يمنع تشويه وجه مصر . يوجد اهل الفن والسياسة والادب ان اتكلموا لما يجري لهم امر مشروع فقلوا ماذا كان الى الشاشة الكبري في مصر والى الشاشة الصغيرة في الخارج بحيث اصبح كثير من المصريين خارج مصر فضلا عن العرب ينظرون اليها وكأنها تمثل الجانب المظلم من الحياة .

ولقد خرج التهمون الابرياء في قضية الصلصلة كما خرج التهمون الابرياء في قضايا المخدرات والمتهمة المظلمين في قضايا الاداب والسواد ملحق بوجههم والتهامات والاشاعات تلاصقهم حتى الموت . ويوجد بعض الضحايا في هذا كله مبررا لتشريف العالم ودعى الى عدم هذا الكيزان كله بما فيه ومن فيه لانه يستحق - كما يدعون - العرق .. من المسئول من هذا كله . وهل سيجلس احد ؟ - لا اظن ! - ومن يدع الشن . - مصر باعها ورجلها ونسلها .

وإذا كان البعض منا حريصا على ان يضره المفضي لمان كثيرين حريصون على عدم المستحيل . ومستقبلنا لم يعد يتركز في تصدير القطن والارز ويصل ويضيق المصنوعات لاننا ناكل ونستعمل هذا كله بعد زيادة السكان وانهم ينام لدينا ماصدرة سوى ايجل ياكل واعظم ما في مصر رجلها ونسلها ما الذين يملكون شرف وريثون كالحل في كل مكان .

وبعد لانتا في حاجة الى قرار من وزير الداخلية باصحاء نسبة البراءة في قضايا الجنى والجنايات والاسباب التي ادت الى ظهور هذه الاحكام وادع نتائج هذه الدراسة امام رجال الشرطة . ولا من تقديم اليه التهمين الى الحاكم قهريه اعليهم . ونحن في حاجة ايضا الى قرار من وزير العدل باصحاء نسبة احكام الادلة في محكم القدره الاولى التي تلقينا محاكم الاستئناف والنقض لوضعها امام انظار القضاة !

لم تعد قضية ميلت الاحوال العاصية بل أصبحت قضية الصحفيين ، فقد استعجم ان تصليوات التيغونية واضحا عن الرغبة في التصديق على اموال من الشركة الاثالية دون وجه حق وهذا في رايه دليل ادلة .

مشكلة النيابة في مصر عندما تتبنى قضية .. ان وكلاء النائب العام مهما ارتفعت درجاتهم الوظيفية يعتبرون ان مقاييس نجاحهم يتركز في ادلة التهمين لمحبس دون نظر الى الادلة او العدالة . واجباتا يخضع وكلاء النائب العام لرجال الشرطة او سائرهم فيهمدين كل محاولة منهم في اثبات براءته .

واشبهه والحق . ان وزير الصناعة محمد عبدالوهاب ، نفس ايام القبط والتخليق انه كان يعلم باسم القبط على التهمين ان انه استعجم في ذلك . واذا كان قهريه بما جرى . وهذه الواقعة تكل على ان وديا يمكن ان يطلع بيزيد او يسمى للحصول على مايقصد مودا على حساب وزير اخر . على اية حال يرى اخفى التهمين في المحاكمة الاولى . ولم تكف النيابة بهذا الدرس ولا اقل السلطة . ويرى بعض التهمين اخيرا وقال للقضاء ان ماله التهمون مجرد برهنة او برهان في الحصول على مال يدع حق . ولكن لإفشاء لم تدفع ولم يقبض . وقد يكون ان لا يكون . ما يتصده المحكمة انه كان اول رجل الشرطة الانتظار فرما امتنع التهمون عن قبول رفعة تعرض عليهم او ربما قبلوها فعلا ولقد هذه الحالة تكون الادلة ثابتة .

ولكن شيء من ذلك لثمة التتقيق ولكن مباحث الاموال العامة ورياسة وزير الداخلية لنفسه تمحل عليه القبط حتى لتسليه وجهه اخري من جهة الرأية المتقدة في مصر بان الشركة اليابانية صلات مصر كلها بالمشجيع حول مصنع البوق . وعندما تصدر احكام البراءة لمان رجال الشرطة يحاورون ثيرون ذلك بان الحامين استغفروا ثورات في الاجرامات . وفي التاتين مع ان رجال الشرطة يدرسون القانون .

وتطالب وزراء داخلية كثيرين ويضغمو بفصل ان يقوم بحماية مسئلة يشوه بها وجه مصر . على الوزير تفحص في القبط على القاتلين بتهمة تماشى للمخدرات او ترويجها . وذلك الوزير تفحص في القبط على القاتلات في قضايا الاداب ولا يمنع الزام ايضا من القبط على عدد من زوجات المشاهير والقاريهم . ويرى وزير اخر يخصص في بيوت تدار للقمار فيها من فيها من المستأجرين والمالين والسالطين .

ما في القبط



• نيكولاس ريدلي

الذي وزير التجارة البريطاني نيكولاس ريدلي بضميرحات الى رئيس تحرير مجلة سيكتاتور البريطانية . وهو ان وزير اللعبة الصديق الذي طريقه او ارضعه على الاستقالة السيدة ماجريت تاتشر رئيسة الوزراء أدت الى أزمة ضخمة في العلاقات بين بريطانيا والمخيا الغربية .

لهم الوزير المخيا بفاتها لحاول ان يحصلون وتسود . على أوروبا كلها . وكل ان لجنة السوق الأوروبية تشبه الزعيم الألماني الراجل هتلى .. وقال الوزير ان الرئيسين يطمحون الاثنان اذا متعلقون معهم ويشعونهم .

والى .. والى .. أدت هذه التصريحات الى أزمة في العلاقات بين بريطانيا والمخيا الغربية وقال المسئولون البريطانيون ان رئيس التحرير الذي حصل على هذه التصريحات مغرض وكان يجب ان يمتنع عن نشرها حتى لا يضر الى العلاقات بين الدولتين . وحاول الوزير ان يخفف من تصريحاته . ولكن رئيس التحرير البريطاني . قل ان سجل القوال الوزير على شريط تسجيل . على اية حال تبطل الاثنان والانتاجين والتهامات ولم يكن هناك سوى واحد وهو استقالة الوزير البريطاني ومن آخر .

ولكن الأزمة لم تنته ولم تهدأ . نشرت الصحف البريطانية نفسها ان اجتماعا عقد في شهر مارس الماضي برئاسة السيدة ماجريت تاتشر ايجت تأتت الوحدة الاثالية في اوروبا وكانت نتيجة الاجتماع مذكرة تبين اخطار هذه الوحدة على بريطانيا . وما جاء في المذكرة الاشياء كثيرا عما قاله وزير التجارة . وما يابل على الوزير لم يكن يتجنى على الاثنان واته وقد اراء المصانيع الانجليز ول قدتمهم رئيسة الوزراء .

والتجارب السابقة في التفريغ الأمريكي العامة تزكيدان الرئيس الأمريكي أي رئيس أمريكي يواجه لفتاح واتهامات ، ويهدد بالزيد منها اذا فكر في تحرك محدود بكل ازمة للشرق الأوسط والضغط على إسرائيل . واليهود الأمريكيين يعرفون اصول وفواع هذه اللعبة ويتلقون الأوامر عادة من تل أبيب أو يتحركون لانقاذ إسرائيل في الوقت المناسب .

وأهل هذا يتكلم سر وأسر وزير الخارجية الإسرائيلي مقابلته وزير الخارجية الأمريكي في بروكسل . قال الوزير الإسرائيلي : انه الرضى . والبعض يقول : ايذا انه نيل !

امثال

- اثبت التاريخ ان الحروب تفلق مشاكل أكثر من تلك التي تسببها .
- الحياة : مرآة تحصل على الفضل النتائج عندما تنقسم .
- من يقاتل انك انسان كامل يفتح الآخرين .
- الرجل يصنع للفتن ، الزوجة توقف العمل به .
- تمنعنا أسماء عندما تمنعنا التقليل لتعرف ماذا ستفعل اذا أعطينا الكثير
- تكاليف الاستطلاعات الاستشارية عالية ولكن : أين يجد الانسان من يقيم له طعام الأملار في لراضه .
- الرجل يستطيع أن يحل مشاكل كثيرة في صله ولايجز على حل مشاكل قليلة في بيته .
- قال أصفق عليك يظهر قلبا على طرف لسانك .
- أراء الزوج أن بين زوجته من هو السيد المطاع في البيت .. اشترى لها مرآة
- الحب يحب ملكاته بلا سلاح .
- انقذ لهما من المشتبه ..
- سيمحاول شتمك .
- تدع زكى : تدع له الكلمة العليا في البيت ولتستعملها .

ول الوقت ذاته نشرت الصحف البريطانية مذكرة سرية عن اجتماع عقد في عاصمة اللتانيا بين ضفره مستأون كبار تجسسا فيه عن مخاوفهم من الانجليز ورأى الاكلان فيهم . وهو لايفتلف كثيرا عن رأى الانجليز !

ورغم ذلك كله فالوحدة الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة التي تضم بريطانيا واللتانيا الغربية تضم في طريقها الترسيم .

والانجليز واللتان يتبادلان الاتهام ويصطرون ناس المخابرات تجاه بعضهم البعض ولكنهم يعرفون أن مصالحهم واحدة ومصيرهم مشترك وان عليهم التمايل معا والشرق وضاعوا معا . أين هذا مما يحدث في العالم العربي .. هذه الأيام !



نيل ؟

● نيل بوش

نيل هو الموضوع الأول في الصحف الأمريكية ومحطات الاذاعة والتلفزيون هذه الأيام ونيل هو أين الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يرأس بنكاً امريكياً خسر بليون دولار بسبب تلاعب وصقلات فيها ما فيها من شكاك . والسؤال هو :

هل ستبلغ اللبابة العامة ضد نيل وما تأثير ذلك على ابيه العزيز في انتخابات تجديد الرئاسة عام ١٩٩٢ خاصة ان مجموع خسارة البونكة الانتخابية تصل الى ٥٠٠ بليون دولار .

ومن ناحية اخرى ففي ديسمبر القادم تجرى انتخابات مجلس النواب الأمريكي كله انتخابات جزئية لمجلس الشيوخ واهمية هذه الانتخابات تكمن في ان يحصل بوش على اقلية نيابية تساعدته وتزيد مشروعاته أن يفقد هذه الاقلية فيصبح الرئيس الديمقراطي كليمه العرجاء وهو مكان يطلق على بعض الرؤساء الأمريكيين الذين لايتصلحون « تصريده » أي مخرون او أية صفة سلاح أو أي قانون من الكونجرس الأمريكي



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرارات هزلية ..

يبدو أن الجامعة العربية وأيضا منظمة التحرير الفلسطينية عدتا إلى قراراتهما ... الجوفاء والهزلة أيضا ...

لقد قرر المجلس الوزاري للجامعة العربية الشاملة على كل شركة أو مؤسسة أو هيئة تقوم بتسهيل هجرة اليهود إلى إسرائيل .

ومعنى هذا القرار الذي كان ملصقا بهيما مقاطعة شركة الطيران الفنلندية والمجرية اللتان تقومان بنقل اليهود الطيارين إلى القاصين من الاتحاد السوفيتي عبر علمسكي ويودايست ، في طريقهم إلى إسرائيل .

وهناك شركات طيران عالمية أخرى تقوم بهذه العملية .

وبل ذلك هناك شركة الخطوط الجوية السوفيتية ايروفلوت التي تقل اليهود من موسكو إلى محطات العبور أو مطارات البور في أوروبا .

والقرار الذي وصفته منظمة التحرير الفلسطينية بأنه تاريخي لم يذكر الدبل التي تسمح بالهجرة وهي الاتحاد السوفيتي . ولم يذكر أيضا الدولة التي شجعت السوييت على ذلك أو ارتفعتها ، وهي الولايات المتحدة التي أطلقت ياب الهجرة أمام اليهود

السوييت باستثناء سيمين للنا فقط وذلك أرغمت أو ساعدت اليهود .

السوييت على الاتجاه إلى تل أبيب . ولكن القرار لكتفى بالقيودات والجلسات وشركات الطيران وحدها . وكان يجب على أمين الجامعة العربية أن يبين للمجلس الوزاري أن هذا القرار على هذه السوية للصاحبة لأرض شيئا .. وإنما سيجهل العالم يذكر قرارات الجامعة العربية الترفيفية أيضا بمقاطعة شركات الطيران والشركات التجارية التي تتعامل مع إسرائيل والذي - أي - القرار لم يسفر عن شيء على امتداد أربعين عاما أو تزيد .

وكنا نحن بعد انتفاضة الفلسطينيين الشامة في الأرض العربية المحتلة أما أيضا الجامعة العربية ومنظمة التحرير وقيادتها سيمتعون إلى مستوى أطفال المجاعة ولكن يبدو أن هناك فرقا بين الرجال الذين سيجعلون من الضفة وإصمحاب الأقلام الذين يساريين بالقرارات من تونس ..

وبعد .. فهذا هو القرار التاريخي الذي صدر في تونس ، وتخلت مصر عن حضور اجتماعه على مستوى وزراء الخارجية .



حيلة جديدة لشركات الأموال:

رد مبالغ ضئيلة حتى

تقطل إجراءات المحاكمة

كتب إبراهيم عبد العزيز :

.. ومعظم
المودعين
يتكالبون
للحصول
على مبلغ
فاسدة

ما زال مصير ايداعات المواطنين في شركات الأموال يعوطفه القموض .. خاصة بعد المحاولات التي تلجأ اليها الشركات واستخدامها لتحيل قانونية ومساومة المواطنين لقبول مبلغ استهلاكية فاسدة وعقارات وأراضى بأسعار خيالية يترتب عليها خسارة فادحة للمودعين ..

حيث إنه طالما استمرت الفكرة في رد الأموال .. فإن الإجراءات القانونية ضدهم تكون مطلة .. وبذلك ضمنت الشركات الحالة فترة التقاضي لأطول مدة ممكنة .. وليس من حق المودعين الشكوى لأن ذلك مبني قانوني .. وحتى في حالة استمرار هذه الشركات في صرف الأيداعات بصورة جديدة فإن الحالة مدة الصرف يترتب عليها خسارة للمودعين تقطل إجراءات المحاكمة

وتلجأ الشركات الى منح كبار المودعين .. القسط المتميز من الأراضي وكذلك العقارات المتميزة .. كما حدث في شركة الهدى مصر التي أعطت كبار المودعين أراض في ..
المهندسين .. وكسب المودعون تقطل .. زيادة عن ايداعاتهم .. وطلبات ..
بقية المودعين بقرء أراض في ..
أنعادي فرفلت الشركة قيمة الأرض ..
إلى .. بأضمار سرها ما ترقب عليه ..
خسارة كبيرة للمودعين ..

ومن ناحية أخرى فإن الشركات التي اتبنت هذه القانونية السخاة لها رد الأموال في ٩ يوليو الماضي .. لجأت الى حيلة أخرى وهي تعطيل إجراءات المحاكمة عن طريق رد نسب بسيطة من الأيداعات حتى لا تقطل المحكمة إجراءات قانونية ضدهم ..

كما أن الشركات سوف تتجوع بهذا الأسلوب في رد قيمة الأيداعات من خلال السيولة التي ستوفر في الشركات نتيجة العملية الانتاجية .. ويتبقى لهم أصول هذه الشركات التي كونوها من أموال المودعين ليحصلوا

عليها .. ملكا لهم بعد رد الأيداعات للمواطنين من أرباح تشغيل هذه الأيداعات ..

بسم الهاربون ..

وهناك نوعية أخرى من الشركات لم يحصل المواطنون على أية ايداعات .. منها لأنها ما زالت تحت التحفظ لدى المدعي الاشتراكي ولم يستعمل على اسمائها لغرضهم للخارج .. ولم يستعمل كذلك على أية أصول لهذه الشركات في مصر سوى مقر الشركة وهو عبارة عن شقة



المصدر: السياسي

التاريخ: ٢٤ يوليو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤجرة .. وهذه الشركات . ان كانت قليلة . لا تغطي أسواق اليد الواحد الا ان الانبعاث فيها أصبحت غير قابلة للاستمرار في الاجل القصير ، لا اذا تم الاستقلال على اسماها والقبض عليهم .. وهناك ايضا شركة الهلال التي باعت اصولها لشركة الريان ولم يسد الريان كل السيلع .. فان موقفها لم يتحدد بعد نظرا لتحويل قضية الريان للمحاكم ، ودخولها في اجراءات جديدة ومساومات من هيئة الدفاع وصير لا يتقده من هيئة المحكمة . وليس من المنتظر وضوح الرؤية بالنسبة لهذه القضية . قبل جهود بعد انتهاء اللجان التنسيقية من تحديد القضية السوفية لاصول الريان ..



المصدر: دور النشر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠

أول اتصال

بين المثريين الجوهلين

ومخاض الريان

في ٢٧٣ بنكاً في أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسويسرا والمانيا الغربية وستقدم هذه المستندات لحكمة الجنايات وكذلك سيرافق بها تقرير حول أموال الريان في الخارج يتضمن تحديد اسم البنك الذي تم تحويل منه في مصر والبنك المحول إليه في الخارج وتوزيع التحويل والمبالغ المحول بالبنوك ورسم الحساب في الخارج.

وتقع هذه المستندات في ٧٠ صفحة لموسكو وهي تكلف من قبل الريان يوم ١٥ أبريل ١٩٨١ وحتى نهاية عام ١٩٨٨ بالحويل إلى ١٩٥ بنكاً منها بنك امريكان اكسبريس والجزيرة والتمنية والاتحاد وبنك أبو غنيم الوطني والمصارف الإسلامية ومنذ بدأت عمليات التحويل بفضة ملايين دولار دفعة واحدة إلى بنك هيوستن في نيويورك.

وتكلف المستندات أيضاً أن التحويلات تركزت خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٨١ ويوليو ١٩٨٥ ولم يمر شهر واحد دون إجراء تحويلات زادت فوصلت إلى ٢٥ تحويلاً كما تمكن أصحاب الشركة من الاقتحاح ٣٦ حساباً في بنوك السعودية و ٢٤ حساباً في سويسرا و ١٨ في بنوك عربية.

وما يذكر أن الحكمة وضعت دعوى للمطالبة إحدى الشركات البريطانية ضد الريان طابقتها فيها بـ ٩ ملايين دولار كمعولة لإحدى المصطلحات.

وإن تطور آخر لسلسلة شراء أصول الريان كان للفرنسي أحمد خليل رئيس لجنة معونة أصول الريان أن عملية المعينة مستترة خلال شهرين وقال أن التفاوض الخاص بالمعينة ليس مطلوباً لإتمام الصفقة ولكنه يستخدم فيما بعد شراء أصول الريان لإعانة ترويجها وبمهما مرة أخرى باستخدام هذا التفاوض لتسويق بين رجال الأعمال والمستثمرين ■

يمتلك التقلب العام حول تغييرات حقوق المودعين، فيرى ممالي الريان أنها مبالغ ونصف بينما يرى مكتب المحقق أنها مغاير و ٨٠٠ مليون جنيه على أساس إسفلة مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه كإرباح للمودعين منذ عام ١٩٨٨.

لذا طلب ممالي الريان عرض هذا الأمر على المحكمة لتقرر في قيمة حقوق المودعين.

وعلى صعيد آخر وضعت محكمة جنحيات الجزية أسس أصبحت نظر قضية الريان باستكمال سماعتها للهيئة المذكورة محمد حسن فوج النور رئيس هيئة سوق المال والذي سيتلقى قرابة ١٠٠ سؤال من هيئة الملاحق.

وقلت قواعداً - قبل الطبع - إن لحد الريان سيقتدم للمحكمة بإتهام المستثمر سلف ترويض - وقبضت على سرقة أموال شركة الريان والإضرار بحقوق المودعين. مستندةا ببعض جرح - لأصول الريان تم في ١٩٨٨/١١/١٤ حمل الإتهام الريان من جهاز المني الاشتراكي بمبلغ ٩٥٠ ألف جنيه - واحتوى على أجهزة تكييف - وملايس وعلماء جوبت أصول الريان وصلحت لخصوب المثري أكثر من ٤٠٠ مليون دولار جرى تحويلها باسماء رمزية كل الريان وشركاتهم والشخصا لآخرين - وفاتحوا بها حسابات بالعملة الحرة

إبراهيم خليل

في تطور جديد قضية الريان تكلف المحامي وكيل للمثريين الجوهلين أنه خلال شهر سبتمبر القادم ستصل أموال للمثريين لأصول الريان، التي تقرب بـ ٦٠٠ مليون دولار إلى البنوك المصرية وكذلك تلك ساطقة بوقف الدعوى القضائية المطروحة حالياً ضد الريان كمسند أموال للمودعين. قال ممالي الريان إنه قام بإجراء أول اتصال بالمثريين الجوهلين منذ الإعلان عن صفقة شراء أصول الريان في شهر مايو الماضي وأضاف إن هذا الاتصال تم يوم الاثنين الماضي من طريق مندوب مسافر إلى بلد عربي وانتقل إلى بلد عربي آخر ثم حضر إلى القاهرة برسالة مضمونة من المثريين باستمرارهم وتكثيهم على استمرار الصفقة. وقال إن المثريين في مرحلة تجهيز لـ ٦٠٠ مليون دولار وذلك بموجب هذه الأصول من استثماراتهم في أوروبا وعدم تجديدهم بعد الانتهاء مدة استثمارها. هذا وقد وقعت خلافات بين ممالي الريان وإدارة المخطط



المصدر: لندن اليوم

التاريخ: ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠

للنش و الخد مات الصحفية والمعلو مات

هل يدانس المدعى الاشتراكى

شركات

توظيف الاموال؟

اوقعت الملة الفنية التي مدهت لشركات توظيف الاموال التي يحلق معها جهاز المدعى الاشتراكى على الائتواء ورغم ذلك لم تفتح الشركات من تشييد اموال المودعين بها .. ووصل الامر الى ان بعض الشركات اصبحت فيه متوقفة تماماً عن رد الاموال . وقد لمحت الى الجهاز ١٦ شركة توظيف اموال على فترات متباعدة منها ٣٩ شركة تم فرض الحراسة عليها بقتل بعد إخطارها الى محكمة القوم واخطب هذه الشركات صفيحة بتراوج راس بالها من نصف مليون الى ٣ ملايين جنيه . وقد تم فرض الحراسة على بعضها قبل صدور للذين تلقى الاموال ، وتم تحويل امصالح اربع من هذه الشركات الى اللجنة العامة لعدم وجود ممتلكات لديهم يمكن وضعها تحت الحراسة .

بعض جرد الاموال لاصد للاراء المال

لشركة
ونك - اوشا - شركة واحدة لتقديم
مطال التحقيق معها وهي شركة
السلطان ، التي فقدت برة اموال كل
المودعين فيها .. اما للشركات التي ملأوا
بجبرى حلقا التحقيق معها داخل
الجهاز ليس شمس شركات بالقصيدة ..
للدي مصر التي يبلغ راس مالها ٣٦٤
مليون جنيه ردت مالها حتى الان حوالي
٢٠٠ مليون جنيه وشركة الخزام
للخدمات التي ردت ٢٠٠ مليون من راس
مالها البالغ ٢٤٥ مليون جنيه وشركة

شركة كبرى التي ردت حوالي مليون جنيه
من ٣.٥ مليون وشركة الجوال التي
ردت حوالي ٥١ مليون جنيه من ٨٦
مليون جنيه ، اما شركة برام فلم تسد
سوى حوالي ٣٠ مليون جنيه من ١٢٥
مليون في راس مال الشركة وهي الخبير
التي الشركات جردت في حرمها على رة
اموال المودعين بها ..

أزمة الجواز

السلطة القضائية التي يرادها جواز
للمدى الاشتراكى ان لا يرد
... حلقا - الخلق او فرض الحراسة
على هذه الشركات ان اخطب ممتلكات
واسهل هذه الشركات اما غير معلومة
في غير مسجلة او باستاء السلطان
لخبرون وبقتل ان الخلق عليها الان

تحقيق:

يوسف هلال - جمال طابع

وبجبرى جهاز المدعى الاشتراكى الان
الإعداد لعرض ممتلكات هذه الشركات
التي تم فرض الحراسة عليها للبيع في
مركبات عامة تشييداً لرد اموال المودعين
بها وإن كانت اصفهم محصورة
لا تسمى ١٠ آلاف مودع فقط .. وهناك
جانب اخر من شركات توظيف الاموال
وهي التي تم الخلق عليها ولم يصدر
بعد قرار من محكمة القوم بفرض

الحراسة على ممتلكاتها على شركة
الرائد التي يبلغ راس مالها ١٢ مليون
جنيه ولم جرد شيئاً للمودعين ، تم
الخلق عليها وبجبرى الان اهرام الكهان



الشركات تضغط على المودعين لتوقيع مفاوضات بالأموال

أربعة من أصحاب الشركات ليس لديهم ما يمكن التحفظ عليه

مصدر بالجهاز:

نحن لانذل الشركات ولكن نعاملها بمرونة

ليس في صالح المودعين داخل جهاز المصير الاقتصادي.

يؤكد المستشار عبد الحزق إبراهيم مدير إدارة التحقيق والمستول عن شركات توافيق الأموال في الجهاز: إنه -حتى الآن- لا يزال مودة يتعامل في ائتمانية ومطمئنة حوليات ره الأموال للمودعين في المصير الشركات التي يتم التحقيق معها حالياً حيث لم تكن بعد مودة إلا ٦٠ يوماً التي أقرتها مدينها للشركات مع الاستمرار في تسويات ره الأموال... ولكن الشركة التي سوف

يخضع لها غير جيدة في ره الأموال. سوف يتم التحفظ عليها من المصير. ويقول إن الجهاز يتعامل مع بعض المودعين وما يتخذه من إجراءات يتم تنفيذها ومدة إذا كان هناك تخلف في صلتية ره الأموال للمصير في جهاز

المصير الاقتصادي بشأن المصير في الإجراءات القانونية وليس في الجهاز. حيث تتطلب الإجراءات لتسهيل لجانب الجور وإعداد المركز المالي للشركة بالإضافة إلى ما تستلزمه عمليات التحقيق ووضوح التحفظ والتقييم لمكة التزم وإرض الحراسة وعرض مستندات الشركة للبيع.. كل هذه الخطوات الأساسية في صل للمصير الاقتصادي.. ولكنه قد رأينا أنه مودة المديرون لهذه الشركات خصوصاً المودة منها في المصير.. وأن رأينا أن التحفظ أو إرض الحراسة على هذه الشركات في صالح المودعين أن تزداد أصلاً في تحصيله لأنه هو مدينا أولاً وأخيراً.

ويعتقد المستشار مودة الجوزا مساعد المصير العام الاقتصادي: إنه ما سبيل أن يتم إرض الحراسة على شركات توافيق الأموال التي يجري التحقيق معها حالياً.. ولأننا نفضلنا اختيار الأسلوب الأصعب في التعامل مع هذه الشركات وهو من الجانب حيث يتفكك ذلك. بدلاً من مودة طول اليوم المتكيفة مودة كل شركة وسؤال المودعين بها.. ويتقدم ببيان بعدد المودعين الذين شركة ببيان بعدد المودعين الذين تفككوا مع هذه الشركات.. ويقوم الجهاز بمتابعة هؤلاء المودعين لذلك من ضمن البيانات والتفكك من أن يكون للتحقق له تم بدون شروط وعن إرض والتفكك عمال بين الشركة والمودعين.. ومعارفنا في ذلك ما يقوله المودع بنفسه لهذا أقر بأنه وافق بقراره على هذا التفكك مع الشركة بقراره أو البيع فهذا شأنه شأنه ذلك

تكتسب بين القارة المبيعات وحجم المبالغ المودع.. ومدة فإن أي وضع أو تصرف غير مقبول من قبل هذه الشركات مع المودعين يتم عرضه على المصير الاقتصادي من المصير.. على إحدى الحالات حاولت إحدى الشركات لتسوية قيمة المصير على ثلاث أو أربع سنوات.. ولكن المصير الاقتصادي وافق لتوافيق على ذلك الأمر باعتباره أن هذا ليس في صالح المودعين.. كما أنه من حق أي مودع أن يقدم بشكوى للجهاز من أي موقف يتعرض له من جانب الشركة المودع بها.. ولعلم لذلك العديد من المصير التي تقيم بها للمودعين سواء هذه الشركات التي يتم التحقيق معها في الجهاز أو حتى الشركات التي وافق لوضعها على شركة المصير وأستدرك أنه تم إتاحة المصير الخاصة بهاتين الشركات إن هذه مودع نقل إليها من المصير بأمر هذه الشركات الآن.

تقارير مصرية

وهذه الحادثة مدة تقارب مصرية. رغم هذه الأموال الصغيرة من جهاز المصير الاقتصادي إلى مخططات مودة تقوم بها شركات مودة التي شركة المصير مصر بلغت حصة الأرباح ٣١٥ مليون جنيه يرتفع ره الأموال لوضوح أن أرباحاً جواً بلغ ٨٩ مليون جنيه في

المركز المالي والذي تضمن مشاركات في مشروعات وشركات المصير بلغت قيمتها ١٥ مليون جنيه وهي ما يدعو إلى الشك في كل ما يورد ويقرن المصير في الشركة بين التفتيش بلغت حصة إرباحها ١٢٥ مليون جنيه وهذه تفكك المركز المالي للشركة الكشنة أنه تضمن يرتفع ره الأموال به ٩٠ مليون جنيه فقط ويتضمن أيضاً الكثير من الأسماء المرموقة التي انضم إلى الخلف بعد التفكك عليها



توليد من مائة إلى مائة وخمسة عشر
للحالة الاقتصادية التي شهدتها
المرحلة الانتقالية .. لأنه في حالة عدم
تقديم أي مخصصات جديدة بالصورة
الحالية .. فلا بد أن يظل الأثر بالجهز
إلى تلك الإجراءات القانونية ضد هذه
الشركات ولا بد أن أصعب الشركات
سوف يتحولون بكافة الأساليب
والوسائل للحصول على الأموال اللازمة
لأن كل شئ حرق لأودع .. فالتفكير
والجهد في إيجاد الحلول
بمقابل الشركات .. قاله مدير إدارة
مدير مروت ، التي هي أسلوب عمل
الجهز كذا .. ونحن نتكلم مع الجميع
بفرصة للتفكير .

وليس بين الجهز وأي شخص أي
علاقة من أي نوع .. وحسب شركة
توزيع الأموال طلة له جاء في رد
الأموال للمودعين وإعطاء بكنه .. أما
الذين أن يعمل بأسلوب سيء ..
ولا يجب أن ندرس أن التحقيق في قضية
شركات توزيع الأموال يختلف من أي
قضية أخرى .

- لكن في حين منح مجلة جديدة
لشركات توزيع الأموال ١٦
يجب الاستقلال بمعد صحت
مساهمة المدي الانتقالي فقط : إنه من
جائزنا فوننا تكلم بالقرن يومى إلى
الاستقلال جيد فاستكم هذه المدي

الانتقالي حول المواقف مع الشركات
التي يتم التحقيق معها حتى يكون
المدي العام على علم أولاً بأول
بالتطورات الخاصة بكل شركة ..
والمدي العام هو صاحب القرار في هذا
الأمر .. وهو الذي يستطيع أن يقرر هل
يتم تجديد فترة لمرى لم ١٩٧٤ حيث
لا بد من اختيار القوانين المناسب لذلك
والفرق وملائمة بدأ أية مصلحة
المودعين .. وعلم أنه يمكن تجديد
المدة مرة ثانية إذا لزم أن الشركة
جاءة في هذا الأمر وإن كان الأموال
للمودعين يعطى بشكل جيد .. ولكن إذا
التحقيق أن الفترة تسلم لتسب الوقت

مشركة في رأس مقلها .. واتضح أن هذه
المساهمة في شركات القطاع الخاص لم
تكن واردة بل مراكز الخلية التي شهدت
الشركات إلى هيئة سوق المال وعلى
الرقم من كل ذلك لأن الشركات تقوم
الآن بتقديم مخصصات من المودعين إلى
جهز للمدي الانتقالي على فترات
منتظمة وهذه المخصصات تدرس في أن
المرح استلم جميع استحقاقات لدى
الشركة .. ويتم ذلك دون إبطاء ماضى
هذه المستحقات ١٢

أما بقضية الشركات التي كانت بره
أموال المودعين جدياً في شكل بضع أو
شقق أو أراضي .. فجميع حالات التي
ثبت تقديم الملتها بأسماء مقل لها

كثيراً بواسطة أصحاب الشركات
التيهم ونفس المودعون إلى قولها
ربما منهم لكون الإحساس لجميع بأنهم
يتنازلون مديهم ابتلاء خفوة من أن
يتنهي الأمر إلى ضياع كامل أموالهم ..
والد أوجهه تنهت لفة وحيدة
(مستمرة) يسلمون المودعين حل
فراء الذين استلم البضائع أو عقود

للشقق أو الأراضي بطن يلى كليا عن
الذين الذي دخله المودعون فيها ثم
يعودون بتسليم الآتون والحقول إلى
المودعين وهكذا .. وينتهي الأمر إلى أن
المودعين يسلمون خسائر مضاعفة ١١

وبسبب كل هذه المصروفات ثلث
خلال هذه بين المدي الانتقالي وهذه
سوق المال .. أنهم الجهز هيئة سوق
المال بعدم توفير البيانات الكافية من
الشركات للمدة إليه والهيئة هيئة
سوق المال جهز للمدي الانتقالي
بالفحص والاعمال وتزهم أصحاب
شركات توزيع الأموال بضمائهم في
أصول الشركات ويضطرون على
المودعين إيجابهم على توضيح
المخصصات دون أن يبالوا بحلقات
التي التي قدم في الشقة بين أصحاب
الشركات والمودعين ١

ولنغير نكول إنها معركة صعد من
المودعين أمام أصحاب هذه الشركات
لمعلمين أن يضطروا بتلك الخزيمة التي

لها كسما لمعش الشركات والاعتماد
وأعضاء مجلس إدارة الشركات وبعض
المعلمين ١

في شركة المجاز المقربة إلى الأمر
سواء حيث بلغ حجم إيداعات المودعين
لديها ٨٦٠ مليون جنيه .. نصف هذه
المبالغ التخرج من مركزا للمال فيها
مستترة في فراء وأوراق تحت
كها بغير عناية غير مسجلة .. عاكزة
على أن أصعبها كروا الملتها بمبالغ
مائل فيها من إيداعها الحقيقية بالاتفاق
بين طرفي العقد .. وكذلك لجنة
التفتيش على الشركة أنها ليست لديها
ملائن أو مستحقات وعلى المجل لديها
21٠ من (جهز الإيداعات ١

أما في شركة نيويورك فبلغ أن حجم
الإيداعات له بلغ ٣ ملايين من
الجنيهات حقلت الشركة خصائص في
السنوات الماضية تزيد كثيراً على رأس
المال وإن بعض أموالها مستترة في فراء
العمل بالبرمجة تحت التغطية بعد أن
فرب صاحبها .. وقد بلغ المجل التي
بنها نيويورك ٣٠٧ مليون جنيه بنسبة
171٥

وعلمت التقارير التي أعدتها
الأجهزة الرقابية والأمنية أن جميع
الشركات التي كانت لها لتلك نسبة من
الإيداعات بالمعامل الأجنبية من
المودعين ولغوا الرب بذا العمل ..
وتم تحويل العمل إلى الجنيه المصري

على أساس سعر الدولار في ١٠ يونيو
٨٦ - ستة إلفاه الشركات - ويجوز
المودعين على قبول به مستحقاتهم بهذا
السعر وليس مسدرة في التاريخ الذي
يتم فيه الرد .. كما أن وزير الاقتصاد -
ويعد أن يتم خصم ما له صرف تحت
مسمى الأرباح ١١

ووضع التقرير أن هذه الشركات
قامت مؤخرًا بفراء عدد من الشقق
والمباني والمفارات والأراضي بأسعار
حوت عوفاً بأسماء الملتها
الحقيقية وبمينا للمودعين .. كما كانت
الشركات يتحولون مستحقات المودعين
إلى بعض شركات القطاع الخاص
وشرودك الأموال منها على أساس أنها



المصدر : د. أبو الحسن

التاريخ : ٢٤-١٠-١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأصبحت جافة في عملية به الأموال وليس
أصلها سوى التخليق مباشرة للمحلف
على هذه الشركات لمصلحة المودعين ..
ولكنهم كانوا أولئك المودعين
إلى أن جميع شركات توظيف الأموال
الوجودية في جهاز المدعي الاشتراكي
وبالتحديد الشركات الخمس التي
يجري التحقيقات معها . أصابها جميعاً
معنوعون من الصافي للفرار لفترة غير
محددة بناءً على طلب المدعي الاشتراكي
وسيطاً قرار المدعي من الصافي كلياً حتى
يجلب المدعي الاشتراكي الخادم وأن يتم
هذا بالطبع طلقاً لأن المودعين ما زالت
لديهم أموال لدى هذه الشركات .

وتجديد الاستفسار منه صفوت :
إن الجهاز لا يتدخل في طبيعة المعاملة
بين الشركة والمودعين في تقدير الإنسان
أو الاتفاق على المخصصات .. كما أن
الجهاز لا علاقة له بتقدير أو تعيين قيمة
أصول الشركة التي يتم بيعها
للمودعين .. وإنما أنه أولاً جهاز
للمدعي الاشتراكي لما تمكن المودعين من
استرداد شيء من أموالهم المودعة ..
ويبقى أنه خلال ظهور معضلة من
أصالة هذه الشركات إلى الجهاز ثم به
ضربة كبيرة من أموال المودعين فيها واه
فلقت هذه الشركات فترة طويلة قبل
احتلالها للجهاز مؤزراً أن يتم به شيء على
السطح .

وفي الختام عليه بأنصح المستفيد
محمد صفوت المودعين في شركات
توظيف الأموال أن يكونوا أكثر حرصاً
على الصمت بحقوقهم لدى هذه
الشركات وعدم الاتفاق أو التوقيع على
المخصصات إلا إذا كانت المستندات
والعروض المضممة كافية والأصول
البراعة غير ملغاة فيها .. وللمودع الحق
الاعتماد في الاختيار بالمواصفة أو الرضا
ولا أحد يستطيع أن يجبره على شيء
لا يرغب في شركته !



المصدر : الأمانة

التاريخ : ١٩٩٠ ميلادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إلزام الردين بالكشف عن حجم أمواله بالخارج قبل بيع الأصول

أرقام الحسابات للردين بالخارج التي تم تحويل الأموال عليها .

وعلى سكرن حسابي كبير : إن على الردين ومحاكمه أن يلتزموا بحدود القانون ، وأن يطبقوا كافة المتطلبات لأجهزة التنفيذ والمصرفية ، يقول كافة مطالبهم ، ليتم عرض البيع ، إذا كانوا جادين حقاً .

ويطرد أن يكون هذا الرد متوافقاً زمنياً مع عرض بيع أصول الشركة ، وتقسيم ممتلكات مئة أسفله إلى الأصول استيريدية لمعدات والآلات ووسائل إنتاج . وإن يعتقد بأي إن استيراد ليس مفتوحاً له أصناف بأحد البنوك الرسمية . وأنشأت المصرف أن البنك سلم منذ أيام التجهيزات الفضائية المختصة

أكدت مصسفر إقتصادية بالبنك المركزي ، للأمان ، بأن البنك يضع عدة شروط بخصوص حساب الردين ، من بينها ضرورة رد الشركة للأموال الموجودة بالبنوك الأجنبية وتقديم بيان تفصيل حول قيمتها الحقيقية حسب نسب الأرباح عليها ، الناتجة عن إيداعها بلك البنوك .



محمد الغربي

عيون .. عيون ليلى .. في الموائد

نهايت الناس على الريان ، فكان ما كان
تسبحوا ببركات السيد ، فقامه غضب الله .
جاهم صاحب الهدى ، فضاء ما فيه للتصويب .
أما الشريف فقد بدا يوما وبكته الأمل ، حتى كثرت الشكاوى منه والألام .
وبين الأربعة تكبر عشرات أبنائها لهم بيوت مصر .. حتى ولو قلنا بصرى
الدوا .

هكذا جاءت مسرحية «العلم بأربعة» لتتولى الأبعاد
المقتبلة لمأساة توظيف الأموال ، ولست مع القائلين
بأنها جاءت بعد المبدأ ، فالتجربة كريمة والخبر كامن
وإلهة المسرحية تشير إلى أن طريقة جديدة للتصويب
والاحترار وأيضاً باسم الدين - صوف تظهر من جديد
ويؤيد تدفع الملائين .
الربح الثالث في المسرحية هو موقف الحكومة الذي
جسده «الكبير» محسود الجندي ، وبال منه أن يأخذ
صاحبه وأن يفسد ، فيبدو الوجه الآخر للتأطيس
والتصويب وصاحب التكرامات .. هذا الوجه الذي جسده
الفتان الكبير في نوره المحمود زمان الصديق أباد ، هو
من أهم ما في مسرحية «العلم بأربعة» ، التي لا يهيبها
أن الأحداث سبقها أو أن الواقع أعرق من الخيال وإن
ملحمت في دنيا الناس أليس بكل مباحث على خلفية
المسرح ، وإنما يهيبها أنها تجأت إلى واقع معرلة
ومشجرة فاعلالت ورايتها ، وأخيراً التوجه لنقد عرض
أن يضمن صاحب شركة توظيف الأموال وإن يضمن بدلا
منه أوزام الأامر .. وكانت أفضل أن تخرج أفراسا
للمؤلفة من التراما الواقعية التي يراها كل الناس .
وبعد ذلك فإن مسرحية «العلم بأربعة» تحقق الهدف

لغلق الناس عندما صديقا ، وأعطيا حلما تصورا
أن العلم يلف ومبارا خلف «بهاض الهوا» .
كطلمت الأجي وأصرت الجلايب والمطع في الصلابة
المورين بطلانة الله العفالة ..
عزلة المصانع لحن الربا والحرام ، وكثرت الفلوى
والتهويلات ..
غير أن أبلغ صراحة في نصبة الأرباح المبالغ فيها
والتي لم تكن تملك حلا .. ولو أن الدولة لمعت أكثر الناس
الناس المحتال والحرام .
لأمت الحكومة الصمت ، بل وقهر رجلها بفلون
البركة ويضجون إلى ربك توظيف الأموال .
كثا مستولون وكثا في مود وأحد .
الحكاية قديمة ، والتضحايا كثيرين ، والجراند
تزييف ، والمصالحون يبيعون الأموال ، والحكومة مألوت
في جالة صمت .
طال الصمت وذهب الناس ولم يبق سوى الصراخ ..
صراخ التضحايا وهم في طوافير مهيلة تقهر بأن
يخرج إليهم بعض ذوي الكفى وبعض حلقى الكذون
بهشونهم كاتقم و «مايش للويس .. خلصت» .
صراخ على المسرح بعد أن تحولت القضية إلى لراما
مضخمة ومبكرة في نفس الوقت .

تبدأ حيث تقابل النص مع الشعار «الأنبياء» وأخرج
«الشركاء» لتقديم مفهوم متجدد ورؤية واضحة لما كان
ومعجرو وما قد يحدث في المستقبل .
وعنرا إذا كانت لا تتناول المسرح بالتد على أصوله
لأن ليس له مجال وتخصص وإنما ذهب إلى المسرح
مقلدا عابدا بأحدا عن المنة ذات الهدف والمضمون ..
والله استعنى «العلم بأربعة» .. أجاد بعض الممثلين
ولمجد البعض الآخر .. «أورا» لها برقيها ،
و «هنية» لم تكن ترضى فقط .
لصحة بديرة ، لفضل كل المجهود رغم الحركات المبالغ
فيها .. لم يكن هناك عابدهو للفتنة «الضارة»
والأحداث الفخارية خصوصا بين «صعد أبو العيون»
و «داني القصر» ، ولطه خروج على النص لا يولي ،
بينما المسرحية لاتتاج إلى تلك التراب التي لا تقيد في
بعض المسرحيات وقد تصبح شريرة لاغنى عنها للمحاج
مع حبات أخرى .

● رأيت «دول الشريفة» بأصبع نوري «على أربعة»
في مسرحية «العلم بأربعة» التي كتبها «أبوالملا»
المصلاوي ، وإشكك أنها «جدار حسن الأنبياء»
يخرجها لنا «جدار الشرفاء» بحسه الفني والمبسمي
الدور أحسن لمسرحية بريفا من نوع خاص وصحا
بما تتألى منه الجماهير .
في البداية كانت «الكلاب» التي ترضى العين بما ترضى
والآن وما تبسم من كلمات «صلاح جاهين» موسيقى
«محمد لوح» ، وأهم من ذلك أنها قلبي كغزل بوقها
المبسمي ومعجرو «داني» و «جرو نصر» .
بعد ما قد يرض «جدار الشرفاء» مسرحية إلا
وكانت مسرحية .. بعضها تخرج ويضنها لم يكتف له
الترجاع ، ربما لأن الجمهور كان يتوقع أصلا أكثر خبرة
وحرارة من «الكلاب» ، أو ربما لأن جدار كان يميل
مشاركة مسرح في الأحداث السياسية ، وربما لأن
الناس أصابهم يأس من الإصلاح بكتلام ، فبدل أن بعض
الاستقطابات السياسية التي كانت تالم علينا ولقدما منذ
سنوات كذبة ، لم تعد تستثير أжда .

بعد كل ذلك المسرحيات السياسية ، يبدو «جدار»
للشرفاء زعيما سياسيا له جمهور عرض من بعض
الاحزاب ، يمهله ذلك مسئولية أكبر ، ويجعلنا نحاسب



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

أكثر ، وتكسر عليه أحقادا .. رغم أن كونيأ معه .

●●● بدون دعابة ولا حتى بلباغ للناس وصلقي الجمهور كل مساء لـ «بياعين الهوا» .. الفصل الأول ملها يستحق إعارة نظر ، أما الفصل الثاني فيستحق التطوير في التأليف والأخراج والتشغيل .. والموضوع هو الأفانقين ومن رجال توظيف الأموال الذين يستغلونوا طريق الدين وميذابة المواطنين وعثروا أفسادا .. أهدع الفنان «محميد اسماعيل» بمسألة ورشاقة ولهم طبيعة الدور .. رأيت «إيهان» تمتلئ لأول مرة رغم شهرها من قبل في كثير من الاتصال للبلية .. أجابت «علا راس» في دور فنانة الاعلانات .. أجهتد معظم الممثلين والممثلات وحاولوا التلقؤ ، وإن كانت هناك بعض المبالغات في أداء الصغير حسن «أزوم الضحك» .. كل هذا يستحق است مبرازمة ، فالمسرحية قطاع علم .

لقد استعني أن يشارك القطاع العلم والقطاع الخاص في تناول نفس الموضوع ، وفي نفس الوقت .
لنص كفيه «وحيد غلاوي» وهو صحفي سياسي وعاشق الأحداث وعاشق ملها يوما بسقته رايها للحدود لجدى جراند الممارضة ، وإذا كان موقفه واضحا من الدجال باسم الدين فإنه يضحكنا من الفسنا وعلى نفسها ونحن نتكاهم بمحس ومداجة نغدم تجويزة العصر للديمق «الوزير» محس اسماعيل ، والشيخ كسبه يسلط على ضملها ويرجعهم ، «خللي لك ألف .. خللي لك ميه» ، والتكسر توكسل ويكسى حتى يأخذ منهم كل مايمكنون ..

ولقد كان «وحيد» فكرأ أكثر على الظهار دور بعض المسؤولين ومسؤوليتهم سواء بالتأمر أو بالتفلس أو بالامثال .

توجهت كل خطوط العمل في يد المخرج «صدام الدين صلاح» الذي لم يستعني بمشاهدة أعمال له من قبل ، ولكن تكفيه «بياعين الهوا» ، أو على الأصح الفصل الثاني من المسرحية .. لقد أحسنت بصمات المخرج والجمعة . ورويته أيضا .. وصقلت له وهو يطر في النهاية من أن للدجل سوف يستمر .

●●● وإنها ليهت موصافة أن يتكسر كل من القطاع العام والخاص «دعوى» قضية جوية تشغل الرأي العام وفكره ، فحين جوسوا في القرب واحد ، ونحن جميعا تشغلنا «بلى» التي يمرأونها أحقادا ويقتصبونها أحقادا ولكنها تدعى على مر الزمن «ثبات الزوام الأخر» في مولد ومع بالتصوير .. ويقتلس الطبيب .

Bibliotheca Alexandrina



0499578